



للومِمُّ) بُرُهُنَا فُ لِلْرَيْنِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْم السوفي سنة ١٠٥٠

المجلدالأول

كتاب الطهارة كتاب الصلاة

طبعت جليدلة مصححت ملونت بحواشي جليدلة ومفيلة قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث وراجعوا حواشيه وخرجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطاته



سعر مجموع ثماني مجلدات السعر: =/1050 روبية

(مکتل ۸جلدی=/1050روپے)

اسم الكتاب : الهداية شرح بداية المبتدي

تأليف : للإمام برهان الدين أبي الحسن

على بن أبي بكر المرغيناني علم

الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ء

الطبعة الجديدة: ٢٠١١هـ/ ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ٤٤٠



AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar, Karachi- Pakistan

الهاتف: 37740738-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: 34023113-92+

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشرى، كراتشى. باكستان 2196170-92-94+

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. 4399313-92-9+

المصباح، ٦٦- اردو بازار، لاهور.. 492-42-7124656,7223210

بك ليند، سبى پلازه كالج رود، راولېندى. 5557926, 5773341, 5557926+

ب عليه المساهلي پداره عليه الرواز و برايار. و 1-2567539-91+91+94+

مكتبة رشيدية، سركي رود، كولنه. 7825484-93-333

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

تاثرات علمائے عظام (اقتباسات)

حضرت مولا نامفتى محمدر فع عثماني صاحب مظلمالعالى

دارالعلوم كراجي

آ نجناب كاكرال قدرعطية المهداية المعجلد الاوّل "مل كرباعث مسرت مواجس خوبصورت اورديده زيب اندازيس اس كتاب كوشائع كياكيا به وه قابل تحيين ب- اوربيا شاعت جن خصوصيات برمشمل بان كي فهرست و كهر بهى مسرّت موفى الله تعالى السطلب اورابل علم ك لئے زياده باخ بنائے ۔ آين اوراس كى تيارى بيس آپ نے اور آپ كے موفق الله تعالى اس كى جزائے خيرعطافر مائے ۔ آين

حضرت مولا نامفتي محمر تقى عثاني صاحب مظله العالى

دارالعلوم كراچي

هدایه جلدادل کانیاطیع شده نسخه موصول موا- ماشاءالله خوب بے-اس نسخه کی تیاری پر جومحنت موئی ہےوہ قابل دادومبار کباد ہے-سائز بھی نبایت موز دن ہے اوراس لحاظ ہے اگر مدارس میں هدایه کا درس اس نسخ کی بنیاد پر موتو انشاءالله آسان اور مناسب رہے گا۔اللہ تعالیٰ آپ حضرات کی اس کاوش کوشرف قبول عطافر ماکرا سے علاء وطلبہ کیلئے نافع بنا کمیں ۔ آمین ۔ ثم آمین ۔ سے ۱۲۲۲/۲۰۱۱ ہے۔

حفرت مولا نامفتی عبدالرؤوف سکھروی صاحب مزخلہ العالی ۱. العلیدیں ج

کتابت وطباعت کود کی کراوراس کی خصوصیات کو پڑھ کردل خوش ہوا، ماشاءاللہ خوب کام کیا ہے، دل سے دعا ہےاللہ تعالیٰ اس خدمت کو قبول فرمائیں اور علماء اور طلباء کے لئے اس کو نافع بنائیں ۔ آمین ۔ ۸۳۵/۱۳/۵ھ

> حضرت مولا نامفتی محمودا شرف عثانی صاحب مدظله العالی دارالعلوم کراچی

جتنی خوثی ہوئی بیان سے باہر ہے، بھین سے دلی آرزو چلی آرہی ہے کدرس نظامی کی کتب تہذیب وتر قیم کے ساتھ سے انداز

سے شائع ہوں اورعصر حاضر کی ضروریات کوسا منے رکھ کرائے حواثی کوتر تیب دیا جائے۔اللہ تعالیٰ آپ کی کاوش کواپنی بارگاہ میں مقبول فرما ئیں اوراس طباعت جدیدہ کوطلباءاورعلاء کے لئے نفع عام کا ذریعہ بنادیں۔آمین سے ۱۳۲۷/۳/۵ھ

> حضرت مولا ناعبدالرؤوف غزنوى صاحب مظله العالى جامعة العلوم الاسلامية، علامه مجريوسف بنورى ثاؤن كراچي

ماشاء اللہ آپ حضرات نے سیح معنوں میں اچھی محنت کی ہے، طباعت اچھی اور دکش ہے، تھیجے پر بھی محنت کی گئی ہے، احادیث و آثار کی تخ سے تو دل کافی خوش ہوا، کتاب کے آخر میں اطراف احادیث کی فہرست سونے پر سہا گاہے، املاء کا خیال اور اس کے تو اعد کا اجتمام پرانے نسخوں میں نہیں رہاہے اور نہ ہی علامات ترقیم کا کوئی خیال رہا ہے آپ نے ان دونوں کی رعایت کر کے پڑھنے والوں کیلئے کافی سہولت کا سامان مہتا کر دیا ہے اس طرح مشکل الفاظ پر اعراب لگا کر آپ نے پڑھنے والوں کیلئے مزید ہولت فراجم کردی ہے۔ سام ۱۳۲۷/۳/۲۳ ھ

دُ اكْتُرْ حَفْرت مولا ناشير على شاه صاحب مدظله العالى دار العلوم ، أكورُه وخنك سرحد

فقرت عيناي، وشلج صدري برويتها في ثوب جديد، وصورة رائعة، محفوفة بالميزات الفريدة، والمحاسن العديدة، تجذب النواظر، وتسرّا الخواطر، فجزى الله القائمين على شئون مكتبة البشرئ احسن ما يجازى عباده المحسنين ووفّقهم لطبع المصادر الأخرى طبعة مزدهرة بهذه الخصائص النيّرة إنه ولى التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان. ٣١٣/١/٣/١ه

حضرت مولا نامفتی عبدالستّار رحمهاللّه جامعه خیرالمدارس ملتان

الھدا ایر کانسخہ بہت پیند آیا ، ادارہ کی بیر کاوش لائق تحسین اور باعث صد تیریک ہے۔ دعا ہے کہ اللہ تعالی ادارہ کی اس سمی جمیل کو شرف تجولیت عطافر مائے اور ڈنیوی اور اُخروی ترقیات سے نواز ہے اور اہلی ادارہ کو اخلاص اور تقویٰ کی کے ساتھ ضدمت دین کے لئے قبول رکھے آئین ۱۳۲۷/۱۳۱۷ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

لايختلف اثنان في أهمية كتاب "الهداية" لدارسي الفقه الإسلامي عامةً، ولدارسي الفقه الحنفي خاصةً، فلذلك أكبَّ الناس عليه إكباباً منذ ألَّف هذا الكتاب الفريد، حتى لايوثق على علم من لامعرفة له بـ "الهداية"، ولايقبل قوله في الفقه ولايؤخذ برأيه، وقد اشتغل العلماء وطلبة علم الفقه بدراسة هذا الكتاب منذ ثمانية قرون.

كما لايشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فحيلنا الجديد لايستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما اتفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "الهداية" في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت - بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشرى بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء المتخصصين في الفقه والحديث لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام، وكانت هذه اللجنة مشتملةً على:

١. الأستاذ/عبد الرحمن عالم السيد

٣. الأستاذ/ ساجد ابن العيد

٢. الأستاذ/ مفيض الرحمن أحمد حسين

متخصص في الفقه والحديث.

ماجستير في اللغة العربية ومتخصص في الفقه.

متخصص في الحديث.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتنسيق لهذا الكتاب ولإخراجه بشكل ملائم يسرُّ الناظرين ويُسمَهِّل للدارسين، وقد أشرف على هذه اللجنة فضيلة الشيخ/محمد أنور البدخشاني (أستاذ الحديث في جامعة العلوم الإسلامية علامة محمد يوسف بنوري تاؤن، كراتشي) - جزاه الله عنَّا خير الجزاء - وأوصاها بنصائحه القيَّمة.

نسأل الله أن يتقبل مساعينا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العليُّ القدير.

> إدارة "مكتبة البشرى" للطباعة والنشر كراتشي - باكستان ۲۰ شعبان، ۱۶۲۹هـ

منهج عملنا في الكتاب:

أو لا أ: من ناحية الكتابة والطباعة اتبعنا الخطوات التالية:

- اختيار اللون الأحمر لنصوص كتاب "بداية المبتدي"، وللآيات ولنصوص الأحاديث المخرجة في الحواشى فقط.
 - ٢. غلظ نصوص الكتاب التي تم شرحها في الحواشي.
 - ٣. وضع النحمة الحمراء على الحديث الذي تم تخريجه في الحواشي.
 - ٤. اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
 - كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
 - ٦. تشكيل ما يُلتبس أويُشكل من الكلمات الصعبة.

ثانياً: من ناحية شرح الكتاب اتبعنا الخطوات الآتية:

- ١. اهتممنا اهتماماً بالغا وبذلنا قصارى جهدنا في تصحيح الأخطاء الإملائية الموجودة في المطبوعات القديمة والجديدة.
 - ٢. راجعنا لبيان معاني الكلمات الصعبة والغريبة، إلى القواميس وشروح الهداية المعتمدة.
- ٣. اعتمدنا على حاشية الإمام عبد الحي اللكنوي عشى حزئياً لشرح بعض مواضع الكتاب، وتَستَ بَعْنا مصادرها الأصلية، فقمنا بإضافة ما لم يذكر وتصحيح من لم يتم تصحيحه حتى الآن، وراجعنا لشرح بعضها الأحرى إلى شروح الهداية: فتح القدير، والكفاية، والبناية، والعناية على الهداية، وإلى كتب الفقه والفتاوى: المحيط البرهاني، وردالمحتار، والبحر الرائق، وبحمع الأفر شرح ملتقى الأبحر وغيرها.
 - ٤. ذكرنا في بعض المسائل الفقهية القول المفتى به وأشرنا إليه بقولنا: "تنبيه" (بلون أحمر).
- ه. ذكرنا في بعض المسائل الفقهية ربطها بالواقع وصورة تطبيقها في عصرنا الحاضر وأشرنا إليه بقولنا: "ملحوظة" (بلون أحمر).
- ٦. اهتممنا بتخريج الأحاديث والآثار التي في الكتاب، مصرحاً بما، أو مشاراً إليها، وراجعنا إلى مصادرها الأصلية من كتب الأحاديث المعتبرة وقد اعتمدنا في ذلك جزئياً على "نصب الراية" و"إعلاء السنن".

ترجمة المؤلف

وبيان بعض مصطلحاته وآدابه في الكتاب

اسمه ونسبه: هوشيخ الإسلام الإمام الهمام برهان الدين: أبوالحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل ابن أبي بكر الفرغاني، المرغيناني، المشهور بصاحب "الهداية"، من أولاد سيدنا أبي بكر الصديق راها، كان متعبدًا بارعاً في العلوم، فقيها أصولياً ثقة ناسكاً.

مولده ونشأته وطلبه العلم: ولد صاحب "الهداية" عقيب صلاة العصر من يوم الاثنين، الثامن من رجب سنة إحدى عشرة وخمسمائة من الهجرة النبوية (٨ رجب ١١٥هـ). نشأ الشيخ المرغيناني في أسرة علم، وكانت لها مكانة اجتماعية، فحثه أبوه وحدّه لأمه على طلب العلم، فتلقى العلم من أبيه في بلده وهوصغير، وعلمه حده لأمه عمر بن حبيب مسائل الفقه في وقت مبكر، وبدأ يلقنه مسائل الخلاف في نعومة شبابه. سمع الحديث من بعض علماء بلده كصاعد بن أسعد المرغيناني، وقرأ على زياد بن إلياس أي المعالي أشياء من الفقه والخلاف بعد وفاة حده، ثم ارتحل في طلب العلم، وقد سافر إلى مرو، ولقي عمد بن عبدالله الكشميهني، وقرأ عليه أكثر "صحيح البخاري"، وأجاز له الباقي سنة خمس وأربعين وخمسمائة (٥٤ههـ). ومن رحلاته السفر إلى سمرقند ولقي كما على بن محمد الإسبيحابي شيخ المذهب في ما وراء النهر في زمانه وتفقه عليه وارتحل أيضا إلى مدينة نسف، والتقى بعمر بن محمد بن أحمد النسفي، هذه بعض رحلات المرغيناني التي وصلت إلينا. وقد سافر إلى بيت الله الحرام لأداء مناسك الحج عام ٤٤٥هـ. واتجه بعد ذلك إلى مدينة الرسول الله وصحب عمر بن عبد المؤمن البلخي أحد شيوخه.

شيوخه: وقد تفقه صاحب "الهداية" على الأئمة المشهورين ومشايخ من مشاهير مذهب الإمام أبي حنيفة ﴿ وَمَنْهُم، ومنهم:

- ١. أحمد بن عبدالرشيد بن الحسين، المقلب بقوام الدين، البخاري، والد صاحب "الخلاصة".
 - ٢. على بن محمد بن إسماعيل الإسبيحابي السمرقندي، أبوالحسن المعروف بشيخ الإسلام.
 - ٣. عمر بن محمد بن أحمد، الملقب بنجم الدين، أبوحفص النسفي، الحنفي، السمرقندي.
 - ٤. قيس بن إسحاق بن محمد، أبو المعالى المرغيناني، ثم السمرقندي.
 - محمد بن محمد بن الحسن، منهاج الشريعة.
 - عمد بن محمود بن على، العلامة أبوالرضا، الطرازي، سديد الدين.

تلاميذه: لقد تتلمذ على صاحب "الهداية" الجم الغفير من التلاميذ وتخرج على يديه الكثيرونِ من علماء المذهب ممن صار لهم شأن كبير فيما بعد في التدريس والإفتاء وغيرهما من مجال العلم والعمل، منهم:

- عماد الدين بن على بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني، المرغيناني، ابن صاحب "الهداية".
- ٢. عمر بن علي بن أبي بكر بن عبدالجليل المرغينان، الفرغاني، أبوحفص، الملقب بنظام الدين، ابن صاحب "الهداية".
- ٣. محمد بن علي بن أبي بكر بن عبدالجليل، حلال الدبين، أبوالفتح، المرغيناني، الفرغاني، ابن صاحب "الهداية".
 - . محمد بن عبدالستار بن محمد، العمادي، الكَردَريُّ، شمس الأثمة، أبوالوجد.
 - . برهان الإسلام الزرنوجي، صاحب كتاب "تعليم المتعلم طريق التعلم".
 - ٦. الحسين بن على بن ححاج.
 - عمر بن محمود بن محمد القاضي، الإمام.
 - ٨٠. محمد بن أبي بكر، الملقب بزين الـــدين، عم محمود بن أبي بكر بن عبد القاهر، والد سراج الدين عمر.
 - ٩. محمد بن على بن عثمان، القاضي، السمرقندي.
 - ١٠. محمد بن محمود بن الحسين، محد الدين الأستروشيني.
 - ١١. محمود بن الحسين، الملقب بحلال الدين، وبرهان الدين، الأستروشيني.

كلام أهل العلم في شأنه: أثنى على صاحب "الهداية" كثير من العلماء من أهل العلم والفضل ممن عاصره والذين بعده. وقد أقر له بالفضل والتقدم في العلم أهل عصره، كالفقيه المشهور، الحسن بن منصور، المعروف بقاضي خان، والإمام أحمد بن محمد بن عمر المشهور بالعثّابيّ، والشيخ ظهير الدين البخاري، صاحب "الفتاوى الظهيرية"، و"الفوائد الظهيرية"، وصاحب "المخيط البرهاني" و "الذخيرة" محمود بن أحمد بن عبدالعزيز، الملقب ببرهان الدين، وكان من كبار الفقهاء، وأعيان الأمة في عصره.

مكانته في المذهب: قسم علماء المذهب الفقهاء إلى سبع طبقات، ذكرها ابن كمال أحمد بن سليمان باشا في رسالة له، وجعل صاحب "الهداية" من الطبقة الخامسة من أصحاب الترجيح، وقال اللكنوي رداً عليه.... فحعلُ قاضى خان في مرتبة ثالثة وحطَّ القدوري وصاحب "الهداية" عنها، ليس مما ينبغي.

أديه وأخلاقه: كان صاحب "الهداية" متصفاً بالزهد والورع وكثرة العبادة، وبكثرة الصوم حتى حُكي عنه أنه بقي يؤلف"الهداية" ثلاث عشرة سنة، وكان صائماً في تلك المدة لا يفطر أصلا، وكان يجتهد ألا يطلع على صومه أحد، فإذا حاء الخادم بالطعام تصدق به سرًا على طلبته فيظن خادمه أنه أكله بنفسه، فبركة إخلاصه وزهده وورعه صار كتابه"الهداية" مقبولاً بين العلماء.

و فاته: توفي صاحب "الهداية" ليلة الثلاثاء، الرابع عشر من ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة من الهجرة النبوية (٩٣هـ) ودفن بسمرقند.

مصنفاته: ومن جملة كتبه التي ألفها:

- ١. "بداية المبتدي".
- ٢. "كفاية المنتهي".
 - ٠٣. "التجنيس والمزيد".
- ٤. "شرح الجامع الكبير" للإمام محمد بن الحسن الشيباني في الفروع الفقهية.
 - ٥. "كتاب الزيادات"، ذكره ملا على القاري.
- كتاب في "الفرائض" ذكره هكذا ابن قطلوبغا، وطاش كبرى زاده، وذكره حاجي حليفة، وإسماعيل باشا باسم "الفرائض العثمان".
- ٧. "مختار مجموع النوازل"، ذكره ابن قطلوبغا بهذا الاسم، وطاش كبرى زاده، وذكره حاجي حليفة باسم "مختارات مجموع النوازل"، وتبعه إسماعيل باشا، وسماه حاجي حليفة في موضع آخر باسم "مختار الفتاوى" والصواب "مختارات النوازل"؛ لأن اللكنوي ذكره بهذا الاسم وهو محقق.
- ٨. "المزيد" في فروع الحنفية، ذكره هكذا حاجي حليفة، وإسماعيل باشا. وذكره ملا على القاري باسم "التحقيق والمزيد" وذكر بأن صاحب "الهداية" ذكره هكذا.
- ٩. "مشيخة الفقهاء"، ذكرها ملا على القاري هذا الاسم، وهو كتابه الذى جمع فيه أسماء مشايخه،
 وذكره ابن قطلوبغا.
- ١٠. "مناسك الحج"، ذكره ابن قطلوبغا، وملا علي القاري، وطاش كبرى زاده، وحاجي خليفة، وإسماعيل باشا، واللكنوي.
- ١١. "منتقى المرفوع"، ذكره حاجي خليفة بصيغة الشك فقال: لعله تأليف برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني، المرغيناني، الحنفي، المتوفى سنة ٩٣٥ه، وتبعه في ذلك إسماعيل باشا، و لم يشك، وذكره اللكنوي باسم "المنتقى".
 - ١٢. "نشر المذاهب"، ذكره هكذا حاجي خليفة وإسماعيل باشا، وذكره اللكنوي باسم "نشر المذهب".
 ١٣. "الهداية"، وهي أشهر تواليفه وبما اشتهر فصار يقال له: صاحب الهداية.

كتابه الهداية ومكانتها في المذهب: كتاب "الهداية" للإمام المرغيناني هو مختصر لكتابه "كفاية المنتهي"، فقد صنف أولا "بداية المبتدي" ووعد في مقدمتها أن يشرحها وفعل ذلك، وسماه بكفاية المنتهي، فلما فرغ منه تبيّن له أنه أطنب في شرحه فاختصره بكتابه هذا الذي سماه بـ" الهداية"، جمع فيه بين الرواية والدراية، وذكر أصول المسائل وترك الزوائد في كل باب، وجمع في الكتاب بين مسائل "الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن يشى، و"مختصر القدوري"، ولم يتحاوزهما إلا عند الضرورة. ورتبه مثل ترتيب "الجامع الصغير"، ذكر هذا في مقدمة كتاب "البداية". وسبب ذلك أن علماء زمانه كانوا يرغبون الكبير والصغير بحفظ "الجامع الصغير" و"مختصر القدوري" من أحسن المختصرات في المذهب وأنفعها، وأشهرها. فأراد أن يجمع بينهما. وهو كتاب مهم في الفقه وعلى وجه الخصوص في مذهب الإمام أبي حنيفة يشي. اعتنى به العلماء اعتناءً كثيرًا لا مثيل له في كتب الفقهاء والمذاهب. والكتاب وجد قبولاً منذ عهد مؤلفه. قال العلامة العيني في شرحه: إن كما مثيل له في كتب الفقهاء والمذاهب. والكتاب وجد قبولاً منذ عهد مؤلفه. قال العلامة العيني في شرحه: إن مدارسهم، وفخر المصدرين في بحالسهم، فلم يزالوا مشتغلين به في كل زمان، ويتدارسونه في كل مكان، وذلك لكونه حاوياً لكنسز الدقائق، وجامعاً لرمز الحقائق، ومشتملاً على عتار الفتاوي، ووافياً بخلاصة أسرار الحاوي، كافياً في إحاطة الحادثات، وشافيا في أحوبة الواقعات، مؤصّلاً على قواعد عجيبة، ومفصلاً على قواعد غريبة، ومؤسسًا على أصول مبنية، وفصول رصينة، ومسائل غزيرة، ودلائل كثيرة، وترتيب أنيق، وتركيب حقيق.

الكتب المصنفة على الهداية: شروح "الهداية" وحواشيها:

وشروح "الهداية" كثيرة جدًا لا تكاد تنحصر كما قال طاش كبرى زاده، منها:

- النهاية في فوائد الهداية" لعلاء الدين أبي القاسم محمود بن عبدالله بن صاعد المروزي،
 الفقيه، الحنفي، المتوفى سنة ٢٠٦هـ.
- ٢. "الفوائد الفقهية" لحميد الدين على بن محمد بن على الضرير، البخاري، الرامشي، المتوفى سنة
 ٣٦٦٦هـ. شرح "الهداية" في جزأين علق فيه على مواضع مشكلة.
 - " ألماية الكفاية في دراية الهداية" لتاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي.
- حواش على "الهداية" لجلال الدين عمر بن محمد بن عمر الخبازي، المتوفى سنة ١٩١ه. والكتاب صنفه في مجلدين و لم يكمله. وأكمله محمد بن أحمد القونوي، وسماه "تكملة الفوائد".
 - ٥. "شرح الهداية" لعلى بن محمد بن الحسن، علاء الدين، الخلاطي، المتوفى سنة ٧٠٨هـ.
- ٣. "الغاية شرح الهداية" للشيخ القاضي، شمس الدين، أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني، السروجي، المتوفى سنة ٧١٠هـ. من أوسع شروح "الهداية"، وصل إلى كتاب الأيمان وتوفي قبل إكماله، وأكمله سعد الدين بن محمد بن الديري.

- النهاية شرح الهداية"، لحسام الدين حسين بن علي بن حجاج، الملقب بالسغناقي، الحنفي، المتوفى سنة ٧١٠هـ. ويلقب بشارح "الهداية".
 - ٨. "شرح الهداية" لحافظ الدين النسفى، عبدالله بن أحمد بن محمود، المتوفى سنة ٧١٠هـ.
- ٩. "شرح الهداية" لنجم الدين أبي الطاهر إسحاق بن علي بن يجيى الحنفي، المتوفى سنة ٧١١ه. وهو
 حاشية في مجلدين مشحونة بالفوائد النفيسة.
 - ١٠. "شرح الهداية "لشمس الدين محمد بن عثمان بن أبي الحسن المعروف بابن الحريري، المتوفى سنة ٧٢٨هـ.
- ١١. "شرح الهداية" لعبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري، صاحب "كشف الأسرار شرح أصول البزدوي" وضع شرحاً على "الهداية" إلى كتاب النكاح، فخرمته المنية قبل أن يتمه.
- ١٢. "شرح الهداية" لأحمد بن الحسن شهاب الدين المعروف بابن الزركشي، المتوفى سنة ٧٣٧هـ. وقيل: ٧٣٨هـ.
- ١٣. "شرح الهداية" لإبراهيم بن علي بن أحمد المشهور بابن عبدالحق، الواسطي، الفقيه، المحدث، المتوفى سنة ٧٤٤هـ.
 - ١٤. "شرح الهداية" لأحمد بن حسن التبريزي، الجاربردي، الشافعي، المتوفى سنة ٧٤٤هـ.
- ٥١. "شرح الهداية" لتاج الدين أبي محمد أحمد بن عبدالقادر بن أحمد المشهور بابن مكتوم، الحنفي، المتوفى
 سنة ٤٩٧ه، و لم يكمله.
- ١٦. "شرح الهداية" لأحمد بن عثمان بن إبراهيم المعروف بابن التركماني، المتوفى سنة ٧٤٤ه، شرح "الهداية" و لم يكمله.
- ١٧. "معراج الدراية" إلى شرح الهداية لمحمد بن عمد بن أحمد قوام الدين الكاكي تلميذ علاء الدين البخاري، والسغناقي، توفي سنة ٧٤٩هـ.
 - ١٨. "الغاية في شرح الهداية" للمؤلف السابق.
- ١٩. شرح الهداية" لعلاء الدين على بن عثمان بن إبراهيم الشهير بابن التركماني المتوفى سنة ٧٥٠ه، شرح الهداية و لم يكمله، وأكمله ابنه جمال الدين من حيث وقف أبوه.
 - . ٢. "شرح الهداية" لنحم الدين إبراهيم بن على بن أحمد، أبوإسحاق الطرسوسي، الدمشقي، المتوفى ٧٥٨ه.
- ٢١. شرح الهداية المسمى بـ "غاية البيان ونادرة الأقران" لأمير كاتب بن أمير عمر العميد الأتقاني الأتراري، المتوفى سنة ٧٥٨هـ.
- ٢٢. "الكفاية شرح الهداية" لجلال الدين بن شمس الدين، الخوارزمي، الكرلاني، تلميذ السغناقي، المتوفى
 سنة ٧٦٧ه وهو مطبوع.
- ۲۳. شرح الهداية المسمى بــ "التوشيح" لعمر بن إسحاق بن أحمد، الغزنوي، القاضي، سراج الدين، أبو حفص، الهندي، المتوفى سنة ٧٧٣ه. وهو في سنة مجلدات كبار على طريق الجدل.

- ٢٤. "النهاية على الهداية" لمحيي الدين أبي محمد عبدالقادر بن محمد القرشي، الحنفي، صاحب "الجواهر المضيئة"،
 المتوفى سنة ٧٧٥هـ.
 - ٢٥. "التكملة في فوائد الهداية" لمحمود بن أحمد القوتوي، المتوفى سنة ٧٧٧ه.
- ٢٦. "خلاصة النهاية في مختصر شرح الهداية" للسغناقي، لجمال الدين محمود بن أحمد بن مسعود، المعروف بابن السراج الدمشقي، القونوي، المتوفى سنة ٧٧٧هـ.
- ٧٧. "خلاصة النهاية حاشية الهداية" لأبي الثناء جمال الدين، محمود بن أحمد بن مسعود القونوي، المتوفى ٧٧٧هـ.
- ٢٨. "العناية في شرح الهداية" لمحمد بن محمد بن محمود الرومي، أكمل الدين، البابرتي، المتوفى سنة ٧٨٦هـ،
 وهو مطبوع.
 - ٢٩. "التنبيه على مشكلات الهداية" لابن أبي العز، المتوفى سنة ٧٩٢هـ وهو مطبوع.
 - ٣٠. "شرح الهداية للسيد الشريف على بن محمد بن على الجرجاني، الحنفي، المتوفى سنة ٨١٦هـ.
 - ٣١. "شرح الهداية" للشيخ تقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني، الشافعي، المتوفى سنة ٨٢٩هـ.
- ٣٢. "شرح الهداية" لشرف الدين يعقوب بن إدريس بن عبدالله الرومي، الحنفي، المشهور بقره يعقوب، المتوفى سنة ٨٣٣هـ.
- ٣٣. "البناية في شرح الهداية" للعلامة الفقيه المحدث بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، القاضي، الحنفى، العينى، المصري، المتوفى سنة ٨٥٥ه وهو مطبوع.
- ٣٤. حاشية على "الهداية" لمجد الدين محمد بن أحمد، المدعو بمولانا زاده، الخطائي، الحنفي، المتوفى سنة ٥٩٥٩هـ.
- ٥٣. "فتح القدير" لكمال الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد، السيواسي، ثم السكندري، العلامة المشهور بابن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ. شرح "الهداية" ووصل إلى كتاب الوكالة و لم يكمله، وأكمله قاضي زاده، المتوفى سنة ٩٨٨هـ، وسماه "نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار" وهو مطبوع مع تكملته.
- ٣٦. حاشية لسري الدين بن إبراهيم الدوري، المصري، الحنفي، المتوفى سنة ١٠٦٩هـ، وهي على "شرح الأكمل".
 ٣٧. "ترغيب اللبيب إلى تخليص شروح الهداية عن حروح العلامة ابن الكمال".
 - ٣٨. "زبدة الدراية في شرح الهداية" لعبد الرحيم بن على الآمدي، القاضي الحنفي.
- ٣٩. "شرح الهداية" لحميد الدين مخلص بن عبدالله الهندي الدهلوي شرَح "الهداية" شرحاً حسناً ولم يكمله.
 - . ٤. "العناية بشأن الهداية" لجلال الدين أحمد بن يوسف الثباتي، وهي نكت على "الهداية".
 - ٤١. "الكفاية شرح الهــــداية" لمحمود بن عبيدالله بن محمود تاج الشريعة المحبوبي.

الكتب المخرجة لأحاديث الهداية: لقد عني جمع من العلماء في تخريج الأحاديث التي استدل بما صاحب "الهداية" في كتابه، وبيان حالها صحة وضعفاً.

- عمود بن عبيدالله بن صاعد، علاء الدين، الحارثي، المروزي، من كبار الأثمة في المذهب الحنفي،
 وفي معرفة الخلاف، توفي سنة ٦٠٦هـ. صنف كتاباً وسماه "التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة".
- ١. "الكفاية في معرفة أحاديث الهداية" في مجلدين لعلي بن عثمان بن إبراهيم، علاء الدين، المارديني،
 المشهور بابن التركماني، المتوفى سنة ٧٥٠هـ.
 - "تخريج أحاديث الهداية والخلاصة" للمصنف السابق.
- انصب الراية لأحاديث الهداية" لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أو يوسف بن عبدالله،
 المتوفى سنة ٧٦٢هـ.
- العناية في معرفة أحاديث الهداية"، لعبد القادر بن محمد بن محمد، أبومحمد، محيي الدين، القرشي،
 الحنفي، المتوفى سنة ٧٧٥ه.
 - الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية" للحافظ أحمد بن على بن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.
- ٧. "منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي"، لقاسم بن قطلوبغا بن عبد الله، زين الدين أبوالعدل، الفقيه الحنفي، المتوفى سنة ٩٧٩هـ.

عادات صاحب الهداية فيها: اعلم أن له فيها آداباً وعادات لزوماً أو غلبة. منها: أنه إذا قال: "قال هيه" يريد نفسه. قال أبو السعود: إن صاحب "الهداية" إذا ذكر خاصة تصرفه يقول: "قال العبد الضعيف عنه " إلا أن بعض تلامذته بعد وفاته قدس سره غير هذه العبارة، إلى "قال هيه" انتهى، وإنما لم يذكر نفسه بصيغة المتكلم تحرزاً عن توهم الأنانية، وهذا من العادات المستمرة لسادات الفقهاء والمحدثين هيه. ومنها: أنه يؤخر دليل المذهب الذي هو المحتار عنده، وفي "نتائج الأفكار": من عادة المصنف المستمرة أن يؤخر القوي عند ذكر الأدلة على الأقوال المحتلفة ليقع المؤخر بمنسزلة الجواب عن المقدم، وإن كان قدم القوي في الأكثر عند نقل الأقوال. ومنها: أنه إذا قال "مشايخنا" يريد به علماء ما وراء النهر من بخارا وسمرقند، ومنها: أنه إذا قال: "في ديازنا" يريد به المدن التي وراء النهر. ومنها: أنه يعبّر عن الآية التي ذكرها فيما قبل بـــ"ماتلونا"، وعن الدليل العقلي الذي ذكره فيما قبل بـــ"ماتلونا"، وعن الحديث الذي ذكره فيما قبل بـــ"ماتلونا"،

وقلما يقول إشارة إليه "لما ذكرنا" وربما يقول "لما بينا" مشيراً إلى الكتاب والسنة والمعقول. وفي "مفتاح السعادة": أنه يقول: "لما ذكرنا" فيما هو أعم ويعبّر عن قول الصحابي ﴿ اللَّهُ اللَّاثِرِ، وقد لا يفرق بين الخبر والأثر. ومنها: أنه يجعل كثيرًا ما علة النص دليلاً مستقلاً عقلياً على أصل المسألة إفادة للفائدتين. ومنها: أنه يعبّر عن الدليل العقلي بالفقه ويقول: "والفقه فيه كذا". ومنها: أنه ربما يذكر الدليل العقلي بعد العقلي كأنه يؤمى إلى لمَّه، قال في "نتائج الأفكار": دأب المصنف أنه يقول بعد ذكر دليل على مدعًى: وهذا لأن إلخ، ويريد به ذكر دليل لميٌّ بعد أن ذكر دليلا إنياً. ومنها: أنه حيث ذكر "الأصل" أراد به "المبسوط" للإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني. وقال في "كشف الظنون": "الأصل" الذي كان يستصحبه الإمام أبويوسف معه هو المؤلِّف المعروف بـــ "المبسوط" الذي هو أصل الشيباني الذي استمد منه "الجامع الصغير"، وهو من رواية الإمام أبي حنيفة نفسه، وهو أصل الفقه. ومنها: أنه حيث يذكر لفظ "المختصر" يريد به "مختصر القدوري" وحيث يذكر لفظ "الكتاب" يريد به "مختصر القدوري" أيضاً. ومنها: أنه يذكر لفظ "قال" إذا كانت المسألة مسألة "القدوري" أو "الجامع الصغير"، أو كانت مذكورة في "البداية". وقال القاضي محمود العيني: "الهداية" في الحقيقة شرح "الجامع الصغير" للإمام محمد "والقدوري". وفي "مفتاح السعادة": يذكر لفظ "قال" في أول كل مسألة إذا كانت مسألة "القدوري"، أو "الجامع الصغير" أو كانت مذكورة في "البداية"، وإن كانت مذكورة في غيرها لا يذكر قال: أقول: هذا بحسب الغالب وإلا قال صاحب "الهداية" في أوائل كتاب الإقرار: "قال: وإن قال: له على أو قبلي إلخ"، وقال في "نتائج الأفكار": إن هذا القول قول الإمام محمد في "المبسوط"، وليس هذه المسألة في "الجامع الصغير"، فتأمل.

ومنها: أنه إذا قال: هذا الحديث محمول على المعنى الفلاني يريد به أنه حمله على هذا المعنى أئمة الحديث، وإذا قال: نحمله، يريد به أنه يحمل على هذا المعنى، و لم يحمله أهل الحديث. ومنها: أنه لا يذكر الفاء في حواب أما اعتماداً على ظهور المعنى. الشيخ عبدالحي اللكنوي طالع كثيرًا من النسخ المطبوعة والقديمة المصححة بالقلم فما وجد فيها هذا الالتزام بل قد يأتي بها، وقد لا يأتي. ومنها: أنه إذا قال: "عند فلان" يريد أنه مرواية عن فلان، وقال العيني في شرح "الهداية": كلمة "عن" تستعمل في غير ظاهر الرواية، وقال ابن الهمام: إن كلمة "عند" تدل على المذهب. ومنها: أنه يسقط الواو في إن الوصلية، كذا قبل: قال صاحب "الهداية" في أخر فصل وكالة الرحلين: وأما المرتد فتصرفه في ماله إن كان نافذًا إلخ، وشرحه في "تتاثج الأفكار" بقوله: أي وإن كان نافذًا إلخ، والشيخ عبدالحي اللكنوي ما وجد هذا الالتزام في النسخ الصحيحة. ومنها: أنه إذا تحقق نوع مخالفة بين عبارة "القدوري" و"الجامع الصغير" يصرح بلفظ "الجامع الصغير".

ومنها: أن لفظ "قالوا" إنما يستعمله فيما فيه اختلاف؛ إذ حكم الإجماع يعلم بإجراء اللفظ على إطلاقه بدونه. ومنها: أنه يجيب السوال المقدر، ولا يصرح السوال والجواب بقول: فإن قيل كذا قلنا كذا، وأمثاله إلا في مواضع عديدة ومنها: أنه إذا أورد النظير في مسألة ثم أراد أن يشير، فيشير إلى النظير باسم الإشارة الذي يستعمل للبعيد، ويشير إلى تلك المسألة التي أورد لها النظير بالذي يستعمل للقريب. ومنها: أنه إذا قال: "والتخريج كذا" يريد به تخريج نفسه، وينسب تخريج غيره إلى صاحبه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي أعلى مَعَالَم العلم وأعلامَه، وأظهر شعائرَ الشرع وأحكامَه، وبعث رسلاً وأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - إلى سبل الحق هادين، وأخلفهم علماء إلى سُنَن سننهم داعين، يسلكون فيما لم يُؤثّر عنهم مسلك الاجتهاد، مسترشدين منه في ذلك،

الحمل الله: اختار هذه الجملة اتباعاً لكتاب الله سبحانه، وتبيهاً على أن الحمد لله تعالى وإن لم يحمدوه، واللام للاستغراق، أي جميع المحامد له.(ملخصاً من حاشية عبد الحي) معالم: جمع معلم، موضع العلم، قبل: المراد الأصول التي يوقف بما على الأحكام من نحو الجواز والفساد والحل والحرمة وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس.(الكفاية) أعلامًا الضمير المجرور راجع إلى العلم، ويمكن أن يرجع إلى لفظ الله تعالى، ولا يخفى معناه على ذى الفهم على كل تقدير، أي علماؤه. شعائر: جمع شعيرة، قبل:المراد بما ما يؤدى من العبادات على سبيل الاشتهار كالأذان والجمعة وصلاة العيد والأضحية.

وأحكامه: وأحكام الشرع هي الحل والحرمة والصحة والفساد وغيرها. (العناية) رسلاً وأنبياء: إشارة إلى الفرق والتغاير بين الرسول والنبي كما قيل: الرسول هو النبي الذي معه كتاب كموسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام والنبي هو الذي ينبئ عن الله تعالى وإن لم يكن معه كتاب كيوشع عليه السلام وهو الظاهر. (العناية) هادين: أي مبينين طرق الحق والصواب. وأخلفهم [إشارة إلى حديث "العلماء ورثة الأنبياء"]: أى جعلهم خلفاء. إلى سنني مستنه عنه بضم السين وتشديد النون، والمراد من لفظ السنن الأول الطريق، وبلفظ السنن الثاني إما العادات، فيكون المعنى داعين إلى طرق موصلة إلى عادات الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام، بحيث لو احتار الإنسان هذه الطرق لوصل إلى عاداقم وأخلاقهم أو الطرق، فيكون المعنى داعين إلى طرق موصلة لسالكيها إلى طرق الأنبياء الموصلة إلى الحق تعالى شأنه. (مقتبساً من حاشية عبد الحي عليه)

فيما لم يُؤثُورُ: أى لم يوجد عنهم مأثور أي مروياً. مسلك الاجتهاد: وفيه بيان أنهم لا يخرجون عن المأثور منهم إذا وحدوه، وأنهم متبعوهم على الدوام لأنهم إن وحدوا مأثوراً عنهم عملوا به واتبعوهم فيه، وإن لم يجدوا تبعوهم في طريقهم إذا لم يوح إليهم وهو الاجتهاد وهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل الظن بحكم شرعي.(العناية)

وهو وَلِيُّ الإرشاد، وخصَّ أواقل المستنبطين بالتوفيق، حتى وضعوا مسائل من كلِّ جَلِيِّ ودقيق، غيرَ أن الحوادثَ متعاقبةُ الوقوع، والنوازلَ يضيق عنها نطَاق الموضوع، واقتناصُ الشوارد بالاقتباس من الموارد، والاعتبارُ بالأمثال من صنعة الرجال، وبالوقوف على المآخذ يُعضُّ عليها بالنَّوَاحِذ. وقد حرى على الموعدُ في مبدء "بداية المبتدي"، أن أشرحها بتوفيق الله تعالى شرحًا أرسمه بـ "كفاية المنتهي"، فشرعتُ فيه، والوعدُ يُسَوَّعُ بعضَ المُسَاغ،

أوائل: أراد بأوائل المستنبطين أبا حنيفة وأصحابه صلاً بدليل قوله حتى وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق، فإنهم الذين تولوا قواعد المسائل الفقهية الشرعية وتبيينها، والمراد بالجلي المسائل القياسية لظهور إدراكها غالبًا، وبالدقيق المسائل الاستحسانية لخفاء إدراكها. قيل ما وضعه أصحابنا من المسائل الفقهية هو ألف ألف ومائة ألف وسبعون ألفاً وتسيِّف مسألة (العناية) غير أن الحوادث إلخ: جواب عما يقال: إذا كان أوائل المستنبطين وضعوا مسائل من كل جليٍّ ودقيق فأي حاجة تدعو إلى الاستنباط والتصنيف، ووجهه أنهم وإن وضعوا ذلك إلا أن الحوادث (متعاقبة الوقوع، والنوازل) أي الواقعات (العناية)

واقتناص: أى اصطياد الصيود النافرة، شبه المسائل التي يستصعب فهمها أو إفهامها بالصيود النافرة في انتفاء المؤانسة والارتباط، وأثبت له الاقتناص الذى هو الاصطياد على سبيل الترشيح، ثم شبه المآخذ التي يستنبط منها المسائل بالموارد في أن كلاً منهما محل لأخذ ما هو سبب الحياة، فإن الماء سبب الحياة، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيِّ ﴾ وكذلك العلم.(مقتبساً من حاشية عبد الحي عشه) الشوارد: جمع شاردة أى الصيود الوحشية.(البناية) بالاقتباس: أى بالأخذ والاستخراج.

الموارد: جمع المورد، والمراد بما الأصول أي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. من صنعة الرجال: أى وقياس الأحكام على نظائرها بالعلل المؤثرة من صنعة الكاملين في الرجولية. وبالوقوف: هذه الجملة إشارة إلى أن تصوير المسائل إذا كان مع الدليل يصير محكمًا، فذلك إشعار بأنه لم يكتف في كتابه بذكر المسائل، بل أورد الدلائل أيضاً. يُسمَوَّعُ: أى يجوز الشروع في الشرح بعض التجويز، لمعارضة الموانع الدينية والدنيوية من الشروع إياه، ولولا معارضة تلك الموانع لكان الموعد موجبا قويا للشروع.

بعض المساغ: أي يجوز بعض التحويز أي شرعت في شرح البداية الموسوم بـــ "كفاية المنتهي"، والحال أن الوعد الذي حرى لي يجوز ما أتصدى له، لأن الخلف في الوعد مذموم شرعاً وإن كان صعوبة هذا الأمر تقتضي الامتناع عنه. هذا من المصنف شي هضم النفس وتعظيم شأن التصنيف.(الكفاية) وحين أكاد أتَّكِئُ عنه اتكاء الفراغ، تَبَيَّتُ فيه نَبْدًا من الإطناب، وحشيت أن يُهْجَرَ (علت) لأجله الكتاب، فصرفْتُ العِنَانَ والعناية إلى شرح آخر موسوم بـــ"الهداية" أجمعُ فيه بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية ومتون الدراية، تاركاً للزوائد في كل باب، مُعرضًا عن هذا النوع من الإسهاب، مع ما أنه يشتمل على أصول يَنْسَحِبُ عليها فصول، وأسال الله تعالى أن يوفّقني لإتمامها، ويختم لي بالسعادة بعد اختتامها، حتى إنّ من ممتَّ همتُّه إلى مزيد الوقوف، يرغب في الأطول والأكبر،

أتكئ عنه: أي كنت متكتاً عليه فلما انتهى كدت أستريح لفراغي عنه.(الكفاية) نبْداً: أى شيئاً قليلاً. من الإطناب: هو الكلام الزائد على المقصود لنكتة وفائدة، فإن لم يكن فيه فائدة، فهو تطويل.

الكتاب: المراد منه إما "الكفاية"، أى الناس يتركون "الكفاية" ولا يقفون على ما فيها للإطناب فرسمت "الهداية" المأخوذة منه. أو المتن، أي "بداية المبتدي"؛ لأنه لما كان "الكفاية" شرحًا ذا تطويل تترك، فيترك المتن لعدم وجود شرحه سواه. أو الكتابة أى بسبب التطويل يترك كتابة "الكفاية"، فلا يتوجه الناس إلى نقله، فلا يشتهر حتى يصير مهجورًا.(مقتبساً من حاشية عبد الحي حشى) عنان العناية: كأنه شبّه العناية بالمطية؛ لأن كلاً منهما موصل إلى المقصد، فأثبت له العنان على سبيل التخييل.

بين عيون الرواية: بمعنى المرويات من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أي المرويات المختارة.

ومتون الدراية: المتن الصلب، أي الدلائل العقلية القوية، لأن قوة الشخص بالظهر، وكذلك قوة العلم بالدليل. تاركًا للمزوائد: أراد به الزوائد المعهودة، فإن الكتاب خال من الزيادة التي ليست لها فائدة.

 ومن أعجلَه الوقتُ عنه يقتصر على الأقصر والأصغر، وللناس فيما يعشقون مذاهب. (الهداية) والفن خيرٌ كله.ثم سألني بعضُ إخواني أن أمليَ عليهم المجموعَ الثاني، فافتتحتُه مستعينًا بالله تعالى في تحرير ما أقاوله، متضرعا إليه في التيسير لما أحاوله، إنه الميسر لكل عسير، (اطله) وهو على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

عنه: أى الوقوف على مضامين الأكبر. وللناس فيما يعشقون مذاهب: أي طرق مختلفة. مقتبس من قول الشاعر أبي فراس، وقبله:

عليّ لربسع العسامرية وقفة »« ليملي عليّ الشوقُ والدمع كاتب ومن عادتي حبُّ الديار الأهلها »« وللناس فيسما يعشقون مذاهب

والفن: اللام للعهد، أي هذا الفن خير كله قليله وكثيره، أو الفن مطلقاً خير كله فإن العلم مطلقاً خير من الجهل. المجموع الثاني: الظاهر أنَّ المراد منه الهداية؛ لأن الكلام مسوق لأجله، لا الدفتر الثاني منها؛ لعــــدم دلالة الســـابق عليها، فيكون قوله "صرفت وشرعت" محمولين على العزم.

كتاب الطهارات

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية، ففرض الطهارة غَسْل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس بهذا النص.

كتاب: هو في الأصل: مصدر سمي به المكتوب تسمية المفعول بالمصدر على التوسع الشائع، واصطلاحاً: طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة، سواء كانت مستقلة في نفسها ككتاب اللقطة، أو تابعة لما بعدها ككتاب الطهارة، أو مستتبعة لما قبلها ككتاب الصلاة أو نوعاً واحدة ككتاب اللقطة, وأنواعاً منها ككتاب الطهارة. واختار لفظ الكتاب دون الباب؛ لأن اشتقاق الكتاب يدل على الجميع بخلاف الباب، والغرض جميع أنواع الطهارة لا نوع منها. [مجمع الألهر ١٧/١]

الطهارات: المشروعات أربعة بالإستقراء: حقوق الله تعالى، وحقوق العباد، وما احتمع فيه الحقاّن، وحق الله تعالى، أو حق العبد فيه غالب، وقدم المصنف في البيان حقوق الله تعالى لعظمها، ثم قدمت الصلاة ؛ لأنما أقوى أركان الإسلام بعد الإيمان، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ ﴾ الآية، وقال النبي ﷺ: "الصلاة عماد الدين"، وهي من أعلى معالـم الدين ما خلت شريعة عنها. الطهارات: لما كانت الطهارة شرطًا لا تسقط بخلاف الشروط الباقية للصلاة، قدَّمُها على الشروط الباقية.

الطهارات: في الإتيان بالجمع إشارة إلى أن الطهارة أنواع، فإن رفع النحاسة طهارة, ورفع الخبث أيضاً طهارة وهما نوعان مختلفان. الطهارات: الطهارة بالضم اسم لما يتطهر به من الماء وقيل: هو فضل ما يتطهر به، وبالكسر آلة النظافة، وبالفتح مصدر بمعنى النظافة لغة. وفي الاصطلاح عبارة عن صفة تحصل لمزيل الحدث أو الخبث عما تتعلق به الصلاة. الطهارات: وشرط وجوبها الحدث أو الخبث، وسببها وجوب الصلاة لا وجودها؛ لأن وجودها مشروط بما فكان متأخراً عنها والمتأخر لايكون سبباً للمتقدم، وحكمها إباحة الصلاة أو ما يضاهيها لمن قامت به.(العناية)

 والغَسْلُ: هو الإسالة، والمسحُ: هو الإصابة. وحَدُّ الوجه من قُصَاص الشَّعرِ إلى أسفل النَّقن وإلى شَخِمَتَى الأذن؛ لأن المواجهة تقع بهذه الجملة وهو مشتق منها. والمرْفَقان والكَعْبَانِ يَدْخُلان في الغَسْل عندنا حلاقًا لزفر، هو يقول: إن الغاية لاتدخل تحت المُغَيَّا كالليل في باب الصوم. ولنا: أن هذه الغاية لإسقاط ما وراءها؛ إذ لولاها لاستوعبت الوظيفة الكلَّ، وفي باب الصوم لـمَدِّ الحكم إليها؛ إذ الاسمُ يُطلَق على الإمساك ساعة.

والعَسْل: إنما فسّر الغَسْلَ والمسحَ مع ظهور معناهما، إشارةً إلى دفع ما ذهب إليه الشافعي من تكرار مسح الرأس على ما سيجيء، وإلى أنّ البلل بالماء في المغسولات لا يسقط الفرض، كما روي عن أبي يوسف عشه.(العناية) الشعر: اللام عوض عن المضاف إليه، والمراد منه شَعْرٌ ينبت على جانب مقابل لجانب القفا.

المُذَّقَن: بحتمع اللحيين من أسفلهما.(القاموس المحيط) شَحْمَتَيْ: شحمة الأذن: ما لان من أسفلها, وهو مُعَلَّقُ القُرْط.(المغرب) والموفقان: المِرْفَق بكسر الأول على وزن المنبر ملتقى عظم العضد والذراع.

هو يقول إلخ: هذا الذي ذكره المصنف لزفر يخالف ما ذُكر له في نُسخ الأصول، فإنّ المذكور له أنّ فيها تعارض الأشباه، وهو أنّ من الغايات ما يدخل كقوله: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، ومنها ما لايدخل كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مُيْسَرَةٍ ﴾ وقوله: ﴿ تُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ ﴾ وهذه الغاية أعني المرافق تشبه كلاً منهما، فلا تدخل بالشك. وتأويل كلام المصنف أنّ هذه الغاية أعني المرافق لا تدخل بي قوله إلى الليل. (العناية)

ولنا: يعني أن الغاية على نوعين: نوع يكون لمدِّ الحكم إليها، ونوع يكون لإسقاط ما وراءها، والفاصل بينهما حال صدر الكلام فإن كان متناولاً لما وراءها كانت للثاني وإلا فللأول. وما نحن فيه من الثاني؛ لأن ذكر اليد يتناول الآباط, بدليل أن الصحابة ﴿ وهم أهل اللسان – فهموا ذلك من آية التيمم فتبقى المرافق داخلة بخلاف ذكر الصوم, فإنه يتناول الإمساك ساعةً فكانت لمدّ الحكم إليها فيبقى الليل خارجاً.(العناية)

إذ لولاها إلخ: قد ذكر صاحب "الكافي" في كتاب السرقة أن اليد ذات مقاطع ثلث: من الرسغ, والمرفق, والإبط، وكل ذلك يحتمل حنيئذ. والكعب: هو العظم الناتئ هو الصحيح، ومنه الكاعب. قال: والمفروض في مسح الرأس مقدارُ الناصية، وهو رُبْعُ الرأس؛ لما روى المغيرةُ بن شعبة "أن النبي الله ألى الرئس مقدارُ الناصية، وهو رُبْعُ الرأس؛ لما روى المغيرةُ بن شعبة "أن النبي الله التحق بيانًا بمُباطَة قومٍ فبال، وتَوَضَّأ ومَسح على ناصيته وخفيه"، والكتاب مُجْمَلٌ فالتحق بيانًا به. وهو حجة على الشافعي سله في التقدير بثلاث شعرات، وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب. وفي بعض الروايات قدَّره بعض أصحابنا بثلاث أصابع من أصابع اليد؟

هو الصحيح: احتراز عما روى هشام عن محمد عشُّن، أنه الذي في وسط الرجل عند معقد الشراك فإنَّ مراد محمد عليه بذلك الكعب الذي يقطع المحرم أسفله من الحف إذا لم يجد نعلين. [فتح القدير ١٥/١] الكاعب: هي الجارية التي يبدو ثديها للنهود. (العناية) والمفروض: أي المقدر على جهة الفرضية. ربع الرأس: وهو كما ترى يشير إلى أنه يجوز من أي جانب كان.(العناية) سُبَاطُهُ قوم: هي المزبلة والكناسة تكون بفناء الدُور مُرفقاً لأهلها, وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل, وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك؛ لألها لا تخلو عن النحاسة. [فتح الباري ٣٩٢/١] والكتاب مُجْمَلَ إلخ: حواب عمّا يقال: حديث المغيرة خبر واحد لايزاد به على الكتاب, ووجهه أنه ليس من باب الزيادة على الكتاب بل الكتاب مجمل, فالتحق الخبر بيانًا به, ويجوز أن يقع حبر الواحد بيانًا لمحمل الكتاب, وفيه بحث.(العناية) وهو حجة على الشافعي يشه: مسألة مسح الرأس في المقدار مخمسّة: قولان من أصحابنا، وقول الشافعي هيه، وقول مالك هيه، وقول الحسن البصري. قال الحسن: المفروض أكثر الرأس، استدلّ مالك بفعل النبي ﷺ فإنه مسح بيديه كلتيهما، أقبل بمما وأدبر، وبه استدلّ الحسن إلا أنه قال: الأكثر يقوم مقام الكل، ولكنا نقول: إن فعل الرسول ﷺ لا يدل على الركنية؛ لإفضائه إلى زيادة على النص، وإنما كان ذلك لإكمال الفضيلة، ولايجوز اعتبار الممسوح بالمغسول؛ لأن المسح بني على التخفيف، وفي كتاب الله تعالى ما يدلُّ على التبعيض في المسح لاتصال الفعل إلى محل المسح بحرف الباء، وعن هذا قال الشافعي ١١هـ: يتأدّى بأدنى ما يطلق عليه اسم الرأس، قيل: هو ثلاث شعرات؛ لأنه المتيقن، لكنا نقول: من مسح برأسه ثلاث شعرات لا يقال: إنه مسح برأسه عادةً. (النهاية) وفي بعض السروايات: هي رواية النوادر وهي غير ظاهـــر الرواية.(البناية) وذكر ابن رستم كه في

نوادره: أنه إذا وضع ثلاث أصابع و لم يمدّها، حاز في قول محمد في الرأس والخف جميعًا.(الكفاية)

لأنها أكثر ما هو الأصل في آلة المسح. قال: وسنسن الطهارة: غَسْلُ اليدين قبل الدين الطهارة: غَسْلُ اليدين قبل إدخالهما الإناء إذا استيقظ المتوضئ من نومه؛ لقوله عليه: إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يَغْمِسَنَّ يدَه في الإناء حتى يغسلَها ثلاثًا؛ * فإنه لا يدري أين باتَتْ يدُه. ولأنَّ اليد آلةُ التطهير، فتُسَنُّ البدايةُ بتنظيفها، وهذا الغَسْلُ إلى السرُّسْغ لوقوع الكفاية به في التنظيف.

وسنن الطهارة: السنة ما واظب عليه على مع تركه أحياناً. (فتح القدير) غَسل اليدين: الظاهر أن المذكور في الكتاب بيان ما هو السنة في حق المستيقظ الشاك الذي يريد أن يغترف من الإناء، لا بيان سنة غسل البدين قبل غسل الأعضاء الذي هو سنة للمستيقظ وغيره، سواء أراد الاغتراف أو لا، وإلا فلا وجه للتقييد بقوله: قبل إدخالهما الإناء، وبقوله: إذا استيقظ إلخ. قبل إدخالهما الإناء: ذكر الإناء ههنا وقع على عادةم، فإلهم كانوا يتوضئون من الإناء. (النهاية)

إذا استيقظ: تعليقه بالاستيقاظ, فمنهم من أطلق فيه، ومنهم من قيّده بما إذا نام مستنجيًا بالأحجار أو متنجس البدن، أما لو نام متيقنًا طهارتهما مستنجيًا بالماء، فلا يسن له. وقيل: بأنه سنة مطلقاً للمستيقظ وغيره في ابتداء الوضوء وهو الأولى. [فتح القدير ١/ ١٨] فلا يغمسن: ظاهر النهي يدلّ على الحرمة، ويؤكده نون التأكيد، لكنه خبر واحد، فلو جعلنا الغسل فرضًا، يلزم الزيادة على الكتاب به، وذا لا يجوز عندهم، فلا بدّ من أن يحمل على الوجوب أو السنة، لكن الأول لا يجوز؛ لأن الواجب لا يكون في الطهارة، فلا بدّ من أن ينــزل من الوجوب بقدر الضرورة، فحملناه على السنة.

ولأنّ اليد: مبناه أيضاً على أنّ ما لا يتم الواحب إلا به فهو واحب، لكنه ترك، لأن طهارة العضو حقيقةٌ وحكمًا تدلّ على عدم الوحوب.(العناية) إلى الوسخ: منتهى الكف عند المفصل.(العناية)

 قال: وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء؛ لقوله عليه: "لا وُضوء لمن لم يسمّ الله" الله والمراد به نفي الفضيلة، والأصح ألها مستحبّة وإن سمّاها في الكتاب سنة، ويُسمّي قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح. قال: والسواك؛ لأنه عليه "كان يواظب عليه" وعند فَقُدِه يعالج بالإصبع؛

تسمية الله تعالى: قال الطحاوي: هو أن يقول: بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام، هو المنقول عن السلف، وقيل: إنه مرفوع إلى النبي على واستدل بقوله على: "لا وضوء لمن لم يسمّ الله"، ووجه ذلك: أنّ لا لنفي الجنس، فحقيقته يقتضي أن لا يكون وضوء إلا بتسمية، وإليه ذهب أصحاب الظواهر وأحمد، وجعلوا التسمية من شروط الوضوء، لكنا قلنا: المراد به نفي الفضيلة؛ لئلا يلزم نسخ آية الوضوء به (العناية) والأصح: وكوفحا سنة مختار الطحاوي والقدوري (العناية)

هو الصحيح: احتراز عما قيل: قبله فقط، وما قيل: بعده فقط؛ لأن ما قبله حال الانكشاف، والأصح قبله أيضاً لا حال الانكشاف ولا في محل النحاسة. [فتح القدير ٢١/١] والسواك: أي استعماله، حذف المضاف لأمن الإلباس، والسواك اسم لخشبة معينة للاستياك. وينبغي أن يكون من الأشحار المرة؛ لأنه يطيب النكهة ويشد الأسنان ويقوي المعدة، ويكون في غلظ الخنصر، وطول الشبر، ويستاك عرضًا لا طولاً عند المضمضة. (العناية)

يواظب عليه: أي مع تركه أحيانًا، بدليل أنه عليم علّم الأعرابي الوضوء، ولم ينقل فيه تعليم السواك. (الكفاية) عند فَقْده: "في الكافي": ولا يقوم الإصبّع مقام الخشبة عند وحودها، فهو بظاهره يدلّ على أن لو عالج بالإصبع مع وجود الخشبة وحضورها، لا يكون عاملاً بالسنة. وفي بعض الحواشي: وأما عند وجودها فالأولى استعمالها؛ لأنها قوي على إزالة ما على الأسنان من الدَّرَن لخشونتها من الإصبع، فهو يدل على أنه يقع سنة.

^{*} أخــرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة ﴿ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا صلاة لِمَنْ لا وُضوءَ له، ولا وضوءَ لمن لم يذكر الله عليه".[رقم: ١٠٣، باب في التسمية على الوضوء]

^{**}نيه أحاديث: منها ما أخرحه البخاري عن حذيفة، قال: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يَشُوْصُ فاه بالسواك.[١٤٧/١]

لأنه على العلى الله على المواظبة". ** وكيفيته: أن يُمَضْمِضَ ثلاثًا، يأحد لكل مرة ماءً حديدًا ثم يستنشق، كذلك هو المَصَحْكيُّ من وضوئه على الله عل

وكيفيته: إنما تعرّض لكيفيتهما نفيًا لقول الشافعي، فإنّ عنده الأفضل أن يتمضمض ويستنشق بكف بماء واحد.(العناية) **لكل مرة**: لأنه أبلغ في الطهارة.

* كما ورد في حديث أبي مطر قال: بينبا نحن جلوس مع أمير المؤمنين علي في المسجد على باب الرحبة، جاء رجل فقال: أرني وضوء رسول الله على ؟ _ وهو عند الزوال _ فدعا قنبرا فقال: التني بكوز من ماء فغسل كفيه ووجهه ثلاثًا، وتمضمض ثلاثًا، فأدخل بعض أصابعه في فيه، واستنشق ثلاثًا، وغسل ذراعيه ثلاثًا، ومسح رأسه واحدةً، فقال: داخلهما من الوجه، وخارجهما من الرأس، ورجليه إلى الكعبين ثلاثًا، ولحيته تَهْطِلُ على صدره، ثم حسا حسوةً بعد الوضوء ثم قال: أين السائل عن وضوء رسول على ؟ كذا وضوء بي الله على صدره، ثم حسا حسوةً بعد الوضوء ثم قال: أين السائل عن وضوء رسول على ؟ كذا

** السذين رووا صفة وضوء النبي الله من الصحابة عشرون نفراً: عبد الله بن زيد بن عاصم، وعثمان بن عفان، وابن عباس، والمغيرة بن شعبة، وعلي بن أبي طالب، والمقدام بن معد يكرب، والربيع بنت معوذ، وأبو مبالك الأشعري، وأبو هسريرة، وأبو بكرة، ووائل بن حجر، ونفير أبوجبير الكندي، وأبو أمامة، وعائشة، وأنس، وكعب بن عمرو اليمامي، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن أبي أوفى، والبراء بن عازب، وأبو كاهل، وكلهم حكوا فيه المضمضة والاستنشاق. أما حديث عبد الله بن زيد: فرواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ١٠/١] أخرج البخاري عن عمر بن يجيى، عن أبيه، قال: شَهِدْتُ عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي الله فلا بتور من ماء فتوضاً لهم، فكفاً على يديه فغسلهما ثلاثًا ثم أدخل يده في الإناء يده فغسل وحهه ثلاثًا، ثم أدخل يده في الإناء يده فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين، ثم أدخل يده فمسح برأسه، فأقبل بيده وأدبر بحا، ثم أدخل في الإناء فغسل رجليه [8/1/٥ ارقم: ١٨٤، باب مسح الرأس مرة]

*** قوله: هو المحكي من وضوئه ﷺ، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو اليامي أن رسول الله ﷺ توضأ فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا، يأخذ لكل واحدة ماء جديدًا، الحديث. [٩ / ١٨٠/ - ١٨٠] رجاله ثقات. [حاشية إعلاء السنن / ٨٢/] ومسح الأذنين، وهو سنة بماء الرأس عندنا، خلافاً للشافعي؛ لقوله عليه: "الأذنان من الرأس"، * والمراد: بيان الحكم دون الحلقة. قال: وتخليل اللَّحْــيَةِ؛ لأن النبي عليه أمــره جبريلُ عليه بذلك. **

ومسح الأذنين: عن الحلواني وشيخ الإسلام يدخل الحنصر في أذنيه ويحرّكهما، كـــذا فعل الله انتهى، والـــذي في ابن ماحــه بإسناد صحيح عن ابن عباس أماد أنه الله مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين، وخالف إيماميه إلى ظاهر أذنيه، فمسح ظاهرهما وباطنهما، وقول من قال: يعزل السبابتين في مسح الرأس من مشايخنا يدل على أنّ السنة عنده إدخالهما وهو الأولى. [فتح القدير ٢٤/١]

أَمَرَه: وجه التمسك أنّ الأمر للوجوب، إلا أناّ تركناه لئلا يعارض الكتاب، وفيه نظر؛ لأنه إنما يلزم ذلك أن لو أفاد الفرضية و لم يقل به أحد، وأما إذا أفاد الوجوب فلا مانع كخير الفاتحة، والحق أن الوجوب يثبت بالمواظبة من غير ترك، و لم يثبت ذلك، فإنه روي عن أبي حنيفة أنه قال: ما روي أن النبي الله أحد كفاً من ماء فحلّل به لحيته، وقال: "بحذا أمرني ربي" لم يثبت إلا مرة واحدة، وعن هذا نقل عنه أنه قال: مسح اللحية حائز، ليس بسنة. ومعنى قوله: "جائز" أن صاحبه لا ينسب إلى البدعة وهو المنقول عن محمد كار، كما ذكر في الكتاب.(العناية)

^{**} هذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أنس أن النبي ﷺ قال: أتاني جبرئيل فقال: إذا توضأت فخلل لحيتك.[١٣/١، باب في تخليل اللحية في الوضوء]

وقيل: هو سنسة عند أبي يوسف علله جائز عند أبي حنيفة ومحمد هيا الأن السنة إكمالُ الفرض في محلّه، والداخل ليس بمحل الفرض. قال: وتخليل الأصابع؛ لقوله عليمًا: "حلّلوا أصابعكم كي لاتَتَحَلَّلُها نَارُ جَهنّمَ"؛* ولأنه إكمال الفرض في محله. قال: وتكرار الغَسْل

هو سنة: يستحب أن يمسح ثُلثُ اللحية أو رُبعَها، وفي بعض الروايات تمسح كلها، وهو الأصح. ويغسل الموضع المنكشف بين العذار والأذن في قول محمد، وهو رواية عن الإمام.(النهاية) جائز: أي لو فعل لا ينسب إلى البدعة كما يبدع ماسح الحلقوم.[الكفاية ٢٥/١] تنبيه: الفتوى على قول أبي يوسف ينظم والأدلة ترجح قوله وقد رجحه صاحب المبسوط.[رد المحتار ٢٩١/١] ملحوظة: عن "الظهيرية" أن تخليل الأصابع إنما يكون بعد التثليث؛ لأنه سنة التثليث.[رد المحتار ٢٩٢/١] لأن السنة إلخ: أي السنة في أركان الوضوء هو إكمال فرض الطهارة في محله كالتثليث، واستيعاب الرأس، وتخليل الأصابع، وكل ذلك سنة لمحنى الإكمال في الطهارة، ولا يوجد هذا المعنى في تخليل اللحية، فلا يكون سنة، وبمذا يسقط ما يقال: لا يلزم أن يكون السنة من إكمال الفرض، فكثير من السنن كالختان لم يشرع لإكمال الفرض في محله، وكذا يسقط ما يروى: أنّ النية والترتيب سنتان في الوضوء، وليسا لإكمال الفرض في محله.

والداخل: أي داخل اللحية. (العناية) ليس بمحل الفرض: لعدم وجوب إيصال الماء إليه بالاتفاق. واعترض بأن المضمضة والاستنشاق سنتنان وداخل الفم ليس محل الفرض في الوضوء. وأجيب بأن الفم والأنف من الوجه من وجه والوجه محل الفرض. (العناية) وتخليل الأصابع: صفته في الرجلين: أن يُخلّل بخنصر يده اليسري خنصر رجله اليمني، ويختم بخنصر رجله اليسري، في القنية كذا ورد، والله أعلم. ومثله فيما يظهر أمر اتفاقي لا سنة مقصودة. [فتح القدير ٢٦/١] في محله: أي في محل الفرض وقخليل أصابعهما إكمال الفرض فيكون سنة. (البناية)

وتكرار الغَسْل: قيد به لإفادة أنه لا يسن التكرار في المسح، ثم قيل: الأول فريضة، والثاني سنة، والثالث إكمال. وقيل: الثاني الثاني سنة والثالث نفل. والظاهر أنه معنى الأول وقيل: على عكسه.[فتح القدير ٢٧/١]

^{*} لايوجد كهذا اللفظ. وقال الزيلعي: أحاديث تخليل اللحية أمثلها حديث لقيط بن صبرة رواه أصحاب السنن الأربعــة من حديث عاصم بن لقيط بن صبرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا توضأت فأسبغ الوضوء وخَلَل بين الأصابع. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [نصب الراية ١٠/١]

إلى الثلاث؛ "لأن النبي عليم توضأ مرةً مرةً، وقال: هذا وضوء لايقبل الله تعالى الصلاة إلا به، وتوضأ مرتين مرتين، وقال: هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين، وتوضأ ثلاثًا ثلاثًا، وقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي، فمن زاد على هذا أونقص فقد تعدّى وظلم" والوعيد لعدم رؤيته سنةً.

توضأ موةً موةً: أي غَسَل كل عضو مرة.(العناية) لا يَقْبَل: المراد بالقبول الجواز.(العناية)

فمن زاد: أي على التثليث، وعبارة أخرى أو زاد على الثلاث معتقداً أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث أو نقص عنه معتقداً أن السنة هذا. فأما لو زاد لطمأنينة القلب عند الشك أو لنية وضوء آخر فلا بأس به؛ لأنه أمر بترك ما يريبه إلى ما لا يريبه، كذا في المبسوط. [الكفاية ٢٧/١] فقد تعدّى: يرجع إلى الزيادة؛ لأنه بحاوزة عن الحد؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظُلَمَ نَفْسَهُ ﴿. والظلم يرجع إلى النقصان، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظُلَمَ نَفْسَهُ ﴿. والظلم يرجع إلى النقصان، قال الله تعالى:

وظلم: يرد ههنا أنَّ في صورة الزيادة يستحق الوعيد؛ لفعل الإسراف والله لا يحب المسرفين. وأما في صورة النقصان فلا وحه للوعيد؛ إذ غاية الأمر ترك السنّة، وبه لا يستحق التارك الوعيد. والجواب عنه: أنَّ الوعيد لعدم رؤيته سنة، يعني معنى الحديث، فمن زاد على العدد أو نقص عنه معتقدًا عدمَ سُنِّــيَتِه فقد تعدّى وظلم على نفسه، وهذا هو حاصل قول المصنف "والوعيد إلح".

لعدم رؤيته سنة: هذا حواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال: إن الشارع رتب على الزيادة والنقصان وعبداً فمقتضاه الإطلاق. وتقرير الجواب: بأن الوعيد بعدم رؤيته الثلاث سنة، والحديث ليس على ظاهره وأشار بذلك إلى أنه اختار من تأويلات هذا الحديث التأويل الذي قيل: إنه إذا زاد على الثلاث معتقداً أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث، وأما إذا أراد طمأنينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به ولا يدخل تحت الوعيد.[البناية ١٩٧٦-١٧٢]

* أخرج أبو داود في سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء، فغَسَل كفيَّه ثلاثًا، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ثم غَسَل ذراعيه ثلاثًا، ثم مسح برأسه، وأدخل إصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإبجاميه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطنَ أذنيه، ثم غسل رجليه ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أونقص فقد أساء وظلم – أو: ظلم وأساء –.[٢١٠/١] قال: ويُسْتَحَبُّ للمتوضئ أن ينوي الطهارة، فالنية في الوضوء سنة عندنا، وعند الشافعي عشه فرضٌ؛ لأنه عبادة فلا تصح بدون النية كالتيمم. ولنا: أنه لا يقع قربةً إلا بالنية.

ويستحب: والمستحب ما يُثابُ على فعله، ولا يُلامُ على تركه. أن ينوي: قيل: أن ينوي إزالة الحدث أو استباحة الصلاة. [البناية ١١٧/١] سنة: فإن قلت: قال المصنف: ويستحب النية في الوضوء، ثم قال: فالنية في الوضوء شنة عندنا، وهذا ما وجهه؟ قلت: قال الأتراري _ وتبعه الأكمل _ : إنما قال "سنة" بعد أن قال "ويستحب"؛ لأن الاستحباب على ما اختاره القدوري، فأورده بلفظه، ثم ذكر ما هو المختار عنده. قلت: له وجه آخر عندي، وهو أنه ذكر استحباب النية في الطهارة، والطهارة أعم من الوضوء، فالمتوضئ إذا أراد أن يطهر ثوبه أو بدنه أو المكان الذي يصلي فيه من النجاسة يستحب له أن ينوي؛ لعموم قوله عليم: "الأعمال بالنيات"، وهذا عمل أيضاً مطلوب مرغوب فيه. فإذا نوى تطهير هذه الأشياء يحصل له الثواب فيكون مستحباً، وإذا لم ينو لا يضره ذلك؛ لأن تارك المستحب لا يلام. وأما ذكره بلفظ النية في الوضوء فلنصب الخلاف بيننا وبين الشافعي بأن النية عنده وجماعة آخرين فرض، فأقل الأمر أن يذكر في مقابلة لفظ السنة. [البناية ١٧/١]

لأنه عبادة: لأنَّ العبادة فعل يؤتى بما تعظيمًا لله تعالى، بأمره ويثاب عليه وهو موجود في الوضوء قال ﷺ: "الوضوء على الوضوء نور على نور يوم القيامة". فكان عبادة، والنية شرط صحة العبادة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدَّين﴾، جعل الإخلاص وهو النية حالاً للعابدين، والأحوال شروط، وما لم ينو فما أخلصه عن الاستعمال للتبرد والتعليم أو العادة. [الكفاية ٢٨/١]

لا يقع إلخ: هذا قول بموجب العلة حيث التزم ما ألزمه الشافعي عشر، يعني أن الوضوء لا يقع قربةً إلا بالنية، هذا مسلم إلا أن الكلام فيما وراءه، وهو أن استعمال الماء في أعضاء الوضوء، هل يوجب الطهارة بدون النية أم لا؟ قلنا: بأنه يوجب، وذلك لأن أعضاء الوضوء محكومة بالنجاسة في حق الصلاة، حيث أمرنا بالتطهير لحقها، وهو لا يتحقق بدون النجاسة، إذ تطهير الطاهر محال، والماء طهور بطبعه، فإذا لاقى النجس طهره، قصد المستعمل الطهارة أو لا، كالماء للإرواء، والطعام للإشباع؛ لأن استعمال آلة التطهير في محل قابل للتطهير يفيد الطهارة لا محالة. فإذا ثبتت الطهارة في أعضاء الوضوء بهذا الطريق كان مفتاحاً للصلاة وإن لم ينو؛ لأن الوضوء حعل شرطاً للصلاة بوصف كونه طهارة، لا بوصف أنه قربة، بخلاف التيمم؛ لأن التراب لم يعقل مطهراً، فلا يكون مزيلاً للحدث أصلاً، فلم يبق فيه إلا معني التعبد، وذلك لا يحصل بدون النية. [الكفاية ٢٨/١]

ولكنه يقع مفتاحًا للصلاة؛ لوقوعه طهارةً باستعمال المطهّر، بخلاف التيمم؛ لأن التراب غير مُطهِّرٍ إلا في حال إرادة الصلاة، أو هو يُنبئ عن القصلاً. ويستوعب رأسَه بالمسح، وهو سنةٌ، وقال الشافعي هشه: السنة هو التثليث بمياه مختلفة؛ اعتبارًا بالمغسول. ولنا: أن أنسًا هي توضأ ثلاثًا ثلاثًا، ومسح برأسه مرةً واحدةً، وقال: هذا وضوء رسول الله عظمَّة *

ولكنه يقع: معنى هذا الاستدراك، أنه ليس كلامنا في أن الوضوء لا يكون عبادة إلا بالنية، وإنما كلامنا في استعمال الماء المطهر في أعضاء الوضوء هل يوحب الطهارة بدون النية حتى يكون مفتاحاً للصلاة أو لا مدخل لكونه عبادة في ذلك، ويفيد ذلك بدونها. [البناية ١١٨/١] المطهر: وهو الماء الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَأَنْرَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً ﴾ (البناية) بخلاف التيمم: لأن التراب لم يعتبر شرعاً مطهراً إلا للصلاة لا في نفسه فكان التطهير به تعبدًا محضًا، وفيه يحتاج إلى النية أو هو أي التيمم ينبئ لغةً عن القصد فلا يتحقق دونه بخلاف الوضوء، ففسد قياسه على التيمم. [فتح القدير ٢٨/١ -٢٩]

ويستوعب: وكيفية الاستيعاب: أن يبل كفه وأصابع يديه ويضع بطون ثلاث من كل كف على مقدم الرأس ويعزل السبابتين والإبجامين ويجافي الكفين ويمدهما إلى مؤخر الرأس، ثم يمسح الفودين بالكفين ويمدهما إلى مقدم الرأس ويمسح ظاهر الأذنين بباطن الإبجامين وباطن الأذنين بباطن السبابتين ويمسح رقبته بظاهر اليدين حتى يصير ماسحاً ببلل لم يصر مستعملاً هكذا روت عائشة على مسح رسول الله على وهكذا المنقول عن السلف، وعن أبي حنيفة ومحمد رجالاً أنه يبدأ من أعلى رأسه إلى حنبيه ثم إلى قفاه عكسه، كذا في مبسوط شيخ الإسلام. [البناية ١٧٧/١]

بالمسح: أي يستحب أن يستوعب رأسه بالمسح على ما اختاره القدوري وهو سنة يعني على اختياره.[العناية ٢٩/١] التثليث: لأنه ركن في الوضوء، فكان التثليث فيه سنة كغسل الوجه واليدين والرجلين.(العناية)

 والذي يُروَى من التثليث محمول عليه بماء واحد، وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة على، ولأن المفروض هو المسح، وبالتكرار يصير غسلاً فلا يكون مسنونًا، فصار كمسح المخف بخلاف العَسْل؛ لأنه لا يضرُّه التكرار. قال: ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره وبالميامن، فالترتيب في الوضوء سنة عندنا، وعند الشافعي عشه فرض؛ لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَ كُمْ الآية، والفاء للتعقيب.

والذي يروى: بالتمريض يشعر بضعفه, وقد روي عن عثمان من حديث عامر بن شقيق وفيه ذلك المقال المتقدم. قال أبو داود: ورواه وكيع عن اسرائيل، فقال: توضأ ثلاثاً ثلاثاً فقط. قال: وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن المسح مرة واحدة, فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ثلاثاً, وقالوا: "ومسح برأسه" لم يذكروا عدداً.[فتح القدير ٢٩/١] وهو مشروع: روى الحسن عن أبي حنيفة في المجرد: إذا مسح ثلاثًا بماء واحد كان مسنوناً, وما سوى ذلك من تقرير الكتاب غني عن البيان. (فتح القدير)

ولأنّ إلخ: دليل آخر وتقريره: المفروض هو المسح، والمسح يصير بالتكرار غسلا، فالمفروض هو الغسل، وهو خلاف الكتاب والسنة والإجماع، فلا يكون التكرار مسنونًا؛ لأنّ السنة في الوضوء إكمال الفرض في محله لا نقله من كونه مسحًا إلى كونه غسلاً. كمسح الخف: تقريره: مسح الرأس مسح في الوضوء، وكل ما هو مسح في الوضوء لا يسنّ تثليثه كمسح الخف.(العناية)

بخسلاف الغسل: معناه: أنّ المسح يفسده التكرار، بخلاف الغسل فإنه لا يفسده، فكان قياس الشافعي الممسوح على المغسول فاسدًا. [العناية ٢٠/١] وبالميامن: قد يقال: إن كانت البداية بالميامن من جملة الترتيب لم يستقم نصب الخلاف على الوجه المذكور، إذ البداية بالميامن ليست بسنة عندنا، ولا فريضة عند الشافعي بل هي فضيلة، وإن لم يكن من جملته لم يستقم عطفه على قوله: يما بدأ الله تعالى.

في الوضوء: الكلام في كونه مستحبًا، أو سنة كما تقدم. (العناية)

والفاء للتعقيب: أي الفاء في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾. ووجه الاستدلال: أن الفاء للتعقيب، والتعقيب يدل على الترتيب، فيه ثبت في غيره؛ لأنه معطوف على المرتب، والمعطوف على المرتب مرتب. [البناية ١٢٤/١]

ولنا: أن المذكور فيها حرف الواو، وهي لمطلق الجمع بإجماع أهل اللغة، فتقتضي إعقابَ غَسْلِ جملة الأعضاء. والبداءة بالميامن فضيلة؛ لقوله عليم: "إن الله تعالى يحبُّ التيامُنَ في كلِّ شيءٍ حتى التنعُّلِ والترجُّلِ".*

فصل في نواقض الوضوء

المعاني الناقضة للوضوء: كل ما يخرُج من السّبيلَين؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَاَحَدّ مِنْكُمْ مِنَالُغَائِطِ﴾ الآية، وقيل لرسول الله ﷺ: ما الحدَثُ؟ قال: "ما يخرج من السبيلين"**

بسإجماع أهل اللغة: فإن قيل: كيف ادّعى المصنف إجماع أهل اللغة ومنهم من يقول: إنه يفيد الترتيب، ومنهم من يقول: إنه يفيد القران. يجاب: بأنّ أبا على الفارسي ذكر أنّ النحاة أجمعوا على أنّ الواو للجمع المطلق، ذكره سيبويه في سبعة عشر موضعًا في كتابه، فاعتمد المصنف على ذلك، وبأن حلاف القليل لا يمنع الإجماع اللغوي. [العناية ٢٠١٣] كل مسا يخوج: أي خروج كل ما يخرج من السبيلين. (العناية) من السبيلين، سبيل الحي، حتى إذا خرج من الميت بعد الغسل لا يعاد الغسل. فإن قلت: هذه الكلية منتقضة بالريح الخارج من الذكر وقبل المرأة، فإن الوضوء لا ينتقض به في أصح الروايتين. قلت: الذي يخرج منهما اختلاج وليس بريح. وأيضاً الفرج عمل الوظء لا النجاسة، فلا يجاوز الربح النجاسة. والربح طاهر في نفسه وهو اختيار المصنف. [البناية ٢٢/١]

^{*} هذا الحديث بهذا اللفظ لم يخرجه أحد، ولكن الأئمة الستة أخرجوه قريباً منه في كتبهم من حديث مسروق.[البناية ١٨٧/١] أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة رشي الله النبي على النبي الله يُحِبُ يُحِبُ النبيمَنُ ما استطاع في شأنه كلّه في طهوره وتَرَجُّله وتنعُّله.[رقم:٤٢٦]

وكلمة "ما" عامّة فتتناول المعتاد وغيره. والدُم والقَيْحُ إذا خرجا من البدن فتجاوزا إلى موضع يَلْحَقُه حُكمُ التطهير، والقيء ملءَ الفَمِ. وقال الشافعي عشيه: الخارج من غير السبيلين لاينقُضُ الوضوء؛ لِمَا رُوِي "أنه عليم قاء فلم يتوضأ"، * ولأن غَسْل غير موضع الإصابة أَهْرٌ تَعَبّديٌّ

المعتاد وغيرَه: أجمع العلماء على أن الخارج المعتاد من أحد السبيلين، كالغائط والريح من الدبر والبول والمذي من القبل ناقض للوضوء. واختلفوا في غير المعتاد، كالدود والحصاة يخرج من الدبر، فعندنا ينقض، وهو قول عطاء، والحسن البصري، وحماد بن أبي سليمان، والحكم، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور. وقال مالك وقتادة: لا ينقض.[البناية ١٣٢/١]

فتجاوزا: شرط الخروج؛ لأن نفس النحاسة غير ناقض مالم توصف بالخسروج، إذ لو كان نفسها ناقضاً لما حصلت الطهارة لشخص ما. (الكفاية) إلى موضع إلخ: احتراز عما يبدو و لم يخرج و لم يتحاوز، فإنه لا يسمى خارجاً فكان تفسيراً للخروج، ورداً لما ظن زفر أن البادي خارج. يلحقه حكم التطهير: أي يلحقه حكم هو التطهير، والمراد: أن يجب تطهيره في الجملة كما في الجنابة، حتى لو سال الدم من الرأس إلى قصبة الأنف انتقض الوضوء، بخلاف البول إذا نزل إلى قصبة الذكر و لم يظهر؛ لأن النحاسة هناك لم تصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير وفي الأنف وصلت إلى ذلك إذ الاستنشاق؛ في الجنابة فرض. [العناية /٣٥-٣٤]

وقال الشافعي إلخ: ذكر الزاهدي في "المحتى" أن الحنارج من بدن الآدمي نوعان: طاهر، كالعرق والمحاط، وإنه ليس بحدث بالإجماع. ونحس، وإنه أربعة أنواع: خارج من السبيلين معتاد كالبول والغائط، وخارج منهما غير معتاد كدم المستحاضة، وخارج من غير السبيلين كثير وخارج منه قليل. فالأول حدث بالإجماع. والثاني حدث عند الكل إلا عند مالك. وأما الثالث فهو حدث عندنا خلافاً للشافعي. ومذهبنا مذهب العبادلة والعشرة المبشرة. وأما الرابع فهو حدث عند زفر خلافاً للباقين، انتهى ملخصاً. [السعاية ١٠٥/١]

أُمَوِّ تعَبِّديُّ: هَذا دَليل الشَّافعي من جهة العقل. قوله: تعبدي أي أمر تعبدنا به أي كلَّفنا الله به من غير معنى يعقل؛ إذ العقل إنما يقتضي وجوب غسل موضع إصابة النجاسة، فيقتصر على مورد الشرع، وهو المخرج المعتاد. ويجوز أن يكون معناه أمر تعبدي، أن القياس يقتضي وجوب غسل كل الأعضاء، كما في المني بل بطريق أولى؛ لأن الغائط أنحس من المنى؛ للاختلاف في نجاسته دون الغائط. فالاقتصار على الأعضاء الأربعة أمر تعبدي.[البناية ١٣٦/١]

^{*} هذا الحديث غريب، لا ذكر له في كتب الحديث. واستدل الشافعي ومن تبعه فيما ذهب إليه بأحاديث: منها ما رُوي عن النبي ﷺ: أنه قاء فغسل فمه فقيل له: ألا تتوضأ وضوءك للصلاة، فقال: هكذا الوضوء من القيء. والجواب عن هذا الحديث: أنه غريب فلا يعارض المشهورَ.[البناية ١٣٥/١]

فَ ـــ يُقْتَصَرُ على مَوْرِدِ الشرع، وهو المخرج المعتاد. ولنا: قوله عليم "الوضوء من كلِّ دم سائل"، * وقوله عليم " "من قاء أو رَعَفَ في صلاته، فلينصرف وليتوضأ وليبن على صلاته، ما لم يتكلّم". ** ولأن خروجَ النَّجَاسَة مؤثِّرٌ في زوال الطهارة، وهذا القدر في الأصل معقول، والاقتصار على الأعضاء الأربعة غير معقول، لكنه يتعدَّى ضرورةً تعدِّيَ الأُوَّل،

رعف: الرُعاف: الدم يخرج من الأنف. (مختار الصحاح) ولأن خروج النَّجَاسَة: هذا حواب لقول الشافعي، حيث قال: غسل غير موضع الإصابة تعبدي ليس بمعقول، وفيه إثبات لصفة النحاسة لما يخرج من غير السبيلين بطريق القياس. ومعنى قوله: "مؤثر في زوال الطهارة" ظاهر؛ لأن النحاسة إذا وحدت في محل تنفي الطهارة عن ذلك المحل، وإذا زالت عنه توجد الطهارة فيه؛ لأن بينهما منافاة. وقال تاج الشريعة: النحاسة معنى إذا احتص بمكان، يوجب الإخلال بالتقرب إلى المعبود، ويمنع كمال التعظيم في العبادة. في العبادة والطهارة معنى إذا احتصت بمحل يوجب كمال التقرب به إلى المعبود، وتمام التعظيم في العبادة. والنحاسة ضد الطهارة، ومن ضرورة تحقق أحد الضدين انتفاء الضد الآخر. (وهذا القدر) أي كون النحاسة يؤثر في زوال الطهارة، (في الأصل) وهو الخارج من السبيلين. (معقول) يعني يدركه العقل فيقاس عليه غيره، وهو الخارج من غير السبيلين. [البناية ١٣٩/١-١٤]

والاقتصار: أي العقل يقتضي أن يغسل بعضاً مًا، وذلك البعض في الواقع هو المحل الذي خرج منه النَّجَاسةُ، لكن الشارعَ اكتفى من المطلق بالأعضاء الأربعة، وذلك غير معقول المعنى.

* أخرجه المدار قطني في سننه من حديث عمر بن عبد العزيز عن تميم المداري قال: قال رسول الله ﷺ: الوضوء من كلّ دم سائل. [١٩٧١، باب في الوضوء من الحارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه ١٩٧١]
** أخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن أبي مُليكة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: من أصابه قيء أو رُعاف أو قَلْسٌ أومَذي فلينصرف فليتوضا ثم ليَبْنِ على صلاته وهو في ذلك لا يتكلّم. [رقم: ١٢٢١] وروى الترمذي في حسامعه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر فتوضا، فلَقيْتُ ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال: صدق أنا صبّبت له وضوءَه. وقال: حديث حسين أصح شيء في هذا الباب. [رقم: ٨٧، باب ما حاء في الوضوء من القيء والرعاف]

غير أن الخروجَ إنما يتحقَّق بالسَّيَلانِ إلى موضع يلحقُه حكمُ التطهير وبملِ الفم في القيء؛ لأن بزوال القشْرَة تظهر النَّحَاسَةُ في محلّها، فتكون باديةً لا خارجةً، بخلاف السبيلين؛ لأن ذاك الموضع ليس بموضع النجاسة، فيُستَدَلُّ بالظهور على الانتقال والخروج. وملء الفم: أن يكون بحال لا يُمكن ضبْطُه إلا بتكلُّف؛ لأنه يخرج ظاهرًا فاعتبر خارجًا. وقال زفر حشه: قليل القيَّء وكثيره سواءً، وكذا لايشترط السَّيلانِ اعتباراً بالمخرج المعتاد، ولإطلاق قوله عليه: "ليس في القَطْرَة والقطرتين

غير أن إلخ: جواب لسؤال مقدر وهو أن يقال: شرط صحة القياس أن لا يتغير حكم الأصل و لم يوجد؛ إذ في الأصل وهو الخارج من السبيلين استوى القليل والكثير وفي الفرع لا، قلنا: مناط الحكم في الأصل والفرع هو الخروج، والحزوج إنما يتحقق بالانتقال عن موضع النحاسة، وفي الأصل يحصل بمحرد الظهور، ولأن ذلك الموضع ليس موضع النحاسة فإذا ظهرت علم ألما انتقلت إلى موضع آخر، وفي الفرع لا يتحقق الحروج إلا بالسيلان؛ لأن تحت كل جلدة رطوبة فإذا زالت كانت بادية لا خارجة كالبيت إذا الهدم كان الساكن ظاهراً لا منتقلاً عن موضعه (الكفاية) وبملء الفم: معطوف على قوله: بالسيلان وهو أن يكون بحيث لو لم يتكلف لخرج، وقيل: أن يمنعه من الكلام، وقيل: أن يزيد على نصف الفم كذا في "النهاية". [الكفاية ٢٩٨١-٣٩] ليس بموضع النجاسة: أي لأن موضع الطهر ليس محل النحاسة وهو الإحليل وموضع النحاسة المثانة فليس بموضع النجاسة: أي لأن موضع الطهر ليس محل النحاسة وهو الإحليل وموضع النحاسة المثانة فبالظهور يعلم أنه قد انتقل عن محله إلى محل آخر. [البناية ٢١/١١] لأنه يخرج ظاهرًا: حاصله أن له شبهين: شبه بالظاهر إذا فتح الفم، وشبه بالباطن إذا ضم، فالمناسب أن يعتبر في حق الملء الأول؛ لأن الغالب الحروج، وفي غير الملء يعتبر الثاني؛ لأن الظاهر عدم الحروج. القلس: أي القيء، لكن قال في "المغرب": القلس: القيء ملء الفم، فعلى هذا لا يصح الاستدلال به. القطرة والقطرتين: أراد به القلة، وسماها قطرة؛ لأنه على عرضية التقاطر، ويدل عليه، قوله: "إلا أن يكون سائلاً". [الكفاية ١/٣٩]

^{*} هذا الحديث أخرجه الدار قطني في سننه قال: حدثنا سوار بن مصعب عن زيد بن علي عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: "القَلْسُ حَدَثُ".[١٥٥/١، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه]

من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً". * وقولُ علي ﴿ عَنِي عَدِّ الأحداثَ جَملةً: "أو دَسْعَةً للهُ الفَمَّ". وإذا تعارضت الأخبار يُحمل ما رواه الشافعي هذه على القليل، وما رواه زفر هذه على الكثير، والفرق بين المسلكين ما قد بيناه. ولو قاء متفرِّقًا بحيث لو جُمِعَ يملأ الفمَ، فعند أبي يوسف هذه يُعتبر اتحاد الجلس، وعند محمد هذه يعتبر اتحاد السبب، وهو الغَثَيانُ.

وقول علي: فلم يعرف، وروى البيهقي في "الحلافيات"عنه ﷺ: "يعاد الوضوء من سبع: من إقطار البول، والدم السائل، والقيء، ومن دَسْعَة تماذ الفم، ونوم المضطحع، وقهقهة الرجل في الصلاة، وخروج الدم". [فتح القدير ٣٩/١] المسلكين: يعني السبيلين وغيرهما. [فتح القدير ٣٩/١-٤] ما قدمناه: أي الفرق بين المخرج المعتاد وغيره هو حواب لزفر عن اعتباره غير المعتاد بالمعتاد، وقال صاحب "الدراية": أراد بالمسلكين السبيلين وغيرهما أو الفم والسبيل. وقال السغناقي: والفرق بين المسلكين أي بين الفم والسبيلين، ويروى: والفرق بين المسألتين، قوله: ما قدمناه يعني في مسألة الدم من كون القليل ناقضاً في السبيلين غير ناقص في غير السبيلين أو عند قوله "غير أن الخروج" إلى آخره. [البناية ١٤٦/١]

يعتبر اتحاد المجلس: لأن لاتحاد المجلس أثراً في جمع المتفرقات ولهذا تتحد الأقوال المتفرقة في النكاح والبيع وسائر العقود باتحاد المجلس وكذلك التلاوات المتعددة لآية السجدة تتعدد بتعدد المجلس وتتحد باتحاده، وعند محمد بشح اتحاد السبب وهو الغثيان أي إذا قاء ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحداً. وإن كان قاء بعده كان السبب عتلفاً؛ لأن لاتحاد السبب أثراً أيضاً في اتحاد الحكم ولهذا لو حرح إنساناً حراحات ومات منها قبل تخلل البرء يتحد الموحب ومتى تخلل البرء يختلف الموحب، وكذا لو مرض العبد في يد البائع فبرئ فباعه فمرض في يد المشتري إن كان هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد وإلا فلا. وكذلك البول في الفراش والسرقة والإباق. وذكر في "الكافي": والأصح قول محمد عشى؛ لأن الأصل إضافة الأحكام إلى الأسباب، وإنما ترك في بعض الصور للضرورة كما في سحدة التلاوة؛ إذ لو اعتبر السبب لا يقى التداخل؛ لأن كل تلاوة سبب. وفي الأقارير اعتبر المجلس للعرف، وفي الإيجاب والقبول لدفع الضرر. [الكفاية ١/٠٠]

* رواه الدار قطني في سننه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون دمًا سائلًا، خالفه حجاج بن نصير. ورواه أيضاً عن ميمون بن مهران عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء حتى يكون دمًا سائلًا. [١٥٧/١، باب في الوضوء من الحارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه]

ثم ما لا يكون حدثًا لا يكون نَحسًا، يُروى ذلك عن أبي يوسف عليه وهو الصحيح؛ لأنه ليس بنحس حكمًا، حيث لم تنتقض به الطهارة. وهذا إذا قاء مِرَّةً، أو طعامًا، أو ماءً، فإن قلم العبد ال

وهو الصحيح: احتراز عن قول محمد عليه: إنه نجس، وكان الاسكاف والهندواني يُفتيان بقوله، وجماعة اعتبروا قول أبي يوسف رفقًا بأصحاب القروح، حتى لو أصاب ثوبَ أحدهم أكثرَ من قدر الدرهم لا تمتنع الصلاة فيه مع أن الوجه يساعده؛ لأنه ثبت أن الخارج بوصف النجاسة حدث وأن هذا الوصف قبل الخسروج لا يثبت شرعًا، وإلا لم يحصل لإنسان طهارة فلزم أن ما ليس حدثًا لم يعتبر خارجًا شرعًا وما لم يعتبر خارجًا لم يعتبر نجساً فلو أخذ من الدم البادي في محله بقطنة وألقى في الماء لم يتنحس. [فتح القدير ١/٠٤-٤١] حكمًا: إشارة إلى أن النحس هو ما يحكم الشرع بنحاسته، والشرع لم يحكم بنحاسته؛ لأن حكمه بالنجاسة يستلزم كونه حدثًا وليس بحدث لما دل عليه من الدليل فلا يكون نجساً.[العناية ٧/١] وهذا: أي الذي ذكرنا من انتقاض الطهارة بملء الفم. (العناية) هرة: بكسر الميم وتشديد الراء. قال الجوهري: المرة إحدى الطبائع الأربع، وقال: المرارة التي فيها المرة، والمرة القوة أيضاً، وهي إحدى الطبائع.[البناية ٧/١] بالمجاورة: أي بمحاورة ما في المعدة من النَّحَاسة، وقد خرج إلى موضع يلحقه حكَّم التطهير فيكون ناقضاً كالطعام والصفراء.[العناية ٤١/١] أنه لزجُّ: لَزجَ الشيء إذا كان يتمدد ولا ينقطع، وعن الحلواني: البلغم لزج دسم لا يمازجه نحاسة.(المغرب) لا تتخلله النجاسة: أي لا يتداخله النجاسة ولا يدخل في أجزائه.[البناية ١٤٨/١] وهو عَلَق: ذكر شمس الأئمة السرخسي ١٠٠٠ في "الجامع الصغير": فأما إذا كان الدم منحمداً كالعلق لم ينقض الوضوء حتى يملأ الفم؛ لأن ذلك ليس بدم، وإنما هي مرَّة سود اء، وهذا يُعلم أن موصوف السوداء "المرة" في قوله: "لأنه سود اء محترقة"، ثم السود اء المحترقة تخرج من المعدة، وما يخرج من المعدة لا يكون حدثًا ما لم يكن ملء الفم. [الكفاية ٢/١١] علق: الدم الجامد الغليظ لتعلق بعضه ببعض، والقطعة منه: علقة، ومنه قول بعضهم: "دم منحمد منعلق"، وهو قياس لا سماع.(المغرب)

يعتبر فيه ملء الفم؛ لأنه سوداء محترقة، وإن كان مائعًا فكذلك عند محمد ولله اعتبارًا بسائر أنواعه، وعندهما: إن سال بقوة نفسه يُنتقض الوضوء وإن كان قليلاً؟ لأنَ المعدة ليست بمحلّ الدم، فيكون من قُرحَة في الجوف. ولو نزل من الرأس إلى ما لان من الأنف، نقض الوضوء بالاتفاق؛ لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير فيتحقق الخروج. والنومُ مضطجعًا، أو متّكئًا، أومستندًا إلى شيء لو أزيل عنه لَسَقَطَ؛ لأن الاضطحاع سبب لاسترخاء المفاصل فلا يَعْرَى عن خروج شيء عادةً،

فكذلك: أي فكان الحكم المذكور يعتبر فيه ملء الفم. (البناية) بسائر أنواعه: وأنواع القيء خمسة: الطعام، والماء، والمرّة، والصفراء، والسوداء. (الكفاية) فيكون من قُرْحَة: فيعتبر بالخارج من القرحة الظاهرة، والمعتبر هناك السّسيكان، فكذلك ههنا. ذكر في "مبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده": أن قول أبي يوسف في هذه المسألة مضطرب، منهم من جعله مع محمد على، ومنهم من جعله مع أبي حنيفة على، واحتاره المصنف. (العناية) من الأنف: أي (الموضع) الذي لان من الأنف يعني المارن. فإن قيل: حكم هذه المسئلة قد علم من قوله في أول الفصل: "والدم والقيح إذا حرجا من البدن فتحاوزا إلى موضع يلحقه حكم التطهير"، فكان ذكره تكراراً. أحيب: بأن ذكره ههنا ليس لبيان حكمه؛ لكونه معلوماً من ذلك إذا وصل الدم إلى قصبة الأنف، وإنما ينقض إذا وصل إلى ما لان، وإليه أشار بقوله: "بالاتفاق"، وقوله: "لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير"، يعني وصل إلى ما لان، وإليه أشار بقوله: "بالاتفاق"، وقوله: "لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير"، يعني بالاتفاق؛ لعدم الظهور قبل ذلك عند زفر حلى. [العناية ٢٠/١]

مضطجعًا: لأن الاضطحاع سبب لاسترخاء المفاصل، فلا يخلو عن خروج ربع عادةً، والثابت عادةً كالمتيقن به (العناية) مستسنداً: ولو نام مستنداً إلى شيء لو أزيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب. وعن الطحاوي على: أنه ينقض، فإن نام قاعداً فسقط، روي عن أبي حنيفة هلى أنه قال: إن انتبه قبل أن يصل حنبه إلى الأرض لم ينقض وضوؤه؛ لأنه لم يوجد شيء من النوم مضطحعاً وهو الحدث بخلاف ما إذا انتبه بعد السقوط؛ لأنه وجد شيء من النوم حال الاضطحاع. [الكفاية ٢/١٦]

والثابت عادةً كالمتيقَّن به، والاتكاء يُزِيلُ مُسكة اليقظة؛ لزوال المَقْعَد عن الأرض، ويبلغ الاسترخاء في النوم غايَتَه بهذا النوع من الاستناد، غير أن السنَد يمنعه من السقوط، بخلاف النوم حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة وغيرها هو الصحيح؛ لأن بعض الاستمساك باق؛ إذ لو زال لَسَقَط فلم يتمَّ الاسترخاء. والأصل فيه قوله عليه: "لا وضوء على من نام قائمًا أو قاعدًا أو راكعًا أو ساجدًا، إنما الوضوء على من نام مضطحعًا استرخت مفاصله". * والغلبة على العقل بالإغماء والجنونُ؛ لأنه فوق النوم مضطحعًا في الاسترخاء، والإغماء حَدَثُ في الأحوال كلها،

كالمتيقن به: ألا ترى أن من دخل المستراح، ثم شك في وضوئه، فإنه يُحكم بنقض وضوئه؛ لأن العادة حرت عند الدخول في الخلاء بالتبرز بخلاف ما إذا شك بدون الدخول. مسكة اليقظة: أي التماسك الذي يكون لليقظان.(العناية) هو الصحيح: احتراز عما ذكر ابن شجاع أنه لا يكون حدثًا في هذه الأحوال إذا كان في الصلاة، أما إذا كان خارج الصلاة، فهو حَدَثٌ، والذي صححه هو ظاهر الرواية. والأصل فيه: أي في كون النوم غير ناقض للوضوء في هذه الأحوال.(العناية)

والمغلبة: المراد منه المغلوبية، والغالب هو الإغماء أو الأمر المفضي إلى الإغماء. والجنون: بالرفع؛ لأنه ليس عطفًا على الإغماء؛ لأنه ليس غلبة على العقل بل زواله. وفي "الحلاصة": السَّكَرُ حَدَثٌ إذا لم يعرف به الرحلَ من المرأة.[فتح القدير ٤٥/١] لأنه: أي لأن كل واحد من الجنون والإغماء. فوق النوم: لأن النائم يتنبه بالتنبيه دونهما.(البناية) حدث: وَصَف الإغماء بأنه حدث باعتبار أنه سبب للحدث.

في الأحوال كلها: يعني حال القيام والقعود والركوع والسجود؛ لوجود الاسترخاء، وهو القياس في النوم؛ لزوال المقعدة عن الأرض، ووجود أصل الاسترخاء، لكن تركنا هذا القياس في النوم بقوله عليه: "لا وضوء على من نام قائماً" الحديث. والإغماء فوقه، كما مر فلا يقاس عليه، ولا يلحق به دلالةً؛ إذ لا يلزم من أن لا يكون أدن الغفلة ناقضاً أن لا يكون أعلاها ناقضاً. [العناية 20/1]

^{*} أخرج البيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي خالد الدالاني عن ابن عباس هُما قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجب الوضوء على من نام حالساً أو قائماً أو ساحدًا حتى يضع حنبه؛ فإنه إذا وضع حنبه استرخت مفاصله.[١٩٤/١، رقم:٩٨٥]

كتاب الطهارات

وهو القياس في النوم، إلا أنّا عوفناه بالأثر، والإغماء فوقه فلا يقاس عليه. والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود، والقياس ألها لا تنقض، وهو قول الشافعي حليه؛ لأنه ليس بخارج نحس، ولهذا لم يكن حدثًا في صلاة الجنازة، وسجدة التلاوة، وحارج الصلاة. ولنا: قوله عليمة: "ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعًا" وبمثله يُترك القياس، والأثر ورد في صلاة مطلقة فيقتصر عليها. والقهقهة: ما يكون مسموعًا له ولجيرانه.

عوفناه بالأثو: أنه ليس بناقض في جميع الأحوال. في كل صلاة: احترز به عن صلاة الجنازة، فإنها لاتنقض الوضوء وتبطلها رأي الصلاة). (البناية) صلاة: المسراد ما أصلها الركوع والسجود فإنه لو قهقه فيما يصليه بالإيماء لعله أو راكباً يومئ بالنفل أو الفرض لعذر انتقض. وكذا أيضاً لا تنقض قهقهة النائم في الصلاة ولا تبطل الصلاة ...؛ لأنها إنما جعلت حدثاً بشرط كونها جناية ولا جناية من النائم. [فتح القدير ٧/١٤] تنبيه: قال في الدر المحتار تحت قول المصنف "وقهقهة بالغ": فلا يبطل وضوء صبي ونائم بل صلاقما، وبه يفتي. [٤٧/١-٤٨٤-٤٨٣] وبمثله: أي بمثل هذا الحديث الذي عمل به الصحابة والتابعون، وكان راويه معروفا بالفقه والتقدم في الاجتهاد كأبي موسى هي في شقتصر عليها: أي على الصلاة المذكورة فلا يتعدَّى إلى صلاة الجنازة، وسَحْدة التلاوة، وصلاة الصبي، وصلاة الباني بعد الوضوء على إحدى الروايتين. [البناية ١٦٢١] المنانة ما يكون مسموعًا: واحترز به عن الضحك، وهو لغة: أعم من القهقهة، واصطلاحًا: ما كان مسموعًا له فقط، فلا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة، وعن التبسم، وهو ما لا صوت فيه أصلاً، بل تبدو أسنانه فقط، فلا ينطف الوضوء بل يبطل الصلاة، وعن التبسم، وهو ما لا صوت فيه أصلاً، بل تبدو أسنانه فقط، فلا ينطه فلا ينطفساً. [د المحتار ٤٨٢١]

^{*} فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسلة. أما المسندة: فرويت من حديث أبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الملك، وعمران بن الحصين، وأبي المليح. أما حديث أبي موسى: فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي ثنا محمد بن أبي نعيم الواسطي ثنا مهدي بن ميمون ثنا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن أبي موسى، قال: بينما رسول الله علي يصلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد وكان في بصره ضرر _ فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة، فأمر رسول الله علي "من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة". [نصب الراية ١٩٥/١]

والضِّحك: ما يكون مسموعًا له دون حيرانه، وهو - على ما قيل - * يُفسد الصلاة دون الوضوء. والدابّة تخرج من الدبر ناقضة، فإن حرجت من رأس الجرْح، أوسقط اللّحم لاتنقض. والمواد بالدابّة: الدُّودَة؛ وهذا لأن النجس ما عليها، وذلك قليل، وهو حدث في السَّبيلين دون غيرهما، فأشبه الجُشاء والفُساء، بخلاف الريح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل؛ لأنها لا تنبعث عن محل النجاسة، حتى لو كانت المرأة مُفضاةً يُستحب لها الوضوء؛ لاحتمال حروجها من الدبر. فإن قُشوَت نفطة فسال منها ماء أو صديد أو غيره،

على ما قيل: في حديث جابر هي: أن الضحك يفسد الصلاة دون الوضوء. (البناية) والدابّة تخرج: أي الدودة التي تنشأ في الجرح إذا خرجت منه أو لحم سقط منه لم ينقض؛ لأن نفس الدودة ليست بنحسة. ولهذا لو غسلت جازت الصلاة معها، فلم يبق من النحس إلا ما عليها. وذلك قليل وهو حدث في السبيلين دون غيرهما. (العناية) والمراد إلخ: إنما فسرالدابة بالدودة؛ لأن الدابة ما يدب على الأرض، فربما يتوهم أن المراد كما ما يدخل الجرح كالذباب فيخرج منه، فإنه لا ينقض ففسره بياناً لذلك. [العناية ٢٩١١ع-٤١]

وهذا: أي الفرق بين كونه ناقضًا في صورة وغير ناقض في صورة أخرى. مفضاة: التي اختلط سبيلاها. (فتح القدير) قشرت: إنما أعاد هذه المسألة وإن كانت تُعلم مما تقدم ليعلم الفرق بين الخارج والمخرج، أو ليُعلم أن حكم الماء حكم غيره. (العناية) نفُطَةٌ: والنفطة بالحركات الثلاث في نونها، بثرة تخرج في اليد من العمل ملأن ماء. (البناية) [ويقال بالفارسية: آبله]

 إن سال عن رأس الجُرح نقض، وإن لم يَسلُ لاينقض، وقال زفر وهي ينقض في الوجهين، وهي مسألة الخارج من غير الوجهين، وهي مسألة الخارج من غير السبيلين، وهذه الجملة نحسة؛ لأن الدم ينضج فيصير قيحًا، ثم يزداد نضحًا فيصير صديدًا، ثم يصير ماءً، هذا إذا قشرَها فحرج بنفسه، أما إذا عَصرها فحرج بعصره لاينقض؛ لأنه مُخرَج وليس بخارج، والله أعلم.

فصل في ال**غُسل**

وفرض الغسل: المضمضة، والاستنشاق، وغُسل سائر البدن، وعند الشافعي عشم: هما سنستان فيه؛ لقوله عليَّلا: "عشر" من الفطرة"* أي: من السنة،

هذه الجملة: أعني قوله: "ماء أو صديد أوغيره". هذا: أي الذي ذكر أنه إذا سال نقض.(العناية) لأنه مخرج إلخ: لا تأثير يظهر للإخراج وعدمه في هذا الحكم بل النقض لكونه حارجاً نجساً وذلك يتحقق مع الإخراج كما يتحقق مع عدمه فصاركالفصد وقشر النفطة، فلذا اختار السرحسي في حامعه النقض. وفي "الكافي": والأصح أن المخرج ناقض، انتهى. وكيف وجميع الأدلة الواردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج النحس، وهو ثابت في المحرج.[فتح القدير الألام]

الغسل: إنما ذكر الغسل بعد الوضوء؛ لأن الحاجة إلى الوضوء أكثر، و لأن محل الوضوء جزء البدن، ومحل الغسل كله، والجزء قبل الكل، أو اقتداءً بكتاب الله تعالى، فإنه وقع على هـــذا الترتيب.(العناية) سائو البدن: فيجب تحريك القُــرط والخــاتَم الضيقين.(فتح القدير) من الفطرة: الفطرة لغةً الخلقة سمى السنة بما؛ لأنها مقتضى الطبيعة السليمة.

* رواه الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ٢٠/١] أخرج مسلم في صحيحه عن عائشة قالت: قال رسول الله علي: عشر من الفطرة: قص الشوارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار، وغسل البراجم، وتَتف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء. قال زكريا: قال مصعب: ونسيتُ العاشرة إلا أن تكون المضمضة، زاد قتية: قال وكيع: انتقاص الماء يعني الاستنجاء. [٢٣/٣]، وقم:٢٦١، باب خصال الفطرة]

وذكرمنها المضمضة والاستنشاق، ولهذا كانا سنتين في الوضوء. ولنا: قوله تعالى:
وإنْ كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَرُواكِي، وهو أمر بتطهير جميع البدن، إلا أن ما يتعذر إيصال الماء إليه خارج عن النص بخلاف الوضوء؛ لأن الواحب فيه غسل الوجه، والمواجهة فيهما منعدمة. والمراد بما روى حالة الحدث بدليل قوله عليه: "إنهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء". * وسنته: أن يبدأ المغتسل فيغسل يديه وفرجَه، ويُزيلَ نحاسةً إن كانت على بدنه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة إلا رجليه، ثم يُفيض الماء على رأسه وسائر حسده ثلاثاً، ثم يتنحَّى عن ذلك المكان فيغسل رجليه،

ما يتعذر إلخ: كداخل العينين لما في غسلهما من الضرر والأذى، ولهذا سقط غسلهما عن حقيقة النحاسة بأن كحل عينيه بكحل نجس، والمضمضة والاستنشاق، لا تعذر فيهما ولهذا افترض غسلهما في النحاسة الحقيقية فيفترض أيضاً في الجنابة.[العناية ٥٠/١] والمواجهة فيهما: أي في مُحلَّي المضمضة والاستنشاق معدومة. والمراد: حواب عن حديث الشافعي شي بحمله على الوضوء.(العناية)

يديه وفرجه: لم يكتف بذكر إزالة النجاسة؛ لأن الفرج مسنون اغتساله، نجسًا كان أو لا، وكذا اليدان. وضوءه للصلاة: هذا احتراز عما روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة علم أن الجنب يتوضأ، ولا يمسح رأسه؛ لأنه لا فائدة في المسح؛ لوجود إسالة الماء من بعد، وذلك يعدم معنى المسح، والصحيح ظاهر الرواية؛ لما روي أنه علم توضأ وضوءه للصلاة إلا رجليه، والوضوء يشمل الغسل والمسح. [الكفاية ١/١٥-٥٦] ثم يُفيض: لم يذكر كيفية الصبّ، واختلف فيه، فقال الحلواني: يفيض على منكبه الأيمن ثلاثًا، ثم الأيسر ثلاثًا، ثم على سائر حسده، وقيل: يبدأ بالأيمن، ثم بالرأس، ثم بالأيسر. [فتح القدير ١/١٥]

^{*} لم يذكر أحد من الشراح أصل هذا الحديث.[البناية ١٧٧/١] أخرج الدار قطني في سننه عن ابن سيرين قال: أمر رسول الله علي بالإستنشاق من الجنابة ثلاثًا.[٢٨٧/١، رقم: ٤٠٣، باب ما روي في المضمضة والإستنشاق في غسل الجنابة] رواه الثقات عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين.[نصب الراية ١٣٣/١]

هكذا حكَت ميمونة هي اغتسال رسول الله هي وإنما يؤخّر غسل رجليه؛ لأنهما في مستنقع الماء المستعمل، فلا يفيد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخّر. وإنما يبدأ بإزالة النجاسة الحقيقية؛ كيلا تزداد بإصابة الماء. وليس على المرأة أن تنقُض ضفائرها في الغُسل إذا بلغ الماء أصول الشعر؛ لقوله على لأم سلّمة ها: "أما يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك"، ** وليس عليها بَلُّ ذوائبها، هو الصحيح؛ لما فيه من الحرج بخلاف المحية؛ لأنه لا حرج في إيصال الماء إلى أثنائها. قال: والمعاني الموجبة للغسل: إنزال المني على وجه الدَّفْق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة، وعند الشافعي عشه: خروج المني كيفما كان يوجب الغسل؛

التمسك بما روت عائشة هيا: كان رسول الله في إذا اغتسل من الجنابة بدأ يغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة. الحديث. أن تنقض: وفي وجوب نقض ضفائر الرجل اختلاف الرواية والمشايخ، والاحتياط الوجوب. [فتح القدير ٥٢/١] والمرأة: لحديث أم سلمة في بعض ألفاظها، ألها لما سألت النبي في عن المرأة ترى في منامها مثل ما يرى الرجل، فقال عليه: أتجد لذلك لذة؟ قالت: نعم. قال عليه: فلتغسل. [العناية ٥٣/١] أخرج مسلم * أخرجه الأئمة الستة في كتبهم مطولاً ومختصرًا عن عبد الله بن عباس في. [نصب الراية ١٣٤/١] أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس في قال: حدثتني خالتي ميمونة قالت: أدنيت لرسول الله في غسله من الجنابة، فغسل كفيه مرتين، أو ثلاثًا، ثم أدخل يده في الإناء، ثم أفرغ به على فرجه، وغسله بشماله، ثم ضرب بشماله الأرض، فلكها دلكاً شديدًا. ثم توضأ وضوءه للصلاة. ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه. ثم غسل الجنابة] ثم تنحى عن مقامه ذلك، فغسل رجليه، ثم أتيته بالمنديل، فَرَدَّه. [١٨٨٨، رقم: ٣١٧، باب صفة غسل الجنابة] يا رسول الله! إي امرأة أشد ضفر رأسي أفائقضه لغسل الجنابة؟ قال: لا، إنما يكفيك أن تَحثي على رأسك ثلاث حكيات، ثم تُفيضين عليك الماء، فنطه ين هنطه الجنابة؟ قال: لا، إنما يكفيك أن تَحثي على رأسك ثلاث حكيات، ثم تُفيضين عليك الماء، فنطهرين. [١٤/١، وقم: ٣١٠، باب حكم ضفائر المغتسلة] على رأسك ثلاث حكيات، ثم تُفيضين عليك الماء، فنطهرين. [١٤/١، وقم: ٣٠، باب حكم ضفائر المغتسلة]

اغتسال إلخ: قلت: وليس في حديث ميمونة ما يدل على المواظبة، ولا أن يتوضأ وضوءه للصلاة، فالأولى

لقوله عليم "الماء من الماء " أي: الغسل من المني. ولنا: أن الأمر بالتطهير يتناول الجُنُب، والجنابة في اللغة: حروج المني على وجه الشهوة، يقال: أُجنب الرحل إذا قضى شهوته من المرأة، والحديث محمول على الخسروج عن شهوة. ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد رها : انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة، وعند أبي يوسف على ظهوره أيضًا؛ اعتبارًا للخروج بالمزايلة؛ إذ الغُسل يتعلق بهما. ولهما: أنه متى وجب من وجه، فالاحتياط في الإيجاب. والتقاء الختائين من غير إنزال؛ لقوله عليم "إذا التقى الحتانان وتوارت الحشفة وجب الغسل، أنزل أو لم ينزل"،**

والجنابة في اللغة إلخ: إذا ثبت في اللغة أن الجنابة هو الخروج على وحه الشهوة ثبت أن لاغسل على من خرج منه المني بلا شهوة. والحديث: هذا جواب عن ما قاله الشافعي في الحديث الذي استدل به وهو قوله عليها: "الماء من الماء".[البناية ١٨٥/١] محمول: لأنه يتناول البول والمذي والودي والمني عن شهوة وغير شهوة، والكل غير مراد إجماعًا، وهو عام فيراد به أخص الخصوص لما عرف، والمني عن شهوة مراد إجماعًا، فيحمل عليه. وعند أبي يوسف بهذ: ثمرة الخلاف تظهر فيمن أمسك ذكره حتى سكنت شهوته فعرج بلا شهوة يجب الغسل عندهما، لاعنده. [مجمع الأفر ٣٨/١] والتقاء الحتانين: أي مع تواري الحشفة، والحين موضع القطع من الذكر والأنثى، التقاؤهما كناية عن الإيلاج لطيفة. [الكفاية ٥٠/١]

^{*} الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: خرجت مع رسول الله على ياب عتبان، فصرخ به وقف رسول الله على ياب عتبان، فصرخ به فخرج يجرّ إزاره. فقال رسول الله على: "أعجلنا الرجل"، فقال عتبان: يارسول الله! أرأيت الرجل يُعجَل عن امرأته و لم يمن، ماذا عليه؟ قال رسول الله على: إنما الماء من الماء (٣١/٤، وقم: ٣٤٣، باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لايوجب الغسل إلا أن ينسزل المني وبيان نسخه وأن الغسل يجب بالجماع]

^{**} أخرجه الإمام أبو محمد عبد الله بن وهب في مسنده، أخبرنا الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله، أن النبي ﷺ سئل عما يوجب الغسل؟ فقال: "إذا التقى الحتانان وغابت الحشفة وجب الغسل أنزل أو لم ينــزل"، وذكر عبد الحق في أحكامه من جهة ابن وهب، =

ولأنه سبب الإنزال، ونفسه يتغيب عن بصره، وقد يخفى عليه لقلّته فيقام مقامه. وكذا الإيلاج في الدبر لكمال السببية، ويجب على المفعول به احتياطًا، بخلاف البهيمة وما دون الفرج؛ لأن السببية ناقصة. قال: والحيض؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطَّهَّرْنَ﴾ بالتشديد، وكذا النفاس؛ بالإجماع.

نفسه: أي نفس الإنزال يتغيب عن بصره.(الكفاية) فيقام مقامه: ولأنه لما قام مقام الإنزال في حق وحوب الحد، فلأن يقوم مقامه في حق وحوب الاغتسال أولى؛ ولهــــنـا احتج على الله على الأنصار، فقال: يوحبون الرحم ولا يوحبون صاعاً من الماء.(الكفاية) وفي "المحيط": لو أتى من امرأته وهي بكر فلا غسل ما لم ينـــزل؛ لأن ببقاء البكارة يعلم أنه لم يوجد الإيلاج.(النهاية) لكمال السببية: لأنه سبب لخروج المي غالباً كالإيلاج في القبل.[الكفاية ١/١٥] دون الفرج: وهو التفخيذ والتبطين، فإنه لا يجب الغسل أيضاً؛ لنقصان السببية إذا لم ينـــزل.[العناية ١/١٥]

والحيض: أي انقطاعه، وكذا في النفاس. (فتح القدير) حَتَّى يَطَّهُوْنَ: وجه التمسك به على وحوب الاغتسال مباحاً هو أن الله تعالى منع الزوج من الوطء قبل الاغتسال، والوطء تصرف واقع في ملكه فلوكان الاغتسال مباحاً أو مستحباً لم يمنع الزوج من حقه، فعُلم أنه واجب. قوله: "حتى يطهَّرن" بالتشديد معناه: حتى يطهُرن أي يغتسلن، وقرَّى بالتخفيف معناه: حتى ينقطع دمهن، وكلا القراء تين يجب العمل بحما، فذهب أبوحنيفة إلى أن له أن يقربها في أكثر الحيض بعد انقطاع الدم إن لم تغتسل، وفي أقل الحيض لا يقربها حتى يغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل. وذهب الشافعي إلى أنه لا يقربها حتى تطهُر وتتطهر، فيجمع بين الأمرين. [البناية ١٩٤/١] بالإجماع: منشأه ههنا النص في الحيض، والقياس عليه فإن فيه أيضاً أذى والقذر، بل فيه أكثر زمانًا وأظهر.

= وقال: إسناده ضعيف حدًا، فالظاهر إنما ضعفه بالحارث بن نبهان. [البناية ٢٧٥/١] فالحديث حسن، لاسيما وله متابع. [إعلاء السنن ٢٢٢/١] وقد يعضد هذا ما أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن سائلاً سأل النبي الله أيوجب الماء إلا الماء؟ فقال: "إذا التقى الحتانان وغيبت الحشفة فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل". [٢٤٦/٥، رقم: ٤٤٨٦] رحاله رحال الحسن. [إعلاء السنن، ٢٤٦/١] ومعناه في الصحيحين. أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة الله النبي الله الله على قال: "إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها، فقد وجب عليه العسل، وفي حديث مطر: وإن لم يُنزل". [٤٤٨، رقم: ٣٤٨، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الحتانين]

قال: وسَنَّ رسولُ الله ﷺ الغسل للجمعة، والعيدين، وعرفة، والإحرام*، نَصَّ على السّنية. وقيل: هذه الأربعة مستحبة، وسمى محمد الغسل في يوم الجمعة حسناً في "الأصل". وقال مالك عشد: هو واجب؛ لقوله عليه: "من أتى الجمعة فليغتسل "** ولنا: قوله عليه: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونَعمَت، ومن اغتسل فهو أفضل "***،

* أما الجمعة فليغتسل. [٢/٥١٥، رقم: عبد الله بن عمر هيما يقول: سمعت رسول الله على أمن جاء منكم الجمعة فليغتسل. [٢/٥١٥، رقم: ٨٤٣، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل] وأما العيدان: ففيهما أحاديث. [نصب الراية ٨٥/١] أخرج ابن ماجه عن عبدالرحمن بن عقبة بن الفاكة بن سعد عن جد الفاكة بن سعد وكانت له صحبة أن رسول الله على كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة. وكان الفاكة يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام. وعن ابن عباس قال: كان رسول الله على يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى. [رقم: ١٣١٥، باب ما جاء في الاغتسال في العيدين] وسنده لا بأس به. وأخرج الطحاوي عن زاذان قال: سألت عليًا هيم عن الغسل، فقال: اغتسل إذا شعت فقلت: إنما أسألك عن الغسل الذي هو الغسل. قال: يوم الجمعة، ويوم عرفة، ويوم فقال: اغتسل إذا شعت فقلت: إنما أسألك عن الغسل الذي هو الغسل. قال: يوم الجمعة، ويوم عرفة، ويوم الفطر، ويوم النحر. [٩١/١، باب غسل يوم الجمعة] ورجاله رجال مسلم إلا ابن مرزوق فهو من رجال النسائي ثقة كما في "التقريب" فهو حديث صحيح. [إعلاء السنن ٢٣٤/١] وأما الإحرام: فأخرج مسلم في صحيحه عن عائشة هيما قالت: نفست أسماء بنت عُميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله على المبابكر يأمرها أن تغتسل وتُهلٍ . [٤/٧٠، رقم: ١٠٠٩، باب إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض]

** هذا الحديث أخرجه الترمذي في جامعه عن سالم عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول: "من أتى الجمعة فليغتسل".[رقم: ٤٩٢، باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة]

*** رُوي من حديث سمرة بن جندب، ومن حديث أنس، ومن حديث الخدري، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث جابر، ومن حديث عبد الرحمن بن سمرة، ومن حديث ابن عباس في [نصب الراية ١٨٨/١] أخرج الترمذي في جامعه حديث سمرة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله على " أمن توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل". وقال: حديث سمرة حديث حسن. [رقم: ٤٩٧، باب ماجاء في الوضوء يوم الجمعة] وفي "سنن أبي داود": ومن اغتسل فهو أفضل. [رقم: ٣٥٤، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة]

و همذا يُحمل ما رواه على الاستحباب، أو على النسخ. ثم هذا الغسل للصلاة عند أي يوسف على، وهو الصحيح؛ لزيادة فضيلتها على الوقت، واختصاص الطهارة بها، وفيه خلاف الحسن. والعيدان بمنزلة الجمعة؛ لأن فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال؛ دفعًا للتأذي بالرائحة، وأما في عرفة والإحرام فسنبينه في المناسك إن شاء الله تعالى. قال: وليس في المندي والوَدْي غُسل، وفيهما الوضوء؛ لقوله عليم الله على فحل يُمذي وفيه الوضوء"، * والودي: الغليظ من البول يتعقب الرقيق منه حروجًا، فيكون معتبرًا به. والمني: حاثر أبيض ينكسر منه الذكر. والمذي رقيق يَضْرِب إلى البياض، يخرج عند ملاعبة الرجل أهله، والتفسير مأثور عن عائشة على المناسة المناسة على المناسة على المناسة على المناسة على المناسة على المناسة المناسة على المناسة المناسة على المناسة على المناسة على المناسة على المناسة على المناسة على المناسة المناسة المناسة المناسة المناسة المناسة المناسة المناسة على المناسة ا

أو على النسخ: بدليل ما روي عن عائشة وابن عباس ﴿ قالا: كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرقون فيه، والمسجد قريب السقف، فكان يتأذى بعضهم برائحة بعض، فأمروا بالاغتسال، ثم نسخ حين لبسوا غير الصوف، وتركوا العمل بأنفسهم.[العناية ٨/١٥]

خلاف الحسن: تظهر ثمرته فيمن لا جمعة عليه، هل يسن له الغسل أو لا. (فتح القدير) فسنبينه: والحاصل أن الاغتسال أحد عشر نوعاً خمسة منها فريضة: الاغتسال من التقاء الختانين، ومن إنزال الماء، ومن الاحتلام، ومن الحيض، والنفاس، وأربعة منها سنة: الاغتسال يوم الجمعة، ويوم عرفة، وعند الإحرام، والعيدين، وواحد منها واحب: وهو غسل الميت، وآخر مستحب: وهو غسل الكافر إذا أسلم. [الكفاية ٩/١ه] والمنى: أي منى الرجل يدل عليه تفسيره بقوله: حاثر أي غليظ.

^{*} هذا جزء من حديث رواه ثلاثة من الصحابة ﴿ ، وهم: عبد الله بن سعد، ومعقل بن يسار، وعلي بن أي طالب ﴿ الله بن سعد الأنصاري أي طالب ﴿ الله الله بن سعد الأنصاري قال: سألت رسول الله ﷺ عما يوجب الغسل؟ وعن الماء يكون بعد الماء؟ فقال: ذلك المذي وكل فحل يمذي فتغسلُ من ذلك فرحك وأنثيك وتوضأ وضوء ك للصلاة. [٢٥٣/١، وقم: ٢١٣، باب في المذي]

^{**} لم يثبت هذا عن عائشة ﷺ، نعم روى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة وعكرمة قالا: هي ثلاثة: المني والمذي والمدي فالمني: فهو الماء الدافق الذي يكون فيه الشهوة، ومنه يكون الولد ففيه الغسل، وأما المذي: فهو الذي يخرج إذا لاعب الرجل امرأته فعليه غسل الفرج والوضوء، وأما الودي: فهو الذي يكون مع البول وبعده وفيه غسل الفرج والوضوء. [البناية ٢٠٥/١]

باب الماء الذي **يجوز به الوضوء** وما لا يجوز به

الطهارة من الأحداث حائزة بماء السماء، والأودية، والعيون، والآبار، والبحار؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءًطَهُوراً﴾، وقوله عليه: "الماء طَهور لا يُنجِّسه شيء إلا ما غيَّر لونه أو طعمه أو ريحه"*، وقوله عليه في البحر: "هو الطَّهور ماؤه، والحل ميتته"**، ومطلق الاسم ينطلق على هذه المياه. قال: ولا يجوز بما اعتصر من الشحر والثمر؛

باب: في بعض النسخ فصل في المياه. (فتح القدير) لما فرغ من بيان الطهارتين ذكر ما تحصل به الطهارة، وهو الماء المطلق (العناية) يجوز به الوضوء: لم يذكر الغسل معه مع أن الكلام فيه وفي الوضوء؛ اكتفاءً بالوضوء، من الأحداث: قيد بالأحداث؛ لأن ثبوت الحكم في الجنب بالطريق الأولى. والآبار: جمع بير أصله بتر همزة ساكنة في وسطها، وجمعها في القلة أبؤر وأبار همزة بعد الياء، ومن العرب من يقلب الهمزة فتكون آباراً، فإذا كثرت فهي بئار (البناية) وأنزلنا من المسماء إلخ: وجه التمسك بالآية في حق ماء السماء والأودية الحاصلة بماء السماء ظاهر، وأما في حق ماء العيون والآبار، فإما لأن أصل المياه جميعها من السماء؛ لقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكُهُ يُنَابِيعَ فِي الأرْض ﴾ وإما لأن التمسك بالآية يرجع إلى ماء السماء ، والتمسك بطهورية باقي المياه بالحديثين اللذين ذكرهما. [البناية ٢٠٦١]

^{*} أخرجه ابن ماجه في سننه عن راشد بن سعد عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه". [وقم: ٥٦١، باب الحياض] وأخسرج الطحاوي مرسلاً عن راشد بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: "الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على لونه أو طعمه أوريحه". [/٥١، باب الماء تقع فيه النجاسة] والحديث مؤيد بالمرسل الصحيح. [إعلاء السنن /٢٦٧/ رقم: ٢٦١]

^{**} أخرج أبو داود في سننه عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأرزق قـــال: إن المغيرة بن أبي بردة ــ وهو من بني عبدالدار ــ أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: "سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضاً بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: هو الطهور ماؤه، والحل مبتنه". [١/٨٨٨، رقم: ٨٤، باب الوضوء بماء البحر]

لأنه ليس بماء مطلق، والحكم عند فقده منقول إلى التيمم، والوظيفة في هذه الأعضاء تعبدية، فلا تتعدَّى إلى غير المنصوص عليه. وأما الماء الذي يقطر من الكَرْم، فيحوز التوضي به؛ لأنه ماء يخرج من غير علاج، ذكره في "جوامع أبي يوسف عليه"، وفي الكتاب إشارة إليه حيث شرط الاعتصار. ولا يجوز بماء غلب عليه غيره فأخرجه عن طبع الماء، كالأشربة، والخل، وماء الباقلاء، والمرق، وماء الورد، وماء السزر دج؛ لأنه لا يُسمَّى ماء مطلقًا. والمراد بماء الباقلاء وغيره: ما تغيّر بالطبخ، فإن تغير بدون الطبخ يجوز التوضي به. قال: ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر فقيَّر أحد أوصافه،

ليس بماء مطلق: لأنه بعند إطلاق الماء لا يطلق عليه، وتحقيق ذلك: أنا لو فرضنا في بيت إنسان ماء بثر، أو بحر أو عين، أوماء أُعتصرَ من شجر أو همر، فقيل له: هات ماءً، لا يسبق إلى ذهن المخاطب إلا الأول.(العناية) والحكم: أي التطهير أو وجوب التطهير بالماء. منقول: إلى التيمم، قال تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾. (العناية) غير المنصوص عليه: لأن شرط القياس أن لا يكون حكم الأصل معدولاً به عن القياس، وليس فيما نحن فيه كذلك، فلا يصح القياس بخلاف إزالة النجاسة الحقيقية. [البناية ١/١/]

من غير علاج: فيكون باقياً على الصفة التي كانت له قبل. ذكره: فيه ضميران مرفوع ومنصوب أي ذكر أبو يوسف على في حوامعه حواز الوضوء بالماء الذي يقطر من الكرم أيام كسحه، وهو أيام تنظيف فروعه من أطرافه لتتقوى الأصول، وتطرح العنب كثيراً... ويجوز أن يكون الضمير المرفوع فيه راجعاً إلى الذي جمع الجوامع آخذاً عن أبي يوسف على [البناية ٢١١/١] ولا يجوز: أي لا يترتب عليه آثار الطهارة. المزردج: هو ما يخرج من العصفر المنقوع يطرح ولا يطبخ به، ذكره المطرزي، وقبل: ماء عروق الزعفران، قال الأتراري: كأنه معرب. قلت: هو معرب زرده. [البناية ٢١٢/١]

ها تغير بالطبخ: لأنه امتزج به أحزاء الباقلاء، وأما إذا تغير بدون الطبخ فلم يمتزج به أحزاؤه.

فغير أحمد أوصافه: التي هي الطعم واللون والريح، إشارة إلى أنه إذا غَـــيَّر الوصفين لا يجوز التوضي به، قال في "النهاية": لكن المنقول عن الأساتذة أنه يجوز حتى إن أوراق الأشحار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة، ثم إنهم يتوضؤون منها من غير نكير، وكذا أشار في شرح الطحاوي إليه، ولكن شرطه أن يكون باقياً على رقته.[العناية ٣٣/١]

كماء المد، والماء الذي المحتلط به اللبن، أوالزعفران، أو الصابون، أو الأشنان. قال الشيخ الإمام: أجرى في المختصر ماء الزردج مجرى المرق، والمروي عن أبي يوسف كله أنه بمنسزلة ماء الزعفران وهو الصحيح، كذا اختاره الناطفي والإمام السرخسي . وقال الشافعي كله: لا يجوز التوضي بماء الزعفران وأشباهه مما ليس من جنس الأرض؛ لأنه ماء مقيد، ألا ترى أنه يقال: ماء الزعفران، بخلاف أجزاء الأرض؛ لأن الماء لا يخلو عنها عادةً. ولنا: أن اسم الماء باق على الإطلاق، ألا ترى أنه لم يتحدد له اسم على حدة، وإضافته إلى الزعفران كإضافته إلى البئر والعين،

كماء الملدّ: أي السيل لأنه يجيء بتغير طين، هذا إذا كان رقة الماء غالبة، وإن كان الطين غالباً لا يجوز الوضوء به. كذا في "الذخيرة". [البناية ٢١٣/١] مجرى المرق: أي في عدم حواز التوضي بمما. (العناية) هو الصحيح: لأنه خالطه طاهر، فغير أحد أوصافه. (العناية) وقال الشافعي إلخ: اعلم أن الاتفاق على أن الماء الماء المطلق تزال به الأحداث أعني ما يطلق عليه الماء والمقيد لا يزيل؛ لأن الحكم منقول إلى التيمم عند فقد المطلق في النص، والحلاف في الماء الذي خالطه الزعفران ونحوه، مبني على أنه تقيد بذلك أو لا، فقال الشافعي وغيره: تقيد؛ لأنه يقال: ماء الزعفران، ونحن لا ننكر أنه يقال ذلك، ولكن لا يمتنع مع ذلك ما دام المخالط مغلوباً أن يقول القائل فيه: هذا ماء من غير زيادة. [فتح القدير ١٣/١]

وأشباهه: أي أشباه الزعفران أو أشباه ماء الزعفران، بإرجاع الضمير إلى الزعفران – المضاف إليه للفظ "الماء" – أو إلى المضاف. لأنه ماء مقيد: فعنده يجوز التيمم مع وجود ماء الأشنان والزعفران ونحوه، ونحن نقول: إن شرط المصير إلى التيمم عدمُ مطلق الماء، وهذا ماء مطلق، فلا يجوز التيمم مع وجوده. وإضافته: يعني أن هذه الإضافة لتمييز هذا الماء عن سائر المياه، فتحقق اسم الماء، إذ التمييز إنما يحتاج إليه عند الاشتراك بخلاف ماء الباقلاء والورد والشجر، فإنه للتقييد.

كإضافته إلى البئو والعين: يعني لا كإضافة إلى العنب في قوله: ماء العنب، فيراد به عصره، وذلك لأنه لو أتى بماء الزعفران عند طلب مطلق الماء لا يخطأ لغة بخلاف ماء العنب.

ولأن الخلط القليل لا معتبر به؛ لعدم إمكان الاحتراز عنه كما في أجزاء الأرض، فيعتبر الغالب، والغلبة بالأجزاء لا بتغيَّر اللون، هو الصحيح. فإن تغيَّر بالطبخ بعد ما خلط به غيره، لا يجوز التوضي به؛ لأنه لم يبق في معنى المنسزَّل من السماء؛ إذ النار غيَّرَته، إلا إذا طُبخ فيه ما يُقصد به المبالغة في النَّظافة كالأشنان ونحوه؛ لأن الميت قد يُغسَل بالماء الذي أُغلِي بالسِّدر، بذلك وردت السنة، إلا أن يغلب ذلك على الماء، فيصير كالسَّويق المخلوط؛ لزوال اسم الماء عنه. وكل ماء وقعت فيه النجاسة لم يجز الوضوء به، قليلاً كانت النجاسة أو كثيراً، وقال مالك عليه: يجوز ما لم يتغير أحد أوصافه؛ لما روينا. وقال الشافعي عشه: يجوز إن كان الماء قلتين؛

لا معتبر به: لأن الماء لا يخلو عنه عادة، فلو اعتبر ما يعتبر لزم أن لا يوجد ماء مطلقًا.

هو الصحيح: كأنه احتراز عمَّا ذكر في "التحفة" أنه يعتبر الغلبة أوَّلاً من حيث اللون أو الطعم، ثم من حيث الأجزاء، فإن كان شيئاً يخالف لونه لون الماء كاللبن. فإن غلب لون الماء يجوز التوضي به، وإن كان مغلوباً لم يجز نحو ماء الطبخ. والعبرة للطعم إن كان شيئاً له طعم يظهر في الماء، والغالب طعم ذلك الشيء لم يجز التوضى به كنقيع الزبيب، وإن كان شيئاً لا طعم له، فالعبرة فيه لكثرة الأجزاء.

بعد ما خلط به غيره: قيد به، لأنه إذا طبخ به وحده، وتغير يجوز الوضوء به.[البناية ٣١١/١]

إلا إذا طبخ فيه: استثناء من قوله: لايجوز التوضي به، وإنما حاز بذلك؛ لأن السنة وردت به في غسل الموتى بالماء الذي أغلى بالسدر. [العناية /٦٤/١] بذلك: لم ترد السنة بذلك على الوجه المذكور، و لم أر أحداً من الشراح حققوا نظره في هذا المكان. [البناية /٢١٨/١] كل ماء: المراد منه الماء الدائم الذي لم يكن عشراً في عشر كالأواني والآبار. [الكفاية /٦٤/١] قليلاً: احتراز عن قول مالك. (العناية)

كثيراً: احتراز عن قول الشافعي.(العناية) لما روينا: أراد به قوله ﷺ: "الماء طهور لا ينحسه شيء" الحديث. إن كان الماء قلتين: اضطربت أقوالهم في مقدار القلتين، فقيل: القلتان خمس قرب، كل قربة خمسون مناً، وقيل: ثلاث مائة من تقريباً لا تحديداً، وقيل: القلة حرة تحمل من اليمن تَسَعُ قربَين.[العناية ٦٤/١]

لقوله عليم: "إذا بلغ الماء قلَّتين لم يَحمل حَبثاً". * ولنا: حديث المستيقظ من منامه، ** وقوله عليم: "لا يبولَنَّ أحدُكم في الماء الدائم ولا يغتسلَنَّ فيه من الجنابة". *** من غير فصل. والذي رواه مالك عليه ورد في بئر بُضاعة، وماؤها كان حارياً في البساتين. وما رواه الشافعي عليه، ضعَّفه أبو داود، أو هو يضعف عن احتمال النجاسة.

حديث المستيقظ: وجه التمسك به أنه لما ورد النهي عن الغمس لأجل احتمال النجاسة، فحقيقة النجاسة أولى أن يكون نجساً. [العناية /٢٤] لا يبولن إلخ: هو حجة على الفريقين، أما على مالك فإنه نحي عن الاغتسال فيه، وإنه لا يغير أحد أوصاف الماء بيقين، وأما على الشافعي فلأنه نحي عن البول في الماء الدائم، ومطلق النهي يقتضي التحريم لاسيما على مذهبه، ولو لم يكن منحساً كان كسكب الماء فيه وهو ليس يمحرم. ولم يفصل بين دائم وغير دائم فكان القلتان وغيرهما سواء. [العناية /٢٤]

فصل: بين القلّة وغيره. (العناية) والذي رواه مالك: قلت: يريد به حديث "الماء طهور" إلخ، وقد تقدم أول الباب، ووروده في بئر بضاعة. بئر بضاعة: الباء في بضاعة تكسر وتضم، كذا في "الصحاح"، وفي "المغرب": بالكسر لا غير عن الغوري، وهي بئر قديمة بالمدينة وكان ماؤها كثيراً فقيل: إنه ثمان في ثمان. [الكفاية ٢٦/١] ضعفه أبو داود: وهذا كلام غير صحيح، فإن أبا داود روى حديث القلتين، وسكت عنه فهو صحيح عنده على عادته في ذلك.

أو: والتأويل خطأ من وحهين: أحدهما: أن هذا التأويل يُرُدُّه ما روي في الرواية الأخرى: "إذا بلغ الماء قلتين لا يتنحس"، والثاني: أن ما فوق القلتين ما لم يبلغ عشراً في عشر أيضاً ضعيف عن احتمال النحاسة، فلا يحتاج إلى التأويل. عن احتمال النجاسة: يريد أنه لقلته يضعف عن احتمال الخبث ومقاومته.[الكفاية ٦٧/١]

^{*} رواه الأربعة من حديث ابن عمر ﴿ البناية ٢٢٠/١] أخرج أبوداود في سننه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: سئل النبي ﷺ عن الماء وما ينوبه من الدواب والسّباع؟ فقال ﷺ: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث". [١٩٩٨، رقم: ٢٤، باب ما ينحس الماء]

^{**} تقدم أول الكتاب، رواه أصحاب الكتب الستة.[نصب الراية ١١٢/١]

^{***} أخرج أبو داود في سننه عن أبي هريرة ﴿ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من الجنابة". [١/٨٢، رقم: ٧١، باب البول في الماء الراكد]

والماء الجاري إذا وقعت فيه نحاسة جاز الوضوء منه إذا لم يُر لها أثر؛ لأنما لا تستقرُّ مع جريان الماء، والأثر: هو الطعم، أو الرائحة، أو اللون. والجاري: ما لا يتكرر استعماله، وقيل: ما يذهب بتبنة. قال: والغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر، إذا وقعت نحاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر؛ لأن الظاهر أن النحاسة لا تصل إليه؛ إذ أثر التحريك في السِّراية فوق أثر النجاسة، ثم عن أبي حنيفة عليه أنه يُعتبر التحريك بالاغتسال، وهو قول أبي يوسف عليه، وعنه التحريك باليد،

والهاء الجاري: ألحقوا بالجاري حوض الحمام إذا كان الماء ينسزل من أعلاه، حتى لو أدخلت القصعة النحسة أو اليد النحسة فيه لا ينحس.(فتح القدير) والجاري: وقيل فيه ما يَعدُّه الناس حاريًا، قيل: هو الأصح.[فتح القدير ٦٩/١] ما لا يتكور استعماله: وذلك بأنه إذا غسل يده وسال الماء منها إلى النهر، فإذا أخذه ثانياً لا يكون فيه شيء من الماء الأول.[العناية ١٨/١]

الذي لا يتحوك: المراد بالتحرك: هو التحرك بالارتفاع والانخفاض ساعة تحريكه لا بعد المكث، ولا معتبر بالحباب؛ فإن الماء وإن كثر يعلوه ويتحرك.(العناية) بتحريك الطرف الآخر: واعلم أن أصحابنا اتفقوا على أن الماء إذا خلص بعضه أي وصل إلى بعض كان قليلاً، وإذا لم يخلص كان كسثيراً لاينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه كالماء الجاري، ثم اختلفوا فيما يعرف به الخلوص.[العناية ٧٠/١]

فيه إلا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه كالماء الجاري، ثم المختلفوا فيما يعرف به الخلوص. [العناية ٢٠/١] لا تصل إليه: يعني في الحال، أما الوصول إليه في المآل باعتبار رقة الماء، وخلوص بعضه ببعض مما لا يمكن الاحتراز عنه، ولهذا كان عفواً عند الشارع. فوق أثر النجاسة: فلما لم يصل إليه أثر التحريك، فأثر النجاسة أولى بأن لا يصل. عن أبي حنيفة عشي: رواه أبو يوسف عشي. بالاغتسال: صورة هذا: أن يغتسل إنسان في حانب منه اغتسالاً وسطاً، فلم يتحرك الجانب الآخـر. [البناية ٢٣٣/١] التحريك الميد تجريكاً متوسطاً.

وعن محمد علله بالتوضي. ووجه الأول: أن الحاجة إلى الاغتسال في الحياض أشد منها إلى التوضي، وبعضهم قدَّروا بالمساحة عشراً في عشر بذراع الكربَاس؛

بالتوضي: لأن التحريك بالوضوء أخف من التحريك بالاغتسال، ومبنى الماء في حكم النحاسة على الخفة دفعاً للضرورة، فإن القياس أن يتنحس الكثير؛ لأن الجزء الذي لاقاه النحاسة يتنحس بالملاقاة فيتنحس الجزء الذي يجاوره ثم وثم حتى يصير الكل نحساً كما في غير الماء من المائعات لكن سقط حكم النحاسة تخفيفاً، فلما اعتبر التخفيف في التحريك.[الكفاية ٧٠/١]

ووجه الأول إلخ: ووحه الثاني: أن التحريك يكون بالاغتسال، وبالتوضي، وبغسل اليد، إلا أن التحريك بغسل اليد يكون أخف، فكان الاعتبار به أولى توسعة للناس... وذهب المتأخرون إلى أنه يعرف بشيء آخر غير التحريك، فمنهم من اعتبر بالكدرة، فقال: إذا اغتسل فيه وتكدر الماء فإن وصلت الكدرة إلى الجانب الآخر فهو مما يخلص وإلا فلا. وروي عن أبي حفص الكبير أنه اعتبر بالصبغ، فقال: يُلقى زعفران في جانب منه، فإن أثر الزعفران في الجانب الآخر، فقلل وإلا فلا. وروي عن أبي سليمان الجوزجاني أنه اعتبر بالمساحة إن كان عشراً في عشر، فهو مما لا يخلص بعضه لا يخلص. وعن محمد في "النوادر": أنه سئل عن هذه المسألة فقال: إن كان مثل مسجدي هذا فهو مما لا يخلص بعضه إلى بعض، فلما قام مسح مسجده، فكان ثمانياً في ثمان في رواية، وعشراً في عشر في رواية، وبقول أبي سليمان الجوزجاني أخذ عامة المشايخ. [العناية /٧٠٧]

قلتروا بالمساحة: فإن قلت: نصب المقدرات بالرأي لا يجوز، وكيف اخترتم في حد الماء الكثير بالعشر في العشر، وما استنادكم؟ وهذا كل واحد من الأئمة الثلاثة استند في هذا الباب على الأثر قلت: حديث بئر بضاعة يصلح أن يكون مستنداً في التقدير بالعشر، وبيان ذلك: أن محمدًا لما سئل عن ذلك، قال: إن كان قدر مسجدي فهو كثير، فلما قاسوه وحدوه ثمانياً في ثمان من داخله، وعشراً في عشر من خارجه، وقيل: اثني عشر في اثني عشر، وكان وسع بئر بضاعة ثمانياً في ثمان. والدليل عليه ما قاله أبو داود: وقد قدرت بئر بضاعة بردائي مددته عليها، ثم ذرعته فإذا عرضها ستة أذرع، وسألت الذي فتح لي باب البستان وأدخلني إليه هل غُــيِّر بناؤها عما كانت عليه؟ فقال: لا، ورأيت فيها ماء متغير اللون انتهى. فإذا كان عرضها ستة أذرع يكون طولها أكثر منها؟ لأن الغالب أن يكون الطول أمد من العرض، ولو كانت البئر مدورة، لقال: فإذا دورها ستة أذرع فإذا أضيف ما في الطول من الزيادة إلى العرض يكون مقدار ثمانية أو أكثر؛ لأن مبني ذلك على التقدير لا على التحرير، فأخذ محمد من هذا ولكنه ما اعتبر إلا خارج مسجده الأصلي؛ للاحتياط في باب العبادات. [البناية ١٣٥/٣]

عشراً في عشر: بأن يصير مائة ذراع. بذراع الكرباس: هو ست قبضات ليس فوق كل قبضة إصبع قائمة، وجعل الولوالجي سبعاً، وذراع المساحة سبع فوق كل قبضة إصبع قائمة. توسعةً للأمر على الناس، وعليه الفتوى. والمعتبر في العمق: أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف هو الصحيح، وقوله في الكتاب: "جاز الوضوء من الجانب الآخر" إشارة إلى أنه ينجَس موضعُ الوقوع، وعن أبي يوسف عليه أنه لاينجس إلا بظهور أثر النجاسة فيه كالماء الجاري. قال: وموت ماليس له نفس سائلة في الماء لا يُنجَسه كالبَق، والذَّباب، والزَّنابير، والعقرب، ونحوها. وقال الشافعي عليه: يفسده؛ لأن التحريم لابطريق الكرامة آية النجاسة، بخلاف دُود النّحل، وسُوسِ الثّمَار؛ لأن فيه ضرورة. ولنا: قوله عليم فيه: "هذا هو الحلال أكله، وشربه،

توسعةً: تعليل لأصل المساحة لا للكمية. وعليه الفتوى: والكل في المربع، فإن كان الحوض مدوراً، فقدر بأربعة وأربعين، وثمانية وأربعين، والمحتار: ستة وأربعون.[فتح القدير ٧٠/١] هو الصحيح: وقيل: ذراع، وقيل: شبر.[فتح القدير ٧١/١] إشارة إلى أنه إلخ: قلت: وإلى أن يترك من موضع النجاسة إلى ما لا يصل إليه أثر النجاسة. ينجس: وعلى هذا صاحب "المبسوط" و "البدائع"، وجعله صاحب "الكنسز" الأصح، ومشايخ بخارى وبلخ قالوا في غير المرئية: يتوضأ من جانب الوقوع، وفي المرئية لا. [فتح القدير ٧٢/١]

موضع الوقوع: لعله أراد من موضع الوقوع موضعاً يتحرك بالتحريك. لاينجس: وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين المرئية وغيرها. [فتح القدير ٧٢/١] نفس: بسكون الفاء الدم.

سسائلة: أي دم سائل، وذكر الزنابير بلفظ الجمع دون غيره؛ لأن فيه أنواعاً شتى. [الكفاية ٧٢/١] في الماء: ليس قيداً احترازياً، بل اعتباره يجري مجرى العادة. يفسده: أي موت هذه الأشياء المذكورة. ينحس الماء. [البناية ٣٣٦/١] آية النجاسة: أي علامة النجاسة، واحترز بقوله: "لا بطريق الكرامة" عن الآدمي، فإنه حرام لكرامته. (البناية) لأن فيه ضرورة: فإن قيل: دود النحل وسوس الثمار إذا ماتت فيها مع ألها ميتة لا ينجس النحل والثمار، أجاب بقوله: لأن فيه ضرورة. [العناية ٧٢/١] هذا: يعني ما وقع فيه ماليس له نفس سائلة.

والوضوء منه". * ولأن المُنجِّس هواختلاط الدم المسفوح بأجزائه عند الموت، حتى حَلّ الله كَمَّى ؛ لانعدام الدم فيه، ولا دَمَ فيها، والحرمة ليست من ضرورتها النجاسة كالطين. والمنبورة النجاسة كالطين، والنبورة مايعيش في الماء فيه: لايُفسده، كالسمك، والضِّفدع، والسَّرَطان، وقال الشافعي هشهد: يفسده إلا السمك؛ لما مو. ولنا: أنه مات في معدنه فلا يُعطى له حكم النجاسة كبيضة حَالَ مُحُمَّها دماً، ولأنه لا دم فيها، إذ الدموي لا يسكن في الماء، ومده الميوانات

ولأن المنجس إلخ: الحاصل ألها حال الحياة ليست نحسة، والموت ليس مُنَحِّسا؛ لأنه تفريق العروق مثلاً، وليس شيء منه يوجب النحاسة، وليس شيء من انتقال الدم من موضعه، فيعتبر هذا. حتى حلّ: يعني أن سبب شرعية الذكاة في الأصل سبباً للحل لزوال الدم بما، لكن الشارع أقام نفس الفعل من الأهل مقامه. [فتح القدير ٧٣/١] لانعدام: بإقامة الفعل منابه. ولا دم فيها: أي في الأشياء المذكورة من البق والذباب والونابير والعقرب ونحوها.

الحرهة: حواب عن استدلال الشافعي عشم فإن الطين حرام لا لكرامته وليس بنحس. (العناية) كالسمك إلخ: هذه داخلة في المسئلة قبلها؛ لأن ما يعيش في الماء لا دم فيه. ثم لا فرق بين أن يموت في الماء أو خارجه ثم ينقل إليه في الصحيح. وغير الماء من المائعات كالماء. [فتح القدير ٧٣/١] لما مو: يعني من قوله: لأن التحريم لا بطريق الكرامة إلخ. (العناية) كبيضة: حتى لو صلّى وفي كُمّه تلك البيضة تجوز الصلاة معها؛ لأن النحاسة في معدمًا. (البناية) محها: بضم الميم وتشديد الحاء المهملة أي صفر تما. (البناية) لا دم فيها: وما ترى من أنه دم، فهو ليس دماً حقيقةً.

* رواه الدار قطني في سننه عن بقية، حدثني سعيد بن أبي سعيد عن بشر بن منصور عن على بن زيد بن حدعان عن سعيد بن المسيب عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: يا سلمان! كُل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم، فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه. لم يروه غير بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف. [٧٩/١، رقم: ٨٠، باب كل طعام وقعت فيه دابة ليس لها دم] وأما سعيد بن أبي سعيد هذا فذكره الخطيب وقال: واسم أبيه عبد الجبار وكان ثقة فانتفت الجهالة، والحديث مع هذا لا ينزل عن الحسن انتهى. وأما بقية فهو ابن الوليد ثقة من رجال مسلم إلا أنه مدلس، وقد صرح بالتحديث، والباقون كله مثقات، وإن كان في بعضهم كلام لا يضرًر، فالحديث حسن. [علاء السنن ٢١٨/١-٣٦٩)، رقم: ٢٢٣]

والدم هو المنحِّس، وفي غير الماء، قيل: غير السمك يفسده؛ لانعدام المُغدن. وقيل: لايفسده؛ لعدم الدم، وهو الأصح، والضفدع البحري والبريّ فيه سواء. وقيل: البريّ مفسد؛ لوجود الدم وعدم المعدن، وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء، ومائي المعاش دون مائي المولد مفسد. قال: والماء المستعمل لا يُطهِّر الأحداث، خلافاً لمالك والشافعي حبيها، هما يقولان: إن الطهور ما يُطهِّر غيرَه مرةً بعد أخرى كالقطوع. وقال زفر حيد وهو أحد قولي الشافعي عيد : إن كان المستعمل متوضئًا فهو طهور، وإن كان مُحدثًا فهو طاهر غير طهور؛ لأن العُضُو طاهر حقيقةً، وباعتباره يكون الماء طاهرًا، لكنه نجس حكماً، وباعتباره يكون الماء نجساً، فقلنا: بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة؛ عملاً بالشبّهين. وقال محمد عيد وهو رواية عن أبي حنيفة عيد عنه وطاهر غير طهور؛

غير الماء: كالخل والعصير والحليب ونحوها.(العناية) لانعدام المعدن: وهو قول نصير بن يجيى ومحمد بن سلمة، وهو رواية عن أبي يوسف في (العناية) لا يفسده: هو قول محمد بن مقاتل، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة في وهشام عن محمد في [العناية ٧٤/١] والضفدع البحري: هو ما يكون بين أصابعه سترة بخلاف البري.(فتح القدير) وما يعيش إلخ: بيان أن المراد بما يعيش في الماء ماكان توالده ومثواه فيه.(العناية) والماء المستعمل: بدأ بالحكم قبل تعريفه؛ لأنه أهم مع أن في تعريفه اعتلافاً.

خلافاً لمالك إلخ: للشافعي عشم في الماء المستعمل أقوال ثلاثة: أظهر أقواله كما قاله مجمد: إنه طاهر غير طهور، وقال في قول: إن كان المستعمل محدثاً فهو طاهر غير طهور، وإن كان متوضئًا فهو طاهر غير طهور، وإن كان متوضئًا فهو طاهر طهور، وهو قول زفر يشم، وقال مالك يشمه: طاهر وطهور إلا أنه أحب إليَّ أن يتوضأ بغيره. [الكفاية ٧٥/١] نجس حكماً: أراد به النجاسة الحكمية بسبب إزالة الحدث أو التقرب على الاختلاف.(البناية)

عملاً بالشَّبَهَين: شبه الطهارة وشبه النحاسة، فباعتبار الشبه الأول يكون طاهرا مطهراً، وباعتبار الشبه الثاني لا يكون طاهراً أصلاً، والحكم عليه بأحدهما إبطال للآخر، وإعمالهما ولو ـــ بوحه ــــ أولى من إهمال أحدهما، فعُملَ كمما بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة.[البناية ٢٤٧/١] هوطاهر: وهو المختار للفتوى؛ لعموم البلوى.(العناية)

لأن ملاقاة الطاهر الطاهر لا تُوجب التنجُّس، إلا أنه أقيمت به قُربة فتغيرت به صفتُه كمَالِ الصدقة، وقال أبوحنيفة وأبو يوسف رهيًا: هو نجس؛ لقوله عين: "لا يَبُولَنَّ أحدكم في الماء الدائم" الحديث، ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية. ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة على: أنه نجس نجاسة غليظةً؛ اعتبارًا بالماء المستعمل في النجاسة الحقيقية، وفي رواية أبي يوسف عنه على نفد بالدرم وهو قوله ـــ: إنه نجس نجاسة حفيفةً؛ لمكان الاختلاف.

لأن إلخ: قلنا: لا نسلم أنه لاقى الطاهر، بل لاقى النحس؛ لأن نجاسة المحل وإن لم تظهر على الإطلاق، فقد ظهرت في حق منع الصلاة وغيره. أقيمت به قربة: حتى لو غسل أعضاء الوضوء متبرداً لا بنية القربة، فإن الماء يبقى حنيفذ طهوراً عنده.(النهاية) كَمَالِ الصدقة: الذي أقيم به القربة وقد تغيرت صفته حتى لم يحل لرسول الله ﷺ وعلى أهل بيته، ولكنه في نفسه طاهر، حلال في نفسه، حتى يحل لغسيره.[البناية ٢٤٨/١] لا يَبُولَنَ إلح: فإن النبي ﷺ سوّى بين النحاسة الحكمية والحقيقية، فإنه كما نحى عن البول كذلك نحى عن الاغتسال، دلَّ على أن الاغتسال فيه يوجب النحاسة كالبول.[الكفاية ٢٧/١]

ماء أزيلت به إلخ: لأن عضو المحدث والجنب له حكم النجاسة شرعاً، وقد أزيلت تلك النجاسة بالماء فينجس كما في الحقيقية، فانتقل حكم النجاسة إليه كما في الحقيقية.[البناية ٢٤٨/١]

رواية الحسن: وهي رواية شاذة غير مأخوذة به. [بجمع الأفر ٤٩/١] نجاسة غليظة: قال عبدالوهاب الشعراني في "الميزان": سمعت سيدي علياً الخواص يقول: مدارك الإمام أبي حنيفة على تقية لا يَطلِعُ عليها إلا أهل الكشف من أكابر الأولياء، قال: وكان الإمام أبوحنيفة على إذا رأى ماء الميضاة يعرف سائر الذنوب التي خرّت فيه من الكبائر والصغائر، فلهذا جعل ماء الطهارة إذا تطهر به المكلف له ثلاثة أحوال: أحدها: أنه كالنجاسة المغلَّظة؛ احتياطاً؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب كبيرة، الثاني: أنه كالنجاسة المتوسطة؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب صغيرة. الثالث: أنه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب مكروها، أو خلاف الأولى، فإن ذلك ليس ذنباً حقيقة؛ لجواز ارتكابه في الجملة، وفهم جماعة من مقلديه أن هذه ثلائة أقوال في حال واحد، والحال ألها في أحوال.(الميزان الكبرى للشعراني)

قال: والماء المستعمل: هو ماء أزيل به حدث، أو استُعمل في البدن على وجه القربة، قال على وجه القربة، قال على وهذا عند أبي يوسف عليه، وقيل: هو قول أبي حنيفة عليه أيضًا. وقال محمد عليه: لا يصير مستعملاً إلا بإقامة القربة؛ لأن الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام إليه وألها تُزال بالقُرب. وأبو يوسف عليه يقول: إسقاط الفرض مؤثر أيضًا، فيثبت الفساد بالأمرين. ومتى يصير الماء مستعملاً ؟ الصحيح: أنه كما زايل العضو صار مستعملاً؟ لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة، ولا ضرورة بعده. والجُنبُ

والماء المستعمل: سبب كون الماء مستعملاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف عهثًا: هو إزالة الحدث أو قصد القربة، وعند محمد: هو قصد القربة فقط. وعند زفر والشافعي: إزالة الحدث لاغير. فلو توضأ محدث بنية القربة صار الماء مستعملاً بالإجماع، ولو توضأ رجل متوضي بنية التبرد لا يصير الماء مستعملاً بالإجماع، ولو توضأ المحدث للتبرد صار مستعملاً عندهما وعند زفر، خلافاً لمحمد؛ لعدم قصد القربة، وكذا عند الشافعي؛ لعدم إزالة الحدث عنده بلا نية، ولو توضأ المتوضئ بقصد القربة صار مستعملاً عند الثلاثة عدلاً لزفر والشافعي عهاً.[العناية ٧٨/١]

وهذا عند أبي يوسف على: أي كون الماء مستعملاً بأحدهما قول أبي يوسف على، وقيل: هو قول أبي حنيفة على أيضاً. وذكر في "مبسوط شيخ الإسلام": قالوا: يجب أن يكون قول أبي حنيفة على تحقول أبي يوسف على. (الكفاية المجاسة الآثام: والإثم قلر؛ لقوله على المراس المن هذه القاذورات، فليستتر بستر الله تعالى". [الكفاية ٧٨/١] مؤثر أيضاً: في كون الماء مستعملاً؛ لأن الحدث الحكمى أغلظ من النجاسة العينية. (البناية)

بالأمرين: أي فساد الماء بإسقاط الفرض وهو إزالة الحدث، وإقامة القربة. (البناية) الصحيح: احترز به عن قول كثير من المشايخ، وهو قول سفيان الثوري عشه: أنه لا يصير مستعملاً حتى يستقر في مكان. (فتح القدير) العضو: أي يصير الماء مفاحثاً وقت زواله عن العضو وقت الاستعمال من غير توقف إلى وقت الاستقرار في مكان. (العناية) والجنب: هذه المسألة التي حرَّج أبوبكر الرازي اختلاف أبي يوسف ومحمد في علة استعمال الماء منها، فقال: عند أبي يوسف يثبت الاستعمال برفع الحدث وبالاستعمال تقرباً، وعند محمد ما لم ينو القربة لا يصير مستعملاً. [فتح القدير ١٩٧١-١٨]

إذا انغمس في البئر لطلب الدَّلو، فعند أبي يوسف على: الرجل بحاله؛ لعدم الصَّبِّ، المحل عنده لإسقاط الفرض _ والماء بحاله؛ لعدم الأمرين. وعند محمد على كلاهما طاهران: السرجل؛ لعدم اشتراط الصب، والماء؛ لعدم نية القسربة، وعند أبي حنيفة على: كلاهما نحسان: الماء؛ لإسقاط الفرض عن البعض بأول الملاقاة، والرجل؛ لبقاء الحَدَث في بقية الأعضاء، وقيل: عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل، وعنه: أن الرجل طاهر؛ لأن الماء لا يُعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال، وهو أوفق الروايات عنه. قال: وكلُّ إهاب دُبغ فقد طَهُر، وجازت الصلاة فيه والوضوء منه، إلا جلد الخنزير والآدمي؛

إذا انغمس إلخ: أي الجنب الذي ليس في بدنه نجاسة من المني وغيره، فيه إشارة إلى أنه لو انغمس للاغتسال يفسد الماء عند الكل. (الكفاية) شرط عنده: أي في الماء الذي هو ليس بجار، ولا هو في حكم الجاري، حتى إنه لا يشترط في الماء الجاري والحياض الكبيرة. [الكفاية ٢٩/١] لعدم الأمرين: وأما أبويوسف فيحكم بنجاسة المستعمل وهو بكل من الأمرين، فإذا انغمس وحكمنا بطهارته استلزم ذلك الحكم بكون الماء مستعملاً، ولو حكمنا باستعماله لكان نجساً بأول الملاقاة، فلا تحصل له الطهارة، فكان الحكم بطهارته مستلزماً للحكم بنجاسته، فقلنا: الرجل بحاله، والماء بحاله. [فتح القدير ٨٠/١] بأول الملاقاة: فإن الماء يصير به مستعملاً، وإن لم توجد النية؛ لألها ليست بشرط لسقوط الفرض. [العناية ٨٠/١]

بون المداوى عنه: أي عن أي حنيفة؛ لكونه أكثر مناسبة لأصله، ولكونه أسهل للمسلمين. (البناية) أوفق الروايات عنه: أي عن أبي حنيفة؛ لكونه أكثر مناسبة لأصله، ولكونه أسهل للمسلمين. (البناية) إهاب: يتناول كلّ جلد يحتمل الدبّاغة، لا ما لايحتمله، فلا يطهر جلد الحية والفارة به كاللحم. [فتح القدير ١٨١٨] إلا جلد الخنسزير والآدمي: فإن قلت: في المسألتين مبنى الاستثناء ماهو؟ قلت: معرفة هذا مبنية على معرفة شيء، وهو أن جلد الخنسزير يقبل الدباغ أو لا، وكذلك جلد الآدمي. فاختلف فيه، فقال بعضهم: حلد الخنسزير لا يقبل الدباغ؛ لأن فيه جلوداً مترادفة بعضها فوق بعض، ذكره في " المحيط" و "البدائع". وقبل: يقبل الدباغ، ولكن لا يجوز استعماله؛ لأنه نجس العين، لأنه رحس. والهاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رحْسُ ﴾ =

لقوله عليمًا: "أيّما إهاب دُبغ فقد طهر" وهو بعمومه حجة على مالك عليه في جلد الميتة، ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة بإهاب، وهو قوله عليمًا: "لا تنتفعوا من الميتة بإهاب"؛ ** لأنه اسم لغيرالمدبوغ،

= ينصرف إليه دون لحمه؛ لقربه، فلذلك لا يجوز الانتفاع به، ولا بيعه، ولا جميع أنواع التملكات، ولا يضمن مثله للمسلم، وهو رواية عن أبي يوسف علله ذكره في المحيط"، وهو مذهب الليث بن سعد وداود. وأما حلد الآدمي فقد ذكر في "المحيط" و"البدائع": أن حلد الإنسان يطهر بالدباغ، ولكن يحرم سلحه ودبغه والانتفاع به؛ احتراماً له كشعره، وفي أحد قولي الشافعي: الآدمي ينجس بالموت، ويطهر حلده بالدباغ في أحد الوجهين إلا أن المقصود منه لها لم يحصل استثني مع المستثنى. وقيل: حلد الآدمي أيضاً لا يقبل الدباغ كحلد الحنوير. فإذا عرفت هذا، فقد توجه في الاستثناء وجهان: أحدهما: أن يكون الاستثناء من دبغ، ويكون المعنى: وكل إهاب يقبل الدباغ إذا دبغ فقد طهر إلا جلد الحنوير والآدمي، فإنه لا يطهر؛ لأنه لا يقبل الدباغ إذا دبغ طهر، والمعنى: كل إهاب يقبل الدباغ إذا دبغ طهر إلا جلد الحنويز، كل إهاب يقبل الدباغ إذا دبغ طهر إلا جلد الحدود)

بعمومه: لكونه نكرة اتصفت بصفة عامة.(العناية) على مالك: فإنه يقول: لا يطهر لكنه ينتفع به في الجامد من الأشياء دون المائع.(العناية) وفي "النهاية": وقال بعض الناس: إن كان جلد ما يؤكل لحمه، يطهر بالدباغ؛ لحديث ميمونة ألها، وهو ما روي عن رسول الله ﷺ أنه مر بشأة لميمونة، فقال: هلا انتفعتم بإهابها، فقيل: إنها ميتة، فقال: إنما حرم من الميتة أكلها. وإن كان جلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالدباغ؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمُيْتَةُ ﴾.[الكفاية 1/1٨]

* روي من حديث ابن عباس هُما، ومن حديث ابن عمر هُما. [نصب الراية ١١٥/١] أخرج الترمذي في حامعه حديث ابن عباس عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: أَيُّما إهاب دُبغ فقد طهر، هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ١٧٢٨، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت]

** رواه أصحاب السنن الأربعة.[نصب الراية ١٧١/١] أخرج أبو داود في سنبه عن الحكم بن عتيبة أنه الطلق هو وناس معه إلى عبد الله ابن عُكيم _ رجل من جهينة _ قال الحكم: فدخلوا وقعدت على الباب، فخسرجوا إليّ، فأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم، أن رسول الله يُحُنُّ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر: أن لا تنتفعوا من المبتة بإهاب ولا عَصَب.[٤٣٢/٤]

وحجة على الشافعي على في جلد الكلب، وليس الكلبُ بنَجس العين، ألا ترى أنه يُنتفع به حراسة واصطيادًا، بخلاف الخنزير؛ لأنه نحس العين، إذ "الهاء" في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ منصرف إليه؛ لقربه، وحرمة الانتفاع بأجزاء الآدمي؛ لكرامته، فخرجا عما رَوَيناه. ثم ما يمنع النَّشْ والفساد فهو دباغ وإن كان تشميساً أو تتريباً؛ لأن المقصود يحصل به، فلا معنى لاشتراط غيره.

في جلد الكلب: فإن الشافعي يقول بعدم طهارة جلد الكلب بالدباغ وتخصيص الكلب موافق لما ذكر في "الأسرار"، وذكر في "المبسوط": أن كل ما لايؤكل لحمه لا يطهر جلده بالدباغ عند الشافعي قياساً على جلد الخنــزير والآدمي وعلى هذا لا فائدة في تخصيصه.[العناية ٨٣/١] وليس إلخ: حواب عن قياس الشافعي ﷺ الكلبَ على الخنــزير، وإن لم يذكر في الكتاب، واختلفت الروايات في كون الكلب نجس العين، فمنهم من ذهب إلى ذلك، قال شمس الأئمة في "مبسوطه": والصحيح من المذهب عندنا: أن عين الكلب نحس، إليه يشير محمد في الكتاب في قوله: وليس الميت بأنحس من الكلب والخنـزير، قيل: والأصح أنه ليس بنجس العين؛ لأنه ينتفع به حراسةً واصطياداً، وليس نحس العين كذلك.[العناية ٨٢/١] فانه رجمس: قال الله تعالى: ﴿قُلُ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِم يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ حِنْزيرِ فَإِنَّهُ رَحْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾. عما رويناه: يعني من قوله ﷺ: "أيما إهاب دبغ..." الحديث.(العناية) ثم ما يمنع إلخ: لما تبين بقول النبي ﷺ: "أيما إهاب دبغ فقد طهر" أن الدباغ يُوجب الطهارةَ، بقى الكلام في معنى الطهارة والدباغة، فقال: ثم إلخ. فهو دباغ: قال محمد في كتاب "الآثار": أحبرنا أبو حنيفة يه عن حماد عن إبراهيم قال: كل شيء يمنع الجلد من الفساد، فهو دباغ. [العناية ١/٦٨] وإن كان إلخ: الدباغة أعم من أن تكون حقيقيةً كالقَرَظ ونحوه، أو حكميةً كالتتريب والتشميس، والإلقاء في الريح، فإن كانت بالأولى لايعود نجساً أبداً، وإن كانت بالثانية، ثم أصابه الماء، ففيه روايتان عن الإمام، والأظهر: أنه يعود؛ قياساً، وعندهما لا يعود؛ استحساناً، وهو الصحيح.[مجمع الأنمر ١/٠٥] المقصود: وهو منع الفساد بإزالة الرطوبات النَّحسة.(العناية) لاشتراط: من قَرَظ أو عفص أو شث أو نحوها كما شرطه الشافعي هـ. (العناية) غيره: كالقرظ وهو ورق شجر يدبغ به، والشث بالشين المعجمة والثاء المثلثة نبت طيب الرائحة.

ثم ما يطهر حلده بالدباغ يطهر بالذّكاة؛ لأنما تعمل عمل الدّباغ في إزالة الرطوبات النَجِسة، وكذلك يطهر لحمه، هو الصحيح، وإن لم يكن مأكولاً. قال: وشعر الميتة وعَظمها طاهر، وقال الشافعي عشه: نَجِس؛ لأنه من أجزاء الميتة. ولنا: أنه لا حياة فيهما؛ ولهذا لا يتألم بقطعهما فلا يُحِلُّهما الموتُ؛ إذ الموت زوال الحياة، وشعر الإنسان وعظمه طاهر، وقال الشافعي عشه: نحس؛ لأنه لا يُنتفع به ولا يجوز بيعه. ولنا: أن عدم الانتفاع والبيع لكرامته، فلا يدل على نجاسته. والله أعلم.

فصل في البئر

وإذا وقعت في البئر نحاسة: نُزحت، وكان نزحُ ما فيها من الماء طهارةً لها بإجماع السلف،

يطهر: إنما يطهر الجلد بالذكاة إذا كانت في المحل من الأهل، فذكاة المجوسي لايطهر بما الجلد بل بالدبغ؛ لأنما إماتة. [فتح القديسر ٨٥/١-٨٤] بالذكاة: بالذال المعجمة الذبح، وبالـزاء المعجمة النطهير. وقال الشافعي على أن لا حياة للشعر والعظم عندنا، وقال الشافعي على أن لا حياة للشعر والعظم عندنا، وقال الشافعي على أن لا حياة الشعر. [الكفاية ٨٥/١-٨٤] أجزاء الميتة: قلنا: لانسلم أن كل جزء من أجزاء الميت نجس، بل النحس منه ما كان فيه حياة. [العناية ٨٥/١] أجزاء الميتة: قلنا: لانسلم أن كل جزء من أجزاء الميت نجس، بل النحس منه ما كان فيه حياة. [العناية ٨٥/١] ولا يجوز بيعه: مع إمكان الانتفاع به فكان نجساً. (العناية) فصل في البئر: لما ذكر حكم الماء القليل بأنه يتنحس كله عند وقوع النحاسة فيه، حتى يراق كله، ورد عليه ماء البئر نقضاً في أنه لا ينسزح كله في يتنحس لماء عند وقوع النحاسة فيه، حتى يراق كله، ورد عليه ماء البئر نقضاً في أنه لا ينسزح كله في عشر، إسناد بحازي أي نزح ماؤها، والأولى أن يسند إلى النحاسة. [فتح القدير ٨٦/١] عشراً في عشر، إسناد بحازي أي نزح ماؤها، والأولى أن يسند إلى النحاسة. [فتح القدير ٨٦/١] طهارة لها: إشارة إلى أنه إنما تطهر بمجرد النسزح من غير توقف على غسل الأحجار وغيره. [البناية ٨٦/١] السلف: الصحابة ومن بعدهم. (العناية)

ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس. فإن وقعت فيها بَعْرة أو بعرتان من بَعْر الإبل أو الغنم: لم تُفسد الماء استحساناً، والقياس: أن تفسده؛ لوقوع النجاسة في الماء القليل. وجه الاستحسان: أن آبار الفَلُوات ليست لها رؤوس حاجزة، والمواشي تَبعَر حولها، فتلقيها الريح فيها، فحُعِل القليل عفواً؛ للضرورة، ولا ضرورة في الكثير، وهو ما يستكثره الناظر إليه في المروي عن أبي حنيفة عشم، وعليه الاعتماد.

مسائل الآبار: لأن القياس أحد الأمرين إما أن تطم البئر كلها طماً لتنحس الأوحال والجدران، وإما أن لا تتنحس أبداً؛ إذ الماء ينبع من أسفله فكان كالماء الجاري. قال محمد عشد: اتفق رأتي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر في حكم الماء الجاري إلا أنا تركنا القياس واتبعنا الآثار. [العناية ٢٦/١] ماء البئر مخصوص بأحكام يخالف فيها حكم الماء القليل، فإن حكمه يتفاوت بتفاوت الماء اتباعاً للآثار، ومن هذا قالوا: مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار، وإما أن وإلا ففيه قياسان: إذا وقعت فيه نجاسة أن لا ينتفع به أبدًا؛ لاحتلاط النجاسة بالأوحال والجدران. وإما أن لا ينجس أبدًا كالماء الجاري؛ لأنه كلما يؤخذ من أعلاه ينبع من أسفله، فصار كحوض الحمام إذا كان يصيب من حانب، ويؤخذ من حانب حتى لا يتنحس، كما نقل عن محمد عشه. (النهاية)

بعرة أو بعرتان: كنى به عن القلة و لم يرد به التخصيص بالبعرتين، وأن ما زاد عليه مفسد حتى يخالف ما سيجيء من تفسير الكثير. وجه الاستحسان: لا فرق على هذا الوجه بين الرطب واليابس، والصحيح والمنكسر، وروث الفرس والحمار، وحتى البقر والجاموس، وبعر الإبل والغنم؛ لشمولها الضرورة المذكورة في الكتاب. [العناية ١٨٧/١] أن آبار إلخ: هذا يقتضي الفرق بين آبار الفلوات والأمصار، فلذا اختلف فيها، فبعض المشايخ على ألها تتنجس بالبعر وأخواته؛ لألها لا تخلو عن حاجز، وبعضهم لا ينجسها اعتباراً لوجه آخر من الاستحسان، وهو أن البعر صلب، وما عليه من الرطوبة رطوبة الأمعاء، فلا ينتشر من سقوطه في الماء نجاسة، وعلى هذا ينبغي أن ينجس بالمنكسر، قال شيخ الإسلام: الصحيح أن الكل والبعض سواء؛ للضرورة، والبلوى. [فتح القدير ١٨٦/١] الفلوات: جمع فلاة وهي المفازة. (البناية) وعليه الاعتماد: احتراز عما قيل: الكثير ثلاث، وقيل: أن يأخذ ربع وجه الماء، وقيل: أكثره، وقيل: كله، وقيل:

أن لا يخلو دلو عن بعرة.[فتح القدير ٨٧/١]

ولا فرق بين الرَّطب واليابس، والصحيح والمنكسر، والرَّوث والخِثْي والبَعْر؛ لأن الضرورة تشمل الكل. وفي الشاة - تَبْعَر في المِحْلب بعرةً أو بعرتين - قالوا: تُومَى البعرةُ ويُشرب اللبن؛ لمكان الضرورة، ولا يُعفى القليل في الإناء على ما قيل؛ لعدم الضرورة، وعن أبي حنيفة صلى: أنه كالبئر في حق البعرة والبعرتين. فإن وقع فيها خُرْءُ الحَمام أو العُصفور لا يفسده، خلافاً للشافعي على، له: أنه استحال إلى تَن وفسادٍ، فأشبه خُرْءَ اللجاج. ولنا: إجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساحد مع ورود الأمر بتطهيرها، * واستحالته

المحلب: بكسر الميم آلة للحلب بفتح اللام وهو مصدر (البناية) ترهى: معناه لا ينجس إذا رميت قبل أن يتغير لونه (البناية) لمكان الضرورة: لأن من عادمًا ألها تبعر عند الحلب، وللضرورة أثر في إسقاط حكم النجاسة. [العناية /٨٧٨] كالبشر: في عدم تنجس الإناء بالبعرة والبعرتين (العناية) خُوء: خرؤ الحمام أو العصفور طاهر عندنا (العناية) للشافعي: والقياس ما قاله الشافعي (الكفاية) استحال إلخ: فإن ما يحيله الطبع من الغذاء على نوعين: نوع يحيله إلى نتن وفساد كالبول والغائط، وهو نحس بالاتفاق، ونوع يحيله إلى صلاح كالبيض واللبن والعسل، وهذا من النوع الأول فأشبه حرء الدجاج. [العناية ٨٧/١]

خوء الدجاج: وهو نجس بالاتفاق.(العناية) إجماع المسلمين: واستحسن علماؤنا طهارته بدلالة الإجماع، فإن الصدر الأول ومن بعدهم أجمعوا على اقتناء الحمامات في المساحد حتى المسحد الحرام مع ورود الأمر بتطهيرها؛ بقوله تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرًا بَيْتِي﴾ الآية، وقوله ﷺ: "جنبوا مساحدكم صبيانكم" وفي ذلك دلالة ظاهرة على عدم نجاسته. [العناية ١٨٧١-٨٨] واستحالته: حواب عن الشافعي عشد.(البناية) قلت: كأن الشافعي اعتبر نفس النتن، ونحن نعتبر التفاحش منه، ونفس النتن موجود في خرء الحمام، والفاحش منه فائت، فقال الشافعي عشد: بنجاسته، وقلنا: بعدم نجاسته، وهذا يسقط ما يقال: إنه إن استحال إلى نتن فلا وجه لنفيه، وإلا فلا وجه لإثباته، وهر هذا إلا تكذيب بلا دليل من كل واحد للآخر.

^{*} فيه رواية عن عائشة هيء، وسمرة بن حندب هيء.[نصب الراية ١٢٢/١] أخرج أبوداود في سننه حديث عائشة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: "أمر رسول الله ﷺ ببناء المساحد في الدور وأن تُنظَف وتُطَيِّب".[رقم: ٥٥٤، باب اتخاذ المساحد في الدور]

لا إلى نتن رائحة فأشبه الحَمَّاة. فإن بالت فيها شاة: نُزح الماء كله عند أبي حنيفة وأبي يوسف حيثًا، وقال محمد حيثه: لا يُنتزح إلا إذا غلب على الماء، فيَخرج من أن البول على الماء، فيخرج من أن يكون طهوراً. وأصله: أن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده، نجس عندهما. له: أن النبي على أمر العُرَنيِّين بشرب أبوال الإبل وألباها. * ولهما: قوله عليه: "استنزهوا من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه" ** من غير فصل.

شاة: بول ما يؤكل لحمه. طاهر عنده: حتى لو وقع في الماء القليل لا يوجب نجاسته، ويجوز التوضي به إلا أن يكون البول غالباً، فحينئذ لايجوز التوضي، كما لو وقع فيه لبن غالب على الماء.(النهاية)

نجس عندهما: وإن وقعت قطرة منه في الماء القليل يتنجس؛ لأن القطرة في الماء يكون كثيراً، وإذا أصاب الثوب وكان كثيراً فاحشاً، لا تجوز الصلاة معه، وعند محمد يجوز.(النهاية) العرنيين: عرينة تصغير عرنة، واد بحذاء عرفات، سميت بما قبيلة ينسب إليها العرنيون بحذف ياء فعيلة.(العناية) بشرب: ووجه الاستدلال أنه عليم أمرهم بشرب أبوال الإبل، ولو كان نجساً لما أمر بذلك؛ لكونه حراماً، وقد قال النبي عليمًا: إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرَّم عليكم.[العناية ١٨٨/]

لهما إلخ: على أن التاريخ ههنا بحهول، فيحمل على ألهما وردا معاً، فيحملان على المعارضة دون التخصيص؛ إذ المخصّص لا بد أن يكون متأخراً، وإذا تعارضتا رجّحنا المحرم. فإن عامة إلخ: وجه مناسبة عذاب القبر مع ترك استنـزاه البول هو أن القبر أول منـزل من منازل الآخرة، والطهارة أول منـزل من منازل الصلاة.(النهاية)

^{*} رواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ١٧٦/١] أخرج البخاري في صحيحه عن أنس قال: قدم أناس من عكل أو عرينة فاجتووا المدينة فأمرهم النبي ﷺ بلقاح، وأن يشربوا من أبوالها وألبائها، فانطلقوا، فلما صحّوا قتلوا راعي النبي ﷺ، واستاقوا النَّقم، فحاء الخبر في أول النهار فبعث في آثارهم، فلما ارتفع النهار جئ بمم، فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم، وسمرت أعينهم، وألقوا في الحرة، يستسقون، فلا يسقون، قال أبوقلابة: فهؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيــمانهم وحاربوا الله ورسوله. [رقم: ٢٣٣، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها]

^{**} أخرج الدار قطني في سننه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﴿ أَنَّهُ مَانَ رَسُولَ اللَّهُ ﷺ قال: استنسزهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه.[٣١٤/١، باب نجاسة البول والأمر بالتنسزه منه والحكم في بول ما يؤكل لحمه]

ولأنه يستحيل إلى نتن وفساد، فصار كبول ما لايؤكل لحمه، وتأويل ما رُوي: أنه عليه ورف شفاءهم فيه وحيًا، ثم عند أبي حنيفة هيه: لا يحل شربه للتداوي ولا لغيره؛ لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلايُعرض عن الحرمة، وعند أبي يوسف هيه: يحل للتداوي؛ للقصة، وعند محمد هيه: يحل للتداوي وغيره؛ لطهارته عنده. قال: وإن ماتت فيها فأرة، أو عصفورة، أو صَعُوة، أو سُوْدَانِيَّة، أو سامُ أبرصَ: نزح منها ما بين عشرين دلوًا إلى ثلاثين يجسب كبر الدلو وصِغرها، يعني بعد إخراج الفأرة؛ لحديث أنس هيه لنه قال في الفأرة: إذا ماتت في البئر وأحرجت من ساعتها:

شفاءهم: ولا يوجد مثله في زماننا.(الكفاية)، ولأن النبي ﷺ عَلِم موقم مرتدين وحْياً، ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر في نجس. يحل: قلت: كأنه أراد بقوله: "يحل" أنه يعامل به معاملة الحلال، أعم من أن يكون حلالاً كالميتة عند المخمصة، أو مرخَّصاً فيه كأكل مال الغير عند خوف الهلاك.

وإن ماتت إلخ: حاصل هذه المسائل: أن الحيوان الواقع في البئر لا يخلو من أوجه سبعة: إما أن يكون فأرة أو نحوها، أو نحوها، أو شاة أونحوها، وكل منها: إما أن يخرج حياً أو ميتاً، والميت إما أن يكون منتفحاً أو لا فما أخرج حياً لا ينجس في الفصول كلها التنجس إلا الحنسزير لكونه نجس العين، والكلب عند من يقول بنجاسة عينه، والصحيح عند المصنف أنه ليس بنجس العين كما تقدم. [العناية ١/٩٨] أو صعوة إلخ: قال المطرزي: الصعو: صغار العصافير، الواحدة صعوة. والسودانية: طويرة طويلة الذنب تأكل العنب والجراد. وسام أبرص: الكبير من الوزغ. (العناية)

نزح منها إلخ: وفي "الجوهرة": الفأرة إذا وقعت هاربة من الهر ينسزح كله؛ لأنها تبول، وكذا إذا كانت بحروحة، أو متنجسةً. [مجمع الأنهر ٥٤/١] بعد إخواج الفأرة: أشار بمذا إلى أن النسزح إنما يكون معتبراً إذا كان بعد إخراج الفأرة؛ لأن سبب نجاسة البئر حصول الفأرة الميتة فيها، فلا يمكن الحكم بالطهارة مع بقاء السبب الموجب للنجاسة. [البناية ٢٨٦/١]

"نزح منها عشرون دلوًا"، * والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجُنَّة، فأخذت حُكْمَها، والعشرون بطريق الإيجاب، والثلاثون بطريق الاستحباب. قال: فإن ماتت فيها حمامة أو نحوُها كالدجاجة والسنَّور: نزح منها ما بين أربعين دلواً إلى ستين، وفي "الجامع الصغير": أربعون أو خمسون، وهو الأظهو؛ لما روي عن أبي سعيد الخدري في المناف قال في الدجاجة إذا ماتت في البئر: " يُنسزح منها أربعون دلواً"، ** وهذا لبيان الإيجاب، والخمسون بطريق الاستحباب. ثم المعتبر في كل بئر دلوها الذي يستقى به منها،

عشرون دلواً: لو نزح منها عشرون وهو يقطر فيها لم يضرها، وذلك لأن النــزح على وجه لا يقطر شيء منه فيها متعذر.(النهاية) ونحوها: من الصعوة وغيرها. وهو الأظهر: قيل:لأن "الجامع الصغير" آخر المصنفات، فيكون القول المذكور فيه هو المرجوع إليه.[العناية ١/٠٠] ينـــزح: مع إخراج ما وقع.

^{*} لم يذكر هذا في كتب الأحاديث المشهورة. [البناية ٢٨٦/١] وفي الفأرة أثر علي هيء، رواه الطحاوي عن عطاء بن السائب عن ميسرة أن علياً هيء قال: في بئر وقعت فيها فأرة فماتت قال: يُنْزَحُ ماؤها. وفيه أيضاً عن عطاء عن ميسرة وذاذان عن علي هيء قال: إذا سقطت الفسارة، أو الدابة في البئر فانزحها حتى يغلبك المساء. [١٧/١، باب الماء تقع فيه النحاسة] والأثر الأول ذكره في "آثار السنن"، ثم قال: إسناده حسن، والسند الثاني فيه كلام لكنه يتأيد بالأول. [إعلاء السنن ١٩٥١] وأخرج ابن أبي شبية في مصنفه عن عطاء قال: إذا وقع الجرذ في البئر نزح منها عشرون دلواً، فإن تفسخ، فأربعون دلواً، فإذا وقعت الشاة نزح منها أربعون دلواً، فإن تفسخت نزحت كلها، أو مائة دلو. [١٩٢١، باب في الفسارة والدجاحة وأشباههما تقع في البئر] قول التابعي فيما لا يدرك بالقياس مرفوع مرسل حكماً. [إعلاء السنن ٢٨٧/١]

^{**} ذكر المصنف هذا كما ترى موقوفاً، وذكر في "مبسوط فخر الإسلام" مرفوعاً ونبَّه على هذا صاحب "المدراية،" وليس له أصل بل ذكره الطحاوي.[البناية ١/ ٢٨٨] أخرج الطحاوي عن حماد بن أبي سليمان أنه قال في دحاجة وقعت في بئر فماتت قال: ينزح منها قدر أربعين دلواً أوخمسين ثمّ يتوضأ منها.[١٨/١، رقم: ٤٠، باب الماء تقع فيه النحاسة] وقول التابعي فيما لا يدرك بالقياس مرفوع مرسل حكماً.[إعلاء السنن ٢٨٧/١]

وقيل: دلو يسع فيها صاع، ولو نُزح منها بدلو عظيم مرةً مقدار عشرين دلواً حاز؛ لحصول المقصود. قال: وإن ماتت فيها شاة، أوكلب أو آدمي: نزح جميع ما فيها من الماء؛ لأن ابن عباس وابن الزبير على أفنيا بنزح الماء كله حين مات زنجي في بئر زمزم. * فإن انتفخ الحيوان فيها أو تفسيّخ، نزح جميع ما فيها، صَغُر الحيوان أو كبُر؛ لانتشار البلّة في أجزاء الماء.

يسع: وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة على (العناية) لحصول المقصود: وهو نزح المقدار الذي قدَّرة الشرع (العناية) ماتت فيها شاة إلخ: أما في غير الكلب والخنزر إذا استخرج حياً لاينزر شيء من الماء. وهذا إذا لم يصب الماء فمه، أما إذا أصابه فإن كان سؤره طاهراً فالماء طاهر، وإن كان سؤره نجساً فالماء نجس، وإن كان مكروه، ويستحب أن ينزح منها عشر دلاء، وإن كان مشكوكاً ينزر ماء البئركله كذا في شرح الطحاوي (النهاية)

كلب: موت الكلب ليس بشرط، حتى لو انغمس وأخرج حياً ينــزح جميع الماء، وكذا كل ما سؤره نجس، أو مشكوك، وإن كان مكروهاً، فيستحب نزحه في رواية، والشاة إذا أخرجت حيةً إن كان مكارة من السبع نزح كله خلافاً لمحمد، والآدمي إذا أخرج حياً إن كان محدثاً نزح أربعون، وإن كان جنباً نزح كله، ولو وقع آدمي ميت قبل الغسل ينحس، وإن بعد الغسل لا، إلا أن يكون كافراً أو جنباً. [مجمع الأنمر ٤/١]

* أما الذي روي عن ابن عباس هُمُنا فأخرجه ابن أبي شببة في مصنفه عن قتادة عن ابن عباس أن زنجياً وقع في زمزم فمات، قال: فأنزل إليه رجلاً فأخرجه، ثم قال: إنزحوا ما فيها من ماء، ثم قال للذى في البئر: ضع دلوك من قبل العين التي تلى البيت أو الركن، فإنما من عيون الجنة. [١٦٢/١، باب في الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في البئر] فإن قلت: قال البيهقي في "المعرفة": رواه قتادة عن ابن عباس هُما مرسلاً وقتادة لم يلقه ولا سمع منه إنما هو بلاغ بلغه...قلت: المراسيل عندنا حجة، ولا سيما إذا أرسلت من طرق مختلفة. [البناية ١٩٦/١-٢٩٢] وأما الذي روي عن ابن الزبير هُمَا، فأخرجه الطحاوي عن عطاء أن حبشياً وقع في زمزم فمات فأمر ابن الزبير فُنْزح ماؤها فحعل الماء لا ينقطع فنظر فإذا عين تجري من قبل الحجر الأسود، فقال ابن الزبير: حسبكم. [١٦/١، رقم: ٢٧، باب الماء تقع فيه النجاسة] وإسناده صحيح باعتراف الشيخ ابن دقيق العيد به في "الإمام". [علاء السنن، ١٨٦١/١، رقم: ٢٤٧]

قال: وإن كانت البئر مَعيناً بحيث لا يمكن نزحُها: أخرجوا مقدارَ ما كان فيها من الماء، وطريق معرفته: أن تُحفر حفرة مثلُ موضع الماء من البئر، ويُصبّ فيها ما يُنزح منها إلى أن تمتلئ، أو تُرسَل فيها قَصبَة، ويجعل لمبلغ الماء علامة، ثم ينزح منها عشرُ دلاء مثلاً، ثم تعاد القصبة فينظركم انتقص، فينزح لكل قدر منها عشرُ دلاء. وهذان عن أبي يوسف على وعن محمد على : نزح مائتا دلو إلى ثلاثمائة، فكأنه بنى قوله على ما شاهد في بلده. وعن أبي حنيفة على الجامع الصغير " في مثله: ينزح حتى يغلبهم الماء، و لم يُقدِّر الغلبة بشيء كما هو دأبه، وقيل: يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في أمر الماء، وهذا أشبه بالفقه. قال: وإن وجدوا في البئر فأرةً أو غيرَها، ولا يُدرَى متى وقعت، و لم تنفخ و لم تنفشخ: أعادوا صلاة يوم وليلة إذا كانوا توضؤوا منها،

مَعيناً: من معنت الأرض أي رويت، وماء معين أي جار. (العناية) مقدار ها: إشارة إلى أن الاعتبار للماء الذي كان زمن وقوع النحاسة. [العناية ١٩٢١] فينسزح إلخ: حتى إذا كان طول الماء عشر قبضات، فانتقص لعشر دلاء قبضة واحدة يعلم أن كل الماء مائة دلو، فينسزح تسعون دلواً أخرى. (العناية) وعن محمد هذي: والمروي عن أبي حنيفة هذه إذا نزح منها مائة دلو يكفي، وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها. [الكفاية ١٩٢١] ما شاهد إلخ: لأن بلده بغداد، وغالب مياه آبار بغداد لا تزيد على ثلاث مائة دلو. (العناية) مثله: أي البئر المعين النحس. يغلبهم: أي أخرجوا الماء حتى لا يطيقوا أزيد منها. كما هو دأبه: فإن عادته أن يُفوِّض مثل هذا إلى رأي المبتلى به، كما تقدم من قوله: هو ما يستكثره الناظر وكما في حبس الغريم وحد التقادم. (العناية) أشبه بالفقه: أي بالمعنى المستبط من الكتاب والسنة؛ لأن الأحد بقول الغير هو المرجع فيما لم يشتهر من الشرع فيه تقدير، قال الله تعالى: ﴿فَاسُأُلُوا أَهْلَ الذَّكْرِ لَا كُنتُمْ لا تُعْلَمُونَ في وكما في جزاء الصيد حيث قال: ﴿يَكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ في والشهادة، حيث قال: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ في وشرط البصارة لهما في أمر الماء؛ لأن الأحكام إنما تستفاد ممن له علم لهما، ليدخلا تحت أهل الذكر. [العناية ١٩٣١]

وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها، وإن كانت قد انتفخت أو تفسخت: أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها، وهذا عند أبي حنيفة وهيه. وقالا: ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت؛ لأن اليقين لايزول بالشك، وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة ولا يَدرِي متى أصابته. ولأبي حنيفة وهيه: أن للموت سبباً ظاهراً – وهو الوقوع في الماء – فيحال به عليه، إلا أن الانتفاخ والتفسيخ دليل التقادم، فيُقدَّر بالثلاث، وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فقدَّرناه بيوم وليلة؛ لأن ما دون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها. وأما مسألة النجاسة فقد قال المُعلَّى: هي على الخلاف، فيُقدَّر بالثلاث في البالي، وبيوم وليلة في الطريِّ، ولو سُلِّم فالثوب بمرأى عينه، والبئر غائبة عن بصره، فيفترقان.

وهذا: أي المذكور من الإعادة بالفرق المذكور. وقالا إلخ: وكان أبو يوسف على يقول بقول أبي حنيفة على، حتى رأى طائراً في منقاره فأرة ميتة، فألقاها في البئر، فرجع إلى هذا القول.(النهاية) لأن اليقين إلخ: بيانه: أن الماء كان طاهراً بيقين، ووقع الشك في نجاسته فيما مضى، واليقين لا يزول بالشك، فلا يحكم بالنجاسة إلا زمان التيقن بوقوع النحس؛ لأن اليقين يزول بيقين مثله وهذا هو القياس.[العناية ١٩٣/١]

كمن رأى إلخ: حيث لا يلزمه إعادة شيء من الصلوات. (النهاية) أن للموت إلخ: يعني أن الإحالة على السبب الظاهر واحب عند خفاء المسبب، والكون في الماء قد تحقق، وهو سبب ظاهر للموت، والموت فيه في نفس الأمر قد خفي، فيحب اعتبار أنه مات فيه إحالةً على السبب الظاهر عند خفاء المسبب. [فتح القدير ١٩٣١] فيحال: كمن حرح إنساناً فلم يزل صاحب فراش حتى مات يحال بموته على الجراحة؛ لأنه هو السبب الظاهر. (العناية) فيقلر بالثلاث: قلت: قدر مدة الانتفاخ ههنا بثلاثة أيام، وقال في الميت الذي دفن بلا صلاة: إنه يُصلى عليه قبل أن ينتفخ، والمعتبر في ذلك أكبر رأى المبتلى هو الصحيح؛ لاختلاف الحال بالزمان والمكان، فلم يقدر الانتفاخ ههنا بالثلاث. دون ذلك: وأما اليوم والليلة فلساعاته حكم ساعة واحدة.

لا يمكن: لما فيه من التــرجيح بلا مرجح. مسألة النجاسة: جواب عن قياسهما على مســألة الثوب. في المبالي: هو أخص من اليابس؛ لأنه عبارة عن اليابس الذي تقادم عهده، وقدم العهد لا يتحقق إلا بمضي مدة طويلة، فيقدر بالثلاث. فيفترقان: فالقياس مع الفارق.

فصل في الأسآر وغيرها

وعَرَقُ كلِّ شيء معتبر بسؤره؛ لأهما يتولدان من لحمه، فأخذ أحدهما حكم صاحبه. قال: وسؤر الآدمي وما يؤكل لحمه طاهر؛ لأن المختلط به اللعاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهراً، ويدخل في هذا الجواب الجنب، والحائض، والكافر.

في الأسآر: لما فرغ من بيان فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد منها وهو السؤر. الأسآر: وهي أربعة عندنا: طاهر كسؤر الآدمي وما يؤكل لحمه، ومكروه كسؤر الهرة، ونجس كسؤر الخنسزير وسباع البهائم، ومشكوك فيه كسؤر البغل والحمار.(العناية)

معتبر: هذا جواب القياس، ولكنهم استحسنوا في عَرَق الحمار، فحعلوه طاهراً؛ لأن النبي الله وكثيراً. الأفهما: أي العرق واللعاب المذكور في ضمن السؤر. (النهاية) وسؤر الآدمي: مطلقاً إلا حال شرب الخمر، فإن سؤره في تلك الحالة نجس قبل بلع ريقه، فإن بلع ريقه ثلاث مرات طهر فمه عند الإمام؛ لأن المائع مطلقاً مطهر من غير اشتراط صب عنده، والفرس وما يؤكل لحمه بغير كراهة من الطيور والدواب إلا الإبل، والبقر الجلالة، وهي التي تأكل العذرة. [بجمع الأفر ١/٥٥] طاهر: لما روي: "أن النبي الله أتي بقدح من لبن فشرب، وناول الباقي أعرابياً كان من يمينه فشربه، ثم ناوله أبابكر فشربه"، ولأن عين الآدمي طاهر، وإنما لا يؤكل؛ لكرامته، لا لنجاسته.

الجنب: لأن ما لاقى الجنب من الماء شفتاه، أو إحدى شفتيه، والشفتان طاهرتان حقيقة؛ لأنه لا نجاسة على أعضائه من حيث الحقيقة؛ لمابينا، والنجاسة الحكمية على قول محمد على لا تغير صفة الماء إذا لم يقصد به القربة، ولم يقصد به ههنا القربة، إنما قصد به الشرب، فلا يتغير صفة الماء على مذهبه، وكذا على قولهما؛ لأن النجاسة الحكمية وإن كانت توجب تنجس الماء إذا أسقط به فرضاً، وقد أسقط به فرضاً، وإن قصد به الشرب، إلا أن الماء لم يتنجس نفياً للحرج، كما سقط اعتبار النجاسة في إدخال اليد، وإن سقط به الفرض من اليد. (النهاية) والحائض: لما رُوي أن عائشة شربت من إناء في حال حيضها، فوضع فمه رسول الله على عوضع فيها، وشربه. والكافر: لما رُوي أن رسول الله الله الله المراد به أن عين المشرك نجساً لما فعل ذلك، ولا يعارض بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسَّ ﴾؛ لأن المراد به النجس في الاعتقاد. [العناية الح. 19]

وسؤر الكلب نَجِس، ويُغسل الإناء من وُلُوغه ثلاثاً؛ لقوله عليم: "يغسل الإناء من وُلُوغ الكلب ثلاثاً" ولسانه يلاقي الماء دون الإناء، فلما تنجَّس الإناء فالماء أولى، وهذا يفيد النجاسة والعَدَد في الغَسل، وهو حجة على الشافعي حشه في اشتراط السبع، ولأن ما يُصيبه بوله يطهر بالثلاث، فما يصيبه سؤره – وهو دونه – أولى، والأمر الوارد السبع ** محمول على ابتداء الإسلام. وسؤر الخنور نجس؛ لأنه نجس العين على ما مرَّ، وسؤر سباع البهائم نجس، خلافاً للشافعي حشه فيما سوى الكلب والحنوريد؛

ولوغ الكلب: حقيقة الولوغ شرب الكلب المائعات بأطراف لسانه، ذكره في "الصحاح".(النهاية) حجة على المشافعي هذه: الذي يشترط في ولوغ الكلب غسل الإناء سبع مرات. بالسبع: فيه تأمل؛ لأنه قد روى في حديث الغسل سبع مرات أبوهريرة هذه أيضاً، وهو ممن أسلم سنة سبع من الهجرة، والأولى أن يقال: هو محمول على التنظيف، لا على الاشتراط، والتفصيل في فتح الباري. وسؤر سباع: كالأسد والفهد والنمر.(النهاية) خلافاً للشافعي هذا لأنه سؤر حيوان يطهر جلده بالدباغ والذكاة، فكان طاهراً.

لأن لحمهما نحس، ومنه يتولّد اللعاب، وهو المعتبر في الباب. وسؤر الهرة طاهر مكروه، وعن أبي يوسف عليه أنه غير مكروه؛ لأن النبي عليم "كان يُصغي لها الإناء، فتشرب منه، ثم يتوضأ به". * ولهما: قوله عليم: "الهرة سبع"، ** والمراد: بيان الحكم

في الباب: أي في باب طهارة اللعاب ونجاسته. طاهر مكروه: قال شمس الأئمة في شرح "الجامع الصغير": وهذا تبين جهل العوام ألهم يتركون الهرة تدخل تحت لحافهم وتلحسهم، فلا يغسلون ذلك الموضع، وذلك مكروه عند أبي حنيفة هذا، ويضعون الطعام بين يدي الهرة، فتأكل بعضه، فيرفع الجاهل ويأكله، وذلك مكروه. (النهاية) غير مكروه: روي عن عائشة هذا ألها كانت تصلي وفي بيتها قصعة من هريسة، فحاءت هرة فأكلت منها، فلما فرغت من صلاتها دعت حاريات لها، فكن يتحامين من مقام فمها، فمدت يدها وأخذت من موضع فمها، وأكلت. (النهاية)

الهرة سبع: وهذا الحديث يدل على النجاسة، وحديث عائشة ﷺ يدل على الطهارة، فأثبتنا حكم الكراهة عملاً هما.(النهاية) بيان الحكم: لأنه ﷺ بعث لبيان الشرائع.(العناية)

* رواه الدار قطني في سننه من طريقين عن عائشة هي [نصب الراية ١٨٧/١] أخرج الدار قطني في سننه عن يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، عن عبد ربه بن سعيد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير عن عائشة ألها قالت: "كان رسول الله هي تمر به الهر، فيصغى لها الإناء فتشرب، ثم يتوضأ بفضلها". قال أبوبكر: يعقوب هذا أبويوسف ي القاضي، وعبد ربه هو عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف [٧٩٧١-١٨٠، رقم: ١٩٤، باب سؤر الهرة] ** أخرجه الدار قطني عن عيسى بن المسيب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة ه قال: قال رسول الله تي السنور سبع، وقال وكبع: الهرة سبع [٧٩٧١، رقم: ٧٧١، باب الآسار]، وفي السندين عيسى بن المسيب، صححه الحاكم بناء على توثيقه، قال: لم يجرح قط وليس كذلك، فالحاصل أنه مختلف فيه المسيب، صححه الحاكم بناء على ثوثيقه، قال: لم يجرح قط وليس كذلك، فالحاصل أنه مختلف فيه أله لا تتحامي النحاسة، فيكره كماء غَمس الصغيرُ يدَه فيه، وأصله كراهة غمس اليد في الإناء للمستيقظ قبل غير حاجة إلى الحديث المستيقظ لتوهم النحاسة، فهذا أصل صحيح منتهض يتم به المطلوب من غير حاجة إلى الحديث المنتوقع القدير ١٩٨١]

دون النجلّقة والصورة، إلا أنه سقطت النجاسة؛ لعلة الطواف* فبقيت الكراهة. وما رواه محمول على ما قبل التحريم. ثم قيل: كراهته لحرمة اللحم، وقيل: لعدم تحامِيها النجاسة، وهذا يشير إلى التنزه، والأول إلى القرب من التحريم. ولو أكلت فأرة ثم شربت على فوره الماء: يتنجس، إلا إذا مكثت ساعة لغسلها فمها بلعابها، والاستثناء على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رها الله ويسقط اعتبار الصبّ؛ للضرورة. وسؤر الدجاجة المُخَلاَة مكروه؛ لأها تخالط النجاسة،

إلا أنه إلخ: فإن قيل: فكان الواجب القول بنجاسته، أجاب بقوله: إلا أنه إلخ. [العناية ٩٦/١] لعلة الطواف: المنصوصة في قول النبي ﷺ: "إنها ليست بنجسة لأنها من الطوافين عليكم والطوافات" رواه الأربعة. (فتح القدير) فبقيت: يعني أنما تدخل المضايق، ولازمه شدة المخالطة بحيث يتعذر معه صون الأواني منها، بل النفس والضرورة اللازمة من ذلك أسقطت النجاسة، كما أنه سبحانه تعالى أوجب الاستئذان، وأسقطه عن المملوكين، والذين لم يبلغوا الحلم. [فتح القدير ٩٧/١] وها رواه: أبو يوسف من إصغاء الإناء. (العناية)

ما قبل التحريم: ولو سلم فيحوز أن يكون النبي الله فعله لتعليم الجواز، ورب فعل يكون مكروها يفعله لتعليم الجواز. إلى التنسزه: قيل: وهو الأصح والأقرب إلى موافقة الأثر.(العناية) والاستثناء: يعني قوله: إلا إذا مكتب ساعة؛ لأنمما يُحَوِّزان إزالة النحاسة بالمائعات الطاهرة، ولكن الصبَّ شرط عند أبي يوسف للتطهير في العضو، وسقط ههنا للضرورة.[العناية ١٩٨/] على مذهب أبي حنيفة يشه إلخ: فأما على قول محمد فلا؛ لأن النحاسة لا تزال عنده إلا بالماء.(الكفاية) المخلاة: الجائلة في عذرات الناس. (بجمع الأنمر)

^{*} رواه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ١٩٠/١] أخرج الترمذي عن كبشة ابنة كعب بن مالك - وكانت عند ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل عليها [قالت:] فسكبت له وضوء، قالت: فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله علي قال: "إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين علد كم أو الطوّافات". قال: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٩٦، باب ما جاء في سؤر الهرة]

ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها إلى ما تحت قدميها لا يُكره؛ لوقوع الأمن عن المخالطة، وكذا سؤر سباع الطير؛ لأنما تأكل المَيْتَاتِ، فأشبه المحلاة. وعن أبي يوسف وهم إذا كانت محبوسة ويعلم صاحبها أنه لا قَدَرَ على منقارها لا يكره، واستحسن المشايخ هذه الرواية. وسؤر ما يسكن البيوت كالحية والفأرة مكروه؛ لأن حرمة اللحم أوجبت نجاسة السؤر، إلا أنه سقطت النجاسة لعلة الطواف فبقيت الكراهة، والتنبيه على العلة في الهرة. قال: وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه، قيل: الشك في طهارته؛

مجبوسة: والحبوسة على وجهين: أحدهما أن تكون مجبوسة في بيت نفسها، والثاني: أن تكون محبوسة للتسمين يكون رأسها وأكلها وشربها خارج البيت، والأولى تجول في عذرة نفسها دون الثانية، وإنما قيد بقوله: بحيث إلح إشارة إلى الوجه الثاني. [العناية ١٩٨١] وكذا سؤر سباع الطير: أي كما يكره سؤر الدجاحة يكره سؤر سباع الطير، والقياس أن يكون نحساً كسؤر سباع البهائم؛ لتنجس لعابها المتولد من اللحم النجس، وحمه الاستحسان ألها تشرب بمنقارها، وألها عظم حاف طاهر بخلاف سباع البهائم، فإلها تشرب بلسالها، ولسالها رطب بلعابها؛ ولأن في سباع الطير ضرورة؛ لألها تنقضي في الهواء فتشرب، ولا يمكن صون الأواني منها سيما في الصحارى بخلاف سباع البهائم، لكن سباع الطير تأكل العذر غالباً، فلذا أورث كراهة. واستحسن المشايخ: قال الفقيه أبو الليث: روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة يش أنه قال: إن كان هذا الطير لا يتناول الميتة كالبازي الأهلي ونحو ذلك فلا يكره الوضوء منه. (العناية) لأن حرمة اللحم: أي لا بطريق التكريم، فلا ينقض الحكم بالآدمي. والتنبيه على العلة التي لا يجوز كون شيء من أحكام الشرع مشكوكاً فيه، بل هو محتاط فيه، وفي "النوازل": يحل شرب ماء لايجوز كون شيء من أحكام الشرع مشكوكاً فيه، بل هو محتاط فيه، وفي "النوازل": يحل شرب ماء شرب منه الحمار. [فتح القدير ١٩٩١] والمشايخ قالوا: المراد بالشك التوقف؛ لتعارض الأدلة، والشافعي يشه بعله طاهراً وطهوراً. (العناية)

لأنه لو كان طاهراً لكان طَهوراً ما لم يَغلب اللّعابُ على الماء. وقيل: الشك في طَهوريته؛ لأنه لو وَحَد الماء المطلق لايجب عليه غسل رأسه. وكذا لَبنُه طاهر، وعَرَقُه لا يمنع جوازَ الصلاة، وإن فحُش، فكذا سؤره، وهو الأصح، ويُروى نصُّ محمد عليه على طهارته. وسبب الشك تعارض الأدلة في إباحته وحرمته، أو اختلاف الصحابة على غاسته وطهارته. وعن أبي حنيفة عليه: أنه نحس؛

لأنه لو كان طاهراً إلخ: أما إثبات الملازمة فلأن الماء لا يكون طاهراً غير مشكوك إلا وأن يكون اللعاب المختلط به طاهراً غير مشكوك؛ لاستحالة أن لا يكون الماء مشكوكاً مع الشك فيما هو المختلط به؛ إذ الماء يتصف بصفة المختلط به، ومتى كان اللعاب طاهراً غير مشكوك لا يخرج الماء عن الطهورية إلا بعد أن يغلب اللعاب عليه. غسل رأسه: بعد ما مسح رأسه بسؤر الحمار ولو كان الشك في طهارته لوجب. [العناية / ٩٩ موكذا لبنه: أي الحمار؛ إذ المذكور هو الحمار. طاهر: قيل: هذا ليس بظاهر الرواية، وإنما هو فيه نجس، والمذكور في الكتاب إنما هو رواية عن محمد. (العناية)

لا يمنع جواز الصلاة: هو إحدى الروايات عن أبي حنيفة، وفي رواية: هو نجس نجاسةً خفيفةً، وفي رواية: بُخس نجاسةً غليظةً، والمشهور هو المذكور في الكتاب. قال القدوري عشية: عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة.[العناية ١٠٠/١] وهو الأصح: أي القول بأن الشك في طهوريته أصح.(العناية) ويروى إلخ: هو ما روي عن محمد عشيه أنه قال: أربع لو غُمس فيها الثوب لم ينحس، وهي سؤر الحمار، والماء المستعمل، ولبن الأتان، وبول ما يؤكل لحمد.[العناية ١٠٠/١]

تعارض الأدلة: فحديث خيبر في إكفاء القدور، وفي بعض رواياته: "أنه عليم أمر منادياً ينادي بإكفائها، فإلها رحس" رواه الطحاوي وغيره. يفيد الحرمة، وحديث غالب ابن أبجر حيث قال له كلك: هل لك من مال؟ فقال: ليس لي مال إلا حميرات لي، فقال كلك: "كل من سمين مالك" يفيد الحل. [فتح القدير ١٠٠/١] وطهارته: قال شيخ الإسلام: والأصح في التمسك دليل الإشكال، وهو أن الحمار يربط في الدور والأفنية، فيشرب من الأواني، وللضرورة والبلوى أثر في إسقاط النجاسة، كما في الفارة والهرة إلا أن الخمار، = الضرورة في الحمار متقاعدة عن الضرورة في الهر والفارة؛ لأفحا تدخلان في مضايق البيت بخلاف الحمار، =

ترجيحاً للحرمة والنجاسة، والبغل من نسل الحمار، فيكون بمنــزلته. فإن لم يجد غيرهما: يتوضأ بمما ويتيمّم، ويجوز أيهما قُدّم، وقال زفر علله: لا يجوز إلا أن يُقدَّم الوضوءُ؛ لأنه ماء واجب الاستعمال، فأشبه الماء المطلق. ولنا: أن المُطَهِّر أحدهما، فيفيد الجمع دون الترتيب. وسؤر الفرس طاهر عندهما؛ لأن لحمه مأكول،

= ولو لم يكن الضرورة ثابتة أصلاً، كما في سؤر السباع والبهائم، لوجب الحكم بنحاسة سؤره بلا إشكال، ولو كانت الضرورة مثل ضرورة الهرة، لوجب الحكم بإسقاط النجاسة، فثبتت الضرورة من وجه دون وجه، فقد استوى ما يوجب الطهارة والنجاسة، فتساقطا للتعارض فوجب المصير إلى ما كان ثابتاً قبل التعارض، والثابت قبله شيئان: الطهارة في جانب الماء، والنجاسة في جانب اللعاب؛ لأن اللعاب متولد من اللحم، ولحمه نحس، فكان اللعاب نحساً، وليس أحدهما أولى من الآخر، فبقى الأمر مشكلاً. (النهاية) ترجيحاً للحومة والنجاسة: واستشكل بما إذا أخبر عدل بحل طعام، وآخر بحرمته، فإنه يرجح خبر الحل، وبما إذا أخبر عدل بطهارة الماء، وآخر بنجاسته ترجح الطهارة. وأجيب بأن تعارض الخبرين في الطعام يوجب التهاتر والعمل بالأصل - وهو الحل - ، ولا يجوز ترجيح الحرمة بالاحتياط؛ لاستلزامه تكذيب المخبر بالحل من غير دليل، فأما أدلة الشرع في حل الطعام وحرمته، فتوجب الترجيح بدليل، وهو تقليل النسخ الذي هو خلاف الأصل على ما عرف في الأصول، والعمل بالاحتياط واحب عند عدم المانع. وكذا تعارض الخبرين في الماء يوجب التهاتر والعمل بالأصل؛ لوقوع الشك في اختلاط النحاسة به، والأصل عدمه، فبقى الماء على أصله، وهو الطهارة، فأما ههنا فقد اختلط اللعاب المتولد من اللحم بالماء بيقين، وقد ترجح جهة الحرمة فيه باتفاق الروايات عن أصحابنا، وهي مبنية على النجاسة على ما يُّنا فيجب ترجيح النجاسة بهذا الدليل.[العناية ٢٠٢١] غيرهما: أي سؤر الحمار والبغل. ويجوز أيهما قُدّم: فرعان: الأول: اختلفوا في النية في الوضوء بسؤر الحمار، والأحوط أن ينوى. الثاني: لو توضأ بسؤر الحمار وصلى الظهر، ثم تيمم وصلاها صحت الظهر. (فتح القدير) أن المطهِّر: يعني أن المُطَهِّر في الواقع، إما السؤر أو التراب، فإن كان الأول فلا فائدة في استعمال الثاني، تقدم أو تأخر، وإن كان الثاني فلا يضر التقديم والتأخير، فوجب الضم دون الترتيب.[العناية ٢٠٢/١] فيفيد الجمع: وصورته: أن يتوضأ ويتيمم ثم يصلى، أو يتوضأ فيصلى، ويتيمم فيصلى ثانياً، أو بالعكس.

وكذا عنده في الصحيح؛ لأن الكراهة لإظهار شرَفه. فإن لم يجد إلا نبيذ التمو، قال أبوحنيفة حشه: يتوضأ به ولا يتيمم؛ لحديث ليلة الجن، فإن النبي عليمًا توضأ به حين لم يجد الماء. * وقال أبويوسف حشه: يتيمم ولا يتوضأ به، وهو رواية عن أبي حنيفة حشه،

في الصحيح: احتراز عن الروايات الباقية فإنه ذكر في "المحيط" في سؤر الفرس عن أبي حنيفة به أربع روايات: قال في رواية: أحبُّ إليَّ أن يتوضأ بغيره، وهو رواية البلحي عنه، وفي رواية الحسن عنه: أنه مكروه كلحمه، وفي رواية: هو مشكوك كسؤر الحمار، وفي رواية كتاب الصلاة: هو طاهر، وهو الصحيح. (العناية) لأن الكراهة إلخ: كراهة لحم الفرس في رواية؛ لاحترامه؛ لأنه آلة الجهاد، لا لنجاسته فلا يؤثّر في كراهة سؤره. (بحمع الأنمر) نبيذ التمو: إنما ذكر نبيذ التمر في فصل الأسآر؛ لأن له شبهاً خاصاً بسؤر البغل والحمار على قول محمد، فإنه يقول: بضم التيمم إلى الوضوء به؛ احتياطًا. [العناية ١٩٠١]

* روي من حديث ابن مسعود، ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ١٩٢/١] أخرج الدار قطني في سننه حديث ابن مسعود نا أبو سعيد مولى بني هاشم، نا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي رافع عن ابن مسعود هيء أن النبي ﷺ قال له ليلة الجن: أمعك ماء؟ قال: أمعك نبيذ؟ أحسبه قال: نعم، فتوضأ به. علي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لم يثبت سماعه عن ابن مسعود. [٣٠٦/١، رقم:٣٤٣، باب الوضوء بالنبيذ] أبو سعيد من رحال البحاري ثقة، وثقه أحمد وابن معين والطبراني والبغوي والدار قطني وابن شاهين، كذا في "التهذيب"، وحماد بن سلمة من رحال الجماعة ثقة. [إعلاء السنن ٣٠٦/١ رقم: ٢٧٣]

وفي حاشية "إعلاء السنن": وعلي بن زيد مختلف فيه، وقد وثق (مجمع الزوائد)، وهو من رجال مسلم والأربعة، قال يعقوب بن شيبة: ثقة، صالح الحديث، وقال الترمذي: صدوق، وقال الساجي: كان من أهل الصدق، ويتحمل لرواية الجلة عنه، وليس يجري بحرى من أجمع على ثبته، كذا في "التهذيب"، وفي "الترغيب" للمنذري. وقال الترمذي: صدوق، وصحح له حديثاً في السلام وحسن له غير ماحديث. قلت: فلا ينسزل حديثه عن درجة الحسن، وأبو رافع الصائغ اسمه نفيع، حاهلي إسلامي مشهور من علماء التابعين وكبارهم، روى عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبي هريرة هي في المنافق عن ابن مسعود بلا ريب، على أن صاحب "الكمال" صرح بأنه سمع منه، كذا في "الجوهر النقي"، فالحديث حسن، واندفع بما ذكرنا، ما أورده الدار قطني من جهة علي بن زيد، وسماع أبي رافع من ابن مسعود. [إعلاء السنن ١٠٦]

وبه قال الشافعي على عملاً بآية التيمم؛ لأنها أقوى، أو هو منسوخ بما؛ لأنها مَدَنية* وليه الشافعي على المناسطة ا

عملاً بآية التيمم: فإنما تنقل التطهير عند عدم الماء المطلق إلى التراب، ونبيذ التمر ماء من وجه. (العناية) لأنما مدنية: لأن آية التيمم نزلت بالمدينة. وليلة الجن: كما ورد التصريح به في بعض الروايات. يتوضأ: قول محمد بوجوب الجمع بين الوضوء به والتيمم رواية أيضًا عن أبي حنيفة هي [فتح القدير ١٠٥/١] اضطرابًا: بالاعتبار أن بعض الأحاديث تدل على أن ابن مسعود شهد مع رسول الله على ليلة الجن، وبعض الروايات تدل على أنه لم يشهدها معه، وإذا وقع الاضطراب في الحديث لم يكن بذاك.

وفي التاريخ جهالة: فإهم احتلفوا في انتساخ هذا الحديث لجهالة التاريخ.(العناية)

قلنا إلخ: [جواب عن استدلال أبي يوسف] دفع دخل مقدر، تقريره: أن آية التيمم مدنية بلاشك، كما يشهد عليه أقوال المفسرين، وليلة الجن مكية، كما صرح به في بعض الروايات عن عبد الله بن مسعود، فما معنى جهالة التاريخ، بل لا حرم يكون الحديث منسوخاً. غير واحدة: كلامه يوهم أن ليلة الجن كانت بالمدينة، و لم ينقل ذلك في كتب الحديث فيما علم، لكن ذكر صاحب "آكام المرجان في أحكام الجان" أن ظاهر الأحاديث الواردة في وفادة الجن ألها كانت ست مرات، وذكر منها مرة في بقيع الغرقد، حضرها ابن مسعود ومرتين بمكة، ومرة رابعة خارجة المدينة حضرها الزبير بن العوام، وعلى هذا لايقطع بالنسخ. [فتح القدير ١٠٤/١]

* أخرج مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، عن عائشة أمَّ المؤمنين، قالت: خرجنا مع رسول الله على الله على أبيه على الله على الله على أبيه على الله على أبيه على الله على أبيه على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق، فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله على والناس، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، قالت عائشة: فجاء أبوبكر ورسول الله على واضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسول الله على والناس، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء؟، قالت عائشة: فعاتبني أبوبكر، فقال: ما شاء الله أن يقول: وجعل يطعن بيده في خاصرتي، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رأس رسول الله على فخذي، فنام رسول الله على خير ماء، فأنزل الله تبارك وتعالى آية التيمم، فتيمموا، فقال أسيد بن حضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر. قالت: فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته. [رقم: ١٢٢، باب في التيمم]

فلا يصح دعوى النسخ، والحديث مشهور عملت به الصحابة ، وبمثله يزاد على الكتاب. وأما الاغتسال به فقد قيل: يجوز عنده؛ اعتبارًا بالوضوء، وقيل: لايجوز؛ لأنه فوقه. والنبيذ المحتلَف فيه: أن يكون حُلُوًا رقيقاً يسيل على الأعضاء كالماء، وما اشتدُّ منها صار حراماً لا يجوز التوضى به وإن غُيَّرَته النار، فما دام حلواً رقيقاً، فهو على الخلاف، وإن اشتد فعند أبي حنيفة عشمه: يجوز التوضي به؛ لأنه يحل شربه عنده. وعند محمد عشه لايتوضأ به؛ لحرمة شربه عنده، ولا يجوز التوضى بما سواه من الأُنبذَة جَرياً على قضية القياس.

دعوى النسخ: إذ يجوز أن يكون الدفعة الثانية في المدينة بعد آية التيمم. مشهور: ليس يريد به المشهور الاصطلاحي، بل المعني اللغوي. عملت به الصحابة: ففي "سنن الدارقطين" عن عبد الله بن محرر عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: "النبيذ وضوء من لم يجد الماء"، وأخرج أيضًا عن الحارث عن علي: "أنه كان لا يري بأسأ بالوضوء بالنبيذ، وأخرج أيضاً عن مزيدة بن حابر عن على قال: لا بأس بالوضوء بالنبيذ.[نصب الراية ٢٠١/١] وعن هذا قال أبوحنيفة عليه: إن اشتبه كون عبد الله مع رسول الله ﷺ ليلة الجن قلنا: في الباب ما يكفى للاعتماد عليه، وهو رواية هذه الكبار من الصحابة ﴿ كَذَا فِي "المبسوط".[الكفاية ١٠٥/١]

على الكتاب: فيكون التقدير بحكم الزيادة: فإن لم تجدوا ماءً ولا نبيذ تمر فتيمموا.

وأما الاغتسال: احتلف مشايخنا علم في الاغتسال بنبيذ التمر عند أبي حنيفة هـ، فمنهم من لم يُجَوِّزُ؛ لأن الأثر في الوضوء خاصة، والأصح أنه يجوز؛ لأن المخصوص من القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كل وجه.[الكفاية ١٠٥/١] حلواً: أن يلقى تميرات في ماء حتى صار الماء حلواً رقيقاً، ولا يكون مشتداً ومسكراً.[العناية١/٥٠] من الأنبذة: قال الأوزاعي عشم: يجوز التوضي بسائر الأنبذة بالقياس على نبيذ التمر. [الكفاية ١/٥٠١-١٠٦]

باب التيمم

ومن لم يجد ماءً وهو مسافر، أو خارجَ المصر بينه وبين المصر نحو ميل أو أكثر - يتمم بالصعيد؛ لقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَحِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّياً ﴾، وقولِه ﷺ: "التراب طَهور المسلم ولو إلى عشر حِجَجٍ ما لم يجد الماء."*

التيمم: قال شمس الأئمة السرخسي بيش: التيمم في اللغة القصد، وفي الشرع عبارة عن القصد إلى الصعيد للتطهير. [الكفاية /١٠٦] ماء: أي يكفي لرفع الحدث؛ لأن ما دون ذلك وجوده وعدمه سيان. (الكفاية) أو خارج المصو: رد من قال إنه لا يجوز التيمم إلا للمسافر ذكره في "المحيط" وقال: ومن الناس من قال: لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر إلا إذا قصد سفراً صحيحاً، والمعنى ويجوز التيمم لمن هو خارج المصر وإن لم يكن مسافراً، وفيه أيضاً نفي لجواز التيمم في الأمصار سوى المواضع المستثناة، وهذا موافق لما ذكره في شرح الطحاوي حيث قال: إن التيمم في المصر لا يجوز إلا في ثلاثة أحوال، أحدها: إذا خاف فوات صلاة الجنازة إن توضأ. والثانية: عند خوف صلاة العيد. والثالثة: عند خوف الجنب من البرد بسبب الاغتسال. [البناية ١٤٨١/١]

بينه وبين المصو: متعلق بكل من المسافر وخارج المصر كما هو الأظهر، والمراد بالمصر: موضع الماء، سواء كان مصراً أولا، كنى به عن موضع الماء؛ لأنه موضع الماء غالبًا. نحو ميل: الميل في تقدير ابن شجاع: ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة إلى أربعة آلاف، وفي تفسير غيره: أربعة آلاف وهو تُسلُت الفرسخ. [فتح القدير ١٠٨/١] ملحوظة: يقدر الآن الميل الشرعي بما يساوي ٢٠٦،١ كيلو متر (واحد كيلو متر وست مائة وتسعة أمتار). طهور: لفظ الطهارة يدل على أن التراب ليس بدلاً ضرورياً، فيحوز بتيمم واحد صلوات متعددة. عشر حجج: جمع حجة بالكسر وتشديد الجيم.

* روي من حديث أبي ذر، ومن حديث أبي هريرة.[نصب الراية ٢٠٢/١] أخرج الترمذي في جامعه حديث أبي ذر عن عمرو بن بُجدان عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وحد الماء فليمُسنه بَشْرَته، فإن ذلك خبر. وقال: هذا حديث حسن صحيح.[رقم: ٢١٢، باب ماجاء في التيمم للحنب إذا لم يجد الماء]

والميل هو المختار في المقدار؛ لأنه يلحقه الحرَج بدخول المصر، والماء معدوم حقيقة، والمعتبر: المسافة دون خوف الفوت؛ لأن التفريط يأتي من قِبَلِه. ولو كان يجد الماء إلا أنه مريض يخاف إن استعمل الماء اشتدَّ مرضُه: يتيمم؛ لما تلونا، ولأن الضرر في زيادة المرض فوق المضور في زيادة ثمن الماء، وذلك يبيح التيمم فهذا أولى، ولا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحرُّك أو بالاستعمال. واعتبر الشافعي هشه خوف التَّلف، وهو مردود بظاهر النص.

هو المختار: أي في مقدار بُعد الماء، وجه كونه مختاراً أن المسافة القريبة جداً مانعة من حواز التيمم، والبعيدة مجوزة له فقدر البعد بالميل؛ لإلحاق الحرج إلى وصول الماء، وفيه احتراز عن غيره من الأقوال، وعن محمد: شرطه أن يكون بينه وبين المصر ميلان، وعن أبي يوسف: لو ذهب إليه وتوضأ به تذهب القافلة وتغيب عن بصره يجوز له التيمم، قال في "الذخيرة": وهذا أحسن جداً.[البناية ٣٤٥/١] في المقدار: وروي عن زفر: إن كان بحيث يصل إلى الماء قبل خروج الوقت لا يجزئه التيمم، وإلا فيحزئه وإن قرب الماء منه.(العناية) والماء معدوم حقيقة: تقريره: أن المنصوص عليه كون الماء معدومًا، وههنا معدوم حقيقةً، لكن نعلم بيقين أن عدمه مع القدرة عليه بلا حرج ليس بمُحُوِّز للتيمم، وإلا لجاز لمن سكن بشاطئ البحر وقد عدم الماء من بيته، فجعلنا الحد الفاصل بين البعد والقرب لُحوقَ الحرج؛ لأن الطاعة بحسب الطاقة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ منْ حَرَجِ﴾.[العناية ١٠٨/١] خوف الفوت: احتراز عما ذكرنا من قول زفر آنفًا.(العناية) يأتي من قبله: بتأخير الصلاة، فليس له أن يتيمم إذا كان الماء قريبًا منه. (النهاية) لما تلونا: أراد به قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْسَتُمْ مَرْضَى ﴾. (البناية) فوق الضور: لأن ثمن الماء مال، والمال خُلق لوقاية النفس، فكان تبعاً، ولما كان الحرج مدفوعاً عن الوقاية التي هي تبع، فلأن يكون مدفوعاً عن الموقى الذي هو الأصل، أولى.(الكفاية) خوف التلف: أي تلف نفسه، أو عضوه.(العناية) بظاهر النص: لأن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْــتُمْمُرْضَى﴾ بإطلاقه يبيح التيمم لكل مريض إلا أنه خرج من لايشتد مرضه بسياق الآية، وهو قوله تعالى: ﴿مَا يُريدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَج﴾ فإن الحرج إنما يلحق من يشتد مرضه به فيبقى الباقي على ظاهرها [العناية ١٠٩/١]

ولو خاف الجنب إن اغتسل أن يقتله البردُ أو يُمرِضَه: يتيمم بالصعيد، وهذا إذا كان خارج المصر؛ لِما بينًا، ولو كان في المصر فكذلك عند أبي حنيفة عليه، خلافاً لهما. هما يقولان: إن تحقّق هذه الحالة نادر في المصر، فلا يعتبر. وله: أنَّ العَجز ثابت حقيقةً، فلا بد من اعتباره. والتيمم ضربتان: يمسح بإحداهما وجهَه، وبالأحرى يديه إلى المرفقين؛ لقوله عليه: "التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين"،*

ولو خاف الجنب: ولم يذكر: المُحْدِث إذا خاف الهلاك من الوضوء في المصر، وقال في "الأسرار": هما سواء.(العناية) وهذا إذا إلخ: إشارة إلى حواز التيمم للذي يريد به التيمم لأحل الخوف من استعمال الماء من الموت أو المرض.(البناية) لما بينًا: أراد به قوله: "لأنه يلحقه الحرج بدخول المصر".(البناية)

خلافاً لهما: أي لأبي يوسف ومحمد، وذكر في "قاضي خان": الجنب الصحيح في المصر إذا خاف الهلاك من الاغتسال يباح له التيمم عنده، والمسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في قولهم جميعاً. [البناية ٣٤٨/١] فلابد من اعتباره: ولو كان نادراً في المصر، إذ النادر إذا تحقق فلا بد أن يجب الخروج عن عهدته، ولهذا لو عدم الماء في المبر. [البناية ٣٤٨/١] والتيمم ضربتان: قولهم: "ضربتان" يفيد أن الضرب ركن، ومقتضاه أنه لو ضرب يديه فقبل أن يمسح أحدث لا يجوز المسح بتلك الضربة؛ لأنما ركن، فصار كما لو أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الاعضاء. [فتح القدير ١١٠/١]

إلى المرفقين: نفي لقول الزهري: فإنه يمسح إلى الآباط، وهو رواية عن مالك عشم، ولرواية الحسن عن أي حنيفة هشه: أنه إلى الرسغ، وهو رواية عن ابن عباس هش [العناية ١٩٠/١] ضربة للوجه إلخ: وما روي من الحديث حجة على ابن سيرين بأنه ثلاثه ضربات، وعلى الأوزاعي والشافعي بأنه إلى الرسغين، وعلى الزهري عشم بأنه إلى الآباط، وعلى مالك عشم بأنه إلى نصف الذراع. [الكفاية ١١١/١]

^{*} أخرج الحاكم في" المستدرك" عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: "التيمم ضربتان ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين".[١/ ١٨٠، أحكام التيمم] قوله: عن جابر ﷺ، قال في "عمدة القاري" بعد نقل هذا الحديث: وأخرجه البيهقي أيضاً، والحاكم أيضاً من حديث إسحاق الحربي، وقال: هذا إسناده صحيح، وقال الذهبي أيضاً: إسناده صحيح، ولا يلتفت إلى قول من يمنع صحته.[إعلاء السنن ١٨٨١م، رقم: ٢٨٥]

وينفض يديه بقدر ما يتناثر التراب؛ كيلا يصير مُثلَةً، ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية؛ لقيامه مقام الوضوء، ولهذا قالوا: يخلِّل الأصابع وينسزع الحاتم ليتم المسح. والحدث والجنابة فيه سواء، وكذا الحيض والنفاس؛ لما روي أن قوماً جاءوا إلى رسول الله عليه وقالوا: إنا قوم نسكن هذه الرّمالَ، ولانجد الماء شهراً أو شهرين، وفينا الجنب والحائض والنفساء،

وينفض: النفض تحريك الشيء ليسقط ما عليه من غبار أو غيره. (العناية) بقدر إلحمّ: إشارة إلى أنه لا يقدر بمرة، كما روي عن محمد، بل إن احتاج إلى الثاني فعل، ولا بمرتين كما روي عن أبي يوسف، بل إذا تناثر بمرة لا يحتاج إلى الثاني. [العناية ١٩٠١] كيلا يصير: فيه إشارة إلى أن النفض واحب. مثلة: المثلة ما يمثل به من تبديل خلقته، وتغييره هيئته، سواء كان بقطع عضو، أو تسويد وجه، أو تغييره. (العناية) ولا بلد: يعني أن الاستيعاب شرط في التيمم حتى إذا ترك شيئاً لم يجزكما في الوضوء. (العناية) ظاهر المرواية: احتراز عن رواية الحسن عن أبي حنيفة بشيء أنه قال: الأكثر يقوم مقام الكل. (العناية)

مقام الوضوء: والاستيعاب في الوضوء شرط، فكذا فيما قام مقامه (العناية) والحدث والجنابة إلخ: أي في التيمم من حيث الجواز والكيفية والآلة سواء، وهو قول أصحابنا وعليه العلماء، وهو المروي عن علي وابن عباس وعائشة هذا، وقال بعض الناس: لا يتيمم الجنب والحائض والنفساء، وهو المروي عن عمر وابن عمر في ومنشأ الانحتلاف فيما بينهم: أن قوله تعالى: ﴿ وَالا لا الله النب الله الله على الجماع، فذهب الأولون إلى الثاني والآخرون إلى الأول، وقالوا: القياس أن لا يكون التيمم طهوراً وإنما أباحه الله تعالى للمحدث، فلا يباح للحنب؛ لأنه ليس بمعقول المعنى حتى يصح القياس وليست الملامسة في معناه لتلحق به بل هي فوقه، وقال الأولون: الملامسة أريد بما الجماع مجازاً؛ لسياق الآية، فإن الله تعلى بين حكم الحدث والجنابة في آية الوضوء ثم نقل الحكم إلى التراب حال عدم الماء وذكر الحدث الأصغر بقوله: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْعَائِطِ في فيحمل "لامستم" على الحدث الأكبر؛ لتصير الطهارتان والحد ثان مذكورين في آية التيمم كما في ذكر آية الوضوء، ولئلا يلزم التكرار؛ لأن الأصغر مذكور في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْعَائِطِ في حق التيمم فحمل "لامستم" عليه تكرار. [العناية 111/1]

فقال: "عليكم بأرضكم". * ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رهيها بكلٌ ما كان من حنس الأرض، كالتراب، والرّمْل، والحجر، والجصّ، والتُّوْرَة، والكحل، والزّرنيخ. وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتراب والرَّمْل، وقال الشافعي هشه: لا يجوز إلا بالتراب المُنبِت، وهو رواية عن أبي يوسف هذا؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواصَعِيداً طَيِّباً ﴾ أي تراباً منبتاً، قاله ابن عباس هذا، غير أن أبا يوسف هذه زاد عليه الرمل بالحديث الذي رويناه. ولهما: أن الصعيد اسم لوجه الأرض، سمى به لصعوده،

كالتراب إلخ: وكذا الياقوت والفيروزج والزمرد؛ لأنها أحجار مضيئة، ولا يجوز التيمم باللؤلؤ ولو مسحوقاً، والزجاج المتخذ من الرمل وشيء آخر، والماء المنحمد والمعادن إلا أن يكون في محلها، أو مختلطاً بالتراب والتراب غالب. [مجمع الأنهر ٢٠/١] وقال أبو يوسف: هذا قوله المرجوع عنه كان يقول أولاً هكذا ثم رجع فقال: لا يجوز إلا بالتراب الخالص. (البناية) المُنبِت: الذي له غبار. (البناية) لصعوده: أي لكونه نهاية ما يصعد إليه من باطن الأرض. [البناية ٢٦١/١]

^{*} الحديث رواه البيهقي في سننه عن المثنى بن الصباح عن عمسرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة هي قال: جاء أعرابي إلى رسول الله في فقال: إنا نكون في الرمل، وفينا الحائض والجنب والنفساء، فيأتي علينا أربعة أشهر لا نجد الماء، قال: عليك بالتراب. يعني التيمم. (وقال): هذا حديث يعرف بالمثنى بن الصباح عن عمرو، والمثنى غير قوي. [٢١٦/١، باب ما روي في الحائض والنفساء أيكفيهما التيمم عند انقطاع الدم إذا عدمتا الماء] فإن قلت: هذا الحديث ضعيف فلا يتم به الاستدلال، قلت: قد ورد في ذلك حديث عمران بن الحصين. [البناية ٢/١، ٥] أخرجه البخاري في صحيحه، وفيه: ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ، ونودي بالصلاة فصلى بالناس، فلما انفتل (رسول الله في عن صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: ما منعك يا فلان أن تصلى مع القوم؟ قال: أصابتني حنابة ولا ماء، قال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك. [رقم:

والطيب يحتمل الطاهر، فحمل عليه؛ لأنه أليق بموضع الطهارة، أوهو مراد بالإجماع. ثم لا يُشترط أن يكون عليه غبار عند أبي حنيفة عليه؛ لإطلاق ما تَلُونا، وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد عليه؟ لأنه تراب رقيق.

يحتمل الطاهر: هذا جواب عما قاله الشافعي: أن معنى طيباً في قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَمِيداً طَيّبا﴾ تراباً منتاً، ثم استدل على ذلك بقول ابن عباس حيث فسر الطيب بالمنبت. تقرير الجواب: أن الطيب مشترك بين الطاهر والنظيف والحلال والمنبت، والطيب إما بمعنى الطاهر؛ فإن الطيب في اللغة خلاف الخبيث وإما بمعنى النظيف، فقال أبو اسحق: الطيب: النظيف. وإما بمعنى الحلال، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ وإما بمعنى المنبت، كفوله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطّيّبُ يَحْرُجُ بَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ ﴾. والأكثر على أنه بمعنى الطاهر، وقد أريد به الطاهر بالإجماع؛ لأن الطهارة شرط فيه؛ لأن النحس لا يكون طهوراً، فإذا أريد به هذا المعنى لا يراد غيره؛ لأن المشترك لا عموم له. [البناية ١٩٦١–٣٦٣]

بموضع الطهارة: لأنه قال تعالى في آخر الآية: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَ كُمْ﴾، ألا ترى أنه لو كان التراب المنبت نجساً، لم يجز التيمم به إجماعًا، فعلم أن الإنبات ليس له أثر في هذا الباب.(البناية) ثم لا يشترط: أي الغبار الذي يلتزق باليد ليس بشرط عنده، فحينئذ لو تيمم بالحجر الأملس أو الصخرة الملساء يجوز، وقال الولوالجي: إذا ضرب يده على صخرة لا غبار عليها، أو على أرض ندية و لم يتعلق بيديه شيء يجوز عند أبي حنيفة وبه قال مالك، وعن محمد روايتان.[البناية ٢٦٢/١-٣٦٣]

عند أبي حنيفة في: ومحمد عنه في إحدى الروايتين.(العناية) لإطلاق ما تلونا: من قوله تعالى: ﴿فَيَمَمُوا صَعِيداً طَيّا﴾، وفي رواية أحرى عنه، وهو قول الشافعي وأبي يوسف وأحمد عثلاً: لايجوز بدونه؛ لقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَٱلَّذِيكُمْ مِنْهُ ﴾ أي من التراب، وهو كما ترى يوجب المسح بشيء من الأرض؛ لكون كلمة "من" للتبعيض. والجواب أن الضمير يحتمل أن يعود إلى الحدث، أو يحمل "من" على ابتداء الغاية. [العناية ١١٣/١] بالغبار: بأن نفض ثوبه أو لبده وارتفع الغبار فتيمم منه يجوز عندهما. (البناية)

مع القدرة إلخ: وأبو يوسف لم يجوّزه مع القدرة على الصعيد، لأن الغبار ليس بتراب حالص، ولكنه من التراب من وحه، والمأمور به التيمم بالصعيد، فعند القدرة عليه لا يجوز العدول عنه، وأما عند العجز عنه فيحوز كالإيماء عند العجز عن الركوع والسجود.[العناية ١١٣/١] والنية فرض في التيمم، وقال زفر على: ليس بفرض؛ لأنه خَلَف عن الوضوء، فلا يخالفه في وصفه. ولنا: أنه ينبئ عن القصد، فلا يتحقّق دونه، أو جُعل طهوراً في حالة مخصوصة، والماء طهور بنفسه على مامر. ثم إذا نوى الطهارة أو استباحة الصلاة: أجزأه، ولا يُشترط نية التيمم للحدث أو للجنابة، هو الصحيح من المذهب. فإن تيمم نصراني يريد به الإسلام، ثم أسلم، لم يكن متيمماً عند أبي حنيفة ومحمد بها. وقال أبو يوسف يشهد: هو متيمم؛

خلف: لأن الخلف هو ما لا يجوز الإتيان به إلا عند عذر وُجد في الأصل، وما نحن فيه كذلك لا محالة، والخلف لا يخالف الأصل في وصفه ألي في وصفه الذي هو الصحة فإن الوضوء بدون النية صحيح. فلو لم يصح التيمم بدونها كان الخلف مخالفاً للأصل في وصفه، وهو لا يجوز؛ لخروجه عن الخلفية إذ ذاك.[العناية ١١٤/] أو جعل إلخ: دليل آخر وتقريره: حعل التراب طهوراً بشرطين، بشرط عدم الماء، وبشرط أن يكون التيمم للصلاة؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمُ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ ﴾، والمراد به فاغسلوا للصلاة، فكذا قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا ﴾ للصلاة، فكما لا يفيد الطهارة حال وجود الماء فكذا لا يفيدها حال عدم النية.[العناية ١١٤/]

والماء طهور بنفسه: أي بطبعه فلا يحتاج إلى النية بخلاف التراب فإنه ملوِّث بطبعه فافترقا. وقال الأكمل: قوله: والماء طهور بنفسه جواب سؤال، تقديره: أن الماء أيضاً في الآية جعل طهوراً في حالة مخصوصة كما ذكرتم فكان الواجب أن تكون النية فيه شرطاً وتقدير الجواب: أن الماء طهور بنفسه أي عامل بطبعه فلا يحتاج إلى النية كما في إزالة النجاسة العينية، قلت: السؤال غير موجه؛ لأنه يقول فيه: أن الماء أيضاً في الآية جعل طهوراً في حالة مخصوصة. وليس كذلك بل الماء مطهر في جميع الحالات وليست طهارته مقتصرة على وقت إرادة الصلاة بخلاف التراب، فإن طهارته مقتصرة على وقت إرادة الصلاة كما ذكرنا. [البناية ٢٩٥٨] أجزأه: لأن التيمم طهارة ولا يلزمه نية أسبابها كما في الوضوء فلا يشترط التعيين، ألا ترى أنه لو توضأ للظهر يجوز أداء العصر به وكذا على العكس. [البناية ٢٦٦٦] من المذهب: لأن التيمم لهما بصفة واحدة فلا يتميز، أحدها عن الآخر إلا بالنية كصلاة الفرض عن النافلة. [العناية ١٥٠١]

لأنه نوى قربة مقصودة، بخلاف التيمم لدخول المسجد، ومسِّ المصحف؛ لأنه ليس بقربة مقصودة. ولهما: أن التراب ما جُعل طهوراً إلا في حال إرادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة، والإسلام قربة مقصودة تصح بدونها، بخلاف سجدة التلاوة؛ لأنما قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة. وإن توضأ لا يريد به الإسلام، ثم أسلم فهو متوضئ، خلافاً للشافعي سلم، بناءً على اشتراط النية، فإن تيمم مسلم، ثم ارتد، ثم أسلم: فهو على تيممه. وقال زفر سلم: بطل تيممه؛ لأن الكفر ينافيه، فيستوي فيه

قربة مقصودة: أما القربة: فلأن الإسلام أعظم القرب، وأما ألها مقصودة: فلأن المراد به ههنا ما لايكون في ضمن شيء آخر كالمشروط، وإذا كان كذلك صح تيممه كالمسلم تيمم للصلاة. [العناية ١٥/١] بخلاف التيمم: فإنه لا يكون متيممًا. (العناية) تصح بدولها: يقتضي أنه لو تيمم للصلاة صح عندهما وليس كذلك، فالحاصل ألهما لا يصححان منه تيمماً أصلاً؛ بناء على عدم صحة النية منه فما يفتقر إليها لا يصح منه. وهذا؛ لأن النية تُصيِّر الفعل منتهضاً سبباً للثواب ولا فعل يقع من الكافر كذلك حال الكفر، ولذا صححوا وضوءه؛ لعدم افتقاره إلى النية و لم يصححه الشافعي لما افتقر إليها عنده. [فتح القدير ١٦/١] سجدة التلاوة إلخ: المراد بالقربة المقصودة: أن لا تكون في ضمن شيء آخر بطريق التبعية كدخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن حيث لا يجوز الصلاة بذلك التيمم في قول عامة العلماء، حتى لو نوى المسلم بالتيمم سحدة التلاوة يصير متيمماً لا أن يريد به أن الكافر إذا تيمم يريد به سحدة التلاوة يصير متيمماً، فإن الكافر إذا تيمم لمسحدة التلاوة. [الكفاية بذلك التيمم، نص على هذا شيخ الإسلام في مبسوطه، فكذلك إذا تيمم لسحدة التلاوة. [الكفاية بذلك التيمم، نص على هذا شيخ

فهو متوضئ: عندنا؛ لأن النية فيه ليست بشرط عندنا، فعدم أهليته لا يضر، وقال الشافعي هذا ليس متوضئ؛ لأن النيار معلى التراب معلى التراب طهور المسلم، لا طهور الكافر؛ للحديث: "التراب طهور المسلم" ولهذا لا يصح من الكافر، وبالارتداد ارتفعت طهوريته. [الكفاية ١١٧/١] فيستوي فيه إلخ: فكما لايصح ابتداء التيمم، وهو كافر، لا يصح بقاؤه مع الكفر. (فتح القدير)

الابتداء والبقاء كالمحرمية في النكاح. ولنا: أن الباقي بعد التيمم صفة كونه طاهراً، فاعتراض الكفر عليه لا ينافيه، كما لو اعترض على الوضوء، وإنما لا يصح من الكافر ابتداءً؛ لعدم النية منه. ويَنْقُضُ التيمُّمَ كلُّ شيء يَنْقُضُ الوضوءَ؛ لأنه خلف عنه فأحذ حُكمَه، وينقضه أيضًا رؤيةُ الماء إذا قَدَر على استعماله؛ لأن القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لطَهورية التراب، وحائف السَّبُع، والعدوِّ، والعطش عاجز حكماً،

كالمحرمية في النكاح: كما يمنع ابتداء النكاح يمنع بقاءه، حتى لوكان الزوجان صغيرين، فأرضعتهما امرأة ارتفع النكاح، أوكبيرين فمكّنت الزوجة ابن زوجها ارتفع بعد الثبوت، والأصل: أن كل صفة منافية لحكم يستوي فيها الابتداء والبقاء، إلا أن يخرج شيء بالنص كبقاء الصلاة عند سبق الحدث، حتى جاز البناء. [فتح القدير ١٩٧٨] ولنا أن الباقي: حاصله تسليم الأصل المذكور، ومنع صدقه في المتنازع فيه. أي ليس التيمم نفسه باقياً ليرتفع بورود الكفر. (فتح القدير) لعدم النية منه: أي هكذا التيمم في نفسه لاينافيه الكفر، وإنما ينافي شرطه، وهو النية المشروطة في الابتداء وقد تحققت. [مجمع الأفر ١٤/٦] لأنه خلف عنه: ولا شك أن الأصل أقوى من الخلف فما كان ناقضاً للأقوى كان ناقضاً للأضعف بطريق الأولى، فكل ما ينقض الوضوء ينقض التيمم. (العناية) رؤية الماء: إنما الناقض الحدث السابق لكن أضاف الانتقاض إلى الرؤية مجازاً؛ لما أن عمل السبب يظهر عندها فينتهي كون التراب طهوراً عند رؤية الماء المقدور على استعماله. [الكفاية ١٩٧/١]

على استعماله: لأنه إذا قدر عليه، ولكن لم يقدر على استعماله، فوجوده كعدمه. (بحمع الألهر) الذي هو غاية: سماه غاية من حيث المعنى؛ إذ ليس في لفظ الكتاب العزيز ما يدل على ذلك، والمذكور في الحديث قوله على: "ما لم يجد الماء"، وكلمة ما للمدة أي مادام أنه غير واجد للماء ولكن معناهما يلتقيان في أن الحكم بعد ذلك الوقت يخالف ما قبله، فسمي باسم الغاية. (العناية) والعطش: على نفسه أو دابته أو رفيقه. وكذا إذا حاف الجوع بأن كان محتاجاً إلى الماء للعجين، أما إن احتاج إليه للمرقة، فلا يتيمم. (فتح القدير) عاجز: لأن صيانة النفس أوجب من صيانة الطهارة بالماء، فإن لها بدلاً، ولا بدل للنفس، أو لأن هذا في معنى المريض بحامع أنه يفضي إلى الهلاك، و حواز التيمم في حق المريض منصوص عليه، فألحق هذا به. [الكفاية ١٩٨٨]

والنائم عند أبي حنيفة على قادر تقديراً، حتى لو مرّ النائم المتيمم على الماء بطل تيممه عنده، والمراد: ما يكفي للوضوء؛ لأنه لا معتبر بما دونه ابتداءً فكذا انتهاءً. ولا يتيمَّم إلا بصعيد طاهر؛ لأن الطيب أريد به الطاهر في النص، ولأنه آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء. ويُستحب لعادم الماء _ وهو يرجوه _ أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت،

عند أبي حنيفة: ذكر في "فتاوى قاضي خان": متيمم مر على ماء وهو نائم، ذكر في بعض الروايات: أن على قول أبي حنيفة على ينتقض تيممه، ثم قال: وقيل: ينبغي أن لا ينتقض عند الكل؛ لأنه لو تيمم، وبقربه ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل... والفرق بين النائم وخائف العدو والسبع: أن النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء في غاية الندرة فلم يعتبر نومه، وجعل كاليقظان حكماً.[الكفاية ١١٨/١]

تقديراً: واعلم ألهم فرعوا لو صلى بتيمم، فطلع عليه رجل معه ماء، فإن غلب على ظنه أنه يعطيه بطلت قبل السؤال، وإن غلب أن لا يعطيه يمضي على صلاته. وإن أشكل عليه يمضي ثم يسأله فإن أعطاه ولو بيعاً بثمن المثل ونحوه أعاد وإلا فهي تامةً. (فتح القدير) والمراد: من الماء يعني الماء في قوله: "وينقضه رؤية الماء" ما يكفي، فلو وجد المتيمم ماء، فتوضأ به فنقص عن إحدى رجليه إن كان غسل كل عضو ثلاثًا، أو مرتين انتقض تيممه، أو مرة لا ينتقض؛ لأنه في الأول وجد ما يكفيه؛ إذ لو اقتصر على أدنى ما يتأدى به الفرض كفاه بخلاف الثاني. [فتح القدير 119/1]

بصعيد طاهر: وعن هذا قلنا: إن الأرض إذا تنحست، ثم حفت لا يجوز التيمم بها، ويجوز الصلاة عليها؛ لقول إلنبي على: "زكاة الأرض يسها" إلا أن اشتراط الطهارة في التيمم، إنما ثبت بعبارة النص، فلا يعارضه حبر الواحد. (النهاية) حبر الواحد، وأما اشتراط الطهارة في مكان الصلاة، فثبت بدلالة النص، فيعارضه حبر الواحد. (النهاية) المنص: يعني قوله تعالى: ﴿ فَتَيَمُّمُوا صَعِيداً طَيّباً ﴾. (العناية) يرجوه: وإن لم يرج يتيمم في الوقت المستحب؛ لأنه لا يفيد التأخير. (الكفاية)

يؤخر الصلاة: والحاصل: أنه إذا رجا الماء يؤخر إلى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة، وإن كان لا يرجو الماء يصلي في الوقت المستحب، كوقت الإسفار في الفجر، والإبراد في ظهر الصيف ونحو ذلك على ما بين في محله، لكن ذكر شراح "الهداية" وبعض شراح "المبسوط": "أنه إن كان لا يرجو الملء يصلي في أول الوقت؛ لأن أداء الصلاة فيه أفضل، إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة، =

فإن وحد الماء توضأ، وإلا تيمم وصلى؛ ليقع الأداء بأكمل الطهارتين، فصار كالطامع في الجماعة. وعن أبي حنيفة وأبي يوسف بها في غير رواية الأصول: أن التأحير حتم؛ لأن غالب الرأي كالمتحقق. وجه الظاهر: أن العجز ثابت حقيقة، فلا يزول حكمه إلا بيقين مثله. ويصلي بتيممه ماشاء من الفرائض والنوافل، وعند الشافعي سله: يتيمم لكل فرض؛ لأنه طهارة ضرورية.

= ولا يتأتى هذا في حق من في المفازة، فكان التعجيل أولى كما في حق النساء؛ لأفحن لا يصلين بجماعة"، وتعقيهم "الأتقاني" في "غاية البيان": "بأنه سهو منهم لتصريح أئمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة"، وأجاب في "السراج" "بأن تصريحهم محمول على ما إذا تضمن التأخير فضيلة، وإلا لم يكن له فائدة، فلا يكون مستحبًا"، وانتصر في "البحر" لــ"الأنقاني" بما فيه نظر كما أوضحناه فيما علقنا عليه. والذي يؤيد كلام الشراح أن ما ذكره أئمتنا من استحباب الإسفار بالفجر والإبراد بظهر الصيف معلل بأن فيه تكثير الجماعة، وتأخير العشاء؛ لما فيه من قطع السمر المنهي عنه، وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر؛ لأنه في الغالب يصلي منفرداً، ولا يتنفل بعد العصر، ويباح له بعد العشاء كما سيأتي، فكان التعجيل في حقه أفضل، وقولهم: كتكثير الجماعة مثال للفضيلة لا حصر فيها.[ردامحتار ١٣١١]

كالطامع في الجماعة: ليس باحتراز عن غير الطامع، بل هو إلزام على الشافعي؛ لأن مذهبه أن التأخير مستحب إذا كان طامعاً في الجماعة. [العناية /١٢٠] كالمتحقق: ألا ترى أن الله تعالى سمى غالب الرأي علماً، قال تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَ مُؤْمِنَاتِ ﴾. (العناية) إلا بيقين: وكذلك جواز التيمم للمريض.... إنما كان لكون غالب الرأي بمن إله المتحقق. (الكفاية) تنبيه: في "المعراج" عن "الجميى": "يتحالج في قلبي فيما إذا كان يعلم أنه إن أخر الصلاة إلى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة أقل من ميل، لكن لا يتمكن من الصلاة بالوضوء في الوقت، الأولى أن يصلي في أول الوقت مراعاةً لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف". [رد المحتار ١٣١/١ ١٣٣-١٣٦]

وعند الشافعي على: والحلاف يبني تارةً على أنه رافع للحدث عندنا، مبيح عنده لا رافع، وتارةً على أنه طهارة ضرورية عنده مطلقة عندنا، كما اقتصر عليه المصنف.[فتح القدير ٢٢١/١] لكل فرض: قيد به، لأنه يجيز النوافل المتعددة بالتيمم الواحد تبعيةً للفرض.(فتح القدير) طهارة ضرورية: والحاجة في الفرائض تزول بفرض واحد، ولا تستحدد حاجة أخرى إلا لجيء وقت آخر بخلاف النوافل فإن الحاجة إلى النوافل دائمة.(الكفاية)

ولنا: أنه طَهور حال عدم الماء، فيعمل عمله ما بقي شرطه. ويتيمم الصحيح في المصر إذا حضرت جنازة _ والولي غيره _ فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة؛ لأنما لا تُقضى فيتحقق العجز. وكذا من حضر العيد، فخاف إن اشتغل بالطهارة أن يفوته العيدُ: يتيمم؛ لأنما لا تعاد، وقوله: "والولي غيره"، إشارة إلى أنه لا يجوز للوليّ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة على، هو الصحيح؛ لأن للولي حق الإعادة، فلا فَوات في حقه. وإن أحدث الإمام أو المقتدي في صلاة العيد: تيمم وبنى عند أبي حنيفة على عنية على عنيفة وقالا: لا يتيمم؛

أنه طهور: أي التراب طهور بشرط عدم الماء بالنص، وكل ما هو طهور بشرط يعمل عمله ما بقي شرطه كالماء، فإنه طهور بشرط كونه طاهرًا، ويعمل عمّله ما دام شرطه موجوداً.(العناية)

ويتيمم الصحيح: وكذا إذا حضرت صلاة العيد، وهذا عندنا، وقال الشافعي: لايتيمم لهما؛ لأن التيمم طهور شرعاً عند عدم الماء، ومع وجوده لا يكون طهوراً، ولا صلاة إلا بطهور، ومذهبنا مذهب ابن عباس شها قال: إذا جاءتك جنازة فحثت على غير وضوء وتخاف أن تفوتك، تيمم وصلّ. ونقل عن ابن عمر شها في صلاة العيد مثله، وقد ورد أن النبي شي رد السلام بطهارة التيمم حين خاف الفوت بمواراة المسلم عن بصره، فصار هذا أصلاً في أن كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أداؤه بالتيمم مع وجود الماء، وصلاة الجنازة تفوت لا إلى بدل؛ لأنما لا تعاد عندنا، فكان الخلاف مبنياً على هذا الأصل (النهاية)

في المصر: احتراز عن المفازة؛ لأن التيمم فيها حائز، وليًّا كان أو غيره؛ لعدم الماء فيها غالبًا. (العناية) حضرت: لأن الوجوب إنما هو بحضورها. (العناية) فخاف: لأنه إذا لم يخف الفوت لا يجوز له التيمم. (العناية) فيتحقق العجز: ثم لو صلى به فحضرت أخرى حاف فوتما كذلك، كان له أن يصلي بذلك التيمم عندهما خلافاً محمد. [فتح القدير ٢٢٢/١] وهو رواية: أي عدم جواز التيمم للولي. (العناية) هو الصحيح: احتراز عن ظاهر الرواية أنه يجوز للولي أيضًا؛ لأن الانتظار فيها مكروه. [فتح القدير ٢٢٢/١] تيمم وبني: وفي "المحيط": لو علم أنه لو اشتغل بالوضوء لا يفرغ الإمام عن صلاته لا يجزئه التيمم. [بحمع الأقمر ٢٤/١]

لأن اللاحق يصلي بعد فراغ الإمام، فلا يخاف الفوت. وله: أن الخوف باق؛ لأنه يوم زحمة، فيعتريه عارض يُفسد عليه صلاتَه، والخلاف فيما إذا شرع بالوضوء، ولوشرع بالتيمم تيمَّم وبنى بالاتفاق؛ لأنا لو أوجبنا الوضوء يكون واجداً للماء في صلاته فيفسد. ولا يتيمم للجمعة وإن خاف الفوت لوتوضاً، فإن أدرك الجمعة صلاها وإلا صلى الظهر أربعاً؛ لألها تفوت إلى خَلَف - وهو الظهر - بخلاف العيد. وكذا إذا حاف فوت الوقت لو توضاً: لم يتيمم، ويتوضأ ويقضي ما فاته؛ لأن الفوات إلى خَلَف، وهو القضاء. والمسافر إذا نسي الماءَفي رَحلِه فتيمم وصلَّى، ثم ذكر الماء لم يُعِدها عند أبي حنيفة ومحمد بعهاً.

اللاحق يصلي: وذلك في حكم الصلاة بالجماعة. (العناية) يوم زهمة: أي لأنه يوم ازدحام، فلا يُؤمن اعتراض عارض يعتريه. (العناية) بالاتفاق: ذكر في "الفوائد الظهيرية": فإن كان شروعه بالتيمم، فسبقه الحدث تيمم وبني عند أبي حنيفة هي بلا إشكال، وأما على قولهما: فاحتلف المتأخرون، قال بعضهم: تيمم وبني، كما هو قول أبي حنيفة هي لأنه لا يمكنه التوضي للبناء؛ لما فيه من بناء القوي على الضعيف، كما إذا وجد الماء في خلال الصلاة يستأنفها، ولا يبني عليها. وقال بعضهم: لا، بل يتوضأ ويبني، ويجوز أن يكون ابتداء الصلاة بالتيمم، والبناء بالوضوء، كما قلنا في حُنب معه من الماء قدر ما يكفي لوضوئه: فإنه يتيمم ويصلي، فإذا تيمم وتحرم للصلاة، ثم سبقه الحدث يتوضأ بذلك الماء ويبني. [الكفاية ٢٢/١-١٢٣]

وهو الظهر: أطلق الخلف على الظهر مع أنه ليس بخلف؛ لأن أربع ركعات لا يكون خلفاً عن اثنين، إما لأنه خلف عند البعض، وإما لأنه يتصور بصورة الخلف حيث يصار إليه عند العَجز عن أداء الجمعة. والمسافر إلخ: وذكر الإمام الزاهدي أن المسألة على ثلاثة أوجه: إما أن وضعه بنفسه، ولم يطلبه، أو وضعه غلامه أو أجيره، وهو لا يعلم، أو وضعه بنفسه ونسيه، ففي الأول: لاتجوز صلاته بالإجماع؛ لأن المتور جاء من قبله حيث لم يطلب، وفي الثاني: يجوز بالإجماع؛ لأن المرء لا يخاطب بفعل الغير، وإن وضعه بنفسه ثم نسيه، فهو على الاختلاف.(النهاية) إذا نسي الماء: قيد بالنسيان؛ لأن في الظن لا يجوز له التيمم بالإجماع ويعيد الصلاة.(الكفاية)

وقال أبويوسف على أو وضعه غيره بأمره. وذِكْرُه في الوقت وبعده سواء. له: أنه واحد للماء، فصار كما إذا كان في رحله ثوب فنسيه؛ ولأن رحل المسافر معدن للماء عادةً، فيُفْترض الطلب عليه. ولهما: أنه لا قدرة بدون العلم وهو المراد بالوجود وماء السرحل مُعَدُّ للشرب، لا للاستعمال. ومسألة الثوب على الاختلاف، ولو كان على الاتفاق ففرض الستر يفوت لا إلى خلف، والطهارة بالماء تفوت إلى خلف، وهو التيمم. وليس على المتيمم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أنَّ بقُرْبه ماءً؛ لأن الغالب عدم الماء في الفكوات ولا دليل على الوجود، فلم يكن واجداً للماء. وإن غلب على ظنه أن هناك ماءً: لسم يجز له أن يتيمم حتى يطلبه؛ لأنه واحد للماء نظراً إلى الدليل،

وقال أبويوسف على الماء وهو قول الشافعي هذا المعدن للماء: وكل ما هو معدن للماء عادةً يفترض على المتيمم طلب الماء فيه. (العناية) فيفترض الطلب: ولذا وحبت الإعادة إذا صلى بثوب نحس، أو عرياناً، أو بنحاسة حقيقية ناسياً الماء، والثوب الطاهر في رحله؛ لوجود علة اشتراط الطلب. [فتح القدير ١٢٤/١] وماء الرحل: تقريره: أن رحل المسافر معدن الماء عادة معداً للشرب، أو الاستعمال، والأول مسلم غير مفيد، والثاني ممنوع (العناية) ومسألة الثوب: حواب عن المقيس عليه، وتقريره: أن الحكم فيه عندنا كالماء، فلاينتهض حجةً. يعني أن الفرق بينهما موجود، فلم لا يجوز أن يكون الحكم مضافاً إلى الفارق دون المشترك، فلا يصح القياس. [العناية ١٢٤/١]

وليس إلخ: وقال الشافعي: الطلب شرط يمنةً ويسرةً لقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيمَّمُوا ﴾، وعدم الوحدان لا يتحقق إلا بعد الطلب. ولنا: أن قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا ﴾ يقتضي عدم الوحدان مطلقاً عن قيد الطلب، فيعمل بإطلاقه. [العناية ١٢٥/١] إذا لم يغلب: وقال أبو يوسف: سألت أباحنيفة عن المسافر لا يجد الماء أيطلب عن يمين الطريق وعن يساره، قال: إن طمع في ذلك فعل. (النهاية) أنَّ بقربه: ولو علم أن بقربه ماء لم يجز له التيمم، فكذا إذا غلب على ظنه. (العناية)

ثم يطلب مِقدارَ الغَلُوق، ولا يبلغ ميلاً كيلا ينقطع عن رفقته. وإن كان مع رفيقه ماء طلب منه قبل أن يتيمم؛ لعدم المنع غالبًا، فإن منعه منه تيمّم؛ لتحقق العَجْز، ولو تيمم قبل الطلب: أجزأه عند أبي حنيفة عليه؛ لأنه لا يلزمه الطلب من مِلك الغير، وقالا: لا يجزئه؛ لأن الماء مبذول عادةً. ولو أبي أن يُعطيه إلا بثمن المثل، وعنده ثمنه: لا يجزئه التيمم؛ لتحقّق القدرة، ولا يلزمه تحمّل العَبن الفاحش؛ لأن الضررَ مُسقِط، والله أعلم.

مقدار الغلوة: الغلوة بالفتح: مقدار رمية سهم، وقيل: ثلاث مائة ذراع إلى أربع مائة ذراع. (العناية) عند أبي حنيفة: لم يذكر في عامة النسخ قول أبي حنيفة بشي في هذا الموضع، بل قيل: لا يجوز التيمم قبل الطلب إذا كان في غالب ظنه أنه يعطيه مطلقاً من غير نكير بين أصحابنا الثلاثة. (النهاية) وقالا: وعن الحصاص لا خلاف بينهم، فمراد أبي حنيفة بشي إذا غلب على ظنه منعه، ومرادهما إذا ظن عدم المنع. (فتح القدير) ولو أبي إلخ: هذه على ثلاثة أوجه: إما أن أعطاه بمثل قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها الماء، أو بالغبن الفاحش، ففي الوجه الأول والثاني: لا يجزئه التيمم؛ لتحقق القدرة على الماء، فإن القدرة على البدل قدرة على الماء، فيمتنع جواز التيمم، كما أن القدرة على عمن الرقبة تمنع التكفير بالصوم، وفي الوجه الثالث: جاز له التيمم؛ لوجود الضرر، فإن حرمة مال المسلم كحرمة نفسه، والضرر في النفس مسقط، فكذا في المال. [العناية ١/٥٢٥-١٣٦] إلا بشمن: أي بقيمة يباع مثل هذا الماء في مثل هذا الموضع بعوضه. وعنده ثمنه فإن لم يكن معه ثمن، فهو يتيمم بالإجماع. (النهاية) ولا يلزمه: وقال الحسن البصري بيشه: يلزمه الشراء بجميع ماله. (الكفاية) تحمل الغين: وقول الشافعي يشه: الزيادة على غمن المثل عذر في ترك الشراء قليلة المراء بجميع ماله. (الكفاية) تحمل الغين: وقول الشافعي يشه: الزيادة على غمن المثل عذر في ترك الشراء قليلة كانت أو كثيرة. (العناية) الفاحش، ففي "النوادر": جعله في تضعيف الثمن، وقال بعضهم: هو ما لا يدخل تحت تقويم المتوقي، الغين الفاحش، ففي "النوادر": جعله في تضعيف الثمن،

باب المسح على الخُفَّين

المسح على الخفين جائز بالسنة، والأخبار فيه مستفيضة، * حتى قيل: إن من لم يَوَه كان مبتدعًا، لكن من رآه ثم لم يمسح آخذاً بالعزيمة،

جائز: يعني للرحال والنساء للإطلاق. (فتح القدير) بالسنة: نفي لما قال بعضهم: أن ثبوته بالكتاب الكريم وهو قراءة الحر في قوله تعالى: ﴿وَأَرْحُلَكُمْ ﴾ وقد تكلمنا في أول الكتاب في الآية الكريمة مستقصى. (البناية) والأخبار فيه: قال أبوحنيفة: ما قلت بالمسح حتى جاءين فيه مثل ضوء النهار، وعنه: أخاف الكفر على من لم يرالمسح على الخفين؛ لأن الآثار التي حاءت فيه في حيز التواتر، وقال أبو يوسف على: خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به؛ لشهرته، وقال أحمد: ليس في قلبي من المسح شيء. فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله عليه وما وقفوا، وروى ابن المنذر في آخرين عن الحسن البصري قال: حدثني سبعون رحلاً من أصحاب رسول الله عليه الصلوة والسلام مسح على الخفين". [فتح القدير ١٢٦/١ -١٢٧]

مستفیضة: وممن روی المسح عنه الله ابوبكر و عمر وعلی و ابن مسعود و ابن عمر و ابن عباس وسعد والمغيرة وأبوموسی الأشعري وعمرو ابن العاص وأبوأيوب و أبوأمامة وسهل بن سعد وجابر بن عبد الله وأبوسعيد وبلال وصفوان بن عسال وعبد الله بن الحارث بن حزء وسلمان وثوبان وعبادة بن الصامت ويعلى بن مرة وأسامة بن زيد وعمرو بن أمية الضمري وبريدة وأبوهريرة وعائشة الله القدير ١٢٧/١] حتى قبل إلخ: ومما يدل على أنه مبتدع ما روي عن أبي حنيفة على أنه ستل عن مذهب أهل السنة والجماعة؟ فقال: هو أن يُفضَّل الشيخين _ يعني أبابكر وعمر - على سائر الصحابة الله على الخنين، - يعني عثمان وعلياً هيمة -، وأن يرى المسح على الخفين. [العناية ١٢٧/١] لم يوه: أي لم يعتقد جوازه (العناية)

هبتدعًا: قال الشيخ أبو عمر بن عبد البر: لم يرو عن أحد من الصحابة إنكار المسح إلا ابن عباس وعائشة و أي هريرة و الله ابن عباس وأبو هريرة و الله فقد جاء عنهما بالأسانيد الحسان خلاف ذلك، وموافقة سائر الصحابة، وأما عائشة و الله الله الله الله الله أحالت ذلك على علم على، وفي رواية: قالت: وسئلت عنه - أعني المسح - مالي بحذا علم، وما رواه محمد بن مهاجر البغدادي عنها: لأن أقطع رجلي بالموسى أحب إلى من أن أمسح على الخفين، حديث باطل، نص على ذلك الحفاظ. [فتح القدير 17/1 - 17]

* أخرج البخاري في صحيحه عن همام بن الحارث قال: رأيت جرير بن عبد الله بال، ثم توضأ، ومسح على خفيه، ثم قام، فصلى، فسئل، فقال: رأيت النبي شخص صنع مثل هذا. قال إبراهيم: فكان يُعجبهم، لأن حريراً كان من آخر من أسلم. [رقم: ٣٨٧، باب الصلاة في الخفاف]

كان مأجورًا. ويجوز من كل حَدَثٍ موجِبٍ للوضوء، إذا لَيسَهما على طهارة كاملة، ثم أحدث. خَصّه بحَدَثٍ موجِبٍ للوضوء؛ لأنه لا مسحَ من الجنابة على ما نُبيِّن إن شاء الله تعالى، وبحَدَث متأخِّر؛ لأن الخُف عهد مانعًا، ولو جوَّزناه بحدث سابق كالمستحاضة إذا لبست على السَّيلان ثم خوج الوقت، والمتيمم إذا لبس ثم رأى الماء كان رافعًا. وقوله: "إذا لبسهما على طهارة كاملة" لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس، بل وقت الحدث، وهو المذهب عندنا، حتى لو غسل رجليه ولبس خفيه ثم أحمل الطهارة، ثم أحدث: يجزئه المسح، وهذا؛ لأن الخف مانع حلول الحدث بالقدم، فيراعَى كمال الطهارة وقت المنع، حتى لو كانت ناقصةً عند ذلك كان الخف رافعًا.

مأجوراً: لأن العمل بالعزيمة أولى (البناية) موجب للوضوء: وحعل الحديث موجباً مجاز؛ لأنه ناقض للوضوء، فكيف يكون موجباً? والموجب إرادة الصلاة، والحدث شرطه، فحاز أن يضاف الإيجاب إليه، كما في صدقة الفطر [البناية ٩٩٨١] وبحدث: معطوف على قوله: بحدث موجب للوضوء (النهاية) مانعاً: لسراية الحدث إلى القدم، لا رافعاً للحدث؛ لأن الرافع هو المطهر والخف ليس كذلك (العناية) كالمستحاضة: أي التي سال دمها وقت الوضوء واللبس، أو وقت الوضوء دون اللبس، أو بالعكس، فإلها لا تمسح بعد خروج الوقت، وأما إذا كان منقطعاً وقت الوضوء واللبس، فإلها والصحيح سواء (النهاية) ثم خرج الوقت: وتوضأت، فإلها لا تمسح؛ لأن بخروج الوقت ظهر الحدث السابق. [العناية ٢٩/١] والمتيمم إلخ: لأن برؤية الماء ظهر حكم الحدث السابق، فلو حوزنا المسح كان الخف رافعاً وليس كذلك. (العناية) لا يفيد إلخ: يعني اشتراط القدوري كمال الطهارة وقت لبس الخفين لا يجوز؛ لأن المذهب اشتراط الكمال وقت الحدث، أشار إليه بكلمة الإضراب بقوله: "بل وقت الحدث" أي بل اشتراط الكمال وقت الحدث هو الذي يفيده. [البناية ٩٩/١ ٣] عندنا: خلافاً للشافعي عشه، فإنه يشترط الكمال وقت المندث عن حلول الحدث (العناية) كمال الطهارة فيه وقت المنع عن حلول الحدث. (العناية) كمال الطهارة فيه وقت المنع عن حلول الحدث. (العناية) كمال الطهارة الأما لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعاً حدثاً كان بالرِّجلين من حيث الحكم، وهو شرع مانعاً لا رافعاً (العناية)

ويجوز للمقيم يوماً وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها؛ لقوله عليه: "يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها" قال: وابتداؤها عقيب الحدث؛ لأن الخف مانع سراية الحدث، فتعتبر المدة من وقت المنع. والمسح على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع، يبدأ من قبل الأصابع إلى الساق؛ لحديث المغيرة هيه أن النبي تشار وضع يديه على خفيه ومَدَّهما من الأصابع إلى أعلاهما مسحة واحدة، وكأني أنظر إلى أثر المسح على خف رسول الله على خطوطاً بالأصابع"، ** ثم المسح على الظاهر حَدَّم،

ويجوز إلخ: ذكر في "الأسرار" قال عامة العلماء: مدة المسح مقدرة، وقال مالك: غير مقدرة، ذكر من غير مقدرة، ذكر من غير فصل بين المقيم والمسافر كما ترى.(النهاية) عقيب الحدث: لا من وقت اللبس، كما ذهب إليه الحسن البصري مستدلاً بأن حوازه بسببه، فتعتبر من وقته، ولا من حين المسح، كما ذهب إليه الأوزاعي وأبو ثور وأحمد في رواية.[العناية ١٣٦/١] سراية الحدث: أي وصوله إلى الرجل.(النهاية)

وقت المنع: أي لأن المانع عن الشي إنما يكون مانعاً حقيقة عند طريان الممنوع، ثم الحقيقة أولى بالاعتبار فتعتبر المدة من عنده.[البناية ٤٠٦/١] خطوطًا: هو منصوب على الحال بمعنى مخططًا.(العناية) قبل الأصابع: صورته: أن يضع أصابع اليمنى على مقدم نخفه الأيمن، وأصابع اليسرى على مقدم الأيسر، ويمدهما إلى الساق فوق الكعبين، ويفرج أصابعه، هذا هو الوجه المسنون، ولو مسح بإصبع واحدة ثلاث مرات، كل مرة بماء جديد على موضع جديد جاز، وإلا لا يجوز.[فتح القدير ١٣١/١]

*الحديث رواه مسلم في صحيحه بإسناده عن شريح بن هانئ قال: أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفين، فقالت: عليك بابن أبي طالب فسله؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ فشألناه، فقال: جعل رسول الله ﷺ فشألناه، فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلةً للمقيم.[٢٦٤/١، وقم: ٢٧٦، باب التوقيت في المسح على الخفين] ** حديث المغيرة بن شعبة لم يرو على هذا الوحه.[البناية ٥٧٦/١] وإنما أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي عامر الحزاز قال:حدثنا الحسن عن المغيرة بن شعبة قال: رأيت رسول الله ﷺ بال، ثم جاء حتى توضأ، ومسح على خفيه، ووضع يده اليمنى على خفه الأيسر، ثم مسح أعلاهما مسحةً واحدةً، ختى كأني أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ على الخفين.[١٧٠١، رقم: ١٩٥٧، باب من كان لا يرى المسح] رجاله رجال الجماعة.[إعلاء السنن ٢٥٥١، مرةم: ٣١٧)

حتى لا يجوز على باطن الخف وعقبه وساقه؛ لأنه معدول به عن القياس، فيُراعَى فيه جميع ما ورد به الشرع، والبداءة من الأصابع استحباب؛ اعتباراً بالأصل، وهو الغسل. وفرض ذلك مقدار ثلاث أصابع من أصابع اليد، وقال الكرحي عشه: من أصابع الرّجل، والأول أصح؛ اعتباراً لآلة المسح. ولا يجوز المسح على حف فيه خرق كثير يَبِيْنُ منه قدرُ ثلاث أصابع من أصابع الرّجل، فإن كان أقل من ذلك حاز، وقال زفر والشافعي حيث الا يجوز وإن قل؛ لأنه لما وجب غسل البادي يجب عسل البادي يجب غسل البادي المنظور، ولنا: أن الخفاف لا تخلو عن قليل حَرْقِ عادةً فيلحقهم الحَرَجُ في النوع، وتخلو عن الكبير فلا حرج. والكسبير: أن ينكشف قدر ثلاث أصابع الرجل أصغرها

عن القياس: إذ القياس أن لا يقوم المسح الذي لا يزيل النجاسة مقام الغسل الذي يزيلها، كما أشار إليه على بن أبي طالب هي بقوله: "لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره، ولكني رأيت رسول الله على مسح على ظاهر الخفين دون باطنهما." [العناية ١/ ١٣٢] ثلاث أصابع: لأن نبي الله على رأى رجلاً يغسل خفيه فقال: "أما يكفيك ثلاث أصابع". أصابع الرجل: لأن المسح يقع عليه (العناية) يَبِيْنُ إلح: يعني إذا كان في محل الفرض منفرجاً، أو ينفرج عند المشي، فإن كان شقاً لا يظهر ماتحته إن كان أكثر من ثلاث أصابع، أو يظهر منه دونها، وهو أكبر منها لا يمنع، ولو كان في الكعب لم يمنع وإن كثر، كذا في "الاختيار". وفي "الفتاوى": فإن كان الخرق في موضع العقب إن كان يخرج منه أقل من نصف العقب جاز المسح عليه، وإن كان أكثر لا يجوز. [فتح القدير ١٣٢/١ -١٣٣]

قدرُ ثلاث: في "مبسوط شيخ الإسلام": فقد اعتبر في حق الخرق ثلاث أصابع الرجل، وفي حق المسح ثلاث أصابع اليد، والفرق بينهما هو أن الحرق إذا كان مقدار ثلاث أصابع إنما منع جواز المسح؛ لأنه مما يمنع قطع السفر، والمشي إنما يتحقق من الرِّحل فيعتبر ثلاث أصابع الرجل، وأما فعل المسح فإنما يعتبر من اليد، فاعتبر بأصابع اليد. (النهاية) لا تخلو: وإن كان جديداً، فآثار الدروز والأشافي خرق فيه ولهذا يدخله التراب. (العناية)

هو الصحيح؛ لأن الأصل في القدم هو الأصابع، والثلاث أكثرها فيقام مقام الكل، واعتبار الأصغر للاحتياط، ولا معتبر بدخول الأنامل إذا كان لا ينفرج عند المشي، ويُعتبر هذا المقدار في كل حف على حدة، فيُجمع الخَرْق في حف واحد، ولا يجمع في حفين؛ لأن الخرق في أحدهما لا يمنع قطع السفر بالآخر، بخلاف النجاسة المتفرقة؛ لأنه حامل للكل، وانكشاف العورة نظير النجاسة. ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل؛ لحديث صفوان بن عَسّال في أنه قال: "كان رسول الله عليه المرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خِفَافنا ثلاثة أيام ولياليها،

هو الصحيح: احتراز عن رواية الحسن عن أبي حنيفة سلام أن المعتبر ثلاث أصابع من أصابع اليد؛ لأنه آلة المسح، وعما قال شمس الأئمة الحلواني: المعتبر في الخرق أكبر الأصابع إن كان الحرق عند أكبرها، وأصغرها إن كان عند أصغرها. (العناية) هو الأصابع: ولهذا قالوا: بأن من قطع أصابع رجل إنسان فإنه يلزمه جميع الدية. (الكفاية) ولا معتبر إلخ: ولم يذكر إذا كان يبدو قدر ثلاث أنامل من أصابع الرجل، قال بعضهم: يمنع المسح، وإليه أشار شمس الأئمة السرخسي، وقال بعضهم: لا يمنع، و الشرط أن يبدو قدر ثلاث أصابع بكمالها، وإليه مال شمس الأئمة الحلواني، وقال في "النهاية": وهو الأصح. [العناية ١٣٣٨]

بخلاف النجاسة: يعني إذا كان في أحد الخفين نجاسة قليلة، وفي الآخر كذلك يجمع بينهما. (العناية) نظير النجاسة: يعني أنه يجمع وإن كان في مواضع، كما يجمع النجاسة المتفرقة في بدن الإنسان، أو ثوبه، أو خفه، وفي "الزيادات": لو انكشف شيء من فرجها، وشيء من بطنها، وشيء من فخذها، وشيء من ساقها، وشيء من شعرها بحيث لو جمع يكون ربع ساقها، أو شعرها، أو فرجها لا يجوز صلاتها. [البناية ١٩٨٦] ولا يجوز: لأن الجنابة لما الزمته غسل جميع البدن، كان الحدث سارياً إلى القدم، فلا ينوب المسح عنه؛ لما أن المسح إنما يعمل باعتبار أن الحدث حل بظاهر الخف، و لم يسر إلى القدم، وههنا سرت النجاسة، فلم يعمل عمله، ولأنه لا يتأتى الغسل مع وجود الخف ملبوساً، وهذا التقرير يغني عن التصوير. (النهاية) عليه المغيه الغسل: قيل: صورته: مسافر أحنب ولا ماء عنده، فتيمم ولبس، ثم أحدث، ووجد ماء يكفى وضوءه

لا يجوز له المسح؛ لأن الجنابة سرت إلى القدمين. [فتح القدير ١٣٤/١]

لا عن جَنابة، ولكن من بول، أو غائط، أونوم"، * ولأن الجنابة لا تتكرر عادة، فلا حرج في النــزع بخلاف الحدث؛ لأنه يتكرر. ويَنقُض المسحَ كلَّ شيء ينقض الوضوء؛ لأنه بعض الوضوء. وينقضه أيضًا نَزْعُ الخف؛ لسراية الحدث إلى القدم حيث زال المانع، وكذا نزعُ أحدهما؛ لتعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة. وكذا مُضِي المدة؛ لما روينا، وإذا تَمَّت المدة: نزع خفيه وغسل رجليه وصلًى،

لا عن جنابة: بكلمة "لا" النافية فالمعنى عدم النسزع، ليس عن جنابة؛ فإن فيهما النسزع، ولكن عن بول أو غائط أو نوم، والمشهور في الروايات كلمة "الا" الاستثنائية، فالمعنى أمرنا أن لا ننسزع خفافنا إلا من جنابة، فننسزع فيها ولكن عن بول أو غائط أو نوم، ففيها عدم النسزع، ثم المشهور في كتب المحدثين بالواو في قوله: أو غائط أو نوم، والمشهور في كتب الفقه بـــ"أو" كذا قال العيني. ولأن الجنابة إلخ: يشير إلى أن شرعية المسح لدفع الحرج، والحرج فيما يتكرر، وهو الحدث دون الجنابة.(العناية)

لسواية الحدث: وقد غسل سائر الأعضاء، ولم يغسل القدمين، فكان عليه غسل القدمين. (النهاية) لتعذر الجمع: يعني المسح مع الغسل لم يشرع، والمسح طهارة غير معقولة، فيقتصرعلى مورد الشرع، فالمراد بالتعذر التعذر التعذر الشرعي. أو المراد: أنه يتعذر حكم الجمع بينهما. (النهاية) وظيفة واحدة: وهي غسل الرحلين وقيد بالواحدة؛ لأهما في غيرها يجتمعان كغسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والرجلين. (العناية)

مضي المدة: وفي "فتاوى قاضي حان": ماسح الخف إذا انقضت مدة مسحه في الصلاة، ولم يجد ماء فانه يمضي على صلاته؛ لأنه لا فائدة في قطع الصلاة؛ لأن حاجته بعد انقضاء المدة إلى غسل القدمين، فلو قطع الصلاة، وهو عاجز عن غسل الرجلين، فإنه يتيمم، ولا حظ للرجلين من التيمم، فلذا يمضي على صلاته، ومن المشايخ من قال: تفسد، والأول أصح.(النهاية) لما روينا: وهو قوله S: "يمسح المقيم يومًا وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها". (البناية) فزع: لسريان الحدث إلى القدمين.(البناية)

^{*} رواه الترمذي والنسائي وابن ماحه. [نصب الراية ١٨٢/١] أخرجه الترمذي في حامعه عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننسزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من حنابة، ولكن من غائط وبول ونوم. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٩٦، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم]

وليس عليه إعادة بقية الوضوء، وكذا إذا نزع قبل المدة؛ لأن عند النزع يسري الحدث السابق إلى القدمين كأنه لم يغسلهما، وحكم النزع يثبت بخروج القدم إلى الساق؛ لأنه لا معتبر به في حق المسح وكذا بأكثر القدم، هو الصحيح. ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة: مسح ثلاثة أيام ولياليها؛ عملاً بإطلاق الحديث، ولأنه حكم متعلق بالوقت، فيعتبر فيه آخره، بخلاف ما إذا استكمل المدة للإقامة ثم سافر؟

وحكم النزع إلخ: قال شيخ الإسلام: إذا توضأ الرحل ولبس خفيه، ثم بدا له أن ينزعهما، فأخرج رجليه إلى الساق، ثم بدا له أن يعيدهما، فأراد أن يمسح على الخف بعد ذلك ليس له ذلك، وإنما عليه أن يغسل رجليه في قول علمائنا. (النهاية) لأنه: أي لأن الساق ...وإنما قال: "به" مع أن الساق مؤنثة سماعية إما باعتبار اللفظ المذكور وإما باعتبار العضو. [البناية ٢٠/١] لا معتبر به: لأنما ليست بمحل له، وما لا معتبر به في حقه، فالخروج إليه ناقض. (العناية)

وكذا إلخ: أي وكذا يثبت حكم النزع بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف، وفي "مبسوط شيخ الإسلام": أخرج رجليه إلى الساق ثم أعادهما، لا يمسح عليهما بعد ذلك. وقال الشافعي عشر في القديم: له المسح لما أنه لم يظهر من محل الفرض شيىء فلا يلزمه الغسل. وفي الجديد: وهو الأصح وهو قولنا، وقول مالك، وأحمد: لا يجوز المسح؛ هو الصحيح هو المروي عن أبي يوسف، وفي "شرح الطحاوي": إذا خرج أكثر العقب من الخف ينتقض مسحه، وعن محمد عشه إذا بقي في الخف من القدم قدر ما يجوز المسح عليه حاز، وإلا فلا، وهذا إذا قصد النزع، ثم بدا له أن لا ينزع فتركها. [البناية ٩١/١٥]

بأكثر القدم: ووجهه: أن الاحتراز عن خروج القليل متعذر.(العناية) وهذا قول أبي يوسف هي وعنه في "الإملاء": بحزوج نصفه، وعن محمد إن كان الباقي قدر محل الفرض - أعني ثلاثة أصابع اليد - لا ينتقض، وقال أبو حنيفة هي إن خرج أكثر العقب يعني إذا أخرجه قاصداً إخراج الرِّجل، بطل المسح. [فتح القدير ١/ ١٣٦] هو الصحيح: أي القول باشتراط خروج الكل، أو الأكثر؛ لثبوت حكم الانتقاض من خروج أكثر القدم. ثلاثة أيام: سواء سافر قبل انتقاض الطهارة أو بعده قبل كمال مدة المقيم، وفي الثاني خلاف الشافعي. لنا: العمل بإطلاق قوله ﷺ: "يمسح المسافر" الحديث. [فتح القدير ١٣٦/١–١٣٧]

متعلق بالوقت: وكل ما هو كذلك يعتبر فيه آخر الوقت، كالحائض إذا طهرت فيه تجب عليها الصلاة، والطاهرة إذا حاضت فيه سقطت عنها.[العناية ١٣٧/١] لأن الحدث قد سرى إلى القدم، والخفّ ليس برافع. ولو أقام وهو مسافر، إن استكمل مدة الإقامة: نزع؛ لأن رخصة السفر لاتبقى بدونه، وإن لم يستكمل أتمها؛ لأن هذه مدة الإقامة وهو مقيم. قال: ومن لَبِس الجُرْمُوق فوق الخف: مسح عليه، خلافاً للشافعي سلمه؛ فإنه يقول: البَدَلُ لا يكون له بدلّ. ولنا: أن النبي على مسح على الجُرْمُوقَين، ولأنه تبع للخف استعمالاً وغرضًا فصارا كخف ذي طاقين، وهو بدل عن الرّجل لا عن الخف، بخلاف ما إذا لبس الجرموق بعد ما أحدث؛ لأن الحدث حلّ بالخف فلا يتحول إلى غيره، ولو كان الجرموق من كرّباس: لا يجوز المسح عليه؛ لأنه لا يصلح بدلاً عن الرّجل إلا أن تنفذ البلّة إلى الخف.

الجرموق: بضم الجيم والميم: ما يلبس فوق الخف. (بحمع الأنمر) لا يكون له بدل: يعني بالرأي، فإن الشرع ورد بالمسح على الحفين بدلاً عن الرجلين لا غير، فتحويز المسح على الجرموق إقامة بدل عنه بالرأي وهو لا يجوز. (العناية) استعمالاً وغرضاً: أما الاستعمال: فإنه يدور مع الخف مشياً وقياماً وقعوداً وارتفاعاً وانخفاضاً، وأما الغرض: فإنه وقاية للعف، كما أن الخف وقاية للرجل. [العناية ١/ ١٣٧] في طاقين: أي فصار الخف من هاتين الجهتين كخف ذي طاقين. [البناية ١/ ٥٩٦] وهو بدل: حواب عن قول الخصم ... وتقريره: إنا لا نسلم أنه بدل الخف وإنما هو بدل عن الرجل كالخف. [العناية ١/ ١٣٨] بخلاف ما إلخ: فإنه لا يجوز المسح عليه عندنا أيضًا. كرباس: فإن كانا من أدم أو نحوه جاز عليهما المسح سواء لبسهما منفردين، أو على فوق الخفين. (شرح الوقاية) بدلاً عن الرجل: إذ لا يمكن تنابع المشي عليه إلا أن تنفذ البلة، فيصير المسح عليهما مسحاً على الخف فيجوز. (حاشية شرح الوقاية)

^{*} هذا الحديث رواه بلال وأنس وأبوذرﷺ.[البناية ٥٩٤/١] أخرج أبوداود في سننه عن أبي عبد الرحمن أنه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالاً عن وضوء النبي ﷺ فقال: كان يخرج يقضي حاجته، فآتيه بالماء فيتوضأ، ويمسح على عمامته وجرموتيه.[رقم: ١٥٣، باب المسح على الحفين]

ولا يجوز المسح على الجَوْرَبِين عند أبي حنيفة على إلا أن يكونا مجلّدين أو منعَّلَيْنِ. وقالا: يجوز إذا كانا تنحينين لا يَشفّان؛ لما رُوي: "أن النبي على مسح على حوربيه"، ولأنه يمكنه المشي فيه إذا كان تُحيناً، وهو: أن يستمسك على الساق من غير أن يُربَط بشيء، فأشبه الخف. وله: أنه ليس في معنى الخف؛ لأنه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلا إذا كان مُنعَّلاً، وهو محمل الحديث، وعنه: أنه رجع إلى قولهما، وعليه الفتوى. ولا يجوز المسح على العمامة، والقلنسُوة، والبُرْقع، والقُفَّازين؛ لأنه لا حرج في نزع هذه الأشياء، والرخصة لدفع الحرج.

عند أبي حنيفة على وعنه أنه رجع إلى قولهما، وبه يفتى (شرح الوقاية) مجلدين إلخ: المجلد: هو ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله، فيكون كالخف، والمنعل: بالتخفيف وسكون النون، ويجوز تشديد العين مع فتح النون، ما وضع الجلد على أسفله كالنعل [بجمع الأغر ٢٥/١] وعنه: عن أبي حنيفة على أنه مسح على حوربيه في مرضه، ثم قال لعواده: "فعلت ما كنت أمنع الناس عنه"، فاستدلوا به على رجوعه (العناية) أنه رجع: في آخر عمره قبل موته بتسعة أيام، وقبل: بثلاثة أيام (مجمع الأنمر) ولا يجوز المسح: فيه نفي قول من يجوز المسح على العمامة كالأوزاعي وأحمد بن حنبل وأهل الظاهر، قالوا: صح أن رسول الله الشائح مسح على عمامته وخفيه. وقلنا: المسح على الخف ثبت رحصةً لدفع الحرج ولاحرج في نزع هذه الأشياء، والتمسك بالحديث ضعيف؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُوُوسِكُمْ لَهُ يَقتضي عدم حواز مسح غير الرأس، والعمل بالحديث يكون زيادة عليه بخير الواحد، وهو نسخ فلا يجوز، أو هو منسوخ [العناية ٢٠/١] والعمامة إلخ: بكسر العين واحد العمائم، وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النين وضم السين على معروفة، وبرقع القاف ونتحها الخمار، وقفازين بضم القاف وتشديد الفاء ما يعمل لليدين؛ لدفع البرد.

^{*} روي من حديث المغيرة بن شعبة، ومن حديث أبي موسى، ومن حديث بلال، فحديث المغيرة رواه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ١٨٤/١] أخرج الترمذي في جامعه عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال: توضأ النبي الحلالي ومسح على الجوربين والنعلين. وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٩٩، باب ما حاء في المسح على الجوربين والنعلين]

ويجوز المسح على الجبائر وإن شَدَّها على غير وضوء؛ لأنه عليه فعله، وأمَرَ علياً به، * ولأن الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف، فكان أولى بشرع المسح، ويكتفي بالمسح على أكثرها،

ويجوز: قال قاضي خان: هذا إذا كان يضره المسح على الجراحة.(العناية) الجبائر: وهي العيدان التي تشد على العظام المكسورة.[بجمع الأنمر ٧٥/١] غير وضوء: وإنما شرطت الطهارة في الخف دونما؛ لأنما تربط غالبًا حال العجلة والضرورة، فاشتراط الطهارة فيها مفض إلى الحرج.(حاشية شرح الوقاية)

على أكثرها: لم يذكر في ظاهر الرواية أنه إذا مسح على بعض الجبائر دون بعض هل يجزيه أولا، وذكر في "أمالي الحسن بن زياد" أنه إذا مسح على الأكثر أجزأه، وإن مسح على النصف لا يجزيه، والفرق بينه وبين مسح الرأس، والمسح على الخفين حيث لا يشترط فيهما الأكثر أن مسح الرأس شرع بالكتاب، والباء دخلت المحل، فأوجبت تبعيضه، وألمسح على الخفين إن كان بالكتاب، كان حكمه حكم المعطوف عليه، وإن كان بالسنة، فهي أوجبت مسح البعض، فأما المسح على الجبائر: فإنما ثبت بحديث على الحين، وليس فيه ما ينبئ عن البعض إلا أن القليل سقط اعتباره؛ دفعاً للحرج وأقيم الأكثر مقامه. [العناية ١٤٠/١]

* هما حديثان. [نصب الراية ١٨٦/١] فحديث مسحه عليم أخرجه الهيثمي "في مجمع الزوائد" عن أبي أمامة عن النبي على أنه لما رماه ابن قمئة يوم أحد، رأيت النبي على إذا توضأ حل عن عصابه، ومسح عليها بالوضوء، ورواه الطبراني في "الكبير" وفيه: حفص بن عمر العدني وهو ضعيف. [رقم: ١٤٣٠، باب المسح على الجبيرة] قلت: هو مختلف فيه، وقال ابن أبي حاتم: أخبرنا أبوعبد الله الطهراني ثنا حفص بن عمر العدني، وكان ثقة، كما في "قذيب التهذيب"، وقد عرفت غير مرة أن الاختلاف غير مضر. [إعلاء السنن ٢٥٠/١]

وأما حديث على فأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن عمرو بن خالد عن زيد بن على عن أبيه عن جده عن على حلى على الخبائر. [رقم: ٣٦٣، باب المسح على الحسائب والجروح] وسنده حسن كذا في "كنــز العمال". [إعلاء السنن ١/٣٥٠] قال المنذري: وصح عن ابن عمر هل المسح على العصابة موقوفاً عليه، وساق بسنده أنّ ابن عمر توضأ، وكفه معصوبة، فمسح عليها، وعلى العصابة، وغسل سوى ذلك، وقال الحافظ أبوبكر أحمد بن الحسين الحافظ: هو عن ابن عمر صحيح، والموقوف في هذا كالمرفوع؛ لأن الأبدال لا تنصب بالرأي. [فتح القدير ١٣٩١] =

ذكره الحسن على الجبيرة عن غير أبرء: لايبطل المسح؛ لأن العذر قائم، والمسح عليها كالغسل لما تحتها، مادام العذر باقياً. وإن سقطت عن برء: بطل؛ لزوال العذر، وإن كان في الصلاة: استقبل؛ لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل، والله أعلم.

الحسن: بن زياد تلميذ أبي حنيفة في "إملاته". ولا يتوقت إلخ: بيان الفرق بين مسح الخف ومسح الجبيرة وذلك بأمور: منها: ما تقدم من قوله: وإن شدها على غير وضوء، فإن المسح على الخف من غير طهارة لايجوز كما تقدم. ومنها: أنه لا يتوقت بوقت مقدر؛ لعدم التوقيف بالتوقيت حيث لم يرد فيه أثر ولا خير، والمقادير لا تعرف إلا سماعاً فيمسح إلى وقت البرء. ومنها: أن الجبيرة إن سقطت عن غير برء لم يطل المسح بخلاف الخف فإنه إذا نزع بطل المسح؛ لأن العذر قائم، والمسح عليها كالقسل لما تحتها مادام العذر باقياً. [العناية ١/١٤١] كالغسل لما تحتها: ولهذا لو مسح على عصابة فسقطت، فأخذ أخرى لا تجب الإعادة عليه، لكنه الأحسن. وقت القدير ١/١٤١] لأنه قدر إلخ: فصار كَالمُتيم يجد الماء في خلال صلاته فإنه يستقبلها كذلك. (العناية) = وحديث الباب أخرجه أبوداود في سننه من حديث الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر، فشَحَّه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فأصاب رجلاً منا حجر، فشَحَّه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقال: "قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السوال، إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصر، أو يقسل على حرحه خرقة، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده". [رقم: ٣٣٦، باب المحدور يتيمم]

باب الحيض والاستحاضة

أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، وما نقص من ذلك فهو استحاضة؛ لقوله عليًّا: "أقل الحيض للحارية البكر والثيّب ثلاثة أيام ولياليها، وأكثره عشرة أيام"،*

الحيض: لقب الباب بالحيض دون النفاس؛ لكثرته أو لكونه حالة معهودة في بنات آدم دون النفاس. والحيض لغةً: هو الدم الخارج ومنة: "حاضت الأرنب"، وعند الفقهاء: هو دم ينفضه رحم المرأة السليمة عن الداء والصغر.[العناية ١٤١/١]

* روي من حديث أبي أمامة، ومن حديث واثلة بن الأسقع، ومن حديث معاذ بن جبل، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث أنس بن مالك، ومن حديث عائشة ﴿ اللهِ ١٠ الراية ٢٥١/١] أخرج الدار قطني في سننه حديث أبي أمامة من حديث حسان بن إبراهيم الكرماني ثنا عبد الملك سمعت العلاء قال: سمعت مكحولاً يحدث عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: أقل ما يكون من الحيض للحارية البكر والثيب ثلاث، وأكثر ما يكون من الحيض عشرة أيام، فإذا رأت الدم أكثر من عشرة أيام فهي مستحاضة، تقضي ما زاد على أيام أقرائها، ودم الحيض لا يكون إلا دماً أسود عبيطًا، تعلوه حمرة، ودم المستحاضة رقيق تعلوه صفرة، فإن كثر عليها في الصلاة، فلتحثى كرسفاً، فإن ظهر الدم علتها بأحرى، فان هو غلبها في الصلاة فلا تقطع الصلاة وإن قطر، ويأتيها زوجها، وتصوم. وعبد الملك هذا رجل مجهول، والعلاء هو ابن كثير، وهو ضعيف الحديث، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئًا.[١٨/١، كتاب الحيض] فإن قلت: هذه الأحاديث كلها ضعيفة فلا يصح الاحتجاج بها... قلت: أحاب القدوري في "التجريد": أن ظاهر الإسلام يكفي لعدالة الراوي ما لم يوجد فيه قادح، وضعف الراوي لا يقدح إلا أن تقوى جهة الضعف، وقد ذكر النووي في "شرح المهذب": أن الحديث إذا روي من طرق، ومفرداتها ضعيفة يحتج به، وقول الدارقطيي: مكحول لم يسمع أبا أمامة غير مسلم؛ لأنه أدرك أبا أمامة، وسمع في عصره، وإذا روى عنه فالظاهر السماع؛ فإن الشرط عند مسلم إمكان اللقاء، ولو ثبت إرساله فالمرسل حجة عندنا.[البناية ٧/٠٤] وفي "فتح القدير": فهذه عدة أحاديث عن النبي ﷺ متعددة الطرق، وذلك يرفع الضعيف إلى الحسن، والمقدرات الشرعية مما لا تدرك بالرأي، فالموقوف فيها حكمه الرفع، بل تسكن النفس بكثرة ما روي فيه عن الصحابة والتابعين إلى أن المرفوع مما أجاد فيه ذلك الراوي الضعيف، وبالجملة فله أصل في الشرع بخلاف قولهم: أكثره خمسة عشر يوماً، لم نعلم فيه حديثاً حسناً ولا ضعيفاً.[فتح القدير ١٤٣/١]

وهو حجة على الشافعي على التقدير بيوم وليلة. وعن أبي يوسف على: أنه يومان والأكثر من اليوم الثالث؛ إقامةً للأكثر مقامَ الكل. قلنا: هذا نقص عن تقدير الشرع. وأكثره عشرة أيام ولياليها، والزائد استحاضة؛ لما روينا، وهو حجة على الشافعي في التقدير بخمسة عشر يومًا. ثم الزائد والناقص استحاضة؛ لأن تقدير الشرع يمنع إلحاق غيره به. وما تواه المرأة من الحُمْرة، والصُّفْرة، والكُدْرة في أيام الحيض حيض حتى ترى البياض خالصًا. وقال أبو يوسف على: لا تكون الكُدْرة حيضًا إلا بعد الدم؛ لأنه لو كان من الرَّحم لتأخر خروج الكُدر عن الصافي. ولهما ما رُوي: أن عائشة هيما جعلت ما سوى

هذا نقص: هذا حواب عما ذهب إليه أبو يوسف، تقديره: أن الشرع نص على عدد معين، فلا يجوز تغييره، فلو جاز النقص فيه لجاز في إقامة اليومين مقام الثلاثة؛ لأنهما أكثرها، ولأن العدد بعد النص عليه يعتبر كماله، كإعداد الركعات وأيام الصيام وغيره. [البناية ٤٤٣/١ كما روينا: أي الحديث المذكور. (البناية) وهو حجة: أي أكثر الحيض. (البناية) بخمسة عشر يوماً: وقال الشافعي: خمسة عشر يوماً، وهو قول أبي حنيفة بيش الأول؛ لقوله عليمًا في نقصان دين المرأة: "تقعد إحداهن شطر عمرها لا تصوم ولا تصلي"، والمراد به زمن الحيض، والشطر: هو النصف. [العناية ١٤٣/١]

وما تواه المرأة إلخ: بيان ألوانه وهي ستة: السواد والحمرة والصفرة والكدرة والخضرة والترابية، ولم يذكر السواد؛ لأنه لا إشكال في كونه حيضاً لقوله ﷺ: "دم الحيض أسود عبيط محتدم" أي طري شديد الحمرة يضرب إلى السواد أما الحمرة: فهي اللون الأصلي للدم إلا أنه عند غلبة السوداء يضرب إلى السواد. [العناية ١٤٤/١] لأنه لو كان إلخ: حاصله: أن المعتاد في دم الرحم أن يخرج الصافي أولاً، ثم الكدر، وفي دم العرق على العكس، فلما حرج الكدر أولاً، علم أنه من العرق، وإلا لزم خلاف العادة.

ما سوى إلخ: روّي عنها أيضًا ألها قالت: "كنا نعد الصفرة والكدرة حيضاً في عهد رسول الله ﷺ"، وهذا أولى بالنمسك مما تمسك به صاحب "الكافي" من قول عائشة هي: "لا حتى ترين القصة البيضاء"؛ لأنه نفي الخروج عن الحيض بكل شيء من ألوانه إلا بالبياض، ولا كلام فيه، فإن أبايوسف هي أيضًا لا يرى الخروج بالكدرة ونحوه من الألوان، وإنما خالف في أن رؤية الكدرة هل يوجب الدحول في الحيض؟ فزعم أنه لا يوجبه، وزعم الطرفان أنه يوجبه على ما سبق.

البياض الخالص حيضًا*، وهذا لا يعرف إلا سماعًا، وفَمُ الرحم منكوس، فيخرج الكدر أولاً كالجَرَّة إذا تُقب أسفلُها. وأمّا الخُضْرَةُ، فالصحيح: أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء: تكون حيضًا، ويُحمل على فساد الغذاء، وإن كانت كبيرةً لا ترى غير الخضرة: تُحمل على فساد المُنْبِت، فلا تكون حيضاً. والحيض يُسقط عن الحائض الصلاة،

سماعًا: فيحمل على ألها سمعت ذلك من رسول الله ﷺ (العناية) فَمُ الرحم: جواب عن قول أبي يوسف على:
"لتأخر خروج الكدر عن الصافي" وكأنه قول بالموجب (العناية) ثقب: فإن الكدرة تخرج أولاً (العناية) فساد الغذاء: كألها أكلت غذاء فاسداً أفسد صورةً دمها. وإن كانت كبيرة: أي آئسة وهي أن تكون في خمس وخمسين سنة على ما هو المختار [العناية ٥/١ أ فساد المنبت: لأن فساد الغذاء لا يدوم، فيكون لفساد المنبت، فلا يكون حيضاً؛ إذ الحيض هو الدم الخارج من منبت الولد، وبعد ما فسد لم يبق المنبت منباً له. فلا تكون حيضاً: لأن الدم في الأصل لا يكون أخضر.

والحيض إلخ: هذا بيان أحكام الحيض، قال في "النهاية" وغيرها: ألها اثنا عشر: ثمانية يشترك فيها الحيض والنفاس، وأربعة مختصة بالحيض دون النفاس، فأما الثمانية: فترك الصلاة لا إلى قضاء، وترك الصوم إلى قضاء، وحرمة اللمحول في المسحد، وحرمة الطواف بالبيت، وحرمة قراءة القرآن، وحرمة مس المصحف بدون الغلاف، وحرمة جماعها، والثامن: وجوب الغسل عند انقطاع الحيض. وأما الأربعة المخصوصة بالحيض: فانقضاء العدة، والاستبراء، والحكم ببلوغها، والفصل بين طلاقي السنة والبدعة. [العناية 20/1]

يسقط: ظاهره: أن الصلاة تجب عليها ثم تبطل؛ إذ السقوط يتلو الوجوب، وإليه مال القاضي أبوزيد، فإنه يقول: إن الصلاة تجب عليها؛ نظراً إلى الوقت، ثم يسقط للحرج، وعامة المشايخ على ألها لا تجب عليها أصلاً.

* هذا الحديث أخرجه مالك في "الموطأ" عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه - مولاة عائشة أم المومنين - ألها قالت: كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدُّرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لهن: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة. [رقم: ٨٥، باب المرأة ترى الصفرة والكدرة] وأخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً، ولفظه: قال: وكن نساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصَّة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة، وبلغ ابنة زيد بن ثابت أن نساء يدعون بالمصابيح من حوف الليل، ينظرن إلى الطهر فقالت: ما كان النساء يضعن هذا وعابت عليهنّ. [باب اقبال المحيض وإدباره]

ويُحرِّم عليها الصوم، وتقضي الصومَ ولا تقضي الصلاة؛ لقول عائشة على المحرِّم عليها الصوم، وتقضي الصوم ولا تقضي إحدانا على عهد رسول الله على إذا طهرت من حيضها تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة.* ولأن في قضاء الصلاة حرجًا؛ لتضاعفها، ولا حرج في قضاء الصوم. ولا تدخل المسجد، وكذا الجنب؛ لقوله على "أباني لا أُحلُّ المسجد لحائض ولا جنب"، ** وهو بإطلاقه حجة على الشافعي على إباحة الدخول على وجه العبور والمرور. ولا تطوف بالبيت؛ لأن الطواف في المسجد، ولا يأتيها زوجها؛

ويحوم: وإنما قال: يحرم عليها الصوم، ولم يقل: يسقط؛ إشارةً إلى أنه يُقضى. (العناية) إباحة الدخول: متمسكاً بقوله تعالى: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلا جُنباً إِلّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَعْنَسِلُوا ﴾ والمراد بالصلاة المسحد؛ إذ الصلاة حنباً لا يجوز، وإن كان عابر سبيل. الآية محتملة لوجهين، أحدهما: أن يراد بالصلاة المسحد، وبالجنب حقيقته، وثانيهما: أن يكون المراد بالجنب من لم يغتسل، وبالصلاة حقيقتها، لكن تعين الاحتمال الثاني؛ لقول النبي ﷺ: "لا أحل المسحد" إلح.

ولا تطوف: أي ويمنع الحيض الطواف بالبيت وكذا الجنابة؛ لما في "الصحيحين:" أنه علجيّة قال لعائشة هليّما لما حاضت بسرف: "اقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي"، فكان طوافها حراماً ولو فعلته كانت عاصيةً معاقبةً. [البحر الرائق ٢٠٤١] ولا يأتيها زوجها: وأما الاستمتاع بما بغير الجماع فمذهب أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي ومالك: يحرم عليه ما بين السرة والركبة، وهو المراد بما تحت الإزار، ومذهب محمد بن الحسن وأحمد: لا يحرم ما سوى الفرج. [فتح القدير ٢٠/١]

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن معاذة قالت: سألت عائشة ﴿ فَهُمَا فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية ولكني أسأل، قالت: كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة. ولا نؤمر بقضاء الصلاة. الصلاة. العملة المسلام على الحائض دون الصلاة.

^{**} أخرج أبوداود في سننه عن حسرة بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة تقول: جاء رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد، فقال: "وجّهوا هذه البيوت عن المسجد"، ثم دخل النبي ﷺ ولم يصنع القوم شيئًا رجاء أن ينــزل فيهم رخصة، فخرج إليهم بعد فقال: وجّهوا هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولاحنب.[٢٦٢١، رقم: ٢٣٥، باب في الجنب يدخل المسجد]

لقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَ ﴾، وليس للحائض والجنب والنفساء قراءة القرآن؛ لقوله عليه: "لا تقرأ الحائضُ والجنبُ شيئًا من القرآن"، * وهو حجة على مالك عليه في الحائض، وهو بإطلاقه يتناول ما دون الآية، فيكون حجةً على الطحاوي في إباحته. وليس لهم مس المصحف إلا بغلافه، ولا أخذُ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصرته، وكذا المُحدث لايمس المصحف إلا بغلافه؛ لقوله عليه:

لقوله تعالى إلخ: ووطؤها في الفرج عالماً بالحرمة، عامداً مختاراً كبيرة، لا حاهلاً ولا ناسياً، ولا مكرهاً فليس عليه إلا التوبة والاستغفار.[البحر الرائق ٤٠٤/١] على مالك بشيد: فإنه يُجوِّز للحائض قراءة القرآن دون الجنب، قال: لأن الجنب قادر على تحصيل صفة الطهارة بالاغتسال، فيلزمه تقديمه على القراءة، والحائض عاجزة عن ذلك، فكان لها أن تقرأ.[الكفاية ١٤٨/١] في إباحته: ذكر نجم الدين الزاهد أنه رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة بشي، وأن عليه الأكثر.[فتح القدير ١٤٨/١]

 "لا يمسُّ القرآنَ إلا طاهر". * ثم الحدث والجنابة حَلاَّ اليدَ، فيستويان في حكم المس، والجنابة حَلَّت الفمَ دون الحدث، فيفترقان في حكم القراءة. وغلافه ما يكون متجافياً عنه دون ما هو متصل به كالجلد المُشرَّز، هو الصحيح، ويكره مسُّه بالكُمّ، هو الصحيح؛ لأنه تابع له، بخلاف كتب الشريعة لأهلها، حيث يُرَخَّص في مسها بالكم؛ لأن فيه ضرورة. ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان؛ لأن في المنع تضييع حفظ القرآن، وفي الأمر بالتطهير حرجاً بهم، وهذا هو الصحيح.

ثم الحدث إلى الله لم يجز مس المصحف باليد لهما جميعًا، ولما لم يثبت حكم القراءة، وتقريره: لما ثبت حكم الحدثين في اليد لم يجز مس المصحف باليد لهما جميعًا، ولما لم يثبت حكم الحدث في الفم حيث لم يجب غسله، وثبت حكم الجنابة فيه حيث وجب غسله، حازت قراءة المحدث دون الجنب. [العناية ١٤٩/١] في حكم المس: ولا يكره النظر إليه أي القرآن، لجنب وحائض ونفساء؛ لأن الجنابة لا تحل العين. [الدر المحتار ٥٨١/١-٥٨] متجافياً: أي متباعداً بأن يكون شيئاً ثالثاً بين الملس والممسوس، ولا يكون متصلاً به كالجلد المشرز فينبغي أن لا يكون تابعاً للماس كالكم ولا للممسوس كالجلد المشرز. (العناية) كالجلد المشرز: أي الملصوق به فيقال: مصحف مشرز أي مضموم شرز أجزاؤه بعضها مع بعض أي شدّه. (البناية) ويكره هسه: المراد بقوله: "يكره مسه بالكم" كراهة التحريم، ولذا قال في "الفتاوى": لا يجوز للحنب والحائض أن يمسا المصحف بكمهما أو ببعض ثيائما؛ لأن الثياب بمنزلة يديهما. [فتح القدير ١٩٤١] كتب المشريعة: يعني كتب الحديث والفقه حيث يرخص لأهلها في مسها بالكم لأن فيه ضرورة، وفيه كتب المسريعة: يعني كتب الحديث والفقه حيث يرخص لأهلها في مسها بالكم لأن فيه ضرورة، وفيه إلى الصبيان المحدثين؛ لأنه لو لم يكن كذلك، فإما أن يمنع عنهم المصحف، وفيه تضييع حفظ القرآن، أو يؤمروا بالتطهير، وفيه حرج عليهم؛ لأهم لم يكلفوا بذلك. [العناية ١٠٥/١]

^{*} أخرج الطبراني في معجمه الكبير عن سليمان بن موسى قال: سمعت سالم بن عبدالله بن عمر يحدث عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لايمس القرآن إلا طاهر.[٢٤٢/١٢، رقم: ١٣٢١٧] وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": ورحاله موثقون.[٣٨٧١، رقم: ١٥١٢]

قال: وإذا انقطع دم الحيض لأقلَّ من عشرة أيام: لم يحل وطؤها حتى تغتسل؛ لأن الدم يلرُّ تارةً، وينقطع أخرى، فلا بد من الاغتسال؛ ليسترجَّع جانب الانقطاع، ولو لم تغتسل ومَضَى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريمة: حل وطؤها؛ لأن الصلاة صارت دَينًا في ذمَّتها، فطهرت حكمًا. ولو كان انقطع الدم دون عادمًا فوق الثلاث: لم يقربها حتى تمضي عادتُها وإن اغتسلت؛ لأن العود في العادة غالب، فكان الاحتياط في الاجتناب، وإن انقطع الدم لعشرة أيام حل وطؤها قبل الغسل؛ لأن الحيض لا مزيد له على العشرة، إلا أنه لا يُستحب قبل الاغتسال؛ للنهي في القراءة بالتشديد. قال: والطُّهر إذا تخلّل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي،

وإذا انقطع: أراد به الانقطاع على رأس العادة بدليل ما ذكر بعده: "ولو كان انقطع الدم دون عادةا". (الكفاية) يدر: بكسر الدال وضمها: أي يسيل. (العناية) ليترجح جانب الانقطاع: أي ليتأكد جانبه بجريان أحكام الطاهرات عليها شرعًا. حل وطؤها: وإن انقطع لتمام العشرة حل وطؤها قبل الغسل؛ لأن الحيض لا يزيد على العشرة، فلا يحتمل عود الدم بعده، لكن يستحب أن لا يطأها حتى تغتسل، وقال الشافعي ومالك وأحمد وزفر: لا يحل وطؤها قبل الغسل. [بحمع الأفر ١٨٠/١]

حكمًا: لأن الشرع إذا حكم عليها بوجوب الصلاة ولا تصح حال كونما حائضاً، دلَّ أنه حكم بطهارتما. (العناية) فوق الثلاث بالطريق الأولى؛ إلى المهارتما. (العناية) فوق الثلاث بالطريق الأولى؛ إذ العود فيها أظهر؛ لابتلاء بنات آدم بالحيض في كل شهر، وأنه لا يكون أقل من ثلاثة أيام.

والطهرإذا إلخ: مثاله: مبتدأة رأت يوماً دما وثمانية طهراً، ويوماً دماً فالعشرة كلها كالدم المتوالي؛ لإحاطة الدم بطرفي العشرة، ولو رأت يوماً دماً، وتسعة طهراً، ويوماً دماً لم يكن شيء منه حيضاً. [العناية ١٥٢/] إذا تخلل إلخ: إذا أحاطت الدم بطرفي مدة الحيض.(العناية) كالدم المتوالي: فإن كانت مبتدأة فالكل حيض، وإن كانت معتادة فأيام العادة حيض، والباقي استحاضة.

قال فيه: وهذه إحدى الروايات عن أبي حنيفة ولله، ووجهه: أن استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالإجماع، فيُعتبر أوله وآخره كالنصاب في باب الزكاة. وعن أبي يوسف ولله — وهو رواية عن أبي حنيفة ولله: وقيل: هو آخر أقواله —: أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يومًا لا يفصل، وهو كله كالدم المتوالي؛ لأنه طهر فاسد، فيكون بمنزلة الدم. والأخذ بهذا القول أيسر، وتمامه يعرف في "كتاب الحيض". وأقل الطهر خمسة عشر يومًا، هكذا نقل عن إبراهيم النجعي، وإنه لا يُعرف إلا توقيفًا،

هذه إلخ: أي رواية محمد عنه، والثانية: وهو قول زفر: أن الدم إن كان في مدة الحيض ثلاثة أيام لا يكون الطهر فاصلاً، والثالثة: وهو قول محمد: أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام، لا يكون فاصلاً، وإن كان ثلاثة أيام فصاعداً، فإن كان أقل من الدمين، أو مثلها لا يكون فاصلاً وإن كان أكثر منهما يكون فاصلاً، والرابعة: ما روي عن أبي يوسف يشف. المؤكاة: فإن شرط وجوبها كمال النصاب في طرفي الحول، والنقصان في خلاله لا يضر. (العناية)

أن الطهر إلخ: وحمته في ذلك أن الطهر الذي هو دون خمسة عشر لا يصلح للفصل بين الحيضتين، فكذا للفصل بين الدمين؛ لأن أقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوماً، فما دونه فاسد. (النهاية) طهر فاسد: الفاسد لا يتعلق به أحكام الصحيح شرعًا. (العناية) أيسو: لعدم التفصيل فيه أصلاً، وفي القول الأول تفصيل من حيث إن الطهر الفاسد لا يكون فاصلاً، إذا كان الدم محيطاً في العشرة، ويكون محيطاً إذا لم يكن فيه، وفي القول الثاني والثالث تفصيل ظاهر. كتاب الحيض: الذي صنّفه محمد بن الحسن كتاباً مستقلاً في أحكام الحيض. (البناية)

هكذا نقل إلخ: وقال عطاء: أقله تسعة عشر؛ لأنه يشتمل الشهر عادة على الحيض والطهر، وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يومًا، وإذا كان أكثر الحيض عشرة، بقي تسعة عشر يومًا. ولنا: أن مدة الطهر نظير الإقامة من حيث إلها تعيد ما كان ساقطاً من الصوم والصلاة، وقد ثبت بالأخبار أن أقل مدة الإقامة خمسة عشر، فكذا أقل مدة الطهر.(النهاية) وإنه لا يعرف إلخ: والظاهر أنه منقول عن النبي على الأنه مقدار، والمقادير في الشرع لا تعرف إلا سماعاً.(العناية)

ولا غاية لأكثره؛ لأنه يمتدُّ إلى سنة وسنتين، فلا يتقدَّر بتقدير إلا إذا استمر بما الدم، فاحتيج إلى نصب العادة، ويعرف ذلك في "كتاب الحيض". ودم الاستحاضة كالرُّعاف الدائم لا يمنع الصوم، ولا الصلاة، ولا الوطْء؛ لقوله عليه: "توضئي وصلّي وإن قَطَر الدمُ على الحصير"،* وإذا عُرِف حكم الصلاة ثبت حكم الصوم والوطء بنتيجة الإجماع. ولو زاد الدم على عشرة أيام، ولها عادة معروفة دولها: رُدّت إلى أيام عادتها، والذي زاد استحاضة؟

ولا غاية لأكثره: معناه أنما تصلي و تصوم ما دامت ترى الطهر وإن استغرق عمرها. (العناية) سنة وسنتين: وقد لا تحيض أصلاً. (فتح القدير) إلا إذا استمو: فإنه يكون حينئذ لأكثره غاية عند عامة العلماء خلافاً لأبي عصمة سعد بن معاذ المروزي والقاضي أبي حازم؛ فإنه لا غاية لأكثره عندهما على الإطلاق؛ لأن نصب المقادير بالسماع، ولا سماع ههنا، وعلى هذا إذا بلغت امرأة، فرأت عشرة دمًا، وسنة أو سنتين طهرًا، ثم استمر بما الدم، فعندهما طهرها ما رأت، وحيضها عشرة أيام، تدع الصلاة والصوم من أول زمان الاستمرار عشرة أيام، وتصلي سنة أو سنتين. [العناية ١٥٥/١]

ويعرف ذلك: ولما كان في الأقوال كثرة أعرض المصنف عنها، وقال: ويعرف ذلك إلخ. (العناية) بنتيجة الإجماع: قبل أي بذلالته، وتقريره: أجمع المسلمون على وجوب الصلاة، وهو يوجب وجوب الصوم وحل الوطء بالطريق الأولى؛ لأنه لما جعل الدم عدماً في حق الصلاة مع المنافاة الثابتة بينهما؛ لكونه منافياً لشرطها، فلأن يجعل عدماً في حق الصوم والوطء الذين لا منافاة بينهما أولى. (العناية) عادة معروفة: وهي تثبت بمرتين، لا بمرة واحدة، كما ذهب إليه بعضهم.

لقوله عليم المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها"، * ولأن الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به. وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة، فحيضها عشرة أيام من كل شهر، والباقى استحاضة؛ لأنا عرفناه حيضًا، فلا يخرج عنه بالشك، والله أعلم.

فصل

والمستحاضة، ومن به سَلَسُ البول، والرُّعَاف الدائم، والجُرْح الذي لايرقاً: يتوضئون لوقت كل صلاة، فيُصَلُّون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل.

لقوله عليمة: ووجه الاستدلال: أن من زاد دمها على عشرة فهي مستحاضة، والمستحاضة تدع الصلاة أيام أفرائها، وأيام أقرائها أيام عادتما المعروفة، فما زاد عليها لا تدعها فيه، وإلا لم يق للإضافة فائدة. [العناية ١٥٨/١] يجانس: من حهة أنه زيادة على المقدر — إذ المقدر العادي كالمقدر الشرعي فالزائد عليه كالزائد عليه — ومن حهة أنه يخالف للمعهود. [فتح القدير ١٥٨/١]

لأنا عرفناه إلخ: أي لما استمر الدم ثلاثة أيام، عرفنا أنه حيض. ولما حاوز العشرة وقع الشك في الزيادة على الثلاثة، أن المرثي فيها حيض أم استحاضة، فلا يخرج عنه بالشك. والله أعلم.[الكفاية ١٥٨/١] سَلَسُ البول إلخ: لما ذكر المستحاضة للمعنى الذي ذكرنا من أن الدماء المحتصة بالنساء ثلاثة: حيض، واستحاضة، ونفاس، ذكر أيضًا من هو في حكمها.(النهاية)

سلس البول: و هو من لا يقدر على إمساكه.(العناية) الدائم: أي الشامل للأوقات بحيث لا يسع الصلاة. لا يرقأ: أي الذي لا يسكن دمه.(العناية) والنوافل: لا يراد به الحصر، بل يصلون النذور والواجبات أيضًا مادام الوقت باقياً عندنا.(الكفاية)

* أخرج ابن حبان في صحيحه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة هُما قالت: سئل رسول الله ﷺ عن المستحاضة، فقال: تدع الصلاة أيّامها، ثم تغتسل غسلاً واحداً، ثم تتوضاً عند كل صلاة.[١٨٩/٤، رقم: ١٣٥٥، باب وجوب الوضوء للمستحاضة عند كل صلاة]

وقال الشافعي على: تتوضأ المستحاضة لكل مكتوبة؛ لقوله على: "المستحاضة تتوضأ لكل صلاة"، * ولأن اعتبار طهارتها ضرورة أداء المكتوبة، فلا تبقى بعد الفراغ منها. ولنا: قوله عليه: "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة"، ** وهو المراد بالأول؛ لأن "اللام" تستعار للوقت،

قال الشافعي رهيه: هذا الاحتلاف بيننا وبين الشافعي رهيه في المستحاضة، ومن به سلس البول، واستطلاق البطن، وانفلات الريح من الدبر، وأما في حق صاحب الجرّح السائل، والرعاف الدائم، فالخلاف بيننا وبينه بوحه آخر؛ لما أنه لا يرى الخارج من غير السبيلين حدثًا. [الكفاية ١٥٩/١] لكل مكتوبة: والنفل تبع للفرض، فلا يفرد له حكم على حدة. ولأن اعتبار إلخ: الحاصل أن اعتبار طهارة المستحاضة للضرورة، وما يكون اعتبار للضرورة يتقدر بحسبها.

بعد الفراغ منها: يشعر بأن أداء النوافل إنما يجوز له عند الشافعي قبل المكتوبة لا بعدها. بالأول: أي بما رواه الشافعي.(العناية) لأن الأول محتمل، والثاني: محكم، فيحمل المحتمل على المحكم. تستعار: فإن للوقت اختصاصًا بالأشياء، فباعتبار أن الاختصاص لازم للوقت استعير لفظ اللام له.

^{*} أخرجه ابن ماجه عن عدي بن ثابت عن أبيه عن حده عن النبي الله قال: المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل، وتتوضأ لكل صلاة، وتصوم، وتصلي. [رقم: ٦٢٥، باب ما حاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم]

^{**} قال بعضهم: هذا غريب يعني بلفظ: لوقت كل صلاة، قلت: ليس كذلك؛ لأنه لا يلزم من عدم إطلاعه عليه أن يكون غريباً، بل روي هذا الحديث هذا اللفظ في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش: وتوضئي لوقت كل صلاة، ذكره ابن قدامة في "المغنى"، ورواه الإمام أبوحنيفة هي هكذا: "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة"، ذكره السرخسي في "المبسوط"، وروى أبو عبدالله بن بطة بإسناده عن حمنة بنت جحش أنه علي أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة، والغسل يعني الوضوء، فبطل الاشتراط لكل صلاة. [البناية ٢٧٧/١] وفي شرح مختصر الطحاوي: روى أبوحنيفة يشي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هي أن النبي الله قال لفاطمة بنت أبي حبيش: "وتوصئي لوقت كل صلاة". ذكره محمد في الأصل معضلاً. [فتح القدير ١٩٥١]

يقال: آتيك لصلاة الظهر: أي وقتها، ولأن الوقت أقيم مقام الأداء؛ تيسيراً، فيدار الحكم عليه. وإذا خرج الوقت: بطل وضوءهم واستأنفوا الوضوء لصلاة أخرى، وهذا عند علمائنا الثلاثة. وقال زفر: استأنفوا إذا دخل الوقت، فإن توضؤوا حين تطلع الشمس: أجزأهم عن فرض الوقت حتى يذهب وقت الظهر، وهذا عند أبي حنيفة و محمد حياً! وقال أبو يوسف و زفر حياً! أجزأهم حتى يدخل وقت الظهر. وحاصله: أن طهارة المعذور تَنتقض بخروج الوقت أي عنده بالحدث السابق عند أبي حنيفة ومحمد حياً! وبدخوله عند زفر حياً، وبأيهما كان عند أبي يوسف حياً. وفائدة الاختلاف لا تظهر الا فيمن توضًا قبل الزوال كما ذكرنا، أو قبل طلوع الشمس. لزفر حياً: أن اعتبار الطهارة مع المنافى؛ للحاجة إلى الأداء، ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر،

آتيك لصلاة: يراد بما الوقت، وذلك بالكتاب والسنة ومتعارف الناس، أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَغَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلَفٌ أَضَاعُوا الصَّلاةَ﴾ أنه قال: "جعلت لي الأرض مسحدًا وطهوراً أينما أدركتني الصلاة تيممت، وصليت"، وأراد بذلك وقت الصلاة، لا نفس الصلاة؛ لأن الصلاة فعله وإنه لايسبقه ولا يتأخر عنه، وكذلك يقال في مبتذل الكلام: آتيك لصلاة الظهر أي وقت صلاة الظهر، فحملنا الصلاة المذكورة في الحديث على الوقت؛ تحرزاً عن التعارض وتوفيقاً بين الحديثين.[الكفاية ١٦٠/١] ولأن الوقت: في قوله عليجة: "لوقت كل صلاة"، هذا دليل موافق للقواعد الشرعية.

تيسيرًا: لأن المكلف قد يأتي في الوقت بالأداء وقد يأتي بالقضاء، فلو لم يُقَم الوقت مقام الأداء لأَدَّى إلى الحرج. عند زفر: رأى فخر الإسلام أن زفر لم ير ذلك، ولا أبا يوسف، فالكل متفقون على انتقاضه عند الحزوج. [فتح القدير ١٦١/١] وفائدة الاختلاف إلخ: إنما انحصرت فيهما؛ لأن في الأولى دخولاً بلا خروج، فلا تنتقض عند أبي حنيفة ومحمد حتى يذهب وقت الظهر، وتنتقض عندهما: وفي الثانية خروجاً بلا دخول، فننتقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ولا تنتقض عند زفر. [العناية ١٦١/١]

فلا تعتبر: أي لا تعتبر الطهارة قبل الوقت. (النهاية)

ولأبي يوسف عليه: أن الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعده. ولهما: أنه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت؛ ليتمكن من الأداء كما دخل الوقت، وخروج الوقت دليل زوال الحاجة، فظهر اعتبار الحدث عنده. والمراد بالوقت: وقت المفروضة، حتى لو توضأ المعذور لصلاة العيد له أن يصلي الظهر به عندهما، وهو الصحيح؛ لأنها بمنزلة صلاة الضحى، ولو توضأ مرة للظهر في وقته، وأخرى فيه للعصر، فعندهما: ليس له أن يصلي العصر به؛ لانتقاضه بخروج وقت المفروضة. والمستحاضة: هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه، وكذا كلٌ من هو في معناها، وهو من ذكرناه، ومن به استطلاق بطن، أو انفلات ريح؛ لأن الضرورة بهذا تتحقّق، وهي تعمّ الكل.

فصل في النفاس

والنفاس: هو الدم الخارج عقيب الولادة؛ لأنه مأخوذ من تنفَّس الرحم بالدم، أو من خروج النَّفْس بمعنى الولد، أو بمعنى الدم. والدم الذي تراه الحامل ابتداءً،

قبله ولا بعده: هذا أيضًا لا يستقيم إلا وأن يراد بالانتقاض بالدخول عدم اعتبارها في أداء الوقتية. المراد بالموقت: أي الذي اعتبر خروجه ودخوله. بمنسزلة صلاة الضحى: من حيث ألها ليست بمفروضة، حتى قال بعض المشايخ: إلها صلاة الضحى أديت بجماعة (العناية) ذكرناه: يعني قوله: ومن به سلس البول، والرعاف الدائم، والجرح الذي لايرقاً،... فيكون حكم الكل حكم المستحاضة، ولو أريد تعريف المعذور قيل: هو من حصل به العذر بدوام الحدث وقت صلاة كاملاً ثم لا يخلو عنه منذ توضأ فيه إن دام والقيود تعرف ثما تقدم. انفلات: أي حروج الشيء فلتةً أي بغتةً. بهذا: أي بما ذكرنا من الأحداث.(العناية)

أو حال ولادتها قبل خروج الولد: استحاضة وإن كان ممتدًا. وقال الشافعي وهذا حيضٌ؛ اعتباراً بالنفاس؛ إذهما جميعاً من الرحم. ولنا: أن بالحبل ينسد فم الرحم، كذا العادة، والنفاس بعد انفتاحه بخروج الولد، ولهذا كان نفاسًا بعد خروج بعض الولد فيما رُوي عن أبي حنيفة ومحمد رجهها؛ لأنه ينفتح، فيتنفس به. والسَّقْطُ الذي استبان بعض خَلْقه: وَلدٌ، حتى تصير المرأة به نفساء، وتصير الأمة أم ولد به، وكذا العدة تنقضي به. وأقل النفاس لاحد له؛ لأنَّ تقدمُّ الولد عَلَمُ الخروج من الرحم، فأغنى عن المعداد حُعل علَماً عليه بخلاف الحيض. وأكثره أربعون يومًا، والزائد عليه استحاضة؛

محتداً: أي وإن كان نصاب الحيض ممتداً. (الكفاية) اعتبارًا بالنفاس: أي إذا امتد الدم الخارج حال ولادها وقبل خروج الولد، يقول الإمام أبوحنيفة هذا إنه استحاضة، وقال الشافعي هذا بل هو حيض كما أن ماخرج من الدم بعد الولادة نفاس، كذلك الدم الخارج قبل الولادة حيض؛ لأن منبعهما الرحم. بالحبل ينسد: وذلك؛ لأن فم الرحم منكوس، ولا يتقرر في المنكوس شيء في بحرى العادة، إلا إذا انسد فمه. والسقط: بالحركات الثلاث في السين، (البناية) أي الولد الناقص الذي ظهر بعض أعضائه فهو في حكم الولد. بعض خلقه: كإصبع أو ظفر. (فتح القدير) أم ولد: إن ادعاه المولى. (العناية)

لاحد له: وعليه اتفق أصحابنا، فلو انقطع دم النفاس بعد الولادة ساعة يجب عليها أن تصوم وتصلي بعد الاغتسال، صرح بذلك شيخ الإسلام في "مبسوطه". تنبيه: فما تعارف في زماننا هذا من أن النساء لا تودين الفرائض إلا بعد انقضاء أربعين يوماً وإن انقطع الدم قبله، ذنب كبير. اهتداد: بالتنوين، أي عند امتداد دم، وقوله: _ حعل علماً _ جملة وقعت صفة لقوله _ امتداد _ و "حعل" على صيغة المجهول و "علما" نصب على أنه مفعول ثان لجعل. [البناية ١٩٦/١]

عليه إلخ: خروج الدم من الرحم يعني لايشترط الامتداد في النفاس؛ لأن خروج الولد أغنى عن ذلك بخلاف الحيض، حيث يشترط فيه امتداد الدم ثلاثة أيام شرعاً ليعلم بذلك أن الدم من الرحم؛ إذ لا دليل على كونه من الرحم إلا بالامتداد.[البناية ٤٩٦/١]

لحديث أم سلمة هيء "أن النبي عليم وقت للنفساء أربعين يومًا"، وهو حجة على الشافعي حلله في اعتبار الستين. وإن حاوز الدم الأربعين، وقد كانت ولدت قبل ذلك، ولها عادة في النفاس: رُدّت إلى أيام عادتها؛ لما بينا في الحيض، وإن لم تكن لها عادة فابتداء نفاسها أربعون يومًا؛ لأنه أمكن حَعْلُه نفاساً، فإن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاسها من الولد الأول عند أبي حنيفة و أبي يوسف حيثًا، وإن كان بين الولدين أربعون يومًا. وقال محمد حلله: من الولد الأخير، وهو قول زفر حله؛ لأنها حامل بعد وضع الأول، فلا تصير نفساء كما أنها لا تحيض، ولهذا تنقضي العدة بالولد الأخير بالإجماع. ولهما: أن الحامل إنما لا تحيض؛ لانسداد فم الرحم على ما ذكرنا، وقد انفتح بخروج الأول، وتنفس بالدم، فكان نفاسًا، والعدة تعلَّقت بوضع حمل مضاف إليها، فيتناول الجميع.

بطن واحد: هما ولدان من بطن واحد بين ولادقما أقل من ستة أشهر. (بحمع الأنمر) الولد الأول: ما لم يكن بين الولدين ستة أشهر؛ لأنهما حينئذ توأمان. [فتح القدير ١٦٧/١] أن الحامل: جواب عن استدلالهما. والعدة إلخ: حواب عن قياس محمد النفاس على انقضاء العدة، ووجهه: أن العدة تنقضي بوضع حمل مضاف إليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾، والحمل اسم لكل ما في البطن، وما بقى الولد في بطنها موجوداً كانت حاملاً، فلا تنقضى العدة حتى تضع الجميع. [العناية ١٦٧/١]

^{*} رواه أبو داود في سننه عن كثير بن زياد قال: حدثتني الأزديّة قالت: حججت، فدخلت على أم سلمة، فقلت: يا أم المؤمنين! إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة المحيض! فقالت: لا تقضين، كانت المرأة من نساء النبي ﷺ بقضاء صلاة النفاس.[٣٠٢/١، من نساء النبي ﷺ بقضاء صلاة النفاس.[٣٠٢/١] وفي رواية: تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً، أو أربعين ليلةً. [٣٠٢/١] رقم: ٣٠٣، رقم: ٣٥، باب ماجاء في وقت النفساء]

باب الأنحاس وتطهيرها

تطهير النجاسة واحب من بدن المصلّي، وثوبه، والمكان الذي يصلي عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَثِيَابُكَ فَطَهِّرْ﴾، وقال عليه: "حُتّيه، ثم اقرُصيه، ثم اغسليه بالماء، ولا يضرُّك أثرُه"*، وإذا وحب التطهير بما ذكرنا في الثوب، وحب في البدن والمكان؛ لأن الاستعمال في حالة الصلاة يَشمَل الكلَّ. ويجوز تطهيرها بالماء، وبكل مائع طاهر يُمكن إزالتها به،

وثيابك فطهر: أي فطهِّرها من النجاسة، والأمر للوجوب. (البناية) وقال عليمًا: المصنف إنما استدل به على وجوب الطهارة من النياب. حتيه: الحت: القشر باليد و العود، والقرص: القشر بأطراف الأصابع كلاهما من باب طلب، ثم المعتبر في طهارة المكان تحت قدم المصلي حتى لو افتتح الصلاة وتحت قدمه أكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلاته فاسدة؛ لأنه لابد من القيام وذلك يكون بالقدم. [الكفاية ١٩٩١] في المبدن: بطريق أولى؛ لأنهما ألزم للمصلي منه؛ لتصور انفصاله بخلافهما. [فتح القدير ١/ ١٦٩-١٧] في المبدن: الدليل على اشتراط طهارة المكان أنه لما ثبت وجوب طهارة الثوب بقوله تعالى: ﴿وَثِيابَكُ فَطَهِرْ ﴾، بعبارته دل ذلك على اشتراط طهارة المكان أيضًا؛ لأنه إنما وجب طهارة الثوب؛ لأن حالة الصلاة حالة مناجاة مع الرب، وهي أعلى حال العبد، فيجب أن يكون على أحسن الأحوال، وذلك في طهارته، وطهارة ما صلى فيه، وقد وجب عليه تطهير الثوب بالنص مع قصور الاتصال به، وإمكان الصالة بدونه، فلأن يشترط طهارة مكانه مع كمال اتصاله به أولى.

هائع: بعضهم قيده بالطاهر، فإنه إذا لم يكن طاهراً لا يطهر. طاهر: احتراز عن بول ما يؤكل لحمه؛ فإن الأصح أن التطهير لا يحصل به.(العناية)

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن هشام بن عروة قال: حدثتني فاطمة عن أسماء قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إحدانا يصيب ثوبما من دم الحيضة كيف تصنع به؟ قال: تحتُّه، ثم تقرصُه بالماء، ثم تنضحه، ثم تصلي فيه. [١٣٠٧/٢، رقم: ٦٦١، باب نجاسة الدم وكيفية غسله] وفي رواية لأبي داود: حتيه، ثم اقرصيه بالماء، ثم انضحيه. [٢٧٧/١، رقم: ٣٦٦]

كالخَلِّ وماء الورد ونحو ذلك مما إذا عُصِرَ انعصر، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف بها. وقال محمد وزفر والشافعي هي الا يجوز إلا بالماء؛ لأنه يتنجَّس بأول الملاقات، والنَّجسُ لا يفيد الطهارة، إلا أن هذا القياس تُرك في الماء للضرورة. ولهما: أن المائع قالع، والطهورية بعلة القلع والإزالة والنجاسة للمحاورة، فإذا انتهت أجزاء النجاسة يبقى طاهرًا، وحواب المنتوب لايفرِّق بين الثوب والبدن، وهذا قول أبي حنيفة وشيد. وإحدى الروايتين عن أبي يوسف عي . وعنه: أنه فرَّق بينهما، فلم يُجَوِّزُ في البدن بغير الماء. وإذا أصاب الخفي نياسة لها حرم، كالروث والعَذرة، والدم، والمني، فحَقَّت، فدَلَكه بالأرض، جاز. وهذا استحسان.

القياس: قلنا: المعنى الذي لأجله سقط القياس في حق الماء ذلك المعنى موحود في غيره من المائعات. (النهاية) قالع: من قلع الشيء وأقلعه، إذا أزاله من موضعه. (البناية) والطهورية: أي إفادة الماء الطهورية بعلة أنه يقلع النجاسة. القلع والإزالة: والحاصل أنا نعلم أن طهورية الماء ليست إلا لكونه قالعًا مزيلًا، وعلة القلع والإزالة موجودة في المائع، فيثبت الطهورية فيه. والنجاسة: حواب عن استدلالهم، وهو في الحقيقة قول بالموجب، أي سلمنا أنه تنجس بأول الملاقاة لكن المحل لم يكن نجسًا لعينه، بل كانت النجاسة للمحاورة، فإذا انتهت أجزاء النجاسة بالعصر بقي المحل طاهرًا. [العناية ١٩٠/١]

فلم يُجوِّز: والفرق له: أن البدن كما يقبل النجاسة الحكمية يقبل النجاسة الحقيقية، ثم الحكمية اختص زوالها بالماء، فكذا الحقيقية، وأيضًا حرارة البدن حاذبة، فلا يدخل فيه إلا الماء. والعقدرة: الروث يكون في الحيوانات والعدرة يكون في الإنسان. فجفت: وفي المحيط: ذكر في "الجامع الصغير" في النجاسة التي لها حرم إذا أصاب الحف أو النعل وحكه أو حته بعد ما يبس أنه يطهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف عثاً. [الكفاية ١٧١/١] فدلكه: قلت: الدلك بالأرض ليس بشرط، بل الحك والحت يكفيان أيضًا؛ لأنهما يعملان عمل المسح، فيقومان مقامه. جاز: أي طهر في حق حواز الصلاة استحساناً. (العناية)

وقال محمد عليه: لا يجوز وهو القياس إلا في المني خاصةً؛ لأن المتداخل في الحف لا يُزيلُه الحَفَاف والدَّلْك، بخلاف المني على مانذكره. ولهما: قوله عليمًة: "فإن كان بهما أذًى فليمسحهما بالأرض؛ فإن الأرض لهما طهور"، * ولأن الجلد لصلابته لا تتدَاخلُه أجزاء النجاسة إلا قليلاً، ثم يجتذبه الجرمُ إذا جَفَّ، فإذا زال زال ما قام به. وفي الرَّطْب أجزاء النجاسة إلا قليلاً، ثم يجتذبه الجرمُ إذا جَفَّ، فإذا زال زال ما قام به. وفي الرَّطْب لا يجوز حتى يغسله؛ لأن المسح بالأرض يُكثره ولا يُطهره. وعن أبي يوسف عليه: أنه إذا مسحه بالأرض حتى لم يبق أثر النجاسة يطهر؛ لعموم البلوى، وإطلاق ما يُروى، وعليه مشايخنا. فإن أصابه بول فيبس، لم يجُزْ حتى يغسله. وكذا كلُّ ما لا جرمَ له كالخمر؛ لأن الأجزاء تتشرَّب فيه،

وقال محمد: وبه قال زفر والشافعي في الجديد، في "المحيط": والصحيح أن محمداً رجع من هذا القول في ألري لل أرى من كثرة السَّرِقِينَ في الطرق.[البناية ٧١٤/١-٥٧٥] وهو القياس: أي على الثوب والبساط بجامع أن النحاسة تداخلت في الحف تداخُلها فيهما، وإليه أشار بقوله: لأن المتداحل في الحف... إلخ.[العناية ٧٧١/١] لا يزيله: حتى إلها تبقى متصلة بالحف بعد الجفاف.(النهاية)

وفي الرطب: أي في الروث والعَذرة والدم أصاب الخف، وهي رطب بعد لا يطهر إلا بالغسل. (النهاية) ما يووى: من حديث "فإن كان بجما أذّى". وعليه: قال شمس الأئمة السرخسي: وهو صحيح وعليه الفتوى للضرورة. (العناية) ما لا جرم له: الفاصل بين ما له جرم و ما لا جرم له هو: أن كل ما يُرى بعد الجفاف على ظاهر الخف كالعذرة والدم ونحوه، فهو ذو جرم، ولا ما لا يُرى بعد الجفاف ليس بدي جرم. [مجمع الأفر ١٨٨/١]

^{*} أخرج أبو داود في سننه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمعناه قال: إذا وطئ الأذى بخفيه، فطهورهما التراب.[٣٦٦/١، رقم: ٣٨٩، باب الأذى يصيب النعل] وأخرجه الحاكم في مستدركه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه.[٢٤٨/١، رقم: ٥٩١، باب إذا وطئ أحدكم بنعليه في الأذى فإن التراب لهما طهور]

ولا جاذب يجذبها، وقيل: ما يتصل به من الرمل والرماد جرم له. والنُّوب لا يَجَزِي فيه إلا الغَسل وإن يبس؛ لأن الثوب لتخلخُله يتداخله كثيرٌ من أجزاء النجاسة، فلا يخُرجها إلا الغَسل. والمني نجس يجب غسله إن كان رَطْبًا، فإذا جَفَّ على الثوب أجزأ فيه الفَرْك؛ لقوله علي لعائشة هُمُها: "فاغسليه إن كان رطبًا، وافرُكيه إن كان يابساً."* وقال الشافعي عشد: المني طاهر، والحجة عليه ما رويناه،

لا جاذب: كما كان في ذي حرم، كما مر. وقيل إلخ: قال الإمام المحبوبي: إذا مشى الرجل على بول، أو خمر، ثم مشى على الرماد، أو الرمل، أو التراب، فالتصق به وحف، فمسحه بالأرض حتى تناثر أنه يطهر، وما التصق به كالجرم له، وقال السرخسي: وهو صحيح. (لهاية) جرم له: الحاصل أن الجرم أعم من أن يكون من حنس النجاسة، أو من غير جنسها. لتخلخله: قولهم: أجزاء الثوب متخلخلة، أي في خلالها فرج لرخاوتها. (النهاية)

والمني نجس: وكونه أصل خلقة الآدمي لاينفى صفة النجاسة كالمضغة والعلقة، وتعلق الشافعي بحديث ابن عباس لا يصح؛ لأن ذلك موقوف عليه، ولئن ثبت كونه مرفوعاً فنقول: الحديث يشهد لنا من وحه؛ لأنه أمر بالإماطة، والأمر للوجوب، والتشبيه بالمحاط والبزاق وإن كان يشهد له، فظاهر الأمر يشهد لنا، فسقط الاحتجاج به. (النهاية)

الفرك: وعن البعض أن مني المرأة لا يطهر بالفرك؛ لأنه يكون رقيقًا.(النهاية) واختلف في ما إذا كان للثوب طاق آخر، فنفذت البلة إلى الطاق، الصحيح أنه يطهر بالفرك؛ لأنه من أجزاء المني.

وقال الشافعي عشد: وهو مروي عن علي، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وعائشة الله، و داود، وأحمد في أصح الروايتين، وهو مذهب أصحاب الحديث.

* هذا الحديث بهذا اللفظ غريب.[البناية ٧٢١/١] أخرج الدار قطني في سننه عن عمرة عن عائشة قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابسًا وأغسله إذا كان رطبًا.[٣٠٦/١، رقم: ٤٤٢، باب ما ورد في طهارة المني وحكمه رطبًا ويابسًا] صحيح.[إعلاء السنن ٣٨٢/١] وقال عليه: "إنما يُغسل الثوب من خمس"، * وذكر منها "المني"، ولو أصاب البدن، قال مشايخنا هلي: يطهر بالفرك؛ لأن البلوى فيه أشدٌ. وعن أبي حنيفة هله: أنه لايطهر إلا بالغسل؛ لأن حرارة البدن حاذبة فلا يعود إلى الجرم، والبدن لا يمكن فركه. والنحاسة إذا أصابت المرآة أو السيف اكتفي بمسحهما؛ لأنه لا تتداخله النحاسة، والنحاسة والنحاسة والمسكن

وقال عليمة: دليل آخر على نجاسته.(العناية) منها المني: ولفظه إثباتاً يدل على الوجوب، وأيضًا القرَان في الذكر يدل على القرَان في الحكم، فإذا بعض الأمور نجسة يجب غسلها، فكذا في البعض الآخر.

هشايخنا: قيل: يريد مشايخ ما وراء النهر. (العناية) أشد: لانفصال الثوب عن المني دون البدن. (العناية) فلا يعود: ما تشرَّب منه البدنُ إلى الجرم، ولئن عاد فإنما يطهر بالفرك أيضاً، والبدن لايمكن فركه. (العناية) اكتفي بمسحهما: وبه قال مالك عشه. وقال زفر والشافعي وأحمد: لا يطهر إلا بالغسل، وهو القياس، وقال الزهدي في "شرح المختصر": سيف، أو سكين أصابه البول، أو الدم، في الأصل: أنه لا يطهر إلا بالغسل، والعذرة الرطبة واليابسة تطهر بالحت عند الشيخين، وعند محمد: لا يطهر إلا بالغسل. وفي "مختصر الكرخي": السيف يطهر بالمسح من غير فصل بين الرطب واليابس، والبول والعذرة، والإمام القدوري اختار ما ذكره الكرخي، وكذا المصنف؛ لأنه أطلقه، ولم يذكر خلاف محمد، وهو المحتار للفتوى؛ لأن الصحابة ﴿ كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم، ثم يمسحونها، ويصلون معها. [مجمع الأفر ١٨٩٨]

* أخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن زكريا، نا ثابت بن حماد، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمار بن ياسر قال: أتى عليَّ رسول الله على أن وأنا على بئر أدلو ماء في ركوة في، فقال: يا عمار! ما تصنع؟ قلت: يا رسول الله! بأبي وأمي أغسل ثوبي من نخامة أصابته، فقال: يا عمار! إنما يغسل الثوب من خمس: من الغائط، والبول، والقيء، والدم، والمني، يا عمار! ما نخامتك، ودموع عينيك، والماء الذي في ركُوتك إلا سواء. لم يروه غير ثابت بن حماد، وهو ضعيف حداً، وإبراهيم وثابت ضعيفان. [١/ ٣١٠–٣١، باب نجاسة البول، والأمر بالتنسزه منه، والحكم في بول ما يؤكل لحمه] ورواه ابن عدي في "الكامل" وقال: لا أعلم روى هذا الحديث عن على بن زيد غير ثابت بن حماد، وقال البيهقي: هذا حديث باطل، وإنما رواه ثابت بن حماد وهو متهم بالوضع: قال العيني في "البناية": على بن زيد روى له مسلم مقروناً به، وقال العجلي: لا بأس به، وفي موضع آخر قال: يكتب حديثه، وروى له الحاكم في "المستدرك"،

وما على ظاهره يزول بالمسح. وإن أصابت الأرض نجاسة فجَفَّت بالشمس، وذهب أثرها، حازت الصلاة على مكانها. وقال زفر والشافعي عليه: لا تجوز؛ لأنه لم يوجد المزيل، ولهذا لا يجوز التيمم به. ولنا قوله عليه: "ذكاة الأرض يُبْسُها"*، وإنما لا يجوز التيمم به؛ لأن طهارة الصعيد ثبتت شرطًا بنص الكتاب، فلا تتأدَّى بما ثبت بالحديث. وقَدْرُ الدرهم وما دونه من النَّجس المُعَلَّظ: كالدم، والبول، والخمر،

فجفت إلخ: (قيد) اتفاقي لا فرق بين الجفاف بالشمس أوالنار أوالريح، والمراد من الأثر الذاهب اللون أو الريح. [فتح القدير ١٧٤/١] أثرها: وهو اللون والرائحة والطعم. (بحمع الأنحر) لا يجوز التيمم بها: وذكر ابن كأس النخعي عن أصحابنا أنه يجوز التيمم به؛ لأنه حكم بطهارته حين ذهب أثر النجاسة بدليل جواز الصلاة عليها. (النهاية) ذكاة الأرض: أي طهارتما حفافها إطلاقاً لاسم السبب على المسبب؛ لأن الذكاة وهي الذبح، سبب الطهارة في الذبيحة. [العناية ١٧٤/١]

يُبْسها: أي يبسها ذكاتما؛ لأن يبس الأرض طهارةٌ، وطهارة الأرض قد يكون يبسًا، وقد يكون بالماء. وإنما: حواب عن قولهما:"ولهذا لايجوز التيمم بما".(العناية) فلا تتأدى إلخ: فلا تتأدى بما ثبت بخبر الواحد؛ لأنه لايفيد القطع فلا تكون الطهارة قطعية بجفاف الأرض.[العناية ١٧٥/١]

من النجس المغلظ: النحاسة على نوعين: غليظة وخفيفة، فالغليظة عند أبي حنيفة علمه: ما ورد بنجاسته نص قطعي، والخفيفة ما لم يكن كذلك كما سيأتي.(عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية) كالمدم: السائل إلا دم الشهيد في حقه. وإنما قيدنا بالسائل؛ لأن ما بقي منه في اللحم والعروق ليس بنحس.(بحمع الأنمر)

وقال الترمذي: صدوق، وأما ثابت فلم يتهمه أحد بالوضع غير البيهقي مع أنه ذكره في كتابه "المعرفة"
 و لم ينسبه إلى الوضع، وإنما حكى فيه قول الدار قطني وابن عدي. وقال البزار: وثابت بن خماد كان ثقة،
 ولا يعرف أنه روى غير هذا الحديث، وله متابع، ورواه الطبراني في "معجمه الكبير". [البناية ٧٢٦/١]

ولا يعرف انه روى غير هذا الحديث، وله متابع، ورواه الطبراني في معجمه الحبير .[البنايه ٢٢٦١] أخرجه ابن أبي شية * هذا لم يرفعه أحد إلى النبي ﷺ وإنما هو مروي عن أبي جعفر محمد بن علي.[البناية ٢٢٩١] أخرجه ابن أبي شية في مصنفه عن محمد بن المهاجر عن أبي جعفر قال: زكاة الأرض بيسها. [٩٥١، وقم: ٢٢٤، باب في الرحل يطأ الموضع القذر يطأ بعده ما هوأنظف] وكذلك أخرج ابن أبي شية في مصنفه عن إسماعيل الأزرق عن ابن الحنفية قال: إذا حفت الأرض، فقد زكت [٧٧٥، وقم: باب من قال: إذا كانت جافة فهو زكاتماً] رجاله رجال الجماعة وهو مما لا يدرك بالقياس، فله حكم الرفع، فهو مرسل تابعي، وهو حجة عندنا. [إعلاء السنن ٢٩٥١]

وخُرء الدجاج، وبول الحمار، حازت الصلاة معه، وإن زاد لم تَجُز. وقال زفر والشافعي على النحاسة وكثيرُها سواء؛ لأن النّص المُوحِبَ للتطهير لم يَفْصِل. ولنا: أن القليل لا يمكن التحرُّز عنه، فيُجعل عفواً، وقَدَّرناه بقدر الدرهم؛ أخذاً عن موضع الاستنجاء، ثم يُروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة، وهو قدرُ عَرض الكف في الصحيح، ويُروى من حيث الوزن _ وهو الدرهم الكبير المثقال _ وهو ما يبلغ وزنه مثقالاً. وقيل في التوفيق بينهما: إن الأولى في الرقيق، والثانية في الكثيف، وإنما كانت نخاسة هذه الأشياء مغلظة؛ لأنما ثبتت بدليل مقطوع به. وإن كانت مخففة،

اللحجاج: والبط والأوز وغيره. للتطهير: وهو قوله تعالى ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّر﴾. لم يَفْصل: بين القليل والكثير.(العناية) أخلًا إلخ: وجه الأخذ ذكر القاضي الإمام أبو زيد الدبوسي عشه في "الأسرار"، وقال: رُوي عن النبي على أنه قال: "من اكتحل فليوتر، ومن لا فلاحرج عليه، ومن استحمر فليوتر، ومن لا فلاحرج عليه"، والاستحمار: هو الاستنحاء، فثبت أن الاستنحاء غير واجب بالحجارة، فعلم أنه سقط حكمه؛ لقلة النجاسة، وأن ذلك القدر عفو، ولأن الشافعي هي وافقنا أن الاستنحاء بالماء سنة غير واحب، والحجارة لا تستأصل النجاسة عنه، ولهذا لو جلس على ماء قليل نجسه كما لو أصاب موضعًا آخر من بدنه، فمسحه بالحجارة لم يطهر، فلال ضرورة أنه عفو؛ لقلة المكان. [الكفاية /١٧٨/ -١٧٩]

في الصحيح: متعلق بقوله: اعتبار الدرهم من حيث المساحة، لا بقوله: وهو قدر عرض الكف؛ لعدم رواية الخلاف. الكبسير المثقال: أي الدرهم الكبير الذي وزنه على قدر المثقال. وقيل: القائل الفقيه أبو جعفر (العناية) في التوفيق بينهما: كان الحامل على التوفيق هو أن الرواية الثانية لو كانت على الظاهر أدى إلى القول بعفو المغلظة، وإن كان يبلغ الأكثر، فإنما إذا كانت رقيقة ربما يأخذ أكثر من الربع. إنما احتاج إلى ذكر التوفيق؛ لأن محمداً ذكر الدرهم الكبير في "النوادر"، واعتبره من حيث العرض، فقال: الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف، وذكره في كتاب الصلاة، واعتسيره من حيث الوزن، فقال أبو جعفر على الذكورة في أول البحث مغلظة. (العناية)

كبول ما يؤكل لحمه: جازت الصلاة معه حتى يبلغ رُبع الثوب، يُروى ذلك عن أبي حنيفة عليه؛ لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش، والربع ملحق بالكل في حق بعض الأحكام، وعنه: ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمئزر. وقيل: ربع الموضع الذي أصابه كالذيل والدِّحْرِيص، وعن أبي يوسف عليه: شبر في شبر، وإنما كان مخففاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف عليه؟ لمكان الاختلاف في نجاسته، أو لتعارض النَّصَين؛ على اختلاف الأصلين.

ربع الثوب: فإذا بلغ ربع الثوب كان نَجساً غير معفو عنه. وفي مجمع الأنمر: قال صاحب التحفة: وأما حد الكثير في النجاسة الخفيفة فهو الكثير الفاحش، و لم يذكر حده في ظاهر الرواية، واختلفت الروايات عن الإمام، روي عن أبي يوسف على أنه قال: سألت أبا حنيفة على عن الكثير الفاحش، فكره أن يحد فيه حداً، وقال: الكثير الفاحش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه، وروى الحسن عنه أنه قال: شبر في شبر، وذكر الحاكم في مختصره عن الطرفين الربع، وهو الأصح.[مجمع الأنهر ٩٤/١] والربع: فهوكالكثير الفاحش. بعض الأحكام: فيلحق به ههنا كمسح الرأس، وانكشاف العورة وغيرهما.(العناية)

وعنه إلخ: اختلفوا في الربع، فقيل: ربع ثوب يجوز فيه الصلاة كالمتزر؛ لأنه أقصر الثوب، وقيل: ربع أيِّ ثوب كان، وهو المتبادر من المتن، وفي المضمرات: أنه ربع جميع الثوب هو الصحيح، وفي الكرمايي: الأصح ربع الموضع المصاب إن كان كُماً فكُما، وإن ذيلاً فذيلاً؛ لأنه أدخل في الاحتياط، وعليه فتوى أكثر المشايخ، وعن أبي يوسف ذراع في ذراع.(حاشية شرح الوقاية)

كالديل: المراد بالذيل القدر الذي يفهم من قولهم: فلان مشمر الذيل كذا في الفوائد الظهيرية.(الكفاية) والدخويص: بكسر الدال والراء المهملتين بينهما خاء معجمة ساكنة، وآخره صاد مهملة ما يوسع به القميص من القطعتين في اليمين والشمال.شبر في شبر: أي شبر طولاً، وشبر عرضًا.(العناية)

وإنما كان: يعني بول ما يؤكل لحمه.(العناية) وهو طاهر عند محمد فلا يتأتى قوله ههنا.[الكفاية ١٨٠/١] اختلاف الأصلين: يشير إلى الحديث: "استنــزهوا من البول"، وحديث العرنيين، فإن الأصل عند أبي حنيفة يش تعارض النصين، وعند أبي يوسف يشه تعارض المذهبين.

وإذا أصاب الثوب من الرَّوث أو من أخثاء البقر أكثر من قدر الدرهم: لم تجز الصلاة فيه عند أبي حنيفة عليه؛ لأن النص الوارد في نجاسته – وهو ما رُوي: "أنه عليه رمى بالرَّوثة وقال: هذا رجس أو ركس"* – لم يعارضه غيره، وبهذا يثبت التغليظ عنده، والتخفيف بالتعارض. وقالا: يُحزِئُه حتى يَفْحُش؛ لأن للاجتهاد فيه مساغاً، وبهذا يثبت التخفيف عندهما، ولأن فيه ضرورة لامتلاء الطرق بما، وهي مؤثرة في التخفيف، بخلاف بول الحمار؛ لأن الأرض ثُنَشَّقُه. قلنا: الضرورة في النعال

الشوب: وكذا البدن والمكان لا غيرها كالماء، فإنه يصير بالقليل نحسا غير معفو عنه. أخثاء البقر: أي أو روث البقرة. رجس: أي نجس ولفظة "أو" لشك الراوي. لم يعارضه غيره: لأن البلوى لا تعتبر في النص ألا ترى أن البلوى في بول الحمار أكثر؛ لأنه يترشش، فيصيب الثياب، ومع ذلك لا يُعفى عنه أكثر من قدر الدرهم، وكذلك البلوى للآدمي في بوله أكثر، واختلاف العلماء لا يخرجها عن كولها غليظة؛ لأنه لما لم يُرد نص بخلافه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي، والرأي لا يعارض النص. وإنما قال أبوحنيفة عشي: بخفة نجاسة بول ما يؤكل لحمه؛ لأن قوله عليمية: "استنسزهوا من البول" عارضه حديث العربين. [الكفاية ١٨١/١] للاجتهاد: أي لثبوت الاجتهاد إذ يكفي احتمال الاجتهاد.

مساغاً: لأن مالكاً على يقول: بأن البعر والروث وخني البقر طاهر؛ وقال ابن أبي ليلى: السرقين ليس بشيء، قليله وكثيره لا يمنع.[الكفاية ١٨١/١] فيه ضرورة: خصوصاً لصاحب الدواب، وللبلوى تأثير في تخفيف حكم النحاسة، ألا ترى أن لها تأثيراً في إسقاط النحاسة، كما في سؤر الهرة إلا أن الضرورة في الأرواث دون الضرورة في سؤر الهرة، فأوجبنا التخفيف دون الإسقاط.(النهاية) تنشفه: فلا يبقى على وجه الأرض منه شيء يبتل به المار بخلاف الروث.(العناية)

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول: أتى النبي ﷺ الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث، فلم أحده، فأخذت روثة، فأتيته كها، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: هذا ركس.[رقم: ١٥٦، باب لا يُستنجى بروث]

قد أثّرت في التخفيف مرة حتى تطهر بالمسح، فتكفي مؤنتُها. ولا فرق بين مأكول اللحم، وغير مأكول اللحم، وغير مأكول اللحم، وغير مأكول اللحم، ووافقهما في الملكول. وعن محمد عشمه: أنه لما دخل الريّ ورأى البلوى، أفتى بأن الكثير الفاحش لايمنع أيضاً، وقاسوا عليه طينَ بخارا، وعند ذلك رجوعه في الخف يروى.

قد أثرت إلخ: حاصله أن الضرورة ليست إلا في النعال، ولأجل الضرورة صار النعال طاهرة بالمسح، وليس في غيرها ضرورة، فلا يتعدى أثر الضرورة إلى غيرها. فتكفي: من غير غسل كما يؤمر به في البول.(النهاية) فوق بينهما: فإن زفر عشه قاس الخارج من أحد السبيلين بالخارج من السبيل الآخر، وهو البول، يختلف حكمه باختلاف كونه مأكول اللحم، وغيرمأكول اللحم، فكذا الخارج من هذا السبيل كذا في الفوائد الظهيرية. [الكفاية ١٨١/١] المريّئ: بفتح الراء وتشديد الياء اسم مدينة في عراق العجم كبيرة ويكون قدر عمارها فرسخاً ونصفاً في مثله، وفيها فمران جاريان، وبحا قبر محمد بن الحسن والكسائي، وفيها ولد الرشيد؛ لأن المهدي تركها في خلافة المنصور وبناها، فلذلك تسمى الري المحمدية، والنسبة إليها رازي على غير القياس، وكان دخول محمد الري مع هارون الرشيد. [البناية ٢٠/١م]

وقاسوا عليه: أي قاس مشايخ بخارى على قياس قول محمد.(البناية) يعني قال المشايخ: لا يكون الكثير الفاحش منه مانعًا، وإن كان مختلطًا بالعَذرات.[العناية ١٨١/١] طين بخارا: وإن فحش؛ لما فيه من الضرورة، وإن كان ترابه مختلطًا بالعذرات ويبتني على هذا مسألة معروفة، وهي أن الماء والتراب إذا المختلطا وصارا طينًا وأحدهما نحس، فقيل: العبرة فيه للماء، وقيل: للتراب، وقيل: للغالب، وقيل: أيهما كان طاهراً فالطين طاهر، وبه قال الأكثر، وقيل: إن كانا نجسين فالطين طاهر؛ لأنه صار شيئاً آخر كاخمر إذا تخللت، والكلب والحنسزير إذا صارا ملحاً في المملحة.[البناية ١٩١/١]

وعند ذلك: أي عند دحول محمد الري. رجوعه: عن الرواية المشهورة عنه في الخف أنه لا يطهر بالدلك بالأرض.(العناية) يروى: أي رجوعه عن قوله في الحف: بأنه لا يطهر بالدلك يروى عنه، وقد تقدم أن مذهبه أن النبحاسة التي لها جرم إذا أصابت الحف لا يجزئ فيها الدلك، بل يشترط فيها الغسل، فرجع عن قوله هذا إلى قولهما فقال: يجزئ فيها الدلك، ولا يحتاج إلى الغسل لما رأى من كثرة السرقين في طريق الري وكثرة الزحام.[البناية ٢/١/١]

وإن أصابه بول الفرس: لم يُفسده حتى يفحش عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمها، وعند محمد وهذه لا يمنع وإن فحش؛ لأن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده، مخفّف بحاسته عند أبي يوسف وهذه، ولحمه مأكول عندهما، وأما عند أبي حنيفة وهذه فالتخفيف لتعارض الآثار. وإن أصابه خُرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور أكثر من قدر الدرهم: جازت الصلاة فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهها. وقال محمد وهذا: لا تجوز، فقد قيل: إن الاختلاف في النجاسة، وقد قيل: في المقدار، وهو الأصح. هو يقول: إن التخفيف للضرورة، ولا ضرورة؛ لعدم المخالطة، فلا يُخفّف. ولهما: ألها تذرق من الهواء، والتحامي عنه متعذّر فتحقّقَت الضرورة، ولو وقع في الإناء قيل: يفسده، وقيل: لا يفسده، وقيل الأواني عنه. وإن أصابه من دم السمك، أو من لعاب البغل،

لعدم المخالطة: أي لعدم مخالطة هذه الطيور التي لا يؤكل لحمها مع الناس ولا تأوى البيوت.(البناية) فلا يخفف: بل يغلظ بخلاف الحمام والعصفور لوجود المخالطة فيهما.(البناية) يفسده: لإمكان صون

الأواني عنه، وبه أحذ أبوبكر الأعمش. (العناية)

بول الفوس: وكذا كل ما يؤكل لحمه كما يدل عليه الدليل. ولحمه مأكول: وبول ما يؤكل لحمه بحاسة مخفقة عند أبي يوسف في (العناية) لتعارض الآثار: فإن حديث العرنيين يدل على طهارة البول في الجملة، وحديث استنسزهوا من البول يدل بعمومه على نجاسة البول مطلقاً. [البناية ٥٣٢/١] أجزأت إلخ: هذا قول الإمام؛ لأنها تذرق في الهواء، والتحامي عنها متعذر، وعندهما مغلّظة في رواية المعندواني وهو الصحيح، ومخففة في رواية الكرخي عند الشيخين، وعند محمد هي نجس نجاسة غليظة، وقال شمس الأئمة السرخسي: إن خرء ما يؤكل لحمه طاهر عند الشيخين؛ إذ لا فرق بين مأكول اللحم وغيره في الخرء. [بحمع الأفر ١٨٢/١] وهو الأصح: ويفهم من لفظ المصنف أن أبا يوسف مع أبي حنيفة عبا المعارفة الروايتين جميعًا، وهكذا ذكره فخر الإسلام في "الجامع الصغير". [العناية ١٨٢/١]

أوالحمار أكثر من قدر الدرهم أجزأت الصلاة فيه، أما دم السمك؛ فلأنه ليس بدم على التحقيق، فلا يكون نجسًا. وعن أبي يوسف على التحقيق، فلا يتنجَّس به الطاهر. فإن انتضح عليه البول مثل رؤوس الإبر، فذلك ليس بشيء؛ لأنه لايستطاع الامتناع عنه. والنحاسة ضربان: مرئية، وغير مرئية. فما كان منها مرئياً، فطهارته بزوال عينها؛ لأن النحاسة حلَّت المحلَّ باعتبار العين، فتزول بزوالها، إلا أن يبقى من أثرها ما تشقُّ إذالته؛ لأن الحرج مدفوع، وهذا يشير إلى أنه لا يُشترط الغَسلُ بعد زوال العين، وإن زال بالغَسل مرة واحدة، وفيه كلام. وما ليس بمرئي فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طهر؛ لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يُقطع بزواله، على ظن الغاسل أنه قد طهر؛ لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يُقطع بزواله،

ليس بدم: ألا ترى أنه يحل تناوله من غير ذكاة، وما يسيل منه عند الشق، فذاك ليس بدم، إنما ذاك ماء أبيض متغير، ألا ترى أنه إذا ألقي في الشمس ابيضَّ، وسائر الدماء تَسُودُ بالشمس. (النهاية) نجساً: وكذا دم البق والقُمّل والبُرغوث والذباب طاهر كما في "الخانية". (بحمع الأنمر) مشكوك فيه: وعند أبي يوسف نجس مخفف حتى إذا فحش يمنع حواز الصلاة؛ لأنه يتولّد من اللحم النحس، وإنما قُدّر بالكثير الفاحش للضرورة. [بحمع الأنمر ١٥٥] مثل رؤوس الإبر: جمع إبرة وهو المخيّط، ولو كان مقدار عرض الكف أو أكثر إذا جمع (بحمع الأنمر)، وقال الهندواني: يدل على أنه لو كان مثل الجانب الآخر اعتبر، وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين؛ دفعًا للحرج، وما لم يعتبر إذا أصابه ماء فكثر لا يجب غسله. [فتح القدير ١٨٣/١] ليس بشيء: أي ليس بشيء: أي ليس بشيء معتبر في النحاسة حتى يجب غسله. (الكفاية) وعن أبي يوسف يجب غسله؛ لأنه نجس، وعند الشافعي لا يعفى فيما يمكن إزالته. [بحمع الأنمر ١٩٥١] ما تشق إزالته: أي لونما أو ريحها ما يحتاج فيه إلى استعمال غير الماء كالصابون والأشنان. [فتح القدير ١٨٤/١] وهذا: أي الحكم بأن طهارته بزوال عينه. وفيه كلام: أي للمشايخ فمنهم من قال: يُغسل بعد زوال العين ثلاثاً إلحاقاً له بعده

بنجاسة غير مرئية، وعن الفقيه أبي جعفر مرتين كغير مرئية غسلت مرة.[فتح القدير ١٨٥/١]

فاعتُبر غالب الظن كما في أمر القبلة، وإنما قَدّرُوا بالثلاث؛ لأن غالب الظن يحصل عنده، فأقيم السبب الظاهر مقامه؛ تيسيراً، ويتأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه، ثم لابد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية؛ لأنه هو المستخرج.

فصل في الاستنجاء

الاستنجاء سنة؛ لأن النبي عليه واظب عليه، * ويجوز فيه الحجر، وما قام مقامه، يمسحه حتى يُنَقِّيه؛ لأن المقصود هو الإنقاء، فيُعتبر ما هو المقصود. وليس فيه عدد مسنون، وقال الشافعي عليه: لابد من الثلاث؛ لقوله عليه: "وليستنج بثلاثة أحجار"، ** ولنا: قوله عليه: "من استجمر فليُوتر، فمن فعل فحَسُن،

أمو القبلة: أي في باب التحري، فإنه يعتبر فيه غالب ظن المصلي المسافر الفاقد جهة القبلة. بحديث: فإنه ذكر فيه حتى يغلسها ثلاثاً (العناية) ظاهر الوواية: احتراز عما روي عن محمد من الاكتفاء بالعصر في المرة الأخيرة. (فتح القدير) هو المستخرج: لأن العصر هو مستخرج النحاسة. الاستنجاء: هو إزالةُ ما على السّبيل من النحاسة فإن كان للمزال به حرمة أو قيمة كره كقرطاس، وخرقة، وقطنة، وخلّ. [فتح القدير ١٨٧/١] سنة: وقال الشافعي: هو فرض. (مجمع الألفر) وما قام مقامه: يعني من الأعيان الطاهرة المُزيلة، فخرج الزجاج والناج والآجر والحزف والفحم. [فتح القدير ١٨٧/١]

^{*} فيه أحاديث. [نصب الراية ٢١٣/١] منها: ما أخرجه البخاري عن عطاء بن أبي ميمونة، سمع أنس بن مالك يقول: كان رسول الله ﷺ يدخل الحلاء، فأحمِل أنا وغلام إداوةً من ماء وعنـــزةً يستنجي بالماء. [رقم: ٢٥٣، باب حمل العنـــزة مع الماء في الاستنجاء]

^{**} أخرجه البيهقي في سننه عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إنما أنا لكم مثل الوالد، فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها لغائط، ولا بول، وليستنج بثلاثة أحجار، ولهى عن الروث، والرمّة، وأن يستنجى الرجل بيمينه.[١٩٧١، موم:٤٩٧، باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار]

ومن لا فلا حرج"، * والايتار يقع على الواحد، وما رواه متروك الظاهر؛ فإنه لو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف: جاز بالإجماع، وغَسله بالماء أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿ فِيْهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾ نزلت في أقوام كانوا يُتبعون الحجارة الماء، ثم هو أدب، وقيل: هوسنة في زماننا، ويُستعمل الماء إلى أن يقع في غالب ظنّه أنه قد طهر، ولا يقدّر بالمرّات إلا إذا كان موسوسًا،

وما رواه: حواب عن استدلال الشافعي. متروك: أو يحمل الأمر على الاستحباب؛ توفيقاً بين الحديثين.(العناية) جاز بالإجماع: فعلم أن المراد عدد المسحات غير أنه قدّر بالثلاث؛ لأن غالب الظن يحصل عنده.[فتح القدير ١٨٨/١] وغسله: أي بعد المسح بالأحجار. نزلت في إلخ: قلت: رواه البزار في "مسنده": حدثنا عبد الله بن شبيب حدثنا أحمد بن عمد بن عبد العزيز قال: وحدت في كتاب أبي، عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء ﴿فِيهِ رِحَالٌ يُحِبُّونُ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ ﴾، فسألهم رسول الله ﷺ فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء. انتهى. [نصب الراية ٢٨٦/١]

هو أدّب: أي غسله بالماء أدب؛ لأن رسول الله الله كان يستنجي بالماء مرة ويتركه أخرى. (العناية) سنة: روي عن الحسن البصري في أنه سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إنه سنة، فقيل: كيف يكون سنة؟ ورسول الله كان والخيار من الصحابة كعمر وابن مسعود في تركوه، فقال: هم كانوا يبعرون بعراً وأنتم تتلطون ثلطًا. [الكفاية ١٨٩/١] في زماننا: والنظر إلى ما تقدم أول الفصل من حديث أنس وعائشة في يفيد أن الاستنجاء بالماء سنة مؤكدة في كل زمان؛ لإفادته المواظبة، وإنما يستنجي بالماء إذا وجد مكاناً يستر فيه نفسه، ولو كان على شط نحر ليس فيه سترة لو استنجى بالماء قالوا: يفسق، وكثيراً ما يفعله عوام المصلين في الميضأة فضلاً عن شاطيء النيل. [فتح القدير ١٨٩/١]

ولا يقدر بالمرات: بل يفوض إلى رأي المستنجي يغسل إلى أن يقع في قلبه أنه قد طهر، وبعضهم قدروا بالثلاث، وبعضهم بالنبلاث، وبعضهم بالنبلاث، وبعضهم بالنبلاث، وبعضهم بالنبلاث، وبعضهم بالنبل ألك أي تلقى إليه أي تلقى إليه الوسوسة. [فتح القدير ١/ ١٨٩-١٩] يتحدث، وإذا فتح وجب وصله فيقال: موسوساً إليه أي تلقى إليه الوسوسة. [فتح القدير ١/ ١٨٩-١٩] ** أخرجه أبو داود عن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي الله قال: من اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج. [رقم: ٣٥، باب الاستتار في الحلاء]

فَيُقَلِّر بالثلاث في حقّه، وقسيل: بالسبع. ولوجاوزت النجاسة مخرجَها: لم يَجُز فيه إلا الماء، وفي بعض النسخ: إلا المائع، وهذا يُحَقِّق اختلافَ الروايتين في تطهير العُضْو بغير الماء على ما بينا، وهذا؛ لأن المسح غير مُزيل، إلا أنه اكتُفي به في موضع الاستنجاء، فلا يتعدّاه، ثم يُعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف حيثها؛ لسقوط اعتبار ذلك الموضع. وعند محمد على مع موضع الاستنجاء؛ اعتباراً بسائو المواضع. ولا يروث؛ لأن النبي على عن ذلك، * ولو فعل يُجْزِيه؛

فيقدر بالثلاث: كما في نجاسة غير مرثية؛ لأن البول غير مرثي، والغائط وإن كان مرثياً، فالمستنجي لا يراه، فكانت بمنسزلة نجاسة غير مرثية. [الكفاية ١٩٠١–١٩٠] وقيل: اعتباراً بالحديث الذي ورد في ولوغ الكلب.(العناية) لم يجز: استعمال شيء لتطهيرها. وهذا: يعني أن قوله: إلا الماء، يدل على أن إزالة النجس الحقيقي عن البدن لا يجوز إلا بالماء. وقوله: إلا المائع يدل على أن إزالته تجوز بالمائع الذي يمكن إزالة النجاسة به. ما بينا: أي في أول باب الأنجاس.[العناية ١٩٠/١]

وهذا لأن إلخ: أي الذي قلنا: من اشتراط المائع إذا حاوزت النجاسة مخرجها؛ لما أن المسح غير مزيل إلا أنه اكتفي به في موضع الاستنجاء بالضرورة، والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها، فلا يتعدى إلى غيرها، فلا يجوز إلا الماء، أو المائع. (العناية) لسقوط إلخ: تقدم أن كون قدر الدرهم ليس مانعاً مأخوذ من سقوط غسل أحد السبيلين، ومعنى هذا ليس إلا أنه سقط شرعًا بدليله. [فتح القدير ١٩٠/١]

بسائر المواضع: يعني أن في سائر المواضع قدر الدرهم عفو، فإذا زاد عليه يكون مانعاً، فكذا في موضع الاستنحاء.[العناية ١٩١/١] يُجُزيه: ولا يكون عاملاً بالسنة.

^{*} فيه أحاديث. [نصب الراية ٢١٩/١] منها: ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة ﴿ قَالَ: اتَّبعت النبي ﷺ وحرج لحاجته، فكان لا يلتفت، فدنوت منه، فقال: ابغني أحجارًا أُسْتَنْفِض بما _ أو نحوه _ ولا تأتني بعظم، ولا روث، فأتيته بأحجار بطرف ثيابي، فوضعتُها إلى جنبه، وأعرضت عنه، فلما قضى أتبعه بمن. [رقم: ١٥٥، باب الاستنجاء بالحجارة]

لحصول المقصود، ومعنى النهي في الروث: النجاسة، وفي العظم: كونُه زادَ الجن. ولا يستنجي بطعام؛ لأنه إضاعة وإسراف، ولا بيمينه؛ لأن النبي الله لهي عن الاستنجاء باليمين.*

النجاسة: المشهور أن العظام طعام الجن، والروث طعام دواكمم، ولذا استدل المصنف على عدم حواز الاستنجاء بالروث بنجاسته.

^{*} أخرجه الأثمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢٢٠/١] أخرج البخاري في صحيحه عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي الله قال: إدا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه، ولا يستنجي بيمينه، ولا يتنفس في الإناء. [رقم: ١٥٤، باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال]

كتاب الصلاة باب المواقيت

أول وقت الفجر إذا طلع الفحرُ الثاني، وهو البياض المعترِض في الأفق، وآخرُ وقتها مالم تَطلُع الشمسُ؛ لحديث إمامة حبريل عليم فإنه أمّ رسول الله عليها في اليوم الأول حين طلع الفحر،

كتاب الصلاة: قد تقدم في أول الكتاب وجه تقديم الصلاة على سائر المشروعات بعد الإيمان، وهي في اللغة: عبارة عن الدعاء، وفي الشرع: عبارة عن الأركان المعهودة، والأفعال المخصوصة، وسميت بالصلاة؛ لاشتمالها على المعنى اللغوي، فهي من المنقولات الشرعية، وسبب وجوبها: أوقاتها، والأمر طلب أداء ما وجب في الذمة بسبب الوقت، و قد ذكرنا وجه ذلك في التقرير. وشرائطها: الطهارة، وستر العورة، والستقبال القبلة، والوقت، والنية، وتكبيرة الافتتاح.[العناية ١٩١/١]

المصلاة: وهي فريضة قائمة، وشريعة ثابتة عرفت فرضيتها بالكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَقِيْمُوا الصَّلُوةَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيْمُوا الصَّلُوةَ﴾، وقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلُوَاتِ وَالصَّلُوةِ الرُّسُطَى﴾، فإنه يدل على فرضيتها، وعلى كونها خمساً؛ لأنه أمر بحفظ جميع الصلوات، وعُطف عليها الصلاة الوسطى، وأقل جمع يتصور معه وسطى هو الأربع. وبالسنة وهو قوله ﷺ: "إن الله تعالى فرض على كل مسلم ومسلمة في كل يوم وليلة خمس صلوات" وهو من المشاهير وبالإجماع.(العناية) المواقيت: جمع ميقات، والميقات ما وقت به أي حدد من زمان كمواقيت الاحرام.[العناية ١٩١/١]

أول وقت الفجر: أي أول وقت صلاة الفحر، وإنما قدم وقت الفحر وإن كان الواجب تقديم الظهر كما ورد في الحديث؛ لأنه أول صلاة فرضت، لعدم الاختلاف في أوله وآخره بخلاف غيره.(الكفاية) البياض المعترض: أي يظهر طولاً وعرضاً. مالم تطلع الشمس: أي قبيل طلوع الشمس، وهو من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء.[الكفاية ١٩٢/١]

وفي اليوم الثاني حين أسفَرَ جدًّا وكادت الشمس تطلع، * ثم قال في آخر الحديث: "ما بين هذين الوقتين وقت لك ولأُمَّتك"، ولا مُعتبر بالفجر الكَاذُب، وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يَعقُبُه الظلامُ؛ لقوله عليمًا: "لا يَغُرّنكم أذانُ بلالٍ ولا الفحرُ المستطيل،

ثم قال: اختلف في أول صلاة صلاًها رسول الله ﷺ بجبريل، فرواية الدار قطني عن ابن عمر تشهد بأنما صلاة الفجر، وبقية الأحاديث تشهد بأنما صلاة الظهر، وهذا هو الصحيح. ويشهد له ما رواه الطبراني عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا: أول صلاة فرضت على رسول الله ﷺ صلاة الظهر.

وهو البياض الذي: هذا تفسير الفجر الكاذب، وهو البياض الذي يبدو ويظهر ضوءه مستطيلاً ذاهباً في السماء كذنب السرحان أي الذئب، ثم يعقبه ظلمة يعني بمضي أثره ويصير الجو مظلماً ما كان، ويسمى كاذباً؛ لأنه يضيء ثم يسود ويذهب النور فيحتلف ويعقبه الظلام فكان كاذباً، والعرب تشبهه بذنب السرحان لمعنيين أحدهما: لطوله، والثاني: أن ضوءه يكون في الأعلى دون الأسفل، كما أن الذئب يكثر شعر ذنبه في أعلاه لا في أسفله. [البناية ٢/٢٦] يعقبه الظلام: تصريح بأن الفحر الأول بعد طلوعه يغيب، ويطلع الثاني بعد غيبوبته، حيث قال: ثم يعقبه الظلام، وليس كذلك عند المشاهدة، فإنا نشاهد أنه لا يغيب، بل يقى إلى أن يطلع الفجر الثاني من تحت الأفق المظلم الشبيه بالخيط الأسود.

أذان بلال: اعلم أن بلالاً كان يؤذن قبل طلوع الصبح الصادق، وكان ابن أم مكتوم يؤذن بعده، فلذلك قال عليه: "لا يغرنكم أذان بلال" أي لا تظنوا بأذانه دخول وقت صلاة الفجر، فإنه ليس للفجر، بل للتهجد، أو السحور كما يدل عليه الرواية، فإنه يؤذن ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم.

* أخرج الترمذي في حامعه عن نافع بن حبير بن مطعم قال: أخبرني ابن عباس أن النبي على قال: أمّني حبريل عليكا عند البيت مرتين، فصلى بي الظهر في الأولى منهما حين كان الفيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله، ثم صلى الغرب حين وحبت الشمس وأفطر الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى الفحر حين برق الفحر وحرم الطعام على الصائم، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله، لوقت العصر بالأمس، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله، ثم صلى المغرب لوقته الأول، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض، ثم التفت إلي جميل فقال: يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس في المحدث حسن صحيح. [/ ۱۹۹ ، ۱۹ ، اب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي عليها عباس في المناء عن النبي المناه عن النبي المناه عن النبي المنه المنه عن النبي المنه المنه المنه المنه عن النبي المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه عن النبي المنه المنه

وإنما الفحر المستطير في الأفق"* أي: المنتشر فيه. وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس؛ لإمامة جبريل عليه في اليوم الأول حين زالت الشمس. ** وآخر وقتها عند أبي حنيفة صله إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال، وقالا: إذا صار الظل مثله، وهو رواية عن أبي حنيفة حله. وفيء الزوال: هو الفيء الذي يكون للأشياء وقت الزوال. لهما: إمامة جبريل عليه في اليوم الأول في هذا الوقت. ولأبي حنيفة حله قوله عليه: "أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من في حهنم، "*** وأشد الحر في ديارهم في هذا الوقت، وإذا تعارضت الآثار لاينقضي الوقت بالشك. وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين، وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس؛

أبر دوا: يعني صلَّوها إذا سكنت شدة الحر.(العناية) هذا الوقت: يعني إذا صار ظل كل شيء مثله.(العناية) تعارضت الآثار: يعني حديث الإمامة وهذا الحديث.(فتح القدير)

^{*} أخرجه مسلم عن سمرة بن حندب هذه قال: قال رسول الله على: لايغرنكم من سحوركم أذان بلال، ولا بياض الأفق المستطيل هكذا، حتى يستطير هكذا، وحكاه حماد (الراوي) بيديه قال: يعني معترضاً. [رقم: ٢٥٠٥، باب بيان أن الدحول في الصوم يحصل بطلوع الفجر] وأخرج الترمذي عن سمرة بن حندب قال: قال رسول الله على: لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال، ولا الفجر المستطيل، ولكن الفجر المستطير في الأفق. [رقم: ٢٠٦، باب ما جاء في بيان الفجر]

^{**} أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: أمَّني حبريل ﷺ عند البيت مرتين، فصلى بي الظهر حين كان ظله مثله. [رقم: ٣٩٣، باب المواقيت]

^{***} رواه الأئمة الستة في كتبهم.[نصب الراية ٢٢٧/١] أخرجه البخاري عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم.[رقم: ٥٣٨، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر]

لقوله عليم: "من أدرك ركعةً من العصر قبل أن تغرُب الشمس فقد أدركها".* وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس، وآخر وقتها مالم يَغِب الشَّفق، وقال الشافعي عشه: مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات؛

من أدرك: هذا الحديث يدل على بقاء وقت العصر بعد الاصفرار بالإشارة، وما رُوي أن النبي ﷺ قال: "وقت العصر ما لم يصفر الشمس" بعبارته يدل على انعدام وقته بالاصفرار، والعبارة راححة. في مجمع الأنهر: وقال الحسن: إذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر، وأظن أن مراده خرج الوقت المختار، وإلا يلزم أن يوجد وقت مهمل بينه وبين المغرب، و لم يوجد في الروايات. [١٠٦/١] فقد أدركها: وهو مخالف لحديث حبريل، والحمل على أن قول حبريل عليم: "الوقت فيما بين هذين" يراد به الوقت غير المكروه أولى من الحمل على النسخ، وكذا في المغرب والعشاء، ولذا قلنا: أن تأخير المغرب مطلقاً مكروه، وتأخير العشاء إلى ما بعد نصف الليل مكروه، ولظهور عدم صلاة جبريل في الوقت المكروه بخلافه في أول وقت العصر حيث لا يتأتى هذا فتعين النسخ فيه.[فتح القدير ١٩٥/١] وآخو وقتها: أي آخر وقت صلاة المغرب إلى آخر وقت غيبوبة الشفق، وبه قال الثوري وأحمد وأبو ثور وإسحاق وداود وابن المنذر وهو قول الشافعي في القديم، واختاره من ينمي إلى الحديث من أصحابه كابن خزيمة والخطابي والبيهقي والبغوي في التهذيب والغزالي في الأخبار، وصححه العجلي وابن الصلاح. وقال النووي: هو الصحيح.[البناية ٢٨/٢] مقدار ما يصلي: أي قال الشافعي ١٩٠٠. وقت صلاة المغرب قدر ما يصلي فيه ثلاث ركعات وهو قوله الجديد. وقال الغزالي: في وقت المغرب قولان أحدهما: أنه يمتد إلى غروب الشفق، وإليه ذهب أحمد. والثاني: إذا مضى بعد الغروب وقت وضوئه وأذان وإقامته وقدر خمس ركعات فقد انقضى الوقت كذا في الوسيط، ويقال: وينبغي أن يكون سبع ركعات؛ لأنه يصلي ركعتين عندهم قبل فرض المغرب ومقدار ما يكسر سورة الجوع من الأكل في حق الصائم؛ لقوله عليم إذا وضع العشاء وأحدكم صائم فابدءوا به قبل أن تصلوا، وهو قول الأوزاعي، وقال

الأكمل: ما ذكره المصنف من حهة الشافعي في ليس بكاف على أن الذي ذكره هو الذي في الحلية. = * أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الضبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك

العصر. [رقم: ٥٧٩، باب من أدرك من الفحر ركعة]

لأن حبريل عليه أم في اليومين في وقت واحد. * ولنا: قوله عليه: "أول وقت المغرب حين تغرُبُ الشمس، وآخر وقتها حين يغيب الشفق"، ** وما رواه كان للتحرُّز عن الكراهة. ثم الشفق: هو البياض الذي في الأفق بعد الحمرة عند أبي حنيفة عليه.

= وعن الإمام مالك على ثلاث روايات: أحدها: كقولنا، والثانية: كقول الشافعي في الجديد. والثالثة: يبقى إلى طلوع الفحر، وهي قول عطاء وطاؤوس رهيا. [البناية ٢٨/٢-٢٩] قلت: ليس مذهب الشافعي ما ذكر؛ لأن وقت المغرب في قوله الجديد: هو مقدار ما يتطهر ويؤذن ويقيم، ويصلي ثلاث ركعات وركعتين بعده، والاختيار في جميع ذلك بالوسط، حتى إذا مضى هذا المقدار انقضى الوقت، وفي قوله القديم: يمتد وقتها إلى غيبوبة الشفق، قال النووي: والأحاديث الصحيحة مُصرِّحة بالقديم، وتأويل بعضها متعذر هو الصواب. واحتاره ابن حرير والخطابي والبيهقي والغزالي، وعلى القول الجديد لو شرع يق المغرب في وقته، حاز له مدها إلى غروب الشفق على الصحيح، وإن لم يجز تأخير غيرها من الصوات إلى خروج بعض عن الوقت؛ لِمَا رُوي أن الرسول على قرأ سورة الأعراف في المغرب.

في وقت واحد: وذلك؛ لأن الوقت لوكان ممتداً لم يؤم حبريل في اليومين في وقت واحد؛ لأنه كان يعلم أول الوقت وآخره (العناية) وها رواه: من إمامة حبريل على في اليومين في وقت واحد كان للتحرز عن الكراهة؛ لأن تأخير المغرب إلى آخر الوقت مكروه [العناية ١٩٥/١] هو البياض إلى: قال ابن النحيم: إن الصحيح المفتى به قول صاحب المذهب، لا قول صاحبيه (مجمع الأنمر) وأما قولهما: من أن الشفق المعتاد في العرف هو الحمرة، قلنا: ليس كذلك فإنهم كما يطلقون اسم الشفق على الحمرة يطلقونه على البياض، كذا جاء عن المبرد وأحمد بن يجيى (النهاية) عند أبي حنيفة هيه: وقد نقل عن أبي بكر الصديق ومعاذ بن حبل وعائشة وابن عباس في رواية، وأبي هريرة في، وبه قال عمر بن عبد العزيز والأوزاعي والمزني وابن المنذر والخطابي، واختاره المبرد وثعلب [١٩٦/١]

^{*} تقدم ذلك في حديث ابن عباس في ما [نصب الراية ١/٩٥/١]

^{**} هذا الحديث بمذه العبارة لم يذكره أحد ولكن بمعناه رواه مسلم. [البناية ٢٩/١] أخرج مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن وقت الصلواة....وفيه: ووقت صلاة المعرب إذا غابت الشمس، مالم يسقط الشفق، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل. [٩/٩٥٩، وقم: ١٣٦٣، باب أوقات الصلوات الخمس]

وعندهما: هو الحُمْرَة، وهو رواية عن أبي حنيفة، وهو قول الشافعي هيه؛ لقوله عليه: "الشفق الحمرة". * ولأبي حنيفة هيه قوله عليه: "وآخر وقت المغرب إذا اسودًا الأفق"، ** وما رواه موقوف على ابن عمر هيه، ذكره مالك هيه في "المُوطَأ"، *** وفيه اختلاف الصحابة. وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق، وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثانى؛ لقوله عليه: "وآخر وقت العشاء

مندهما: قيل: وبه يفتى. (ملتقى الأبحر) هو الحموة: وفي "المبسوط": قول الإمام أحوط، وقولهما أوسع أي أرفق للناس. (مجمع الأنمر) وهو رواية: رواية أسد عن الإمام. (مجمع الأنمر) وما رواه: يعني قوله ﷺ "الشفق هو الحمرة" (العناية) اختلاف الصحابة: أي ولئن سُلَّم أنه مرفوع، فالحديث المرفوع لا يصح الاستدلال به إذا كان فيه اعتلاف الصحابة. وآخر وقت العشاء إلخ: وتكلم الطحاوي ﷺ في "شرح الآثار" ههنا كلاماً حسناً. ملخصه: أنه قال: يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر، وذلك؛ لأن ابن عباس وأبا موسى الأشعري وأبا سعيد الخدري ﴿ رووا "أن النبي ﷺ أحَرَها إلى الله أم صلاها"، وروى أبو هريرة وأنس ﴿ الله أحتى انتصف الليل" وروى ابن عمر ﴿ الناية الحرادية الله الله عنه الليل"، وروت عائشة ﴿ الله اعتم بها حتى ذهب عامة الليل"، وكل هذه الروايات في الصحيح. قال: فثبت بذلك أن الليل كله وقت له. [البناية ٢٤/٣]

* أخرجه الدارقطني في سننه عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: الشفق الحمرة فإذا غاب الشفق وحبت الصلاة. [۸۸۸۱ ، باب في صفة المغرب والصبح] قال البيهقي: الصحيح موقوف. [نصب الراية الاسلام] وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه مرفوعًا عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: وفيه، ووقت المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق. [۲۱ ۲۱ ، رقم: ۳۵۵ ، باب كراهة تسمية صلاة العشاء عتمة]

** هذا الحديث بهذا اللفظ غريب لم يرد هكذا. [البناية ۲۱ /۳] وأخرج أبو داود عن أبي مسعود الأنصاري ﴿ وفيه، وفيه، ويصلي المغرب حين تسقط الشمس، ويصلي العشاء حين يسود الأفق. [۳۹۷ /۱ ، وهم: ۳۹۷ ، باب في المواقيت]

*** قال الزيلمي: والذي وجدته في "موطأ الإمام مالك" من رواية يجيى بن يجيى، قال مالك: الشفق هو الحمرة التي في المغرب فإذا ذهبت الحمرة فقد وجبت صلاة العشاء، وخرجت من وقت المغرب. [ص: ۲۰ ، وقم: ۲۳] ولم أجد فيه غير ذلك لا مرفوعاً ولا موقوفاً، وينظر من غير رواية يجيى. [نصب الراية ۲۲ /۱]

حين يطلُعُ الفجر" * وهو حجَّة على الشافعي على تقديره بذَهاب ثلث الليل. الصادق وأول وقت الوتر بعد العشاء، وآخره مالم يطلع الفجر؛ لقوله عليًا في الوتر: "فصلُّوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر"، ** قال ﷺ: هذا عندهما،

وهو حجة: احتج بحديث الإمامة.(النهاية) على الشافعي إلخ: ووجه ذلك أنه يدل على قيام الوقت إلى الفحر، وحديث إمامة جبريل يدل على أن آخر الوقت هو ثلث الليل فتعارضا، وإذا تعارضت الآثار لا ينقضي الوقت الثابت يقينًا بالشك.[العناية ١٩٦/١] في تقديره إلخ: في "مبسوط شيخ الإسلام": ثم إذا غاب الشفق أجمعوا على أنه يدخل وقت العشاء، واختلفوا في أنه متى يخرج، فعلى قول علمائنا: لا يخرج وقت العشاء ما لم يطلع الفحر الثاني. وقال الشافعي في قول: بأنه يخرج وقت العشاء متى مضى ثلث الليل، وقال في قول: متى مضى نصف الليل خرج وقت العشاء إلا أن يكون مسافراً، فيمتد حينئذ إلى وقت طلوع الفحر الثاني، وقال في قول: بأنه يخرج ما لم يطلع الفحر الثاني.(النهاية)

* هذا الحديث بهذه العبارة لم يرد وهو غريب. [البناية ٢/٤٣] أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو عن النبي الله وقت المغرب العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق، ووقت العشاء إلى نصف اللبل، ووقت الفحر ما لم تطلع الشمس. [رقم: ١٣٨٦، ما بين الصلاتين إلا ما بين صلاة الفحر وصلاة الظهر، وآخر وقت العصر والعشاء المذكور في الحديث: المراد به آخر الوقت الغير المكروه. [إعلاء السنن ١٨/١] وأخرج الطحاوي عن نافع بن جبير قال: كتب عمر هذه إلى أبي موسى: "وصل العشاء أيّ الليلِ شنت ولا تغفلها". [١/٥٠٠، رقم: ٩٢٦، باب مواقيت الصلاة] ورحاله ثقات. [آثار السنن ص: ٥] المفجر". وكذلك أخرج الطحاوي عن عبيد بن جريج أنه قال لأبي هريرة في، ما إفراط صلاة العشاء؟ قال: "طلوع الفجر". [١٨/٢، رقم: ٩٢٨، باب مواقيت الصلاة] وإسناده صحيح. [إعلاء السنن ١٩/٢] الحديثان يدلان على أن الليل كله وقت للعشاء وإن كان في بعض أجزائه كراهة لدليل مستقل، لكن الكلام في نفس الوقت الذي تكون الصلاة فيه أداء وبعده قضاء. [إعلاء السنن ١/٢٠]

** أخرجه أبوداود عن خارجة بن حذافة: قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: إن الله تعالى قد أمدَّكم بصلاة، وهي خير لكم من حمر النَّعم، وهي الوتر، فجعلها فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر.[٢٤٩/٢-٢٥٠، رقم: ١٤١٣، باب استحباب الوتر] وعند أبي حينفة عليه: وقته وقت العشاء، إلا أنه لا يُقَدَّم عليه عند التذكّر؛ للترتيب. فصل

ويستحب الإسفار بالفجر؛ لقوله على: "أَسْفِرُوا بالفجر، فإنه أعظم للأجر"، * وقال الشافعي عليه:

وقته وقت العشاء: لأن الوتر عنده فرض عملاً، والوقت إذا جمع بين صلاتين واجبتين كان وُقتاً لهما جميعًا كالفائتة و الوقتية. [العناية ١٩٧/] لا يقدم عليه: في "مبسوط شيخ الإسلام": إذا أوتر قبل العشاء متعمّداً، كان عليه الإعادة بلا خلاف، وإن أوتر ناسيًا قبل العشاء أو صلى العشاء على غير وضوء، ثم نام وقلم وتوضاً، وأوتر ثم تذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء، فعلى قول أبي حنيفة هذا لا يعيد الوتر، وعلى قولهما: يعيد، فإنه على قولهما: يعيد في الحالين؛ لأن الوتر عندهما سنة من سنن العشاء. (النهاية) وعلى قولهما: يعيد، فإنه على قولهما: يعيد في الحالين؛ لأن الوتر عندهما سنة من سنن العشاء. (النهاية) على الوجه المذكور. [ملتقى الأبحر ١٠٧/] الإسفار: يقال: أسفر الصبح أي أضاء، ومنه أسفر بالصلاة إذا صلاها في الإسفار. والباء للتعدية، ولا يمكن حمل الأمر على الوجوب إجماعاً، فتعين الاستحباب. [الكفاية ١٩٧/ ١٩٠] أعظم للأجر: والمعنى الفقهي فيه: أن تأخير الفحر إلى آخر الوقت مباح بلا كراهة، وتقليل الجماعة أمر مكروه، وكذلك إيقاع الناس في الحرج، والتغليسُ في الفحر يؤدي إلى أحد الأمرين: إما إزعاج الناس لأول الوقت، وفيه حرج؛ لأنه أمر بخلاف العادة، وإما تقليل الجماعة، وهو فاسد. ألا ترى أن رسول الله تلقي نحى معاذًا عن التطويل في القراءة، وعَلَل له بتنفير الناس عن الجماعة مع أن تطويل القراءة وقال الشافعي هذا وقال الشافعي هذا الطحاوي: يبدأ بالتغليس، ويختم بالإسفار، ويجمع بينهما بتطويل القراءة. [العناية ١٩٧/ ١]

* روي من حديث رافع بن خديج، ومن حديث بلال، ومن حديث أنس، ومن حديث قتادة بن النعمان، ومن حديث قتادة بن النعمان، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث وانتجاب الراية ٢٣٥/١ أخرج الترمذي في جامعه حديث رافع بن خديج عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج قال: سمعت رسول الله على يقول: "أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر". [رقم: ١٥٤، باب ما جاء في الإسفار بالفجر]

يُستحب التعجيل في كل صلاة، والحجة عليه ما رويناه، وما نرويه. قال: والإبراد بالظهر في الصيف، وتقديمُه في الشتاء؛ لما روينا، ولرواية أنس في قال: كان رسول الله تطلق إذا كان في الصيف أبْرَدَ بها.* وتأخيرُ العصر ما لم تتغيّر الشمس في الصيف والشتاء؛ لما فيه من تكثير النوافل؛ لكراهتها بعده. والمعتبرُ: تغيّر القُرص،

يستحب التعجيل: لقوله عليمًا: "أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله"، والعفو يستدعي تقصيرًا، وقال ﷺ في حواب: أيُّ العمل أحب إلى الله؟ قال:"الصلاة لأول وقنها".[فتح القدير ١٩٨/١]

في كل صلاة: بأسباب الصلاة كالطهارة والستر والأذان، كما دخل الوقت، فإنه لا يعد حينئذ مؤخرًا، والشغل الخفيف كأكل اللقمة، وكلام كثير لا يمنع إدراكه، ولا يكلف على خلاف العادة، ولو كان متلبسًا بالأسباب بأن كان متوضئاً مستور العورة، وأخَّرَ بقدر الاشتغال بها كان مدركًا للفضيلة أيضاً. ها رويناه: يعني ما روينا من حديث رافع بن خديج، وهو قوله عليمًا: "أسفروا بالفجر"، وذلك؛ لأنه أمر بذلك، وأقله النَّدْب.(العناية) وما فرويه: إشارة إلى قوله: "وإذا كان في الصيف أبرد بها"، وذلك؛ لأنه يدعى التعجيل في كل صلاة، فإذا ثبت التأخير في البعض كان حجة عليه. [العناية ١٩٨/١]

لما روينا: من قوله عليم: "أبردوا بالظهر فإن شدة الحر". الحديث وقوله: "لما روينا" متعلق بقوله: "والإبراد

بالظهر"، وقوله: "ولرواية أنس" إلخ متعلق بالمسألتين جميعاً. [العناية ١٩٩/١] تكثير النوافل: وهذا كان تعجيل المغرب أفضل؛ لأن أداء النافلة قبلها مكروه. [العناية ١٩٩/١] والمعتبرُ تغير القُرص: أي العبرة في تغير الشمس هو تغير قرصها. واختلفوا فيه فذهب المصنف إلى أن تغير القرص بأن لا تحار فيه الأبصار وهو معنى قوله:"وهو" أي تغير القرص أن يصير بحال لا تحار فيه الأعين يعني لا تحار الأعين في النظر إليه لذهاب ضوئه، وعن النجعي تغير الضوء قلنا: تغير الضوء يتحقق بعد الزوال، وقيل: أن يتغير الشعاع على الحيان. = * الحديث أخرجه البحاري عن أبي خلدة (وهو خالد بن دينار) سمعت أنس بن مالك يقول: كان النبي ﷺ إذا اشتد الحر أبر د بالصلاة يعني الجمعة. وقال يونس بن بكير: أحبرنا أبو خلدة وقال: بالصلاة و لم يذكر الجمعة، وقال بشر بن ثابت: حدثنا أبو خلدة قال: صلى بنا أمير الجمعة، ثم قال لأنس هيء كيف كان النبي ﷺ يصلى الظهر. [رقه: ٩٠، باب إذا اشتد الحريوم الجمعة]

وهو أن يصير بحال لا تَحَارُ فيه الأعينُ، هو الصحيح، والتأخير إليه مكروه. ويُستحب تعجيلُ المغرب؛ لأن تأخيرها مكروه؛ لما فيه من التشبُّه باليهود، وقال عليه: "لا تزال أمتي بخير ما عَجَّلُوا المغربَ وأخَّرُوا العشاء". * قال: وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل؛ لقوله عليه: "لولا أن أشق على أمتى لأخرْتُ العشاء إلى ثلث الليل"، **

⁼ وقيل: توضع طشت ماء في الأرض المستوية فإن ارتفعت الشمس على جوانبه فقد تغير الشمس، وإن وقعت في الجوف فلم يتغير. وفي "المحيط": تغيرها بصفرة أو حمرة. وفي "المرغيناني": إذا كانت الشمس مقدار رمح لم يتغير ودونه قد تغيرت. وقيل: إن كان يمكن النظر إلى القرص من غير كلفة ومشقة فقد تغيرت. [البناية ٢/٢٤] هو الصحيح: أي تغير القرص وهو الذي فسره، هو الصحيح، واحترز به عن بقية الأقوال التي ذكر ناها. (البناية) والتأخير إليه مكروه: أي إلى تغير القرص مكروه. وفي "القنية": هذه الكراهة هي كراهة تحريم، قالوا: أما الفعل فغير مكروه؛ لأنه مأمور بالفعل ولا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الأمر به. [البناية ٢٠/٢] لا تزال إلى دنيل منقول على استحباب تعجيل المغرب، ومعناه: لا تزال أمتي بخير مدة تعجيلهم المغرب، ووجه التمسك أن الشرع رتب استمرار الخير على تعجيل المغرب، والمباح لا يترتب على فعله خير شرعى. [العناية ٢٠٠/١]

^{*} هذا الحديث له أصل ولكن بغير هذه العبارة. [البناية ٤٩/٢] أخرج أبو داود في سننه عن مرثد بن عبدالله قال: قدم علينا أبوأيوب غازياً وعقبة بن عامر يومئذ على مصـر، فأخر المغـرب، فقام اليه أبو أيوب فقال: ما هذه الصلاة يا عقبة؟ فقال شغلنا. قال: أما سمعت رسول الله على يقول: "لا تزال أمتي بخير"، أو قال: "على الفطرة، ما لم يؤخّروا المغرب إلى أن تشتبك النحوم". [٩/١]، رقم: ٤٢١، باب وقت المغرب]

^{**} أخرجه الترمذي عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: لولا أن أشق على أمتي لأمرقم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل، أو نصفه. وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.[١٣١/١] رقم: ١٦٧، باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة،]

ولأن فيه قطع السَّمَو المنهي عنه بعده، * وقيل: في الصيف تُعَجّل؛ كيلا تتقلل الجماعة، والتأخير إلى نصف الليل مباح؛ لأن دليل الكراهة _ وهو تقليل الجماعة _ عارضه دليل النَّدْب، وهو قطع السَّمر بواحدة، فتثبت الإباحة. وإلى النصف الأخير مكروه؛ لما فيه من تقليل الجماعة وقد انقطع السمر قبله.

قطع السمر: وقد أجاز العلماء السمربعدها في الخير، واستدلوا بما في الصحيحين عن ابن عمر الله قال: صلى بنا رسول الله الله قال: المراتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد، وروى الترمذي في الصلاة والنسائي في المناقب عن عمر الله كان رسول الله الله عند أبي بكر الله الله في الأمر من أمر المسلمين وأنا معه، قال الترمذي: حديث حسن. [فتح القدير ٢٠١/١]

تُعَجَّل: أي العشاء، وفي "المحيط" و"البدائع": ويؤخر العشاء إلى ثلث الليل أفضل ويعجل في الصيف؛ كيلا تتقلل الجماعة، قال شيخ الإسلام: وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أفضل عند علمائنا في الشتاء من التعجيل في الوقت، وفي الصيف التعجيل أفضل من التأخير، وكذلك ذكر التفصيل بين الشتاء والصيف في "قتاوى قاضي خان"؛ كيلا يتقلل الجماعة؛ لأن الليل قصير والنوم غالب.[البناية ٥٣/٢]

والتأخير: بيان هذا أن في التأخير إلى نصف الليل يلزم تقليل الجماعة، وتقليلها دليل الكراهة فكان ينبغي أن يكون التأخير إلى هذه الغاية مكروهاً، إلا أنه يحصل في هذا التأخير قطع السمر المنهي أصلاً ورأساً؛ لأنه وقت غلبة النوم، وقطع السمر دليل الاستحباب فتعارض الدليلان فتساقطا؛ لعدم إمكان العمل بحما، وعدم إمكان الترجيح، فثبتت الإباحة. (غاية البيان) قد انقطع: يعني أن الإباحة في آخر النصف الأول إنما يشبت لمعارضة دليل الندب دليل الكراهة، وهنا في آخر النصف الآخر لم يوحد دليل الندب أصلاً؛ لانقطاع السمر من قبل، فلم يثبت الإباحة، فثبتت الكراهة؛ لبقاء دليلها سالماً عن المعارض. [غاية البيان ١٣/١/ب]

*حديث السمر المنهي عنه بعد العشاء رواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢٤٧/١] أخرج البخاري عن سيار بن سلامة قال: دخلت أنا وأبي على أبي برزة الأسلمي، فقال له أبي: كيف كان رسول الله الله يصلى المكتوبة؟ فقال: __ وفيه __ وكان يَسْتُحِبُّ أن يؤخر من العشاء التي تدعونما العتمة، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها. [رقم: ٧٤٥، باب وقت العصر]

ويُستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل أن يؤخّره إلى آخر الليل، فإن لهم يَقَقُ بالانتباه أوتر قبل النوم؛ لقوله عليه: "من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله، ومن طَمِع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل". * وإذا كان يوم غَيم، فالمستحبُّ في الفجر والظهر والمغرب: تأخيرها، وفي العصر والعشاء: تعجيلهما؛ لأن في تأخير العشاء تقليلَ الجماعة على اعتبار المطر، وفي تأخير العصر تَوَهُّمَ الوقوع في الوقت المكروه، ولا توهم في الفجر؛ لأن تلك المدة مديدة، وعن أبي حنيفة عليه: التأخير في الكل؛ للاحتياط، ألا ترى أنه يجوز الأداء بعد الوقت لا قبله.

آخر الليل: وفي بعض النسخ: ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل تأخيرها إلى آخر الليل، فإن لم يثق بالانتباه أوتر قبل النوم، وهو ظاهر. [العناية ٢٠٢/١] لم يثق: أي لم يعتمد اليقظة بعد النوم. وإذا كان إلخ: يعني هذا الذي قلنا من بيان الاستحباب فيما إذاكانت السماء مصحية، أما إذا كانت متفيمة فالضابط العين مع العين، يعني أن كل صلاة في أول اسمها عين كالعصر والعشاء يعجل وإن لم تكن، تؤخر. وإنما يعجل العصر؛ احترازاً عن الوقوع في الوقت المكروه. والعشاء؛ احترازاً عن تقليل الجماعة. والصلوات الباقية مدقماً مديدة مع أن في تعجيل الفجر احتمال الأداء قبل الوقت، وفي تعجيل الظهر كذلك، وكذا في المغرب، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة: التأخير أفضل في جميع الصلوات يوم الغيم، وهو أقرب إلى الاحتياط؛ لجواز الأداء بعد الوقت، وعدم حوازه قبله. [غاية البيان ٤٤١]

على اعتبار: أي على اعتبار وقوع المطر، وحصول الطين، والغيم الرطب سبب للمطر، وتكاسل الناس في الحزوج إلى المسجد مستدلين بقوله على: "إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال".[البناية ٥٦/٢] المدة مديدة، فيؤمن أن يقع الأداءُ وقت طلوع الشمس مدة مديدة، فيؤمن أن يقع الأداءُ وقت طلوع الشمس.[العناية ٢٠٢/١] يجوز الأداء: أي أداء الصلاة بعد الوقت قضاءً.

^{*} أخرجه مسلم في صحيحه، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، ومن طَمِع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل، فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل.[رقم: ١٧٦٦، باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله]

فصل في الأوقات التي تُكْرَه فيها الصلاة

لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس، ولا عند قيامها في الظّهيرة، ولا عند غروبها؛ لحديث عقبة بن عامر على قال: "ثلاثة أوقات نمانا رسول الله على أن نصلّي فيها، وأن نَقْبُرَ فيها موتانا: عند طلوع الشمس حتى ترتفع، وعند زوالها حتى تَزُوْلَ، وحين تَضيّفَ للغروب حتى تغرب". * والمراد بقوله: "وأن نقبر"، صلاة الجنازة؛ لأن الدفن غير مكروه. والحديث بإطلاقه حجة على الشافعي على

فصل: لما ذكر الأوقات التي يستحب فيها الصلاة استدعى ذلك ذكر ما يقابله من الأوقات التي يكره فيها الصلاة. (النهاية) الأوقات التي إلخ: أي هذا فصل في بيان الأوقات التي تكره فيها الصلاة، ولقب الفصل بما · تكره مع أن فيه ما لا تجوز الصلاة فيه باعتبار الغالب، أو لأن عدم الجواز مستلزم الكراهة.[البناية ٧/٢] لا تجوز إلخ: اعلم أن الفرائض لا تجوز عندنا في هذه الأوقات، وكذا النوافل في بعض الروايات، وعند الشافعي هُ يُجوز الفرض في هذه الأوقات في جميع البلدان، وتجوز النوافل عنده فيها بمكة.[العناية ٢٠٢/١] قيامها في الظهيرة: أي وقت وقوف الشمس في نصف النهار.(مجمع الألهر) عند: بدل من أوقات أي وقت طلوع الشمس حتى ترتفع أي ارتفاع الشمس. حتى ترتفع: احتلف العلماء في الارتفاع الذي تحل الصلاة عنده قال في "الأصل": إذا ارتفع الشمس قدر رمح أو رمحين، وقال الفضيلي: ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس فالشمس في الطلوع فلا تصح الصلاة. [العناية ٢٠٤/١] تضيف: أصله تتضيف بالتائين، فحذف أحدهما، يقال: ضافت الشمس إذا مالت للغروب.(النهاية) غير مكروه: أي بالإجماع نَصُّ على ذلك الشيخ أبوحامد، وصاحب "الحاوي"، والشيخ نصير. حجة على الشافعي ﷺ إلخ: قلت: هذه الترديدات والتصرفات كلها من عدم الوقوف على نص مذهب الشافعي وعدم الرجوع إلى أمهات كتب أصحابه، فنقول: مذهب الشافعي جواز الفرائض في هذه الأوقات، = * رواه الجماعة إلا البخاري.[نصب الراية ٢٥٠/١] أخرج مسلم في صحيحه عن موسى بن على، عن أبيه قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن: أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب. [٢٣٧٦/٤]، رقم: ١٨٩٧، باب الأوقات التي نهي عن الضّلاة فيها]

في تخصيص الفرائض، وبمكة في حق النوافل، وحجة على أبي يوسف على في إباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال. قال: ولا صلاة جنازة؛ لما روينا، ولا سجدة تلاوة؛ لأنفا في معنى الصلاة إلا عصر يومه عند الغروب؛

= ومن النوافل ماله سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف، دون النوافل المطلقة، وفي مكة تجوز النوافل المطلقة أيضاً. وقال النووي في "الروضة": يجوز في هذه الأوقات قضاء الفرائض والسنن والنوافل التي أخذها الإنسان ورداً له، وتجوز صلاة الجنازة وسجود التلاوة، وسجدة الشكر، وركعتا الطواف، وصلاة الكسوف، ولا تكره فيها صلاة الاستسقاء على الأصح. وعلى الثاني تكره كصلاة الاستخارة، وتكره ركعتا الإحرام على الصحيح. فأما تحية المسجد فإن اتفق دخوله لغرض كدرس علم أو اعتكاف أو انتظار صلاة ونحو ذلك لم يكره، وإن دخل لا لحاجة بل ليصلي التحية فوجهان أقيسهما الكراهة انتهي.[البناية ٢٠/٢ - ٦٦] تخصيص الفوائض وبمكة: واختلف نسخ الهداية في هذا الموضع فلذلك تردد الشراح فيه و لم يحرروا كما ينبغي خصوصاً تحرير مذهب الشافعي ١٠٠٠ على ما هو المسطور في كتب أصحابه المعتمد عليها... والصحيح من الرواية أن يذكر الفرائض والنوافل ويذكر بمكة بدون الباء، ورأيت في خط شيخي أن عند الشافعي ك. يجوز الفرائض في جميع الأمكنة دون النوافل، وفي مكة يجوز عنده الفرائض والنوافل.[البناية ٣٣/٢] في إباحة النفل: روى عن أبي يوسف أنه قال:"لا بأس بالصلاة وقت الزوال يوم الجمعة"؛ لحديث أبي سعيد الحدري أن النبي على الصلاة في نصف النهار إلا يوم الجمعة". وأحيب بأنه منقطع، أو معناه: ولا يوم الجمعة.[العناية ٢٠٤/١] لما روينا: يعني قوله: "وأن نقبر موتانا".(العناية) معني الصلاة: في ألها يشترط لها ما يشترط للصلاة يعنى: لما كانت في معنى الصلاة كانت داخلة تحت النهي. [العناية ٢٠٥/١] إلا عصر يومه: هذا استثناء من قوله: "ولا عند غروها" يعني لو صلى عصر يومه عند غروب الشمس حازت صلاته لأن السبب أي سبب وجوب الصلاة هو الجزء القائم من الوقت الذي يتصل به الأداء؛ لأنه لو تعلق بالكل أي لأن السبب لو تعلق بكل الوقت جملة لوجب الأداء بعده أي لوجب أداء الصلاة بعد ذلك الوقت؛ لوجوب تقدم السبب بحميع أجزائه على المسبب، فلا يكون أداء. ولو تعلق بالجزء الماضي أي ولو تعلق سبب الوحوب بالجزء الماضي من الوقت فالمؤدي بكسر الدال في آخر الوقت قاض؛ لأنه أدى بعد حروج الوقت فيكون قضاء. وإذا كان كذلك أي وإذا كان الأمر كما ذكرنا من أن السبب هو الجزء القائم إلى آخره، فقد أداها أي أدى الصلاة التي هي العصركما وجبت أي باتصال الأداء بما فإن كان وقتها صحيحاً بأن لا يكون موصوفًا بالكراهة ولا منسوبًا إلى الشيطان كالظهر مثلًا وجب المسبب كاملًا فلا يتأدى ناقصًا، =

لأن السبب هو الجزء القائم من الوقت؛ لأنه لو تعلّق بالكل لوجب الأداء بعده، ولو تعلّق بالجزء الماضي، فالمؤدّى في آخر الوقت قاض. وإذا كان كذلك فقد أدّاها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوات؛ لأنها وجبت كاملة فلا تتأدّى بالناقص. قال والمراد بالنفي _ المذكور في صلاة الجنازة وسحدة التلاوة _ الكراهة، حتى لو صلاها فيه، أو تلا سحدة فيه، فسحدها: حاز؛ لأنها أدّيت ناقصة كما وجبت؛ إذ الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة. ويُكره أن يتنفّل بعد الفحر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب؛ لما روي أنه عليم لهى عن ذلك، ولا بأس بأن يُصَلّي في هذين الوقتين الفوائت، ويسحد للتلاوة، ويصلي على الجنازة؛ لأن الكراهة كانت لِحَق الفرض؛

⁼ وإن كان فاسداً أي ناقصاً بأن يكون منسوباً إلى الشيطان كالعصر يستأنف وقت الاصفرار وجب الفرض به ناقصاً، فيحوز أن يتأدى ناقصاً؛ لأنه أداه كما وجب بخلاف غيرها من الصلوات يعني غير العصر. [البناية ٢٦/٢] الموقت: أي الذي يلي الشروع. (الكفاية) بالكل: لأن السببية لما كانت متعلقة بكل الوقت، فما لم يوجد كله لا يحصل السبب؛ لأن المجموع ينتفي بانتفاء حزء، وإن صليَّ بعد الوقت يكون قضاء. [الكفاية ٢٠٥/٢] والمراد بالنفي: أي: في قول القدوري عشى: ولا صلاة حنازة ولا سحدة تلاوة، الكراهة. [البناية ٢٨/٢] لأن الكواهة: الحاصلة في هذين الوقتين كانت لحق الفرض؛ ليصير الوقت من بعدهكالمشغول به أي بالفرض فلم يجز النفل فيهما؛ لأن الشغل التقديري بالفرض أولى من الشغل الحقيقي بالنفل لا لمعني في الوقت من يعني ليست الكراهة في هذين الوقتين لمعني في نفس الوقت، بل لشغل الوقت بالفرض، ولهذا لو ابتدأ العصر في أول الوقت ومده إلى المغرب لا يكره بالاتفاق، فلو كانت الكراهة لمعني في الوقت لكان هذا مكروهاً. = ثامر ج البخارى في صحيحه عن أبي العالية، عن ابن عباس قال: شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر هيه: أن النبي علي هم نافط من الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب. عمر هيه: أن النبي عمر هيه الفحر حتى ترتفع الشمس]

ليصير الوقت كالمشغول به، لا لمعنى في الوقت، فلم تظهَر في حق الفرائض، وفيما وجب لعينه كسحدة التلاوة، وظهرت في حقّ المنذور؛ لأنه تعلَّقَ وجوبُه بسبب من جهته، وفي حق ركعتي الطواف، وفي الذي شَرع فيه ثم أفسده؛ لأن الوحوب لغيره، وهو حتم الطواف، وصيانة المؤدَّى عن البطلان.

وقوله: لا لمعنى في الوقت تأكيد لقوله: لحق الفرض، وفيه إشارة إلى الفرق بين النهي الوارد في هذين الوقتين والوارد في الأوقات الثلاثة المذكورة، بأن ذلك لمعنى في الوقت وهو كونه منسوباً إلى الشيطان فيظهر في حق الفرائض والنوافل وغيرها. [البناية ٧١/٢]

وجب لعينه: المراد بما وحب لعينه ما لم يتعلق وجوبه بعارض بعد أن كان نفلاً كالمنذور، وسواء كان مقصودًا بنفسه أو لغيره، كمخالفة الكفار وموافقة الأبرار في سجدة التلاوة، وقضاء حق الميت في صلاة الجنازة. وعن أبي يوسف: لا يكره المنذور ولا أثر لإيجاب العبد، كما لا أثر لتلاوته في إثبات الكراهة في السجدة، وقد يقال: وجوب السجدة في التحقيق متعلق بالسماع، لا بالاستماع، ولا التلاوة، وذلك ليس فعلاً من المكلف، بل وصف خلقي فيه بخلاف النذر، والطواف المشروع فيه، ولولاه لكانت الصلاة نفلاً. [فتح القدير ٢٠٨/٢] بسبب من جهته: يعني لما كان وجوب المنذور بسبب من جهة الناذر، لا من جهة الشرع جعل كانتطوع المبتدأ، فيؤثر في المنذور أيضًا؛ لأنه مثل التطوع المبتدأ من حيث إن كُلاً منهما من جهة العباد كانت صلاة الجنازة، وسجدة التلاوة. (النهاية)

الذي شرع فيه: وعن الشيخ محمد بن الفضل: رجل جاء إلى الإمام، وخاف لو اشتغل بالسنة أن يفوته الفحر بالجماعة، يترك السنة، ويقضيها بعد ما طلعت الشمس عند محمد، وإن أراد أن يقضيها قبله يشرع في السنة، ثم يُفسدها، فإذا فرغ من الفرائض يقضيها قبل الطلوع، ولا يكره؛ لأنها صارت دَينًا عليه كمن شرع في التطوع، ثم أفسدها، ثم قضاها، وإذًا لا يكره، كذا ههنا. وعن المشايخ من قال في هذه الحيلة أمر بإفساد العمل، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلا تُبْطِلُوا أَعُمَالَكُمْ ﴾ فالأحسن أن يشرع في السنة، ثم يكبر للفريضة، فيخرج بهذا التكبير من السنة، ويصير شارعاً في الفريضة، ولا يصير مفسداً للعمل، بل مجاوِزًا من عمل إلى عمل كذا في "شرح الأوراد" وإنه على خلاف المتن. المؤدَّى: فيما إذا شرع ثم أفسد.

ويُكره أن يتنفَّل بعد طلوع الفحر بأكثر من ركعتي الفجر؛ لأنه علي لم يزد عليهما* مع حرصه على الصلاة. ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض؛ لما فيه من تأخير المغرب، ولا إذا خرج الإمام للخطبة يوم الجمعة إلى أن يفرُغَ من خطبته؛ لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة.

ركعتي الفجر: قال شيخ الإسلام: والنهي فيه عما سوى ركعتي الفحر لحق ركعتي الفحر، حتى لو نوى تطوعاً كان عن ركعتي الفحر، فقد منع عن تطوع آخر دونه ليبقى جميع الوقت كالمشغول بركعتي الفحر مراعاةً لحقه، ولكن الفرض الآخر فوقه، فحاز أن يصرف الأوقات إليه بخلاف الأوقات الثلاثة. (النهاية) حرصه على المصلاة: يعني أن الترك مع الحرص على احراز فضيلة النفل دليل الكراهة. [العناية ١/ ٢٠٨] يوم الجمعة: قال الشيخ اللكنوي في حاشيته: أقول: لو حذف المصنف هذه الكلمة لكانت العبارة أخصر وأشمل؛ لشمولها خطبة، العيدين، والاستسقاء، وصلاة الكسوف والخسوف.

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن حفصة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر لايصلي إلا ركعتين خفيفتين.[٣/٢١٧٧، رقم: ١٦٤٨، باب استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما]

باب الأذان

الأذان سنة للصلوات الخمس، والجمعة دون ما سواها؛ للنقل المتواتر، وصفة الأذان معروفة، وهو كما أذّن الملك النازل من السماء،*

الأذان: هو لغةً: الإعلام مطلقاً، وشرعاً: إعلام دخول وقت الصلاة بوجه مخصوص، ويطلق على الألفاظ المخصوصة، والترتيب بينها مسئون، فلو غيَّر الترتيب كانت الإعادة أفضل. [مجمع الأفمر ١١٣/١] سنة: سنة مؤكدة هو الصحيح. (مجمع الأفمر) هو قول عامة الفقهاء، وكذا الإقامة، وقال بعض مشايخنا: واحب؛ لقول محمد: "لواحتمع أهل بلد على تركه قاتلناهم عليه"، وأحيب بكون القتال؛ لما يلزم الاحتماع على تركه من استخفافهم بالدين. [فتح القدير ٢٠٩/١] والجمعة: وذكر الجمعة؛ لدفع وهم من يتوهّم أن لا أذان لها كصلاة العيدين بجامع أفهما يتعلقان بالإمام والمصر الجامع، وإلا فهي داخلة تحت الخمس. [العناية ٢٠٩/١] ما سواها: فلا يؤذن للعيد والكسوف. (فتح القدير)

للنقل المتواتر: الظاهر أنه متعلق بكلا المطلوبين، أما سنية الأذان للصلوات الخمس، فقد تواتر من زمان النبي الله الآن سنيته، وعمل الصحابة به، وأذّن بالنفس النفيس الله وإن اختلف فيه، لكن عملته الصحابة محضرته، وبعد وفاته الله به، فكانت سنة تقريرية وأمرية، لا فعلية. وأما عدم سنيته لباقي الصلوات، فقد روي في الأحاديث وقوع الكسوف زمن النبي الله، وصلاة العيدين والجنازة بلا أذان وإقامة، والله أعلم. وهو كما: واختلف في ذلك الملك فقيل: نزل به حبريل الله وقيل: كان غيره. (العناية)

* أخرجه أبو داود في سننه عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه: حدثني أبي عبد الله بن زيد قال: لما أمر رسول الله على بالناقوس يُعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة، طاف بي، وأنا نائم، رجل يحمل ناقوساً في يده، فقلت: يا عبدالله! أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت: بلى قال: فقال: تقول: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله أكبر. لا إله الا الله الله أكبر قال حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الما الله أكبر الله أكبر، فقال: إلها الرؤيا حق إن شاء الله، =

ولا ترجيع فيه، وهو: أن يُرجِّع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بمما، وقال الشافعي عليه: فيه ذلك؛ لحديث أبي محذورة: "أن النبي عليه أمره بالترجيع"، ولنا: أنه لا ترجيع في المشاهير، وكان ما رواه تعليماً، فظنّه ترجيعاً. ويزيد في أذان الفجر بعد الفلاح: الصلاة خير من النوم مرتين؛ لأن بلالاً فليه قال: "الصلاة خير من النوم مرتين؛ لأن بلالاً فليه قال: "الصلاة خير من النوم" مرتين،

ولا ترجيع فيه: صورة الترجيع: أن يأتي بالشهادتين مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية: "أشهد أن محمدا رسول الله" خفياً إلى قوله: "أشهد أن لا إله إلا الله" رافعاً صوته، فيكرر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين أربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر.[الكفاية ٢١١/١] وقال الشافعي: وعنده لو تركه لا يضر البتة. أمره بالترجيع: احتج الشافعي بحديث أبي محذورة، وبالقياس على التكبير، فكما أن يأتي بلفظة التكبير أربع مرات، فكذا بكلمة الشهادتين.(النهاية) ولنا: وأما التكبير فهو دليلنا، فإن ذكر التكبير مرتين لما كان بصوت واحد، فهو ككلمة واحدة.(النهاية)

لا ترجيع: ولأن المقصود من الأذان "حي على الصلاة حي على الصلاة"، ولا ترجيع في هاتين الكلمتين ففيما سواهما أولى. (النهاية) في المشاهير: فيه أحاديث: منها حديث عبد الله بن زيد بجميع طرقه، ومنها ما في أي داود عن ابن عمر قال: إنما كان الأذان على عهد رسول الله في مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة، الحديث. [فتح القدير ٢١١/١] ويزيد: وهذه الزيادة مستحبة بالنص، وأما زيادة "حي على خير العمل" فمكروهة تحريماً صرح به في "البحر الرائق"؛ إذ لا أثر له في الأحاديث والآثار إلا ما شذ، وقد صنفت في هذه المسئلة رسالة سميتها "بالرد الأكمل على المؤذن بحي على خير العمل"، ثم أدرجتها في "التحقيق العجيب".

 حين وحد النبيَّ عالِيًلا راقداً، فقال عالِيَلا: "ما أحسن هذا يا بلال! اجعله في أذانك"، * وحصَّ الفجر به؛ لأنه وقتُ نوم وغفلة، والإقامة مثل الأذان، إلا أنه يزيد فيها بعد الفلاح: "قد قامت الصلاة" مرتين، هكذا فعل المَلكُ النازل من السماء ** وهو المشهور، ثم هو حجة على الشافعي على قوله: إنها فرادى فرادى إلا قوله: "قد قامت الصلاة"، مرتين. ويتوسل

اجعله: وهو للندب بقرينة قوله: "ما أحسن هذا". (البحر الرائق) على الشافعي: فإنه يقول: يشفع الأذان، ويوتر الإقامة؛ لحديث أنس، أن النبي على أثر بلالاً بذلك. (العناية) ويتوسل إلخ: بيان السنن التي فيه، وهي نوعان: ما يرجع إلى نفس الأذان، ومايرجع إلى صفات المؤذن، فالأول: هو أن يأتي به رافعاً صوته ويفصل بين كلمتي الأذان بسكتة مطولاً غير مطرب وهو الترسل من "ترسل في قراءته" إذا تمهل فيها وتوقف، ولا يفصل بين كلمتي الإقامة بل يجعلهما كلاماً واحداً وهو الحدر، ويكون صوته أخفض من صوت الأذان، ويرتب بين كلمات الأذان والإقامة كما شرع فإن قدم بعضاً وأحر بعضاً فالأفضل الإعادة؛ مراعاة للترتيب، وأن يوالي بين كلمات الأذان والإقامة حتى لو ترك الموالاة فالسنة أن يعيد الأذان ويستقبل بحما القبلة إلا في الصلاة والفلاح. والثاني: وهو أن يكون ذكراً عاقلاً صالحاً عالماً بالسنة وبأوقات الصلاة، فأذان الصبي العاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية، وأذان البالغ أفضل، وأذان غير العاقل والسكران يعاد، وكذلك أذان المرأة. [العناية ٢١٣/١]

* الحديث أخرجه الطبراني في "معجمه الكبير" عن حفص بن عمر، عن بلال أنه أتى النبي للله يؤذنه بالصبح فوجده راقداً، فقال: "الصلاة خير من النوم مرتين"، قال النبي للله أحسن هذا يا بلال! اجعله في أذانك".[٥٠٥١] وأخرج ابن ماجه في سننه عن سعيد بن المسيب عن بلال أنه أتى النبي لله يؤذنه لصلاة الفجر فقيل: هو نائم فقال: "الصلوة خير من النوم، الصلاة خير من النوم"، فأقرّت في تأذين الفجر فثبت الأمر على ذلك.[رقم: ٢١٦، باب السنة في الأذان]

** أخرجه أبو داود عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل - وفيه -: فجاء عبد الله بن زيد رجل من الأنصار - وقال فيه -: فاستقبل القبلة، قال: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة _ مرتين _ حي على الفلاح _ مرتين _ الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، ثم أمهل هُنية، ثم قام، فقال: مثلها إلا أنه قال: زاد بعد ما قال: =

في الأذان، ويحدُر في الإقامة؛ لقوله عليم لللل: "إذا أذَّنتَ فترسَّل، وإذا أقمت فاحدُر"، * وهذا بيان الاستحباب. ويستقبل بهما القبلة؛ لأن الملك النازل من السماء أذّن مستقبل القبلة، ** ولو ترك الاستقبال جاز؛ لحصول المقصود، ويُكره؛ لمحالفته السنة. ويُحوِّل وجهَه للصلاة والفلاح يَمْنَةً ويَسْرَةً؛ لأنه حطاب للقوم فيواجههم به،

في الإقامة: لو ترسل فيها قيل: يكره لمخالفة السنة، وقيل ما ذكره في المتن: يشير إلى عدم الكراهة حيث قال: "وهذا بيان الاستحباب"، والحق هو الأول؛ لأن المتوارث الترسل فيكره تركه، وفي "فتاوى قاضيحان": أذن ومكث ساعة ثم أخذ في الإقامة فظنها أذاناً فصنع كالأذان [فقيل له: هذه إقامة]. فعرف يستقبل الإقامة؛ لأن السنة في الإقامة الحدر، فإذا ترسل ترك سنة الإقامة وصار كأنه أذن مرتين. [فتح القدير ٢١٣/١]

ويستقبل: إلا في الحيملتين. ويُحوّل: وقال الحلواني: إذا أذن لنفسه لا يُحوّل، والصحيح: أنه يحول. [مجمع الأنهر ١٦٢١] يَمْنةً ويَسرةً: ثم قيل: يلتفت بمنة للصلاة ويسرة للفلاح، وقيل: بمنة ويسرة لكل منهما، واختار بعضهم الأول، والثاني أوجه. [فتح القدير ٢١٣/١] فيواجههم: ويقع لمن خلفه إعلام بذلك الالتفات مع ثبات القدمين، فلا حاجة إلى ارتكاب المكروه باستدبار القبلة اللازم من مواجهتهم. [فتح القدير ٢١٣/١]

= "حي على الفلاح": قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، قال: فقال رسول الله ﷺ: "لقنها بلالاً" فأذن بها بلال.[٣٩٤/ ٣٩٤- ٣٩٥، رقم: ٥٠٨، باب كيف الأذان]

* أخرجه الترمذي في جامعه عن جابر بن عبد الله، - وفيه -: أن رسول الله على قال لبلال: يا بلال! إذا أُذُتَ فترسَّل في أذانك، وإذا أقمت فاحدُر، قال أبو عيسى: حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم، وهو إسناد مجهول.[١٥١/١، رقم: ١٩٥، باب ما جاء في الترسل في الأذان] وأخرج الدار قطني في سننه عن أبي الزبير - مؤذن بيت المقدس - قال: جاء نا عمر بن الخطاب فقال: إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحذم. وليس في إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس، وهو تابعي قلم مشهور يعني أن سنده محتج به.[علاء السنن ١٦/٢]

** أخرجه أبو داود في سننه عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن حبل - وفيه -: فجاء عبد الله بن زيد - رجل من الأنصار_، وقال فيه: فاستقبل القبلة. الحديث.[٩٩٥/١، رقم: ٥٠٨، باب كيف الأذان]

وإن استدار في صَوْمَعته فحَسَن. مراده: إذا لم يستطع تحويْلَ الوجه يميناً وشمالاً مع ثبات قدميه مكانهما كما هو السنة، * بأن كانت الصومعة متسعة، فأما من غير حاجة فلا. والأفضل للمؤذّن أن يجعل إصبعيه في أذنيه، بذلك أَمَرَ النبي عليمًا بلالاً هيمه، ** ولأنه أبلغ في الإعلام، وإن لم يفعل فحسن؛ لألها ليست بسنة أصلية.

في صومعته: وهي الموضع العالي على رأس المئذنة، يقف فيها يؤذن. مراده إلخ: يعني إذا كانت مأذنة بحيث لو حَوَّلَ وجهه مع ثبات قدميه لا يحصل الإعلام، استدار فيها، فيحرج رأسه من الكوة اليمنى، ويقول: ما قاله، ثم يذهب إلى الكوة اليسرى، فيفعل فيه ما فعل. [مجمع الأفر ١١٦/١] متسعة: لا يمكنه الإعلام إلا بالاستدارة، فعلى هذا قوله: "بأن كانت الصومعة متسعة، أو معناه: إذا لم يقدر على التحويل مع ثبات قدميه؛ لخوف السقوط بأن كانت الصومعة منذنة ضيقة، ففي المكان المرتفع الضيق لا يمكن التحويل مع إثبات قدميه؛ لخوف السقوط بأن كانت متعلقاً بالفعل المنفي.

إصبعيه: لأنه أبلغ في الإعلام. وحاز وضع يديه أيضًا كما في "الدرر". (بجمع الأنمر) فحسن: أي فالأذان حسن لا ترك الفعل؛ لأنه وإن لم يكن من السنن الأصلية، حيث لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد وهو الأصل في باب الأذان، لكنه فعل أمر به النبي الله بلالاً، فلا يليق أن يوصف تركه بالحسن، ولم يؤثر في زوال الحسن المتمكن في نفس الأذان الذي هو من سنن الهدى، فكان معناه أن الأذان بذلك الفعل أحسن، وبتركه حسن. (العناية) أصلية: أي لم يكن في أذان الملك النازل من السماء؛ ولهذا لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد الله وهو الأصل، وإنما كان ذلك لإقامة سنة الصوت، ألا ترى إلى قوله الله على الذي لصوتك"، على بذلك. [الكفاية 18/1]

^{*} أخرجه مسلم في صحيحه عن عون ابن أبي جُحَيفة عن أبيه - وفيه -: قال: فخرج النبي ﷺ عليه حلة حمراء. كأني أنظر إلى بياض ساقيه. قال: فتوضأ وأذن بلال، قال: فحعلت أتَــتَـبَّع فاه ههنا وههنا - يقول: يميناً وشمالاً - يقول: حي على الصلاة، حي على الفلاح...إلخ.[١٧٢٩/٣، رقم: ٩٩،١، باب سترة المصلي] ** أخرجه ابن ماجه في سننه عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد - مؤذن رسول الله ﷺ - حدثني أبي عن أبيه عن حده أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يجعل إصبعيه في أذنيه، وقال: إنه أرفع لصوتك. [رقم: ٧١٠، باب السنة في الأذان]

والتثويب في الفحر: "حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح" مرتين بين الأذان والإقامة، حسن؛ لأنه وقت نوم وغفلة، وكُره في سائر الصلوات، ومعناه: العود إلى الإعلام بعد الإعلام، وهو على حسب ما تعارفوه، وهذا التثويب أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة هي التغير أحوال الناس، وخصُوا الفحر به؛ لما ذكرنا، والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها؛ لظهور التواني في الأمور الدينية. وقال أبو يوسف هيد:

والتثويب: والتثويب في الفحر: "الصلاة خير من النوم" كما في الترمذي، قال في "المبسوط": أما معنى التثويب لغةً: الرجوع، ومنه سمى الثواب به؛ لأن منفعة عمله تعود إليه، ويقال: "ثاب إلى المريض نفسه" إذا برئ، فهو عود إلى الإعلام بعد الإعلام. سائر الصلوات: لما روي أن عليًا ١١٠ وأى مؤذَّنا يثوب في العشاء، فقال: أخرجوا هذا المبتدع من المسجد، وروى مجاهد قال: دخلت مع ابن عمر ﷺ مسجداً، يصلي فيه الظهر، فسمع مؤذَّنا يثوب فغضب وقال: قم، حتى نخرج من عند هذا المبتدع. [العناية ٢١٤/١] معناه إلخ: أي معنى التثويب العود إلى الإعلام بعد الإعلام وهذا معناه الشرعي، وفي اللغة: التثويب الرجوع مطلقاً كما ذكرناه "وهو" أي التثويب "على حسب ما تعارفوه" أي ما تعارفه أهل كل بلدة من التنحنح، أو قوله: "الصلاة الصلاة" أو قوله: "قامت قامت"؛ لأنه للمبالغة في الإعلام وإنما يحصل ذلك بما تعارفوه "وهذا" إشارة إلى قوله: "والتثويب في الفحر حي على الصلاة حي على الفلاح" مرتين بين الأذان والإقامة تثويب أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة ١٨٥٠ أي بعد زماهم؛ لتغير أحوال الناس وهو توانيهم وكسلهم في باب العبادة "وخصوا الفحر به" أي خص علماء الكوفة الفحر بالتثويب يعنى لم يثوبوا إلا في الفحر خاصة "لما ذكرنا" وهو قوله: "لأنه وقت نوم وغفلة، والمتأخرون استحسنوه" أي العلماء المتأخرون استحسنوا التثويب "في الصلوات كلها، لظهور التواني في الأمور الدينية" فعلى هذا استحسان المتأخرين إحداثًا بعد إحداث، وفي "الجامع البرهاني": نزل سائر الأوقات في زماننا منــزلة وقت الفحر في زمان النبي ﷺ. قلت: استحسان المتأخرين التثويب في كما , الصلوات ليس بلفظ معين و لا شرطوا عين ذلك اللفظ بل ذكروا ما تعارفوا. [البناية ٢/٢] قال أبو يوسف: في شرح "الجامع الصغير" لقاضي خان: وإنما قال أبو يوسف ذلك: في أمراء زمانه؛ لألهم كانوا مشغولين بالنظر في أمور الرعية، فاستحسن زيادة الإعلام في حقهم، ولا كذلك أمراء زماننا.(النهاية) لا أرى بأسًا أن يقول المؤذن للأمير في الصلوات كلها: "السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، حي على الصلاة، حي على الفلاح، الصلاة يرحمك الله." واستبعده محمد على الناس سواسية في أمر الجماعة. وأبويوسف على خصهم بذلك؛ لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين؛ كيلا تفوهم الجماعة، وعلى هذا القاضي والمفتى. ويجلس بين الأذان والإقامة إلا في المغرب، وهذا عند أبي حنيفة على. وقالا: يجلس في المغرب أيضًا حلسة خفيفة؛ لأنه لا بد من الفصل؛ إذ الوصل مكروه، ولا يقع الفصل بالجلبية كما بين الخطبتين.

واستبعده: أقول: لا وجه لاستبعاده، أو لم يسمع ما ورد في الأحاديث من أن بلالاً كان يحضر بباب الحجرة النبوية، ويخبره بالصلاة بعد ما أذن في الفجر، وهذا هو أصل أبي يوسف في التخصيص.

سواسية: جمع سواء على خلاف القياس.(النهاية) والمفقى: وكل من يعمل للعامة.(النهاية) ويجلس: لا خلاف أن وصل الأذان بالإقامة مكروه؛ لأن المقصود بالأذان إعلام الناس بدخول الوقت؛ ليتأهبوا للصلاة بالطهارة، فيحضروا المسجد لإقامة الصلاة، وبالوصل ينتفي هذا المقصود، فإن كانت الصلاة مما يتطوع قبلها، مسنونًا كان أو مستحبًا، يفصل بينهما بالصلاة؛ لقول النبي ﷺ: "بين كل أذانين صلاة" قاله ثلاثاً وقال في الثالثة: "للن شاء"، فإن لم يصل يفصل بينهما بجلسة خفيفة؛ لحصول المقصود به.[العناية ١٩٥١]

عند أبي حنيفة: حاصل المذهب: أن العلماء اتفقوا على أنه لا يصل الإقامة بالأذان في المغرب، بل يفصل بينهما، لكنهم اختلفوا في مقدار الفصل، فعند أبي حنيفة: المستحب أن يفصل بينهما بسكتة يسكت قائماً ساعة، ثم يقيم. ومقدار السكتة عنده: قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة، وروي عنه مقدار ما يخطو ثلاث خطوات، وعندهما: يفصل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين، وذكر الإمام الحلواني الخلاف في الأفضلية، حتى إن عند أبي حنيفة هي إن جلس جاز، والأفضل: أن لا يجلس، وعندهما على العكس ذكره التمرتاشي. (النهاية) ولا يقع: على ما قال الإمام.

ولأبي حنيفة على أن التأخير مكروه، فيكتفي بأدنى الفصل؛ احترازًا عنه، والمكان في مسألتنا مختلف وكذا النغمة، فيقع الفصل بالسكتة، ولا كذلك الخطبة. وقال الشافعي على المختلف وكذا النغمة، فيقع الفصل بالسكتة، والفرق قد ذكرناه. قال يعقوب: رأيت يفصل بركعتين؛ اعتباراً بسائر الصلوات، والفرق قد ذكرناه. قال يعقوب: رأيت أبا حنيفة يؤذن في المغرب ويقيم، ولا يجلس بين الأذان والإقامة، وهذا يفيد ما قلنا،

لأبي خنيفة: تمذيب المرام: أنه لا بد من الفصل البتة، ثم التأخير مكروه، فيكتفي بأدنى الفصل؛ ليوجد ما لابد منه، ويجتنب من الكراهة، وقياسهما على جلسة الخطيب فيما بين الخطبتين فاسد؛ لأن مكان الخطبتين واحد، فلا يعد السكتة فصلاً البتة بخلاف ما نحن فيه؛ لأن مكان الأذان والإقامة مختلفة عادةً، فيكتفى بها. وأما قولهما: إن السكتة موجودة بين كلمات الأذان أيضًا، فلمّالم تعد فصلاً، لاتعد فصلاً ههنا أيضًا، فجوابه: أن هناك النغمة واحدة فلا يعد السكتة فصلاً، وههنا نغمة الأذان والإقامة مختلفة، فتفكر.

التأخير: وعن هذا قلنا: لا يتنفل بعد الغروب قبل الفسرض. (النهاية) مختلف: هذا حواب من جهة أبي حنيفة يشه عن قولهما في الفصل بين الأذان والإقامة مقدار الجلسة بين الخطبتين، وتقريره: أن القياس غير صحيح؛ لأن المكان أي مكان الأذان والإقامة فيما نحن فيه وهو معنى قوله: في مسألتنا مختلف بكسر اللام؛ لأن مكان الأذان غير مكان الإقامة، والمكان بين الخطبتين متحد فلا يقاس عليه "وكذا النغمة" وهي الترسل في الأذان، والحدر في الإقامة شيئان مختلفان "فيقع الفصل" أي إذا كان الأمر كذلك فيقع الفصل بينهما بالسكتة؛ لوقوعها بين شيئين مختلفين، ولا كذلك الخطبة؛ لأن مكالها متحد فلا يقع الفصل بين الخطبتين بعجرد السكتة؛ لأنها توجد بين كلمالها أيضاً فلا بد من الجلسة. [البناية ١٠٩/١٠]

ولا كذلك: لأن المكان واحد، والهيئة متحدة فلا يقع الفصل إلا بجلسة. (الكفاية) قال الشافعي: والمذكور هنا من مذهب الشافعي مناف لما تقدم في باب المواقيت من وقت المغرب، وهو أن يصلي فيه ثلاث ركعات. (العناية) فكوناه: إشارة إلى قوله: أن التأخير مكروه. (العناية) قال يعقوب: وإنما ذكر محمد في "الجامع الصغير" أبا يوسف باسمه دون كنيته؛ دفعاً لتوهم التسوية في التعظيم بين الشيخين، وكان محمد مأموراً من جهة أبي يوسف أن يذكره باسمه حيث ذكر أبا حنيفة. [العناية ٢١٥/١] ما قلنا: أن لا جلوس عنده في أذان المغرب وإنما أورده؛ ليؤكد قول أبي حنيفة علله العلماء. (العناية)

وأن المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة؛ لقوله عليه: "ويؤذّن لكم خياركم". * ويؤذّن للم خياركم". * ويؤذّن للفائنة ويقيم؛ لأنه عليمًا قضى الفجر غداة ليلة التعريس بأذان وإقامة، ** وهو حجة على الشافعي عليه اكتفائه بالإقامة. فإن فاتنه صلوات أذّن للأولى وأقام؛ لما روينا، وكان مخيراً في الباقي إن شاء أذّن وأقام؛ ليكون القضاء على حسب الأداء،

وأن المستحب: معطوف على "ما قلنا" يعني يفيد ما قلنا، ويفيد استحباب كون المؤذن....(العناية) خياركم: فعلم أن المراد أن المستحب كونه عالماً عاملاً؛ لأن العالم الفاسق ليس من الخيار؛ لأنه أشد عذابًا من الجاهل الفاسق على أحق القولين، كما تشهد الأحاديث الصحيحة، وصرحوا بكراهة أذان الفاسق من غير تقييد بكونه عالماً أو غيره، وروي مثله في الصبي العاقل أيضاً، لكن ظاهر الرواية في الصبي العاقل عدم الكراهة بخلاف غير العاقل.[فتح القدير ٢١٦/١] يؤذّن: أي يستحب الأذان للفائتة سواء كانت قضاؤها منفرداً أو بالجماعة. ليلة التعريس: التعريس النزول في آخر الليل.(العناية)

في اكتفائه: في أحد قوليه وفي الآخر: لا.(فتح القدير) لما روينا: من حديث ليلة التعريس.(العناية) أذن وأقام: وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف بإسناده إلى رسول الله على حين شغلهم الكفار قضاهن بأذان وإقامة يعني الأربع صلوات.(فتح القدير) ليكون القضاء إلخ: لم يعلله بما روي؛ لأن المروي لا يدل على قضاء الفوائت المتعددة نعم حديث الحندق يدل، وهو غير مدرك.

حسب الأداء: ثم الأصل عندنا أنه يؤذن لكل فرض أدّيَ أو قضي إلا الظهر يوم الجمعة في المصر، فإن أداءه كمما مكروه، روي ذلك عن على.[فتح القدير ١٩٥١]

** أخرج أبوداود في سننه عن الحسن عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ كان في مسير له، فناموا عن صلاة الفجر، فاستيقظوا بحرِّ الشمس، فارتفعوا قليلاً حتى استقلت الشمس، ثم أمر مؤذناً، فأذن، فصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام، ثم صلى الفجر. [٣٦٣/١، رقم: ٤٤٤، باب في من نام عن صلاة أو نسيها] وإن شاء اقتصر على الإقامة؛ لأن الأذان للاستحضار، وهم حضور. قال المستحفر وعن محمد والله الله المعدها ولا يؤذن، قالوا: يجوز أن يكون هذا قولُهم جميعًا. وينبغي راه ويقيم على طُهر، فإن أذن على غير وضوء: جاز؛ لأنه ذكر وليس بصلاة، فكان الوضوء فيه استحبابًا كما في القراءة، ويُكرَه أن يقيم على غير وضوء؛ لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة. ويُروى أنه لاتُكره الإقامة أيضًا؛ لأنما أحد الأذانين. ويُروى أنه يكره الأذان أيضًا؛ لأنه يصير داعيًا إلى ما لا يجيب بنفسه.

حضور: قال في "الصحاح": هم جضور أي حاضرون. وعن محمد: هو في غير رواية الأصول، ووجهه: أغما صلاتان اجتمعتا في وقت واحد فيؤذن ويقام للأولى، ويقام للباقية كالظهر والعصر بعرفة، ولهما: ما روى أبو يوسف بسنده وكذا من قدمنا معه أنه على حين شغلهم الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات عن الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء قضاهن على الولاء، وأمر بلالاً أن يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن، ولألها صلاة مفروضة يقيمها المخاطب بالإقامة بالجماعة، فيقيمها كالجماعة بخلاف النساء، وصلاة عرفة لو كان على القياس له يعارض لنص، فكيف وهما على خلاف القياس. [فتح القدير ١٩٥١ ٢٠ - ٢٢] أنه يقيم لما بعدها: أي من غير اختيار بين الجمع بينهما، وبين إفراد الإقامة. (النهاية) قالوا إلخ: قال أبوبكر الرازي: يجوز أن يكون هذا قولهم جميعاً، والمذكور في الكتاب محمول على الصلاة الواحدة، فيرتفع الخلاف الرواية. [العناية ١٩٩١] وليس: حتى يجب فيه الوضوء. في القراءة: فيه أن استحباب الوضوء فيه؛ لكونه الرواية. [العناية ١٩٩١] وليس: حتى يجب فيه الوضوء. في القراءة: فيه أن استحباب الوضوء فيه؛ لكونه الوضوء. (العناية) أحد الأذانين: والآخر - وهو الأذان - لا يكره بلا وضوء، فكذا الإقامة. (العناية) المقصود من ذلك قميو الصلاة، وهو لم يتهيا، فيدخل تحت قوله: ﴿أَتُأُمُّرُونَ النَّاسَ بِالْبِرَّ وَتُسْرُنَ أَنْفُسَكُمْ﴾. لا يعب بنفسه: أي لا يقبل بنفسه لعدم قيته بالوضوء.

ويُكره أن يؤذن وهو حنب روايةً واحدةً. ووجه الفرق على إحدى الروايتين: أن للأذان شبهًا بالصلاة فتُشترَط الطهارة عن أغلظ الحدَّثَين دون أخفهما؛ عملاً بالشبهين. وفي "الجامع الصغير:" إذا أذّن وأقام على غير وضوء لا يُعيد، والجنب أحب إليَّ أن يعيد، وإن لم يُعِد أجزأه، أما الأول: فلخفة الحدث. وأما الثاني: ففي الإعادة بسبب الجنابة روايتان، والأشبه أن يعاد الأذان دون الإقامة؛ لأن تكرار الأذان مشروع دون الإقامة، وقوله: إن لم يُعِد أجزأه، يعني الصلاة؛ لأنما حائزة بدون الأذان الأذان وكذلك المرأة تؤذن،

رواية واحمدة: في كراهية أذان الجنب رواية فقط بخلاف أذان المحدث؛ فإن فيه روايتين: مكروه في رواية، وغير مكروه في رواية الفرق: أي بين عدم كراهة الأذان بغير الوضوء، وكراهته بالجنابة.(النهاية) شبهاً إلخ: في أنهما يفتتحان بالتكبير، ويؤديان مع الاستقبال، ويترتب كلمات الأذان كأركان الصلاة ويختصان بالوقت ولا يتكلم فيهما إلا أنه ليس بصلاة على الحقيقة، ولو كان صلاة على الحقيقة لم يجز مع الحدث والجنابة فإذا كان مشبهاً بما كره مع الجنابة؛ اعتباراً للشبه، ولم يكره مع الحدث؛ اعتباراً للحقيقة، ولم يعكس؛ لأنا لو اعتبرنا في الحدث جانب الشبه لزمنا اعتباره في الجنابة بطريق الأولى؛ لأن الجنابة أغلظ الحدثين فكان يتعطل حانب الحقيقة. [العناية 1/٢٢] الجامع الصغير: ذكره لاشتماله على ما ليس "في القدوري" من الإعادة؛ لأن الكراهة - وهي المذكورة فيه - لا تستلزم الإعادة، كأذان القاعد والراكب في المصر يكره، ولا إعادة. واتحد القدير ١/٢٠) إما الأولى: يعني عدم إعادة أذان المحدث وإقامته.(العناية)

أما الثاني: يعني استحباب الإعادة بسبب الجنابة.(العناية) روايتان: في ظاهر الرواية: يُستحب، وفي رواية الكرخي: يجب. والأشبه: إعادة الأذان فقط؛ لأن تكرار الأذان مشروع في الجملة كما في الجمعة بخلاف الإقامة.[العناية ٢٢٠/١] وكذلك: أي يعاد الأذان إذا تأذنت المرأة. المرأة تؤذن: يشعر أن المقصود هو الأذان؛ لأن الظاهر أنه من تتمة "الجامع الصغير".

معناه: يُستحب أن يعاد؛ ليقع على وجه السنة. ولا يُؤذَّنُ لصلاة قبل دخول وقتها، ويعاد في الوقت؛ لأن الأذان للإعلام، وقبل الوقت تجهيل. وقساًل أبو يوسف على - وهو قول الشافعي على - : يجوز للفحر في النصف الأخير من الليل؛ لتوارث أهل الحرمين. والحجة على الكل قوله عليم لبلال فيها: "لا تؤذن حتى يستبين لك الفحر هكذا"، ومَدَّ يَدَيْه عرضًا.* والمسافر يؤذن ويقيم؛ لقوله عليم للبني أبي مليكة هيما: "إذا سافرتما فأذّنا وأقيما"، **

معناه إلخ: قال الإمام المحبوبي: قال: المرأة تؤذن أحب إليَّ أن يعاد، وإن صلوا أحزأهم؛ لأن أذان النساء لم يكن في المتقدمين، فكان من جملة المحدثات، ولما لم يُفوَّض إلى واحدة منهن حين يحضرن الحماعة، فبعد انتساخ ذلك أولى؛ ولأن المؤذن مندوب أن يرفع صوته حتى يستحب له أن يعلوا المنارة، أو أعلى المواضع عند الأذان، والمرأة منهية عن رفع الصوت؛ لأن في صوقاً فتنة، ولذا جعل النبي ﷺ التسبيح للرحال؛ والتصفيق للنساء، وكذلك منهية عن تشهير النفس بأن يكون في بيتها وراء الحجاب، فلذا يستحب إعادة أذاهًا. (النهاية)

وجه السنة: هو كون المؤذن رجلاً. على الكل: أي على أبي يوسف والشافعي وأهل الحرمين. ومد: هذا من كلام الراوي. لابني أبي مليكة: الصواب مالك بن الحويرث وابن عم له، وقد ذكره المصنف في الصرف على الصواب كما ذكره صاحب المبسوط وفخر الإسلام في "الجامع".[فتح القدير ٢٢٢/١]

^{*} أخرج أبو داود في سننه عن شداد مولى عياض بن عامر عن بلال أن رسول الله ﷺ قال له: لا تؤذن حتى يستين لك الفجر هكذا. ومد يديه عرضًا. [٢٠٠١-٤٠٠، رقم: ٥٣٥، باب في الأذان قبل دخول الوقت] وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن سفيان عن جعفر بن برقان، - وفيه -: فقال: لا تؤذن حتى ترى الفجر، ثم جاءه من الغد فقال: لا تؤذن حتى يطلع الفجر. ثم جاءه من الغد فقال: لا تؤذن حتى ترى الفجر هكذا وجمع بين يديه ثم فرّق بينهما. [١/٥٦٥، رقم: ١٨٠٢، باب رواية من روى النهي عن الأذان قبل الوقت] قال [ابن دقيق العيد] في "الإمام": رجال إسناده ثقات. [فتح القدير ٢٢١/١]

^{**} أخرجه الأثمة السبتة في كتبهم مختصراً ومطولاً.[نصب الراية ٢٩٠/١] أخرج البخاري في صحيحه عن مالك بن الحويرث عن النبي ﷺ قال: إذا حضرت الصلاة فأذّنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبركما.[١٨٥/٢، رقم: ٢٥٨، باب إثنان فما فوقهما جماعة]

فإن تَركَهما جميعًا يُكره، ولو اكتفى بالإقامة جاز؛ لأن الأذان لاستحضار الغائبين، والرِّفْقَةُ حاضرون، والإقامة لإعلام الافتتاح، وهم إليه محتاجون، فإن صلَّى في بيته في المصر يُصلي بأذان وإقامة؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة، وإن تركهما جاز؛ لقول ابن مسعود في "أذان إلحَيِّ يكفينا".*

يكره: لأنه مخالف للأمر المذكور في حديث مالك بن الحويرث. (فتح القدير) المغانبين: فيه أن الأذان أيضًا للتأهب، ولم يحصل. هيئة الجماعة: المراد بهيئة الجماعة الاشتمال على الأذان والإقامة، فيحري هذا الدليل في المنفرد والجماعة. تركهما جاز: إذا صلى في داره. يكفينا: وبهذا يظهر الفرق بين المقيم والمسافر، فإن المسافر ليس له أذان، ولا إقامة إذا لم يؤذن ولم يقم لا حقيقةً ولا حكمًا، بخلاف المقيم، فإنه وإن لم يكن له أذان وإقامة حقيقةً لكن له كلاهما حكمًا.

* هذا غريب، والمصنف أخذه من "المبسوط"، وفيه: روي عن ابن مسعود أنه صلى بعلقمة والأسود في بيته فقيل له: تؤذن وتقيم قال: أذان الحَيِّ يَكفينا. [البناية ٢٣٣/] وروى الطبراني في "المعجم الكبير" عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه صلى بأصحابه في داره بغير إقامة وقال: إقامة المصر تكفي. [٢٥٧/٩، رقم: ٢٥٧/٩] وفي رواية عن ابراهيم أن ابن مسعود وعلقمة والأسود صلوا بغير أذان وإقامة قال سفيان: كَفَتْهم إقامة المصر. [٢٥٧/٩، رقم: ٢٩٧٧] وأخرج مسلم في صحيحه عن إبراهيم عن الأسود و علقمة، وفيه: قالا: أتينا عبدالله بن مسعود في داره فقال: أصلى هؤلاء خلفكم؟ فقلنا: لا، قال: فقوموا، فصلوا، فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة. (٣/١٧١، رقم: ١٧١، باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق]

باب شروط الصلاة التي تتقدمها

يجب على المصلى أن يُقدِّم الطهارةَ من الأحداث والأنجاس على ما**قَدَّمناه، ق**ال الله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا﴾، ويستُرَ عورَته؛ لقوله تعالى: ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ أي: ما يواري عورتَكم عند كل صلاة.

وقال عليك: لا صلاة لحائض إلا بحمارٍ*

قدمناه: في صدر الكتاب وباب الأنجاس.(فتح القدير) أي على كيفية قدمناها. لقوله تعالى: الأوجه أن يستدل بالإجماع على افتراض الستر في الصلاة. عند كل مسجد: عام فلا يختص بالمسجد الحرام. (العناية) تفسير المسجد بالصلاة باعتبار إطلاق اسم المحل على الحال، وإنما فسره به؛ لأن ذلك ليس للناس، وإلا لكان السوق بهذا المعنى أولى، فمن تخصيص المسجد يعلم أن المراد به الصلاة. ما يواري: إنما صح الإراءة باعتبار أن الزينة مسبب فيكون من باب إطلاق المسبب على السبب.

عند كل صلاة: ثم ههنا بحث: وذلك؛ لأن العرب كانوا يطوفون بالبيت عراةً، الرجال بالنهار، والنساء بالليل، وكانوا يقولون: لانطوف البيت في الثياب التي ارتكبنا فيها الذنوب، فنـــزل قوله تعالى: ﴿خُذُوا زينتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدِهِ؛ فمياً لهم عما كانوا عليه، وتنصيصاً بأن الستر واجب في كل حال في العبادة وغيرها، لا كما زعمتم أن نزع الثياب عند الطواف حَسَن، فكانت الآية ناطقة بافتراض الستر عند الصلاة مثل افتراضه في غيرها، ولا دلالة لها على كونه من فروض الصلاة؛ لجواز أن يكون الشيء فرضًا في الصلاة، ولا يكون من فروض الصلاة، كغض البصر عن الأحنبية. وبالجملة لا دلالة للآية على كون الستر فرضًا لحق الصلاة؛ لاحتمال أن يكون فرضًا لحق الناس، غير أنه قيد بقوله: ﴿ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾؛ رداً لما كانوا عليه، وحوابه: أن التعميم الوارد في قوله تعالى: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ينافي حمله على هذا المعنى؛ إذ لا يجب الستر حينئذ عند كل مسحد بل عند مسحد يراه فيه غيره، ولما قال: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدِكُ علم أن المراد بيان لزوم السترلحق العبادة؛ تعظيماً لشأنه، وهذا لما عرف من أنه إذا كان للنص محملان يحتاج في أحدهما إلى التخصيص دون الآخر، فما لا يحتاج فيه إلى ذلك، فهو أحق، والله أعلم.

^{*} أحرج أبو داود في سننه عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار. [٤٤٨/١]، رقم: ٦٤١، باب المرأة تصلى بغير خمار]

أي: لَبَالغة. وعورةُ الرجل ما تحت السُرَّة إلى الركبة؛ لقوله عليمًا: "عورةُ الرجل ما بين سُرَّتِه إلى ركبته"، ** وبهذا تبين أن السُرَّةَ ليست من العورة، خلافًا لما يقوله الشافعي عظم، والركبةُ من العورة خلافًا لما يقوله الشافعي عظم، والركبةُ من العورة خلافًا له أيضًا، وكلمة "إلى" نَحملُها على كلمة "مع" عملاً بكلمة "حتى"،

لبالغة: لأن الحائض لا صلاة لها لا بخمار، ولا بغيره، فكان مجازاً عن البالغة؛ لأن الحيض يستلزم البلوغ. (العناية) ليست من العورة: لأنه قال: "ما بين سرته إلى ركبته "وقال "ما دون سرته" والمفهوم من ذلك: أن لا تكون السرة عورة. [العناية / ٢٢٤] والركبة من العورة: إن المشايخ اختلفوا في أن الركبة مع الفخذ عضو واحد، أو كل منهما عضو على حدة، قال المصنف في "التجنيس": ثم الركبة إلى آخر الفخذ عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان، والفخذ مغطى جازت صلاته؛ لأن نفس الركبة من الفخذ أقل من الربع، قال: وقد قيل: بألها بانفرادها عضو واحد، ولكن الأول أصح؛ لألها ليست بعضو على حدة في الحقيقة بل هي ملتقى عظم الفخذ والساق، وإنما حرم النظر إليها من الرجال؛ لتعذر التمييز، فعلى الأول "من" تبعيضية، وعلى الثاني بيانية. قال: وبدن الحرة كلها عورة، "كلها" تأكيد للبدن، وتأنيثه لتأنيث المضاف إليه كما في قولهم: ذهبت بعض أصابعه. [العناية /٢٥/١]

وكلمة "إلى" إلخ: وهذا حواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال: إن كلمة إلى في قوله: "إلى ركبته" في الحديث للغاية، وهي في هذا الموضع لمد الحكم إليها فلا ندخل. وتقرير الجواب: أن "إلى" ههنا تحمل على معنى "مع" كما في قوله تعالى: ﴿أَمُوالكُمْ إِلَى أَمُوالِكُمْ ﴾ أي مع أموالكم؛ دفعاً للتعارض عن كلام صاحب الشرع، والتعارض ظاهر بين قوله: ما يون سوته المن ين سوته إلى ركبته، وقال بعض المشايخ: قوله: إلى ركبتيه غاية للاسقاط؛ لأن قوله: ما يين سرته يتناول ما تحت السرة فيقيت الركبة تحت العورة. [البناية ١٣٧/٢]

* أخرج الدار قطني في سننه عن أبي حمزة الصيرفي - وهو سوار بن داود - نا عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده قال: قال رسول الله ﷺ مُرُوا صبيانَكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع، وإذا زوج أحدكم عبده أمته، أو أحيره فلا ينظر إلى ما دون السرة، وفوق الركبة، فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة. (١٥٠/ ٥- ٥- ٥٠ ، رقم: ٨٧٥، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها] رواه الدار قطني، وسكت عنه، ورجاله ثقات. [إعلاء السنن ١٥٧/ ، رقم: ٦٢٩] ** هذا غريب كمذا اللفظ، ولكن معناه لا يكون حارجاً من الأحاديث المذكورة. [البناية ١٣٠/]

أو عملاً بقوله عليه: "الركبة من العورة". * وبَدَنُ الحرّة كُلّها عورة إلا وَجهَها وكَفَيها؛ لقوله عليه: "المرأة عورة مستورة"، ** واستثناء العُضْوَين للابتلاء بإبدائهما. قال هيه: وهذا تنصيص على أن القدَم عورة، ويروى أنها ليست بعورة، وهو الأصح. فإن صَلَّت وربع ساقها أو ثلثه مكشوف": تعيد الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد رها ، وإن كان أقل من الربع لا تُعيد. وقال أبو يوسف هيه: لا تُعيد إن كان أقل من النصف؛ لأن الشيء إنما يُوصَف بالكثرة إذا كان ما يقابله أقل منه؛ إذهما من أسماء المقابلة. وفي النصف عنه روايتان، فاعتُبرا لخروج عن حد القلة، أو عدم الدحول في ضده.

أو عملاً: عطف على قوله: عملاً بكلمة حتى، وهذا حواب ثان، وتقديره: أن قوله علينه: ما بين سرته إلى ركبته يدل على أن الركبة من العورة لقضية إلى، وقوله علينه: حتى يجاوز ركبته يدل على أن الركبة من العورة، وبينهما تعارض ظاهر، فإذا أبقينا "إلى" على حالها تساقطا، ويعمل حينئذ في كون الركبة من العورة بحديث آخر، وهو قوله عليه: "الركبة من العورة".[البناية ١٣١/٢] كلها: وفي بعض النسخ كله.(فتح القدير) لا تُعيد: ووجهه أن القليل عفو؛ لاعتباره عدمًا باستقراء قواعد الشرع بخلاف الكثير.(فتح القدير)

بالكثرة: الحاصل أن الأقل من النصف ليس بكثير. الخروجُ عن حد القلة: يعني أن النصف لما خرج عن حد القلة؛ لأن مقابله ليس بأكثر منه كان داخلاً تحت حد الكثرة، وأنه لما لم يكن داخلاً في ضده، أي ضد القليل وهو الكثير، فإن مقابله وهو النصف الآخر ليس بأقل منه لم يكن داخلاً تحت حد الكثرة، وكان قليلاً لا تجب به الإعادة.(العناية)

^{*} أخرجه الدار قطني في سننه عن أبي الجنوب [عقبة بن علقمة] قال: سمعت علياً ﴿ يقول: قال رسول الله ﷺ: الركبة من العورة. أبو الجنوب ضعيف.[١٠ ، ٥٠ ، رقم: ٨٧٧، باب ... وحد العورة التي يجب سترها] فإنه وإن كان حديثاً ضعيفاً، لكن الضعيف إذا تأيـــّد معناه بحديث صحيح يصلح للإعتضاد، وههنا كذلك؛ لأن رواية المتن [رواية عمرو بن شعيب السابق] تؤيده.[إعلاء السنن ١٥٨/٢]

^{**} أخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: المرأة عورة فإذا خرجَتُ استشرفها الشيطان، قال أبوعيسى: هذا حديث حسن غريب.[٢-٢٣، رقم: ١١٧٣، باب استشراف الشيطان المرأة إذا خرجت]

ولهما: أن الربع يحكي حكاية الكمال، كما في مسح الرأس، والحلْق في الإحرام، ولهما: أن الربع يحكي حكاية الكمال، كما في مسح الرأس، والحلْق في الإحرام، ومن رأى وَجْه غيره يُخبرُ عن رؤيته وإن لم يرَ إلا أحدَ جوانبه الأربعة. والشَّعرُ والبطنُ والفَحِدُ كذلك يعني على هذا الاختلاف؛ لأن كلَّ واحد عُضو على حدة، والمواد به: النازلُ من الرأس هو الصحيح. وإنما وضع غَسْلُه في الجنابة؛ لمكان الحَرَج، والعورة الغليظة على هذا الاختلاف، والذَّكرُ يُعتبر بانفراده وكذا الأُنْثَيان، وهذا هو الصحيح دون الضمّ. وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمّة، وبطنها وظهرُها عورة، وما سوى ذلك من بدنما ليس بعورة؛

حكاية الكمال: يعني أن رُبع الشيء أقيم مقام الكل في مواضع كثيرة من الأحكام، واستعمال الكلام. [العناية ٢٢٧/١] ومن رأى وجة إلخ: يقال: رأيت فلاناً وإن لم ير منه إلا وجهه أحد حوانبه الأربعة، فكذا ههنا احتياطاً في باب العبادة. (العناية) هذا الاحتلاف: أي الاختلاف الذي تقدَّم آنفاً، وهو انكشاف ربع العورة مانع عندهما، وعند أبي يوسف انكشاف النصف في رواية، وانكشاف ما فوقه في جميع الروايات. (النهاية) عُضو: وجَعَل الشَّعر من الأعضاء للتغليب، أو لأنه جزء من الآدمي، حتى لا يجوز بيعهد. (العناية) والمراد به: مراد المصنف من الشَّعر الذي ذكره ههنا، هو الشعر النازل من الرأس.

هو الصحيح: احترز بقوله: "هو الصحيح" عن اختيار صدر الشهيد: ﷺ؛ فإنه ذكر في "الجامع الصغير" أن المراد بالشعر ما على الرأس، وأما المسترسل هل هي عورة، فيه روايتان.[الكفاية ٢٢٨/١] لمكان الحرج: أي لا؛ لأنه ليس من البدن، أو ليس مما تناوله حكم البدن.(فتح القدير)

هذا الاختلاف: يعني الذي تقدم من انكشاف الربع أو النصف.(العناية) يعتبر بانفراده: حتى لو انكشف ربع الذّكر يمنع جواز الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد علماً، وعند أبي يوسف علم الانكشاف النصف، أو ما فوقه على ما ذكره، وبمجموع هذا ينتفي ما ذكره الكرخي من اعتباره قدر الدرهم في العورة الغليظة.(النهاية) دون الضم: هو احتراز عما قبل: إن الخُصْيتَين مع الذّكر عضو واحد.(النهاية)

لقول عمر الله التي عنك الخمار يا دفار! أتتَشبّهِ مِن بالحرائر؟ " ولأنها تَخرُجُ لحاجةِ مولاها في ثياب مهنتها عادةً، فاعتُبر حالها بذوات المحارم في حقّ جميع الرجال؛ دفعًا للحرج. قال: ومن لم يجد ما يُزيلُ به النجاسة صلَّى معها و لم يُعد، وهذا على وجهين: إن كان ربع الثوب أو أكثرُ منه طاهرًا يصلي فيه، ولو صلى عُريانًا لا يجزئه؛ لأن ربع الشيء يقوم مقام كله. وإن كان الطاهر أقلَّ من الربع، فكذلك عند محمد عشه، وهو أحد قولَى الشافعي عشه؛ لأن في الصلاة فيه ترك فرض واحد،

يا دفار: بالدال المهملة أي يا منتنة. (العناية) مهنتها: بفتح الميم وكسرها: الحدمة. (العناية) جميع الرجال: يعني غير السيد. (فتح القدير) لم يجد ما: بالقصر ليتناول الماتعات. (العناية)

أو أكثر: ليس ضروريًا ذكره. يصلي فيه: لأن الربع قام مقام الكل. فكذلك: وفي "الأسرار": أن خطاب التطهير ساقط عند عدم الماء، فصار هذا الثوب وثوب طاهر بمنزلة، ولأن ربع الثوب لو كان طاهراً لم يجز إلا أن يصلي فيه، فكذلك ههنا؛ لأن نجاسة ثلاثة أرباعه في إفساد صلاته فيه، ونجاسة الكل سواء حالة الاختيار، فهما سواء أيضًا حالة الاضطرار في أنه لا يفسد الصلاة إلا أنا نقول: إن خطاب الستر بسبب النجاسة ساقط في حق الصلاة؛ لأن الله تعالى ما خاطب بالستر للصلاة إلا بالطاهر، ولما سقط الخطاب بالستر عنه ساقط، فحينئذ صار عرى العورة كعرى الوجه في حق سقوط الخطاب بالستر، فلما استوى الحالتان من غير تفاوت سينهما كان مخيرًا بينهما، وأما إذا كان ربع الثوب طاهراً، فقد توجه عليه الخطاب بقدر الطاهر، وإن سقط بقدر النجس، فرجَّحنا جهة الوجوب؛ لأن الباب باب العبادات. وإنما قدروا بالربع؛ لأنه حد الكثير الفاحش في باب العورة والنجاسة الخفيفة. [الكفاية ٢٢٩/١] الصلاة فيه: أي في الثوب الذي يكون الطاهر منه أقلَّ من الربع، (العناية)

^{*} هذا الأثر غريب، وبمعناه أخرج عبد الرزاق في مصنَّفه بإسناد صحيح عن أنس أن عمر ضرب أَمَّةً لآل أنس رآها متقنَّعةً قال: اكشفي رأسك لا تُشْبهين بالحرائر. [٣٦/٣]، رقم: ٥٠٦٤، باب الخمار] [البناية ٢٢/٢]

وفي الصلاة عُريانًا تركُ الفروض. وعند أبي حنيفة وأبي يوسف حيثًا: يتخيَّر بين أن يصلي عرياناً وبين أن يصلي فيه، وهو الأفضل؛ لأن كلَّ واحد منهما مانع جوازَ الصلاة حالة الاختيار، ويستويان في حق المقدار، فيستويان في حكم الصلاة، وترك الشيء إلى خَلَف لايكون تركاً، والأفضلية لعدم اختصاص الستَّر بالصلاة واختصاص الطهارة بها. ومن لم يجد ثوبًا صلى عرياناً قاعداً يُومئ بالركوع والسجود، هكذا فعله أصحابُ رسول الله عليه، * فإن صلى قائمًا: أجزأه؛ لأن في القعود سَترَ العورة الغليظة،

ترك الفروض: وهي القيام، والركوع، والسحود، وترك العورة في الجملة، وهو مانع كما أن ستر كلً عورة مانعٌ، وفيه بحث؛ لأن الدليل لا يثبت دعواه؛ إذ للعريان حواز ترك القيام، فلم يلزم ترك الفروض مطلقًا، نعم يلزم ترك الفروض على الوجه الأفضل. منهما: أي من الانكشاف والنحاسة.(العناية) ويستويان: أي وهما يستويان، خبر مبتدأ محذوف؛ ليكون عطف جملة اسمية على اسمية.(العناية) في حق المقدار: أي في أن القليل من كل منهما معفو، وإن لم يكونا في كيفية القلة متساويين.

لا يكون تركاً: فإن حلف الشيء يكون حكمُه حكمَ ذلك الشيء. اختصاص الطهارة بها: يعني أن نفع الستر شامل للصلاة وغيرها، وهو نظر الناس بخلاف الطهارة.

^{*} أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عكرمة عن ابن عباس قال: الذي يصلي في السفينة والذي يصلي عرباناً، يصلي حالساً. [7/4، وقم ٥٦٥ عباب صلاة العربان] ورجاله رجال الجماعة إلا إبراهيم بن محمد فمختلف فيه، أثنى عليه الشافعي، وقال: كان ثقة في الحديث، وسئل حمدان بن الاصبهاني: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يجيى قال: نعم، قال ابن عدي: هو ممن يُكتب حديثه انتهى، وتركه آخرون كذا في "تمذيب" التهذيب". [إعلاء السنن ٢/٢٦] وكذلك روى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة قال: إذا خرج ناس من البحر عراةً فأمَّهم أحدُهم صلُّوا قعوداً، وكان إمامُهم معهم في الصف، ويؤمون إيماء، قال معمر: وإن كان على أحدهم ثوب أمَّهم قائماً، ويقوم في الصف، وهم حلفه قعوداً صفاً واحداً. [٢/٣٨٥، رقم: ٤٥٦٤) باب صلاة العربان] وهو قول أبي حنيفة، والمسألة قياسية يؤيدها أثر ابن عباس. [إعلاء السنن ٢٦٣٢]

وفي القيام أداء هذه الأركان، فيميل إلى أيهما شاء إلا أن الأول أفضل؛ لأن الستر وَجَب لحَق الصلاة وحق الناس، ولأنه لا حَلف له، والإيماء حَلَف عن الأركان. قال: وينوي الصلاة التي يدخل فيها بنيَّة لايفصل بينها وبين التحريمة بعمل، والأصل فيه قوله عليًه: "الأعمال بالنيَّات"، * ولأن ابتداء الصلاة بالقيام، وهو متردِّد بين العادة والعبادة، ولايقع التمييز إلا بالنية، والمتقدِّم على التكبير كالقائم عنده إذا لم يوحد ما يقطعه،

أداء هذه الأركان: ظاهر ما في "الهداية" يحكم بأنه لا يجوز الإيماء قائماً، وفي "ملتقى الأبحر": إن شاء صلى عُرياناً بالركوع والسحود، أو مومنًا، إما قائمًا أو قاعدًا. قال الزيلمي: هذا نص على حواز الإيماء قائمًا، وفي "البحر": على هذا فالمخيّر فيه أربعة أشياء، وينبغي أن يكون الرابع دون الثالث في الفضل، انتهى. قلت: الحق حواز الصور الأربع. أفضل: لأن في القعود ستر العورة الغليظة، وفرضية ستر العورة آكد من فرضية الركوع والسحود بدليل أن النافلة تُصلّى على الدابة بإيماء، ولا تجوز الصلاة بدون ستر العورة حالة المقدرة بحال ما. (النهاية) بعمل: المراد منه ههنا عمل ليس من حنسه بحوّزًا في الصلاة، كالأكل والشرب دون الحركة إلى المسجد والتوضئ.

ابتداء المصلاة: حاصله أن الصلاة عبادة، والعبادة لا يمكن حصولها بدون نية امتثال الأمر، أو تعظيم الحق إلى غير ذلك، فإن الشخص إذا قام يحتمل ذلك القيام عادةً وعبادة وغيرها، فلم يتيقن ألها عبادة، فإذا أريد اعتبار كونها عبادةً لَزِمَه النية حتى يتحقق كونه عبادة. إلا بالنية: لا يقال: يحصل بالتكبير؛ لأنا نقول: لا نسلم ذلك؛ فإن الله أكبر يحتمل أن يكون بغرض آخر. كالقائم: وهذا على سبيل الجواز. (العناية) عنده: في "الخلاصة": لو نوى قبل الشروع، عن محمد بيشه لو نوى عند الوضوء أنه يصلي الظهر أو العصر مع الإمام، ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بتلك النية، وهكذا روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف على القديد ٢٣١/١]

* أخرجه البخاري في صحيحه عن علقمة يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﴿ على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امريء ما نوى: فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه.[رقم: ١، باب كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ

وهو عمل لا يليق بالصلاة، ولا معتبر بالمتأخرة منها عنه؛ لأن ما مضى لايقع عبادةً؟ لعدم النية، وفي الصوم جُوِّزت للضرورة. والنية هي الإرادة، والشرط: أن يعلم بقلبه أيَّ صلاة يصلي، أمَّا الذِّكْر باللسان فلا معتبر به، ويَحسُن ذلك لاجتماع عزيمته. ثم إن كانت الصلاة نفلاً يكفيه مطلقُ النية، وكذا إن كانت سُنةً في الصحيح، وإن كانت فرضًا، فلا بد من تعيين الفرض، كالظهر مثلاً؛ لاختلاف الفروض، وإن كان مقتدياً بغيره ينوي الصلاة ومتابعتَه؛ لأنه يلزمه فسادُ الصلاة من جهته، فلا بد من التزامه. قال: ويستقبل القبلة؛ لقوله تعالى: ﴿فَوَلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾، تم من كان بمكة فعرضه إصابة ويستقبل القبلة؛ لقوله تعالى: ﴿فَوَلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾، تم من كان بمكة فعرضه إصابة عيْنها، ومن كان غائبًا ففرضه إصابة جهتها هو الصحيح؛ لأن التكليف بحسب الوُسع،

بالمتأخرة منها عنه: أي من النية عن التكبير، رد لقول الكرخي؛ فإنه يجوّزها بنية متأخرة عن التحريمة. (العناية) ما مضى: يعني من الأجزاء لا يقع عبادة؛ لعدم النية، والأجزاء الباقية مبنية عليه فلم يجز بخلاف الصوم؛ فإن النية فيه حوّزت متأخرة عن أول جزئه؛ للضرورة؛ لأن ذلك وقت نوم وغفلة، فلو شرطت النية وقت الشروع، وهو وقت انفجار الصبح، لضاق الأمر على الناس، وأما الصلاة: فإنما يبدأ بما في وقت انتباه ويقظة، فلا ضيق في اشتراط النية عنده. ثم ذكر نفس النية بألها هي الإرادة أي: الإرادة الجازمة القاطعة وذلك؛ لأن النية في اللغة العزم، والعزم: هو الإرادة الجازمة القاطعة. والإرادة: صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرهما، فالنية: هو أن يجزم بتخصيص الصلاة التي يدخل فيها ويميزها عن فعل العادة إن كانت نفلاً، وعما يشاركها في أخص أوصافها - وهو الفرضية - إن كانت فرضاً. [العناية ١٣٣٧] ثم إن كانت: بيان كيفية النية؛ لأن النية في النفل للتمييز عن العادة، وهو يحصل بمطلق النية. [العناية ١٣٣٢] كالظهر: أي إذا قرن باليوم. (فتح القدير) من جهته: أي يلزم المقتدئ فساد الصلاة من جهة الإمام، فلابد من النزام الاقتداء حتى لو ظهر ضرب فساد كان ضررًا ملتزمًا. (النهاية) عينها: لأن الني تُنظّن صلى في المسجد الحرام متوجهًا إلى الكعبة، ومضى على ذلك الصحابة والتابعون، فكان إجماعًا على ذلك. (العناية) المسجد : ذكر في "المحيط": ومن كان غائبًا عن الكعبة، ففرضه جهة الكعبة لا عينها. (النهاية)

ومن كان خائفًا يصلي إلى أيِّ جهة قَدَر؛ لتحقق العذر فأشبه حالة الاشتباه. فإن اشتبهت عليه القبلة، وليس بحضوته من يسأله عنها: اجتهد وصلَّى؛ لأن الصحابة رضوان الله عليهم تَحرَّوا وصلَّوا، ولم يُنكر عليهم رسول الله عليه في ولأن العمل بالدليل الظاهر واجب عند انعدام دليل فوقه، والاستخبارُ فوق التحرِّي،

بحضوته: إشارة إلى أنه ليس عليه طلب من يسأله عند الاشتباه كذا، والأوجه: أنه إذا علم أن للمسجد قوماً من أهله مقيمين غير ألهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسالهم قبل التحري؛ لأن التحري معلّق بالعجز عن تعرف القبلة بغيره. اجتهد: حكم المسألة: فلو صلى من اشتبهت عليه القبلة بلا تحرّ، فعليه الإعادة إلا أن علم بعد الفراغ أنه أصاب. (فتح القدير) والاستخبار: فيترك به التحري، فإن لم يخبره المستخبر حين سأله، فصلى بالتحري، ثم أخبره لا يعيد لو كان مخطعًا. [فتح القدير ٢٣٧/١]

*أخرجه الترمذي عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال: كنا مع النبي الله سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة، فصلى كل رجل منا على حياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي الله فنه في المية مظلمة، فلم ندر أين القبلة، فصلى كل رجل منا على حياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي الله فنه في الله منا أوراً وقد ذهب أكثر أهل العلم حديث أشعث السّمّان، وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان يضعف في الحديث، وقد ذهب أكثر أهل العلم المي هذا. [٢٥٨١، رقم: ٣٤٥، باب ما جاء في الرجل يصلى لغير القبلة في الغيم] قلت: يعتبر حديثه في الشواهد. [علاء السنن ١٧٧/٢] وأخرج الهيثمي في "بجمع الزوائد" عن معاذ بن جبل قال: صلينا مع رسول الله الله عنو مغيم في سفر إلى غير القبلة، فلما قضى الصلاة وسلم تجلت الشمس، فقلنا: يا رسول الله! صلينا إلى غير القبلة فقال: "قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله عزوجل". رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه أبوعبلة والسد إبراهيم، ذكره ابن حبان في الثقات، واسمه شمر بن يقظان. [٢٧/٢، باب الاجتهاد في القبلة] وأخرج الحاكم في "المستدرك" عن حابر قال: كنا نصلي مع رسول الله على واحد منا يخط بين يديه غيم، فتحيرنا، فاختلفنا في القبلة، فصلى كل واحد منا على حدة، فحعل كل واحد منا يخط بين يديه نعم أمكنتنا فذكرنا ذلك للنبي الله فلم يأمرنا بالإعادة، وقال: قد أجزأت صلاتكم. هذا حديث محتج برواته كلهم غير محمد بن سالم، فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح انتهى. وقال الذهبي: هو أبو سهل واه. المرات، وقم: ٢٤٧، باب ما بين المشرق والمغرب قبلة] قلت: فالحديث ضعيف، ولكن الضعيف إذا تعددت طرقه يصلح للاحتجاج، وهنا كذلك كما ترى. [إعلاء السنن ٢٧/٢]

فإن عَلِمَ أنه أخطأ بعد ما صلّى لا يُعيدُها. وقال الشافعي عشه: يُعيدها إذا استدبر؛ لتيقنه بالخطأ، ونحن نقول: ليس في وسعه إلا التوجّه إلى جهة التحري، والتكليفُ مقيدٌ بالوسع. وإن علم ذلك في الصلاة استدار إلى القبلة وبنى عليه؛ لأن أهلَ قُباء لَمّا سمعوا بتحوّل القبلة استداروا كهيئتهم في الصلاة، واستحسنه النبي عليّة،* وكذا إذا تَحوّل رأيه إلى جهة أخرى تَوجّه إليها؛ لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدّى قبله. قال: وهن أمّ قومًا في ليلة مُظلمة فتحرّي القبلة وصلّى إلى المشرق، وتحرّى من خُلفه فصلى كل واحد منهم إلى جهة، وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الإمامُ: أجزأهم؛ لوجود التوجّه إلى جهة التحري، وهذه المخالفة غيرُ مانعة، كما في جَوْف الكعبة. ومن عَلمَ منهم بحال إمامه تفسد صلاته؛ لأنه اعتقد أنّ إمامه على الخطأ، وكذا لو كان متقدمًا عليه؛ لتركه فرضَ المقام.

قباء: بالضم والمد: من قرى المدينة.(العناية) ومن أم إلخ: أي صلى قوم في ليلة مُظلمة بالجماعة، وتحرَّوا القبلةَ، وتَوَجَّه كلُّ واحد إلى حهة تَحرِّيه، و لم يعلم أحد أن الإمام إلى أي جهة توجه، لكن يعلم كل واحد أن الإمام ليس خلفه جازت صلاقم.[شرح الوقاية ١٥٨/١]

المخالَفة: أي مخالفة المقتدي عن الإمام. في جوف الكعبة: فإنه لو جعلَ بعضُ القوم ظَهَره إلى ظهره جاز. علمي الخطأ: قالوا: دلت المسألة على الخطأ في الاجتهاد.

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر قال: بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ حاءهم آتٍ فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وحوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة.[رقم: ٤٠٣، باب ما حاء في القبلة ومن لم يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة]

باب صفة الصلاة

فرائض الصلاة سنة: التحريمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبَرْ﴾، والمراد به تكبيرة الافتتاح، والقيام؛ لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوالِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، والقراءُة؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾. والركوعُ والسحودُ؛ لقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد؛ لقوله على لابن مسعود ﴿ مَن علَّمَه التشهدُ: "إذا قلت هذا، أو فَعلتَ هذا فقد تَمّت صلاتُك"، * علّق التمام بالفعل، قرأ أولم يقرأ. قال: وما سوى ذلك فهو سنة، أطلق اسم السنة، وفيها واجبات: كقراءة الفاتحة،

باب: شرع في المقصود بعد الفراغ من مقدماته (فتح القدير) صفة: أي بيان الصلاة أوطريقة الصلاة المتحريمة: إنما اختصت التكبيرة الأولى بمذا التسمية؛ لأنها تُحرِّم الأشياء المباحة قبلها بخلاف سائر التكبيرات وهي فرض. (العناية) لقوله تعالى: روي أنه لما نزل "قال رسول الله ﷺ" الله أكبر فكبرَّت حديجة وفرَحت وأيقنَت أنه الوحي". [العناية ١٣٩٦] قانتين: أي مطيعين، وقيل: خاشعين، وقيل: ساكتين. (العناية) والقعدة: اختلف مشايخنا في قدر الفرض من القعدة، قيل: قدر ما يأتي بالشهادتين، والأصح: أنه قدر قراءة التشهد إلى عبده ورسوله. (فتح القدير) إذا قلت: قال النووي: اتفق الحفاظ على ألها مدرجة، والحق أن غاية الإدراج هنا أن تصير موقوفة، والموقوف في مثله له حكم الرفع. [فتح القدير ٢٠/١٢] أولم يقول هذا إلا في القعود. [الكفاية ٢٤٠/١] سوى ذلك: أي ما سوى ما ذكرنا من الفرائض فهو سنة. (العناية) القعود. [الكفاية ٢٤٠/١] سوى ذلك: أي ما سوى ما ذكرنا من الفرائض فهو سنة. (العناية) المحروب أبو داود في سننه عن القاسم بن غيمرة قال: أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبدالله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله، فعلمة التشهد في الصلاة، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش إذا قلت هذا وفضيت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد. [رقم: ٩٩٠، باب التشهد]

وضمِّ السورة إليها، ومراعاة الترتيب فيما شُرِع مكرِّرًا من الأفعال، والقعدة الأولى، وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة، والقنوت في الوتر، وتكبيرات العيدين، والجَهْر فيما يُحْهَرُ فيه، والمخافتة فيما يخافت فيه ولهذا تجب عليه سجدتا السَّهو بتركها، هذا هو الصحيح، وتسميتُها سنةً في الكتاب؛ لما أنه تُبتَ وحوبُها بالسنة. قال: وإذا شَرَع في الصلاة كَبَر؛ لما تلونا، وقال عليمًا: "تحريمُها التكبير"، وهو شرط عندنا،

فيها شوع مكوراً: يعني في الركعة الواحدة كالسحدة الثانية من الركعة الأولى، فإن من تركها ساهياً وقام وأتم صلاته ثم تذكر فإن عليه أن يسجد السحدة المتروكة ويسجد للسهو لترك الترتيب، وقوله: فيما شرع مكرراً، وحتراز عما شرع غير مكرر فيها كالركوع، فإنه بعد السحود لا يقع معتداً به بالاجماع. [العناية ٢٤١/١] وذكر في "حواشي الهداية" نقلاً عن "المبسوط" كالسحدة، فإنه لو قام إلى الثانية بعد ما سحد سحدة واحدة قبل أن يسجد الأخرى يقضيها، ويكون القيام معتبراً؛ لأنه لم يترك إلا الواجب. أقول: قوله "فيما تكرر"، كالركوع ونحوه واجبة أيضًا على ما سيأتي في باب سجود السهو أن سحود السهو يجب بتقديم ركن إلى كالركوع ونحوه واجبة أيضًا على ما سيأتي في باب سجود السهو ان سحود السهو يجب بتقديم ركن إلى الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع أنهما غير مكرر في ركعة واحدة وقد قال في "الذخيرة": أما تقديم الركن نحو أن يركع قبل أن يقرأ؛ فلأن مراعاة الترتيب واجبة عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لزفر، فإلها فرض عنده، فعلم أن رعاية الترتيب واجبة عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لزفر، فإلها فرض عنده، فعلم أن رعاية الترتيب واحبة أل قوله: فيما تكرر، فلهذا لم أذكره في "المختصر"، وهو تكبير الافتتاح، والقعدة الأخيرة، فإن مراعاة الترتيب في ذلك فرض. [شرح الوقاية ١٩٦١-١٣٢] لها تلونا: أراد به قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكُ فَكَبّرْ﴾. (العناية)

^{*} روي من حديث على بن أبي طالب، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث عبدالله بن زيد، ومن حديث عبدالله بن زيد، ومن حديث البن عباس. [نصب الراية ٢٩٠٨] أخرج أبوداود في سننه حديث علي عن محمد بن الحنفية عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم. [رقم: ٢١٨، باب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة]

حلافاً للشافعي سلم حتى إن من تحرَّم للفرض كان له أن يؤدِّي بها التطوع عندنا. وهو يقول: إنه يُسْترط لها ما يُشترط لسائر الأركان، وهذا آية الرُّكْنيّة. ولنا: أنه عَطَف الصّلاة عليه في قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾، ومقتضاه المغايرة، ولهذا لايتكرَّرُ كتكرُّر الأركان، ومراعاة الشرائط لما يتصل به من القيام. ويرفع يديه مع التكبير، وهو سنة؛ لأن النبي عليه واظب عليه، وهذا اللفظ يشير إلى اشتراط المقارنة،

تحرّم للفرض إلخ: فإن التكبير للافتتاح لما صار شرطاً عندنا جاز أداء النفل بنية الفرض، كما لو طهر توضأ للفرض، فأدى بها التطوع جاز، فكذا هذا، وعن الشافعي: لايتأدى النفل بتحريمة الفرض؛ لألها ركن. (النهاية) لسائر الأركان: من الطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، والنية، والوقت. وكل ما يشترط لسائر الأركان ركن؛ قياسًا على كل واحد من الأركان. [العناية ٢٤٣/١] عطف الصلاة على الذكر، ولو كان ركناً لما جاز ذلك، يُلزم عطف الكل على الجزء، وفيه عطف الشيء على نفسه؛ لاشتمال الكل على جزئه. [العناية ١٤٤/١]

ومراعاة الشرائط: من الطهارة، وستر العورة، وغيرهما، حواب عن قوله: يشترط لها ما يشترط لسائر الأركان، ووجهه: أن اشتراط ذلك ليس للتحريمة نفسها، وإنما هو لما يتصل به من القيام الذي هو ركن. ألا ترى أن الأداء لما انفصل عن الإحرام في باب الحج لم يشترط للاحرام سائر شرائط الأركان، فإن الوقت شرط لأداء سائر الأركان، ولا يُشترط للإحرام عندنا، والاختلاف فيهما على نسق واحد. [العناية ٢٤٣/١] سنة: قلت: هذا معروف في أحاديث صفة صلاة النبي الله الذي الله النبي المنافقة بعض الروايات. الصلاة لم يذكر فيه رفع البدين بخلاف قراءة الفاتحة، وضم السورة، فإفهما مذكورتان في بعض الروايات.

واظب عليه: وهي وإن كانت من غير ترك تفيد الوجوب، لكن إذا لم يكن ما يُفيد ألها ليست لحامل الوجوب، وقد وجد، وهو تعليمه الأعرابي من غير ذكره.[فتح القدير ٢٤٤/١]

* هذا معروف في أحاديث صفة صلاته عليمًا، منها: حديث ابن عمر أخرجه الأثمة الستة في كتبهم.[نصب الراية ٢٠٨/١] أخرج البخاري في صحيحه حديث ابن عمر عن سالم بن عبدالله عن أبيه، وفيه: أن رسول الله على كان يرفع يديه حَذْوَ مَنْكَبَيه إذا افتتح الصلاة.[رقم:٧٣٥، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء]

وهو المروي عن أبي يوسف، والمَحْكِيُّ عن الطحاوي، والأصح: أنه يرفع يديه أولاً، ثم يكبِّر؛ لأن فعْلَه نفي الكبرياء عن غير الله، والنفي مقلم على الإثبات. ويرفع يديه حتى يُحَاذِيَ بِإِبْهَامَيه شحمتي أذنيه، وعند الشافعي على مِنْكَبَيْه، وعلى الهذا تكبيرة القنوت، والأعياد، والجنازة. له:حديث أبي حُميد الساعدي في قال: "كان النبي عليم إذا كبر رفع يديه إلى منكبيه". ولنا: رواية وائل بن حجر، والبراء، وأنس في نان النبي عليم كان إذا كبر رفع يديه حَذاء أذنيه، **

عن الطحاوي: فعلاً واحتاره شيخ الإسلام، وصاحب "التحفة"، و "قاضيخان". (فتح القدير) والأصح: لحديث وائل بن حجر: أن النبي على حين قام إلى الصلاة يرفع يديه ثم يكبر، ولكنه لما كان معارضاً لحديث آخر، وهو أن النبي على كبر تم رفع، ترك المصنف الاحتجاج بالحديث المسطور. نفي الكبرياء: لأن في فعله وقوله معنى النفي والإثبات؛ لأنه ينفي بفعله الكبرياء عن غير الله، ويثبت بقوله لله تعالى. [العناية /٢٤٤/] والنفي مقدم: كما في كلمة الشهادة. (الكفاية) بإلهاميه: وبرؤوس أصابعه فروع أذنيه. (فتح القدير) وعند الشافعي: ومذهبنا قول أبي موسى الأشعري، ومذهب الشافعي قول ابن عمر، ذكره شمس الأئمة السرحسي. [العناية /٢٤٥/]

^{*}رواه الجماعة إلا مسلمًا. [نصب الراية ٣٠٩/١] أخرج البخاري في صحيحه عن محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان حالساً في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ، فذكرنا صلاة النبي ﷺ، فقال أبو حميد الساعدي: أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ، رأيته إذا كَبَّرَ جعل يديه حذو منكبيه، الحديث. [رقم: ٧٢٧، باب سنة الجلوس في التشهد]

^{**} أما حديث وائل: فأخرجه مسلم عن عبدالجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى النبي الله وفي يديه حين دخل في الصلاة كبر، - وصف همام حيال أذنيه - الحديث. [رقم: ٧٩٦، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرته، ووضعهما في السحود على الأرض حذو منكبيه] وأما حديث البراء: فأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: كان النبي الله الإرام وقع يديه حتى نرى إيماميه قرياً من أذنيه. [رقم: ٧٨٠١، ١٧٨٠٠] =

ولأن رفع اليد **لإعلام الأصَمِّ، وهو** بما قلناه، وما رواه يُحمَل على حالة العذر. والمرأة ترفع يديها حذاء منكبيها، هو الصحيح؛ لأنه أستَرُلها. فإن قال بدل التكبير: الله أحلُّ أو أعظم، أو الرحمن أكبر، أو لا إله إلا الله، أو غيره من أسماء الله تعالى: أجزأه

لإعلام الأصم: وقال السغناقي: قلت: كان يجب عليه أن يقول: ورفع اليد لإعلام الأصم أيضًا، بزيادة قوله: "أيضا" لرفع التناقض صورة؛ لأنه ذَكَر أولاً أن معنى رفع اليد نفي الكبرياء عن غير الله تعالى، فلا يكون لغيره، حتى يكون لتخصيصه فائدة، ولذا يكون هو لغيره معه إذا كان له معنيان وهو النفي، والإعلام، وهو يحصل بذكر قوله: أيضًا إلا أن المصنف اتبع شمس الأئمة السرخسي كذلك ذكره، فإن دأكهم ترك التكلف، وتفهيم المعاني. [البناية ١٩٥/ ١٩٥١]

وهو: أي إعلام الأصم بما قلناه من رفعهما حتى يحاذي بإلهاميه شحمتي أذنيه. (العناية) وما رواه: يعني من حديث أبي حميد يحمل على حالة العذر، روي عن وائل بن حجر أنه قال: قدمت المدينة، فوجدةم يرفعون أيديهم إلى الأذنين، ثم قدمت عليهم من قابل، وعليهم الأكسية والبرانس من شدة البرد، فوجدةم يرفعون أيديهم إلى المناكب. [العناية ٢٤٦/١] هو الصحيح: هو رواية محمد بن مقاتل عن أصحابنا، واحترز به عن رواية الحسن عن أبي حنيفة ألها ترفع حذاء أذنيها. (فتح القدير)

فإن قال بدل التكبير إلخ: اعلم أن الشارع في الصلاة إذا قال: الله أكبر، كان شارعاً في الصلاة بلا حلاف، وكذلك إذا قال: الله الكبير، خلافاً له وللشافعي. أما إذا قال: الله الكبير، خلافاً له وللشافعي. أما إذا قال: الله أحل، أو أعظم، أو الرحمن أكبر، أو لا إله إلا الله، أو قال: الحمد لله، أو سبحان الله، أو لا إله غيره، فقد قال أبو حنيفة و محمد: أحزأه، وقال أبو يوسف: إن كان يُحْسِن التكبير أي يمكنه أن يقول: الله أكبر، أو الله الكبير لا يجوز، وإن لم يحسن حاز. [العناية ١/٤٦ ٢ ٢٤٠]

يمون، تستدل على الإجزاء بقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾، والمراد: تكبيرة الافتتاح؛ لأن الذكر الذي يتعقبه الصلاة بلا فصل هو تكبيرة الافتتاح، فقد شرعت بمطلق الذكر، فلا يجوز تقييده بلفظ دون لفظ؛ لأنه نسخ. وهل يكره؛ الأصح: أنه يكره، فقد ذكر القدوري عن أبي حنيفة نصاً أنه كره الافتتاح إلا بقوله: الله أكبر.

= وأما حديث أنس: فأخرجه الحاكم في مستدركه عن عاصم الأحول عن أنس قال: رأيت رسول الله ﷺ كبّر فحاذى بإبماميه أذنيه ثم ركع حتى استقرّ كل مفصل منه، وانحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يده. هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين. ولا أعرف له علة و لم يخرجاه.[٢٦٢١، باب أن النبي ﷺ كان إذا ركع فرّج بين أصابعه] عند أبي حنيفة ومحمد به الله الأكبر، أو الله الكبير. وقال الشافعي بالتكبير: لم يجزئه إلا قوله: الله أكبر، أو الله الأكبر، أو الله الكبير. وقال الشافعي بالله الأكبر، وقال الشافعي بالله الأكبر، وقال الشافعي بالله الأكبر، وقال مالك بالله الله الله و المنقول، والأصل فيه التوقيف. والشافعي بالله يقول: إدخال الألف واللام فيه أبلغ في الثناء فقام مقامه. وأبو يوسف بالله يقول: إنَّ أفعل وفعيلاً في صفات الله تعالى سواء، بخلاف ما إذا كان لا يُحسن؛ لأنه لا يقدر إلا على المعنى. ولهما: أن التكبير هو التعظيم لغةً وهو حاصل. فإن افتتح الصلاة بالفارسية، أو قرأ فيها بالفارسية، أو ذَبح وسَمّى بالفارسية،

يُحسن التكبير إلخ: وذكر في كتاب الصلاة: وقال أبو يوسف على: إذا كان يُحسن التكبير، ويعلم أن الصلاة تفتح بالتكبير الإيصير شارعًا إلا بما ذكرنا من الألفاظ، فأما إذا كان لا يعرف الافتتاح بالتكبير تجزئه، وإن كان يحسن التكبير. [الكفاية ٢٤٦/١] إلا قوله إلخ: قال أبو يوسف في "الجامع الصغير" ص:٣٧: إذا كان يحسن التكبير لم يجزه إلا الله أكبر والله الكبير. أو الله الكبير: وعن أبي يوسف لو قال: الله الكبار يصير شارعًا. (النهاية) المنقول: من فعله للله وهو المتوارث من قوله. (فتح القدير) أبلغ في الثناء: لأن تعريف الخبر يقتضي حصره في المبتدأ، كما في قولك: "زيد العالم"، وقد عرف ذلك في موضعه، فيكون ما زاد فيه من المبالغة في مقابلة ما فاته من كونه منقولاً، فانجير الفائت بما زاد. (العناية) أصل الكبرياء، فكان أفعل بمعني فعيل. [فتح القدير ٢٤٧/١] أن التكبير: أي المذكور في قوله تعالى:

هو التعظيم: قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ﴾ أي عَظَمنه.(العناية) أو ذبح: لو سمَّى عند الذبح بالفارسية، أو لبَّى بالإحرام بالفارسية، وبأي لسان كان، حاز في قولهم جميعًا، سواء كان يحسن العربية أو لا، وزاد على ذلك الإمام التمرتاشي بقوله: وكذا الشهادة عند الحكام، واللعان، والعقود يصح، وكذلك لو حلف لا يدعو فلاناً، فدعاه بالفارسية يحنث.(النهاية)

وهو يحسن العربية: أحرزاه عند أي حنيفة هيه، وقالا: لا يجزئه إلا في الذبيحة، وإن لم يحسن العربية: أحزاه. أما الكلام في الافتتاح فمحمد مع أبي حنيفة في العربية، ومع أبي يوسف في الفارسية؛ لأن لغة العرب لها من المزيَّة ما ليس لغيرها. وأما الكلام في القراءة، فوجه قولهما: إن القرآن اسم لمنظوم عربي كما نطق به النص، إلا أن عند العجز يُكتفى بالمعنى كالإيماء، بخلاف التسمية؛ لأن الذِّكر يحصل بكل لسان. ولأبي حنيفة هيه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَلِينَ ﴾، ولم يكن فيها بهذه اللغة، ولهذا يجوز عند العجز، إلا أنه يصير مسيئًا لمخالفته السنة المتوارثة، ويجوز بأي لسان كان سوى الفارسية،

فمحمد إلخ: فيحوز عنده بكل ما أفاد التعظيم بعد كونه عربيًا. ومع أبي يوسف في الفارسية، فلا يجوز بما الافتتاح. [فتح القدير ٢٤٧/١] فوجه قولهما إلخ: وعن الشافعي مثله، ولهما: أن القرآن معجز، والإعجاز في النظم والمعنى جميعًا، فإذا قدر عليهما لا يتأدى الواجبُ إلا بهما، فإذا عجز عن النظم أتى بما قدر عليه كمن عجز من الركوع والسجود يصلي بالإبماء. (النهاية) كما نطق به النص: يعني قوله تعالى: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ عِدِي عِنْ عَلَى الله عَدى النهاية) في وغيره فالفرض: قراءة القرآن، وهو عربي، فالفرض العربي. (فتح القدير)

التسمية: فإن المقصود بها الذكر قال الله تعالى: ﴿ وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ السّمُ اللّهِ عَلَيْهِ ﴿ وهو يحصل بكل لسان سواء كان يحسن العربية و لم يحسن في قولهم جميعاً. [العناية ٢٤٨/١] ولأبي حنيفة: له: ما روي أن الفرس كتبوا إلى سلمان الفارسي أن يكتب لهم الفاقـة بالفارسية، فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، بنام يزدان بخشائنده إلى مكانوا يقرؤون في الصلاة إلى أن تعلموا العربية، وبعد ما كتب عرض على النبي على معنه ثم بعثه إليهم، و لم ينكر عليه النبي على "المبسوط" (النهاية). [الراوي ومحل الرواية كلاهما مجهولان] بحثه الملغة: العربية، فتعين أن يكون بمعناه فيها، والمقرؤ بالفارسية على سبيل الترجمعة مشتمل على معناه، فيكون حائزاً إلحاقاً به (البناية) ويجوز بأيّ لسان إلى: أي يجوز القراءة عند العجز بأيّ لسان كان كما أنه يجوز بالفارسية، أي ليس الجواز منحصر بالفارسية.

هو الصحيح؛ لما تلونا. والمعنى لايختلف باختلاف اللغات، والحلاف في الاعتداد؛ ولا خلاف في أنه لا فساد، ويُروَى رجوعُه في أصل المسألة إلى قولهما، وعليه الاعتماد. والخطبة والتشهد على هذا الاختلاف، وفي الأذان يعتبر التعارف. ولو افتتح الصّلاة باللّهم اغفرلي: لا يجوز؛ لأنه مَشُوبٌ بحاجته فلم يكن تعظيماً خالصًا، وإن افتتح بقوله: اللهم، فقد قيل: يجزئه؛ لأن معناه: يا الله! وقيل: لا يجزئه؛

هو الصحيح: احتراز عن قول أبي سعيد البردعي فإنه قال: إنما حوز أبوحنيفة القراءة بالفارسية دون غيرها من الألسنة. ويروى لقرب الفارسية من العربية، قال الكرخي: والصحيح النقل إلى أي لغة كانت.[العناية ٢٤٨/١] والمعنى إلخ: الحاصل: معنى القرآن كما يُؤدَّى بالفارسية يؤدى بغيره من التركية بلا احتلاف، واللفظ العربي ليس بضروري؛ لما مر من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾، فما وجه التخصيص بالفارسية. والخلاف: فعنده يجوز بالفارسية، وعندهما لا إلا بالعربية.(فتح القدير) في الاعتداد: أي في أنه إذا قرأ بالفارسية هل يكون محسوبًا عن فرض القراءة أو لا.[العناية ٢٤٨/١] ولاخلاف إلخ: مخالف لماذكر الإمام نجم الدين النسفي، والقاضي فخرالدين أنها تُفسد عندهما. [فتح القدير) لا فساد: وهذا إذا قرأ بالفارسية كل لفظ بما هو في معناه من غير أن يزيد فيه شيئًا، وأما بالفارسية على سبيل التفسير يُفسد بالإجماع.(النهاية) ويووى: عن الإمام رواه نوح بن أبي مريم. وعليه الاعتماد: أي على القول بالرجوع الاعتماد ولتنــزيله منــزلة الإجماع، فإن القرآن اسم للنظم والمعني جميعاً بالإجماع.(البناية) هذا الاختلاف: فعنده يجوز بالفارسية، وعندهما لا إلا بالعربية. [فتح القدير ٢٤٩/١] يعتم التعارف: وفي "التنبيه على مشكلات الهداية" لابن أبي العز الحنفي: في اعتبار التعارف في الأذان نظر، فإن الأصحاب قد أنكروا الترجيع في الأذان مراعاةً لاتباع المنقول. وأنكروا على الشيعة قولَهم: "حي على خير العمل"، وإن كانت بمعني "حي على الصلاة". فكيف إذا عدل إلى لغة أخرى غير التي ورد بما النقل.[٣٠/٢] باللَّهم اغفرلي: أو أعوذ بالله، أو إنا لله، أو ما شاء الله، أو لا حول ولا قوة إلا بالله، أو بالتسمية لا يكون شارعاً؛ لتضمينها السؤال في المعنى أو صــريحًا.[فتح القدير ٢٤٩/١] لأن معناه با الله!: يفيد الصحة "بيا الله" نفسه اتفاقًا. (فتح القدير)

لأن معناه يا الله! آمنًا بخير، فكان سؤالاً. قال: ويَعتمد بيده اليمني على البسرى تحت السُرَّة؛ لقوله عليما: "إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة"، * وهو حجة على مالك في الإرسال،

ويعتمد: ففي الحديث المرفوع لفظ الأخذ، وفي حديث علي الله الوضع، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى، ويحلق بالخنصر، والإنجام على الرسغ؛ ليكون عاملاً بالحديثين.[الكفاية ٢٥٠/١] بيده اليمنى: الباء زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾، أي ويقصد وضع يده اليمنى على اليسرى.(النهاية) لقوله عليه: هكذا ذكر في نسخ "الهداية"، ونسب صاحب "الكافي" و"المبسوط"، والنووي والشارحون هذا القول إلى على، أي هو موقوف على على هي وليس بمرفوع. والله أعلم.

وضع إلخ: المراد بالوضع هو الوضع على وجه الأخذ والاعتماد بدليل ما روى أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي "أن النبي الله كان يعتمد بيده اليمني على اليسرى تواضعاً". وما روي أن النبي الله أمرنا أن نأخذ شمائلنا بأيماننا، فحيننذ يكون الحديث موافقًا للمدعي. في الإرسال: وقال مالك هذا بأنه يرسل إرسالاً، وإن شاء اعتمد، فالإرسال عند مالك هذا عزيمة والاعتماد رخصة، وفي "المبسوط": الإعتماد سنة إلا على قول الأوزاعي، فإنه كان يقول: يتخير المصلى بين الاعتماد والإرسال. [الكفاية ٢٥٠/١]

* هذا قول على بن أبي طالب ﴿ وإسناده إلى النبي عَلِيمٌ غير صحيح. [البناية ٢٠٨/٢] أخرج أبو داود في سننه عن عبدالرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد عن أبي جحيفة أن علياً ﴿ قَالَ: السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة. [رقم: ٧٥٦، باب وضع اليمنى على اليسيرى في الصلاة] وقال: سمعت أحمد بن حنيل يُضعّف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي انتهى، قلت: ولم ينسبه أحد إلى الكذب، وإنما يضعف من قبل حفظه، فحاله كحال ابن أبي ليلي وابن لهيعة وغيرهما، في "تحذيب التهذيب": قال البزار: ليس حديثه حديث حافظ، وقال العجلي: ضعيف حائز الحديث يكتب حديثه انتهى، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ١٩٣/٢] وقول الصحيح الذي وقول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة.... وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور. [إعلاء السنن ١٩٣/٢] وأخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن جابر قال: مر رسول الله ﷺ برجل وهو يصلي قد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى، رواه أحمد والطيراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح. [رقم: ٢٠٠٧، باب وضع اليد على الأحرى]

وعلى الشافعي في الوضع على الصدر، ولأن الوضع تحت السرة أقرب إلى التعظيم، وهو المقصود. ثم الإعتماد سنة القيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لايُوسلُ حالة الثناء. والأصل: أن كل قيام فيه ذكر مسنون يَعتمد فيه، وما لا فلا، هو الصحيح، فيعتمد في حالة القنوت، وصلاة الجنازة، ويُرسِل في القومة، وبين تكبيرات الأعياد. ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره، وعن أبي يوسف هذه أنه يَضُمُّ إليه قوله: هو إنِّي وَجَهْنَ وَجُهِيَ الله آخره؛ لرواية على هذه أن النبي عليه كان يقول ذلك.*

وعلى الشافعي: وحجته حديث وائل قال: "صليت مع رسول الله الله الله المساوي على اليسرى على اليسرى على اليسرى على صدره". ولأن الوضع إلخ: هذا تعليل بمقابلة حديث وائل، فيرد. ثم الاعتماد: أي اعتماد يده اليمي على اليسرى. [البناية ٢١٠/٢] حتى لا يوسل إلخ: فعند محمد رهي يرسل يديه في حالة الثناء، فإذا أخذ في القراءة اعتمد، وفي ظاهر الرواية: كما يكف يديه بعد التكبير يعتمد. [الكفاية ٢٥٠/١]

والأصل إلخ: قاله شمس الأئمة الحلواني، وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي، وبرهان الأئمة والصدر الشهيد وذكر في فتاوى قاضي خان.[العناية ٢٥٠/١] يعتمد فيه: أي يضع يمينه على الشمال.

هو الصحيح: احتراز عن قول الإمام الزاهدي أبي حفص الفضلي، وعن قول أصحاب الفضلي، فقال أبو حفص على: السنة في صلاة الجنازة، وفي تكبيرات العيد، والقومة التي بين الركوع والسجود، الإرسال، وقال أصحاب الفضلي، منهم: القاضي الإمام أبو على النسفي على، والحاكم عبد الرحمن الكاتب، والإمام الزاهد عبد الله الخيري على: السنة في هذه المواضع: الاعتماد.[الكفاية ٢٥٠/١]

* قلت: غريب من حديث علي ﴿ قُهُ، وقد روي من حديث ابن عمر، ومن حديث جابر. [نصب الراية [٣١٩/١] أخرج الطبراني في المعجم الكبير حديث ابن عمر عن محمد بن المنكدر عن عبدالله بن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال: إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً، وما أنا من المشركين، سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى حدك ولا إله غيرك، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومات لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا من المسلمين. [رقم: ٣٥٣/١ ٢ ٢ ٣٣٢٤]

ولهما: رواية أنس على أن النبي على كان إذا افتتح الصّلاة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره ولم يزدعلى هذا، وما رواه محمول على التهجد، وقوله: وحل ثناؤك، لم يُذكر في المشاهير، فلا يأتي به في الفرائض، والأولى أن لا يأتي بالتوجّه قبل التكبير؛ لتتصل النية به، هو الصحيح. ويستعيذ بالله من الشيطن الرحيم؛ لقوله تعالى: هُوَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّحِيمِ، معناه: إذا أردت قراءة القرآن. والأولى أن يقول: "أستعيذ بالله"؛ ليوافق القرآن، ويقرُب منه "أعوذ بالله"، ثم التعوّد تبع للقواءة دون الثناء عند أبي حنيفة ومحمد حميه المحمد عميه المسبوق دون المقتدي،

هو الصحيح: احترازعن قول بعض المتاخرين: إنه يقولها قبل التكبير، ومنهم الفقيه أبوالليث. [العناية ٢٥٢/٦] ويستعيذ إلخ: وهو سنة عند عامة السلف، وعن الثوري وعطاء: وجوبه؛ نظراً إلى حقيقة الأمر. (فتح القدير) ويقرب منه وقال مالك: لا يتعوذ في الصلاة. أعوذ بالله: اختار أبو عمرو وعاصم وابن كثير: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وزاد حقص من طريق هبيرة: أعوذ بالله العظيم السميع من الشيطان الرجيم، واختار حمزة: أستعيد بالله من الشيطان الرجيم، وهو قول ابن سيرين، وبكل ذلك ورد الأثر. (النهاية) واختار حمزة: لانه شرع لافتتاح القراءة، فكان كالشرط، وشرط الشيء ما يكون تابعًا للمشروط إن كان سابقًا كالطهارة. (النهاية) لما تلونا: من قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ الآية. (العناية) حتى يأتي به: ثمرة ما قبله في سابقًا كالطهارة. (النهاية) عبد القراءة، فيأتي به. وعند أبي يوسف يأتي له المقتدي؛ لأنه يسبح. (البناية)

^{*} أخرجه الدار قطني عن حميد عن أنس قال: كان رسول الله على إذا افتتح الصلاة كبر، ثم رفع يديه حتى يحاذي إلهاميه أذنيه ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى حدك ولا إله غبرك.[١٠٠٨، باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير] ثم قال: إسناده كلهم ثقات. [نصب الراية ٢٠/١] قال المؤلف: قد تكلم في بعض رواته كما فَصَّله الزيلعي، وقد عرفت غير مرة أن الاختلاف لا يضر، وكفى بالدار قطني مُونَّقاً. [إعلاء السنن ١٨٣/٢] وأخرج الهيثمي في مجمع الزوائد عن أنس عن النبي الله أنه كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي أذنيه يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى حدك ولا إله غيرك، رواه الطبراني في الأوسط، ورحاله موثقون. [رقم: ٢٦٢٢، باب ما يستفتح به الصلاة]

ويُؤخّر عن تكبيرات العيد، خلافاً لأبي يوسف عليه. ويقرأ بسم الله الرّحمن الرّحيم، هكذا نقل في المشاهير* ويُسرُ بهما؛ لقول ابن مسعود في الربع يُخفيهن الإمام"، وذكر الاحاديث المنهورة منها التعوُّذ، والتسمية، وآمين. ** وقال الشافعي عليه: يجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة؛ والرابع: الشاء.

عن تكبيرات العيد: أي يؤخر الإستعاذة عن تكبيرات الزوائد فيأتي بها بعد التكبيرات عندهما، وعند أبي يوسف يؤتى بها عقيب الثناء بعد تكبيرة الإفتتاح. [البناية ٢١٨/٢] خلافًا لأبي يوسف: لأنه شُرعَ بعد الثناء، وإنه من حنسه؛ لأنه دعاء كالأول، وتبع الشيء ما كان بعده فنبغي أن يأتي به المقتدي. (العناية) ويقرأ إلخ: معطوف على قوله: ويستعيذ، وقوله: هكذا نقل في المشاهير احتراز عن قول مالك، وما احتج به، فإنه يقول: لا يأتي المصلي بالتسمية لا سراً، ولا جهراً؛ لما روينا من حديث أنس هُ. [النعاية ٢٥٣/١] يجهر بالتسمية: وهو قول ابن عبلس وأبي هريرة هُر. (النهاية) عند الجهر بالقراءة: في "المبسوط": المسألة في الحقيقة يتني على أن التسمية ليست بأول آية من الفاتحة، ولا من السور عندنا، بل آية نزلت للفصل بين السورتين، لا من السور، وهو اختيار أبي بكر الرازي، حتى قال محمد: يكره للجنب والحائض قراءة التسمية على وجه قراءة القرآن، وقال الشافعي: التسمية آية من أول الفاتحة قولاً واحداً، وله في أوائل بقية السور قولان.

* فيه أحاديث. [نصب الراية ٣٢٣/١] منها ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن نعيم المجمر قال: كنت وراء أي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم- إلى أن قال- ويقول إذا سلم: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلوة برسول الله ﷺ، هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. [٣٣٢/١، باب أن رسول الله ﷺ فرحاه. [٣٣٢/١، باب أن رسول الله ﷺ فرحاه. [٣٣٢/١، باب أن رسول الله ﷺ فقداً في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فعدها آية]

** هذا غريب. [البناية ٢٢٥/٢] وبمعناه ما أخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد بن المرزبان (أبو سعد البقال) عن أبي وائل عن عبد الله (ابن مسعود) أنه كان يخفي بسم الله الرحمن الرحيم، والاستعادة، وربنا لك الحمد. [١١/١٤، باب من كان لا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم] ورجال هذا السند رجال الجماعة غير البقال وهو ثقة. [إعلاء السنن ٢١٢/٢] وأخرج محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن إبراهيم قال: أربع يخافت بمن الإمام: سبحانك اللهم وبحمدك، والتعوذ من الشيطان، وبسم الله الرحمن الرحيم، وآمين، قال محمد: وبه ناخذ، وهو قول أبي حنيفة سهد. [رقم: ٨٣، باب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم]

لما رُوي "أن النبي عليم جهر في صلاته بالنسمية"، * قلنا: هو محمول على التعليم؛ لأن أنسًا ﴿ عَن أَبِي حَنَيْفَة ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللّلَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ

قلنا إلخ: وقيل: كان الجهر في الابتداء قبل نزول قوله تعالى: ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾ [العناية ٢٥٤/١] على التعليم: أي على تعليم ألها بين التعوذ والقراءة كما شرع الجهر بالتكبير للإعلام. [الكفاية ٢٥٤/١] وذلك التعليم فعلي، فإن التعليم كما يكون بالقول يكون بالفعل. لأن أنسًا: لم يستدل في رد الشافعي بقول ابن مسعود، بل بما روي عن أنس؛ لأن ما حكاه عن النبي الله أقوى. عن أبي حنيفة: هي رواية الحسن عنه. (فتح القدير) أنه لا يأتي: وروي عن أبي حنيفة أن المصلي إذا سمى أول صلاته فإنه لا يعيدها؛ لأنها شرعت لافتتاح الصلاة. [البناية ٢٣٩/٢] كالتعوذ: يعني أن التعوذ يكون في أول الركعات فكذا البسملة.

وعنه: أي عن أبي حنيفة وهو رواية أبي يوسف.(العناية) احتياطًا: لأن العلماء الحتلفوا في التسمية، ألها من الفاتحة أم لا، وعليه قراء ألفاتحة في كل ركعة؛ ليكون أبعد عن الفاتحة أم لا، وعليه قراء ألفات في المخافتة: لأنه أقرب إلى متابعة المصحف، ولا يأتي بما فيما يجهر؛ لئلا يختلف نظم القراءة.[العناية ١/٣٥]

^{*} فيه أحاديث. [نصب الراية ٣٢٦/١] منها ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن محمد بن أبي السري الله العسقلاني قال: صليت خلف المعتمر بن سليمان مالا أحصى صلاة الصبح والمغرب، فكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها، وسمعت المعتمر يقول: ما آلو أن أقتدي بصلاة أبي، وقال أبي: ما آلو أن أقتدي بصلاة أنس بن مالك وقال أنس بن مالك: ما آلو أن أقتدي بصلاة رسول الله عليه المرحمن الرحيم]

^{**} أخرجه مسلم في صحيحه عن شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس قال: صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر و عمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم.[رقم: ٩٠، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة] وأخرج الهيثمي في مجمع الزوائد عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يُسرُّ ببسم الله الرحمن الرحيم وأبو بكر وعمر. رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله موثقون.[رقم:٢٦٣١، باب في بسم الله الرحمن الرحيم]

ثم يقراً فاتحة الكتاب، وسورةً أو ثلاث آيات من أي سورة شاء، فقراءة الفاتحة الانتعين ركناً عندنا، وكذا ضَمُّ السورة إليها، خلافاً للشافعي هذه في الفاتحة، ولمالك هذه فيهما. له: قوله على: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها"، وللشافعي هذه قوله على: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"، ** ولنا: قوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوامَا تَيَسَرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾، والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز لكنه يوجب العمل،

ثم يقرأ إلخ: اختلف العلماء فيما هو الركن من القراءة، فذهب علماؤنا إلى ركنية قراءة آية، والشافعي إلى ركنية الفاتحة، ومالك إلى ركنية الفاتحة وضم سورة معها.[العناية ٢٥٥/١] أو ثلاث آيات إلخ: قلت: أو آية طويلة وفي "الذخيرة": قراءة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة من واجبات الصلاة بالإجماع، فلو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة سهواً، فعليه السهو. لاتتعين ركناً: أي هي بخصوصها ليست ركناً، وإن وقعت من الركن لحصول الفرض، وهو القراءة في ضمنها، فإن العام يتحقق في ضمن الخاص.

خلافا للشافعي إلخ: قال الشافعي عشى: بتعين الفاتحة ركناً حتى لو ترك حرفاً منها في ركعة لا تجوز صلاته. [الكفاية ٢٥٥/١] إلا بفاتحة: قال صاحب "التنقيع": انفرد زياد بن أيوب بلفظ: لا يجزئ، ورواه جماعة: "لا صلاةً لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" هو الصحيح. ولنا قوله تعالى إلخ: وجه الاستدلال أن قوله: "من القرآن" مطلق، ينطلق على ما يسمى قرآئا، فيكون أدن ما ينطلق عليه القرآن فرضاً؛ لكونه مأموراً به، فإن قراءته خارج الصلاة ليست بفرض، فتعين أن تكون في الصلاة. [العناية ٢٥٥/١] بخبر المواحد إلخ: حواب لمالك والشافعي عليه الأكما ذكرنا، فإن قيل: لا نسلم إنه خبر واحد بل هو مشهور تلقته الأمة بالقبول، فتحوز الزيادة به، وأحيب بالمنع؛ لأن المشهور ما تلقاه التابعون بالقبول، وقد اختلفوا في هذه المسألة، وبأنه مؤول؛ لاحتمال كونه مذكوراً لنفي الجنس أو لنفي الفضيلة. [العناية ٢٥٥/١]

^{*} أخرجه الترمذي وابن ماجه بمعناه.[نصب الراية ٣٦٣/١] أخرج الترمذي في جامعه عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها.[رقم: ٣٣٨، باب ماجاء في تحريم الصلاة وتحليلها]

^{**} روى الأئمة الستة في كتبهم.[نصب الراية ٣٦٥/١] أخرج البخاري في صحيحه عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.[رقم: ٧٥٦، باب وجوب القراء ة للإمام والمأموم]

فقلنا: بوجوبهما. وإذا قال الإمام: "ولا الضالين"، قال: "آمين"، ويقولها المؤتم؛ لقوله عليمًا: "إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا"، * ولا مُتَمَسَّكَ لمالك في قوله عليمًا: "إذا قال الإمام: ولاالضالين، فقولوا: آمين " ** من حيث القسمة؛ لأنه قال في آخره: فإن الإمام يقولها. قال: ويُخفُونها؛ لما روينا من حديث ابن مسعود، * ** ولأنه دعاء، فيكون مبناه على الإخفاء، والمدُّ والقصرُ فيه وجهان، والتشديدُ فيه خطأ فاحش.

فقلنا: بوجو بهما: على إرادة الأعم من السورة بالسورة، فإن الواحب بعد الفاتحة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة سواء كان ذلك سورة أولا. [فتح القدير ٢٥٦/١] قال آمين: وإنما قال: ذلك؛ نفياً لشبهة القسمة التي يقتضيها ظاهر الحديث، وهو قوله على: "إذا قال الإمام: ﴿ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ فقولوا: آمين"، كما هو التي يقتضيها ظاهر الحديث، وهو قوله المؤتم: هذا أعم من كونه في السرية إذا سمعه، أو في الجهرية، وفي السرية منهم من قال: يقوله، ومنهم من قال: لا. (فتح القدير) فإن الإمام يقولها: قلت: فيه حجتان لنا: إلساما: على مالك بأن الإمام يقولها، والثانية: على الشافعي بأنه يخفيها الإمام؛ لأنه لو كان جهراً لكان مسموعًا، فحينئذ استغنى عن قوله: فإن الإمام يقولها. لما روينا: وهو: "أربع يخفيهن الإمام". (الكفاية) ولأنه دعاء: أي الأصل فيه الإخفاء قال الله تعالى: ﴿ وُخُوا رَبَّكُمْ تَصَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾، وقال عليه السلام: "خير الدعاء ما خفي وخير الرزق ما يكفي"، ولأن بإخفائها يقع التمييز بين القرآن وغيره، فإنه إذا جهر بحا المعام بالفاتحة يلبس ألها من القرآن. [البناية ٢٠/٥٠] خطأ فاحش: وفي "التحنيس": تفسد به؛ لأنه ليس بشيء، وقيل: عندهما لا تفسد، وعليه الفتوى، قال الحلوان؛ له وجه؛ لأن معناه ندعوك قاصدين ليس بشيء، وقيل: عندهما لا تفسد، وعليه الفتوى، قال الحلوان؛ له وجه؛ لأن معناه ندعوك قاصدين

إجابتك؛ لأن معنى آمين قاصدين. [فتح القدير ٢٥٧/١]

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٦٨/١] أخرج البخاري عن أبي هريرة أن النبي الله قال: إذا أمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه. [رقم: ٧٨٠، باب جهر الإمام بالتأمين]

** أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله الله الله الإمام: غير المغضوب عليهم ولاالضالين فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقول: آمين، وإن الإمام يقول: آمين، فمن وافق تأمينُه تأمينَ الملائكة غفرله ماتقدم من ذنبه. [رقم: ٩٢٨، باب جهر الإمام بآمين]

^{***} وهو الذي ذكره فيما تقدم عن قريب عند قوله: ويلزمها. [البناية ٢٥٠/٢]

قال: ثم يُكبِّر ويركع، وفي "الجامع الصغير": ويكبر مع الانحطاط؛ لأن النبي عليه كان يكبر عند كل خفض، ورفع. * ويَحذفُ التكبيرَ حذفًا؛ لأن المد في أوله خطأ من حيث الدين؛ لكونه استفهامًا، وفي آخره لحن من حيث اللغة. ويعتمد بيديه على ركبتيه ويُفرِّج بين أصابعه؛ لقوله عليه لأنس فيه: "إذا ركعت فضع يكيك على ركبتيك وفرِّج بين أصابعك". ** ولا يُندَب التفريج إلا في هذه الحالة؛ ليكون أمكن من الأخذ، ولا إلى الضمِّ إلا في حالة السجود، وفيما وراء ذلك يُترك على العادة.

خَفْض ورفع: والمراد بالخفض والرفع ابتداء كل ركن وانتهاؤه. (العناية) ويحذف: أي لا بمد في غير موضع المد، والحذف في الأصل الإسقاط، ويعتبر به عن ترك التطويل والتخليط في القراءة. [البناية ٢٥٤/٦] لكونه استفهاماً: فهذا يقتضي أن لا يثبت عنده كبرياؤ الله تعالى، وعظمته، وهو كفر، وفي آخره لحن من حيث اللغة أي عدول عن سنن الصواب في اللغة؛ لأن أفعل التفضيل لا يحتمل المد في اللغة، حتى قال مشايخنا: لو أدخل المد بين الباء والراء في لفظ أكبر عند افتتاح الصلاة، لا يصير شارعًا في الصلاة، بخلاف ما لو فعل المؤذن في أذانه حيث لا تجب إعادة الأذان، وإن كان خطأ؛ لأن أمر الأذان أوسع، وهذا يشير بأن الضمير في أوله وآخره راجع إلى لفظ أكبر، بخلاف ما ذكر في "كشف الغوامض" أي لا يمد في كلمة "الله"، ولا في "أكبر". (النهاية) من الأخذ: كأن الأخذ ملحوظ في قول النبي ﷺ: "فضع يديك" وإن كان العبارة لا تدل عليه.

حالة السجود: أي ولا يندب إلى ضم الأصابع إلا في حالة السجود؛ ولأن اليد أقوى في الإقعاد عليها وازداد قوتما عند الضم، ولتقع رؤوس الأصابع مواجهة إلى القبلة.[البناية ٢٥٦/٢] وراء ذلك: أي فيما وراء الركوع والسجود، وهو حالة الافتتاح والتشهد.(العناية) يترك: أي لا يضم كل الضم، ولا يفرج كل التفريج.(العناية) على العادة: أي على الوضع الطبعي المعتاد.

^{*} أخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض، ورفع، وقيام، وقعود، وأبوبكر وعمر. قال أبو عيسى: حديث عبدالله بن مسعود حديث حسن صحيح. [رقم: ٢٥٣، باب ماجاء في التكبير عند الركوع والسجود]

^{**} أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" عن أنس فهم، وفيه: ثم قال لي: يا بني إذا ركعتَ فضع كفيكَ على ركبتيك، وفرَّج بين أصابعك، وارفع يديك عن جنبيك.[رقم: ٨٤٢، ص٢١٣، ٣١٣]

ويبسُطُ ظَهرَه؛ لأن النبي عليم كان إذا رَكَعَ بَسَط ظَهْره. * ولا يَرْفَعُ رأسَه، ولا يُتَكَسّمه؛ لأن النبي عليم كان إذا ركع لا يُصوِّبُ رأسَه، ولا يُقْنعُه. ** ويقول: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وذلك أدناه؛ لقوله عليم "إذا ركع أحدُكم فليقل في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وذلك أدناه "*** أي: أدن كمال الجمع. ثم يرفع رأسَه، ويقول: سمع الله لمن حمده، ويقول المؤتم: ربنا لك الحمد،

و لا يوفع: معناه يسوي رأسه بعجزه؛ لأنه مأمور بالاعتدال، وذلك بتساويهما.(العناية) ولا ينكسه: يقال: نكس إذا طأطأ رأسه أي خفض، فهو ثلاثي بجرد من باب ضرب يضرب، وليس من باب التفعيل. كمال الجمع: وشيخ الإسلام قال في "مبسوطه": يريد به أدنى من حيث جمع العدد، فإن أقل جمع العدد ثلاثة، والمصنف جمع بينهما فقال: أدنى كمال الجمع .[العناية ٢٥٩/١]

ربنا لك الحمد: وروي: "ربنا ولك الحمد"، وروي: "اللهم ربنا لك الحمد". (العناية)

^{*} روى أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في مسنده حدثنا الحسين بن علي بن زيد حدثني أبي عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن البراء قال:كان النبي ﷺ إذا ركع بسط ظهره، وإذا سجد وجه أصابعه قبل القبلة.[نصب الراية ٣٧٤/١] إسناده صحيح.[إعلاء السنن ١١/٣]

^{**} أخرجه الترمذي عن أبي حميد الساعدي مطولاً، وفيه: ثم قال: الله أكبر، وركع، ثم اعتدل، فلم يصوب رأسه و لم يقنع. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٣٠٤، باب ما حاء في وصف الصلاة] *** أبو داود في سننه عن عون بن عبدالله عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله على أحدكم فليقل ثلاث مرات: سبحان ربي العظيم، وذلك أدناه، فإذا سجد فليقل: سبحان ربي الأعلى ثلاثًا، وذلك أدناه. قال أبوداود: وهذا مرسل، عون لم يدرك عبدالله. [رقم: ٨٨٦، باب مقدار الركوعه: والسحود] وأخرج الترمذي في حامعه عن حذيفة، وفيه: أنه صلى مع النبي العظيم، وفي سحوده: سبحان ربي الأعلى. قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح. ورقم: ٢٦٣، باب ماجاء في التسبيح في الركوع والسحود]

ولا يقولُها الإمام عند أبي حنيفة على، وقالا: يقولها في نفسه؛ لما روى أبو هريرة هذه الله النبي عليمًا كان يجمع بين الذّكرين"، * ولأنه حَرَّضَ غيرَه فلا ينسى نفسه، ولأبي حنيفة قوله عليمًا: "إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا لك الحمد"، ** هذه قسمة، وإنها تنافي الشركة، ولهذا لايأتي المؤتم بالتسميع عندنا، خلافًا للشافعي على، وهو خلاف موضوع الإمامة، وما رواه محمول على حالة الانفراد. والمنفرد يجمع بينهما في الأصح،

ولا يقولها الإمام: وفي "شرح الأقطع": عن أبي حنيفة يشه يجمع بينهما الإمام والمأموم.(فتح القدير) لما روى إلخ: دليل على أصل القول، وأما الإخفاء فمحمع عليه. يجمع: وكان غالب أحواله الإمامة.(العناية) بين الذكرين: يعني سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد. تنافي الشركة: أي إلا إذا دل الدليل على خلافه، كما في التأمين. ولهذا: أي ولأن القسمة تنافي الشركة.(العناية)

بعد تحميد المقتدي: لأن المقتدي يأتي بالتحميد حين يقول الإمام التسميع، فلا حرم يقع تحميده بعد تحميد المقتدي. (العناية) موضوع الإمامة: أي السبيل المعين لمنصب الإمامة، فإن سبيله موافقة المأموم، أو متابعته، وليس شئي منها متحققاً ههنا. في الأصح: احتراز عن القولين الآخرين المذكورين بعده، أحدهما: الاكتفاء بالتسميع، والآخر: الاكتفاء بالتحميد. [العناية ٢٦٠/١]

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث أنه سمع أباهريرة يقول: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: ربنا لك الحمد. [رقم: ٧٨٩، باب التكبير إذا قام من السجود]

** روي من حديث أنس، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي موسى، ومن حديث أبي سعيد الحدري شيا. [نصب الراية ٧٧٧١] أخرج البخاري حديث أبي هريرة عن أبي صالح عن أبي هريرة شهان رسول الله ﷺ قال: إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفرله ما تقدم من ذنه. [رقم: ٧٩٦، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد]

باب صفة الصلاة

وإن كان يُروى الاكتفاء بالتسميع، ويروى بالتحميد، والإمام بالدلالة عليه آت به معنى. قال: ثم إذا استوى قائمًا كَبُرَ وسجد، أما التكبير والسجود فلما بَينًا، وأما الاستواء قائمًا فليس بفرض، وكذا الجلسة بين السجدتين، والطمأنينة في الركوع والسجود، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد حمثًا وقال أبو يوسف: يفترض ذلك كله، وهو قول الشافعي؛ لقوله عليه: "قُمْ فَصَلِّ فإنك لم تصلّ"*

الاكتفاء بالتسميع: لما ذكرنا أنه إمام في حق نفسه.(العناية) ويروى بالتحميد: وجه الاكتفاء بالتحميد، وهو الذكور في "الجامع الصغير" أن الجمع بين الذكرين يفضي إلى وقوع الثاني في حالة الاعتدال، و لم يشرع لاعتدال الانتقال ذكر مسنون، كما في القعدة بين السجدتين.[العناية ٢٦٠/١]

والإمام إلخ: حواب عن قولهما: لأنه حرض غيره إلخ.(العناية) آت به معنى: ومعناه: أن الدال على الخير كفاعله.(العناية) كبّر: يتبادر منه أن التكبير واقع في القيام، وليس كذلك، بل يتصل التكبير به بمعنى أنه يبدأ في القيام، ويتم في الخفض؛ لما ذكر أن النبي الله يكبر عند كل حفض ورفع، وأيضًا لو كان واقعاً في القيام لزم ثبوت ذكر مسنون في القومة. فلما بَينًا: يعني ما ذكر قبل هذا من أنه عليم كان يكبر عند كل حفض ورفع، وما ذكره في أول الباب من قوله: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾.(العناية)

وأما الاستواء: قائماً بعد الركوع، ويسمى قومة.(العناية) يفترض ذلك: أي المذكور من القومة، والجلسة، والطمأنينة.(البناية) فإنك لم تصل: فالحديث ناطق بعدم حواز الصلاة بغير الطمأنينة.

 قاله لأعرابي حين أخف الصلاة. ولهما: أن الركوع هو الانحناء، والسحود هو الانحفاض لغة ، فتتعلق الركنية بالأدنى فيهما، وكذا في الانتقال؛ إذ هو غير مقصود، وفي آخر ما رُوي تسميتُه إياه صلاة حيث قال: "وما نقصت من هذا شيئًا فقد نقصت من صلاتك"، ثم القومة والجلسة أي بالاتفاق عندهما، وكذا الطمأنينة في اتخريج الجرحاني"، وفي "تخريج الكرخي" واجبة، حتى تجب سحدتا السهو بتركها ساهياً عنده. ويعتمد بيديه على الأرض؛

لأعرابي: اسمه خلاد بن رافع ﷺ. (فتح القدير) هو الانخفاض لغةً: قلت: فالسجود عبارة عن وضع الجُبّهة على الأرض، لا عن مطلق الخفض، فإنه ضد الارتفاع، ويطلق على الركوع أيضًا، كما جاء في الحديث: "أن النبي ﷺ يكبر عند كل خفض ورفع"، وكأنه أراد بالانخفاض التام الذي هو الالتزاق بالأرض، والوضع عليه. وكذا في الانتقال: أي القومة، والجلسة، أي من الركوع إلي السجدة، ومن السجدة إلى سجدة أخرى. إذ هو غير مقصود: أي كما يكتفى بالأدن في الركوع والسجود لإطلاق النص يكتفى بالأدن في الركوع والسجود لإطلاق النص يكتفى بالأدن في الانتقال أيضًا؛ إذ هو غير مقصود، إنما المقصود تحقيق السجود، فيُتقدَّر بقدر ما يتحقق به السجود؛ إذ واسترط فيه ما لا يتوقف عليه السجود، لكان مقصوداً، وأنه خلاف الإجماع.

وفي آخر: حواب عن حديث الأعرابي.(العناية) صلاة: فلو كان ترك التعديل مفسداً لَمَا سماه صلاةً، كما لو ترك الركوع أو السجود.(العناية) ثم القومة: ثم إذا لم يكن التعديل عندهما فرضاً، فهل هو واحب، أو سنة؟ فأما الطمأنينة في الانتقال، وهي القومة، والجلسة، فهي سنة عندهما. وأما الطمأنينة في الركوع والسجود، ففي "تخريج الجرجاني": سنة، وفي تخريج الكرحي: واجبة، حتى تجب سجدتا السهو بتركها عنده.[العناية ٢٦٢/١] سنة عندهما: قلت: ينبغي أن تكونا واجبتين؛ لورود الأمر بهما في حديث الأعرابي، اللهم إلا إذا ثبت عدم مواظبة النبي على ذلك.

واجبة: أقول: هذا هو الأصح، كيف لا؟ وقد قال رسول الله ﷺ لذلك الأعرابي الذي خَفَّف في صلاته: "صل فإنك لم تصلّ"، والأمر للفرضية، ولولا أنه خبر الواحد لقلنا بما قال به الشافعي، وخبر الواحد يُشبت الواجب للنية، فلا بد أن يكون واجباً، والقول بكونه سنة مخالف للحديث الصريح الصحيح، فافهم. ويعتمد: يعني يضع، لا أن يأخذ.

لأن وائل بن حجر وَصفَ صلاةَ رسول الله ﷺ: فسجد وادَّعَمَ على راحتَيه ورفع عَجيزَتُه، * قال: ووضع وجهَه بين كفَيه، ويديه حِذَاء أذنيه؛ لما روي أنه على فعل كذَلك. ** قال: وسجد على أنفه وجَبهَته؛

وائل بن حجر: الحجر بضم الحاء، وبعده الجيم كذا في المغرب.(الكفاية) وصف: أي بالفعل، لا بالقول. وادعم: ومعنى ادعم على راحتيه اتكأ وهو افتعال من دعمت الشيء أي جعلته دعامة.(العناية) عجيزته: هي العجزة للمرأة، فاستعير للرجل، والعجز مؤخر الشيء، هذا القول وإن لم يكن له مدخلاً فيما ادعاه لكن من متمّمات الحديث، فلذا تعرض له. على أنفه: تقديم الأنف على الجبهة باعتبار أن الأنف أقرب إلى الأرض، فيضعه أو لاً.(العناية) وجبهته: ثم قيل في كيفية السحود: والقيام منه أن يضع أولاً ما كان أقرب إلى الأرض عند السحود، وأن يرفع أولا ما كان إلى السماء أقرب، فيضع أولاً ركبتيه، ثم يديه، ثم وجهه، وقال بعضهم: يضع أنفه، ثم جبهته، ويرفع أولاً وجهه، ثم يديه، ثم ركبتيه.[العناية٢٦٢/١] * هذا الحديث لم يرو عن وائل بن حجر، وإنما روي عن البراء بن عازب.[البناية ٢٧٣/٢] أخرج أبو داود في سننه حديث البراء بن عازب عن أبي اسحاق قال: وصف لنا البراء بن عازب: فوضع يديه، واعتمد على ركبتيه، ورفع عَجيزَته، وقال: هكذا كان رسول الله ﷺ يسجد.[رقم: ٨٩٦، باب صفة السجود] ورواه ابن حبان والبيهقي، وهو حديث حسن. [اعلاء السنن ١٩/٣] حدثنا محمد بن الصباح ثنا شريك عن أبي اسحاق قال: وصف لنا البراء بن عازب السحود: فسحد فَادَّعَمَ على كفيه، ورفع عجيزته، وقال: هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده.[نصب الراية ٣٨٠/١] قلت: محمد بن الصباح شيخ أبي يعلى ثقة حافظ من رجال الجماعة كما في التقريب، وبقية السند سند الحديث السابق.[اعلاء السنن ٣/ ١٩-٢] ** لم أحده إلا مفرَّقاً. [نصب الراية ٣٨١/١] فروى مسلم في صحيحه صدره الأول من حديث وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة، - إلى أن قال-: فلما سحد سجد بين كفيه.[رقم: ٨٩٦، باب وضع يده اليمني على اليسرى] وروى اسحاق بن راهويه في مسنده باقيه، فقال: أخبرنا الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: رمقت النبي ﷺ فلما سجد وضع يديه حذاء أذنيه.[نصب الراية ٣٨١/١] قلت: رجاله رجال مسلم غير كليب، وهو صدوق، قال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، رأيتهم يستحسنون حديثه، ويحتجون به، وذكره ابن حبان في الثقات كذا في "تمذيب التهذيب". [إعلاء السنن ١٨/٣] لأن النبي عليمًا واظب عليه.* فإن اقتصر على أحدهما: جاز عند أبي حنيفة، وقالا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر وهو رواية عنه؛ لقوله عليمًا: "أُمِرتُ أن أسجد على سبعة أعظُم"، ** وعدَّ منها الجبهةَ. ولأبي حنيفة: أن السجود يتحقق بوضع بعض الوجه، وهو المأمور به إلا أن الحدَّ والذَّقنَ خارج بالإجماع، والمذكورُ فيما روى الوجه في المشهور.

جاز:والفتوى على قولهما.(شرح الوقاية) أُمِوتُ: وحه التمسك بهذا الحديث أن الأمر بالسحود بحمل؛ لأن السحدة عبارة من وضع بعض الوحه على الأرض، ومطلق البعض غير مراد بالإجماع حتى لو وضع الحد والذقن لا يجزئه، فكان بحملاً فيما يُراد به، فيلحق هذا الخبر بياناً لمجمل الكتاب، وقد ذكر فيه الجبهة دون الأنف، فالفرضية تثبت بخبر الواحد إذا كانت بياناً لمجمل الكتاب، ولا يثبت به ابتداء.

على سبعة أعظم: أي على اليدين، والركبتين، والقدمين، والجبهة. (العناية)

أن السجود إلخ: أن السحود يتحقق بوضع بعض الوجه؛ لأن وضع جميعه غير ممكن؛ لأن الأنف والجبهة عظمان ناتتان يمنعان وضع جميع الوحه، وهذا ظاهر.[العناية ١/ ٢٦٣]

خارج بالإجماع: لأن وضع اللقن ليس تعظيماً، والخد يستلزم الانحراف من القبلة، فما بقي إلا الجبهة والأنف. الوجه: لا الجبهة، فيكون الأنف مع الجبهة داخلين على السواء (النهاية) في المشهور: روي في سنن الأربعة عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "إذا سحد العبد سحد معه سبعة آراب: وجهه، وكفاه، وركبتاه، وقدماه". [فتح القدير ٢٦٤/١]

- * أخرجه الترمذي عن أبي حميد الساعدي أن النبي علم كان إذا سحد أمكن أنفَه وجبهته من الأرض، ونَحَى يديه عن جنبيه، ووضع كفيه حذو منكبيه، قال أبو عيسى: حديث أبي حميد حديث حسن صحيح. [رقم: ٧٧٠، باب ماجاء في السحود على الجبهة والأنف]
- ** أخرجه الأثمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٨٣/١] أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس هُما قال: قال النبي ﷺ: أمرتُ أن أسجد على سبعة أعظُم: على الجبهة ـــ وأشار بيده على أنفه ـــ واليدين والركبتين وأطراف القدمين، ولا نَكفتُ النيابَ والشَّعرَ. [رقم: ٨١٢، باب السحود على الأنف]

ووضعُ اليدين والركبتين سنة عندنا؛ لتحقُّقِ السحود بدونهما، وأما وضعُ القدمين فقد ذكر القدوري أنه فريضة في السجود. قال: فإن سحد على كُورِ عِمَامتِه، أو فاضل ثَوبه: جاز؛

سنة: أي ليس بفرض، ولا بواحب، أما الأول: فلأن نص السحدة مطلق يقتضي الإحزاء بوضع الجبهة والأنف سواء وضع الأعضاء الآخر، أولا، فلو قلنا: بافتراض وضع الركبتين، واليدين بحديث "أمرت أن أسحد" إلح لزم الزيادة على الكتاب بخبر الواحد، وإنه لا يجوز. وأما الثاني: فلأن النبي للله لم يذكره في حديث الأعرابي حين علَّمَه الواحبات، فلو كان واحباً لذكره، ولقول النبي لله: "مثل الذي يصلي وهو عاقص كمثل الذي يصلي وهو مكفوف" شبه العاقص بالمكفوف، وهو تارك للسنة، فكذا المكفوف، فظهر أن قول النبي لله: "أمرت" إلخ إما محمول على الاستحباب، أو على المتصاصه بالنبي لله وقد يستدل على عدم اللزوم، بأنه لو وحب وضعهما، لوجب الإيماء كمما عند العَجز، كما في الجبهة، وإذ ليس فليس.

عندنا: احتراز عن قول زفر، وهو قول الشافعي، ومختار الفقيه أبي الليث: أنه واحب؛ لقوله ﷺ: "أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء". [العناية ٢٦٤/١] لتحقق إلخ: قلت: كأنه دليل على عدم الافتراض المفهوم عن دعوى السنية، وتقريره: أنه لا وجه لافتراضهما سوى أن لا يتوصل إلى السحدة به؛ لما عرفت أن الحديث الوارد في الباب لا يصلح لإثبات الفرضية، ولكن السحود يتحقق بدون وضعهما كما لا يخفى، فلا يكون فرضاً؛ إذ الحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة، وإنما قلنا: إنه دليل على ذلك؛ لأن السنية لا تثبت إلا بالمواظبة، أو بدليلها، ولا ينتفي بإمكان التحقق بدونهما.

أنه فريضة: لأن السحدة إنما يتم بالوضع والرفع، وكلاهما لا يتيسر إلا بوضعهما، وما لايتيسر الفرض إلا به يفترض أيضًا، وذلك؛ لأن المعتبر من القدرة هو المعتاد، دون ما فيه كُلُفةٌ ظاهرة، والسحدة بدون وضع القدم لا يحصل إلا بكلفة بليغة بخلاف ما إذا رفع الركبتين، أو اليدين حيث لا يحتاج إلى كلفة زائدة منتفية في العادة. في المسجود: فإذا سحد ورفع أصابع رحليه عن الأرض لا يجوز، كذا ذكره الكرخي والجصاص، ولو وضع إحداهما جاز، قال قاضي حان: ويكره، وذكر الإمام التمرتاشي أن اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية، وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الإسلام في "مبسوطه"، وهو الحق. [العناية ٢٦٥/١] جاز: حلافاً للشافعي، فإنه لا يجوز السحدة عنده على كور العمامة، وزعم أن كشف الجبهة عند السحود واحب.

"لأن النبي عليم كان يسجد على كورِ عمامته". * ويُروى "أنه عليم صلَّى في ثوب واحد يتقي بفضوله خَرَّ الأرض وبَردَها" ** ويُبدي ضَبْعَيه؛ لقوله عليم: "وأبْد ضَبْعَيْكً"، *** ويُروى: و"أبدً" من الإبداد، **** وهو: المدّ، والأول من الإبداء، وهو: الإظهار. ويجافي بطنَه عَن فَحذيه؛ "لأنه عليم كان إذا سجد حافى حتى إن بَهْمَةً

إن هِمة: البهم بفتح الباء أولاد الضأن والمعز الصغار. (مختار الصحاح)

^{*} روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث عبدالله بن أبي أوفى، ومن حديث حابر، ومن حديث ابن عمر. [نصب الراية ٣٨٤/١] أخرج عبدالرزاق في مصنفه حديث أبي هريرة عن يزيد بن الأصم أنه سمع أبا هريرة يقول: كان رسول الله ﷺ يسجد على كور عمامته. [رقم: ١٥٦٤، باب السحود على العمامة] وأخرج البخاري في صحيحه تعليقاً: وقال الحسن: كان القوم يسجدون على العمامة ويداه في كمه. [باب السحود على الغوب في شدة الحر]

^{**} أخرجه الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن ابن عباس هما أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد متوشحاً يتقي بفضوله حرًّا الأرض وبردها. رواه أحمد وأبو يعلى "والطبراني في الكبير" والأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح.[رقم: ٢١٩٨، باب الصلاة في الثوب الواحد وأكثر منه]

^{***} هذا غريب لم يرد مرفوعاً هكذا. [البناية ٢٨٤/٢] وإنما روى عبد الرزاق في مصنفه عن آدم بن علي قال: رآيي ابن عمر وأنا أصلي لا أتجافي عن الأرض بذراعي، فقال: يا ابن أسي لاتبسط بسط السبع، وادّعم على راحتيك، وأبْد ضَبعيك؛ فإنك إذا فعلت ذلك سجد كلَّ عُضْو منك. [رقم: ٢٩٢٧، باب السجود] وأخرج الهيثمي حديث ابن عمر في مجمع الزوائد مرفوعًا، واللفظ له عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صليت فلا تبسط ذرا عيك بسط السبّع، وادعّم على راحتيك، وحاف مرفقيك عن ضَبعيك. رواه الطبراني في الكبير، ورحاله ثقات. [رقم: ٢٧٦٧، باب السجود] وصححه الحاكم في المستدرك، وأقره عليه الذهبي. [إعلاء السن ٣٠/٢]

^{****} هذه الرواية ليست لها أصل، ولا لها وجود في كتب الحديث، وكان ينبغي أن يحتج في هذا بما رواه البخاري ومسلم.[البناية ٢٨٥/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن عبدالله بن مالك ابن بحينة قال: كان النبي ﷺ إذا سجد فرَّج بين يديه حتى نرى إبطيه، قال: وقال ابن بكير: حدَّننا بكر بياضَ إبطيه.[رقم: ٢٥٦٤، باب صفة النبي ﷺ

لو أرادت أن تَمُرَّ بين يديه لمرَّت"، * وقيل: إذا كان في الصف لا يجافي؛ كيلا يُؤذي جارَه. ويوجّه أصابعَ رجليه نحو القبلة؛ لقوله عَيْل: "إذا سجد المؤمنُ سجدَ كُلُّ عُضْو منه فليُوجّه من أعضائه القبلة ما استطاع"، ** ويقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاثًا، وذلك أدناه؛ لقوله عليه: "إذا سجد أحدُكم فليقل في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاثًا وذلك أدناه"، *** أي: أدنى كمال الجمع، ويُستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يختِم بالوتر؛ "لأنه علي كان يختم بالوتر"، ****

يختم: يعني تسبيحات الركوع والسحود. (البناية) بالوتر: أي ضد الشفع قد يستدل لذلك بالحديث المشهور: "إن الله وتر يحب الوتر".

الصف لا يجافي: هذا إذا كان في الصف ازدحام وقرب البعض من البعض، وإذا لم يكن كذلك لا يترك السنة؛ لأنه لا إيذاء.[البناية ٢٨٦/٢] نحو القبلة: المحفوظ رواية ذلك من فعله.(فتح القدير)

ويقول: قالوا ويكره تركها ونقصها من الثلاث، والتصريح بأنه أمر استحباب يفيد أن هذه الكراهة كراهة تنــزيه.[فتح القدير ٢٦٧/١] يختم بالوتر: إن كان متعلقا بـــ"يستحب"، فالأمر ظاهر، وحاصله أن ثبوت الاستحباب إنما يتحقق بشرط الختم على الوتر، وإن كان متعلقًا بـــ"يزيد"، فبَعْد بمعنى مع.

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن ميمونة قالت: كان النبي على إذا سجد، لو شاءت بَهمة أن تمر بين يديه لمرت.[رقم: ١١٠٧، باب الإعتدال في السجود]

^{**} هذا الحديث غريب. [البناية ٢٨٦/٢] أخرج النسائي في سننه عن أبي حميد الساعدي قال: كان النبي كلله الأرض ساحداً حافى عضديه عن إبطيه، وفتح أصابع رحليه، مختصر. [رقم: ١١٠٢، باب فتخ أصابع الرحلين في السحود] ورحاله كلهم ثقات [أي نصبهما وغمز موضع المفاصل منهما، وثناها إلى باطن الرحل، وأصل الفتخ الكسر] كذا في "بحمع البحار". [إعلاء السنن ٣٩/٣] وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي حميد الساعدي، وفيه: فإذا سحد وضع يديه غيرَ مُفترِش ولا قابضَهما، واستقبلَ بأطراف أصابع رحليه القبلة. [رقم: ٨٢٨، باب سنة الجلوس في التشهد]

^{***} سبق تخريج هذا الحديث.

^{****} هذا الحديث غريب حدا. [البناية ٢٨٨/٢]

وإن كان إماماً لا يزيد على وجه يُملّ القومَ حتى لا يؤدّي إلى التنفير. ثم تسبيحات الركوع والسحود سنة؛ لأن النصّ تناولهما دون تسبيحاتهما، فلا يزاد على النص، والمرأة تنخفض في سحودها وتلزق بطنها بفخذيها؛ لأن ذلك أسترُلها. قال: ثم يوفع رأسه، ويكبر؛ لما روينا، فإذا اطمأن جالسًا كبّر وسحد؛ لقوله عليمًا في حديث الأعرابي: "ثم ارفع رأسَك حتى تستَوي حالسًا"*، ولو لم يستو حالسًا وكبّر وسحد أخرى: أحزأه عند أبي حنيفة ومحمد، وقد ذكرناه. وتكلموا في مقدار الرفع، والأصح: أنه إذا كان إلى السحود أقرب: لا يجوز؛ لأنه يعد ساجدًا، وإن كان إلى الحلوس أقرب: حاز؛ لأنه يُعدُ حالسًا، فتتحقق الثانية. قال: فإذا اطمأن ساجدًا كبر، وقد ذكرناه،

فلا يزاد على النص: عدم الزيادة لا يستلزم القول بالسنية؛ لجواز الوحوب والمواظبة. [فتح القدير ١/ ٢٦٧]

ثم يرفع إلخ: فريضة؛ لما أن السجدة الثانية فرض، فلابد من رفع الرأس ليتحقق السجدة الثانية، والتكبير سنة. (النهاية) لما روينا: إشارة إلى قوله: "لأن النبي عليم كان يكبر عند كل خفض ورفع". (الكفاية) وقد ذكرناه: أي في قوله: وأما الاستواء قائماً فليس بفرض وكذا الجلسة بين السجدتين ... [البناية ٢٩٠/٢] في مقدار الرفع: قال المصنف: والأصح أنه إذا كان إلى السجود أقرب لا يجوز؛ لأنه يعد ساجداً، وإن كان إلى الجلوس أقرب جاز؛ لأنه يعد حالساً، فتتحقق السجدة الثانية يعني بعد ذلك المقدار من الرفع، وهو المروي عن أبي حنيفة ذكره في "شرح الطحاوي". [العناية ١/ ٢٦٧]

لأنه يعد ساجدا: أي بالسجدة الأولى؛ لقربه إليه، فلم يتحقق الثانية. وقد ذكرناه: قيل: أراد به قوله: "كان يكبّر عند كل خفض ورفع"، والمناسب لذلك أن يقول: ماروينا، ولعله إشارة إلى قوله: لما روينا. [العناية ١/٦٦٧] * أخرجه الأئمة الستة عن أبي هريرة هي. [نصب الراية ٣٨٨/١] أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة هي وفيه: ثم اسحد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن حالساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها. [رقم: ٧٥٧، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم]

واستوى قائماً على صدور قدميه ولا يقعد، ولا يعتمد بيديه على الأرض. وقال الشافعي عليه: يجلس حلسة خفيفة، ثم ينهض معتمداً على الأرض؛ لما روى أن النبي عليه فعل ذلك. * ولنا: حديث أبي هريرة: "أن النبي عليه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه"، ** وما رواه محمول على حالة الكبر، ولأن هذه قعدة استراحة والصلاة ما وُضِعَتْ لها.

على صدور قدميه: المقصود أنه يقوم بالوضع الذي يجلس. ولا يقعد: أي لا يجلس جلسة خفيفة. (العناية) ولا يعتمد إلخ: خلافاً للشافعي، الخلاف بيننا وبين الشافعي عشه في موضعين: في اعتماد اليدين، عندنا يعتمد بمم على ركبتيه، وعنده يعتمد بهما على الأرض، والثاني: في الجلسة. [الكفاية ٢٦٨/١] وما رواه: وما رويناه محمول على حالة القدرة، فيُوفَق بين الأخبار من هذا الوجه. (العناية) حالة الكبر: يعني فعل ذلك حين ما كبر وأسن. (العناية)

* أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي قلابة قال: أخبرني مالك بن الحويرث الليشي أنه رأى النبي ﷺ يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً.[رقم: ٨٢٣، باب من استوى قاعداً في وتر (أي الركعة الأولى) من صلاته ثم نمض]

** أخرجه الترمذي في جامعه عن خالد بن إياس عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال: كان النبي السخس في الصلاة على صدور قدميه. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة عليه العمل عند أهل العلم يختارون أن ينهض الرحل في الصلاة على صدور قدميه، وخالد بن إياس ضعيف عند أهل الحديث. [رقم: ٢٨٨، باب ماجاء كيف النهوض من السحود] قلت: ولكن قال ابن عدي: أحاديثه كلها غرائب وأفراد، ومع ضعفه يكتب حديثه انتهى، كذا في "قذيب التهذيب"، ولا يخفى أن حديثه هذا له شواهد صحيحة. [إعلاء السنن ٥٠/٥] قوله: "عليه العمل عند أهل العلم" يدل على حسنه؛ لأنه لو لم يكن حسنا بل ضعيفاً لما عملوا به سيما عند المعارضة، وقال المحقق ابن الهمام في الفتح: وقول الترمذي: "العمل عليه عند أهل العلم" يقتضي قوة أصله، وإن ضعف خصوص هذا الطريق. [إعلاء السنن ٤٩/٤] أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن النعمان بن أبي عباش قال: أدركت غير واحد من أصحاب النبي في فكان إذا رفع رأسه من السحدة في أول ركعة والثائنة قام كما هو و لم يجلس. [١٩/٩٥، باب من كان يقول: إذا رفعت رأسك من السحدة الثانية في الركعة الأولى فلا تجلس] إسناده حسن. [إعلاء السنن ٤٨/٤]

ويفعل في الركعة الثانية مثلَ ما فعل في الركعة الأولى؛ لأنه تكرار الأركان إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ؛ لأنهما لم يُشرَعا إلا مرةً واحدة، ولا يرفع يدّيه إلا في التكبيرة الأولى، خلافًا للشافعي في الركوع، وفي الرفع منه؛ لقوله عليهًا: "لا تُرفّعُ الأيدي إلا في سبع مواطن: تكبيرةِ الافتتاح، وتكبيرةِ القنوت، وتكبيرات العيدين"،*

تكرار الأركان: والتكرار يقتضي إعادة الأول.(العناية) إلا إلخ: استثناء من قوله: ويفعل في الركعة الثانية إلخ. لا يستفتح: قيل: أي لا يقول: سبحانك اللهم إلخ، ويسمى هذا دعاء الاستفتاح.(العناية)

لم يشوعا: على وحه السنة والإستحباب. خلافًا للشافعي إلخ: وفي المسألة حكاية: روي أن الأوزاعي التي أبا حنيفة على وحه السنة والإستحباب، فقال: ما بال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع، وعند رفع الرأس منه، وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر: أنه عليمًا كان يرفع يديه عندهما، فقال أبو حنيفة: حدثني حماد عن إبرهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود على أن النبي الله كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح، ثم لا يعود.فقال الأوزاعي عجباً من أبي حنيفة: أحدثه بحديث الزهري عن سالم، وهو يحدثني بحديث حماد عن إبراهيم، فرجَّع حديثه بعلو إسناده، فقال أبو حنيفة على: أما حماد، فكان أفقه من الزهري، وإبراهيم كان أفقه من سالم، ولولا سبق ابن عمر هي القلت: بأن علقمة أفقه منه، وأما عبدالله فعبدالله، فرجَّع حديثه بفقه الرواة، وهو المذهب؛ فإن الترجيح بفقه الرواة، لا بعلو الإسناد. والكلام في همدا الموضع كثير، وهذا المختصر لا يحتمله.[العناية ١٣٦٩]

إلا في سبع مواطن: يُشكل برفع اليد في الدعاء إلا أن يقال: المراد حصر الرفع المنصوص.

* واحتج أصحابنا بحديث البراء بن عازب...وبالحديث الذي ذكره المصنف ولكنه بغير اللفظ الذي ذكره. إلبناية ٢٩٣/٢ أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عباس أن النبي على قال: السجود على سبعة أعضاء: اليدين، والقدمين، والركبين، والجبهة. وبه عن النبي الله رفع الأيدي إذا رأيت البيت، وعلى الصفا والمروة، وبعرفة، وبجمع، وعند رمي الجمار، وإذا أقيمت الصلاة. [رقم: ١٧٠٨، ١٧٠٩، /١٧٠] وعلى الصفا والمروة، وبعرفة، وبجمع، وعند رمي الجمار، وإذا أقيمت الصلاة. [رقم: ١٧٠٨، ١٧٠٩] (و) ذكر قلت: ورجاله كلهم ثقات إلاسيف بن عبيد الله فصدوق كما في التقريب. [إعلاء السنن ١٨/٣] (و) ذكر البخاري معلقاً في كتاب رفع اليدين فقال: وقال وكيع عن ابن أبي ليلي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن البني على المن المهدي إله المن ١٨٢]

وذكر الأربع في الحج، والذي يُروَى من الرفع محمولٌ على الابتداء، كذا تُقِلَ عن ابن الزبير.* وإذا رفع رأسه من السحدة الثانية في الركعة الثانية افتَرَشَ رِحلَه اليسرى فحلس عليها، ونَصَب اليمني نَصْبًا، ووجَّه أصابِعَه نحو القبلة.

وذكر الأربع في الحج: هو تكبير عرفات، وتكبير الجمرتين، وتكبير الصفا والمروة، وتكبير الاستلام. كذا: أي بحمل ما رواه على الابتداء.(الكفاية) أصابعه: أي أصابع الرِحلين جميعاً، لكن أصابع اليمنى مرفوعة، وأصابع اليسرى مخفوضة، لكن رؤوسها مائلة إلى القبلة.

* وأما ما قاله في الهداية: والذي يُروى من الرفع محمول على الإبتداء كذا نقل عن ابن الزبير ﴿ مُنَّاء ا الريلعي بأنه غريب، وذكره ابن الجوزي في التحقيق، فقال: وزَعَمت الحنفيةُ أن أحاديث الرفع منسوخة بحديثين، رووا أحدهما عن ابن عباس قال: "كان رسول الله يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع، ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك"، والثاني رووه عن ابن الزبير "أنه رأى رجلاً يرفع يديه من الركوع، فقال: مه، فإن هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ثم تركه". قال: وهذان الحديثان لا يعرفان أصلًا، وإنما المحفوظ عن ابن عباس وابن الزبير خلاف ذلك، فأخرج أبو داود عن ميمون المكي "أنه رأى ابنَ الزبير وصلى بمم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد، قال: فذهبت إلى ابن عباس فأخبرته بذلك قال: إن أحببتَ أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقتد بصلاة ابن الزبير" ولو صح ذلك لم تصح دعوى النسخ؛ لأن من شرط الناسخ أن يكون أقوى من المنسوخ انتهى. [٣٩٢/١] قلت: وأحسن ما يستدل به على النسخ ما بيناه سابقاً أن أحاديث الرفع قد ورد فيها ما اعترفتم بنسخه أيضاً، كالرفع عند الرفع من السجدتين، والرفع بين السجدتين وغيرهما، وقال الحافظ في الفتح: روى الطحاوي حديثُ الباب (أي حديث ابن عمر) في مشكله من طريق نصر بن على عن عبد الأعلى بلفظ: "كان يرفع يديه في كل خفض، ورفع، وركوع، وسحود، وقيام، وقعود، وبين السجدتين، ويذكر أن النبي على كان يفعل ذلك". وهذه رواية شاذة فقد رواه الإسماعيلي عن جماعة من مشايخه الحفاظ عن نصر بن على المذكور بلفظ عياش شيخ البخاري، وكذا رواه هو وأبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك انتهى، قلت: سكوت الحافظ عن رجال الطحاوي يدل على ألهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة ما لم تكن مخالفةً منافية لرواية الثقات، وههنا كذلك، فان التطبيق ممكن؛ بأنه علي كانت عادته في الرفع مختلفة، فمرةً كان يرفع في كل رفع وخفض وقيام وقعود، ومرةً لم يرفع في بعض المواضع، فروى ابن عمر كلا العادتين حسب ما رآه، فلا يترك أحد الحديثين بالآخر، والحال هذه.[إعلاء السنن ٨٣،٨٤/٣]

هكذا وصفت عائشة قعودَ رسول الله ﷺ في الصلاة.* ووَضَع يديه على فَخِذيه، وبَسَط أصابعه، وتشهَّدَ. يُروى ذلك في حديث وائل بن حجر**
وبُسَط أصابعه، وتشهَّدَ. يُروى ذلك في حديث وائل بن حجر**

* أخرجه مسلم في صحيحه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير. الحديث، وفيه: كان يُفرِّش رجلُه اليسري وينصب رجله اليمني، وكان يَنهَى عن عقبة الشيطان، ويَنهَى أن يفترش الرجلُ ذراعيه افتراش السبع، وكان يَختم الصلاةَ بالتسليم.[رقم: ١١١٠، باب ما يجمع صفة الصلاة] وأخرج النسائي في سننه عن عبدالله وهو ابن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: من سنة الصلاة أن تَنصب القدمَ اليمني، واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى.[رقم: ١١٥٩، باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتشهد] قلت: ورجاله رجال الصحيحين إلا الربيع بن سليمان بن داود شيخ النسائي وهو ثقة، وإلا إسحاق بن بكر فهو من رجال مسلم ثقة، قال في "آثار السنن": وإسناده صحيح.[إعلاء السنن ٢٦٣] ** ذلك إشارة إلى وضع اليدين.... ولكن ليس كل ذلك في حديث وائل بن حُمر.[البناية ٢٦٠/٢] أخرج الترمذي في جامعه حديث وائل عن عاصم بن كليب الجرمي، عن أبيه، عن وائل بن حجر قال: قدمت المدينة قلت: لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ فلما حلس يعنى للتشهد، افترش رحله اليسرى، ووضع يده اليسرى يعني على فخذه اليسري، ونصب رجله اليمني. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثرأهل العلم.[رقم: ٢٩٢، باب ماجاء كيف الجلوس في التشهد] وأخرج مسلم في صحيحه عن على بن عبدالرحمن المُعَاوِيِّ أنه قال: رآبي عبدالله بن عمر وأنا أعبث بالحصى في الصلاة - إلى أن قال -: قلت: وكيف كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمني على فخذه اليمني، وقبض أصابعه كلها. وأشار بإصبعه التي تلي الإبمام، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى.[رقم: ١٣١١، باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفحذين] قال المحقق في "الفتح": ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق، فالمراد – والله أعلم – وضع الكف، ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة، وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة انتهى، قال الشيخ: في هذا الحديث وأمثاله الوضع على الفخذين، وفي حديث عباس بن سهل وغيره ورد الوضع على الركبتين، والجمع بينهما بأن الكفين كانتا على الفحذين وأطراف الأصابع عند الركبتين، وهو المذهب عندنا.[إعلاء السنن ١٠٩/٣] وكذلك أخرج مسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع إصبعه اليمنى التي تلى الإبمام، فدعابها، ويده اليسرى على ركبته اليسرى باسطُها عليها. [رقم: ١٣٠٩، باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين] السلام عليك: حكاية السلام الذي رده الله تعالى على نبيه عليم للله المعراج؛ لما أثنى على الله بثلاثة أشياء ردَّ الله على عليه السلام بمقابلة التحيات، والرحمة بمقابلة الصلوات، والبركة بمقابلة الطيبات. والبركة هي النماء والزيادة. [العناية ٢٧٣/١] أخذ: ليكون حاضراً، فلا يفوته شيء.

هَذَا أُولَى: بوجوه ذكر بعضها في الكتاب.(العناية)

* أخرجه الأثمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ١٩/١] أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله قال: كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله ﷺ ذات يوم: إن الله هو السلام فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كلَّ عبد صالح في السماء والأرض، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يتخير من المسألة ما شاء. [رقم: ٩٩٧، باب التشهد في الصلاة] وفي رواية قال: سمعت ابن مسعود يقول: عَلميني رسول الله ﷺ التشهد وكفّي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن، واقتص التشهد بمثل ما اقتصوا. [رقم: ٩٠١، باب التشهد في الصلاة]

وهو قوله: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا إلى آخره؛ لأن فيه الأمرَ، وأقله الاستحبابُ، والألف واللام وهما للاستغراق، وزيادة الواو، وهي لتجديد الكلام، كما في القسم، وتأكيد التعليم. ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى؛ لقول ابن مسعود: علّمني رسولُ الله علي التشهد في وسط الصلاة، وآخرها. ** فإذا كان وسط الصلاة نحض إذا فرغ من التشهد،

لأن: متصل بقوله: أولى. (النهاية) وأقله الاستحباب: وللأمر مراتب وأقلها الاستحباب. (البناية) والألف واللام: في قوله: السلام عليك. (العناية) وزيادة الواو: أي واو العطف فبها يصير كل كلام على حدة؛ لأن العطف للمغايرة، وبغير الواو يصير الكل ثناء واحداً بعضه صفة بعض. [البناية ٢١٢٣] وتأكيد التعليم: هو مستفاد من قوله: "كما علَّمي سورةً من القرآن"، فإن النبي التي كان يكرر السورة مراراً حتى يحفظ. ولا يزيد: أي على مقدار التشهد. (العناية) هذا عندنا، وقال الشافعي: يزيد الصلاة على النبي التي الله عنده سنة، قال الطحاوي: قول من قال: إنه سنة مخالف للإجماع. (النهاية)

^{*} أخرجه الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ٢٠/١] أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس أنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلّمنا التشهد كما يعلّمنا السورة من القرآن، فكان يقول: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله. [رقم: ٩٠٢، باب التشهد في الصلاة]

^{**} أخرجه أحمد في "مسنده" عن عبد الله بن مسعود قال: علّمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة، وفي آخرها: فكنا نحفظ عن عبدالله حين أخبرنا أن رسول الله ﷺ علّمه إياه قال: فكان يقول – إذا جلس في وسط الصلاة، وفي آخرها على وركه اليسرى –: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فقال: ثم إن كان في وسط الصلاة لهض حين يفرغ من تشهده وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده عما شاء الله أن يدعو، ثم يسلم. [رقم: ٣٩٢/٧] وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": دواه أحمد ورجاله موثقون. [٣٣٧/٧]، باب التشهد والجلوس والإشارة بالإصبع فيه]

وإذا كان آخر الصلاة دعا لنفسه بما شاء. ويقرأ في الركعتين الأُخْرَيَيْن بفاتحة الكتاب وحلَها؛ لحديث أبي قتادة " أن النبي عليم قرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب وحدها "، * وهذا بيان الأفضل، هو الصحيح؛ لأن القراءة فوض في الركعتين على ما يأتيك من بعد، إن شاء الله تعالى. وجلس في الأخيرة كما حلس في الأولى؛ لما روينا من حديث وائل وعائشة ﷺ

لحديث إلخ: دليل على قراء ة الفاتحة في الأخريسين، لا على القراءة. وهذا إلخ: وذكر في "المحيط": وإن ترك القراءة والتسبيح في الأخرين لم يكن عليه حرج، ولم يكن عليه سحدتا السهو إن كان ساهياً، لكن القراءة أفضل، هذا هو الصحيح من الروايات كذا ذكره القدوري في "شرحه". وروى الحسن عن أبي حنيفة وهي أنه لو سبّح في كل ركعة من الأخريين ثلاث تسبيحات أجزأه، وقراءة الفاتحة أفضل، فإن لم يقرأ أو لم يسبّح كان مسيعًا إن كان متعمداً، وإن كان ساهياً، فعليه سحدة السهو؛ لأن القيام في الأخريين مقصود، فيكره إخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعاً، كما في الركوع والسحود، وعن أبي يوسف عشم أنه قال: يسبح فيهما ولا يسكت، إلا أنه إذا أراد أن يقرأ الفاتحة، فليقرأ على جهة الثناء لا القراءة، وبه أخذ بعض المتأخرين. [الكفاية ٢٧٤/١]

الأفضل: وأشار به أنه ليس سنة. فإن قرأ فقد أتى بالأفضل، وإن ترك فلا شيء عليه.(البناية)

هو الصحيح: احتراز عن رواية الحسن عن أبي حنيفة ألها واحبة يلزم بتركها السهو.[فتح القدير ٢٧٤/١] فرض: لا يقال: لو كان فرضاً لزم أن لا يقع من إذا أتى به في الأخريين؛ لأنا نقول: وقوعها فيه باعتبار ألها قضاء، لا أداء. وجلس في الأخيرة: وقال مالك: يتورك في القعدتين؛ لحديث أبي حميد: أن النبي ﷺ إذا قعد في الصلاة قعد متوركاً، وقال الشافعي: يفترش في الأولى، ويتورك في الثانية؛ عملاً بالروايتين.

في الأخيرة: قيل: إنما قال: في الأخيرة؛ ليتناول قعدة العجز، وقعدة المسافر. وليس بواضح؛ لأن قوله: "كما حلس في الأولى" ينبو عن ذلك.[العناية ٢٧٤/١]

^{*} أخرجه مسلم في صحيحه عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي على كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويُسمعنا الآية أحياناً، ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب.[رقم: ١٠١٣، باب القراء ة في الظهر والعصر]

^{**} وفي هذا الحديث علة أخرى، وهي أن بين محمد بن عمرو بن عطاء وبين أبي حميد رجل مجهول بيّن ذلك الطحاوي.[البناية ٢٩٩/٢]

ولأنها أشق على البدن، فكان أولى من التورك الذي يميل إليه مالك، والذي يرويه أنه علي قعد متورِّكاً، * ضَعَّفه الطحاوي، أويُحمَل على حالة الكبَرِ. وتشهَّد، وهو واجب عندنا، وصلَّى على النبي عليَّلًا، وهو ليس بفريضة عندنا، خلافاً للشافعي فيهما؛

ولأنها أشق: وما كان أشق فهو أفضل.(العناية) يميل إليه مالك: وفي "المصابيح": حديث أبي حميد على وجه يوافق مذهب الشافعي دون مالك. ضعفه الطحاوي: قال: هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر، وهو ضعيف عند نقلة الحديث.(العناية) على حالة الكبر: لم يقل: في حالة الضعف؛ رعايةً للأدب.

فيهما: أي في قراءة التشهد والصلاة على النبي الشائل المسلام على الله، السلام على جبريل وميكائيل"، فقال النبي عليه: كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد:"السلام على الله، السلام على جبريل وميكائيل"، فقال النبي عليه: قولوا:"التحيات لله" - إلى أن قال في آخره -:"إذا قلت هذا أو فعلت هذا، فقد تمت صلاتك"، أطلق اسم الفرض على التشهد، وقال له: "قل"، والأمر للوجوب، وعلن التمام به، فلا يتم بدونه. وأما الصلاة على النبي فله فلقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ ﴾ والأمر للوجوب، ولا وجوب خارج الصلاة، فكان فيها، ولنا على عدم فرضية التشهد: حديث ابن مسعود، فإنه على التمام بأحد الأمرين، وأجمعنا على أن التمام متعلق بالقعدة، فإنه لو تركها لم تجزه، فلا يتعلق بالثاني؛ ليتحقق التخيير، فإن موجب التخيير بين الشيئين الإتيان بأحدهما، وكذلك على عدم فرضية الصلاة على النبي عليه؟ لأنه على بأحدهما، فمن على بالفرض التقدير وهو الصلاة على النبي عليه، فلا يفيد الفرضية، فإنه لم يعدها في بعض أي قبل أن يقدر التشهد، والأمر صدر على سبيل التعليم، فلا يفيد الفرضية، فإنه لم يعدها في بعض الكلمات، فإن الفرض عندهم خمس كلمات، وقد أجبنا عن قوله: "على التمام به" آنفاً، وعن الآية أنا لا نسلم أنه لا وجوب لها خارج الصلاة البتة. [العناية الأمر؛ لأن الوجوب الذي يقتضيه الأمر قد حصل، ذكر النبي كله تعلى كولها في الصلاة البتة. [العناية الإمر؟ لأن الوجوب الذي يقتضيه الأمر قد حصل، فإنه لا تدل الآية على كولها في الصلاة البتة. [العناية الإمر؟ لأن الوجوب الذي يقتضيه الأمر قد حصل، فإنه لا تدل الآية على كولها في الصلاة البتة. [العناية الإمر؟ ا

^{*} رواه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ٤٣٣/١] أخرج أبو داود في سننه عن أبي حميد الساعدي قال: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ - إلى أن قال -: حتى إذا كانت السحدة التي فيها النسليم أخر رِجله اليسرى، وقعد متوركاً على شقه الأيسر، قالوا: صدقت هكذا كان يصلى ﷺ.[رقم: ٧٣٠، باب افتتاح الصلاة]

لقوله عليم "إذا قلت: هذا أو فعلت فقد تمت صلاتك، إن شئت أن تقومَ فقم، وإن شئت أن تقومَ فقم، وإن شئت أن تقعُد فاقعُد " والصلاة على النبي عليم خارجَ الصلاة واجبة، إما مرةً واحدة، كما قاله الكرخي، أو كلما ذُكرَ النبي الله المن كما اختاره الطحاوي، فكفينا مؤنة الأمر، والفرضُ المرويُّ في التشهد هو التقدير. ** قال: ودعا بما شاء مما يشبه ألفاظ القرآن،

فقد تمت صلاتك: قلت: التمسك بالحديث على ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة من أن الخروج بصنعه فرض، وأن معناه: قاربت التمام، مشكل إلا أن يقال: الحديث يوجب تمام الصلاة بالقعدة، غير أنه ترك موجبه في زيادة الخروج بفعله بدلالة النص والإجماع على ما يجيء بيانه، ولا دليل على زيادة الصلاة والتشهد، فبقي في حقهما عاملاً بموجبه. والمصلاة: إشارة إلى ما ذكرنا من الجواب عن استدلاله (العناية) والفرض المروي: أي لفظ الفرض الذي روي في تشهد ابن مسعود في حديثه الآخر (البناية) بما يشبه إلخ: مثل أن يقول: اللهم اغفرلي ولوالدي، ومثل قوله: واغفر لأبي (العناية)

^{*} أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي، وحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله على أخذ بيد عبد الله، فعلّمه التشهد في الصلاة – وفيه – "أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله". قال: فإذا قضيت هذا، أو قال: فإذا فعلت هذا، فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد. [رقم: ٢٠٠٦، ١/٨، ١-٩، ١] ورواه الطبراني في "الأوسط"، وبين أن ذلك من قول ابن مسعود من قوله: فإذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك، كذلك لفظه عند الطبراني ورحال أحمد موثقون. [رقم: ٢٨٦١، باب التشهد والجلوس والإشارة بالإصبع فيه] قلت: يمكن الجمع بأنه قال: مرة من عند نفسه ومرة رفعه، وهو غير منكر رأي رواه مرفوعاً وموقوفاً فريما يفتي الصحابي بما سمعه عن النبي الخطن أنه فتياه وليس بمرفوع، ثم يرفعه في وقت، ونظائره كثيرة، وهذا إذا صح سند الطبراني ولكنه لم يصح كما يدل عليه سياق كلام الهيثمي علا أنه إن كان موقوفاً فهو في حكم المرفوع؛ لأنه ليس مما يدرك بالرأي فلا يضر وقفه في الاحتجاج به. [إعلاء السنن ١٤/١٤١) وأيضاً أخرجه أبو داود كما سبق.

^{**} أخرجه النسائي في سننه عن ابن مسعود قال: كنا نقول في الصلاة قبل أن يفرض التشهد. [رقم: ١٦٧٨، باب ايجاب التشهد]

والأدعية المأثورة؛ لما روينا من حديث ابن مسعود قال له النبي عليما: "ثم اختر من الدعاء أطيبَه وأعجَبه إليك". * ويبدأ بالصلاة على النبي الله المحون أقرب إلى الإجابة. ولا يدعو بما يُشبه كلامَ الناس؛ تحرزاً عن الفساد، ولهذا يأتي بالمأثور المحفوظ،

ليكون أقرب: وذلك؛ لأنه يستحيب الدعاء للنبي الله ولا يحسن من الكريم أن يستحيب بعض الدعاء دون بعض آخر فيستحيب الجميع. (العناية) تحوزاً: أي تحرزاً عن إفساد الجزء الملاقي لكلام الناس، لا جميع الصلاة بالاتفاق؛ لأن حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا يُفسِد الصلاة، فكيف ما يُشبِهه، وهذا عندهما ظاهر، وكذا عند أبي حنيفة؛ لأن كلام الناس صنع من المصلي، فتتم به صلاته، فكان بالدعاء الذي يشبه كلام الناس بعد التشهد خارجاً عن الصلاة، لا مفسِداً لها. [العناية ٢٧٧/١] عن الفساد: الظاهر أنه أراد بالفساد ههنا هو الحزوج لا على وجه المسنون، أو أراد به نفس الخروج عنها، والسنة في الدعاء أن يأتي بها في حال الصلاة؛ لأفا حال المناجاة، والدعاء ساعتند أسرع إلى القبول، فلا يأتي بالدعاء على وجه يخرجه عن الصلاة.

المحفوظ: عند الرواة المقبول بينهم. (البناية)

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبدالله قال: كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة – إلى أن قال –: ثم ليتخبر من الدعاء أعجبه إليه فيدعو. [رقم: ٨٣٥، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب]

وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله: اللهم زُوِّجني فلانة يُشبه كلامَهم، وما يستحيل كقوله: اللهم اغفرلي، ليس من كلامهم، وقوله: اللهم ارزقني من قبيل الأول؛ لاستعمالها فيما بين العباد، يقال: رزق الأميرُ الجيشَ. ثم يُسلّم عن يمينه، فيقول: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره مثل ذلك؛ لما روى ابن مسعود: أن النبي عليم كان يُسلّم عن يمينه حتى يُرَى بياض خدِّه الأيمن، وعن يساره حتى يُرَى بياض خدِّه الأيسر.* وينوي بالتسليمة الأولى مَنْ عن يمينه من الرجال والنساء والحَفَظَة، وكذلك في الثانية؛ لأن الأعمال بالنيات، ولا ينوي النساء في زماننا، ولا من لاشرْكة له في صلاته، هو الصحيح؛ لأن الخطاب حظُّ الحاضرين.

من قبيل الأول: واحتلف في قوله: "اللهم ارزقني"، فمنهم من يقول: لا بأس به؛ لأن الرازق هو الله ليس إلا ومنهم من يقول: تفسد به الصلاة واحتاره المصنف، وفي بعض النسخ: هو الصحيح. [العناية ٢٧٨/١] الأول: أقول: يرُدُّه ماورد في السنن: أن النبي على كان يدعو فيما بين السحدتين: "اللهم اغفرلي وارزقني" الحديث. أن النبي عليه: وعلى هذا الوجه قول جمهور العلماء وكبار الصحابة: عمر وعلى وابن مسعود الله العناية ٢٧٨/١] ينوي: ولا بد من النية؛ لأن السلام قربة وهي لا تكون إلا بالنية. (البناية)

وكذلك في الثانية: أي ينوي فيها ما نوى في الأولى. (العناية) في زماننا: يعني أن ما قاله محمد من نية النساء كان في زمافيم، وأما في زماننا فلا ينوي النساء؛ لأن حضورهن الجماعات متروك بإجماع المتأخرين. [العناية ٢٧٩/١] هو الصحيح: أكثر مشايخنا يخص بمذه النية من شاركه في الصلاة من الرجال والنساء. (النهاية) حظ الحاضرين: بخلاف سلام التشهد، لأنه تحية عامة للحضور والغيّب الصالحين من عباده، على ما قال ﷺ: إذا قال المصلي: "السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصاب كل عبد صالح من أهل السماء والأرض". [العناية ٢٧٩/١]

^{*} أخرجه أصحاب السنن الأربعة.[نصب الراية ٤٣١/١] أخرج النسائي في سننه عن عبدالله بن مسعود أن رسول الله على كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يُرَى بياضُ خده الأيمن، وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيسر. [رقم: ١٣٢٦، باب كيف السلام على الشمال]

ولا بد للمتقدي من نية إمامه، فإن كان الإمام من الجانب الأيمن، أو الأيسر: نواه فيهم، وإن كان بحذائه نواه في الأولى عند أبي يوسف؛ ترجيحاً للجانب الأيمن، وعند محمد وهو رواية عن أبي حنيفة - نواه فيهما؛ لأنه ذوحظ من الجانبين. والمنفرد ينوي الحفظة لا غير؛ لأنه ليس معه سواهم، والإمام ينوي بالتسليمتين، هو الصحيح، ولا ينوي في الملائكة عدداً محصوراً؛ لأن الأحبار في عددهم قد اختلفت، فأشبه الإيمان بالأنبياء عليهم السلام، ثم إصابة لفظة السلام واحبة عندنا، وليس بفرض خلافاً للشافعي عليه، هو يتمسك بقوله عليه: "تحريمها التكبير وتحليلها التسليم".*

من نية إمامه: قيل: تخصيص الإمام بالذكر يؤيد قول من يقول: ينوي من يشاركه في الصلاة دون غيره. [العناية ٢٧٩/١] بحذائه: أي وإن كان المقتدي على حذاء الإمام. ترجيحاً: لأن التيمن معتبر. (البناية) وهو: الضمير راجع إلى ما هو مذكور حكماً أي ما ذهب إليه محمد. من الجانبين: فإن له نسبة من اليمين، ونسبة من اليسار. هو الصحيح: هذا احتراز عن قول بعضهم: ينوي الإمام في التسليمة الأولى، والأصح أنه ينوي في التسليمة لأدكره قاضيخان عشد. (الكفاية)

عدداً محصوراً: يشير إلى أن المراد بالحفظة ليس الكرام الكاتبون فقط، كما زعم بعضهم أنه ينوي به ذلك، وهم اثنان: واحد عن يمينه يكتب الحسنات، وآخر عن يساره يكتب السيئآت، بل المراد بها من معه من الملائكة، ولا يحصر في ذلك عدداً معلوماً؛ لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت. [العناية ٢٨٠/١] قد اختلفت: وفي بعض الأخبار مع كل مؤمن ملكان، وفي بعضها مع كل مؤمن ستون ملكاً، وفي بعضها مع كل مؤمن مائة وستون ملكاً. (الكفاية) بالأنبياء: نؤمن بكلهم ولا نحصرهم في عدد لئلا يخرج منهم من هو منهم، ولا يدخل فيهم من ليس منهم. [العناية ٢٨٠/١] بقوله عليمة: ووجه ذلك: أنه لما قال: "تحريمهما التكبير"، فكان لا يصح الدخول في الصلاة إلا بالتكبير، فكذلك قوله: "وتحليلها التسليم"، أي لا يخرج من الصلاة إلا به. [البناية ٣٣٨/٢]

^{*} أخرجه أبو داود عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم.[رقم: ٦١٨، باب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة]

باب صفة الصلاة

ولنا: ماروينا من حديث ابن مسعود، * والتخيير ينافي الفرضية والوجوبَ، إلا أنا أثبتنا الوجوب. عا رواه احتياطاً، وبمثله لا تثبت الفرضية، والله أعلم.

فصل في القراءة

قال: ويجهر بالقراءة في الفحر، وفي الركعتين الأوليين من المغرب والعشاء إن كان إماماً، ويُخفى في الأخريين، هذا هوالمأثورالمتوارث. **

والتخيير: أي التخيير الذي يفهم من قوله عليجًا: إذا قلت هذا، أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك، ينافي بقاء الفرض أو الواحب عليه. [البناية ٣٣٨/٢] وبمثله: لأنه خبر واحد. وبمثله لا تثبت الفرضية.(العناية)

** فيه حديثان مرسلان أخرجهما أبو داود في "مراسيله" أحدهما عن الحسن، والآخر عن الزهري، قال: سن رسول الله على أن يجهر بالقراء في الفجر في الركعتين كليهما، ويقرأ في الركعتين الأوليين في صلاة الظهر بأم القرآن وسورة في كل ركعة، سراً في نفسه، ويقرأ في الركعتين الأخريين من صلاة الظهر بأم القرآن والطهر بأم القرآن وسورة، ويقرأ في الظهر، ويجهر الإمام بالقراءة في الأوليين من المغرب، ويقرأ في كل واحدة منهما بأم القرآن وسورة، ويقرأ في الركعة الآخرة من صلاة المغرب بأم القرآن، سراً في نفسه، ثم يجهر بالقراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العشاء، ويقرأ في الأخريين في نفسه بأم القرآن، وينصت من وراء الإمام، ويستمع لما جهر به الإمام، لا يقرأ معه أحد، والتشهد في الصلوات حين يجلس الإمام، والناس خلفه في الركعتين، انتهى. ومرسل الحسن نحوه، وذكرهما عبد الحق في "أحكامه" من جهة أبي داود، وقال: إن مرسل الحسن أصح. [نصب الراية ٢/١] قلت: هو مرفوع مرسل، ومراسيل الأومة من التابعين مقبولة مطلقاً... وقال في حاشية "إعلاء السنن": وسائر الألفاظ المذكورة مثل قوله: "من السنة كذا"، وأمرنا بكذا، وأمرنا بكذا ونحوه"، ويدخل فيه أيضاً ما لا يقال من قبل الرأي، ولا بحال للاجتهاد فيه، فيُحمل على السماع، فإذا جاء مثل ذلك عن الصحابي فهو في حكم المرفوع المتصل، وإذا جاء عن التابعي فمرفوع مرسل أي مرفوع معينً ومرسل لفظاً. [إعلاء السنن ٤/٢-٧]

^{*} وقد ذكره في أول باب الصلاة عن عبد الله بن مسعود ﴿ البناية ٣٣٨/٢]

وإن كان منفرداً، فهو مخير، إن شاء جهر وأسمع نفسه؛ لأنه إمام في حق نفسه، وإن شاء خافت؛ لأنه ليس خلفه من يسمعه، والأفضل هو الجهر؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة. ويُخفيها الإمامُ في الظهر والعصر وإن كان بعَرَفَة؛ لقوله علليكهم: "صلاة النهار عجماء"* أي ليست فيها قراءةٌ مسموعة،

فهو مخير: يعني أنه إمام من وجه دون وجه؛ لأنه إمام في حق نفسه دون غيره، والجهر من خواص الإمامة، فخير بين أن يجهر، ويكتفي بأدين الجهر، وهو إسماع نفسه؛ لأن المقصود من الجهر التفكر في آيات الله تعالى، وهو يحصل في حقه بإسماع نفسه، فلا يزيد عليه، وإن شاء خافت؛ اعتباراً لجانب عدمها. وإن كان يؤدي الفريضة السرية، فظاهر الرواية أنه أيضاً مخير بين الجهر والسر؛ لأن وجوب السر من خصائص الجماعة، وإذ ليست فليس، وذكر الناطفي في "واقعاته": رواية عن أبي حنيفة أن المنفرد إذا جهر فيما يخافت يجب عليه سجود السهو. [السعاية ٢٦٩/٦] أو اسمع نفسه؛ دفعاً لما يقال: فائدة الجهر الإسماع، ولا إسماع ههنا؛ إذ ليس معه أحد يسمعه، ووجهه: أن الفائدة لم تنحصر في إسماع الغير، بل من فائدته إسماع نفسه، فيحهر لذلك، أو بيان للحكم وهو أن لا يجهر ههنا كل الجهر؛ إذ ليس معه أحد يسمعه بل يأتي بأدني الجهر. [العناية ٢٨٣/١] في حق نفسه؛ لأن الإمام يقرأ وهو أيضاً يقرأ، والإمام غير مقتد بغيره فكذلك هذا. (البناية)

لأنه ليس إلخ: كناية عن أنه ليس إماماً في الواقع. ليكون الأداء إلخ: فيه دليل على أن الجهر هو إسماع الغير؛ لأن هيئة الجماعة هو الجهر بمعنى إسماع الغير؛ إذ المقصود تدبر القوم، ولا يحصل إلا بإسماعهم. صلاة المنهار: عام مخصوص خص منه الجمعة والعيدين.(العناية) عَجماء: هو من العجم، وهو الحلو، فالعجماء من هو خال عن النطق. ليست فيها قراءة: ظاهر الحديث يدل على أنه لا قراءة في صلاة النهار، وهو قول ابن عباس، ولكنا لما عرفنا وجوب القراءة فيها بقول النبي على أنه لا صلاة إلا بقراءة"، وبما روي عن النبي الله كان يسمع الآية والآيتين أحياناً في الظهر، وأنه يضطرب لحيته في صلاة الظهر والعصر، حملناه على أنه ليس فيها قراءة مسموعة.

* هذا ليس بحديث مرفوع عن النبي على ورواه عبدالرزاق في مصنفه من قول مجاهد وأبي عبيدة. [البناية ٢٣/٢٣] أخرج عبد الرزاق في مصنفه قول أبي عبيدة عن معمر عن عبدالكريم الجزري قال: سمعت أبا عبيدة يقول: صلاة النهار عجماء. [رقم: ٤٢٠١، باب ترديد الآية في الصلاة وباب قراء ة النهار] قلت: رجاله كلهم ثقات، وعبد الكريم هو ابن مالك الجزري ثقة من رجال الجماعة كذا في "التهذيب". [إعلاء السنن ٢/٤] =

وفي عرفة خلاف مالك، والحجة عليه ما رويناه. ويجهر في الجمعة والعيدين؛ لورود النقل المستفيض بالجهر، * وفي التطوع بالنهار يُخافِبُ، وفي الليل يَتَخَيَّرُ؛ اعتباراً بالفرض في حق المنفرد، وهذا لأنه مكمل له، فيكون تَبعاً له.

خلاف مالك: وقال مالك: يجهر الإمام فيهما في عرفة؛ لأن المصلاة هناك تقام بجمع عظيم فيحهر فيها كما في الجمعة.[العناية ٢٨٤/١] بالجهر: فإنه روي أن النبي الله حهر فيهما. يخافت: أي يخفى حتماً حتى يكره الجهر للأثر المذكور.(البناية) مكمل له: أي للفرض. وروي أن العبد أول ما يحاسب عن الصلاة فإن كان ترك منها شيعاً يقال: "انظروا إلى عبدي هل تجدون له نافلة"، فإن وجدت كملت الفرائض منها وأدخل الجنة.[البناية ٢٥/٢].

= وكذلك أخرج عبدالرزاق قول بحاهد عن ابن جريج قال: قال بحاهد: صلاة النهار عجماء. [رقم: ٢٠٠٠) باب ترديد الآية في الصلاة وباب قراء ة النهار] قلت: رجاله كلهم ثقات، وهذا مما لايدرك بالرأي فقول التابعي فيه مرفوع مرسل حكماً. [إعلاء السنن ١٦/٤] وقال في " إعلاء السنن ": هذا وإن كان من قول التابعي فهو مما لا يقال بالرأي ولا مجال للقياس فيه، فيُحمل على السماع كما قدَّمنا، لاسيما وقد تأيد بمرسل يحيى بن أبي كثير قال: يارسول الله! إن ههنا قوماً يجهرون بالقراءة بالنهار، فقال: "أرموهم بالبعر"، وتأيد أيضاً بمواظبته على إخفاء القراءة بالنهار فقول من قال: "إن صلاة النهار عجماء باطل لا أصل له"، غير صحيح لم الله أن يراد رفعه حقيقة باطل، فيصح. [إعلاء السنن ١٦/٤] وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي معمر قال: قلنا لخباب: أكان رسول الله تشكيل يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم، فقلنا: بم كنتم تعرفون ذاك؟ قال: باضطراب لحيته. [رقم: ٧٤١، باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة]

* أخرج مسلم في صحيحه عن ابن أبي رافع قال: استخلف مروان أبا هريرة على المدينة وخرج إلى مكة فصلى لنا أبوهريرة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الآخرة إذا جاءك المنافقون، قال: فأدركت أبا هريرة حين انصرف، فقلت له: إنك قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب يقرأ بجما بالكوفة، فقال أبوهريرة: إني سمعت رسول الله علي يقرأ بجما يوم الجمعة. [رقم: ٢٠٢٦، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة] وأخرج الهيثمي في "بحمع الزوائد" عن الحارث عن علي قال: الجهر في صلاة العيد من السنة، رواه الطيراني في "الأوسط". والحارث ضعيف. [رقم: ٣٢٤٣، باب منه أي باب القراءة في صلاة العيد] قلت: قد مرأنه مختلف فيه، وأنه حسن الحديث فلا يضر الكلام فيه. [إعلاء السنن ١٩/٤]

ومن فاتشه العشاء، فصلاها بعد طلوع الشمس، إن أمَّ فيها جهر، كما فعل رسول الله وَالله وَالله وَالله وَالله والله وا

وهن فاتته إلخ: وليس في بعض النسخ قوله: ومن فاتته العشاء إلى قوله: ومن قرأ في العشاء، والصواب ذكرها؛ لأنما من أصل مسائل "الجامع الصغير" حيث قال فحر الإسلام في "الجامع الصغير": هذه المسألة منا الكتاب، والمصنف التزم ذكر مسائل "الجامع الصغير". [العناية ٢٨٥/١] بعد طلوع: قيد به؛ لأنه لو صلاها قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لا يستحب الجهر بالقراءة؛ لما فيه من اشتباه الأمر على الناس أنه يصلي صلاة الفجر، أم صلاة العشاء، كذا قال صاحب "الفوائد": وفيه أنه منقوض بما إذا قضى العشاء بالجماعة في وقت العشاء، فإنه يجهر فيها، مع أن فيه اشتباه الأمر على الناس أنه يصلي الوقتية، أو الفشاء، الفوحه أن يقال: إنه قيده به يبين أن المعتبر في حكم الجهر والمنافقة حالة الأداء، لا حالة القضاء، وحالة أداء العشاء حالة المخافتة، ومع ذلك يجهر فيها؛ عتباراً بحالة الأداء، كلاف قبل طلوع الشمس حالة المخافتة، ومع ذلك يجهر فيها؛ عتباراً بحالة الأداء، بخلاف قبل طلوع الشمس فإنه أيضاً حالة الجهر.

هو الصحيح: قال صاحب "النهاية": مخالف لما ذكره شمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام، وقاضي خان، والتمرتاشي، والمحبوبي في شروحهم "للجامع الصغير". (العناية) إما بالجماعة إلخ: فتقديره: أن الجهر إما أن يكون واجباً، أو جائزاً، وسبب الأول الجماعة، والفرض ههنا عدمه، وسبب الثاني الوقت، والفرض عدمه، فتعين الإخفاء. [العناية ٢٨٥/١]

* أخرجه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن إبراهيم قال: عرّس رسول الله ﷺ ليلة فقال: من يحرسنا الليلة؟ فقال رجل من الأنصار شاب: أنا يا رسول الله أحرسكم، فحرسهم حتى إذا كان مع الصبح غلبته عينه فما استيقظوا إلا بحرّ الشمس، فقام رسول الله ﷺ، فتوضأ وتوضأ أصحابه، وأمر المؤذن فأذن فصلى ركعتين، ثم أقيمت الصلاة، فصلى الفحر بأصحابه وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي بها في وقتها، قال محمد: وبه ناحذ، وهو قول أبي حنيفة هـ [رقم: ١٦٨، باب النوم قبل الصلاة وانتقاض الوضوء منه]

ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يُعد في الأُخْرِيَيْن، وإن قرأ الفاتحة ولم يَزِد عليها: قرأ في الأُخْرَيَيْن الفاتحة والسورة، وجهر، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رهيًّا. وقال أبو يوسف للله المُعقضي واحدةً منهما؛ لأن الواجب إذا فات عن وقته لا يُقضَى إلا بدليل. ولهما - وهو الفرق بين الوجهين-: أن قراءة الفاتحة شُرِعَت على وجه يَتَرَبَّب عليها السورة، فلو قضاها في الأُخْرَيَيْن تترتب الفاتحة على السورة، وهذا خلاف الموضوع، بخلاف ما إذا ترك السورة؛ لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع. ثم ذكر ههنا ما يدل على الوجوب، وفي "الأصل" بلفظة الاستحباب؛ لأنها إن كانت مؤخرة، يدل على الوجوب، وفي "الأصل" بلفظة الاستحباب؛ لأنها إن كانت مؤخرة،

لم يُعد في الأخريين: وقال عيسى بن أبان: ينبغي أن يكون الجواب على العكس إذا ترك الفاتحة يقضيها في الأخريين، وإن ترك السورة لا يقضى، ووجه ذلك: أن قراءة الفاتحة واحبة، وقراءة السورة غير واحبة، والواحب أولى بالقضاء. وجه ظاهر الرواية: أن قراءة الفاتحة واحبة في الأوليين وكذا السورة معها حتى لو ترك إحداهما ساهياً كان عليه سجود السهو قضاها في الشفع الثاني أو لم يقض، وسجود السهو لا يجب إلا بترك الواحب أو بتأخيره إلا أن الشفع الثاني محل لأداء الفاتحة فإن قرأ الفاتحة فيه مرة يكون أداء، وإلا يكون قضاء، وإن قرأها مرتين كان بدعة؛ لأن تكرار الفاتحة في قيام واحد غير مشروع، فلهذا لا تقضى الفاتحة بخلاف السورة؛ لأن الشفع الثاني ليس بمحل الأداء للسورة، فحاز أن يكون محلاً للقضاء. [الكفاية 1٨٦/١]

وجهر: بمما على الصحيح.(العناية) هذا عند أبي حنيفة إلخ: وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة عشم أنه يقضيهما.(الكفاية) لا يقضى واحدة منهما: أما الفاتحة فلما يذكر، وأما السورة فلأنما سنة في الأوليين، وما كان سنة في وقتها كان بدعة في غير وقتها، فلا تقضى.(الكفاية)

لأن الواجب إلخ: إنما قيد بالواجب؛ لأن الفرض يقضى. لايقضى: ووجه ذلك: أن قضاء الواجب أمر ليس معقول المعنى، فيقصر على مورد النص. ما يدل على الوجوب: لأنه قال: قرأ فيكون بمنسزلة الأمر بل آكد.(العناية) بلفظة الاستحباب: لأنه قال: إذا ترك السورة في الأوليين أحب إلي أن يقضيها. إن كانت مؤخرة إلخ: ولم يذكر الشق الآخر، وهو أن تكون السورة متقدمة على الفاتحة لبعده؛ لأنه يفضى إلى غير مشروع آخر، وهو تقديم السورة على الفاتحة، وإن ذهب إليه بعضهم. [العناية ٢٨٧٨]

فغيرُ موصولة بالفاتحة، فلم يمكن مسراعاةُ موضوعها من كل وجه. ويجهسر بهما هو الصحيح؛ لأن الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيعٌ، وتغييرُ النفل. وهو الفاتحة أولى. ثم المحافتةُ: أن يُسمع نفسه، والجهر: أن يُسمع غيرَه، وهذا عند الفقيه أبي جعفر الهندواني صله؛ لأن بحرد حركة اللسان لايسمَّى قراءةً بدون الصوت. وقال الكرخي: أدني الجهر أن يُسمِع نفسه، وأدني المخافتة تصحيحُ الحروف؛

بالفاتحة: الأولى؛ لوقوع الفصل بالفاتحة الثانية أي فهي غير موصولة بالفاتحة؛ لأن السورة في الثانية والفاتحة في الأولى. [البناية ٣٥١/٣] هو الصحيح: هو ظاهر الرواية احترازاً عما عن أبي حنيفة أنه لا يجهر أصلاً؛ لأن الجمع شنيع وتغيير السورة أولى؛ لأن الفاتحة في محلها وليست تبعاً للسورة، وعنه يجهر بالسورة دون الفاتحة؛ مراعاةً لصفة كل منهما، ولايكون جمعاً تقديراً للالتحاق بمحلها من الأوليين، وصححه التمرتاشي وجعله شيخ الإسلام الظاهر من الجواب. [فتح القدير ٢٨٧/١-٢٨٨] أولى: أي تغير الفاتحة عن محلها أولى من تغير السورة عن محلها وهي واجبة.

أن يُسمِع غيرَه: تفسير الجهر والمخافتة بما ذكر هو الصحيح، أما دراية؛ فلأن القراءة وإن كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام، والكلام بالحروف، والحرف كيفية تعرض للصوت، لا للنفس، فمحرد تصحيح الحروف بلا صوت إيماء إلى الحروف بالمخارج، لا حروف، فلا كلام، كذا في "فتح القدير". وأما رواية؛ فلرواية البخاري وغيره عن أبي معمر، قلت لخباب: أكان رسول الله على يقرأ في الظهر والعصر، قال: نعم، قلناله: من أين علمت قال: باضطراب لحيته، فقد استدل البيهقي بهذا الحديث على أن الإسرار بالقراءة لابد فيه من إسماع المرء نفسه، فإن ذلك لايكون إلا بتحريك اللسان بالشفتين بخلاف ما لو أطبق شفتيه، وحرَّك لسانه، فإنه لا تضطرب به لحيته كذا في "فتح الباري"، لكن قال في إرشاد الساري: فيه نظر لا يخفى انتهى. ولعل وحهه أن تحريك عضلات المخارج مع ضم شفتيه أيضاً يوحد تحريك اللحية، وبمكن أن يجاب عنه بالفرق بين تحريك اللحية، واضطرائها المشعر بكثرة تحركها، والأولى عندي أن يستند بما رواه الشيخان وأبو نعيم في "الحلية" في ترجمة أبي الحسن على بن بكار وغيرهم عن عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول: في كل صلاة يقرأ فما أسمعنا رسول الله على السماع نفسه. [السعاية ٢/ ٢٧١ حريم]

لأن القراءة فعلُ اللسان دون الصِّمَاخ، وفي لفظ الكتاب إشارة إلى هذا، وعلى هذا الأصل كلُّ ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء، وغير ذلك. وأدن ما يُحزِئُ من القراءة في الصلاة آيـة عند أبي حنيفة وقالا: ثلاث آيات قصار، أوآية طويلة؛ لأنه لايسمَّى قارئًا بدونه، فأشبه قراءة ما دون الآية. وله: قوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ من غير فصل، إلا أن ما دون الآية خارج،

فعل اللسان: وذلك بإقامة الحروف لا بالسماع. (النهاية) دون الصماخ: يعني فعل الصماخ مما لا مدخل له في تحقق ما نحن فيه، وهو القراءة. لفظ الكتاب: أي قول الكرخي حيث قال في مختصر القدوري: "وإن كان مفرداً فهو مخير، إن شاء جهر وأسمع نفسه، وإن شاء خافت". وجه الإشارة إليه أنه جعل أدن المخافنة: ما دون إسماع النفس كما ترى، فعلم أن تصحيح الحروف كاف. [البناية ٣٥٣/٢]

كالطلاق إلخ: يعني إذا قال: "أنت طالق"، أو"أنت حر"، ولم يسمع نفسه، وقع الطلاق والعتاق عند الكرخي خلافاً للهندواني، وكذا إذا جهر بمما، وخافت بالاستثناء أوالشرط بحيث أنه لم يسمع نفسه لم يقعا في الاستشناء أصلاً، وتأخرا إلى وحود الشرط عند الكرخي، وعند الهندواني يقعان في الحال.[العناية ٢٨٩/١] وغير ذلك: كالبيع، والتسمية على الذبيحة، ووجوب سجدة التلاوة.(الكفاية)

آية: ثم عنده لو قرأ آية هي كلمات أو كلمتان نحو: فقتل كيف قدر أو ثم نظر جازت بلا خلاف بين المشايخ، أما لو كانت كلمة اسماً أو حرفاً نحو: مدهامتان، ص، ق، ن، فإن هذه آيات عند بعض القراء اختلف فيه على قوله، والأصح أنه لايجوز؛ لأنه يسمى عاداً لا قارئاً.[فتح القدير ٢٨٩/١]

أو آية طويلة: كآية الكرسي وآية المداينة. مادون الآية: وقراءة ما دون الآية غير بجزئة فكذلك قراءة الآية، وحقيقة كلامهما أن الآية الواحدة وإن كانت قرآناً حقيقة إلا أنه في العرف يطلق على ثلاث آيات أو آية طويلة فيصار إليه. [العناية ٢٩٠/١] من غير فصل: بين آية وما فوقها، وهذا؛ لأن الآية الواحدة قرآن حقيقة وحكماً، أما حقيقة فظاهر، وأما حكماً؛ فلأنما تحرم قراءتما على الحائض والجنب فتدخل في إطلاق قوله تعالى: ﴿منَ القُرْآنِ﴾. خارج: لأن المطلق ينصرف إلى الكامل، والكامل من القرآن ما هو قرآن حقيقة وحكماً، وما دون الآية وإن كان قرآناً حقيقة، لكنه ليس بقرآن حكماً. [العناية ٢٩٠/١]

والآية ليست في معناه. وفي السفر يقرأ بفاتحة الكتاب، وأيَّ سورة شاء؛ لما روي "أن النبي عليَّلا قرأ في صلاة الفحر في سفره بالمُعَوِّدَتَين"، * ولأن للسفر أثراً في إسقاط شطر الصلاة، فلأن يؤثِّر في تخفيف القراءة أولى، وهذا إذا كان على عَجَلة من السير، وإن كان في أمنَة وقرار يقرأ في الفحر نحو: سورة "البروج" و"انشقت"؛ لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف. ويقرأ في الحَضر في الفحر في الركعتين بأربعين آيةً، أو خمسين آيةً سوى فاتحة الكتاب، ويُروَى من أربعين إلى ستين، ومن ستين إلى مائة،

ليست: لأن الشارع اعتبرها قرآناً، ولهذا لم يَحُو قراءته للحائض والنفساء. في معناه: أي في معنى ما دون الآية. (العناية) وفي السفر إلخ: واعلم أنه قال محمد في "الجامع الصغير": "يقرأ في السفر بفاتحة الكتاب، وأي سورة شاء" انتهى، ولم يقيده بالعَجَلة، فأفاد إطلاقه حريان هذا الحكم، سواء كان في حالة العجلة أو غيرها، واختار الإطلاق صاحب "الكنــز" أيضًا، ولكن قيد شراح "الجامع" بحالة الضرورة، ومنهم الصدر الشهيد حيث قال: وهذا في حالة الضرورة. وأما في حالة الاعتيار، وهو أن يكونوا آمنين في السفر، فيقرأ في صلاة الفحر نحو سورة "البروج" و"انشقت"، وفي الظهر مثل ذلك، وفي العصر والعشاء دون ذلك، وفي المغرب بالقصار حداً، انتهى. [السعاية ٢٧٩/٢-٢٨]

ولأن للسفر إلخ: الحاصل أنه لما نقص من الأصل شيء كان الأولى أن ينقص من وصفه.

بأربعين إلخ: وقال صاحب "المحيط": ذكر في الكتاب أنه يقرأ في الفحر في الركعتين بأربعين أو خمسين أو ستين آية سوى فاتحة الكتاب، ثم قال: ولم يرد بقوله: أربعين أو خمسين في كل ركعة بل أراد به أربعين فيها في كل ركعة عشرون كذا في "المحيط".[الكفاية ٢٩١/١]

^{*} أخرجه أبو داود في سننه عن عقبة بن عامر قال: كنت أقود برسول الله ﷺ ناقته في السفر فقال لي: "ياعقبة! ألا أعلمك خير سورتين قُرتِتا"، فعلَّميني "قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس" قال: فلم يرني سُرِرت بجما حدًّا، قال: فلما نزل لصلاة الصبح صلى بجما صلاة الصبح للناس فلما فرغ رسول الله ﷺ من الصلاة التفت إلى فقال: "يا عقبة كيف رأيت". [رقم: ١٤٦٢، باب في المعوذتين]

وبكل ذلك ورد الأثر، * ووجه التوفيق: أنه يقرأ بالراغبين مائة، وبالكسالي أربعين، وبالأوساط مايين خمسين إلى ستين، وقيل: ينظر إلى طول الليالي وقصرها، وإلى كثرة الأشغال وقلتها. قال: وفي الظهر مثل ذلك؛ لاستوائهما في سعة الوقت، وقال في "الأصل": أو دونه؛ لأنه وقت الاشتغال، فينقص عنه؛ تَحرُّزاً عن الملال. والعصر والعشاء سواء، يقرأ فيهما بأوساط المفصل، وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصار المفصل، والأصل فيه كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري: "أن اقرأ في الفحر والظهر بطوال المفصل، وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل،

ورد الأثو: أي بكل ما ذكرنا من المقادير في القراءة في الفحر في السفر والحضر ورد الأثر.(البناية) ووجه التوفيق: يعني بين الروايات وهو ظاهر. مثل ذلك: أي مثل ما قرأ في الفحر.(العناية)

أو دونه: لفظ أو ليس للتخيير؛ لجواز العمل بكل منهما، بل للإباحة. فينقص عنه إلخ: الحاصل أن للظهر شبهين: شبه بالفجر من حيث اتساع الوقت، وشبه بالعصر؛ لأنه وقت الاشتغال، فإذا نظر إلى الأول جعل حكمة حكم العصر. سواء: يعني في سعة الأول جعل حكمة حكم العصر. سواء: يعني في سعة الوقت على جهة الاستحباب.(العناية) بأوساط المفصل إلخ: طوال المفصل من سورة "الحجرات" إلى سورة ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ البُرُوجِ﴾، والأوساط منها إلى "لم يكن" والقصار منها إلى الآخر.[العناية ٢٩٢/١] بقصار المفصل: في "صحيح مسلم": كان رسول الله يقرأ في الظهر قدر ثلاثين آيةً.(فتح القدير)

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن حابر بن سمرة أن النبي الله كان يقرأ في الفحر بـــ"ق والقرآن المجيد" وكانت صلاته بعد تخفيفاً. [رقم: ١٠٢٧؛ باب القراءة في الصبح] وأخرج البخاري في صحيحه عن سيار بن سلامة قال: دخلت أنا و أبي على أبي برزة الأسلمي فسألناه عن وقت الصلاة فقال: كان النبي الله يصلي الظهر حين تزول الشمس ــ إلى أن قال ــــ: ويصلي الصبح وينصرف الرجل فيعرف حليسه، وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة. [رقم: ٧٧١، باب القراءة في الفحر]

وفي المغرب بقصار المفصل". * ولأن مبنى المغرب على العَجَلة، والتخفيفُ أليقُ بها، والعصر والعشاء يُستحب فيهما التأخير، وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحبّ، فيُوتَّتُ فيها بالأوساط. ويُطيلُ الركعة الأولى من الفجر على الثانية؛ إعانةً للناس على إدراك الجماعة. قال: وركعتا الظهر سواء، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف حيثًا، وقال محمد عشد: أحَبُّ إليَّ أن يُطيلَ الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلها؛ للروي "أن النبي عليم كان يُطيل الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلها؛ للمروي "أن النبي عليم كان يُطيل الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلّها". **

ويطيل إلخ به حَرَى التوارثُ من لَدُن رسولِ الله ﷺ إلى يومنا هذا، وفيه إعانة للناس على إدراك الجماعة، ولا يطيل في غيرها عندهما.[العناية ٢٩٣/-٣٩٣] القراءة: لكونما ركناً في الجميع، وكل ما كانا كذلك يستويان في المقدار إلا بعارض غير اختياري.[العناية ٢٩٣/١]

^{*} هذا له أصل، ولكن بغير هذا الوجه. [البناية ٣٦١/٣] فأخرج عبدالرزاق في مصنفه عن الحسن وغيره قال: كتب عمر إلى أبي موسى أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل، وفي العشاء بوسط المفصل، وفي الصبح بطوال المفصل. [رقم: ٢٦٧٢، باب ما يقرأ في الصلاة] قلت: لم يُدرك الحسن عمر هيء، وعلى هذا أختلف في الاحتجاج به وقد وُثِّق، كذا في "مجمع الزوائد"، وهو من رجال الخمسة، وبقية السند رجالها رجال الجماعة، ومراسيل الحسن صحاح، فلا يضر الانقطاع بينه وبين عمر، قال ابن المديني: مراسيل الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل يسقط منها. انتهى كذا في "التهذيب". [إعلاء السنن ٢٦/٤] وفي الباب حديث مرفوع أخرجه السائي في سننه عن أبي هريرة قال: ما صليت وراء أحد أشبه صلاةً برسول الله ﷺ من فلان، قال سليمان: كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر ويخفف الأخريين، ويخفف العصر، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل، ويقرأ في العشاء بوسط المفصل، ويقرأ في الصبح بطوال المفصل. [رقم: ٩٨٣، باب تخفيف القيام والقراءة]

^{**} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب، ويسمعنا الآية، ويطيل في الركعة الأولى ما لا يطيل في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح.[وقم: ٧٧٦، باب يقرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب]

فيستويان في المقدار، بخلاف الفجر؛ لأنه وقتُ نوم وغفلة. والحديث محمولٌ على الإطالة من حيث الثناء والتعوذ والتسمية، ولا معتبر بالزيادة والنقصان بما دون ثلاث آيات؛ لعدم إمكان الاحتراز عنه من غير حَرَج. وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها بحيث لاتجوز بغيرها؛ لإطلاق ما تلونا. ويُكرَه أن يُوقَّتَ بشيء من القرآن لشيء من الصلوات؛ لما فيه من هَجْر الباقي وإيهام التفضيل. ولا يَقرأ المؤتمُّ خلف الإمام خلافاً للشافعي عشم في الفاتحة،

فيستويان: وأما إطالة الركعة الثانية على الأولى، فمكروه بالاجماع.(الكفاية) محمول إلخ: هذا حواب من حهة أبي حنيفة وأبي يوسف عن الحديث الذي احتج به محمد وهو ظاهر.[البناية ٣٦٠/٢]

ولا معتبر إلخ: لأن النبي ﷺ قرأ في المغرب بالمعوذتين والثانية أطول بآية. (العناية) وليس إلخ: أي لم يعين الشارع ولم يفرُض سورةً معينةً في شيء من الصلوات. قراءةً سورة بعينها إلخ: هذه المسألة والتي بعدها يُتراً أي ألهما في إفادة الحكم واحد، وليس كذلك، بل هما متغايران وضعاً وبياناً، أما الوضع؛ فلأن الأولى من مسائل "الجامع الصغير"، وقد التزم الإتيان بحما إذا اختلفت الروايتان، وأما البيان؛ فلأن معنى الأولى: ليس في شيء من الصلوات مطلقاً تعينُ قراءة سورة بعينها بحيث لا تجوز الصلاة بغيرها، ومعنى الثانية: يكره أن يعين المصلي شيئاً من القرآن ... لشيء من الصلوات... لا على أنه لا يجوز بغيرها. [العناية / ٢٩٣١] لإطلاق ما تلونا: من قوله تعالى هَفَاقْرُ أوا مَا تَيسَّرَ مِنَ الْقَرْآنِ ﴿ (العناية)

الباقي: لأن المواظبة على تعيين شيء من القرآن لشيء من الصلوات هجراً لباقي القرآن من غير المعين، فيدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَارَبُّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً﴾، أي متروكاً وأعرضوا عنه.[البناية ٢٩٧/٢] ولا يقوأ: سواء كان في الصلاة الجهرية أو غيرها.(العناية)

المؤتم: فالمذهب عند أهل الكوفة أنه لا يقرأ في شيء من الصلوات، وعند أهل المدينة - منهم مالك - يقرأ في صلاة الظهر والعصر، ولا يقرأ في صلاة الجهر.[الكفاية ٢٩٤/١] خلف الإمام: إنما قيد به؛ لأن المؤتم إذا صار صلاة إمامه تماماً، كان له حكم المنفرد. خلافاً للشافعي: فإنه يقول: يجب عليه قراءتما في الصلاة السرِّية، وفي الركعات التي لاجهر فيها، وكذا فيما يُجهر فيه على الصحيح من مذهبه.[العناية ٢٩٤/١]

باب صفة الصلاة

له: أن القراعة ركن من الأركان فيشتركان فيه. ولنا قوله عليمًا: "من كان له إمام فقراعة الإمام له قراعة المقتدي الإمام له قراءة "،* وعليه إجماع الصحابة، وهو ركن مشترك بينهما لكن حظ المقتدي الإنصات والاستماع؛ قال عليمًا: وإذا قرأ الإمام فأنصتوا. ** ويُستحسن على سبيل الاحتياط

ركن من الأركان: فلا يسقط بسبب الاقتداء عند الاختيار كالركوع والسحود، بخلاف ما إذا أدرك الإمام في الركوع؛ لأن تلك الحالة حالة الضرورة، وبسبب الضرورة قد يسقط بعض الأركان، ألا ترى أن القيام بعد التكبير ركن، وقد سقط ههنا للضرورة.(النهاية) قراءة: أي يكفي قراءته من قراءته.

إجماع الصحابة: المراد به إجماع أكثر الصحابة، فإنه روي عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة منع المتقدي عن القراءة خلف الإمام.[العناية ٢٩٤/١] وهو ركن مشترك إلخ: حواب عن قوله: القراءة ركن، وتقريره: سلمنا أنه ركن مشترك بينهما، لكن حظ المقتدي.[العناية ٢٩٦/١] على سبيل الاحتياط: أي يستحسن قراءة المقتدي الفاتحة احتياطاً ورفعاً للخلاف فيما روى بعض المشايخ عن محمد عشي.[البناية ٣٧٥/٢]

* رُوي من حديث حابر بن عبد الله، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث الخدري، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ٧/٢] أخرج ابن أبي شيبة حديث جابر في مصنفه عن أبي الزبير عن حابر عن النبي ﷺ قال: كل من.كان له إمام فقراءته له قراءة. [٧٧٧١، باب من كره القراءة خلف الإمام] وهذا سند صحيح. الجوهر النقي. [إعلاء السنن ٧١/٤]

** رُوي من حديث أبي موسى، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ١٤/٢] أخرج النسائي في سننه حديث أبي هريرة عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إنما الإمام ليُوتم به فإذا كبَّر فكبرِّوا، وإذا قرأ فأنصتوا، قال أبو عبد الرحمن: كان المخرمي يقول: هو ثقة يعني محمد بن سعد الأنصاري. [رقم: ٩٢٣، تأويل قول الله عزوجل: "واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون"] وصححه مسلم في صحيحه، وقال: هو عندي ثقة صحيح، وصححه ابن حزم والإمام أحمد. [إعلاء السنن ١٤/٥] وقال في حاشية "إعلاء السنن": والجارحون قد اختلفوا في أن الوهم من أبي خالد أو ابن عجلان، وذلك يُوهن الجرح، ثم قد رد الجرح عليهم بثقة الراوي للزيادة، ومتابعة الثقة له عليها، فالحديث صحيح حجة لاشك فيه. وإطلاقه يدل على النهي عن القراءة خلف الإمام في جميع الصلاة، وعن قراءة الفاتحة والسورة، وغيرها سراً، وجهراً. [إعلاء السنن ١٤/٥]

باب صفة الصلاة ٢٣١

فيما يُروى عن محمد، ويُكره عندهما؛ لما فيه من الوعيد. * ويَستمع ويُنصت، وإن قرأ الإمامُ آية الترغيب والترهيب؛ لأن الاستماع والإنصات فرض بالنص، والقراءة وسؤالُ الجنة والتعوُّذُ من النار كلُّ ذلك مُحلٌّ به.

يُروى عن محمد: تقتضي هذه العبارة ألها ليست ظاهر الرواية عنه كما قال في الزكاة حلافاً لأبي يوسف فيما يروى عنه في دين الزكاة، وهو الذي يظهر من قوله في "الذخيرة" وبعض مشايخنا ذكروا أن على قول محمد لا يكره، وعلى قولهما يكره، ثم قال في الفصل الرابع: الأصح أنه يكره، والحق أن قول محمد كقولهما؛ فإن عبارته في كتبه مصرحة بالتجافي عن خلافه، فإنه في كتاب الآثار في باب القراءة خلف الإمام بعد ما أسند إلى علقمة بن قيس أنه ما قرأ قط فيما يجهر فيه أو لا يجهر ثم استمر في قال: وبه نأحذ، لا نرى القراءة خلف الإمام في شيء من الصلاة يجهر فيه أو لا يجهر ثم استمر في اسناد آثار أحر ثم قال: قال محمد: لا ينبغي أن يقرأ حلف الإمام في شيء من الصلوات، وفي موطئه بعد أن روي في صنع القرأة في الصلاة ما روي قال: قال محمد: لا قراءة خلف الإمام فيما جهر وفيما لم يجهر فيه بذلك جاءت عامة الأحبار، وهو قول أبي حنيفة، وقال السرحسي: تفسد صلاته في قول عدة من الصحابه، ثم لا يخفي أن الاحتياط في عدم القراءة خلف الإمام؛ لأن الاحتياط هو العمل بأقرى الدليلين وليس مقتضى أقواهما القراءة بل المنع. [فتح القدير ٢٩٧١]

ويُكره: المراد كراهة التحريم كما يفيده قول المصنف: "لما فيه من الوعيد". عندهما: فقد رُوي أن منع المقتدي من القراءة مأثورعن ثمانين من الصحابة، وقال على هُجْه: "من قرأ خلف الإمام، فقد أخطأ السنة"، وقال عبد الله هُجه:"من قرأ خلف الإمام، ألقي على فيه تراباً"، وقال سعد بن وقاص وزيد بن ثابت هُجما: "من قرأ خلف الإمام، فلا صلاة له"، وآثار الصحابة إذا كانت غير مدرّكة بالقياس كان محمولاً على السماع، فيعارض به الخبر المقتضي لوجوب قراءة الفاتحة على المأموم، والنص الموجب و المحرّم إذا تعارضا يعمل بالمحرّم. بالنص: يعنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوالَهُ وَأَنْصِتُوا﴾. [فتح القدير ٢٩٨/١]

^{*} أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن المحتار بن عبد الله بن أبي ليلى قال: قال علمي ﴿ اللهِ عَلَى اللهُ عَل قرأ حلف الإمام فليس على الفطرة".[رقم: ٢٨٣/١٢٧٢،١]

وكذلك فى الحُطبة، وكذلك إن صلَّى على النبى عليه الله للمنتماع إلا أن يقرأ الخطيبُ قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ ﴾ الآية، فيصلي السّامعُ في نفسه، واختلفوا في النائي عن المنبر، والأحوطُ هو السكوت؛ إقامةً لفرض الإنصات، والله أعلم.

وكذلك: يستمع القوم وينصتوا. (العناية) في الخطبة: لما رَوى أبو هريرة أن النبي على قال: "من قال لصاحبه والإمام يخطب: "أنصت" فقد لغا ومن لغا فلا صلاة له. [العناية ٢٩٨/١] وكذلك إلخ: أي يستمع وينصت، روى عن أبي جعفر الطحاوي أنه قال: يُستحب للقوم أن يستمعوا وينصتوا في الخطبة الأولى، وكذلك في الثانية إلى أن يبلغ إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُهَا اللَّذِينَ ﴾ إلخ. (النهاية)

إلا أن يقـــرأ إلخ: أفاد وحوب السكوت في الثانية كلها أيضاً ما خلا المستثنى، وروي الاستثناء عن أبي يوسف ع^{يهي}، واستحسنه بعضُ المشايخ، لأن الإمام حكى أمرَ الله بالصلاة، واشتغل هو بالامتثال، فيجب عليهم موافقته وإلا أشبه عدم الالتفات.[فتح القدير ٢٩٩/١]

في نفسه: موافقة لظاهر الأمر، وإن لم يكن الأمر إلا باعتبار وقت من الأوقات. في النائي: فلا رواية فيه عن المتقدمين، واختلف المتأخرون.(فتح القدير) هو السكوت: يعني عدم القراءة والكتابة، ونحوها كالكلام المباح، فإنه مكروه في المسجد في غير حال الخطبة، فكيف في حالها.[فتح القدير ٢٩٨/١]

باب الإمامة

الجماعة سُنَّةٌ مؤكدة؛ لقوله ﷺ: "الجماعة من سُنَنِ الهُدَى لا يتحلف عنها إلا منافق". * وأولى الناس بالإمامة أعلمُهم بالسنة، وعن أبي يوسف: أقرؤهم؛ لأن القراءة لابد منها، والحاحة إلى العلم إذا نابت نائبة، ونحن نقول: القراءة مُفْتَقَرَّ إليها لركن واحد،

مؤكدة: أي قوية تشبه الواجب في القوة، حتى استدل بمعاهدتما على وجود الإيمان، بخلاف سائر المشروعات، وهي التي يسميها الفقهاء سنة الهدى أي أخذها هدى وتركها ضلالة.[العناية ٢٩٩/١] من سنن الهدى: أي من طرق الأساسية لدين الإسلام. إلا منافق: المراد به العاصى.(العناية)

أعلمهم بالسنة: أي بالفقه والأحكام الشرعية إذا كان يحسن من القرآن ما يجوز به الصلاة، وهو قول الجمهور، وإليه ذهب عطاء والأوزاعي ومالك والشافعي على البناية ٣٨٦/٢] أقرؤهم: أي أعلمهم بالقراءة، وكيفية أداء حروفها ووقوفها.(العناية) لأن القراءة لابد منها إلخ: أي القراءة ضرورية، وأما العلم بجميع المصالح والمفاسد، فعما لا يحتاج إليه في أداء الصلاة، فإنه يجوز أن يؤدي الصلاة بالطريق الفاضلة، ولم يعلَم بالفاسد، وإنما الاحتياج إلى العلم بالجميع إذا نابت نائبةٌ، وهي نادرة.

إذا نابت نائبة: أي عرض عارض مفسد. (العناية) لركن واحد: أي لتحصيل ركن واحد.

* هذا من قول ابن مسعود ه ورفعه إلى النبي الله غير صحيح. [البناية ٣٨٣/٢] أخرج مسلم في صحيحه قول ابن مسعود عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد عُلم نفاقُه، أو مريض إن كان المريض يمشي بين رَجلين حتى يأتي الصلاة، وقال: إن رسول الله على علمنا سنن الهدى، وإنَّ من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يُوذَن فيه. [رقم: ١٤٨٧، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى] وكذلك أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله قال: من سَرَّه أن يلقي الله تعالى غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن، فإن الله شرّع لنبيكم على سنن الهدى، وإنهن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولوتركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولوتركتم سنة نبيكم لخطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة، ويُحطُّ عنه بما سيعة، ولقد رأيتُنا وما يتخلف عنها إلا منافقٌ معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يُوتى به يُهادى بين الرجلين حتى يُقامً في الصف. [رقم: ٨٨٤، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى]

والعلمُ لسائر الأركان. فإن تساوَوا فأقرؤهم؛ لقوله عليه: "يؤمُّ القومَ أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا سواءً فأعلمُهم بالسنة"، * وأقرؤهم كان أعلمَهم؛ لأهم كانوا يتلقّونه بأحكامه، فقُدِّم في الحديث، ولا كذلك في زماننا فقدَّمنا الأعلمَ. فإن تساوَوا فأورَعُهم؛ لقوله عليه: "من صلَّى خلفَ عَالمٍ تقييٍّ فكأنما صلَّى خلف نبيّ". ** فإن تساوَوا فأسنُّهم؛

لسائو الأركان: فمن حيث إن الأول متعلق بواحد، والثابي متعلق بالكل رُجِّح الثاني. كانوا يتلقونه إلخ: على مارُوي عن عمر أنه حفظ سورةَ البقرة في ثنتي عشرة سنةُ. (العناية) فإن تساوَوا فأورعُهم: ليس في لفظ الحديث في ترتيب الإمامة، إنما في الحديث بعد ذكر الأعلم ذكرُ أقدمهم هجرةً، لكن أصحابَنا جعلوا مكانَ الهجرة الورعَ والصلاحَ؛ لأن الهجرة كانت منقطعةً في زماهم، فجعلوا الهجرةَ عن المعاصي مكانَ تلك الهجرة. والورع: الاجتناب عن الشبهات، والتقوى: الاجتناب عن المحرمات.[العناية ٣٠٣/١] لقوله عليمًا: من صلى إلخ: ولأن المستحب في الخلافة أن يُقدُّم العالـــم الوَرع التقى، وهي لأمر الدنيا، فلأن يُستحب في التقدمة في باب الصلاة، وهي لأمر الدين أولى. (النهاية) فأستُهم: ظاهر، ولم يذكر "وإن تساووا في السن،" وذكر غيره أحسنهم خلقاً، ثم أصبحهم وجهاً، وجملة القول: أن المستحب في التقديم أن يكون أفضل القوم قراءةً، وعلماً، وصلاحاً، ونسباً، وخَلقاً، وخُلقاً؛ اقتداءً برسول الله ﷺ؛ فإنه كان هو الإمام في حياته؛ لسبقه سائر البشر بهذه الأوصاف، ثم أمَّهم الأفضل فالأفضل.[العناية ٣٠٣/١] * أخرجه الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ٢٤/٢] أخرج مسلم في صحيحه عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: يؤم القومَ أقرؤُهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواءً، فأعلمُهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمُهم هجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمُهم سلَّمًا، ولا يُؤمنَّ الرجلُ الرجلُ في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تَكْرِمَته إلا بإذنه، قال الأشج في روايته: مكان سلْمًا سنًّا. [رقم: ١٥٣٢، باب من أحق بالإمامة؟] ** هذا الحديث غريب ليس في كتب الحديث. [البناية ٢٠/٢] ونقل الشيخ ظفر أحمد العثماني عن مرقد الغنوي مرفوعاً: إن سرَّكم أن تُقبل صلائكم فليؤمكم علماؤكم، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم، رواه الطبراني "في الكبير"، قال الشيخ: حديث حسن لغيره كذا في "العزيزي".[إعلاء السنن ٢١٨/٤] لقوله عليمة لإبني أبي مُلَيْكَة: "ولْيَؤُمَّكُما أكبرُكما سِنَّا"، * ولأن في تقديمه تكثير الجماعة. ويُكرَهُ تقديمُ العبد؛ لأنه لايتفَرَّغُ للتعلَّم، والأعرابي؛ لأن الغالبَ فيهم الجَهلُ، والفاسقِ؛ لأنه لا يهتمُ لأمردينه، والأعمى؛ لأنه لا يَتوقَّى النَّجَاسة، وولد الزنا؛ لأنه ليس له أب يُثقَفُه، فيغلب عليه الجَهلُ؛ ولأن في تقديم هؤلاء تنفيرَ الجماعة فيُكرَه، وإن تقدَّمُوا حاز؛ لقوله عليه: "صَلُّوا خلف كلِّ بَرِّ وفاجرٍ". **

تقديمُ العبد: وقال الشافعي: لا يترجح الحر عليه إذا تساويا في القراءة والعلم والورع؛ لقوله عليم: "اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي أحدع".[العناية ٣٠٣/١] لأنه لا يتفرغ للتعلم: ليعلم أحكام الصلاة، الدليل غير حار في العبد المتفرِّغ للعلم، فلا يثبت الكلية. والفاسق: وقال مالك: لا تجوز الصلاة خلفه.(العناية) يثقفه: أي يؤدّبه ويعلمه.(العناية) كل برٌّ وفاجر: ووجه الاستدلال: أن كل واحد من هؤلاء المذكورين إما أن يكون برا أو فاجراً فتجوز الصلاة خلفه عُلىي كل حال.[العناية ٥/١] * أخرجه الأثمة الستة في كتبهم.[نصب الراية ٢٦/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن مالك بن الحويرث عن النبي ﷺ قال: إذا حضرت الصلاةُ فأذَّنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبرُكما.[رقم: ٢٥٨، باب اثنان فما فوقهما جماعة] ** أخرجه الدار قطني عن مكحول عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ قال: صلُّوا حلفَ كُل بَرٌّ وفاجر، وصلوا على كل برِّ وفاجر، وجاهدوا مع كل برِّ وفاجر. ومكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومَن دُونَه ثقات. [٧/٧٦، باب صفَّة من تجوز الصلاة معه، والصَّلاة عليه] وحاصله أنه مرسل، وهو حجة عندنا وعند مالك وجمهور الفقهاء، فيكون حجةً عليه، وقد رُوي بعدة طرق للدارقطني وأبي نُعَيم والعقيلي كلها مُضَعَّفَة من قَبَل بعض الرواة، وبذلك يرتقي إلى درجة الحسن عند المحققين.[إعلاء السنن ١٩٢/٤] وأخرج أبو داود في سننه عن مكحول عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برًّا كان أو فاجرًا، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برًّا كان أوفاجرًا، وإن عَمل الكبائرَ، والصلاة واجبة على كل مسلم برًّا كان أو فاجرًا، وإن عَمل الكبائرَ".[رقم: ٢٥٣٣، باب في الغزو مع أئمة الجور] وسكتَ عنه، وفي "عون المعبود": قال المنذري: هذا منقَطع، مكحول لم يسمع من أبي هريرة انتهى، وفي "فتح الباري": ولا بأس برواته إلا أن مكحولاً لم يسمع عن أبي هريرة ﴿ النَّهِي، وفي "العزيزي": رواتُه ثقات لكن فيه انقطاع، ولفظُه في الآخر: "والصلاةُ واجبةٌ على كل مسلم يموت بَرًّا كان أو فاجراً، =

ولا يُطُوّلُ الإمامُ بهم الصلاة؛ لقوله عليما: "مَن أمَّ قوماً فليُصلِّ بهم صلاة أضعفهم؛ فإن فيهم المريض والكبير وذا الحاجة". * ويُكرَه للنساء أن يُصلِّين وحدَهن الجماعة؛ لألها لا تخلو عن ارتكاب مُحَرَّم، وهو قيامُ الإمام وسَط الصفِّ، فيُكره كالعُراة. فإن فعلن قامت الإمام وسُطَهن؛ لأن عائشة فعلَت كذلك، ** وحُمِل فعلُها الجماعة على ابتداء الإسلام، ولأن في التقدم زيادة الكشف. ومن صلَّى مع واحدٍ أقامه عن يمينه؛ لحديث ابن عباس هُنِها،

ولا يُطُوِّلُ: المراد من التطويل المنفي الزيادةُ على مقدار السنة. الجماعةَ: أي من غير أن يكون الإمام من الرحال. مُحَرَّمٍ: أي كراهة تحريم.(فتح القدير) فيُكره كالعراة: فإن جماعتهم مكروهة.

وحُمل إلخ: حُواب عما يقال: إذا كانت إمامتُهن مكروهةً، فكيف فعلَتْ عائشةُ (العناية)

وإن هو عمل الكبائر" انتهى، وعُزاه إلى أبي يعلى وأبي داود، وفي (نصب الراية) الزيلعي: ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "المعرفة"، وقال: إسناده صحيح إلا أن فيه إنقطاعاً اهـ.. قلت: والانقطاع في القرون الثلاثة لا يضر عندنا. [إعلاء السنن ١٩٢/٤ ١ - ١٩٣]

^{*} اخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: "إذا صلّى أحدُكم للناس فليخفّف، فإنَّ فيهم الضعيفَ والسقيمَ والكبيرَ، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليُطوِّل ماشاء."[رقم: ٧٠٣، باب إذا صلى لنفسه فليطول ماشاء] وكذلك أخرج البخاري عن أبي مسعود أن رحلاً قال: والله يا رسولَ الله! إن لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان نما يُطيِّلُ بنا، فما رأيتُ رسول الله على في موعظة أشدَّ غضباً منه يومئذ، ثم قال: "إنَّ منكم مُنَفِّرِين فأيكم ما صلى بالناس فليخفّف، فإنَّ فيهم الضعيفَ والكبيرَ وذا الحاجة." [رقم: ٧٠٢، باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود]

^{**} أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" عن ريطة الحنفية " أن عائشةَ أَمَّتُهن وقَامَتْ بينهن في صلاة مكتوبة".[رقم: ٥٠٨٦، باب المرأة توم النساء] وبهذا الإسناد رواه الدار قطني، ثم البيهقي في سننيهما، ولفظُهما: فقامت بينهن وسطاً، قال النووي في "الخلاصة": إسناده صحيح.[إعلاء السنن ٢٤٤/٤]

فإنه علي صلّى به وأقامه عن يمينه، ولا يتأخَّرُ عن الإمام، وعن محمد: أنه يَضَع أصابعه عند عقب الإمام، والأول هو الظاهر. فإن صلّى خلفه، أوفي يساره: حاز، وهو مُسيء؛ لأنه خالف السنة. وإن أمَّ إثنين تقدَّم عليهما، وعن أبي يوسف يتوسَّطُهما، ونُقِلَ ذلك عن عبد الله بن مسعود هُمُهُ. ** ولنا: أنه علي تقدَّم على أنس واليتيم حين صلّى بحما، *** فهذا للأفضلية، والأثرُ دليلُ الإباحة. ولا يجوز للرجال أن يَقْتَلُوا بامرأةٍ، أوصبي،

عن الإمام: في ظاهر الرواية.(العناية) عند عقب الإمام: أي بحيث إذا خرج خطَّ مستقيم من رؤوس الأصابع مَرَّعلى الإمام. لأنه خالف السنة: يعني ما ذكرنا من حديث ابن عباس هُما.(العناية) لأن ترك السنة لا يوجب العقوبة بالنار، ولكن يُوجب حرمان الشفاعة، ونَيلِ المراتب. ذلك: روي أن ابن مسعود صلى بعلقمة والأسود فقام وسطهما.(العناية) واليتيم: أخو أنس لأبيه اسمه عمير.(الكفاية) فهذا: أي تقدُّمُ النبي هُمُ دليلُ الأفضلية، والأثر دليلُ الإباحة.(العناية)

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٣/٢] أخرج البحاري عن ابن عباس قال: بتُّ عندَ حالتي ميمونة ليلةً، فقام النبي ﷺ فتوضأ من شَنِّ معلق وضوءاً حفيفاً، - يُخفَّفه عمرو ويُقلِّـلُه، - وقام يصلي، فتوضأتُ نحوًا مما توضأ، ثم حثتُ فقُمتُ عن يساره، فحَوَّلَي، فجَعَلي عن يمينه ...الحديث. [رقم: ١٣٨، باب التحفيف في الوضوء]

^{**} أخرجه مسلم في صحيحه عن الأسود وعلقمة قالا: أتينا عبدَالله بن مسعود في داره فقال: أَ صَلَّى هؤلاء حلفكم؟ فقلنا: لا، قال: فقوموا فصلوا فلم يأمرنا بأذان وإقامة، قال: وذهبنا لنةوم حلفَه، فأخذ بأيدينا فحَعَل أحدَنا عن يمينه والآخرَ عن شماله. الحديث.[رقم: ١١٩١، باب الندب إلى وضع الأيدي على الركوع، ونسخ التطبيق]

^{***} أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه. [نصب الراية ٣٥/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك أن حَدَّتُه مُلَيكة دَعَتْ رسولَ الله ﷺ لكم، قال أنس: فقمتُ إلى حَصِيرٍ لنا قد اسودً من طُول ما لُبسَ، فتضحتُه بماء، فقام رسولُ الله ﷺ وصَفَفْتُ أنا والبتيمُ وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم أنصرف. [رقم: ٣٨٠، باب الصلاة على الحصير]

أما المرأة؛ فلقوله عليم "أخرُوهن من حيث أخرَهُن الله "، * فلا يجوز تقديمُها. وأما الصبي؛ فلأنه متنفّل، فلا يجوز اقتداء المفترض به، وفي التراويح والسنن المطلقة: جوّزه مشايخ بَلْخ، ولم يجوّزه مشايخنا على يوسف ومحمد.

وأما الصبي إلخ: وقال الحسن والشافعي: تصع إمامته، وفي الجمعة له قولان: قال في "الأم": لا تجوز. وقال في "الإملاء": تجوز؛ لما روى البخاري عن عمرو بن سلمة أنه قال: أمَّمتُ على عهد رسولِ الله على وأنه علام ابن ست سنين، أو ابن سبع سنين. وسلمة صحابي، والأشهر أن عمرو لم يسمع من النبي على ولم يرو عنه، وقال الخطابي: كان الحسن يُصعَف حديث عمرو بن سلمة، وقال مرةً: دعه ليس بشيء بين، وقال أبوداود: وقيل لأحمد: حديث عمرو؟ قال: لا أدري ما هذا، ولعله إنما توقف عنه لأنه لم يتحقق بلوغ الأمر إلى النبي الله قال: وقد خالفه فضلاء الصحابة، وقد قال عمرو: "كنت إذا سحدت حرجت إستى"، وهذا غير سائغ. والعجب ألمم لم يجعلوا قول أبي بكر الصديق و عمر الفاروق، وكبار الصحابة على وأفعالهم حجة، واستدلوا بفعل صبي ابن ست سنين، ولا يعرف فرائض الوضوء والصلاة، فكيف يتقدم في الإمامة؟ ومنعه أحوط في الدين، وعن ابن عباس ألهما: لايؤم الغلام حتى يحتلم، وعن أبي مسعود الهادي إلى مسعود الغلام والمنت الملقة: أي الروات، وصلاة العيد على إحدى الروايتين، والوتر عندهما، والكسوفين والاستسقاء والسنن المطلقة، بل يُحوَّزون في والسنن المطلقة، بل يُحوَّزون في النفل غير الموقت أيضًا؛ لأنه أولى من السنة، فالتخصيصُ ليس إلا بحسب الذكر. هشا يخنا: يعني مشايخ ما النفل غير الموقت أيضًا؛ لأنه أولى من السنة، فالتخصيصُ ليس إلا بحسب الذكر. هشا يخنا: يعني مشايخ ما النهل غير الموقت أيض ومرقند. (العناية)

* هذا غير مرفوع، وهو موقوف على عبد الله بن مسعود. [البناية ٢/٥٠] أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" عن ابن مسعود قال: كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعاً فكانت المرأة لها الخليل تلبس القالبين، تطول بمما لخليلها، فألقي عليهن الحيض، فكان ابن مسعود يقول: أخرّوهن حيث أخرهن، فقائنا لأبي بكر: ما القالبين؟ قال: رفيصين من خشب. [رقم: ٥١١٥، باب شهود النساء على الجماعة] وأخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على عبر صفوف الرجال أولها، وشرها آخرُها، وشرها والما وسرها الله على عبر عمد المناء آخرُها، وشرها أولها". [رقم: ٥٨٥، باب تسوية الصفوف وإقامتها]

والمختار: أنه لا يجوز في الصلوات كلِّها، لأن نفلَ الصبي دون نفل البالغ، حيث لا يلزمه القضاء بالإفساد بالإجماع، ولا يُبنَى القويُّ على الضعيف، بخلاف المظنون؛ لأنه مجتهد فيه، فاعتبر العارضُ عَدَمًا، وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي؛ لأن الصلاةَ متحدةٌ. ويَدسُفُّ الرحال، ثم الصبيان، ثم النساء؛ لقوله عليَّلِ: "ليَليَني منكم أولُو الأحلام والنَّهَى"،*

والمختار: وهذا اختيار منه لمذهب مشايخ ما وراء النهر. (العناية) على الضعيف: لأن نفل البالغ قوي حيث يلزمه بالشروع، ونفل الصبي ضعيف حيث لا يلزمه بالشروع، وعلى هذا لايجوز الاقتداء به أيضاً في النفل. [البناية ٤٠٧/٢] **بخلاف المظنون**: حواب عن قياس مشايخ بلخ على المظنون، وتقريره: أن قياس اقتداء البالغ بالصبي على الاقتداء بالظان فاسد. صورة المظنون: أن يقتدي المتنفل بمن يصلي على ألها عليه، يجوز الاقتداء وإن كانت غير مضمونة بالقضاء عندنا؛ لأنه شرع فيه على قصد التزام فرض آخر عليه، وصورة أخرى: شرَع في صلاة على ظن ألها عليه فاقتدى به متنفل ثم أفسده يلزمه القضاء وإن لم يلزم الإمام على تقدير الإفساد. (البناية) مجتهد فيه: لأن عند زفر على يجب القضاء على الظان فاعتبر العارض عدماً. (الكفاية) فاعتبر العارض عدمًا: أي يجعل الظن عدمًا في حق المقتدي؛ لأنه عارض غير ممتد عَرَض بعد أن لم يكن بخلاف الصبا.(النهاية) بخلاف اقتداء: لعدم الضمان على واحد منهما فكان بناء الضعيف على الضعيف.(العناية) لقوله عليتكا: قال الزيلعي في تخريج أحاديث "الهداية": والمصنف استدل بهذا الحديث على قوله: ويصف الرحال إلخ، ولا يَنهَض ذلك إلا على تقديم الرحال فقط. ويمكن أن يُستدَلُّ بحديث أبي مالك الأشعري أن النبي عُلِينُ كان يصُفُّهم في الصلاة، فيجعل الرجالَ قُدَّامَ الغلمان، والغلمانَ خلفهم، والنساء خلفَ الغلمان. رواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده". وأخرج ابن أبي شيبة عنه أن النبي ﷺ صلى فأقام الرجالَ يلونه، وأقام الصبيان خلف ذلك، وأقام النساء خلف ذلك. [البناية ٤٠٩/٢] لَيْليني: أمر من الولي، وهو القرب.(العناية) أولو الأحلام: والأحلام جمع الحلم بالضم، وهو ما يراه النائم، وغلب استعماله فيما يراه النائم من دلالة البلوغ، والمراد ليلني البالغون منكم، والنُّهَي جمع نُهْية، وهي العقل.(العناية) * روي من حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي مسعود، ومن حديث البراء بن عازب. [نصب الراية ٣٧/٢] أحرج مسلم في صحيحه حديث ابن مسعود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسولُ الله ﷺ: "ليلني منكم أولوا الأحلام والتُّهَي، ثم الذين يلولهم ثلاثاً، وإياكم وهَيشات الأسواق".[رقم: ٩٧٤، باب تسوية الصفوف وإقامتها ولأن المحاذاة مفسدة، +فيؤَخَرن. وإن حاذته امرأة وهما مشتركان في صلاة واحدة: فسكرت صلائه إن نوى الإمام إمامتها، والقياس: أن لاتفسئد، وهو قول الشافعي عليه؛ اعتبارًا بصلاتها حيث لا تفسد. وجه الاستحسان: مارويناه، وأنه من المشاهير، وهو المخاطب به دونها فيكون هو التارك لفرض المقام، فتفسئد صلائه دون صلاتها، كالمأموم إذا تقدَّم على الإمام. وإن لم يَنوإمامتها لم تضرُره،

المحاذاة: تمهيد لذكر مسألة المحاذاة. (العناية) وإن حاذته: أي حاذت المرأةُ الرجلَ، وحد المحاذاة: أن يحاذي عضو منها عضواً من الرجل، حتى لو كانت المرأة على الظُلة، والرجل بحذائها أسفل منها إن كان يحاذي الرجل منها تفسُد صلائه. وقال الزيلعي: المعتبر في المحاذاة الكعب والساق على الصحيح، وفي إطلاقه إشعار بأن قليل المحاذاة مفسد، كما قال أبو يوسف، وأما عند محمد فيشترط مقدار ركن. [بحمع الأفر ١٦٦/١] فسدت صلاته: أي صلاة الرجل؛ استحسانًا دون صلاتها؛ لتركه فرض المقام؛ لأنه مأمور بالتأخير. [مجمع الأنمر ١٦٧/١] إن نوى الإمام إمامتها: سواء كانت حاضرة وقت النية، أولا، وسواء كانت النية قبل الشروع، أوبعده. اعتباراً بصلاتها: ووجهه ظاهر؛ لأن المحاذاة لما لم توجب فساد صلاة المرأة لم توجب فساد صلاة الرجل؛ لأن المحاذاة فعلُّ يتحقق من الجانبين.[العناية ٣١٣/١] هارويناه: من أن رسولُ الله ﷺ قال: "أخروهن من حيث أخرهن الله"، أمر الرجال بالتأخير في المكان، ولا مكانَ يجب تأخير هن في غير الصلاة، فتعين التأخير فيها.[العناية ٣١٣/١] المخاطَبُ به: لما ألها وإن خُوطَبَتْ بالتأخر لكن إنما خوطبت به في ضمن وجود التأخر حتى لو خوطبت بالتأخر نصًا، ولم تتأخر تفسُّد صلاتها دون صلاته؛ لترك الخطاب المنصوص. (النهاية) دو لها: قلت: قد لا يمكنه التأخير بالتقدم عليها، ولا يفيد تأخيرُه بلا تأخرها، وذلك بأن حاذَّته بعد ما شرع الصلاةَ، فإنَّ تَقدَّمه بُخُطُوة أو خطوتين مع كو لها مكروهًا ربما يتعذر، بأن لا يكون أمامَه موضعٌ ما يمكنه التخطي، كما إذا كان في المحراب، أوقريب حائط، أو كان التقدم عليها تقدماً على الإمام، ففي هذه الصورة لو أخرها بما يمكن به التأخير كالإشارة باليد، أو الرِّجل، فلم تتأخر وجب أن تفسُد صلاتُها، لا صلاتُه كما حُكيَ ذلك عن مشايخ العراق. فيكون: جواب عن وجه القياس، وتقديره: لا يلزم من عدم فساد صلاقها عدم فساد صلاته؛ لأنه هو المخاطب به أي بقوله عليتًلا: "أخروهن" دونها فيكون هو التارك لفرض المقام.[العناية ٣١٣/١]

ولا تجوز صلائها؛ لأن الاشتراك لا يثبت دونها عندنا، خلافًا لزفر. ألا ترى أنه يلزمه الترتيب في المقام، فيتوقف على التزامه كالاقتداء، وإنما يُشترط نية الإمامة إذا ائتمَّت محاذيةً. وإن لم يكن بجنبها رجلٌ ففيه روايتان. والفرق على إحداهما: أن الفساد في الأول لازم، وفي الثاني محتمل. ومن شرائط المجاذبة: أن تكون الصلاة مشتركة،

ولا تجوز صلائها: قال شمسُ الأئمة السرخسي: لا تفسد صلاة الإمام، وهذا؛ لأنا لو صَحَّحْنا اقتداءَها به بغير النية قَدَرَتْ على إفساد صلاة الرحل كلُّ امرأة متى شاءَتْ بأن تَقتَدي به، فتقف على جنبه، وفيه من الضررما لا يخفى، وفي صلاة الجمعة والعيدين أكثر مشايخنا قالوا: لا يصح اقتداؤها به ما لم ينو إمامتها. [الكفاية ٢/٤ ٣] ألا ترى إلخ: توضيح لقوله: لأن الاشتراك لا يثبت دونها، وتقريره: أن الإمام يلزمه الترتيبُ في المقام بالنص، وكل من يلزمه شيء يتوقف على التزامه كالاقتداء، فإن لزومَ فساد صلاة المقتدي لَمَّا كان من حانب الإمام محتملاً لم يصح الاقتداء إلا بالالتزام، والالتزامُ إنما يكون بالنية، فكما أن الاقتداء لايصح بدون النية، ليكون الضرر اللازم من حانب الإمام ضرراً مرضيًا كذلك لا تصح إمامة النساء بدون النية الميكون الضرر اللازم للإمام من حانبهن ضرراً مرضيًا. [العناية ٢١٤/١]

إذا اتَتَمَّتُ محاذيةً: أي إذا اقتدت بالإمام محاذية له يشترط نيةُ الإمام لفساد الصلاة، وأما إذا وقفت خلفه، فإما أن يكون بجنبها رجل أولا، فإن كان فالصواب أن اقتداؤها لا يصح إلا بالنية من جهة الإمام؛ لأنه يلزم الفسادُ على من بجنبها، وذلك يستدعي النية ممن بجنبها على الأصل المار، إلا أنه مُولِّى عليه من جهة إمامه، فيتوقف ما يلزمه على التزام إمامه، والتزام الإمام الزامه، وإن لم يكن بجنبها رجل، ففيه روايتان. في رواية: لا يصح اقتداؤها؛ لاحتمال الفساد من جهتها، بالمشي والمحاذاة، فتحتاج إلى الالتزام، وفي رواية: يصح.[العناية ٢/١٤] إحداهما: وهي رواية الصحة.

الأول: وهو ما إذا كانت محاذية.(العناية) لازم: أي واقع في الحال.(العناية) فلا بد من النية؛ ليكون الفساد بالتزامه.(البناية) المصلاة مشتركةً: أي تحريمة وأداء، وأما محاذاتها في الصلاة دون اشتراك، فمُورِثُّ الكراهة. (فتح القدير) ذكر في "المحيط": ويعني بالشركة أن يكون لهما إمام فيما يؤديان حقيقةً، أو تقديراً كما في اللاحق، ثم الشركة تكون عند اتحاد الفرضين، وعند اقتداء المتطوعة بالمتطوع، وعند اقتداء المتطوعة بالمتطوع، وعند اقتداء المتطوعة بالمتطوع،

وأن تكون مُطْلَقَةً، وأن تكون المرأةُ من أهل الشَّهوَة، وأن لا يكون بينهما حائلٌ، لأنها عُرِفت مُفسدةً بالنص بخلاف القياس، فيُراعَى جميعُ ما ورد به النص. ويُكرَه لهن حضور الجماعات يعني: الشَّوَابَّ منهن؛ لما فيه من حوف الفتنة، ولا بأسَ للعجوز أن تخرُجَ في الفجر والمغرب والعشاء، وهذا عند أبي حنيفة هشد. وقالا: يَخرُجنَ في الصلوات كلِّها؛ لأنه لا فتنة؛ لقلة الرغبة إليها، فلا يُكره كما في العيد.

وأن تكون إلخ: واحترز بذلك عن صلاة الجنازة، فإن المحاذاة فيها ليست بمفسدة؛ لأنه دعاء وقضاء حق الميت لا غير. [البناية ٢/٧١٤] مُطلَقةً: وهي التي لها ركوع وسجود، ولو بالإبماء. (مجمع الألهر) أهل المسهوة: أي امرأة عاقلة مشتهاة في الحال، وفي الماضي عرماً كانت أو أحنبيةً، فيدخل فيها العجوز، وتخرج عنها الصبية التي لا تشتهي. [مجمع الألهر ١/٦٦٦] بيهنما حائل: وعن هذا قال أبو يوسف: لو قام صف النساء بحذاء صف الرجال فسدت صلاةً رجل واحد بين النساء والرجال، وصار ذلك الرجل كسترة بينهم وبينهن. عرفت مفسدة بالنص إلخ: لأن الأمر بالتأخير لمراعاة الترتيب الذي هو فرض المقام الذي هو من حكم الجماعة، والجماعة إنما يكون إذا كانت الصلاة مشتركة تحريمة وأداء، والنص ورد في الصلاة المطلقة بدليل سياق الحديث، وهو قول النبي على الأمر بالتأخير ورد لفيره، وهو التحامى عن تشويش لا يمكن في الجنازة؛ لأن خير الصفوف فيها آخرها، والأمر بالتأخير ورد لفيره، وهو التحامى عن تشويش

فيراعي إلخ: بناء على أن الفساد بما على خلاف القياس. [فتح القدير ٣١٦/١] ورد به النص: الظاهر منه أن النصَّ الوارد في صفوف النساء اللاتي كانت مستجمعة بجميع هذه الشروط، ولو ثبت ذلك فالأمر في اشتراط هذه الشروط بَيِّن. ويكره لهن إلخ: كانت النساء يُباح لهن الخروجُ إلى الصلوات، ثم لما صار سبباً للوقوع في الفتنة منعن عن ذلك. (العناية) حضور الجماعات: وقال الشافعي: يباح لهن الخروجُ، واجتج بقول النبي على "ولا تمنعوا إماء الله مساحد الله". (النهاية) وقالا إلخ: وأبو حنيفة يقول: إن وقت الظهر والعصر والجمعة وقت يكثر فيه انتشار الفساق، والحريصُ منهم يرغب في العجائز، فيصير حروجُهن سبباً للفتنة. (النهاية)

الأمر على الرجل، وهو إنما يكون إذا كانت مشتهاةً؛ و لم يكن بينهما حائل.

كما في العيد: إمّا للصلاة، كما روى الحسن عن أبي حنيفة أنمن يخرجن للصلاة، ويقمن في آخر الصفوف، فيصلين مع الرجال؛ لأنمن من أهل الجماعة؛ تبعاً للرجال، أو لتكثير السواد.[العناية ٢١٧/١]

وله: أن فَرْطَ الشَّبقِ حاملٌ؛ فتقع الفتنةُ غيرَ أن الفسَّاقَ انتشارُهم في الظهر والعصر والجمعة، أما في الفجر والعشاء فهم نائمون، وفي المغرب بالطعام مشغولون، والجبَّائةُ مُتَّسعةٌ، فيمكنها الاعتزالُ عن الرجال، فلا يُكره. قال: ولا يصلي الطاهرُ حَلفَ من هو في معنى المستحاضة، ولا الطاهرةُ حلف المستحاضة؛ لأن الصحيحَ أقوى حالاً من المعذور، والشيءُ لا يتضمن ما هو فوقه، والإمام ضامنٌ بمعنى أنه تَضْمَنُ صلاتُه صلاة المقتدي. ولا يصلي القارئ خلف الأُمّي، ولا المكتسي خلف العاري؛ لقوة حالهما.

فرط الشبق حامل: على الوقاع، فتقع الفتنة بسكون الراء مجاوزة الحد، والشبق: بفتحتين شدة شهوة الضراب.(العناية) والجمعة: جعل الجمعة كالظهر، والمغربُ كالعشاء، وقد اختلف في الرواية في ذلك، والمذكور

رواية "المبسوط" وغيره، ورواية "مبسوط شيخ الإسلام" الجمعة كالعيد، والمغرب كالظهر. [فتح القدير ١٩١٨] والمجبّائة: حواب عن قياسهما على صلاة العيد. والفتوى اليوم على كراهة حضورهن في الصلوات كلها؛ لظهور الفساد. [العناية ١٩٨١] ولا يصلي الطاهر إلخ: الأصل في حنس هذه المسائل أن المقتدي إذا كان أقوى حالاً من الإمام لا تجوز صلاته، وإن كان دونه أو مثله جاز؛ لأن المقتدي إذا قلر على أركان لم يقدُر الإمامُ عليها كان المقتدي فيها كالمنفرد قبل فراغ الإمام من الصلاة؛ لانعدام جواز بناء القوي على الضعيف، والانفراد في موضع الاقتداء قاطع للصلاة. (النهاية) في معنى المستحاضة إلخ: كمن به سَلَسُ البول، واستطلاق البطن، وانفلاتُ الربح، والجرح السائل، والرعاف، ويجوز اقتداء معذور بمثله إذا أتحد عذرهما، لا إن اختلف. [فتح القدير ١٨٨٦] والإمام ضاهن: وصلاة المقتدي إذا كانت أقوى حالاً من الإمام فوق صلاته، والشيء إنما يتضمن ما هو مولاة المقتدي ليست في ذمة الإمام. [العناية ١٨/١] ولا يُصكّلي القارئ: وفي "المحيط": أن القارئ إذا اقتدى صلاة المقتدي ليست في ذمة الإمام. [العناية ١٨/١] ولا يُصكّلي القارئ: وفي "المحيط": أن القارئ إذا اقتدى بفسُد، حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء، وقال بعضهم: يصير شارعاً نم يفسُد، حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء، والصحيح هو الأول نَصَّ عليه محمد في "الأصل". (النهاية) خلف الأمي: ذكر قاضي خان حقى "قتاواه": ولا يصح اقتداء الأمي بالأخرس، ويصح اقتداء الأمي بالأخرس، ويصح اقتداء الأمي بالأخرس؛ لأن الأخرس لايأتي بالأمي، وقال في "المحيط": قال بعض مشايخنا: إنما لا يصح اقتداء الأمي بالأخرس؛ لأن الأخرس لايأتي بالأمي. [الكفاية ١٨/١٨]

ويجوز أن يَؤُمَّ المتيممُ المتوضَّئِين، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف حهُّما، وقال محمد عليه: الايجوز؛ الأنه طهارة ضرورية والطهارة بالماء أصلية. ولهما: أنه طهارة مطلقة، ولهذا لا يتقدَّر بقدر الحاجة. ويؤمُّ الماسح الغاسلين؛

ويجوز أن يؤم المتيمم إلخ: إذا اقتدى متوضِّئ بمتيمم، فرأى المتوضئ ماءً دون المتيمم تفسُد صلائمه، وذا دليل على أن اقتداءَ المتوضئ بالمتيمم إنما يجوز إذا كان المتوضئ فاقداً للماء، لا مطلقاً. المتوضئين: ذُكر في "الخلاصة": أن اقتداءَ المتوضىء بالمتيمم في صلاة الجنازة جائز بلا خلاف (النهاية) وهذا عند أبي حنيفة إلخ: هذا في الحقيقة بناء على ما ذكر في أصول الفقه، فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف الترابُ خَلَفٌ عن الماء، وعند محمد التيمم خَلَف عن الوضوء. (النهاية) لا يجوز: سواء كان مع المتوضئين ماء أولا. (النهاية)

لأنه طهارة ضرورية: من حيث أنه يصار إليه عند الضرورة والعجز عن استعمال الماء، ولهما: أنه طهارة مطلقة أي غير مؤقتة بوقت، بخلاف طهارة المستحاضة، وههنا شبهة معروفة فإن محمد رهي جعل طهارة التيمم ضرروية هنا فلذلك لم يجوز إمامته للمتوضئين، وجعلها مطلقة في باب الرجعة حتى إذا انقطع دم المعتدة لحيضة في الثالثة وأيامها دون العشرة وتيممت تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير أن تصلى كما إذا اغتسلت فقال؛ لأن طهارة التيمم مطلقة، وهما جعلاها مطلقة هنا حتى تجوز إمامته للمتوضئين، وضرروية هناك حتى قالا: بعدم انقطاع الرجعة بمحرد التيمم، وذلك؛ لأن محمداً حِلْثُه اختار الاحتياط في المتوضئين، فلم يجوِّز إمامة المتوضئين؛ احتياطاً؛ لأنه لما لم يجوز اقتداء المتوضئ به لا بد له من أن يقتدي بالمتوضئ أو يصلى وحده، فيخرج عن عهدة الصلاة إجماعاً، وكذلك في فصل الرجعة لما انقطعت الرجعة ليس له أن يراجعها ولا يحل له وطؤها فكان هذا أخذًا بالاحتياط، والحكم بسقوط الرجعة مما يؤخذ بالاحتياط؛ اجماعًا حتى ألها لو اغتسلت وبقى على بدلها لمعة تنقطع الرجعة عنها؛ احتياطاً وإن لم يحل لها أداء الصلاة، وههنا يحل لها الصلاة، فأولى أن ينقطع، وكذا لو اغتسلت بسؤر الحمار تنقطع الرجعة؛ اجماعاً احتياطاً فلما كان العمل بالاحتياطِ أصلاً عنده وهو متحد في الموضعين ولكن احتلف سبب الاحتياط في الموضعين فلا يتناقض مذهبه؛ لأن أصله واحد غير منقوض، وهو العمل بالاحتياط، وإنما جاءت صورة التناقض؛ لإختلاف طريق الاحتياط في الموضعين، ولكن الاحتياط شيء واحد فيهما فلا يتناقض، وأبوحنيفة وأبويوسف رجهًا اختارا حانب الإطلاق في حق الصلاة وما يلحقها، وجانب الحقيقة فيما سواه، فإن الشارع إنما أعطى له حكم الطهارة المطلقة في حق الصلاة قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَ كُمْ﴾. [الكفاية ٩٩١] أصلية: ولا شك أن حال من اشتمل على الطهارة الأصلية أقوى من حال من اشتمل على الطهارة

الضرورية. [العناية ٣١٨/١] مطلقة: أي غير مؤقَّتة بوقتٍ كطهارة المستحاضة. (العناية)

لأن الخف مانع سراية الحدث إلى القدم، وما حلَّ بالخف يُزيله المسح، بخلاف المستحاضة؛ لأن الحدث لم يُعتبر شرعاً مع قيامه حقيقةً. ويصلي القائم خلْف القاعد، وقال محمد علله: لايجوز، وهو القياس؛ لقوة حال القائم، ونحن تركناه بالنص، وهو ما رُوِي "أن النبي عليه صلى آخر صلاته قاعداً، والقوم خلفه قيام ".* ويُصلي المُومىء خلف مثله؛ لاستوائهما في الحال، إلا أن يُومىء المؤتم قاعداً والإمام مضطحعاً؛ لأن القعود معتبر، فتثبت به القوة، ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المُومىء؛ لأن حال المقتدي أقوى، وفيه خلاف زفر عليه، ولا يصلي المفترض خلف المتنفّل؛

يُزيله المسح: وإن حل في كل الخف لكن يزول بالمقدار المعتبر من المسح. لم يعتبر: فلم يجز اقتداء غير المعذور بها. خلف القاعد: إذا كان الإمام قاعداً يركع ويسجد، فاقتدى به من يصلي قائماً بركوع وسحود. (النهاية) لا يجوز: وهو القياس؛ لأن المقتدي بنى صلاته على الإمام، وتحريمة الإمام لم تنعقد للقيام فلا يمكنه بناء القيام عليه. [الكفاية ١/٩ ٣١ - ٣٦] ونحن تركناه إلخ: فيكون ثابتاً بالاستحسان، وهو راجح على القياس. القعود معتبر: دليله: أن صلاة التطوع مستلقياً بالإيماء مع القدرة على الفعود لا تجوز. [العناية ١/٣٣] حال المقتدي أقوى: من حال الإمام بقدرته على الركوع والسحود دون الإمام، وحاصله: أن حال الراكع والساحد أقوى، فلايجوز بناؤه على الضعيف. [البناية ٢٩١/٤]

الأصل، ولهذا حازت إمامة المتيمم المتوضىء، وبه قال الشافعي. البناية ٢/ ٤٣١]

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: دخلت على عائشة فقلت: ألا تُحدّثني عن مرض رسول الله ﷺ وقالت: بلي، وذكرت القصة، وفيها: قال أبوبكر – وكان رحلاً رقيقاً –: يا عمر! صلّ بالناس، فقال له عمر: أنت أحق بذلك، فصلى أبوبكر تلك الأيام، ثم أن النبي ﷺ وجد في نفسه خفة، فخرج بين رجلين أحدهما العباس لصلاة الظهر، وأبوبكر يصلي بالناس، فلما رآه أبوبكر ذهب ليتأخر، فأوما إليه النبي ﷺ بأن لا يتأخر قال: "أجلساني إلى حنبه" فأجلساه إلى حنب أبي بكر، فحعل أبوبكر يصلي – وهو قائم – بصلاة النبي ﷺ، والناس بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد. [رقم: ١٦٨٧، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به]

لأن الاقتداء بناء، ووصف الفرضية معدوم في حق الإمام، فلا يتحقق البناء على المعدوم. قال: ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر؛ لأن الاقتداء شركة وموافقة، فلابد من الاتحاد، وعند الشافعي: يصح في جميع ذلك؛ لأن الاقتداء عنده أداء على سبيل الموافقة، وعندنا: معنى التضمُّن مُراعيً. ويصلي المتنفل خلف المفترض؛ لأن الحاجة في حقه إلى أصل الصلاة، وهو موجود في حق الإمام، فيتحقق البناء. ومن اقتدى بإمام، ثم علم أن إمامه محدِث أعاد؛ لقوله عليه: "من أمَّ قوماً ثم ظهر أنه كان مُحدِثاً أو جنباً: أعاد صلاته وأعادوا"، *

شركة وموافقة: شركة يعني في التحريمة، وموافقة يعني في الأفعال، ولا شركة ولا موافقة إلا عند اتحاد ما تحرما له وفعلاه. [العناية /٣٢٣] في جميع ذلك: الظاهر أنه إشارة إلى جميع ماتقدم من قوله: ولا يصلي الطاهر إلخ، وعليه يدل كلام صاحب "الكافي"، ولكن ذكر في "الحاوي"، لا بل في "شرحه" أن اقتداء القارئ بالأمي غير جائز. لأن الاقتداء عنده إلخ: يعني أن كل واحد يصلي بذاته إلا أنه يوافق الإمام في الأركان والانتقال من حيث الوقت. [العناية ٢/٥٦] قلت: لو كان الاقتداء عنده أداءً على سبيل الموافقة دون التضمن وجب أن لاتفسد صلاة المأموم بفساد صلاة الإمام.

وعندنا: إشارة إلى قوله ﷺ: "الإمام ضامن"، على ماتقدم من معناه.(العناية) أصل الصلاة: وهذا بناء على أن مطلق النية كاف في صحة النفل، والفرض يشتمل عليه، فيصح الاقتداء بخلاف العكس.(العناية) ثم علم إلخ: قيد بالعلم بعد الاقتداء؛ لأنه لو علم قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء به بالإجماع.[الكفاية ٢٥٥١-٣٢٦] * هذا الحديث لا يُعرف ولكن جاءت فيه الآثار. [البناية ٤٣٧/٢] أخرج محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن إبراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار أن على بن أبي طالب ﷺ قال في الرجل يصلي بالقوم حُنباً قال: "يعيد ويعيدون". [رقم: ١٣٤، باب ما يقطع الصلاة] وفيه إبراهيم بن يزيد الحوزي المكي حسن له الترمذي، وذكره المنذري في باب الرواة المختلف فيهم من الترغيب فقال: واه وقد وثق. قلت: فالحديث حسن لكن فيه انقطاع، لأن عمروا لم يلق علياً، وهو لا يضرنا لاسيما وقد قال يحيى بن سعيد: مرسلات عمرو بن دينار أحب إلى كذا في "تدريب الراوي". [إعلاء السنن ٤/ ٣٠٩] =

وفيه خلاف الشافعي على بناءً على ما تقدم، ونحن نعتبر معنى التضمُّن، وذلك في الجواز والفساد. وإذا صلى أمِّي بقوم يقرءُون، وبقوم أمِّينَ: فصلاقم فاسدة عند أبي حنيفة هيه، وقالا: صلاة الإمام، ومن لا يقرأ تامةً؛ لأنه معذور أمّ قومًا غير معذورين، فصار كما إذا أمَّ العاري عراةً ولابسين. وله: أن الإمام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها، فتفسد صلاته؛ وهذا لأنه لو اقتدى بالقارئ تكون قراءتُه قراءةً له،

وفيه خلاف الشافعي: لقول النبي ﷺ: "أبما رحل صلى بقوم ثم تذكر حنابةً أعاده ولم يعيدوا"، وروي أن النبي ﷺ دخل في صلاة، وأحرم الناسُ حلفه، ثم تذكر أنه جنب، فأشار إليهم كما أنتم ثم خرج، واغتسل ورأسُه يقطر ماءً، ولم يأمر بالإعادة، وروي أن النبي ﷺ قال: "إذا صلى الإمام بقوم وهو على غير وضوء أجزأهم صلاتهم وهو يعيد" قلنا: هذا كان في بدء الإسلام، ثم نسخ بما روينا.

على ما تقدم: من أن الاقتداء عنده أداء على سبيل الموافقة من غير معنى التضمن. [العناية ٣٢٦/١] فاسدة: سواء علم الإمام أن خلفه قارئ، أو لم يعلم؛ لأن القراءة فرض، فلا يختلف بين العلم والجهل، كما لو ترك القراءة ناسياً. وقالا إلخ: وعلى هذا الخلاف إذا أم الأخرسُ قارئين وخُرْساً. (فتح القدير) إذا أمَّ العاري إلخ: وكما إذا أمَّ صاحبُ الجرح السائل لأصحاب الجرح والأصحّاء. وله إلخ: وشرط الكرخي للفساد في إمامة القارئ نية الإمامة؛ لأنه يأتيه الفساد من قبكه. [فتح القدير ٢٩٧/١]

وهذا: إشارة إلى ترك فرض القراءة. (العناية)

= وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن أبي جعفر أن علياً صلى بالناس وهو جنب، أو على غير وضوء، فأعادوا، وأمرهم أن يعيدوا. [رقم: ٣٦٦٣، باب الرجل يؤم القوم وهو جنب أو على غير وضوء] وقال الحافظ في "الدراية": فلعلهما أثران (يريد هذا، والأثر السابق عن على قولاً) وسكت عنهما، قلت: إسناده حسن مع انقطاع فيه، وهو لا يضرنا. [إعلاء السنن ٣١٠٤] وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن على بن أبي طالب قال: صلى بنا رسول الله على يوماً فانصرف، ثم جاء ورأسه يقطر ماء، فصلى بنا، ثم قال: "إين صليت بكم آنفاً وأنا جنب، فمن أصابه مثل الذي أصابني، أو وجد رزًّا في بطنه، فليصنع مثل ما صنعت". [رقم: ٧٧٧، ٢٧٧،] ومدار طرقه على ابن لهيعة، وفيه كلام، قلت: ابن لهيعة حسن الحديث كما مر غير مرة، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ٢١١٤]

بخلاف تلك المسألة وأمثالها؛ لأن الموجود في حق الإمام لا يكون موجودا في حق المقتدي. ولو كان يصلي الأُمِّي وحده، والقارئ وحده: جاز، هو الصحيح؛ لأنه لم تظهر منهما رغبة في الجماعة. فإن قرأ الإمام في الأوليَنِ، ثم قدّم في الأُخريَن أمّياً: فسدت صلا تُهم، وقال زفر حشه: لا تفسد؛ لتأدِّي فرض القراءة. ولنا: أن كل ركعةٍ صلاةً، فلا تُحلَّى عن القراءة إما تحقيقاً، أو تقديراً، ولا تقدير في حق الأمي؛ لانعدام الأهلية، وكذا على هذا لو قدمه في التشهد، والله أعلم تعالى بالصواب.

المسألة: يريد ما استشهدا به من العاري إذا أم عراة ولابسين. (العناية) في حق المقتدي: ولما فسدت صلاة الإمام فسد صلاة جميع المقتدين. (النهاية) لأنه لا يقال للمقتدي العاري بالإمام اللابس: إنه لابس لا عرفاً، ولا شرعاً. ولو كان إلخ: فيه شائبة الجواب عما يقال: لوكان النظر إلى القدرة على جعل الصلاة بقراءة بالاقتداء بالاقتداء بالقارئ معتبراً، لما جاز صلاة الأمي وحده، والقارئ وحده؛ لاقتداره صلاته بقراءة بالاقتداء بالقارئ. [العناية /٣٢٧] الأمي: منسوب إلى الأم أي هو كما ولدته أمه. (العناية) هو الصحيح: في "شرح الطحاوي": لا رواية فيه عن أبي حنيفة، واختلف فيه، فقيل: تفسد في قياس. [فتح القدير ٢٧٧١]

لأنه لم تظهر منهما إلخ: تحقيقه: أن الأمي عند وجود القارئ يجعل قادراً على القراءة من وجه، دون وجه؛ لأنه قادر عليه بالغير عاجز بالذات على ما حققناه، ثم إذا وُجد منهما رغبة في الجماعة ترجح جانب القدرة على جانب العجز، فيعتبر قادراً مخاطباً بجعل صلاته بقراءة، أما إذا لم يوجد منهما رغبة في الجماعة، فلا يصير حينئذ جانب القدرة ظاهراً، فيعتبر عاجزاً، والعجز ينافي الخطاب، والله أعلم. قدم: أي أحدث، فاستخلف أمّياً. (العناية) صلاقهم: كمالو استخلف صبياً، أو امرأة. (النهاية)

لا تفسد: وكذا عن أبي يوسف في غير رواية الأصول.(الكفاية) فرض القراءة: يعني أن القراءة فرض في الأوليين وقد تأدى فصار الأمي والقارئ بعده سواء.(البناية) أو تقديراً: كما في الأخريين، فإن القراءة في الأوليين قراءة في الأخريين بالحديث.[العناية ٣٢٨/١] لانعدام الأهلية: والشيء إنما يقدر إذا أمكن تحقيقه.(العناية) وكذا على هذا إلخ: أي قبل أن يقعد قدر التشهد ولو قدمه بعد ما قعد قدر التشهد فهو على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه هشر.[الكفاية ٣٢٨/١]

باب الحدَث في الصّلاة

ومَن سبقه الحدثُ في الصلاة: انصرف، فإن كان إماماً: استخلف وتوضّاً وبنى. والقياسُ: أن يستقبل، وهو قول الشافعي عشم؛ لأن الحدث ينافيها، والمشي والانحراف يفسدالها، فأشبة الحدثُ العَمْدَ. ولنا: قوله عليّة: "من قاء أو رَعَف أو أمذَى في صلاته:

باب إلخ: لما ذكر أحكام السلامة عن العوارض في الصلاة انفراداً وجماعةً؛ لألها هي الأصل، ذكر في هذا الباب ما يعرض له من العوارض، ويمنعه من المضي. [العناية ٣٢٨/١] انصرف: والمعنى من غير توقف بعد سبق الحدث؛ لأنه إذا وقف يصير مؤدياً جزء الصلاة مع الحدث فتنقطع صلاته فيبني حينئذ، وأشار إليه بقوله: انصرف وهو جزاء الشرط، والجزاء لا يتراخى عن الشرط، ولو مكث في مكانه قدر ما يؤدي ركناً فسدت صلاته. [البناية ٧/٢] استخلف: بأن يأحذ بثوب رجل إلى المحراب أو يشير إليه. (فتح القدير) وتوضأ: معطوف على قوله: وانصرف، لا على قوله: واستخلف، فإن هذين الحكمين لا يختصان بالإمام. وبغي: وكان مالك عشم يقول في الابتداء: يبني، ثم رجع، وقال: لا يبني ثم رجع، وقال: يبني، فعابه محمد عشم في كتاب الحجة برجوعه من الأثر إلى القياس.[الكفاية ٣٢٩/١] أن يستقبل: لأن الحدث ينافي الصلاة؛ لأنما تستلزم الطهارة، والحدث ينافي الطهارة، ومنافي اللازم مناف للملزوم، والشيء لايبقي مع المنافي.(العناية) يفسداها: وكل ما يفسدها لا تبقي معه، كالحدث العَمْد، فالصلاة لا تبقى مع المشي والانحراف. [العناية ٢٩/١] فأشبه الحدث العمد: أي أشبه الحدث السابق - وهو الحدث السماوي - الحدث العمد، فكما أن في الحدث العمد تبطل الصلاة فكذلك في الحدث السماوي.[البناية ٢/٢٥٤-٤٥٣] ولنا إلخ: و قد أجمع الخلفاء الراشدون وفقهاء الصحابة هيُّهم، كعبد الله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وأنس بن مالك، وسلمان الفارسي ﴿ على ما قلنا، وبمثله من الإجماع يُترك القياس. [العناية ٣٣٠/١] قوله عليمًا من قاء إلخ: فإن قلت: هذا الحديث معارض بما روي عن على بن طلق قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا فَسَى أحدكم في الصلاة فلينصرف، وليتوضأ، وليُعد الصلاة"، ولما تعارضت الأخبار وجب الرجوع إلى القياس، وهو يوجب الاستقبال بما بينا. أجيب بأن التوفيق مقدم على التساقط، ونحن نُوفَق بين الحديثين، فيُحمَل الأول على سبق الحدث من غير تعمد، والثاني على صورة العمد. فلينصرف وليتوضاً ولين على صلاته ما لم يتكلم"، * وقال عليه: "إذا صلى أحدُكم فقاء أو رعَفَ: فليضع يدَه على فمه، وليُقلِم من لم يُسبَق بشيء". * والبلوى فيما يَسبِقُ دون ما يتعمده فلا يُلحقُ به. والاستئناف أفضل؛ تحرُّزًا عن شبهة الخلاف، وقيل: إن المنفرد يستقبل، والإمام والمقتدي يبني؛ صيانةً لفضيلة الجماعة. والمنفرد إن شاء أتمَّ في منسزله، أي الانفل له ذلك وإن شاء عاد إلى مكانه، والمقتدي يعود إلى مكانه إلا أن يكون إمامه قد فرغ،

وليقدم إلخ: قلت: هذا القدر من الحديث يصلح دليلاً على قوله: استخلف، لا على قوله: توضأ وبنى، حيث لا يدل على جواز البناء، وعدم فساد الصلاة، كما هو متنازع بيننا وبينه، وإنما يدل على الاستخلاف، والحَصْم لا يخالفنا فيه إلا أن يقال: صحة الاستخلاف يدل على بقاء صلاة الإمام؛ إذ لوفسدت فسدت صلاة القوم أيضاً على ما حققناه من أن صلاة الإمام يتضمن صلاة القوم جوازًا وفساداً؛ لقول النبي ﷺ: "الإمام ضامن"، فلا يفيد الاستخلاف، فحينئذ يكون دليلاً على المجموع، وحجةً على الخصم.

من لم يسبق بشيء: أي يقدم المدرك، لا المسبوق، ولو قدم المسبوق فإذا أتم صلاته لزم عليه أن يقدم مدركاً حتى يتم صلاة الإمام بالتسليم، فلزم من تقدتم المسبوق تكرار الاستخلاف. والبلوى إلخ: قيل: هو حواب عن قياس الشافعي الحدث السابق بالحدث العمد فاسد؛ لوجود الفارق؛ لأن السابق فيه البلوى لحصوله بغير فعله، فجاز أن يُجعل معلوراً، بخلاف العمد، فلا يجوز إلحاق السابق به كذا في الشروح. وفيه نظر؛ لأنه قال: والقياس أن يستقبل، وذلك اعتراف بصحة القياس إلا أنه ترك بالنص، وفي الاشتغال ببيان فساده تناقض، والظاهر أن مراده ترك إلحاق العمد، بالسابق. [العناية ٢٣١/١]

الاستئناف: أي استقبال الصلاة أفضل من البناء.(البناية) في منـــزله: الذي توضأ فيه بعد الانصراف، وهو اختيار بمض مشايخنا.(العناية) عاد إلى مكانه: وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام خواهر زاده ليكون جميع الصلاة مؤدَّى في مكان واحد.[العناية ٢٣١/١]

* تقدم في نواقض الوضوء من رواية عائشة والخدري.[نصب الراية ٢١/٢] أخرج ابن ماجه في سننه حديث عائشة عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: من أصابه قيء أو رُعافٌ أو قُلْسٌ أو مَذي، فلينصرف، فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته، وهو في ذلك لايتكلم.[رقم: ١٢٢١، باب ماجاء في البناء على الصلاّة]

أو لا يكون بينهما حائل، ومَن ظن أنه أحدث، فحرج من المسجد، ثم عَلم أنه الإمام والتندي للإمام والتندي لم يكن خرج من المسجد، يُصَلِّي ما بقي. والقياس لم يُحدث استقبال، وهو رواية عن محمد يشمه؛ لوجود الانصراف من غير عذر.

حائل: أي مانع من صحة الاقتداء. (فتح القدير) ما بقي: من صلاته؛ لأن المسجد - وإن تباعدت أطرافهعند له مكان واحد بدليل صحة الإقتداء، وعدم تكرر وجوب سجدة التلاوة. [البناية ٢/٢٤]
الاستقبال: لوجود الانصراف من غير عذر كما إذا كان على قصد الاعراض. (العناية) كما إذا ظن المسيم، الماء، وكان سراباً، فانصرف من الصلاة، أو ظن المسلي أن في ثوبه نجاسة، فانصرف، وعَلم أن ليس فيه نجاسة، لا يجوز له البناء؛ لوجود الانصراف من غير عذر. عن محمد: حلاف محمد على فيما إذا كان باب المسجد على عائط القبلة لا تفسد صلاته بالاتفاق. [الكفاية ١٣٣٢/]
عذر: ثابت في نفس الأمر. (فتح القدير)

 وجه الاستحسان: أنه انصرف على قصد الإصلاح؛ ألا ترى أنه لو تحقّق ما توهمه: بنى على صلاته، فألحق قصد الإصلاح بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج. وإن كان السحط استخلف فسدت؛ لأنه عمل كثير من غير عذر، وهذا بخلاف ما إذا ظن أنه افتتح الصلوة على غير وضوء، فانصرف، ثم علم أنه على وضوء، حيث تفسد وإن لم يخرج؛ لأن الانصراف على سبيل الرفض؛ ألا ترى أنه لو تحقق ما توهمه يستقبله، فهذا هو الحرف، ومكان الصفوف في الصحراء له حكم المسجد. ولو تقدم قدامه فالحد هو السترة، وإن لم تكن فمقدار الصفوف خلفه، وإن كان منفرداً: فموضع سجوده من كل جانب.

بحقيقته: فعلم أن القصد إلى الشيء ملحق بحقيقة ذلك الشيء. (الكفاية) وإن كان استخلف: أي وإن كان الذي ظن أنه أحدث استخلف ثم علم أنه لم يحدث فسدت أي صلاته وإن لم يخرج من المسجد. (البناية) فهذا: أي هذا الذي ذكرنا أن الانصراف إذا كان على قصد الإصلاح لم تفسد صلاته ما لم يخرج، أويستخلف، وإذا كان على قصد الإعراض والرفض، فسدت. [العناية ٣٣٣/١] هو الحرف: أي الأصل الذي تخرج عليه المسائل، وهو أن الانصراف إذا كان على سبيل قصد الإصلاح لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد. وإذا كان على سبيل المرفض يستقبل وإن الم يخرج من المسجد. [الكفاية ٣٣٣/١]

ومكان الصفوف إلخ: أنه إذا كان يصلي في الصحراء لا يخلو إما أن يكون إماماً أو منفرداً، وعلى التقديرين لا يخلو إما أن يكون إماماً أو منفرداً، وعلى التقديرين لا يخلو إما أن يكون بينه سترة أو لايكون، فإن كان إماماً وكان الصفوف كالمسجد في حقه فإذا سبقه الحدث فإنه ينصرف ويستخلف ما دام في مكان الصفوف، فإذا حرج من الصفوف و لم يستخلف فقد بطلت صلاته؛ لاختلاف المكانين من غير عذر هذا إذا لم يكن سترة، فإن كانت بين يديه سترة فالمعتبر حد السترة إذا مشى قدامه. [البناية ٤٨/٢] حكم المسجد: فإذا وقع خارجاً عن الصفوف، بأن وقع خارجاً عن الصفوف، بأن

فهقدار الصفوف: أي فالمعتبر مقدار الصفوف التي خلفه أي خلف الإمام حتى إذا كان من آخر الصفوف إلى الأمام حمسة أذرع، فإن لم يخرج عن هذا المقدار يبني ولا يستقبل، وإن خرج عن هذا المقدار ولم يستخلف بطلت صلاته؛ لأن الإمام بعد سبقه الحدث كان عليه الاستخلاف؛ ليستر هو في حكم المقتدي به؛ لأنه صار مقتدياً، وذكر الصفوف بالجمع باعتبار الغالب.[البناية ٤٤٨/٢]

وإن جُنَّ، أو نام فاحتلم، أو أُغمي عليه: استقبل؛ لأنه يندُرُ وجودُ هذه العوارض، فلم يكن في معنى ما ورد به النص، وكذلك إذا قهقه؛ لأنه بمنزلة الكلام، وهو قاطع. وإن حَصِرَ الإمام عن القراءة، فقدَّم غيرَه: أجزأهم عند أبي حنيفة، وقالا: لا يُجزئهم؛ لأنه يندُرُ وجوده، فأشبه الجنابة في الصلاة. وله: أن الاستخلاف لعلَّة العَجْز، وهو هنا ألزم، والعَجْزُ عن القراءة غيرُ نادر، فلا يلحق بالجنابة. ولو قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة: لا يجوز الاستخلاف بالإجماع؛ لعدم الحاجة إليه، وإن سبقه الحدث ما تجوز به الصلاة: يأن التسليم واحب، فلا بد من التوضيّ، ليأتي به.

لا يُجزِئهم: قال في "النهاية": بل يُتمها بدون القراءة كالأمي إذا أمّ قوماً أمين، ونسبه بعض الشارحين إلى السهو؛ لأن مذهبهما أنه يستقبل. لأنه: أي الحصر عن القراءة نادر الوجود، كالجنابة في الصلاة، فلم يكن في معني ماورد به النص من الحدث الذي تعم به البلوى.(العناية) هنا ألزم: لأن المُحدث قد يجد في المسجد ماء، فيمكنه إتمام صلاته من غير استخلاف، أما الذي نسي جميع ما يحفظ لا يقدر على الإتمام إلا بالتذكير والتعليم. والعجز: حواب عن قولهما: أنه يندر وجوده. [العناية ٣٣٤/١] مقدار إلخ: وهو آية عنده، وثلاث آيات عندهما. لا يجوز: أي الاستخلاف، ولو فعل مع إمكان آية فسدت. (فتح القدير) وسلم: أي إن أراد إتمام الواجب.

وإن تعمد الحدث في هذه الحالة، أو تكلم، أو عمل عملاً ينافي الصلاة: تمت صلاته؛ لأنه يتعذر البناء لوجود القاطع، لكن لا إعادة عليه؛ لأنه لم يبق عليه شيء من الأركان. فإن رأى المتيمّمُ الماء في صلاته: بطلت، وقد مرّ من قبل. وإن رآه بعد ما قعد قدر التشهد، أو كان ماسحاً فانقضت مدة مسحه، أو خلع خفيه بعمل يسير، أو كان أميّا فتعلم سورة، أو عُرياناً فوجد ثوباً، أو مُومئاً فقدر على الركوع والسجود، أو تذكّر فائتة عليه قبل هذه، أو أحدث الإمامُ القارئ فاستخلف أمّسيّا، وطلعت الشمسُ في الفجر،

في هذه الحالة: يعني بعد التشهد.(العناية) بطلت: للقدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف، بخلاف ما إذا أحدث المتيمم في الصلاة، فانصرف فوجد ماءً، فإنه يتوضأ ويبني دون فساد؛ لأن انتقاض التيمم برؤية الماء باعتبار ظهور الحدث السابق، ورؤية الماء ههنا بعد انتقاضه بالحدث، فلم تُوجد القدرةُ حالَ قيامه، فلا يتحقق انتقاضُه مستنداً.[قتح القدير ٣٣٥/١]

وقد مرّ: في باب التيمم حيث قال: وينقضه أيضاً رؤية الماء إذا قدر على استعماله. [العناية ٣٥٥/١] وإن رآه إلخ: بيان مسائل تسمى باثنى عشرية، وهي مشهورة. (العناية) بعمل يسير: بأن كان الخف واسع الساق لا يحتاج في نزعه إلى المعالجة، وإنما قيد به؛ لأنه إذا كان ضيقاً فعالج بالنـزع تمت صلاته بالاتفاق. فتعلم سورة: قيل: تذكر بعد النسيان؛ لأن التعلم لابد له من التعليم، وذلك فعل ينافي الصلاة، فتتم صلاته بالاتفاق، وقيل: سمعها بلا اختيار، وحفظها بلا صنع. (العناية)

فوجد ثوباً: أي من غير طلب منه. عليه: أي عليه أو على إمامه، وفي الوقت سعة. (فتح القدير) فاستخلف أمياً: قيل: هو اختيار المصنف عشه، وأما على اختيار فحر الإسلام فلا فساد في الاستخلاف بعد التشهد بلاخلاف. [العناية ٣٣٥/١] في الفجر: يعني طلوعها مفسد فإذا طلعت بعد ما قعد قدر التشهد قبل أن يسلم فسدت عند أبي حنيفة خلافاً لهما. [فتح القدير ٣٣٥/١]

أو دخل وقتُ العصر وهو في الجمعة، أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن بُوء، أو كان صاحبَ عُذرفانقطع عذرُه كالمستحاضة، ومن بمعناها: بطلت صلاتُه في قولً أبي حنيفة على، وقالا: تمت صلاتُه. وقيل: الأصل فيه أن الخروجَ عن الصلاة بِصنْع المصلّي فرضٌ عند أبي حنيفة على، وليس بفرض عندهما، فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة، وعندهما: كاعتراضها بعد التسليم.

في الجمعة: قيل: كيف يتحقق هذا الخلاف، ودخولُ العصر عنده إذا صار ظل كل شيء مثليه، وعندهما إذا صار مثله . وأجيب بأن هذا على قول الحسن بن زياد أن بين الظهر والعصر وقتاً مهملاً، فإذا صار ظل الشيء مثله تحقق الخروج عندهم، وتمت الصلاة عندهما، وعنده باطلة، وهذا يخالفُ قول المصنف: أو دخل وقت العصر في الجمعة، وقيل: يمكن أن يقعد في الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد إلى أن يصير الظل مثليه، فحينئذ يتحقق الخلاف.[العناية ٣٣٥/١]

فسقطت عن برء: لأن سقوطها بغير صنعها فيكون مُبطلاً؛ لأن الخروج من الصلاة بصنعه فرض عند الإمام في رواية كما بينا أنفاً لا عندهما. [مجمع الأغمر ١٧٥/١] فانقطع عذره: والمراد بالزوال أن يستوعب الانقطاع وقتاً كاملاً. (مجمع الأغمر) ومن بمعناها: نحو: من به سلس البول، وانطلاق البطن، وانفلات الريح. (البناية) قيل إلخ: هو قول أبي سعيد البردعي، وعليه العامة، وفيه إشارة إلى أن المختار عند المصنف غيره وهو قول الكرخي، فإن فسادها بالأمور المذكورة عند أبي حنيفة ليس لذلك عند الكرخي؛ لأن الفعل قد يوجد معصية بأن قهقه أو كذب، ولا يجوز أن تكون المعصية فرضاً بل الخروج بفعل المصلي ليس بفرض بالاتفاق، وإنما عنده أن هذه الأشياء مغيرة للصلاة، ووجود المغير بعد التشهد كوجوده قبله؛ لما أنه في حرمة الصلاة، ولهذا إذا نوى المسافر في هذه الحالة الإقامة أتم، والمعنى بالمغير ما تجب الصلاة بعد وجوده على غير الصفة الواجبة هي عليها قبله، فإن الصلاة تجب بعد رؤية الماء، وانقضاء مدة المسح، ووجدان الثوب، وتعلم السورة بالوضوء، عليها قبله، فإن الصلاة بعد أن كانت واحبة بطهارة التيمم والمسح والعرى وعدم القراءة، وقيل: المعنى به كون الصلاة حائزة؛ للاحتماع به وبضده فإنها تصح بالتيمم والمسح والعرى وعدم القراءة، وقيل: المعنى به وبضده فإنها تصح بالتيمم والمسح والإيماء وأضدادها. [العناية ٢٣٦/١]

لهما: ما روينا من حديث ابن مسعود ﴿ مُنْهُ وله: أنه لا يُمكنه أداءُ صلاة أحرى إلا بالخروج من هذه، وما لايتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً. ومعنى قوله: "تمت" قاربت التمام، والا ستخلاف ليس بمُفسد، حتى يجوز في حق القارئ،

ماروينا: ولأن الخروج لوكان من الأركان كان لا يَتأدى إلا بقربة، كسائر الأركان من الركوع والسجود، ولا يقال: إنه يتأدى بالحدث العَمْد والقهقهة، فعلمنا أنه ليس بركن، ولأنه لو كان ركناً للصلاة لكان إذا وحد في وسط الصلاة لا تفسد به الصلاة. (النهاية) حديث ابن مسعود هيد: يريد به قوله هيد: "إذا قلت هذا أو فعلت هذا" الحديث. علَّى على التمام بأحدهما، فمن علق بثالث فقد خالف النص. [العناية ٢٣٦٨] ولمه إلخ: الأوضح في التعليل من قبل أبي حنيفة أن يقال: إن إتمام الصلاة واحب؛ إذ تمامها منها، وهي البهار، والسواد بالبياض، كما لا يخفى. من هذه: أنه إذا تحرَّم للظهر مثلاً فلم يخرج منها حتى دخل وقت العصر لزمه أداء العصر مثلاً ولا عليه أداءها إلا بعد الخروج عن تحريمة الظهر؛ لأن العصر لا يتأدى بهذه التحريمة فيكون الخسروج عن تحريمة الظهر سبباً يتوصل به إلى أداء العصر وأداء العصر فرض، وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً كالانتقال من ركن إلى ركن في باب الصلاة عدَّ من الأركان، وإن لم يكن ركناً في نفسه كذا هذا؛ لأنه لم يبق الأولى عن الصحة لا يمكنه أداء الثانية؛ لأن الترتيب عندنا فرض، ولا يخرج عن الأولى على وجه بقي صحيحاً إلا بصنع يوجد منه فكان فرضاً، وهذه النكتة منقولة فرض، ولا يخرج عن الأولى على وجه بقي صحيحاً إلا بصنع يوجد منه فكان فرضاً، وهذه النكتة منقولة عن الشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي. [البناية ٢٠/٢٤]

يكون فرضاً: ومعلوم أن الطلب إنما يتعلق بفعل المكلّف بناءً على اختياره، لا بلااختيار. ومعنى: حواب عن استدلالهما بحديث ابن مسعود (العناية) قاربت التمام: وتقريره: أن معنى قوله عين: "من وقف بعرفة فقد تم حجه" أي قارب التمام؛ لبقاء فرض بعده وهو طواف الزيارة بالاتفاق. وقال عين: "لقنوا موتاكم..." الحديث أي الذي شارف الموت.(البناية) ليس بمفسد: هذا حواب عن سؤال مقدر يرد على قوله: "أو أحدث الإمام القارئ فاستخلف أمياً،" تقديره: أن يقال: ينبغي أن لا تفسد الصلاة عند أبي حنيفة باستخلاف الأمي بعد قدر التشهد؛ لأن الاستخلاف عمل كثير مفسد للصلاة، وهو صنع منه فيخرج عن الصلاة باستخلاف، وتقدير الجواب: أن الاستخلاف نفسه ليس بمفسد بدليل أنه لو استخلف القارئ في صلاته لم يضره وهو معنى قوله: حتى بجوز في حق المقارئ أي حتى يجوز الاستخلاف في حق المصلي القارئ، فعلم أن نفس الاستخلاف ليس بمفسد. [البناية ٢/٢/٤]

وإنما الفساد ضرورة حكم شرعي، وهو عدم صلاحية الإمامة. ومن اقتدى بإمام بعد السلام الفساد ضرورة حكم شرعي، وهو عدم صلاحية الإمامة. والأولى ما صلى ركعة، فأحدث الإمام فقدَّمه: أجزأه؛ لوجود المشاركة في التحريمة، والأولى للإمام: أن يُقدِّم مدركا؛ لأنه أقدرُ على إتمام صلاته، وينبغي لهذا المسبوق أن لايتقدم؛

وإنما الفساد إلخ: حاصله: أن الاستخلاف صُنعة، وهي ليست بمفسدة نعم يثبت بالاستخلاف حكم شرعي، وهو عدم صلاحية الإمامة، وهو مفسد، فظهر أن الفعل ليس بمفسد، وما لزم منه مفسد.

حكم شرعي إلخ: يُشكل بما إذا استخلف امرأةً، وقد سبقه حدث، وخَلْفَه رجال ونساء، حيث يُفسِد صلاته وصلاة القوم، فلو لم يكن صلاته وصلاة القوم، لايصلح للبحلافة، فيُفسد صلاته، وصلاة القوم، فلو لم يكن استخلاف من لايصلح للإمامة مُفسداً، بل كان الفساد لعدم صلاحية الإمامة وجب أن لا تفسد صلاة الإمام في هذه المسألة بالاستخلاف، بل تفسد صلاة من لا تصلح المرأة لإماميته، وهم الرجال خاصة، كما هو مذهب زفر. قلت: معنى عبارة الشارح أن الاستخلاف بنفسه ليس يُفسد؛ إذ قد يحصل بالإشارة، أو يقال: إنه ليس يمفسد؛ لأنه سنة مُنهية متمِّمة مُكملة . وإنما الفساد ههنا لضرورة حكم شرعي، وهو عدم صلاحية الإمامة.

صلى ركعة: لوقال المصنف: بعد ما ركع، لكان أشمل؛ ليتناول ما بعد تمام ركعة، أو ركعتين، أو ثلاث ركعات، وما إذا ركع ولم يتم الركعة، والمقصود إثبات المسبوقية، وإنما قلنا: بعد ماركع؛ إذ لو كان قبل الفراغ من الركوع لم يكن مسبوقًا. أجزأه: قد يقال: يجب أن لايجوز؛ لورود الأمر بتقليم المدرك في قول النبي عليه:" وليقدم من لم يُسبَق بشيء". إلا أن يحمل على الإستحباب بدلالة أن تقليم المسبوق حائز بالإجماع.

في التحريمة: يعني أن صحة الإستخلاف بالمشاركة في التحريمة.(البناية) مدركاً: أي لأن المدرك أقدر من المسبوق فكان أولى؛ لأن المسبوق - إذا أتمّ صلاة الإمام - يقدِّم مدركاً آخر للسلام؛ لعجزه من السلام، أما المدرك فيسلم إذا أتم صلاة الإمام بدون استخلاف آخر فيثبت أنه أقدر من المسبوق.(البناية)

لأنه أقدر إلخ: أفاد التعليل أن الأولى أن لا يُقدم مقيماً إذا كان مسافراً، ولا لاحقاً؛ لأنهما لا يقدران على الإتمام، وحينئذ فكما لا ينبغي للمسبوق أن يتقدم كذا هذان، وكما يقدِّم مدرِكاً للسلام لو تقدم كذا الآخران.[فتح القدير ٣٣٧/١] إتمام صلاته: وقد قال النبي على: من قلَّد إنساناً عمداً وفي رعيته من هو أولى منه، فقد حان الله ورسوله.(النهاية)

لَعَجْزِه عن التسليم. فلو تقدم يبتدئ من حيث انتهى إليه الإمامُ؛ لقيامه مقامه. وإذا انتهى إلى السلام يُقدم مدرِكاً يسلّم بهم، فلو أنه حين أتمَّ صلاة الإمام قهقه، أو أحدث متعمداً، أوتكلّم، أوخرج من المسجد: فسدت صلاتُه، وصلاة القوم تامةٌ؛ لأن المُفسد في حقّه وُجد في خلال الصلاة، وفي حقهم بعد تمام أركاها. والإمام الأول إن كان فرغ لا تفسد صلاته، وإن لم يفرُغ: تفسد، وهو الأصح، فإن لم يُحدث الإمام الأول، وقعد قدر كمدة النوم من لم يُحدث الإمام الأول مسلاته عند التشهد، ثم قهقه، أو أحدث متعمّداً: فسدت صلاة الذي لم يُدرِك أول صلاته عند أبي حنيفة. وقالا: لاتفسد. وإن تكلم أوخرج من المسجد: لم تفسد في قولهم جميعاً.

من حيث انتهى إلخ: فلذا قالوا: لو استخلف في الرباعية مسبوقاً بركعتين، فصلى الخليفة ركعتين، ولم يقعد فسدت صلاته. [فتح القدير ٢٣٧/١] يسلم بهم: يعني إذا انتهى إلى وقت السلام تأخر، وقدّم رجلاً من المدركين يسلم بهم؛ لأنه عاجز عن السلام؛ لبقاء الركعة عليه، فيستعين عمن يقدر عليه؛ لأن إتمامه بعد سلام الإمام، ثم يقوم هو، فيقضي ما بقي عليه من صلاته، وصلاة القوم تامة؛ لأنه لم يبق عليهم شيء. (النهاية) تامة: لأنه لم يبق عليهم البناء، ولو ضحكوا بأنفسهم في هذه الحالة كانت صلاقم تامة، وضحك الإمام في حقهم لا يكون أكثر تأثيراً من ضحكهم. وجد: وفساد الجزء يستلزم عدم صحة البناء.

تمام اركافها: فيُوجد ما يُفسد الجزء الأخير من غير استناده إلى أول الصلاة. تفسد: لأن الإمام الأول مقتد بالثاني، فكما أن المفسد وقع في أثناء صلاته وقع في أثناء صلاته الإمام الأوّل أيضاً، فيفسد صلاته. وهو الأصح: احتراز عن رواية أبي حفص أن صلاته أيضاً تامة؛ لأنه مدرك أول صلاته، فيكون كالفارغ بقعدة الإمام قدر التشهد.(العناية) الإمام الأول: لفظ الأول هنا تساهل؛ إذ ليس في صورة هذه المسألة إمام ثان؛ إذ ليس فيها استخلاف بل حاصلها: رحل أمّ قوماً مسبوقين ومدركين، فلما انتهى إلى محل السلام قهقه، أو احدث متعمداً فسدت صلاة المسبوقين عند الكل.[فتح القدير ٣٣٨/١]

قدر التشهد: إنما قيد بذلك؛ لأن القهقهة والحدث العمد إذا وجدا قبله فسدت صلاة الجميع بالإتفاق. أول صلاته: وقيد بفساد صلاة المسبوق؛ لأن صلاة المدرك لا تفسد بالإتفاق، وفي صلاة اللاحق روايتان.[العناية ٣٨/١] طما: أن صلاة المقتدي بناة على صلاة الإمام جوازاً وفساداً، ولم تفسد صلاة الإمام، فكذا صلاته، وصار كالسلام والكلام. وله: أن القهقهة مُفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلاة الإمام، فيفسد مثله من صلاة المقتدي، غير أن الإمام لا يحتاج إلى البناء، والمسبوق عالم الإيناء على البناء، والمسبوق في معناه. وينتقض عجاج إليه، والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام؛ لأنه مُنه، والكلام في معناه. وينتقض وضوء الإمام؛ لوجود القهقهة في حرمة الصلاة. ومن أحدث في ركوعه أوسجوده: توضًا وبنى، ولا يعتد بلاي أحدث فيها؛ لأن إتمام الركن بالانتقال، ومع الحدث لا يتحقّق، ولا بد من الإعادة، ولو كان إماماً فقدًا غيره، دام المقدَّم على الركوع؛ لأنه يُمكنه الإتمام بالاستدامة. ولو تذكّر وهو راكع أو ساجد أن عليه سجدة، فانحط من ركوعه، الإتمام من سجوده فسجدها، يُعيد الركوع والسجود، وهذا بيان الأولى؛

مفسدة إلخ: لأنما كالحدث في إزالة شرط الصلاة، وهو الطهارة. (العناية) لأنه مُنه: وفي المجتى: المراد من المتهي ما يكون متحققاً بالتحريمة إما بصفة الاتصال كالسلام، أو الانفصال كالحروج. [البناية ٢٧٥/٤] والمنهي ما اعتبره الشارع رافعاً للتحريمة عند الفراغ من الصلاة كالتسليم، والحروج بفعل المصلي، فإن الشرع اعتبرهما كذلك قال على: "وتحليلها التسليم"، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانتُشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾. (العناية) في معناه: من حيث إن السلام كلام مع القوم بمنةً ويسرةً؛ لوجود "كاف" الخطاب. وضوء الإمام: عند العلماء الثلاثة، خلافاً لزفر. (العناية) في حرمة المصلاة. أو في وقت بقى فيه ما حرم في الصلاة.

ولا يَعتَدّ: وفي بعض النسخ: يُعيد، وهما متقاربان؛ لأن عدم الاعتداد يستلزم الإعادة. لا يتحقق: لأن المنتقل إليه جزء من الصلاة، وأداء ُ جزء منها بعد سبق الحدث مفسد. (العناية) من الإعادة: والقياس أن ينتقض بالحدث جميعُ ما أدى، لكن تركناه بالأثر الوارد في البناء، فبقي انتقاض الركن الذي سبقه الحدث فيه على القياس. (العناية) على الركوع: أي مكث راكعاً قدر ركوعه. بالاستدامة: لأن الاستدامة فيما يستدام كالإنشاء، فلا يحتاج إلى إنشاء الركوع. بيان الأولى: لأن مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة ليست بركن. [البناية ٢٧/٢]

لتقع أفعالُ الصلوة مرتبةً بالقدر الممكن. وإن لم يُعد أجزأه؛ لأن الانتقال مع الطهارة شرط وقد وحد. وعن أبي يوسف علله: أنه تلزمه إعادةُ الركوع؛ لأن القومة فرض عنده. قال: ومن أمَّ رَجلاً واحداً فأحدث، وخرج من المسجد، فالمأموم إمام، نوى أو لم ينو؛ لما فيه من صيانة الصلاة، وتعيين الأول لقطع المزاحمة،

بالقدر الممكن: وذلك؛ لأن السحدة سواء كانت تلاوتيةً أو صلاتيةً؛ لما كان محلها الركعة السابقة، ولم يؤد فيها كانت هذه السجدة كأنما أُدِّيتْ في مكانما، فكان اللائق أن لا يعتبر بين الترك وصنيع هذه السجدة، لكن لما تم بعض الأركان لم يمكن أن يحكم بعدم اعتبارها؛ لأنه كان تاماً، وأما ما لم يتم، فهو في محل الرفض والترك، فيحوز أن لا يعتد. والقدر الممكن إعادة الركوع والسجود لتحقق الترتيب على اعتبار أن يكون الأول محسوباً، ويجوز أن يكون المراد بقرب الركوع والسحود إلى محل بقدر الإمكان.[البناية ٤٧٧/٢] وإن لم يُعد إلخ: وطولب بالفرق بين هذا، وبين ما إذا عاد إلى السجدة الصلبية بعد ما قعد قدر التشهد، فإنه ترتَفض القعدةُ، وكذا لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ القرآن، فعاد لقراءة القرآن ارتفض الركوع . وأحيب بأن القعدة إنما ترتفض بالإتيان بالسحدة؛ لأن النبي ﷺ علَّق تمامَ الصلاة بالقعدة في قوله علم: "إذا قلت هذا أو فعلتَ هذا فقد تمت صلاتك" فلو قلنا: بجواز تأخير غيرها عنها، كان تمام الصلاة بذلك الغير، وهو خلاف النص. وكذلك لا يجوز تأخير القيام، أو الركوع عن السحود؛ لأن القيام وسيلة إلى الركوع، والركوع وسيلة إلى السحود، حتى إن من لم يقدر على الركوع والسحود، لا يجب عليه القيام، والوسائل متقدمة على المقاصد، والقراءة زينة القيام، فكانت تابعةً له.[العناية ٢٤١/١] أجزأه: فرق بين هذا وبين ما تقدم فإنه لو لم يعد ههنا أحزأه، بخلاف الأول. (النهاية) فرض عنده: فحيث انحط من الركوع ولم يرفع رأسه فقد ترك الفرض فعليه الإعادة.(البناية) صيانة الصلاة: وذلك؛ لأن الإمامة يحتاج إليها، لتبقى صلاته حائزة، وليس معه أحد يصلح للإمامة، وهو يصلح لها، فيتعين إماماً.(النهاية) صيانة الصلاة: لا شك أن صلاة المأموم مرادة، هذا أما صلاة الإمام المُحْدِث فظاهر "النهاية" ألها هي المرادة بناءً على فساد صلاته إذا لم يستخلف حتى خرج، وقد قدمنا فيه روايتين، والشيخ أبمم الصلاة، فيراد صلاة من تفسد صلاتُه، أعم من كونه المأموم، أو الإمام على إحدى الروايتين. [فتح القدير ٣٤٣/١]

ولا مزاهمة ههنا. ويُتِمُّ الأولُ صلاتَه مقتدياً بالثاني كما إذا استخلفه حقيقةً، ولو الهنت علفه إلاصبي، أو امرأة، قيل: تفسد صلائه؛ لاستخلاف من لايصلح للإمامة، وقيل: لا تفسد؛ لأنه لم يوجد الاستخلاف قصداً، وهو لا يصلح للإمامة، والله أعلم.

ولا مزاحمة: فكان التعيين موجوداً حكماً، وإذا تعين لذلك كان كالمستخلَف حقيقةً فتتم صلاته مقتدياً به.[العناية ٣٤٣/١] أو امرأة: أو أمي أي من لا يصلح للإمامة.(فتح القدير)

قيل: تفسد صلاته إلخ: اختلف المشايخ فيه، فقيل: تفسد صلاة الإمام فقط؛ لاستخلاف من لا يصلح للإمامة محكماً، فإنه لما تعين للإمامة، كان الإمام مقتدياً به، ومن اقتدى بمن لا يصلح للإمامة، فسدت صلاته، وقيل: لا تفسد صلاته؛ لأن الاستخلاف إنما يكون حقيقة، أوحكماً، ولا شيء منهما بموجود، أما حقيقة فظاهر؛ لأن الفرض عدمه، وأما حكماً؛ فلأنه يقتضي صلاحيته للإمامة، والفرض عدمها، ومنهم من يقول: تفسد صلاة يقول: تفسد صلاة المكل، ومنهم من يقول: تفسد صلاة المقتدي خاصة، وهو الصحيح؛ لأنه لما لم يصر مستخلفاً، لا حقيقة، ولا حكماً؛ لما ذكرنا، بقي الإمام منفرداً، فلا تفسد صلاته المقتدي؛ لحله المقتدي؛ لحله مكان إمامه عن الإمامة. [العناية ٢٤٣/١]

باب ما يُفسِد الصلاة وما يُكره فيها

ومن تكلم في صلاته عامداً، أو ساهياً: بطلت صلاته، خلافاً للشافعي حلله في الخطأ والنسيان، ومَفْرَعُه الحديث المعروف.* ولنا: قوله عليه: "إن صلاتنا هذه لايصلُحُ فيها شيء من كلام الناس، وإنما هي التسبيح والتهليل وقراءةُ القرآن"، ** وما رواه تحمول على رفع الإثم،

باب ما يُفسد إلخ: هذا الباب لبيان العوارض التي تعرض في الصلاة باختيار المصلي فكانت مكتسبة، وآخره عما تقدم؛ لكونما سماوية. (العناية) ومن تكلم: قبل قعوده قدر التشهد. (تنوير الأبصار) خلافاً: إلا إذا طال الكلام. (العناية) في الخطأ والنسيان: ولم يفرِّق المصنف بين السهو والنسيان؛ لعدم التفرقة بينهما في حكم الشرع، والسهو: ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه والخطأ: ما لايتنبه بالتنبيه أو يتنبه بعد اتعاب. والنسيان: هو أن يخرج المدرك من الخيال. [العناية ٢٤٤/١] الحمديث: "رفع عن أمتى الخطأ، والنسيان وما استكرهوا عليه"، و المراد رفع الحكم؛ إذ هما يوحدان حساً، والخلف في حبره محال، والحكم نوعان: حكم الدنيا: وهو الإثم، ومسمى الحكم يشملهما، فيتناولهما [الكفاية ٢٤٤/١]

هذه: أي الصلاة المؤداة، وليس المراد منه الصلاة المعينة. لايصلح إلخ: جعل عدّم الكلام فيها من حقها، كما جعل وجود الطهارة فيها من حقها، فكما لا يجوز مع عدم الطهارة لا يجوز مع وجود الكلام. [العناية ٣٤٤/١] على رفع الإثم: لِما ذكر أنه مشترك، ولأن الحكم غير ملفوظ وإنما ثبت مقتضى لا عموم له، وحكم الآخرة - و هو الإثم - مراد إجماعاً فلم يبق حكم الدنيا مراداً، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حُنَاحٌ فِيْمَا أَحْطاً تُمْ ﴿ العناية ٢٤٥/١]

* يشير إلى قوله فيخ! "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان" وهذا لا يوحد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ [نصب الراية ٢٤/٢] أخرج ابن ماحه في سنننه عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه". [رقم: ٢٠٤٣، باب طلاق المكره والناسي] ** أخرجه مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال: بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم - إلى أن قال-: قال: "إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن". [رقم ١٩٩٩، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته]

بخلاف السلام ساهياً؛ لأنه من الأذكار، فيعتبر ذِكراً في حالة النسيان، وكلاماً في حالة التعمُّد؛ لما فيها من "كاف" الخطاب. فإنْ أَنَّ فيها، أو تأوَّه، أو بكى فارتضع بكاؤه، فإن كان من ذكر الجنة، أو النار: لم يقطعها؛ لأنه يدلُّ على زيادة الخشوع، وإن كان من وَجَع، أو مصيبة: قطعها؛ لأن فيه إظهارَ الجَزَع والتأسَّف، فكان من كلام الناس. وعن أبي يوسف: أن قولَه: "آه" لا يُفسد في الحالين، و"أوه" يفسد. وقيل: الأصل عنده

بخلاف السلام ساهياً: حواب عن قياس مقدر للشافعي يشد على السلام ساهياً. (فتح القدير) لأنه من الأذكار إلخ: القياس في السلام أن يكون مفسداً، وإن كان ناسياً، ولكن استحسناً فيه؛ لمعنى لا يوجد ذلك في الكلام، وهو أن السلام من جنس أذكار الصلاة، فإن في التشهد يسلم على النبي في عباد الله الصالحين، وهو اسم من أسماء الله تعالى، وإنما أخذ حكم الكلام بـــ"كاف" الخطاب، وإنما يتحقق معنى الخطاب فيه عن القصد، فإذا كان ناسياً شبهناه بالأذكار، وإذا كان عامداً شبهناه بالكلام، فأما الكلام فهو ليس من جنس أذكار الصلاة، فكان منافياً للصلاة على كل حال. (النهاية) فإن أنّ فيها: الأنين صوت المتوجع، وقيل: هو أن يقول: "أوه". (العناية) أو بكي: أي حصل به الحروف. (فتح القدير)

فارتفع بكاؤه: وفيه إشعار بأنه لو خرج الدمع بلا صوت لم تفسد. (مجمع الأنمر) من ذكر الجنة إلخ: سواء كان مذكّراً، أو ذكره بنفسه. لم يقطعها: إنما افترق بين ذكر الجنة والنار، وبين الوجع والمصيبة؛ لما أن الأنين من ذكر الجنة والنار تعريض بسؤال الجنة والإعادة من النار، ولو صرح به، فقال: اللهم إني أسألك الجنة، وأعوذ بك من النار، لم يضره، فكذلك ههنا، وإذا كان من وجع ومصيبة، فهو تعريض بإظهار الوجع، ولو صرح به فقال: أعينوني وأدركوني، فإني مصاب، فسدت صلاته، فكذلك ههنا. (النهاية)

قطعها: إلا لمريض لا بملك نفسه عن أنين، وتأوه؛ لانه حينئذ كعُطاس وسُعال وجُشاء وتثاؤُب، وإن حصل حروف؛ للضرورة.(الدر المحتار) وأوه: لغاته أكثر من العشرة، كما في "الرضي".(بحمع الأنحر) الأصل عنده إلخ: وهذا؛ لأن أصل كلام العرب ثلاثة أحرف؛ لاحتياجه إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يفصل بينهما، فالحرف الواحد أقل الجملة، فلايُطلق عليه اسم الكلام، والحرفان إن كان أحدهما من الزوائد كذلك؛ لأنه نظراً إلى الأصل على حرف واحد، وأما إذا كانتا أصليتين، فقد وحد الأكثر، وهو يقوم مقام الكل.[العناية ٣٤٦/١]

أن الكلمة إذا اشتملت على حرفين - وهما زائدتان أو إحداهما - لاتفسد، وإن كانتا أصليتين تفسد وحروف الزوائد جمعوها في قولهم: "اليوم تنساه"، وهذا لا يقوي؛ لأن كلام الناس في متفاهم العُرف يَتَبع وجود حروف الهجاء وإفهام المعنى، ويتحقق ذلك في حروف كلّها زوائد. وإن تَنحنَحَ بغير عذر، بأن لم يكن مدفوعاً إليه، وحصل به الحروف: ينبغي أن يُفسد عندهما، وإن كان بعذر، فهو عفو كالعُطاس والحُشاء، إذا حصل به حروف. ومن عطس، فقال له آخر: يرحمك الله - وهو في الصلاة -: فسدت صلاته؛ لأنه يجري في مخاطبات الناس، فكان من كلامهم، بخلاف ما إذا قال العاطس أو السامع: "الحمد لله"، على ما قالوا؛ لأنه لم يُتعارف حواباً.

وهما زائدتان: أي من جنس حروف الزوائد؛ لا ألهما زائدتان في الكلمة. حروف: والحروف الزوائد على معنى أن كل زائد لابد وأن يكون منها، لا عكسه. اليوم تنساه: وعلى هذا، قوله: "آه" لا تفسد؛ لألهما من الزوائد، و"أوه" تفسد؛ لأنه زائد على حرفين، فإنه في الزوائد على حرفين لا ينظر إلى الأصالة والزيادة. [العناية ٢٦/١ ٣٤] ينبغي أن يفسد: إنما لم يجزم بالجواب؛ لثبوت الحلاف فيما إذا لم يكن مدفوعاً له، بل فعله لتحسين الصوت، فعند الفقيه إسماعيل الزاهد تفسد، وعند غيره لا، وهو الصحيح؛ لأن ما للقراءة ملحق بها. [فتح القدير ٢٧/١] إذا حصل به حروف: كما في "المعراج" لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يتكلف إحراج حروف زائدة على ما يقتضيه طبيعة العاطس ونحوه، كما لو قال في تثاؤبه: "هاه هاه" مكرِّراً لها، فإنه منهي عنه بالحديث، تأمل. وأفاد أنه لو لم يحصل له حروف لا تفسد مطلقاً، كما لو سَعَل وظهر منه صوت من نفس يخرج من الأنف بلا حروف. (رد المحتار) فقال له آخر إلخ: احتراز عما إذا قال لنفسه: يرحمك الله، لا تفسد كقوله: يرحمي الله. [فتح القدير ٢٠/١] وهو في الصلاة، أي القائل في الصلاة. (النهاية)

فسدت صلاته: وعن أبي يوسف على لاتفسد؛ لأنه دعاء له بالمغفرة والرحمة، وهما يتمسكان بحديث معاوية بن الحكم السابق أول الباب؛ فإنه في عين المتنازع فيه.(النهاية) على ما قالوا: وفي هذا اللفظ إشارة إلى خلاف البعض، وذكر في "المحيط": روي عن أبي حنيفة هي أن العاطس يحمَد في نفسه، ولا يحرِّك لسانه، فإن حركه فسدت صلاته.[العناية ٢٤٧/١]

وإن استفتح، ففتح عليه في صلاته: تفسد، ومعناه: أن يفتح المصلّي على غير إمامه؛ لأنه لأنه تعليم وتعلَّم، فكان من حنس كلام الناس، ثم شرط التكرار في "الأصل"؛ لأنه ليس من أعمال الصلاة، فيُعفَى القليلُ منه، ولم يشترط في "الجامع الصغير"؛ لأن الكلام بنفسه قاطع وإن قلَّ.

وإن استفتح إلخ: الاستفتاح طلب الفتح والاستنصار.(العناية) في صلاته: إلا إذا أراد التلاوة.(الدر المختار) على غير إمامه: سواء كان ذلك الغير في الصلاة أو لا. (مجمع الأنمر) لأنه تعليم وتعلم: لو قال: "أو تعلم" بجعل "أو" لمنع الخلو، لكان أولى ليشمل صورتَى المسألة المذكورة، وتفصيل المقام: أن الاستفتاح والأخذ وكذا الفتحَ يُوجد في صور: الأولى: أن يكون الفاتح والمستفتحُ –سواء أخذ أو لا- خارجَ الصلاة، وهذه الصورة خارجة عما نحن بصددها. الثانية: أن يكون الفاتح خارجاً من الصلاة، والمستفتحُ في الصلاة، ففي هذه الصورة لو أخذ الإمام يفسد صلاته؛ لأنه تلقن ممن هو خارج من الصلاة، والتلقن من الغير مُفسد على ما صرَّح به الزيلعي وغيره، وإلا لم يفسد؛ لعدم التعلُّم. الثالثة: أن يكون الفاتح في الصلاة، والمستفتح القارئ في غير الصلاة، ففي هذه الصلاة يفسد صلاة المصلي، سواء أخذ القارئ أو لا؛ لأنه وجد منه التعليم للغير. الرابعة: أن يكون كل من الفاتح والمستفتح في الصلاة، لكن يكون صلاة كلُّ على حدة، بأن لا يكون أحدهما مقتديًا للآخر، ففي هذه الصورة يفسد صلاة الفاتح؛ لوجود التعليم، ويفسد صلاة القارئ إن أخذ؛ لوجود التلقي من الغير، وإلا لا. الخامسة: أن يكون أحدهما مقتديًا بالآخر، ففي هذه الصورة لا يفسد صلاة الفاتح، ولا صلاة القارئ، وإن أخذ، والله أعلم. هذا. قلت: ومن ههنا يعلم جواب ما كثرت عنه الفتيا من أنه ما حكم صلاة من يسمع قراءة الإمام في الصلاة بدون الحفظ ناظراً في المصحف بلا تقليب الأوراق، ويفتح منه؟ وتحرير الجواب: أنه يفسد صلاةَ الفاتح؛ لأنه تلقن من الغير، وهو المصحف، وصلاةَ الإمام إن أخذ فتحه، وبه أجبت المسألتين مستعيناً بحبل رب العالمين، وقد صنفت في تحقيق هذه المسألة رسالة سميتها بــــ"القول الأشرف في الفتح عن المصحف"، فليطلب تحقيقه منه.(الشيخ عبد الحي اللكنوي عشم) في الأصل: "قال في "الأصل": إذا فتح غير مرة فسدت صلاتُه، وفيه إشارة إلى أنه إذا لم يتكرر لا تفسد.[العناية ١ /٣٤٨]

وإن فتح على إمامه: لم يكن كلاماً مفسداً؛ استحساناً؛ لأنه مُضطر إلى إصلاح صلاته، فكان هذا من أعمال صلاته معنى. وينوي الفتح على إمامه دون القراءة، هو الصحيح؛ لأنه مرخص فيه، وقراءتُه ممنوع عنها. ولو كان الإمام انتقل إلى آية أخرى: تفسد صلاة الفاتح، وتفسد صلاة الإمام لوأخذ بقوله؛ لوجود التلقين والتلقن من الإمام من غير ضرورة. وينبغي للمقتدي أن لا يُعجّل بالفتح، وللإمام أن لا يُلجئهم إليه، بل يركع إذا جاء أوائه، أو ينتقل إلى آية أحرى.

لم يكن كلاهاً: وإطلاق هذا دليل على أن ما إذا قرأ الإمام مقدار ما تجوز به الصلاة، وما إذا لم يقرأ، سواء. لا تفسد صلاة الفاتح بالفتح ولا صلاة الإمام بالأخذ، ذكر قاضيخان على في "شرح الجامع الصغير" فإن استفتح بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة ففتح عليه قالوا: فسدت صلاته، وإن أخذ الإمام بقوله فسدت صلاة الكل، والأصح ألها لاتفسد صلاته؛ لأنه لو لم يفتح عليه ربما يجري على لسانه ما يكون مفسداً فكان فيه إصلاح صلاته. [الكفاية ٢٤٨/١]

استحساناً: إما بالأثر، وهو ما روي أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة سورة المؤمنين، فترك منها كلمة، فلما فرغ منها قال ﷺ: "هلا فتحت عليّ فقال: لبي يا رسول الله! فقال ﷺ: "هلا فتحت عليّ فقال: ظننتُ ألها نُسخت، فقال عليّلا: لو نسخت لأنبأتكم". وإما بما قال في الكتاب (العناية) هون القراءة: فمنهم من قال: ينوي بالفتح التلاوة (العناية) هو الصحيح: هذا احتراز عن قول بعض المشايخ فإلهم قالوا: ينوي بالفتح على إمامه التلاوة، وهو سهو. وإنما هذا إذا أراد أن يفتح على غير إمامه فحينئذ ينغي أن ينوي التلاوة دون التعليم فلا يضره ذلك كذا في "المبسوط" [الكفاية ١/٣٤٨ - ٣٤٩] تفسد ولخ: ذكر في "المحيط": ولو أخذ الإمام من الفاتح بعد ما انتقل إلى آية أخرى هل تفسد صلاة الإمام؟ حكي عن القاضي الإمام أبي بكر الرازي عشه أنه قال: تفسد صلاته، وغيره من المشايخ قالوا: لا تفسد (الكفاية ١/ ٣٤٩) لا يلجئهم: والإلجاء أن يردد الآية، أو يقف ساكتاً. إذا جاء أوانه: وإنما أطلق الأواذ ولم يفصل؛ لأن الرواية اختلفت فيه، في بعضها اعتبر الاستحباب، وفي بعضها اعتبر فرض القراءة (الكفاية)

ولو أجاب رجلاً في الصلاة بـــ"لا إله إلا الله": فهذا كلامٌ مفسد عند أبي حنيفة ومحمد رجيًّا. وقال أبويوسف عشه: لا يكون مفسداً،

ولو أجاب رجلًا إلخ: بأن قيل عنده: هل مع الله إله آخر؟ فأحاب أن لا إله إلا الله.[البناية ٤٩٨/٢] الأصل في هذا الباب أن الكلام على ثلاثة أقسام: أحدهما: ما لا يكون عينه ولا معناه كلاماً، بل ذكراً، وثانيها: أن يكون عينه كلاماً، وكذا معناه. وثالثها: ما يكون عينه ذكراً، ومعناه كلاماً، فأما الذي يكون عينه ومعناه ذكراً، فلا تفسد به الصلاة، وإن وقع في غير محله، حتى لو قرأ في الركوع أو السحود، أو قرأ في التشهد لا تفسد صلاته، نعم تجب سجدة السهو إن فعل ذلك ناسياً، ولو قرأ التوراة والإنجيل فسدت كذا في "البحرالرائق". وأما الذي يكون عينه ومعناه كلاماً، فيفسد به الصلاة، قلَّ أو كثر، لكن إن تكلم بحرف واحد لا تفسد على ما في "السراجية". وأما الذي يكون عينه ذكراً ومعناه كلاماً، بأن يقع جواباً، فهو مُفسد عندهما، خلافًا لأبي يوسف كله، فإن استرجع عند سمع المصيبة، أو قال: لا إله إلا الله لما سئل عن وحدانية الله، أو سمع خبراً ساراً، فقال: الحمد لله، فإن قصد به إعلام أنه في الصلاة، لا تفسد اتفاقاً، وإن أراد به الجواب يفسد عندهما، خلافًا لأبي يوسف عليه، والصحيح في حنس هذه المسائل قولهما كذا في "البناية". وبالجملة كل ما وقع جواباً صاركلاماً معيَّ، فيفسد على الصحيح، فلو سبَّح الله، أو هلَّل زجراً من فعل، أو أمراً به فسدت عندهما، ولو أراد إعلام من استأذن منه أنه في الصلاة لا تفسد، كذا في "البحرالرائق". ولو سمع اسم الله فعظَّمه، أو سمع اسم رسول الله ﷺ، فصلَّى عليه، أو قرأ الإمام، فقال: صدق الله ورسوله، أو دعا أحد فقال: آمين، تفسُد عندهما. ولو لعن الشيطانُ، قيل: تفسد، وقيل: لا. ولو حَوقَلَ، فإن كان لأمور الدنيا تفسد، وإن كان لأمور الآخرة لا تفسد، كذا في "الدرالمحتار". ولو أذَّن في الصلاة، فإن أراد به الأذان فسدت، وكذا لو سمع الأذَان فأجابه، وعند أبي يوسف عِثْم لا تفسد، حمّ، يقول: "حي على الصلاة، حي على الفلاح"، ولو صلى على رسول الله ﷺ، و لم يكن جوابًا لغيره لا تفسد، كذا في "الخلاصة"، وذكر في "جامع المضمرات" أن المريض الذي يعتاد أن يقول: "بسم الله" عند الوجع، لوقال ذلك في الصلاة، قيل: تفسد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد ‰، والفتوى على أنه لا يفسد؛ لأنه ليس من كلام الناس انتهى. قال الشيخ اللكنوي: ولي في بعض هذه الفروع نظر... أوضحته في "السعاية" وقال أبويوسف: وبه قال الشافعي عشر (البناية) وهذا الخلاف فيما إذا أراد به حوابه، له: أنه ثناء بصيغته، فلا يتغير بعزيمته. ولهما: أنه أخرج الكلام غرج الجواب، وهو يحتمله، فيجعل جواباً كالتشميت، والاسترجاع على الخلاف في الصحيح. وإن أراد به إعلامه أنه في الصلاة: لم تفسد بالإجماع؛ لقوله عليه: "إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبع". * ومن صلى ركعة من الظهر، ثم افتتح العصر أو التطوع، فقد نقض الظهر؟ لأنه صح شروعه في غيره، فيخرج عنه.

ثناء بصيغته: أي بما وضع له وكل ما هو كذلك لا يتغير بعزيمة المتكلم.(العناية) فلا يتغير بعزيمته: كما لم يتغير عند قصد إعلامه أنه في الصلاة مع أنه أيضاً قصد هناك إفادة معنى به ليس هو موضوعاً له. [فتح القدير ٣٤٩/٦] وهو يحتمله: إنما قال: ذلك؛ لأنه لو لم يحتمل لم يفسد. فيجعل جوابا: والمشترك يجوز تعيين أحد مدلوليه.(العناية) كالتشميت: وهو متفق عليه؛ لاشتماله على "كاف" الخطاب. والاسترجاع: وهو القول بست: ﴿إِنَّا يَلِيهُ رَاحِعُونَ ﴾ عند المصيبة.(البناية) في الصحيح: ومنهم من قال: هو على الوفاق، يعني أن أبا يوسف وافقهما في أن الاسترجاع مفسد، والفرق له أن الاسترجاع لإظهار المصيبة، وما شرعت الصلاة لأجله، والتهليل للتعظيم والتوذيد، والصلاة شرعت له.[العناية ٩٤/١]

أراد به إعلامه: أي وإن أراد الجيب إعلام ذلك الرجل القائل، أنه في الصلاة. (البناية)

ثم افتتح العصر: وذكر في "الخلاصة" أن هذا إذا نوى بقلبه أما إذا نوى بلسانه وقال: "نويت أن أصلي الظهر" انتقض ماصلى ولا يجتزأ به. [العناية ٢٠٠١] "افتتح العصر إلج" قيده بعضهم بأن يكون بلا رفع اليدين، ووجهوه بأنه لو رفع يديه تفسد صلاته؛ لأنه عمل كثير، وهو مردود بأن تفسير العمل الكشير عما يكون باليدين غير مُعَوَّل عليه، وفساد الصلاة برفع اليدين مما لا وجه له، كما بسطه القونوي في رسالته. أو التطوع: فإن كان صاحب الترتيب كان شارعاً في التطوع عندهما، خلافاً لمحمد على، أو لم يكن بأن سقط للضيق، أو للكثرة صح شروعه في العصر. [رد المحتار ٨٢/٤]

^{*} أخرجه البخاري عن سهل بن سعد مطولاً، وفيه: فقال رسول الله ﷺ. مالي رأيتكم أكثرتم التصفيق؟! من رابه شيء في صلاته فليسبِّح، فإنه إذا سبَّح التفت إليه، وإنما التصفيق للنساء.[رقم: ٦٨٤، باب من دخل ليؤم الناس فحاء الإمام الأول فتأخر الأول أو لم يتأخر حازت صلاته]

ولو افتتح الظهر بعد ما صلى منها ركعةً: فهي هي، ويجتزئ بتلك الركعة؛ لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه، فلغت نيته، وبقي المنوي على حاله. وإذا قرأ الإمام من المصحف: فسدت صلاته عند أبي حنيفة على وقالا: هي تامة؛ لأنها عبادة انضافت إلى عبادة أخرى، إلا أنه يُكره؛ لأنه تَشبّه بصنيع أهل الكتاب. ولأبي حنيفة هذا أن حَمْل المُصحف، والنظر فيه، وتقليب الأوراق عمل كثير، ولأنه تلقّن من المصحف، فصار كما إذا تلقن من غيره، وعلى هذا لا فرق بين المحمول والموضوع،

وإذا قرأ الإمام إلخ: قيد الإمام اتفاقي؛ لأن حكم المنفرد كذلك قيل: ويحتمل أنه قيده بالإمام؛ لأنه المحتاج إلى تطويل القراءة فربما يحتاج إلى النظر في المصحف ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يقرأ وهو مختلف فيه فمنهم من يقول: إذا قرأ مقدار آية تامة؛ لأن ما دونه غير معتبر قراءة، ومنهم من يقول: إذا قرأ مقدار الفاتحة، والظاهر أن القليل والكثير عنده في الإفساد سواء، وعندهما في عدمه سواء، فلهذا أطلقه في الكتاب. (العناية) وقالا: هي تامة: واحتجابما روي من حديث ذكوان أنه يؤم عائشة في رمضان، وكان يقرأ من المصحف. (النهاية) انضافت إلى عبادة: أي انضمت إلى عبادة، وهو النظر في المصحف. [العناية المحالم المحتالية المنابقة ا

لأنه تشبه: قلنا: إنما نُهينا عن التشبه لهم فيما لنا منه بد، كما يُكره للإنسان أن يصلي سادلاً ثوبه؛ لأنه صنيع أهل الكتاب. ولا فرق في الكتاب بين ما إذا قرأ قليلاً أو كثيراً، وقال بعض مشايخنا: إن قرأ مقدار آية تامة تفسد صلاته عند أبي حنيفة، وإلا فلا، وقال بعضهم: إن قرأ مقدار الفاتحة تفسد صلاته، وفيما دون هذا لا تفسد.[الكفاية ٢٥١/١] بصنيع أهل الكتاب: فإلهم يفعلون كذا في صلاقم. [البناية ٢٣٠٥] كما إذا تلقن: والتلقن من الغير مفسد لا محالة.(العناية)

من غيره: قد مر في المسائل الاثنا عشرية، وأنه لو تعلم أمي سورة بعد ما قعد قدر التشهد تفسد صلاته عند أبي حنيفة على وكان التلقن منافياً للصلاة، لتمت الصلاة؛ لوجود الصنع منه، وحيث لا تتم به عُلم أنه ليس بمناف لها، وذلك بأن سمع رجلاً يقرأ فأخذ منه، والنظرُ في المصحف ثم الأخذ منه كالسّماع من الغير، ثم الأخذ منه، وعن هذا قيل: إن المراد بالتعلم في المسائل الاثنا عشرية التذكر، دون التلقن. والموضوع: في مكان؛ لأنهما في التلقن سواء (العناية)

وعلى الأول يفترقان. ولو نظر إلى مكتوب وفهمه، فالصحيح: أنه لا تفسد ولم يقرأ بسانه والم يقترقان. حيث يحنَثُ بالفهم عند عمد عله الأجماع، بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلان، حيث يحنَثُ بالفهم عند محمد عله الأن المقصود هنالك الفهم، أما فساد الصلاة، فبالعمل الكشير ولم يُوجد. وإن مرّت امرأة بين يَدَي المصلى: لم تقطع صلاته؛

وعلى الأول يفترقان: فيحمل ما روي عن ذكوان مولى عائشة هي أنه كان يؤم بما في شهر رمضان، وكان يقرأ من المصحف، على أنه كان موضوعاً، وعلى الثاني كون تلك مراجعة كانت قبيل الصلاة. (فتح القدير) لونظو إلى مكتوب: يعني إذا نظر إلى مكتوب سوى القرآن؛ فإنه إذا كان قرآناً لا خلاف لأحد في جوازه. [العناية ٢٠١/١] فالصحيح: احتراز عن قول من قال: إن كان مستفهماً فسدت على قول محمد مشه، خلافاً لأبي يوسف يشه قياساً على مسألة اليمين. [فتح القدير ٢٥١/١]

بالإجماع: أي إجماع العلماء الثلاثة على عدم الإفساد. فبالعمل الكثير: واختلفوا في حده، فقيل: ما يحصل بيد واحدة فهو قليل، وبيدين كثير، وقيل: لو كان بحال لو رآه إنسان من بعيد تَيقَّن أنه ليس في الصلاة، فهو كثير، وإن كان يشك أنه فيها أو لم يشك أنه فيها فقليل، وهو اختيار العامة، وقيل: يُفوَّض إلى رأي المصلي إن استكثره فكثير مفسد، وإلا لا قال الحلواني: هذا أقرب إلى مذهب أبي حنيفة.(فتح القدير)

ولم يوجد: الأولى أن يقول: فبالتكلّم ولم يوحد. وإن مرّت إلخ: إنما ذكر هذه المسئلة وإن لم يصدر من المصلي شيء يوجب فساد صلاته؛ ردًا لقول أصحاب الظاهر أن مرور المرأة بين يدي المصلي يفسد صلاته؛ لقوله عليمًا: "تقطع المرأة الصلاة والكلب والحمار". قلنا: أنكرته عائشة حين بلغها فقالت: "يا أهل العراق والشقاق والنفاق قرنتمونا بالحمر والكلاب كان رسول الله على وأنا معترضة بين يديه اعتراض الجنازة فإذا سجد حنست رجلي وإذا قام مددةا". [العناية ٢٥٢/١]

لم يقطع الصلاة: اختلف الرواية عن أحمد بن حنبل فيما إذا مر حنّى بين يدي المصلي، هل يقطع صلاته؟ فرُوي عنه أنه يقطعها؛ لأن النبي علِيمًلا حكم بقطع الصلاة بمرور الكلب الأسود؟ فقيل له: ما بال الأحمر من الأسود؟ قال: الكلب الأسود شيطان. والرواية الثانية: لا يقطعها. أقول: قوله عليمًلا: "لا يقطع الصلاة شيء" يرد حكم القطع، فإن النكرة تحت النفي تعم، وأما قوله عليمًلا: المروي في "الصحيحين": "إن عفريتاً من الجن تقلّت على الصلاة" الحديث، فمعنى القطع فيه إذهاب الكمال، كذا فسرّه المحدثون.

لقوله عليمًا: "لا يقطعُ الصلاةَ مرورُ شيء"* إلا أن المارّ آثم؛ لقوله عليمًا: "لو علم المارُّ بين يَدَي المصلي ماذا عليه من الوزر لوقف أربعين". ** وإنما يأثم إذا مرَّ في موضع سجوده

موضع سجوده: هو اختيار شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام وقاضي خان، وقال فخر الإسلام بهيه: إذا صلى رامياً ببصره إلى موضع سحوده، فلم يقع عليه بصره لا يكره، ومنهم من قلره بمقدار صفين، أو ثلاثة، ومنهم من قدر بثلاثة أذرع، ومنهم من قدر بخمسة، ومنهم من قدره بأربعين، هذا إذا كان في الصحراء، فأما إذا كان في المسحد: فقيل: لا ينبغي لأحد أن يمر بينه وبين قبلة المسحد، وقيل: يمر ما وراء محسين ذراعاً. [العناية ٢٣٥٣] "موضع سحوده" المراد بقولهم: يكره المرور بين يدي المصلي، الكراهة التحريمية، كما في "البحر الرائق"؛ لأنه قد ورد في الأحاديث المنع عن المرور بين يدي المصلي. فروى ابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على الله يعلم أحدكم ما له في أن يمر بين يدي أخيه معترضاً في الصلاة كان له أن يقيم مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها". وروى مالك عن كعب الأحبار أنه قال: "أو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يخسف به خيراً له من أن يمر بين يديه"، وفي رواية: "أهون عليه"، ثم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يخسف به خيراً له من أن يمر بين يديه"، وفي رواية: "أهون عليه"، ثم ومر بين يديه، فلو لم يقدم المصلي السترة في مواضع يظن المرور فيها، فلا بأس بالمرور بين يديه؛ لأن التقصير حاء من قبل المصلي، كما لو صلى بقارعة الطريق[وسطه]، حيث يجوز المرور بين يديه. وحوزوا المرور إلى الفرحة بين يديه الصف الثاني، وهذا الحكم عام في المسحد الحرام والكعبة، صرح به في "المرقاة". (السعاية)

^{**} أخرجه البخاري عن أبي جهيم... قال رسول الله ﷺ: "لو يعلم المارّ بين يدى المصلي ما ذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه"، قال أبو النضر: لا أدري قال أربعين يوماً أو شهراً أو سنةً [رقم: ١٠، باب إثم المار بين يدي المصلي]

على ما قيل، ولا يكون بينهما حائل، وتُحاذي أعضاءُ المارِّ أعضاءَه لو كان يصلي على الدُّكَّان. وينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أمامه سُترةً؛ لقوله على إذا صلى أحدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سترةً، ومقدارها ذراع فصاعداً؛ لقوله على اليعجز أحدكم إذا صلى في الصحراء أن يكون أمامه مثلُ مُؤْخِرَة "الرَّحْل"، ** وقيل: ينبغي أن تكون في غلَظ الإصبع؛ لأن مادونه لايبدُو للناظر من بعيد، فلا يحصل المقصود. ويقرب من السترة؛ لقوله على "أمن صلى إلى سترة فليدنُ منها"، ***

حائل: كأسطوانة أو حدار. (العناية) أعضاءه إلخ: إنما شُرِط هذا فإنه لو صلى على الدكان، والد كان مثل قامة الرجل، فهو سترة فلا يأثم المار، وكذا السطح والسرير، وكل مرتفع من القامة. [الكفاية ٥٤/١٣] مثل مؤخرة: بضم الميم وكسر الخاء لغةً في "آخرته"، وهي الخشبة العريضة التي تُحاذي رأسَ الراكب وتشديد الخاء خطأ. [العناية ٢٥٥/١] وقيل: الظاهر أنه شيخ الإسلام. (البناية) ينبغي: وفي "البدائع": أنه لا اعتبار بالعرض، وظاهره أنه المذهب. (البحر الرائق)

^{*}هذا غريب بهذا اللفظ، ولكن روي فيه عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وابن عمر، وسبرة بن معبد الجهي، وسهل بن أبي حثيمة ﴿ البناية ١٩/٢٥] أخرج أبوداود حديث أبي سعيد عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليَدْنُ منها. [رقم: ١٩٨٨، باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه]

^{**} هذا غريب بهذا اللفظ. [البناية ١٣/٢٥] أخرج أبوداود عن طلحة بن عبيد الله قال: قال رسول الله ﷺ: إذا حعلت بين يديك مثل مؤخرة الرحل فلا يضرك من مرَّ بين يديك. [رقم: ١٨٥، باب ما يستر المصلي] *** رُوي من حديث سهل بن أبي خيثمة، ومن حديث الخدري، ومن حديث حبير بن مطعم، ومن حديث سهل بن سعد، ومن حديث بريادة. [نصب الراية ١٨/٢] أخرج أبوداود حديث سهل بن أبي خيثمة عن نافع بن حبير عن سهل بن أبي خيثمة يبلغ به النبي ﷺ قال: إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدنُ منها لايقطع الشيطانُ عليه صلاتَه. [رقم: ١٩٥٥، باب الدنو من السترة]

ويجعل السترة على حاجبه الأيمن، أو على الأيسر، وبه ورد الأثر، * ولا بأس بترك السترة إذا أمن المرور، ولم يواجه الطريق. وسترةُ الإمام سترةٌ للقوم؛ لأنه عليم صلى ببطحاء مكة إلى عَنزَة، ولم يكن للقوم سترةٌ. ** ويُعتبر الغرْزُ دون الإلقاء والخط؛ لأن المقصود

عنسزة: وهي عصا ذات زُجِّ،كذا "في المغرب"، الزُجِّ: الحديدة التي في أسفل الرُّمج. ويعتبر الغوز: وفي "مبسوط شيخ الإسلام" عشم: إنما يغرز إذا كانت الأرض صُلْبة لا يمكنه الغرز، فإنه يضع وضعاً؛ لأن الوضع قد روي كما روي الغرز، لكن يضع طولاً، لا عرضاً؛ ليكون على مثال الغرز. [الكفاية ٥١-٥٥) والخط: فإن لم يكن معه خشبة أو شيء يضع هل يخط خطاً قال: لا يخط خطاً، والحظ ليس بشيء، هكذا روي عن محمد عشم، رواه عصمة، وقال الشافعي عشم: بأنه يخط خطاً، وبه قال بعض مشايخنا المتأخرين، وقالوا: يخط طولاً، لا عرضاً. [الكفاية ٥١-٣٥٦]

لأن المقصود: هو الدرّ، فلا يحصل بالإلقاء، ولا الخطّ ... وروي عن أبي عصمة عن محمد عشه: إذا لم يجد سترة، قال: لا يخط بين يديه، فإن الخط وتركه سواء؛ لأنه لا يبدو للناظر من بعيد. وقال الشافعي حشه بالعراق: إن لم يجد ما يغرز يخط خطاً طويلاً، وبه أخذ بعض المتأخرين؛ لحديث أبي هريرة أنه طبخلاً قال: "إذا صلى أحدكم في الصحراء فليتخذ بين يديه سترة، فإن لم يكن فليخط خطاً". وفي "جامع التمرتاشي": عن عمد حشه يخط، وقبل في الخط: يخط طولاً، وقبل: عرضاً، وقبل: مدوراً كالمحراب، وقال إمام الحرمين: استقرت الأثمة أن الخط يكفي، وقال السروجي: إذا لم يجد ما يغرزه أو يضعه، هل يخط بين يديه خطاً؟ فالمنع هو الظاهر، وعليه الأكثرون من أصحابنا ومن غيرهم، وقال السروجي: لا ناحذ بالخط، قال المرغيناني: هو الصحيح. وفي "المحيط": الحط ليس بشيء، وفي "الواقعات": هو المحتار، وكذا لا يعتبر الإلقاء. وفي "الذخيرة" للقرافي: الحط باطل، وهو قول الجمهور، وجوزه أشهب في "العتبية"، وهو قول سعيد بن جبير، والأوزاعي، والشافعي حشه بالعراق، ثم قال بمصر: لا يخط. [البناية ٢/١٥-١٥]

* يشير إلى ما أخرجه أبوداود عن ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها قالت: قال: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلي إلى عُود ولا عَمُود ولا شحرة إلا جعَلَه على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يَصمُد له صَمْداً. [رقم: ٢٩٣، بَاب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها]

^{**} أخرجه البخاري عن أبي جحيفة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة فأتي بوضوء، فتوضأ فصلى بنا الظهر والعصر وبين يديه عنـــزة، والمرأة والحمار يمرون من ورائها. [رقم: ٤٩٩، باب الصلاة إلى العنـــزة] وقوله: "و لم يكن للقوم سرة"، ليس في الحديث، فيحتمل أن يكون من كلام المصنف، وهو الأظهر.[نصب الراية ٨٤/٢]

لا يحصل به. ويدرأ المار إذا لم يكن بين يديه سترة، أو مرّ بينه وبين السترة؛ لقوله عليه: "ادرؤُوا ما استطعتم"، * ويدرأ بالإشارة، كما فعل رسول الله علي بولَدَي أمّ سلَمة ها، ** أو يدفع بالتسبيع؛ لما روينا من قبل، ويكره الجمع بينهما؛ لأن بأحدهما كفايةً.

فصل

ويُكره للمصلي أن يعبَثَ بثوبه، أو بجسده؛ لقوله عليم: "إن الله تعالى كَرِهَ لكم ثلاثاً"، ***

بالتسبيح: وهذا في حق الرجال، أما النساء فيصفقن، يضربن بظهور أصابع البد اليمنى على صفحة الكف اليسرى؛ لما مر أن لهن التصفيق؛ لأن في صوقحن فتنة فلا يستحب لهن التسبيح. (العناية) بينههما: أي بين الإشارة والتسبيح. [العناية ٣٥٦/١] فصل: أخّره ذكراً؛ لقوة المفسد. (العناية) ويكوه إلخ: كأنه أراد بالمكروه ههنا ما يكون غير مفسد للصلاة، وإن كان حراماً بدليل قطعي، فإنه حرام بالإجماع. أن يعبث: قال بدر الدين الكردري: العبث: الفعل الذي فيه غرض، لكنه ليس بشرعي، والسَّفَه: ما لاغرض فيه أصلاً، وقال حميد الدين: العبث: كل عمل ليس فيه غرض صحيح، ولا نزاع في الاصطلاح، ولما كان العبث بالثوب أو الجسد أكثر وقوعاً قلمه ولا معتبر بما قيل: "إنما قدمه؛ لأنه كلي يشمل ما بعده من تقليب الحصى وغيره؛ لقوله عليهذ: "إن الله كره لكم ثلاثاً، وذكر منها العبث في الصلاة". [العناية ٢٥٦/١]

* أخرجه أبوداود عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: لايقطع الصلاة شيء، وادرءوا ما استطعتم، فإنما هو شيطان.[رقم:٧١٩، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء]

وذكر منها العبث في الصلاة، ولأن العبث خارج الصلاة حرام، فما ظنك في الصلاة؟ ولا يُقلِّب الحَصا؛ لأنه نوع عبث إلا أن لا يُمكنه من السجود، فيُسوِّيه مرةً واحدةً؛ لقوله على "مرةً يا أبا ذر، وإلا فذر"، * ولأن فيه إصلاح صلاته. ولا يُفرقِعُ أصابعه؛ لقوله عليه: "لا تفرقع أصابعك وأنت تصلى. **

حوام: فيه نظر، فإن العبث في صلاته مكروه فخارج الصلاة يكون تاركاً للأولى، ولا يحرم ذلك عليه.(البناية) مرة واحمة: في "المحيط:" ولا يقلب الحصى إلا أن لا يمكنه من السحود، فيسوي موضع سحوده مرةً، أو مرتين، وكأنه أراد بالمرة ما دون الثلاثة. ولا يفرقع: الفرقعة تنقيض الأصابع بالغمز أو المد حتى تَصوت.(العناية) وأنت تصلي: ويكره خارج الصلاة أيضاً عند الأكثر.(جامع الرموز)

= وسعيد بن يوسف عن يحي بن أبي كثير أن رسول الله على وهذا مقطوع، وعبد الله بن دينار شامي من أهل حمص، وليس بالمكي. قلت: إسماعيل بن عياش عالم الشام و أحد مشايخ الإسلام، روى عنه مثل سفيان الثوري، ومجمد بن اسحاق، والليث بن سعد، والأعمش، وهم شيوحه، وقال يعقوب الفسوي: تكلم قوم في إسماعيل بن عياش، وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام أكثر ما تكلموا فيه. قالوا: يغرب عن ثقات الحجازيين، وعن ابن معين ثقة. وعبد الله بن دينار البهراني ويقال: الأسدي الحمصي وعن ابن معين ضعيف، وقال أبوعلي النيسابوري الحافظ: وهوعندي ثقة. ويحي بن أبي كثير أبونصر اليمامي أحد الأعلام، روى عن جماعة من الصحابة مرسلاً وقد رأى أنساً شي يصلي بمكة و لم يسمع منه، فإذا كان الأمر كذلك يتمثل هذا الحديث من مرسلات التابعين وهي حجة عندنا. [البناية ١/١٥-٥٠١]

* هذا الحديث لم يرد بمذا اللفظ.[البناية ٢٢/٢] أخرج أحمد بن حنبل في مسنده حديث أبي ذر عن أبي ذر قال: سألت النبي ﷺ عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى؟ فقال: واحدةً أو دع، قال مؤمل: عن تسوية الحصى أو مسح. [رقم: ٢١٤٤٦، ٣٥/٣٥] و(حديث الباب) روى الأئمة الستة في كتبهم عن معيقيب. أن النبي ﷺ قال في الرجل [نصب الراية ٨٦/٢] أخرج البخاري حديث معيقيب عن أبي سلمة: حدثني معيقيب أن النبي ﷺ قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد قال: إن كنت فاعلاً فواحدةً. [رقم: ١٠٧، باب مسح الحصى في الصلاة]

** أخرجه ابن ماجه عن علي أن رسول الله ﷺ قال: "لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة". [رقم: ٩٦٥، باب ما يكره في الصلاة] قلت: رجال إسناده ثقات، كما ترى غير الحارث، فإنه مختلف فيه، ولا يضر الاختلاف فيه.[إعلاء السنن ١٨٠٥] ولا يتخصَّرُ وهو: وضع اليد على الخاصرة؛ لأنه عليه للمن عن الاختصار في الصلاة، * ولأن فيه ترك الوضع المسنون. ولايلتفتُ؛ لقوله عليه: "لو عَلِمَ المصلي مَن يُناجي ما التفَتَ". ** ولو نظر بمُؤخرِ عينيه يَمْنةً ويَسرةً من غير أن يَلوِي عُنُقه: لا يُكره؛

وضع اليد: وكراهته متفق عليه في حق الرجل والمرأة (البناية) على الخاصرة: الخاصرة والخصر وسط الإنسان. وقيل: التخصر هو التوكؤ على عصاً مأخوذ من المخصرة، وهي السوط والعصا ونحوها. [البناية ٢٣/٦٥] قوله: "على الخاصرة" هذا أحد تفاسير التخصر، وقيل: هو التوكئ على عصا، وقيل: المراد به أن يتخصر في السورة من أولها آية، أو آيتين، و قيل: هو أن يحذف آية السحدة، وقيل: غير ذلك لكن أصلح التفاسير هو الأول، وبه قال جمهور أهل اللغة والفقة والحديث، كذا في "تبيين الحقائق"، ثم الكراهة في التخصر تحريمية؛ لورود النهي. [البحر الرائق ٣٦/٣-٣٦] وذكر صاحب "الدر المختار" أنه مكروه خارج الصلاة أيضاً، لكن الكراهة فيه تنسزيهية.

بمؤخر عينيه: مؤخرة العين بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الخاء، طرفها الذي يلي الصُدْغَ، والمقدم بخلافه. أن يلوي عنقه أن يكوي عنقه أن يلوي عنقه الله يكره إذا كان لحاجة، وفي "المبسوط": حد الالتفات المكروه: أن يلوي عنقه حتى يخرج من جهة القبلة. والالتفات عن يمنة ويسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه، فلو انحرف بجميع بدنه تفسد.[البناية ٢٥/٢]

* أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه.[نصب الراية ٨٧/٢] أخرج أبوداود عن أبي هريرة قال: نمى رسول الله ﷺ عن الاختصار في الصلاة. [رقم: ٩٤٧، باب الرجل يصلي مختصراً] وأخرج البخاري عن أبي هريرة هيه، قال: نمى عن الخصر في الصلاة، وقال هشام وأبوهلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. [رقم: ١٢١٩، باب الخصر في الصلاة]

** لم يرد حديث بهذا اللفظ. [البناية ٢٤/٢] أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي هريرة عن البي قطة قال: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليقبل عليها حتى ينسزع منها، وإياكم والالتفات في الصلاة! فإن أحدكم يناجي ربه مادام في الصلاة". [رقم:٣٩٤٧، ٥٦/٤٥] ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: سألت رسول الله تطبق عن الالتفات في الصلاة فقال: هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد. [رقم: ٧٥١، باب الالتفات في الصلاة] حديث آخر أخرجه أبوداود عن أبي ذر قال: قال رسول الله تطبق "لايزال الله عزوجل مُقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت، فإذا التفت انصرف عنه". [رقم: ٩٠٩، باب الالتفات في الصلاة]

لأنه عليم كان يلاحظ أصحابه في صلاته بِمُؤْقِ عينَيه.* ولا يُقعِي ولا يَفترش ذراعيه؛ لقول أبي ذر: "نهاني خليلي عن ثلاث: أن أنقر نقر الديك، وأن أقعي إقعاء الكلب، وأن أفترش افتراش التعلّب".* والإقعاء: أن يضع أليتيه على الأرض، وينصب ركبتيه نصباً، هو الصحيح.

كان يلاحظ إلخ: قال المخرِّج الزيلعي: قلت: غريب بهذا اللفظ انتهى، قلت: ليس مطلب المصنف أنه روي بهذا اللفظ أي: "كان رسول الله على يلاحظ أصحابه بمؤق عينيه"، وإلا لقال: لأنه روي أنه كان رسول الله على الله عما هو في الواقع، ولا شك أنه يلاحظ أصحابه، كما روى الترمذي عن ابن عباس قال: "كان رسول الله على يلاحظ في الصلاة بميناً وشمالاً، ولا يلوي عنقه خلف ظهره". بمؤق عينيه: والمؤق مهموز العين مقدم العين. (البناية) نقر المديك: يقال: نقر الطائر الحبّ، أي النقطه بمنقاره، من باب طلب، شبَّه من يشرع في الركوع والسحود، ويسرع فيهما بالديك الذي ينقر الحب. (النهاية)

وأن أقعي إلخ: وما روى البيهقي عن ابن عمر وابن الزبير ألهم كانوا يُقْعُونَ، فالجواب المحقق عنه: أن الإقعاء على ضربين: أحدهما: مستحب أن يضع أليتيه على عقبيه، وركبتاه في الأرض، وهو المروي عن العبادلة، والمنهي: أن يضع أليتيه على الأرض، وينصب ساقيه. [فتح القدير ٣٥٨/١] أفتوش إلخ: لأن فيه ترك سنة السحود. (النهاية) المثعلب: وفي بعض النسخ افتراش السبع. هو الصحيح: احتراز عن التفسير الآخر للإقعاء، وهو أن ينصب قدميه، كما يفعل في السجود، ويضع أليتيه على عقبيه؛ لأن الكلب لايقعي كذلك، وإنما يقعي مثل ما ذكر في الكتاب إلا أنه ينصب يديه، والآدمي ينصب ركبتيه إلى صدره. [العناية ٣٥٨/١]

^{*} هذا ألحديث لم يرد بمذا اللفظ.[البناية ٢/٢٥] أخرج الترمذي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يلاحظ في الصلاة يميناً وشمالاً، ولا يلوي عنقه خلف ظهره. قال أبوعيسى: هذا حديث غريب.[رقم: ٥٨٧، باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة]

^{**} الحديث ليس لأبي ذر، وإنما هو لغيره من جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة.[البناية ٢/ ٥٢٦] أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي هريرة هيء قال: أمرين رسول الله ﷺ بثلاث، ونماني عن ثلاث: أمرين بركعتي الضحى كل يوم، والوِتر قبل النوم، وصيامٍ ثلاثة أيام من كل شهر، ونماني عن نَقْرة كنقرة الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفاتٍ كالتفات الثعلب.[وقم: ٢٨١١، ١٨٥٤] وإسناد أحمد حسن "مجمع الزوائد".[إعلاء السنن ١١١/٥]

ولا يرُدّ السلام بلسانه؛ لأنه كلام، ولا بيده؛ لأنه سلام معنى، حتى لو صافح بنيّة التسليم تفسُدُ صلاتُه. ولا يتربع إلا من عذر؛ لأن فيه ترك سنة القعود، ولا يَعقص شعرَه، وهو أن يجمع شعره على هامته، ويَشُدُّه بخيط، أو بصَمْغ؛ ليَتَلَــبَّد فقد روي: "أنه علي هي أن يصلي الرجل وهو مَعقوص"، * ولا يَكف ثوبَه؛ لأنه نوع تجبُّر.

بلسانه: قلت: رد السلام بلسانه من مفسدات الصلاة، وهذا الفصل لبيان ما يكره في الصلاة، فكان الصواب ذكر هذه المسألة في باب المفسدات دون فصل الكراهة مع أن ذكر هذه المسألة مع قوله: "ولا بيده"، رُبَّما يتوهم أن الرد باللسان، والرد باليد من وارد واحد، وليس كذلك؛ فإن الأول مُفسد، والثاني مكروه. حتى لو صافح إلخ: وقد يحتاج إلى الفرق بين رد السلام باليد، وبين السلام بالمصافحة من حيث إن الأول مكروه، والثاني مفسد أن كلا منهما كلام معنى. والفرق أن دلالة المصافحة على السلام؛ لأنما سنة بعد السلام، ويكون غالباً بعده، فجعل كالتسليم من كل وجه، وأما الإشارة باليد، فلا اختصاص له برد السلام، فحعل ردًّا من وجه دون وجه، فقلنا: بأن المصافحة بنية السلام يفسد، والإشارة باليد بنية السلام مكروه.

سنة القعود: أي سنيته في الصلاة، فيكره لا مطلقاً؛ لأنه من فعل الجبابرة، كما علّل؛ لأنه الله كان جُلّ قعوده في عبر الصلاة مع أصحابه التربع، وكذا عمر على [فتح القدير ٣٥٨/١] ولا يَعقص شعوه: ونقل في "الحلبة" عن النووي: أنها كراهة تنسزيه، ثم قال: والأشبه بسياق الأحاديث أنها تحريم، إلا إن ثبت على التنسزيه بالإجماع، "شرح المنية". [رد المحتار ١٤٤/٤] أي لا يصلي وهو معقوص الشعر؛ لأنه لو عقصه وهو في الصلاة فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير. [البناية ٢٠٠٠] ولا يكف: وفي نسخة: يلف.

ثوبه: أي لا يمنع ثوبه من الوقوع على الأرض. "ولا يكف ثوبه" الأصل في هذا الباب أن كل فعل يكون فيها ترك الخشوع يكون مكروهاً، فإن ورد النهي عنه تكون الكراهة تحريمية، وقد ذكروا لهذا الأصل فروعاً من ذلك أنه يُكره التثاؤب في الصلاة، وأن يكون في فيه شيء وهو يصلي كالدرهم ونحوه بحيث لا يمنع عن القراءة، فإن منع فسدت، وذكر في "خزانة الرواية": أنه يُكره أن ينحرف أصابع رحليه عن القباء في السجود وغيره، وكذا ذب الذباب إلا قليلاً، ويكره الالتفات والصلاة مشمراً كميه.

^{*} هذا الحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" عن أبي رافع عن أم سلمة أن النبي ﷺ "نمى أن يصلي الرجل ورأسه معقوص". [رقم:٥١٢، ٣٠/٢٣] ورجاله رجال الصحيح "مجمع الزوائد". [إعلاء السنن ١١٣/٥]

حاله، فلا بأس به. [العناية ٢/ ٣٦٠]

ولا يَسدُل ثوبه؛ "لأنه عليم نحى عن السَّدُل"، * وهو أن يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه، ثم يُرسل أطرَافه من حوانبه. ولا يأكل ولا يشرب؛ لأنه ليس من أعمال الصلاة، فإن أكل أو شرب عامداً أو ناسياً: فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير. وحالة الصلاة مذكّرة. ولا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد، وسجودُه في الطَّاق، ويُكره أن يقوم في الطاق؛ لأنه يُشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان،

ثم يوسل إلخ: يصدُق على ما إذا كان المنديل مرسلاً من كتفيه، كما يعتاده. لا يأكل ولا يشوب: هذه المسألة لا يلام هذا الفصل. فإن أكل إلخ: أما إذا كان بين أسنانه شيء، فابتلعه لا تفسد صلاته؛ لأن ما بين أسنانه تبع لريقه، ولهذا لا يفسد به الصوم، قال بعضهم: هذا إذا كان ما بين أسنانه قليلاً ما دون الحمَّصة، فأما إذا كان أكثر من ذلك تفسد صلاته، وسوَّى بينها وبين الصوم، وقال بعضهم: ما دون ملء الفم لا يفسد صلاته، وفرَّق بين الصلاة وبين الصوم كذا في "فتاوى قاضيحان" عشد [الكفاية ٥٩/١] فسدت صلاته: فرضاً كانت، أو نفلاً. وعن سعيد بن جبير: أنه شرب، وعن طاؤوس: يجوز شربه في النفل، وهو رواية عن أحمد.(العناية) لأنه: أي لأن كل واحد من الأكل والشرب.(العناية) وحالة الصلاة: حواب عما يقال: ينبغي أن يكون النسيان عفواً، كما في الصوم.(العناية) مذكرة: فلا يكون الأكل فيها ناسياً كالأكل في الصوم ناسياً ليلحق به دلالة.(فتح القدير) ولا بأس: شرع من هنا في بيان مسائل"الجامع الصغير".(العناية) في الطاق: والمذكور في الكتاب في وجه الكراهة أحد الطريقين، والطريق الآخر: وهو المروي عن أبي جعفر، أن حاله يشتبه على من عن يمينه ويساره، وعلى هذا إذا كان بجنبي الطاق عمودان ووراء ذلك فُرحَة يطلع فيها من عن يمينه ويساره على

الحديث أخرجه أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ "لهى عن السدل في الصلاة، وأن يُغَطّي الرجل فاه". [رقم:٣٤٣، باب السدل في الصلاة]، وعزاه العزيزي إلى الإمام أحمد والأربعة، ثم قال: بإسناد صحيح. [علاء السنن ١٩٤٥] بخلاف ما إذا كان سجودة في الطاق. ويُكره أن يكون الإمامُ وحده على الدُكَّان؛ لما قلنا، وكذا على القلب في ظاهر الرواية؛ لأنه ازدراء بالإمام. ولا بأس بأن يُصلِّي إلى ظَهر رجُل قاعد يتحدث؛ لأن ابن عمر في ربما كان يستتر بنافع في بعض أسفاره. ولا بأس بأن يصلي وبين يديه مصحف معلَّق أو سيف معلق؛ لأفحما لا يُعبدان، وباعتباره تَثبت الكراهةُ.

سجوده في الطاق: أي ورجلاه خارجها فإنه لأيكره؛ لأن العبرة للقدم في مكان الصلاة حتى يشترط طهارته، رواية واحدة، بخلاف مكان السجود؛ إذ فيه روايتان.[فتح القدير ٢٦٠/١] وحده: احتراز عمّا إذا كان معه بعض القوم، فإنه لا يكره.(فتح القدير) الدكان: المراد من الدكان الموضع المرتفع بشيء لينجلس عليه مثل الدَّكَة. و لم يذكر المصنف مقدار ارتفاع الدكان الذي يكره عليه، وهو مقدَّر بقدر ذراع؛ اعتباراً بالسترة، قال قاضي حان: وعليه الاعتماد.(البناية) لما قلمنا: من أنه تشبه بأهل الكتاب فإهم يخصون إمامهم بالمكان المرتفع.(فتح القدير) وكذا على القلب: وكذا يكره على قلب الحكم المذكور أي عكسه، وهو أن يكون الإمام أسفل الدكان والقوم على الدكان. [البناية ١/١٤]

يتحدث: ومن الناس من كره ذلك؛ لما روي أن رسول الله ولله على أن يصلي الرحل وعنده قوم يتحدث: ومن الناس من كره ذلك؛ لما روي أن رسول الله ولله على أن يصلي الرحل وعنده قوم يتحدثون، أو نائمون، وتأويله عندنا، إذا رفعوا أصواقم على وجه يُخاف منه وقوع الغلط في الصلاة، أو يخاف أن يظهر صوت من النائمين فيضحك في صلاته فان لم يكن كذلك فلابأس به. [العناية ٢٦١/٦] مصحف معلق إلخ: وإنما أورد هذه المسألة هكذا؛ لأن من العلماء من كره هذا، فقالوا: أما السيف، فإنه آلة الحرب، وفي الحديد بأس شديد فلا يليق تقديمه في مقام الابتهال، وقيل: هو قول ابن عمر رهم، وأما في استقبال المصحف، فإن فيه تشبها بأهل الكتاب، فإلهم كانوا يفعلون ذلك بكتبهم، وقيل: هو قول إبراهيم النحمي ريشه؛ لأنا نقول: لا يفعلون ذلك عبادةً، لكن ليقرؤوا منه في صلاقم، وذلك يكون مكروها عندنا، ولأنه لو كان موضوعاً أمام المصلي فليس به بأس، فكذا إذا كان معلقاً، وأما السيف قلنا: نعم، إنه آلة الحرب لكن الموضع موضوعاً أمام المصلي فليس به بأس، فكذا إذا كان معلقاً، وأما السيف قلنا: نعم، إنه آلة الحرب لكن الموضع موضع الحرب؛ ولهذا سمي محراباً فيليق هو فيه، ولأنا أمرنا بأحذ الأسلحة في صلاة الحوف إلخ. [الكفاية ٢٦١/٦] من سواري المسجد قال لي: وكني ظهرك". [٢٩٧٨، باب الرجل يستر الرجل إذا صلى إليه أم لا] ورحاله من سواري المسجد قال لي: وكني ظهرك". [علاء السنن ١٨/٥]

ولا بأس بأن يصلي على بساط فيه تصاوير؛ لأن فيه استهانةً بالصور. ولا يسجد على التصاوير؛ لأنه يشبه عبادة الصورة، وأطلق الكراهة في "الأصل"؛ لأن المصلَّى مُعَظَّم. ويُكره أن يكون فوق رأسه في السَّقْف، أو بين يديه، أو بحذائه تصاويرُ، أو صورة معلَّقة؛ لحديث حبريل عليًّا: "أناً لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة". ولوكانت الصورة صغيرة بحيث لا تَبدُو للناظر: لا يكره؛ لأن الصغار حَداً لا تُعبد، وإذا كان التمثال مقطوع الرأس أي ممحُوَّ الرأس، فليس بتمثال؛ لأنه لا يُعبد بدون الرأس، وصاركما إذا صلى إلى شمع،

فيه تصاوير: في "المغرب": الصورة عام في ذي الروح وغيره، والتمثال خاص بمثال ذي الروح، لكن المراد هنا ذو الروح، فإن غير ذي الروح لا يكره كالشجر.[فتح القدير ٢٦٢/١] وأطلق: أطلق محمد الكراهة في "الأصل" أي لم يفصل بين أن يكون الصورة في موضع السجود أو في غيره، فإنه قال: فإن صلى على بساط فيه تماثيل يكره، وفصل في "الجامع الصغير" حيث قال: إن كان في موضع سجوده يكره، وإن كان في موضع حلوسه أو قيامه لا يكره. قال تاج الشريعة: والأصح ما ذكره ههنا يعني النفصيل.[البناية ٢/٥٤] معَظَم: من بين سائر البسط، فإذا كان فيه صورة كان نوع تعظيم لها ونحن أمرنا بإهانتها، فلا ينبغي أن يكون في المصلى مطلقاً، سجد عليها أو لم يسجد.[العناية٢٦٣]

لا تبدو للناظر: أي على بعد ما، والكبيرة ما تبدو على البعد.[فتح القدير ٣٦٣/١] لا تعبد: فليس لها حكم الوثن، فلا يكره في البيت.(فتح القدير)

*روي من حديث ابن عمر، ومن حديث ميمونة، ومن حديث عائشة.[نصب الراية ٩٧/٢] أخرج البخاري في صحيحه حديث ابن عمر عن سالم عن أبيه، قال: وعد حبريل النبي الله فراث عليه حتى اشتد على النبي الله فخرج النبي الله فلقيه فشكا إليه ما وجد، فقال له: "إنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب". [رقم: ٥٩٦٠، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة]

أوسراج على ما قالوا. ولو كانت الصورة على وسادة مُلقاة، أو على بساط مفروش: لا يكره؛ لأنها تُداس وتُوطأً، بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة، أو كانت على السُّترة؛ لأنه تعظيم لها، وأشله كراهة أن تكون أمام المصلي، ثم من فوق رأسه، ثم على يمينه، ثم على شماله، ثم خلفَه. ولو لَبِس ثوباً فيه تصاوير يكره؛ لأنه يُشبه حامل الصَّنم، والصلاة حائزة في جميع ذلك؛ لاستجماع شرائطها، وتُعاد على وجه غير مكروه

على ما قالوا: أشار به إلى أن فيه اختلاف المشايخ حيث قيل: يكره التوجه إلى السراج والشمع، والمختار أنه لا يكره. وفي "المحيط": إن توجه إلى سراج أو شمع لا يكره، وكذا ذكر في "فتاوي قاضي خان" من غير إشارة إلى خلاف، بخلاف ما إذا توجه إلى تنور أو كانون فيه نار تتوقد فانه يكره؛ لأنه يشبه العبادة؛ لأنه فعل المحوس فإنهم لا يعبدون إلا ناراً موقدة. وفي "الذخيرة": ثم من المشايخ من سوّى بين أن يكون التنور مفتوح الرأس أو غيره، ومنهم من فرق.[البناية ٩/٢] على وسادة إلخ: هذا مما لا دخل له في الصلاة لكن ذكره تقريباً. لا يكره: ويحكى عن الحسن البصري وعطاء عيثًا ألهما دخلا بيتاً فيه بساط عليه تصاوير، فوقف عطاء وجلس الحسن، وقال: تعظيم الصورة في ترك الجلوس عليها.[العناية ٣٦٣/١] أشدها إلخ: أي أشد الصورة من حيث الكراهة..... وأشار هذا إلى أن الكراهة مقول بالتشكيك يختلف آحادها بالشدة والضعف. والحاصل أن ذكره بكلمة ثم مكرراً إشارة إلى التنـــزل لا إلى الترقي. وقيل: إذا كانت الصورة خلف المصلى لا تكره الصلاة ولكنه يكره كولها في البيت؛ لأن تنسزيه مكان الصلاة عما يمنع من دخول الملائكة مستحب. وكذا يكسره اتخاذ الصورة على البساط ولكن الجلوس والنوم عليه لا بأس به؛ لأن فيه استهانة لها لا تعظيمها.[البناية ٧/٥٥٠] ولو لبس ثوباً: ويكره اتخاذ الصورة في البيوت، ويكره الدخول في مثل هذه البيوت والجلوس والزيارة، ولايكره بيع الثوب الذي فيه تصاوير. وفي الأقضية لا تقبل شهادة الذي يبيع الثياب المصورة أو ينسجها. وفي "الفتاوى الفضلي": لا يكره إمامة من في يده تصاوير؛ لأنها مستورة بالثياب لا تستبين فصارت مصورة نقش حاتم.[البناية ٢/٢٥] لأنه يُشبه: إنما قال: يُشبه؛ لأن في الثوب ليس صنم في الواقع. وتعاد إلخ: صرح بلفظ الوحوب الشيخ قوام الدين الكاكي في "شرح المنار"، ولفظ الخبر المذكور أعني قوله: "وتعاد" يفيده أيضاً على ما عرف. والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم، فتحب الإعادة، أو تنــزيه فتستحب، فإن كراهة التحريم في رتبة الواجب.[فتح القدير ٣٦٤/١]

وهذا الحكمُ في كل صلاة أدِّيت مع الكراهة. ولا يُكره تِمثَالُ غيرذي الرُّوح؛ لأنه لايعبد. ولا بأس بقَتل الحية والعقرب في الصلاة؛ لقوله عليّلا: "اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة"،* ولأن فيه إزالة الشغل، فأشبه دَرْءَ المارِّ، ويستوي جميعُ أنواع الحيات، هو الصحيح؛ لإطلاق ما روينا. ويُكره عدُّ الآي والتسبيحات باليد في الصلاة،

في كل صلاة إلخ: كما إذا ترك واجباً من واجبات الصلاة. (العناية) وقال أبو يوسف الترجماني: إن الإعادة أولى في الحالين. [مجمع الأفر ١٨٩/١] بقتل الحية والعقرب: لم يفرِّق بين ما إذا أمكنه القتل بضربة واحدة، وبين ما إذا احتاج إلى ضربات، وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي؛ لأن قوله عيميز: "اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة" لم يفصل، ومنهم من قال: إن أمكنه القتل بضربة فعل، وإن ضرب ضربات استقبل الصلاة؛ لأنه عمل كثير، والجواب أنه عمل كثير، رخص فيه للمصلي، فهو كالمشي بعد الحدث، والاستقاء من البئر والتوضئ. [العناية ٢٦٤/١] سواء كانت جنية، وهي بيضاء لها ضفيرتان تمشي مستوية، أو غير جنية، وهي سوداء تمشى ملتوية. [جمع الأغر ١٨٩/١]

هو الصحيح: وقيل: لا يحل قتل الجنية كما في غيرها إلا إذا قيل: خَلّي طريق المسلمين، فإن أبت فحينلذ تقتل، والطحاوي يقول: إنه فاسد من حيث أن النبي على عاهد الجن بأن لا يظهروا لأمته في صورة الحيّة، ولا يدخلوا بيوقم، فإذا انقضوا العهد يباح قتلها. وذكر صدر الإسلام الصحيح أن يحتاط في قتلها، حتى لا يقتل حنياً، فإلهم يوذونه أذاء كثيراً، وإن واحداً من إخواني أكبر سناً مني قتل حية كبيرة بسيف في دار لنا، فضربه الجن حتى جعلوه بحيث لا يتحرك رجلاه قريباً من الشهر، ثم عالجناه بإرضاء الجن، حتى تركوه فزال ما به، وهذا مما عاينته. [مجمع الأفر ١٨٩/١]

ويُكره عدُّ الآي إلخ: ومحل الاختلاف هو العدّ باليد كما وقع التقييد به في "الهداية"، سواء كان بأصابعه أو بخيط يمسكه. أما الغمز برؤوس الأصابع أو الحفظ بالقلب، فهو غير مكروه اتفاقاً. والعد باللسان مفسدٌ اتفاقاً. وقيد بالآي والتسبيح؛ لأن عدَّ الناس وغيرهم مكروه اتفاقاً، كذا في "غاية البيان". وقيد بالصلاة؛ لأن العد خارج الصلاة لا يكره على الصحيح، كما ذكره المصنف في المستصفى"؛ لأنه أسكن للقلب، =

* أخرجه أصحاب السنن الأربعة.[نصب الراية٢٠٠/٢] أخرج أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة الحيةُ والعقربَ". [٢٧/٢، رقم:٩١٨، باب العمل في الصلاة] وكذلك عدُّ السور؛ لأن ذلك ليس من أعمال الصلاة، وعن أبي يوسف ومحمد هيَّا أنه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعاً؛ مراعاةً لسنة القراءة، والعمل بما جاءت به السنة. قلنا: يمكنه أن يعُدَّ ذلك قبل الشروع، فيستغني عن العدّ بعده، والله أعلم.

= وأجلب للنشاط، ولما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم، وقال: صحيح الإسناد عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع النبي على امرأة وبين يديها نوى أو حصا تسبح به، فقال: أخبرك بما هو أيسرعليك من هذا أو أفضل، فقال: سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما بين ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالق، والحمد لله مثل ذلك، ولا إله إلا الله مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك. فلم ينهها عن ذلك، وإنما أرشدها إلى ما هو أيسر وأفضل. ولو كان مكروها لبين لها ذلك. ثم هذا الحديث ونحوه مما يشهد بأنه لا بأس باتخاذ السبحة المعروفة لإحصاء عدد الأذكار؛ إذ لا تزيد السبحة على مضمون هذا الحديث إلا بضم النوى ونحوه في خيط. ومثل هذا لا يظهر تأثيره في المنع، فلا حرم إن نقل اتخاذها والعمل بما عن جماعة من الصوفية الأخيار، وغيرهم، اللهم إلا يظهر تأثيره في المنع، فلا كلام لنا فيه. وهذا الحديث أيضاً يشهد لأفضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر بحرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيراً. ثم اعلم أن العلامة الحليي ذكر أن كراهة العد باليد في الصلاة نخر بحرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيراً. ثم اعلم أن العلامة الحليي ذكر أن كراهة العد باليد في الصلاة بين الفرض والنفل، وقد يصير العد عملاً كثيراً فيوجب فساد الصلاة. وما روي في الأحاديث: من قرأ في بين الفرض والنفل، وقد يصير العد عملاً كثيراً فيوجب فساد الصلاة. وما روي في الأحاديث: من قرأ في التسبيح فقد أوردها الثقات، وهي صلاة مباركة فيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة. فإنه يقدر أي يحفظ التسبيح فقد أوردها الثقات، وهي صلاة مباركة فيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة. فإنه يقدر أي يحفظ بالقلب، وإن احتاج يعد بالأنامل حتى لا يصير عملاً كثيراً [البحرالرائق ٢/٥-٥-٥]

عن أبي يوسف إلخ: ذكره بكلمة عن إشارة إلى أن خلافهما ليس من ظاهر الرواية ولهذا لم يذكر أبو اليسر خلافهما أصلاً.(البناية) في الفوائض والنوافل: وقبل: الخلاف في المكتوبة، وأما النوافل فلا خلاف في أنه لا يكره، وقبل: الخلاف في النوافل ولا خلاف في المكتوبة أنه يكره.(العناية) السنة: الشراح كلهم ذكروا أن المراد من السنة ما جاء في صلاة التسبيح...قلت: لو فسروا قوله... بحديث ابن عمر... رأيت رسول الله على يعد الآي في الصلاة... لكان أنسب وأوجه.[البناية ٢٥٥٢] المشروع: في الصلاة، وأما في صلاة التسبيح، فلا ضرورة أيضاً إلى العدّ باليد؛ لأنه يحصل بغمز رؤوس الأصابع.[العناية ٢٦٥٨]

فصل

ويُكره استقبالُ القبلة بالفَرْج في الخَلاَء؛ لأنه عليم لهى عن ذلك، * والاستدبارُ يكره في رواية؛ لأن المستدبرَ فرجَه غير موازٍ للقبلة، وما ينحَطُّ منه ينحط إلى الأرض، بخلاف المستقبل؛ لأن فرجَه موازٍ لها وما ينحط منه ينحط إليها. وتُكره المجامعةُ فوق المسجد، والبولُ والتخلّي؛ لأن سطح المسجد له حكم المسجد، حتى يصح الاقتداء منه بمَنْ تحته، ولا يبطل الاعتكاف بالصعود إليه، ولا يحل للجنُب الوقوفُ عليه. ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد: ما أُعِدَّ للصلاة في البيت؛

فصل: لما فرغ من بيان الكراهة في الصلاة شرع في بيانها خارج الصلاة. (العناية) ويكوه: وهذه المسألة من مسائل "الجامع الصغير". (البناية) استقبال القبلة إلخ: لما كُره استقبال القبلة بالفرج يُكره للمرأة أن تمسك ولدها نحوها ليبول، وهذا كله إذا كان ذاكراً للقبلة، ولو غفل عن ذلك، وحلس يقضي حاجته، ثم وحد في نفسه، لا بأس به، لكن إن أمكنه الانحراف ينحرف. (النهاية)

الحلاء: بالمد: بيت النغوط، وأما بالقصر: فهو النبت. [البحر الرائق ٢٣/٢] في رواية إلخ: يعني عن أبي حنيفة وهو الأصح؛ لما فيه أي في الا ستدبار من ترك التعظيم للقبلة، ولا يكره في رواية أي عن أبي حنيفة، وفي حامع الاسبيحابي عن أبي حنيفة في هذه المسألة ثلاث روايات: في رواية كره الاستقبال والاستدبار، وفي رواية: كم يكره هما وبه قال: داود، وفي كل ذلك حاءت الآثار. [البناية ٩/٣٥٥- ٥٠] والتخلي: أي: والتغوط، دون ما يقوله الناس: إنه الخلوة بالمرأة. (البناية) له حكم المسجد: لأنه ثابت في العَرْصَة والهواء جميعاً. (البناية) بمن تحته: يعني يصح اقتداء من كان فوق المسجد بالإمام الذي تحته إذا كان يعلم حال الإمام. [البناية ٢٠/٣٥]

^{*} أخرجه الأثمة الستة في كتبهم.[نصب الراية ١٠٢/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال على: "إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يُولّها ظَهره، شرَّقوا أو غرّبوا". [رقم: ١٤٤، باب: لا تستقبل القبلة ببول ولا غائط إلا عند البناء، حدار أو نحوه]

لأنه لم يأخذ حكم المسجد، وإن نُدبنا إليه. ويُكره أن يُغلق باب المسحد؛ لأنه يُشبه المنع من الصلاة، وقيل: لا بأس به إذا خيف على متاع المسحد في غير أوان الصلاة. ومرحم الله بأن يُنقش المسحدُ بالحِص والسَّاج وماء الذهب، وقوله: لا بأس يشير إلى أنه لا يُؤجَرُ عليه، لكنه لا يأثم به، وقيل: هو قُربة، وهذا إذا فعل من مال نفسه، أما المتولّى فيفعل من مال الوَقْفِ ما يَرْجع إلى إحكام البناء، دون ما يرجع إلى النَّقش، حتى لو فعل يَضمَسن، والله أعلم بالصواب.

حكم المسجد: يعني لعدم الخلوص حتى يباع ويورث وإن ندبنا إليه أي إلى اتخاذ المسجد في البيت، فإنه يستحب لكل إنسان. [العناية ٣٦٧/١] لا بأس به: في غير أوان الصلاة لاختلاف أحوال الناس بحسب اختلاف الزمان ألا ترى أن النساء كن يحضرن الجماعات، ثم مُنعنَ من ذلك. [العناية ١٣٦٨] إذا حيف إلخ: لأن الغلبة لأهل الفساد، ويُخاف منهم على متاع المسجد بالليل. (النهاية) ولا بأس إلخ: فيه أقوال ثلاثة. (النهاية) إنما ذكر هذه المسألة بهذه العبارة لاختلاف الناس فيها. (العناية) وقيل: هو قربة: لما فيه من التعظيم، وقيل هو مكروه؛ لقول النبي:"إن من أشراط الساعة تزيين المساجد". يضمن: لأنه تعدى، وقيل: يضمن في التحصيص أيضاً، وعن الشيخ أبي بكر الزرنجري أنه يقول: هذا في زماهم، أما في زمانا لوصرف ما يفضل من العمارة إلى النقش يجوز قطعاً؛ للأطماع الفاسدة من الظلمة. [البناية ٥٦٤/٢]

باب صلاة الوتر

الوتر واجب عند أبي حنيفة عليه، وقالا: سنة؛ لظهور آثار السنن فيه، حيث لا يُكَفَّرُ جاحدُه، ولا يُؤَذّن له.

باب صلاة الوتر: لما فرغ من بيان المفروضات وما يتعلق بما من بيان أوقاقما، وكيفية أدائها، و الأداء الكامل والقاصر، شرع في بيان صلاة هي دون الفرض وفوق النفل، وهي صلاة الوتر. [العناية ٣٦٩/٦] واجب: قال [أبوبكر] الأعمش: اتفقوا- مع احتلافهم في الوتر- ألها أدون درجة من الفرائض، حتى لا يُكفّر حاحدُه، وليس لها أذان ولا إقامة، وتجب القراءة في الركعة الثالثة، وأعلى درجةً من السنة، حتى يجب القضاء بتركها ناسيًا، أو عمداً وإن طالت المدة، ولا يُؤدّى على الراحلة من غير عذر، ولا يجوز إلا بنية الوتر دون التطوع وسائر السنن، ولو كانت سنة لكفتها نية الصلاة. (النهاية)

عند أبي حنيفة على: وعن أبي حنيفة على في الوتر ثلاث روايات: في رواية قال: هوواجب، وفي رواية قال الموسنة، وفي رواية قال: هوفرض، والصحيح أنه واجب عنده، ومعناه أنه فرض عملاً لا اعتقاداً، حتى إن حاحده هوسنة، وفي رواية قال: هوفرض، على رواية: أنه فرض. ومعنى قوله: سنة - على رواية: أنه سنة -: أن وجوبه ثبت بالسنة. [المحيط البرهايي ٢٦٥/٢] قيل: ليس في الوتر رواية منصوص عليها في الظاهر، ولكن روى يوسف بن خالد السمتي عن أبي حنيفة على ألما واجبة، وهو الظاهر من مذهبه، وروى نوح بن أبي مريم عنه ألها سنة، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي هلى، وروى حماد بن زيد عنه ألها فريضة، وبه أخذ زفر. [العناية ٢٦٩٨] سنة: أي ليس بفرض اعتقادي، ولا عملي، أما الأول: فلأنه لا يُكفّر حاحده، وأما الثاني: فلأنه لا يُؤذّنُ له، وإذا انتفى ذلك كان سنة؛ لعدم القائل بكولها غير سنة، وغير فرض عملي. هذا على الرواية التي حاءت من قبل أبي حنيفة حلى أنه فرض عملي، وأما على الرواية التي جاءت أنه واجب، فالاستدلال عندهما غيرهذا. السنن: أي آثار عدم كونه فرضاً. لا يكفر جاحده: لا يفيد؛ إذ إثبات اللازم لا يستلزم إثبات الملزوم المعين إلا إذا ساواه، وهو ههنا أعم؛ فإن عدم الإكفار بالجحد لازم الوجوب كما هولازم السنة ... المعين إلا إذا ساواه، وهو ههنا أعم؛ فإن عدم الإكفار بالجحد لازم الوجوب كما هولازم السنة ... والحق أنه لم يثبت دليل الوجوب عندهما فنفياه، وثبت عنده. [فتح القدير ٢٩/١٦]

ولا يؤذّن له: له أن يقول: إنا لا نسلم أن عدم التأذين من خواصُ السنة؛ لوجوده في الواجب، كصلاة العيد. وفيه أن صلاة العيد ليست بواجبة عنده، فلا يصح النقض بها. ولأبي حنيفة على قوله على: "إن الله تعالى زادكم صلاةً، ألا وهي الوتر، فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر"* أمر، وهو للوحوب، ولهذا وجب القضاء بالإجماع.

ولأبي حنيفة هُ الله تعلى ووجه الاستدلال من أوجه: أحدها: أنه أضاف الزيادة إلى الله تعالى والسنن إنما تضاف إلى رسول الله تللى والثانى: أنه قال: زادكم، والزيادة إنما تتحقق في الواجبات؛ لأنما محصورة بعدد، لا فى النوافل؛ لأنه لا نماية لها، والثالث: أن الزيادة على الشيء إنما تتحقق إذا كانت المزيد من حنس المزيد عليه لا يقال: زاد في ثمنه إذاوهب هبة مبتدأة، ولا يقال: زاد على الهبة إذا باع. والمزيد عليه فرض فكذا الزائد إلا أن الدليل غير قطعي فصار واجباً، والرابع: الأمر فإنه للوجوب.[العناية ٢٩٩/١]

بالإجماع: قال ابن النجيم: وصرح في "الهداية" بأنه يجب قضائه إذا فاته باالإجماع.وصححه في "التجنيس" وعلل له في "المخيط" بقوله: أما عنده فلأنه واجب، وأما عندهما فلقوله على "من نام عن وتر أونسيه فليصله إذا ذكره" اهد وصرح في "الكافي" بأن وحوب قضائه ظاهر الرواية عنهما، وروي عنهما عدمه، وسيأتي أنه لايصلي خلف النفل اتفاقا: فظهر بهذا أنه لا فرق بين قوله: بوجوبه، وبين قولهما: بسنيته من جهة الأحكام، فإن السنة المؤكدة بمتزلة الواجب إلا في فساد الصبح بتذكره، وفي قضائه بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس وبعد قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر؛ لأنه واجب عنده فيجوز قضاؤه فيه كقضاء سائر الفرائض، وعندهما لا لأنه سنة عندهما. اهد البحرالرائق ٢٣/٢) وذكر الحافظ أبوجعفر الطحاوي أن وجوب الوتر إجماع من الصحابة، فعلى هذا لا يحتاج إلى تفسير قوله: بالإجماع، أي بإجماع أصحابنا، وعلى ظاهر الرواية (البناية)

* أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن المبارك قال: أخبرنا سعيد بن يزيد، قال: حدثني ابن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني: أن عمروبن العاص خطب الناس يوم الجمعة فقال: إن أبابصرة حدثني أن النبي كلله قال:" ن الله زادكم صلاة وهي الوتر، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر". قال أبوتَميم: فأحذ بيدي أبوذر فسار في المسجد إلى أبي بصرة، فقال له: أنت سمعت رسول الله تلك يقول ما قال عمرو؟ قال أبوبصرة: أنا سمعته من رسول الله تلك (٢٧١/٩٣، رقم: ٢٣٨٥١) رواه الحاكم والطبراني وإسناده صحيح."آثار السنن". وقال الحافظ في "الدراية": وقد رواه ابن لهيعة عن عبدالله بن هبيرة عن أبي بصرة، أخرجه الحاكم ولم ينفرد به ابن لهيعة بل أخرجه أحمد والطبراني من وجهين حَيدَين عن ابن هبيرة.اهـ قلت: فبطل تضعيف بعضهم حديث أبي بصرة وإعلاله إياه بابن لهيعة مع أنه حسن الحديث كما قد مر غير مرة.[علاء السنن ٢/٩-١]

وإنما لا يكفر حاحده؛ لأن وجوبه ثبت بالسنة، وهو المَعْنِيُّ بما روي عنه أنه سنة، وهو يُؤدَّى في وقت العشاء، فاكتُفي بأذانه وإقامته. قال: الوتر ثلاث ركعات لا يَفصِلُ بينهن بسلام؛ لما رَوَت عائشةُ عَلَيها: "أن النبي على كان يُوتر بثلاث"* وحكى الحسن على المشلمين على الثلاث، ** وهذا أحد أقوال الشافعي عليه، وفي قولٍ: يُوتر بتسليمتين، وهو قول مالك عليه، والحجة عليهما ما رويناه.

وإنما لا يكفو إلخ: حواب عن قولهما: حيث لا يكفر حاحده.(العناية) بالسنة: يعني غير المتواتر والمشهور.(العناية) وهو يؤدى إلخ: حواب عن قولهما: ولا يُؤذّن له.(العناية) فاكتفي بأذانه وإقامته: كما في المزدلفة حيث يُؤدى المغرب والعشاء فيه بأذان وإقامة واحدة. ثلاث ركعات: الشافعي عشرة ركعة، قال: هو بالحنيار، إن شاء أوتر بركعة، أو بثلاث، أو بخمس، أو بسبع، أو بتسع، أو بإحدى عشرة ركعة، ولا يزيد عليها، وقال الزهري: في شهر رمضان ثلاث ركعات، وفي غيره ركعة، والصحيح قولنا؛ لماروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وعائشة هي قالوا: كان رسول الله على يوتربثلاث ركعات. [تحفة الفقهاء٢٠٢٢]

* أخرجه الحاكم في مستدركه عن عائشة هي قالت: كان رسول الله على يوتر بثلاث لا يُسلّم إلا في آخرهن، وهذا وتر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب هي ، وعنه أخذه أهل المدينة. [۲/١٤، وقم: ١١٤] قال الزيلعي: رواه الحاكم في "المستدرك" وقال: إنه صحيح على شرط البخاري ومسلم، ولم يخرجاه. [نصب الرية ١١٤/٢] وسكت عنه الذهبي في تلخيصه فهو حسن. [إعلاء السنن ٢٠/٦] ** أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمرو عن الحسن قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلّم إلا في آخرهن. [٢/١٩، باب من كان يوتر بثلاث أو أكثراً وفيه عمرو بن عبيد وهو متروك قاله الحافظ في "المدراية"، قلت: ليس هو ممن أجمع على تركه، ساق له ابن عدي جملة أحاديث غالبها محفوظة المتون، قاله الذهبي في "الميزان"، وقال عبد الوارث بن سعيد: وهو من رجال الجماعة أحد الأعلام لولا أبي أعلم أن كل شيء روى عمرو بن عبيد حق لما رويت عنه شيئًا أبداً. كذا في "التهذيب"، وفيه أيضاً قال ابن حبان: كان يكذب في الحديث وَهَماً لا تعمداً إلح. فلا بأس به في المتابعات ولا يحتج به منفرداً. [إعلاء السنن ٢٠/٠٥]

ويَقنُت في الثالثة قبل الركوع، وقال الشافعي على: بعده؛ لما روي "أنه عليم قنت في آخر الوتر"، وهو بعد الركوع. ولنا: ما رُوي "أنه عليم قنت قبل الركوع"، **
وما زاد على نصف الشيء آخره. ويقنُتُ في جميع السَّنَة، خلافاً للشافعي في غير النصف الأخير من رمضان؛ لقوله عليم للحسن بن على هيء حين علمه دعاء القنوت:

ويقنت في الثالثة: وأمادعاؤه فليس فيه دعاء مؤقت، كذا ذكر الكرخي في "كتاب الصلاة"؛ لأنه روي عن محمد عن الصحابة أدعية مختلفة في حال القنوت، ولأن الموقت من الدعاء يذهب بالرقة كما روي عن محمد فيبعد عن الإجابة، ولأنه لا يوقت في القراءة لشيء من الصلوات ففي دعاء القنوت أولى.... وقال بعضهم: الأفضل في الوتر أن يكون فيه دعاء موقت؛ لأن الإمام ربما يكون جاهلاً فيأتي بدعاء يشبه كلام الناس فتفسد صلاته، وما روي عن محمد من أن التوقيت في الدعاء يذهب برقة القلب، محمول على أدعية المناسك دون الصلاة، كذا في "البدائع" ورجَّح في شرح "منية المصلي" قول الطائفة الثانية؛ لما ذكروا تبركا بالمأثور الوارد به الأخبار وتوارَّنه الخلف عن السلف في سائر الأعصار اهـ.. [البحرالرائق ٢٩/٧] بالمأثور الوارد به الأخبار وتوارَّنه الخلف عن السلف في سائر الأعصار أهـ.. [البحرالرائق ٢٩/٧] الشيء فهو آخره قاله الأكمل، وسكت عن بيانه. قلت: المراد هو الآخر الحقيقي هو بعد التشهد وليس هذا بمراد بالإجماع. وقال تاج الشريعة: إن الآخر قد يكون قبل الركوع وقد يكون بعده. فما رواه يكون محتملا لما قبل الركوع وقد يكون بعده. فما رواه يكون محتمل لما قبل الركوع وبعده، وما رويناه محكم فيحمل المحتمل على المحكم. [البناية ٢١/٣-٢٢]

^{*} أخرج الدارُ قطني في سننه عن سويد بن غفلة قال: سمعت أبابكر وعمر و عثمان وعلياً يقولون: قنت رسول الله ﷺ في آخر الوتر، وكانوا يفعلون ذلك. [١٥٣/٢، باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه] ** أخرج ابن ماجه عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى عن أبيه عن أبي بن كعب ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع. [رقم:١١٨٨، باب ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده] وأخرج ابن أبي شبية في مصنفه عن ابراهيم، عن علقمة: أن ابن مسعود وأصحاب النبي ﷺ كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع. [رعم: ٢٩١٨]

"اجعل هذا في وترك" من غير فصل، ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورةً؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾، وإن أراد أن يقنت كبَّر؛ لأن الحالة قد اختلفت، ورفع يدّيه وقنّت؛ لقوله عليه "لا تُرفع الأيدي إلا في سبع مواطن"** وذكر منها القنوت. ولا يقنت في صلاة غيرها خلافاً للشافعي في الفجر؛

لقوله تعالى: ذكر في "الكافي" ما يشعر إلى أن قوله "لقوله تعالى" دليل على إطلاق السورة، لا على تعيينها، ولا على قراءة فاتحة الكتاب مع السورة حتى يفضى منه العجب. قد اختلفت: لقائل أن يقول: الأقوال دون الأفعال، لأنما المقصود بالذات، والأقوال زينة الأفعال حتى يجب الصلاة على العاجز عن الأقوال القادر على الأفعال دون العكس، وحوابه أنه ثبت بفعل الشارع. في الفجر: قال أبو نصر البغدادي: القنوت في الفجر سنة عند الشافعي، وفي غيرها إن حدثت حادثة، فإن لم تحدث فله قولان. (العناية)

* أخرج النسائي في سننه عن موسى بن عقبة عن عبدالله بن علي عن الحسن بن علي قال: علمني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات في الوتر قال: "قل اللهم اهدين فيمن هديت وبارك لى فيما أعطيت وتولين فيمن توليت وقني

شرما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك وإنه لايذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي عمد". [٢١/٣] قال النووي في "الحلاصة": وإسناده صحيح أو حسن. [نصب الراية ٢٢١/٢] وأما استدلال المصنف بقوله: "اجعل هذا في وترك من غير فصل" فليس له وجود في هذا الحديث فيعجبني كلَّ العجب أن أحداً من الشراح لم يتعرض لهذا بل كلهم عللوا. [البناية٢٣/٣] وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي عبد الرحمن قال: علمنا ابن مسعود أن نقرأ في القنوت: "اللهم إنّاك نعبد، ولك نصلي ونستغفرك، ونؤمن بك، ونشي عليك الخير، ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك. اللهم إنّاك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى، ونحفد نرجو رحمتك، ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق". [٢٨٩٦، وتم:٢٨٩٦] حدثني أبي حدثنا ابن أبي ليلي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عنهما عن النبي الخيرة قال: لا ترفع الأيدي إلا حدثني أبي حدثنا ابن أبي ليلي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عنهما عن النبي الحرة، وحين يقف مع الناس عشية عرفة، وبجمع، والمقامين حين يرمي الجمرة". [٢٨٤٨-٣٠] وليس فيه ذكرالقنوت. أخرج البحاري في "جزء رفع اليدين" عن الأسود عن عبد الله (هو ابن مسعود) أنه كان يقرأ في آخر ركعة من الوتر قل هو الله أحد، ثم يرفع يديه فيقنت قبل الركعة. وقال: صحيح. =

لل روى ابن مسعود على "أنه على قنت في صلاة الفجر شهراً ثم تركه"، أفإن قنت الإمام في صلاة الفجر: يسكُتُ مَن خُلْفَه عند أبي حنيفة ومحمد على وقال أبو يوسف على : يتابعه؛ لأنه تَبع لإمامه، والقنوتُ مجتهدٌ فيه.

لماروى: حجة لنا على الشافعي ١٠٠٠. وجه الاستدلال به: أنه يدل على أن قنوت رسول الله ﷺ في الصبح إنما كان شهرًا وكان يدعوعلي أقوام ثم تركه فدل على أنه كان ثم نسخ. [البناية ٣٠/٣] يتابعه: كتكبيرات العيدين وسحود السهو إذا اقتدى بمن يزيد على الثلاث. (فتح القدير) مجتهد فيه: فلا يترك الأصل بالشك.(العناية) القنوت ليس مشروعاً عندنا في الفجر، إلا إذا نزلت نازلة كالطاعون وغيره، فإن الإمام حينئذ يقنت في الفجر، كما ذكره الشُّمُنِّ، وفَصَّله ابنُ نُحيم في "الأشباه والنظائر"، وهل هو في الفحر فقط؟ أم في الصلوات كلها؟ ظاهر عبارات الفقهاء هو الأول، وهو الأصح، كما بسطه في "رد المحتار"، ثم القنوت في الفجر، هل هو قبل الركوع في الركعة الثانية كالوتر أم بعده؟ اختار الحموي في حاشية "الأشباه" الأولَ، واختار صاحب "رد المحتار" الثاني، وهو الأصح عندي؛ لموافقته الأخبارَ النبوية. = وأخرج عن أبي عثمان كان عمر فيه يرفع يديه في القنوت. وصححه، وعنه أيضاً بإسناد صحيح قال: كنا وعمر يؤم الناس ثم يقنت بنا عند الركوع يرفع يديه حتى يبدو كفاه ويخرج ضَبعيه. قلت: فيه ثبوت رفع اليدين للقنوت في الوتر، وكذا في أثر عمر بعده، ولكنه مطلق عن الوتر وغيره، فإن حَمَلَه أحدٌ على قنوت النازلة في الفجر فقنوت الوتر قياس عليه، فاندحض بذلك ما زعمه بعض أهل العلم أن رفع اليدين للقنوت في الوتر لم يثبت فيه أثر صحيح عن تابعي حليل فضلاً عن صحابي، وفضلاً عن حديث صحيح. [إعلاء السنن ٨٤/٦] * أخرج الإمام أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ لم يقنت في الفجر قط إلا شهراً واحداً لم يُرَ قبل ذلك ولا بعده، وإنما قنت في ذلك الشهر يدعو على أناس من المشركين.[فتح القدير ٣٧٧/١] قلت: وأخرجه الطحاوي بطريق شريك بن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بلفظ: "لم يقنت النبي ﷺ إلا شهراً لم يقنت قبله ولا بعده". وأعله الحازمي بأبي حمزة ميمون القصاب، وحكى تضعيفه عن عدة من الأئمة. قلت: ولكنه لم يتهم بكذب، وقال الترمذي: قد تكلم فيه من قبل حفظه، وقال يعقوب بن سليمان: ليس بمتروك الحديث ولا هو حجة. ملَّخصاً من "التهذيب"، ومثله يقبل حديثه لا سيما في المتابعات، وأصل احتجاجنا بما رواه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم، وهذا سند صحيح بلا شك وتعضده رواية أبي حمزة فصار الأثر قوياً بتعدد الطرق إلى إبراهيم، واندحض ما قاله الحازمي، و لم يطلع على طريق أبي حنيفة عن حماد وإلا لم يقل ما قال.[إعلاء السنن ٢-١٠٥]

ولهما: أنه منسوخ، ولا متابعة فيه، ثم قيل: يقف قائماً؛ ليتابعه فيما تجب متابعتُه، وقيل: يقعد؛ تحقيقاً للمحالفة؛ لأن الساكت شريك السداعي، والأول أظهر. ودلّت المسألة على جواز الاقتداء

أنه منسوخ: لما روينا أنه ﷺ قنت شهراً ثم ترك.(العناية) ثم قيل إلخ: وإذا لم يتابعه ماذا يفعل؟، قال بعضهم: يقف قائماً.(العناية) يقعد إلخ: وقيل: يركع ويقف فيه. لأن الساكت: أي غير المحالف شريك الداعي، فلا بد من المحالفة، وهي بالأركان قولاً غير ممكن لمكان الصلاة، فيجب المحالفة في الفعل بالقعود. شريك الداعي: واستدل على أن الساكت شريك الداعي بقوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعُوتُكُماً﴾، وكان موسى علي يدعو، وهارون يؤمن، وسمى داعياً؛ لأنه كان شريك الداعي.[الكفاية ٨-٣٨]

والأول إلخ: لأن فعل الإمام يشتمل على مشروع وغيره، فما كان مشروعاً يتبعه فيه، وما كان غير مشروع لا يتبعه فيه. وقال بعضهم: يُسلِّم قبل الإمام؛ لأن الإمام اشتغل بالبدعة، فلا معنى لانتظاره، و لم يذكره المصنف؛ لأنه مخالفة ظاهرة للإمام فيما هو مشروع وهو السلام.[العناية ٢٨٠/١]

ودلّت المسألة إلخ: وجه الدلالة في الأول أن اختلافهم في أنه يتابعه أولاً فيقف ساكتاً، أو يقعد ينتظره حتى يسلم معه، أو يسلم قبله ولا ينتظره في السلام - اتفاق على أنه كان مقتدياً إذ ذاك وهو فرع صحة اقتدائه ثم إطلاق القانت يشمل الشافعي وغيره.[فتح القدير ٢٨١/١]

على جواز الاقتداء إلخ: بالجملة: فمذهب الحنفية: أنه لا وتر عندهم إلا بثلاث ركعات بتشهدين وتسليم. نعم لواقتدى حنفي بشافعي في الوتر وسلم ذلك الشافعي الإمام على الشفع الأول على مذهبه ثم أتم الوتر صح وترالحنفي عند أبي بكر الرازي وابن وهبان، وفيه يقول ابن وهبان في منطومته: ولوحنفي قام خلف مسلم لشفع ولم يتع وتم فمؤتر. [معارف السنن ١٧٤/٤] وكذا في [عزيزالفتاوى ٢٣٩/١، رقم:٣٢٢] وقد ذكر بعض الأفاضل في رسالته "الإلتمام بمقلد كل إمام" في هذه المسألة ستة أقوال: ومنها: الجواز مطلقاً، وهو الحق عند الحققين كيف لا؟ والمخالف لا يخلو إما أن يكون نحكم بإصابته، أو بخطته، أو باحتمال خطئه وصوابه، فالأول والثاني باطلان؛ لما تقرر في مقره، إنا لا نقطع بإصابة مجتهد، أو بخطته، بل نقول: كل مجتهد يحتمل أن يكون مصيباً، وأن يكون مخطئا، والحق دائر بين المذاهب المحتلفة، فتعين الشق الثالث، وإذا كان هذا هكذا، فلا وجه للحكم بعدم حواز الاقتداء بهم، فإن مذهبهم كمذهبنا في كونه محتملاً للخطأ والصواب، وما يدرينا أن مذهبنا في كل أمر صواب لا يحتمل خطأ، ومذهب غيرهم خطأ لا يحتمل الصواب، وأما اشتراط مراعاة مواضع الخلاف، حكل أمر صواب لا يحتمل خطأ، ومذهب غيرهم خطأ لا يحتمل الصواب، وأما اشتراط مراعاة مواضع الخلاف،

بالشفعوية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر. وإذا علمَ المقتدي منه ما يزعُمُ به فسادَ صلاته كالفصد وغيره: لا يُجزئه الاقتداء به. والمختار في القنوت الإخفاء؛ لأنه دعاء، والله أعلم.

= كما انتزاره أكثر أصحابنا، فغير موجَّه؛ إذ مراعاة ذلك مستحب، ليس بواحب عند أحد، فلو لم يراع، وفعل ما فعل على طبق مذهبه، لم يقدحه في ذلك قادح، فأي مانع في حواز الاقتداء به؟ فافهم هذا بنظر الإنصاف.اهـ بالشفعوية: وفي بعض النسخ "بالشافعية"، وهو الصواب؛ لما عرف من وجوب حذف ياء النسب إذا نسب إلى ما هي فيه، ووضع الياء الثانية مكانحا؛ حتى تتحد الصورة قبل النسبة الثانية وبعدها والتمييز حينئذ من خارج. [فتح القدير ٢٠٨١-٣٨] وعلى المتابعة: وذكر الطحاوي أن القوم يتابعونه إلى قوله :إن عذابك الجد بالكفار ملحق فإذا دعا الإمام فعند أبي يوسف هي يتابعونه، وعند محمد هي يؤمنون. [المحيط البرهاي ٢٧٠/٢] وعلى عند أبي يوسف على فظاهر؛ لأنه يقول بالمتابعة في قنوت الفحر، وإنه منسوخ بحتهد فيه، ففي قنوت الوتر وإنه غير منسوخ أولى، وأما عند محمد هي، فلأنه إنما لا يقول بالمتابعة في الفحر؛ لمكان النسخ، والأصل في الأدعية المتابعة، فيتابعه.

في الوتو: ومن لم يحسن القنوت يقول: ﴿ رَبّنا آتِنَا فِي الدُّنيَا حَسَنةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنةً ﴾ وقال الشيخ الإمام الفقيه أبوالليث على: يقول: اللهم اغفرلي، ويكرر ذلك. [المحيط البرهاني ٢٧٠/٢، رقم: ١٧٣٨] ما يزعُمُ به إلخ: وذكر شيخ الإسلام إذا لم يعلم منه هذه الأشياء بيقين يجوز الاقتداء به، والمنع إنما هو لمن شاهد ذلك. (فتح القدير) فساد صلاته: ولم يذكر حكم الفساد الراجع إلى زعم الإمام، وقد اختلف مشايخنا في ذلك، فقال الهندواني وجماعة: إن المقتدي إن رأى إمامه مَس امرأة، ولم يتوضأ لا يصح الاقتداء به، وذكر التمرتاشي أن أكثر مشايخنا حوّزُوه، وقال صاحب "النهاية": وقول الهندواني أقيس. [العناية ٢٨٢١] المختار إلخ: وقال بعض مشايخ زماننا عليه: إن كان الغالب في القوم ألهم لا يعلمون دعاء القنوت، فالإمام يجهر ليتعلموا منه، وقد صح أن رسول الله علي حهر به، والصحابة في: تعلموا القنوت من قراء ته، وإن كان الغالب ألهم يعلمونه يخفيه؛ لأنه دعاء والسبيل في الدعاء الإخفاء. (المحيط البرهاني)

القنوت: ليس في القنوت دعاء معين. الاخفاء: مطلقاً سواء كان القانت إماماً، أو مقتدياً أو منفرداً؛ لأنه دعاء، وخير الدعاء الخفي.(العناية)

باب النوافل

السنةُ: ركعتان قبل الفجر، وأربع قبل الظهر، وبعدها ركعتان، وأربع قبل العصر وإن شاء وكعتين، وركعتان بعد المغرب، وأربع قبل العشاء، وأربع بعدها، وإن شاء ركعتين، والأصل فيه قوله عليم "أبرَ على تُنتَي عشرةَ ركعةً في اليوم والليلة بني الله له يبتاً في الجنة"، * وفُسِّر على نحو ما ذكر في الكتاب غيرَ أنه لم يَذكر الأربعَ قبل العصر،

باب: لما فرغ من بيان الفرض والواحب، شرع في بيان السنن والنوافل، وترحم الباب بالنوافل؛ لكونما أعم وأشمل [العناية ٢٨٣/١] النوافل: المراد بالنافلة ههنا معنى يشمل السنة وغيرها.

السنة: ابتدأ بالسنن؛ لكونما أشرف. قبل الفجر: ابتدأ بسنة الفجر؛ لأنما أقوى السنن، حتى روى الحسن عن أبي حنيفة لو صلاها قاعداً من غير عذر لا يجوز، وقالوا: العالم إذا صار مرجعاً للفتوى جاز له ترك سائر السنن؛ لحاجة الناس إلا سنة الفجر. (فتح القدير) بعد المغرب إلخ: احتلف في الأفضل بعد ركعتي الفجر، قال الحلواني: ركعتا المغرب، فإنه على المعمد منفق، ولا حضراً، ثم التي بعد الظهر؛ لأنما سنة متفق عليها، بخلاف التي قبلها؛ لأنه قبل: هي للفصل بين الأذان والإقامة، ثم التي بعد العشاء، ثم التي قبل الظهر، ثم التي قبل العشاء. [فتح القدير ٢٨٣٨]

قبل العشاء إلخ: يجب حمله على ما دعا إليه ﷺ من غير إيجاب، وهو أعم من السنة والمندوب، وهذا؛ لأنه عُدَّ منها ما قبل العصر، والعشاء، وذلك مستحب، لا سنة راتبة.[فتح القدير ٣٨٥/١]

والأصل فيه إلخ: أي في كون الصلاة سنة، لا في كون المذكورات سنة؛ لأن الدليل لا يدل عليها.

ثابو: والمثابرة المواظبة.(العناية) وفسر: أي النبي ﷺ (العناية) الكتاب: يعني المبسوط أو مختصر القدوري.(العناية) غير أنه إلخ: بيان ما هو المذكور في حديث المثابرة، فإن المذكور في الكتاب زائد على ثِنتي عشرة.[العناية ٣٨٥/١]

* روى الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ١٣٨/٢] أخرج مسلم في صحيحه عن أم حبيبة تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة بُنيَ له بهن في الجنة، قالت أم حبيبة: فما تركتهن منذ سمعتهن من رسول ﷺ. [رقم: ١٦٩٤، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن] وزاد الترمذي: أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفحر، صلاة الغداة. [رقم: ٤١٥، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة ...]

فلهذا سمَّاه في"الأصل" حسناً، وخُيِّر لاختلاف الآثار، والأفضل هو الأربع، ولم يذكر الأربع قبل العشاء، فلهذا كان مستحباً؛ لعدم المواظبة، وذكر فيه ركعتين بعد العشاء، وفي غيره ذكر الأربع، فلهذا خيِّر إلا أن الأربع أفضل خصوصاً عند أبي حنيفة على ما عُسرف من مذهبه، والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا، كذا قاله رسول الله على الله على على الشافعي على الشافعي على الله النهار إن شاء صلى بتسليمة ركعتين، وإن شاء أربعاً، وتكره الزيادة على ذلك. وأما نافلة الليل، قال أبوحنيفة على ان صلى على ذلك،

فلهذا: أي فلأجل أنه لم يذكر الأربع قبل العصر في تفسير حديث المثابرة. (البناية) لاختلاف الآثار: فإنه أخرج أبو داود وأحمد وابن خزيمة وابن حبان، في "صحيحيهما" والترمذي عن ابن عمر الله على قال: قال رسول الله على الله على العصر أربعاً"، قال الترمذي: حسن غريب، وأخرج أبو داود عن عاصم بن ضمرة عن على الله "أن النبي الله: كان يصلي قبل العصر ركعتين". [فتح القدير ٢٨٦/١] وذكر فيه: أي في حديث المثابرة. (العنابة) غيره: أي في غيرحديث المثابرة. (فتح القدير)

الأربع: وهو ما عزى إلى سنن سعيد بن منصور من حديث البراء بن عازب هيء. (فتح القدير) خير: محمد بن الحسن أو القدوري بقوله: وأربع بعسدها وإن شاء ركعتين. (العناية) مذهبه: أي الأفضل عند أبي حنيفة في باب النوافل أن يصلي أربعاً ليلاً ونحاراً. (البناية) نوافل النهار إلخ: لما فرغ من بيان السنن الرواتب، شرع في بيان النوافل. قال أبو حنيفة إلخ: يجوز أن يكون ذكر أبي حنيفة للاحتراز عن قول الشافعي، فإنه يقول: لا يزيد على أربع، ولو زاد كره له ذلك. [العناية ٣٨٩/١] ثمان ركعات إلخ: لا خلاف بينهم في إباحة الثمان بتسليمة ليلاً، وكراهة الزيادة على هذه الرواية، وقال السرخسي: الأصح أنه لا تكره الزيادة على الثمان أيضاً، وهو غير مقيد بقول أحد الثلاثة، بل تصحيح للواقع من مذهبهم. [فتح القدير ٣٨٩/١]

^{*} أخرجه أبو داود في سننه عن أبي أيوب عن النبي ﷺ قال: "أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء".[رقم: ٢٧٠، باب الأربع قبل الظهر وبعدها]

وقالا: لا يزيد في الليل على ركعتين بتسليمة. وفي "الجامع الصغير": لم يذكر الشماني في صلاة الليل. و دليلُ الكراهة: أنه عليم لم يزد على ذلك، * ولولا الكراهة لزاد تعليماً للحواز. والأفضلُ في الليل عند أبي يوسف ومحمد حيث مثنى مثنى، وفي النهار أربع أربع أربع. وعند الشافعي عليه فيهما مثنى مثنى. وعند أبي حنيفة عليه فيهما أربع أربع، للشافعي قولُه عليم: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى". ** ولهما: الاعتبار بالتراويح، ولأبي حنيفة "أنه عليم كان يصلّي بعد العشاء أربعاً أربعاً". روته عائشة على الأربع في الضّحى، **** ولأنه أدومُ تحريمةً، فيكون أكثر مشقةً، وأرْيدَ فضيلةً،

وقالا: لا يزيد إلخ: ظاهره أنه نصب خلافاً بينهم في كراهة الزيادة على ركعتين، وليس كذلك، بل المراد وقالا: لا يزيد بالليل على ركعتين من حيث الأفضلية لكن العبارة تنبو عنه. [فتح القدير ٣٨٩/١-٣٩] الشمايي: وإنما ذكر الست.(العناية) مثنى مثنى: التكرار للتأكيد؛ لأن معنى مثنى: اثنين اثنين.(العناية) أزيّد فضيلةً: قلت: على هذا يلزم أن يكون الست والثمان والعشر فصاعداً أيضاً بتسليمة أفضل؛ لأن الصلاة كلما كانت أكثر مشقة كانت أفضل فضيلة، وقوله: الأفضل عند أبي حنيفة فيهما الأربع، يدل على أن الزيادة ليست بأفضل، إلا أن يقال: معنى قوله: أن لا ينقص عنه لا أن يزيد.

^{*} وذكر هذا حديثاً غريباً ليس له أصل.[البناية ٢/٥١٦]

^{**} روي من حديث ابن عمر، ومن حديث عائشة، ومن حديث أبي هريرة ﴿ الله الراية ١٤٣/٢] أخرج أبو داود في سننه حديث ابن عمر عن علي عن عبد الله البارقي عن ابن عمر ﴿ الله عن النبي الله الله الله الله النهار] قال: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى".[رقم: ١٢٩٥، باب صلاة النهار]

^{***} أخرجه أبو داود في سننه عن زرارة بن أوفى أن عائشة سئلت عن صلاة رسول الله ﷺ في حوف الليل فقالت: "كان يصلي صلاة العشاء في جماعة، ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات، ثم يأوي إلى فراشه وينام" الحديث.[رقم: ١٣٤٦، باب في صلاة الليل]

^{****} أخرجه مسلم في صحيحه عن معاذة أنها سألت عائشة ﴿ الله على الله على على صلاة الضحى] الضحى؟ قالت: " أربع ركعات ويزيد ما شاء". [رقم: ١٦٦٣، باب استحباب صلاة الضحى]

ولهذا لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمة لا يخرجُ عنه بتسليمتين، وعلى القلْب يخرج، والتراويح تُؤدّى بجماعة، فيراعى فيها جهةُ التيسير، ومعنى ما رواه: شفعاً لا وتراً، والله أعلم.

فصل في القراءة

القراءة في الفرض واجبة في الركعتين، وقال الشافعي عظمه: في الركعات كلّها؛ لقوله عليمة: "لا صلاة إلا بقراءة"، *

ولهذا: أي لكون الأربع أفضل. والتراويح إلخ: حواب عن اعتبارهما بالتراويح.(العناية)

جهة التيسير: بالقطع بالتسليم على رأس الركعتين؛ لأن ما كان أدوم تحريمة كان أشق على الناس.[العناية /٣٩٢] ومعنى ما: جواب عن حديث الشافعي وقد ذكرناه.(العناية) شفعاً لا وتراً: بطريق اسم الملزوم على اللازم مجازاً.(البناية) فصل في القراءة: لما فرغ من بيان الصلوات المفروضات والواجبات والنوافل على الترتيب، شرع في بيان القراءة التي يختلف وجوبما بحسب اختلاف هذه الصلوات.[العناية ٩٣٧] واجبة إلخ: أي لازمة و فريضة؛ إذ الواجب نوعان: قطعي وظني، فالقطعي هو الفرض، وهذا هو الواجب

واجبة إلخ: أي لازمة و فريضة؛ إذ الواجب نوعان: قطعي وظني، فالقطعي هو الفرض، وهذا هو الواجب قطعي في حق العمل من ذوات الأربع من الفرائض.[البناية ٢٢٤/٦] في الوكعتين: وجعلها في الأوليين واجباً، هذا هو الصحيح من المذهب، وإليه أشار في الأصل، وقال بعضهم: ركعتان غير عين، وإليه ذهب القدوري كذا في البدائع.[فتح القدير ٣٩٣/١] وقال الشافعي إلخ: وعن أبي بكر الأصم وسفيان بن عيبنة القراءة ليست إلا سنة؛ لأن مبنى الصلاة على الأفعال لا الأقوال.[فتح القدير ٣٩٣/١]

* أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لا صلاة إلا بقراءة" قال أبوهريرة: فما أعلَن النا رسول الله ﷺ أعلَنه لكم. وما أخفاه أخفيناه لكم. [رقم: ٨٨٢، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة] وقوله: لكل ركعة صلاة ليس من الحديث، واستدلال المصنف بهذا الحديث للشافعي على وجوب القراءة في كل ركعة ليس بقائم؛ لأنه ليس بصريح فيه، ونحن أيضاً نستدل به على وجوب القراءة في الصلاة، ولو استدل له بحديث المسمى في صلاته الذي أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين لكان أقوم وأصرح. [البناية ٢٠٥٧-٢٦٦] أخرج البخاري حديثه عن أبي هريرة، وفيه: أنه عليم قال له: إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، وفي آخره: وافعل ذلك في صلاتك كلها. [رقم:٧٥٧، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم]

وكل ركعة صلاة، وقال مالك على: في ثلاث ركعات؛ إقامة للأكثر مقام الكل؛ تيسيراً. ولنا: قوله تعالى: في فاقر أواما تيسر من القُر آن ، والأمر بالفعل لايقتضي التكوار، وإنما أوجبنا في الثانية استدلالاً بالأولى؛ لأنهما يتشاكلان من كل وجه. فأما الأخريان فيفارقانهما في حق السقوط بالسفر، وصفة القراءة، وقدرها؛ فلا تلحقان بهما، والصلاة - فيما روى - مذكورة صريحاً فتنصرف إلى الكاملة، وهي الركعتان عرفاً كمن حلف لا يصلي صلاة بخلاف ما إذا حلف لا يصلي. وهو منحيَّر في الأخريَسيْن معناه: إن شاء سكت، وإن شاء قرأ، وإن شاء سبّح، كذا روي عن أبي حنيفة على المنه المناه المناء المناه المناه

وكل ركعة صلاة: بدليل لو حلف لا يصلي فصلى ركعة حنث (العناية) في ثلاث ركعات إلخ: هذا في الرباعية، وأما في الثنائية، فينبغي أن يكون في اثنين، وقال زفر والحسن البصري: في واحدة؛ لأن الأمر لا يقتضي التكرار (فتح القدير) والأمر إلخ: تقديره إن الله تعالى أمرنا للقراءة مما تيسر من القرآن وذلك في الصلاة بالإجماع، والأمر بالفعل يقتضي امتثاله، ولا يقتضي التكرار إعادة الشيء بعينه لا إعادة مثل الشيء فاقتضى ذلك بأن تكون القراءة في ركعة واحدة كما ذهب إليه الحسن البصري [البناية ٢٢٧/٦] لا يقتضي التكرار: على ما عرف في الأصول (العناية) فكان مؤاده افتراضها في ركعة [فتح القدير ٢٩٣٨] استدلالا إلخ: فيه أنه يقتضي أن يجب القراءة في الركعتين من الركعات، لا على سبيل التعيين؛ لأن الأمر للكتوبة من ذوات الأربع، ففرض القراءة فيها في الركعتين الأوليين. ويمكن أن يجاب عنه أن الصلاة كانت ركعتين أولاً، كما روي في بعض الروايات، ثم زيدت في الحضر، فالركعتان الأحيرتان كأنحما زائدتان، فلا يعتبر بمما، فوجب بالقرآن فرضية القراءة في إحدى الركعتين، وقيست عليها الركعة الأحرى، فوجبت فلا يعتبر كما، فوجب بالقرآن فرضية القراءة في إحدى الركعتين، وقيست عليها الركعة الأحرى، فوجبت فلا يعتبر الأصليتين. وصفة القراءة في إلجهر والإخفاء.

وقدرها: أي وقدر القراءة في ضم السورة مع الفاتحة.[البناية ٦٢٨/٢] وهي المركعتان: فيقتضي القراءة في كل شفع، لا في كل ركعة، كما زعمه الشافعي. بخلاف ما إذا إلخ: فإنه يحنث بركعة.(البناية) وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة ﴿ إِلا أَن الأَفضل أَن يقرأ ؛ لأَنه عَلَيْمُ دَاوِم على ذلك، ** وهذا لا يجب السَّهُو بتركها في ظاهر الرواية. والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل، وفي جميع ركعات الوتر، أما النفل؛ فلأن كلَّ شَفع منه صلاة على حدة، والقيام إلى الثالثة كتحريمة مُبتدأة، ولهذا لا يجب بالتحريمة الأولى إلا ركعتان في المشهور عن أصحابنا على ولهذا قالوا: يستفتح في الثالثة، وأما الوتر؛ فللاحتياط. قال: ومن شرع

داوم على ذلك: يعني بترك، وإلا لكان واجبًا.(العناية) ولهذا: أي فلكون قراءة الفاتحة على وجه الأفضلية.(العناية) كل شفع إلخ: ولهذا وجبت القعدة الأولى عند محمد، غير أنا استحسنا بأن القعدة فرض لغيرها، وهو الخروج، وإذ ليس فليس. ولهذا:أي ولكون كل شفع منه صلاة على حدة.(العناية) ركعتان في المشهور: احتراز عن قول أبي يوسف أولا على ما سيأتي.(العناية) ومن شرع إلخ: هذه هي المسألة المشهورة في أن الشروع في النفل صلاةً كان أو صوماً، عندنا خلافاً للشافعي، والعلماء أوردوا هذه المسألة في كتاب الصوم؛ لأن الآثار التي يحتج بها من الجانبين إنما وردت فيه، لكن الشيخ أبا الحسن القدوري لما رأى حكم المسألة فيهما واحداً، أوردها في كتاب الصلاة، وتابعه المصنف.[العناية ٣٩٦/١] * أما المأثور عن على وابن مسعود، فقد أخرجه ابن أبي شبية في مصنفه عن شريك عن أبي إسحاق عن على وعبد الله ألهما قالا: اقرَّأ في الأوليين، وسَبِّح في الأخريين.[٣٧٢/١، باب من كان يقول يُسَبِّحُ في الأخريين ولا يقرؤ] وفيه انقطاع كذا قال الزيلعي.[١٤٨/٢] قلت: رجاله رجال الجماعة إلا شريكاً لم يخرج له البخاري في صحيحه إلا تعليقاً، وأبوإسحاق لم يسمع من على وابن مسعود، كما يستفاد من "التقريب" و"التهذيب"، وذلك لا يضر عندنا. [إعلاء السنن ٣/ ١٣٤- ١٣٥] وأما عن عائشة ﴿ للهِ غريب لم يثبت، ولكن روي أن رجلاً سأل عائشة ﴿ عَن قراءة الفاتحة في الأخريين، قالت: اقرأها على جهة الثناء. [البناية ٢٣٠/٦] ** يشهد له حديث أبي قتادة رواه الجماعة إلا الترمذي.[نصب الراية ١٤٨/٢] أخرج البخاري حديث أبي قتادة عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين، يطول في الأولى، ويقصر في الثانية، ويُسمع الآية أحيانًا، وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين، وكان يُطفِّرًل في الأولى، وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح، ويقصر في الثانية. [رقم: ٧٥٩، باب القراءة في الظهر]

في نافلة ثم أفسدها: قضاها، وقال الشافعي عليه: لا قضاء عليه؛ لأنه متبرِّع فيه، ولا لزوم على المتبرع. ولنا: أن المؤدَّى وقع قُربةً، فيلزم الإتمامُ ضرورةَ صيانته عن البطلان. وإن صلَّى أربعاً، وقرأ في الأُولَيْن وقعد، ثم أفسد الأُخْريَيْن: قضى ركعتين؛ لأن الشَّفع الأول قد تَمَّ، والقيام إلى الثالثة بمنزلة تحريمةٍ مبتدأة، فيكون ملزَماً. هذا إذا أفسد الأخريين بعد الشروع فيهما، و لو أفسد قبل الشروع في الشَّفع الثاني: لا يقضي الأخريين. وعن أبي يوسف على: أنه يقضي؛ اعتباراً للشروع بالنذر. ولهما: أن الشروع يُلزِم

ثم أفسدها: وكذا إذا فسدت. ولا لزوم: لقوله تعالى: ﴿مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ (العناية) ولذا إلخ: الأحاديث في هذا الباب متعارضة، فاستدل الفريقان بالرأي. أن المؤدى إلح: والحواب أنه لا لزوم على المتبرع قبل شروعه، أو بعده، والأول مُسلَّم، وليس الكلام فيه، والثاني عين النــزاع. [العناية ٣٩٦/١] ضرورة صيانته عن البطلان: وإبطال العمل حرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلا تُنْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾، والاحتراز عن إبطال العمل فيما لا يحتمل بالتجزي لا يكون إلا بالإتمام، ومن الدليل أن الشروع ما يلزم كالنذر المشروع في الحج فإنه يلزم بالاتفاق، وقياسه على المظنون فاسد؛ لأنه شرع مقطعاً لا ملتزماً، وكلامنا فيما إذا شرع مقطعاً (العناية)

وقعد: قيد به؛ لأنه لو لم يقعد وأفسد الأحريين وجب عليه قضاء أربع بالإجماع. (فتح القدير) الأخريين: بقي احتمال آخر لم يبينه، وهو أن يفسد الأوليين، فإنه يقضي الأربع عند أبي يوسف، وعندهما يقضي ثتين. وعن أبي يوسف: وقد رجع أبو يوسف عن هذا القول. (فتح القدير) أنه يقضي: فيقضي أربعاً. (فتح القدير) اعتباراً إلخ: وذلك؛ لأن نية الأربع قارنت سبب الوجوب، وهو الشروع، فيلزم القضاء، كما إذا نذر، فإن نية الأربع قارنت سبب الوجوب، وهو النذر. [العناية ٣٩٦/١ ٣٩٣-٣٩٧] الشروع يُلزم إلخ: أن الشروع سبب لوجوب ما شرع فيه، وهو الركعة الأولى، و لوجوب ما لا يصح ما شرع فيه إلا به، وهو الركعة الثانية، لأن المنبياء منهي عنها، والشّفع الثاني ليس ما شرع فيه؛ لأن المفروض، ولا ما يتوقف صحة ما شرع فيه عليه، فلا يكون واجباً لا يجب قضاؤه، وظهر من هذا أن النية لم تقارن سبب الوجوب، وهو الشروع؛ لأن الفرض أنه لم يشرع بخلاف النذر. [العناية ٢٩٧/١]

ما شرَع فيه وما لا صحة له إلا به، وصحة الشَّفع الأول لا تتعلق بالثاني، بخلاف الركعة الثانية. وعلى هذا سنة الظهر؛ لألها نافلة، وقيل: يقضي أربعاً؛ احتياطاً؛ لألها بمنزلة صلاة واحدة. وإن صلى أربعاً، ولم يقرأ فيهن شيئًا: أعاد ركعتين، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد على وعند أبي يوسف على أربعاً، وهذه المسألة على ثمانية أوجه. والأصل فيها أن عند محمد على ترك القراءة في الأوليين أو في إحداهما يُوجب بطلان التحريمة؛ لألها تُعقَدُ للأفعال. وعند أبي يوسف على القراءة في الشفع الأول لا يوجب بطلان التحريمة، وإنما يوجب فسادَ الأداء؛ لأن القراءة وركن زائد،

وعلى هذا: أي وعلى هذا الحلاف الذي في النقل المطلق.(البناية) بمنسؤلة صلاة واحدة: ولذا ينهض في القعدة الأولى عند عبده ورسوله، فلا يستفتح في الثالثة، ولا تبطل شفعة الشفيع إذا علم في الشفع الأول منها بالانتقال إلى الشفع الثاني، ولا خيار المخيَّرة.[فتح القدير ٢/٣٩] وإن صلى أربعاً إلخ: هذه المسألة تلقب بمسألة الثمانية، والوجوه الآتية فيها ستة عشر: وهي أنه قرأ في الجميع، ترك في الجميع، ترك في الرابعة، الشفع الأول، ترك في الشفع الأول، ترك في الثائنية، ترك في الثائنية، ترك في الثائنة، ترك في الرابعة، ترك في الشفع الثاني، ترك في الأول والرابعة، ترك في الركعة الأولى والشفع الثاني، ترك في الثانية والشفع الثاني، ترك في الركعة الأولى والنائلة، ترك في الأولى والرابعة، ترك في الثانية والثائلة، ترك في الثانية والثائلة، ترك في الثانية والشفع الثاني، ترك في الثانية والثائلة، ترك في الثانية والثائلة، ترك في الثانية والشائلة، ترك في الثانية الشائلة، ترك في الثانية والشائلة، ترك في الأقسام المذكورة في الكتاب.[العناية ٢٩٧/٣] المنائلة، والمؤمل والأفعال فسدت بترك القراءة، فيفسد ما عقد لها.[فتح القدير ١/ ٣٩٧–٣٩٨] فساد الأداء الخ: لا بطلانه، وفساد الأداء لا يزيد على ترك الأداء بعد التحريمة.[البناية ٢٣٧/٣]

ركن زائد: وإذا كان ركناً زائداً لايؤثر في إزالة أصل الصلاة. (العناية)

ألا ترى أن للصلاة وجوداً بدونها، غير أنه لا صحة للأداء إلا بها، وفساد الأداء لا يزيد على تركه، فلا يُبطل التحريمة. وعند أبي حنيفة على تركه القراءة في الأوليين يُوجب بطلان التحريمة، وفي إحداهما لا يوجب؛ لأن كل شفع من التطوع صلاة على حدة، وفسادُها بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه، فقضينا بالفساد في حق وجوب القضاء، وحكمنا ببقاء التحريمة في حق لزوم الشفع الثاني؛ احتياطاً. إذا ثبت هذا نقول: إذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عندهما؛ لأن التحريمة قد بَطلَت بترك القراءة في الشفع الأول عندهما، فلم يصح الشروع في الشفع الثاني، وبَقيَت عند أبي يوسف عنده. الشروع في الشفع الثاني، ثم إذا فسد الكل بترك القراءة فيه، فعليه قضاء الأربع عنده. ولو قرأ في الأوليين لا غيرَ: فعليه قضاء الأجريين بالإجماع؛ لأن التحريمة لم تبطل فصح الشروع في الشفع الثاني، ثم فساده بترك القراءة لا يُوجب فسادَ الشفع الأول. ولو قرأ في الأخريين لا غيرَ: فعليه قضاء الأوليين بالإجماع؛

وجوداً بدونها: كما في حق الأخرس، وكما في حق المقتدي حيث يتحمل عنه الإمام.

لا يزيد على تركه: بأن شرع في الصلاة ولم يأت بأركان الصلاة حال كونه منفرداً، أو خلف الإمام، وكما إذا سبقه الحدث، فذهب ليتوضاً؛ لأن الفاسد ثابت الأصل فائت الوصف، فيكون أقوى من فائت الأصل والوصف. [الكفاية ٣٩٨/١] صلاة على حدة: فكان ترك القراءة فيه إخلاء للصلاة عن القراءة، فتكون فاسدة يجب قضاؤها، وبطل تحريمتها. [العناية ٣٩٨/١] مجتهد فيه: فإن عند الحسن البصري لا تجب القراءة إلا في الركعة الأولى كما ذكرناه. (البناية) فقضينا: كما في الفحر. (البناية)

عندهما: أي أبي حنيفة ومحمد رهميه". (البناية) قضاء الأخريين: يعني إذا قعد بينهما، وأما إذا لم يقعد فعليه أن يقضي أربعاً؛ لما أن الفساد في الشفع الثاني يسري إلى الأول.[العناية ٣٩٩/١]قضاء الأوليين: هذا مما اتحد فيه الجواب، واختلف التخريج، أشار إليه بقوله: لأن عندهما.(البناية)

لأن عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني، وعند أبي يوسف عليه: إن صح فقد أدّاها. ولو قرأ في الأوليين وإحدى الأخريين، فعليه قضاء الأخريين بالإجماع، ولو قرأ في إحدى في الأخريين وإحدى الأوليين: فعليه قضاء الأوليين بالإجماع، ولو قرأ في إحدى الأوليين وإحدى الأخريين على قول أبي يوسف عليه قضاء الأربع. وكذا عند أبي حنيفة عليه؛ لأن التحريمة باقية، وعند محمد عليه: عليه قضاء الأوليين؛ لأن التحريمة قد ارتفعت عنده. وقد أنكر أبويوسف عليه هذه الرواية عنه، وقال: رَوَيْتُ لك عن أبي حنيفة عليه أنه يلزمه قضاء ركعتين، ومحمد عليه لم يَرْجع عن روايته عنه.

في الشفع الثاني: حتى لو اقتدى به إنسان في الشفع الثاني لا يصح اقتداؤه، ولو قهقه لا تنتقض طهارته كذا ذكره قاضي خان في "الجامع الصغير". إن صح إلخ: أي الشروع في الشفع الثاني. [البناية ٢٤١/٦] بالإجماع: أما عند الشيخين: فلصحة أداء الأحريين، وأما عند محمد هي الشفع الثاني. قضاء الأربع: وعند محمد هي يقضي ركعتين. (العناية) وكذا إلخ: إشارة إلى أن قوله: ليس باتفاق الثاني. قضاء الأربع: وعند محمد هي إلغاهم العناية / ٢٩٩٦] باقية: بترك القراءة في إحدى الأوليين. وقد أنكر إلخ: قد حرت محاورة بين أبي يوسف ومحمد والله في مذهب أبي حنيفة هي فيما إذا قرأ في إحدى الأوليين وإحدى الأعربين حين عرض عليه "الجامع الصغير"، فقال أبويوسف هي زويت لك عنه أن عليه قضاء أربع ركعات، وقيل: ما حفظه أبويوسف هي هو قياس مذهبه؛ لأن التحريمة ضعفت بالفساد بترك القراءة في ركعة، فلا يلزمه الشفع الثاني بالشروع فيه بحذه التحريمة، والاستحسان ما حفظه محمد هي لأن الشروع وإن حصل بصفة الفساد فقد أكد بوجود القراءة في ركعة فصار بذلك ملزماً إياه. [الكفاية ٢٩٩١-٢٠٤]

الرواية إذا كان صريحاً. [فتح القدير ٩٩/١]

باب النوافل ۲۰۵

ولو قرأ في إحدى الأوليين لا غيرَ: قضى أربعاً عندهما، وعند محمد عشه قضى ركعتين، ولو قرأ في إحدى الأخريين لا غير: قضى أربعاً عند أبي يوسف عشه وعندهما ركعتين، قال: وتفسيرُ قوله عليمًا: "لا يُصَلَّى بعد صلاة مثلُها"*

قضى أربعاً: عند الشيخين لبقاء التحريمة؛ لأن ترك القراءة في ركعة من الشفع الأول، لا يبطل التحريمة عند الإمام، وعند أبي يوسف لا يبطل التحريمة أصلاً بالترك، وقد أفسد الشفعين بترك القراءة فيقضي أربعاً. [مجمع الأنحر ١٩٩/١] قضى ركعتين: لبطلان التحريمة. قال إلخ: أورد بعد ذكر أن القراءة واحبة في جميع ركعات النفل، وما ترتب على ذلك من المسئلة الثمانية دليلاً على ذلك بما أوله إليه. [العناية ٢٠٠١] وتفسير إلخ: الأولى أن يُحمل على النهي عن تكرار الجماعة في مسحد. لا يُصَلَّى: المتبادر من الحديث أنه إذا أدّى صلاة لا تعاد تلك الصلاة على وجه الوسوسة.

بعد صلاة مثلها: أي قال محمد بي "الجامع الصغير": هذا اللفظ مروي عن النبي علي وعن علي وعبد الله بن مسعود هي العي يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة أي النفل لا يشبه الفرض بحال، وإنما حملنا على هذا؛ لأنه حديث ثبت خصوصيته بالإجماع، فإن الرجل يصلي ركعتي الفحر ثم الفرض، ويصلي ركعتي الفهر في السفر ثم ركعتي السنة، وأربعاً قبل الظهر ثم الظهر في الإقامة فاستقام حمله على وجه صحيح، وقد قال بعض مشايخنا هي أن المراد به الزجر عن تكرار الجماعة في المساجد وهذا تأويل حسن، فيكون حجة على الشافعي هي وقال بعضهم: أراد به أن لا يقضي المرء ما أداه من الفرائض بوسوسة فإن النبي للخلا على الشعر ضحى النهار بعد ليلة التعريس قال له أصحابه: من الغد ألا نعيد صلاة الأمس فقال: إن الله تعالى ينهاكم عن الربا فيقبله منكم كذا ذكره فخر الإسلام هي في "الجامع الصغير". [الكفاية ١/٠٤] * رفع هذا الخبر إلى النبي للله لم يثبت، وإنما هو موقوف على عمر و ابن مسعود هي. [البناية ٢/٥٤٦]

* رفع هذا الخبر إلى النبي ﷺ لم يثبت، وإنما هو موقوف على عمر و ابن مسعود هيا. [البناية ٢٤٥/٦] (رواه ابن أبي شيبة) عن إبراهيم قال: قال عمر: لا يُصلَّى بعد صلاة مثلها. [وكذلك] عن إبراهيم والشعبي قال: قال عبدالله: لا يُصلَّى على إثر صلاة مثلها. [نصب الراية ١٤٨/٢] [وحديث الباب] أخرج أبوداود عن سليمان يعني مولى ميمونة قال: أتيت ابن عمر على البلاط وهم يصلون، فقلت: ألا تصلي معهم؟ قال: قد صليت إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تصلوا صلاةً في يوم مرتين. [رقم: ٥٧٩، باب إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة يعيد]

يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة، فيكون بيان فرضية القراءة في ركعات النفل كلها، ويصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام؛ لقوله عليه: "صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم"، * ولأن الصلاة خير موضوع، وربما يَشُقُ عليه القيامُ فيحوز له تركه؛ كيلا ينقطع عنه. واختلفوا في كيفية القعود، والمختار: أن يقعُد كما يقعد في حالة التشهد؛ لأنه عُهد مشروعاً في الصلاة.

يعني ركعتين إلخ: هذا مع كونه متكلفاً يجعل لتقييد قوله: "بعد صلاة" ضائعاً للقطع بعدم حواز نفل مثلها أيضاً. فرضية القراءة إلخ: هذا مشكل؛ لأنه خبر الواحد، فكيف يقتضي الفرضية، ولئن كان مشهوراً، فهو مؤول، كما ذكرنا، فلا يوجب العلم، ولايقال: إنه بيان لما أجمل في النص فصار كخبر المسح على الرأس؛ لأنه ليس بمحمل لما عرف، ولو كان مجملاً لقيل بغرضية الفاتحة وضم السورة. [الكفاية ١/٠٠٤] ويصلي النافلة قاعداً: يجوز للقادر على القيام أن يصلي النافلة قاعداً. (العناية)

صلاة القاعد إلخ: التمسك بأن المراد منه - والله أعلم - أن صلاة القاعد متنفلاً مع القدرة على القيام على النصف من صلاة القائم؛ لإجماعهم على أن صلاة الفرض قاعداً مع القدرة على القيام لا يجوز، وعلى أن صلاة القاعد العاجز عن القيام كصلاة القائم. ولأن الصلاة: لا يناسبه المشقة. خير موضوع: أي مشروع لك ومرفوع عنك؛ لكولها غير واجبة.(العناية) كيلا ينقطع عنه: أي عن فعل النافلة، وفي بعض النسخ: كيلا ينقطع به أي بسبب القيام عن الخبر؛ لأن القيام ربما يقضى إلى ذلك. [البناية ٢٤٨/٢]

واختلفوا إلخ: روى محمد عن أبي حنيفة على أنه يقعد كيف شاء؛ لأنه لما جاز له ترك أصل القيام، فترك صفة القعود أولى. وعن أبي يوسف على أنه يحتبي؛ لأن عامة صلاة رسول الله على آنه يتحده كان محتبياً، وعن محمد أنه يتربع؛ لأنه أعدل، وعن زفر أنه يقعد كما يقعد في حالة التشهد، وهو الذي اختاره الفقيه أبوالليث وشمس الأئمة السرحسي والمصنف هله؛ لأنه عُهد مشروعاً في الصلاة. [العناية ١/٠٠٤] والمختار أن يقعد: قال أبوا الليث: وعليه الفتوى. (رد المحتار)

^{*} أخرجه الجماعة إلا مسلماً.[نصب الراية ١٥٠/٢] أخرج البخاري عن عمران بن الحصين وكان مبسوراً قال: سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل قاعداً، فقال: إن صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القاعد.[رقم: ١١١٥، باب صلاة القاعد]

وإن افتتحها قائماً، ثم قعد من غير عذر: جاز عند أبي حنيفة هشم، وهذا استحسان، وعندهما: لا يجزئه، وهو قياس؛ لأن الشروع معتبر بالنذر. له: أنه لم يباشر القيام فيما بقي، ولَمَّا باشر صَحَّتْ بدونه، بخلاف النذر؛ لأنه التزمه نصاً، حتى لو لم يُنُصَّ على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ هشد. ومن كان خارج المصر: يَتَنَفَّل على دابته إلى أي جهة توجَّهَتْ يُومئ إيماء؛

وإن افتتحها: هنا صورتان: إحداهما: افتحها قاعداً، ثم قام، والأخرى: قلبه، ففي الأولى يجوز اتفاقاً. [فتح القدير ١٠/١ ٤] معتبر بالنذو: أي من حيث أن كل واحد منهما ملزِم أداء الصلاة، ثم مَن نذر أن يصلي ركعتبن قائماً لم يجزه أن يقعد فيهما من غير عذر، فكذلك إذا شرع قائماً. [الكفاية ١٠/١ ٤- ٤٠٤] أنه لم يباشر إلخ: وأبوحنيفة سائلة يقول: القعود في التطوع بلا عذر كالقعود في الفرض بعذر، ثم هناك لا فرق بين حال الابتداء والبقاء، فكذلك ههنا، وهذا؛ لأنه مخيَّر بين القيام والقعود، وخياره فيما لم يؤد باق، والشروع إنما يلزمه ما باشر، وما لا صحة لما باشر إلا به، وللركعة صحة بدون القيام في الركعة الثانية، بدليل حالة العذر، فلم يلزمه القيام بالشروع. [الكفاية ٢٥٠/٤] ولما باشو: أي لما باشر من القيام في الثانية. [البناية ٢٥٠/٢]

حتى: يعني لو نص أن يصلي و لم يقل: قائماً أو قاعداً. (النهاية) عند بعض المشايخ: قال الفقيه أبوجعفر الهندواني: لا رواية فيما إذا نذر أن يصلي صلاة و لم يقل قائماً أو قاعداً ماذا يجب قائماً أو قاعداً، ثم المتلف المشايخ. [العناية ١٠/١] يتنفل على دابته: يعني سواء كان بعذر، أو بغيره، توجه عند افتتاح الصلاة إلى القبلة، أو لم يتوجه؛ لإطلاق المروي، وكذا لا فرق بين أن يكون على دابته في موضع جلوسه، أو في ركابه نجاسة أو لا؟ لأن الركوع والسجود إذا سقط مع كونهما ركنين، فَلأَن يسقط طهارةُ المكان، وهو شرط أولى، وفيه نظر؛ لأنه يستلزم جوازه بلا وضوء، وهو باطل. ولا يلزم من سقوط الشيء إلى حلف سقوط ما لا خلف له، فكان ما قال محمد بن مقاتل وأبو حفص الكبير: إذا كانت النجاسة في موضع الجلوس أوالركابين أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة، وهو القياس. [العناية 1/٢٠٤]

القبلة عند افتتاحها، ثم يترك التوجه والتحرف عن القبلة.[البناية ٢٥١/٢]

۳۰۸

لحديث ابن عمر الله على على على حمار وهو متوجّه إلى خيبر، يومئ إيماء، ولأن النوافل غير مختصة بوقت، فلو ألزمناه النوول والاستقبال تنقطع عنه القافلة، أو ينقطع هو عن القافلة. أما الفرائض فمختصة بوقت، والسنَنُ الرواتبُ نوافلُ. وعن أبي حنيفة على أنه ينولُ لسنتَة الفجر؛ لأها آكد من سائرها. والتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر، والجواز في المصر. وعن أبي يوسف على أنه يجوز في المصر أيضاً، ووجه الظاهر أن النص ورد خارج المصر، والحاجة إلى الركوب فيه أغلبُ. فإن افتتح التطوع راكباً ثم نزل يبني،

القافلة أو ينقطع إلح: إن لم ينزل أو لم يستقبل، أو ينقطع هو إن نزل أو استقبل. [فتح القدير ١/٣٠٤] فمختصة بوقت: إشارة إلى أن الفريضة لا تجوز على الدابة، فلا يصلي المسافر المكتوبة على الدابة إلا من عذر، كخوف اللَّص والسبع، وطين المكان، وكون الدابة جُموحًا، وكون المسافر شيخًا كبيراً لا يجد من يركبه. (العناية) والسنن الرواتب نوافل: وأما الوتر فعند أبي حنيفة هذ لا يجوز؛ لأنه واجب، وعندهما يجوز؛ لأنه سنة. أنه ينسزل لسنة الفجر: قال ابن شجاع: يجوز أن يكون هذا لبيان الأولى يعني أن الأولى أن ينسزل لركعتي الفجر. [العناية ١/ ٣٠٤] والتقييد إلح: روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف عنا أن حواز ينفي اشتراط السفر إلح: والصحيح أن المسافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج المصر، وذكر في ينفي اشتراط السفر إلح: والصحيح أن المسافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج المصر، وذكر في "الأصل" إذا خرج من المصر فرسخين أو ثلاثة، فله أن يصلي على الدابة، وقال بعضهم: بقدر الميل، وإن كان أقل من ذلك لا يجوز كذا في "المحيط". [الكفاية ١/٤٠٤] وعن أبي يوسف: و عند محمد يشي يجوز ويكره. (الكفاية) أخرج مسلم حديث ابن عمر عن ابن عمر وجابر وأنس وعامر بن ربيعة وأبي سعيد. [البناية ٢/٣٥٦] أخرج مسلم حديث ابن عمر عن ابن عمر وجابر وأنس وعامر بن ربيعة وأبي سعيد. [البناية مالك عن الزهري عن أنس قال: رأيت النبي يشخ وهو متوجه على ألدارقطني في "غرائب مالك" عن مالك عن الزهري عن أنس قال: رأيت النبي يشخ وهو متوجه المارقطني في "غرائب مالك" عن مالك عن الزهري عن أنس قال: رأيت النبي كلي وهو متوجه إلى حيرً على حمار يصلي يوميء إيماء انتهي، وسكت عنه وهذا لفظ الكتاب. [نصب الراية ٢/ ٢٥٢]

وإن صلى ركعةً نازلاً، ثم ركب: استقبل؛ لأن إحرامَ الراكب انعقد مُحَوِّزاً للركوع والسجود لقدرته على النزول، فإذا أتى بهما صح، وإحرام النازل انعقد لوجوب الركوع والسجود، فلا يَقْدر على ترك ما لزمه من غير عذر. وعن أبي يوسف على أنه يستقبل إذا نزل أيضاً، وكذا عن محمد على إذا نزل بعد ما صلى ركعةً، والأصح هو الأول، وهو الظاهر.

فصل في قيام شهر رمضان

يُستحب أن يجتمع الناسُ في شهر رمضان بعد العشاء، فيصلي بهم إمامُهم خمسَ ترويحات كل ترويحة بتسليمتين، ويَجلس بين كلِّ ترويحتين مقدارَ ترويحة، ثم يُوترُهِم، ذَكرَ لَفظَ الاستحباب، والأصح: أنها سنة، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة عشيه؛

وإن صلى ركعة إلخ: وإنما قيد بقوله: صلى ركعة بطريق الاتفاق، فإنه لو لم يصل ركعة، فالحكم كذلك. [العناية ١/ ٤٠٤] فصل: لما ذكر باب النوافل اتبعه بفصل القراءة، والتراويح لزيادة تعلقها به. (النهاية) خمس ترويحات: الترويحة اسم لكل أربع ركعات، فإنما في الأصل إيصال الراحة، وهي الجلسة، ثم سميت الأربع ركعات في آخرها الترويحة. [العناية ٢٠٦/١] ويجلس إلخ: ثم هو مخير، إن شاء سبّح، وإن شاء هلًل، وإن شاء صلى، وإن شاء سكت، أي فعل فهو حسن كذا قاله قاضي خان عشي، ولو صلى أربع ركعات كما هو فعل أهل المدينة أو طاف أسبوعاً بينهما كما فعل أهل مكة فأهل كل بلدة بالخيار، ولو استراح الإمام بعد خمس تريحات قيل: لا بأس به. [البناية ٢٦٠/٢]

لفظ الاستحباب: قلت: ذكر لفظ الاستحباب في احتماع الناس على التراويح، وأداءها بالجماعة، وأنه لا ينافي أن يكون التراويح نفسها سنة مؤكدة، حتى يكون ما هو الأصح من كونها سنة مؤكدة يخالف ما ذكر من لفظ الاستحباب، كما هو ظاهر المصنف.

لأنه واظب عليها الخلفاء الراشدون. والنبي علي العنر في تركه المواظبة، وهو حشية أن تُكتَبَ علينا.* والسنةُ فيها الجماعة، لكن على وجه الكفاية،

الخلفاء المواشدون: تغليب؛ إذ لم يرد كلهم، بل عمر وعثمان وعلياً. (فتح القدير) إنما يدل على سنيتها؛ لقوله على التناية ١٢٨٦ [العناية ٤٠٧١] سئلت في المدار وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي". [العناية ٤٠٧١] سئلت في حبان وغيره أن والثمانين بعد الألف والمائتين من الهجرة عمن صلى التراويح ثمان ركعات اقتداء بما روى ابن حبان وغيره أن النبي على إنما صلى في الليالي الثلاث في رمضان بإحدى عشرة ركعة مع الوتر ثلاث ركعات، هل يكون تاركاً للسنة. فأجيب بجواب بما محصله أن جمهور الأصوليين يعرفون السنة بما واظب عليه الرسول فحسب، فعلى هذا التعريف يكون السنة هو ذلك القدر المذكور، وما زاد عليه يكون مستحباً، وعليه مشى ابن الهمام في "فتح القدير"، ومحققوهم يعرفونها بما واظب عليه الرسول، أو خلفاءه، وإليه يشير عبارات الفقهاء في أنتح القدير"، أخرجه أبوداود وابن مواضع شي، وهو المستفاد من حديث: "عليكم بسنتي وسنتة الخلفاء الراشدين"، أخرجه أبوداود وابن ماجه، فإن كلمة "عليكم" تدل على اللزوم، وكذا عطف"سنة الخلفاء" على "سنتي". وأشار بعض أعيان الدهلي في كتابه إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء" فما في "فتح القدير" بأنه علي لذب إلى سنة الحلفاء اللفظ، لا يخلو عن شيء، فعلى هذا التعريف يكون السنة المؤكدة هو عشرون ركعة؛ لثبوت مواظبة الحلفاء الثلاثة عليها، وإن لم يثبت مواظبة الرسول عليها، فمؤدِّي ثمان ركعات يكون تاركاً للسنة المؤكدة. وورد في الثلاثة عليها، وإن لم يثبت مواظبة الرسول عليها، فمؤدِّي ثمان ركعات يكون تاركاً للسنة المؤكدة. وورد في الثلاثة عليها، وإن لم يثبت مواظبة الرسول عليها، فمؤدِّي ثمان ركعات يكون تاركاً للسنة المؤكدة. وورد في المؤلفة المخديث ضعيف عند المحدث.

على وجه الكفاية: يعني إذا قام بما البعض بالجماعة سقطت عن الباقين حضور الجماعة؛ لأن الجماعة فيها سنة على الكفاية.[البناية ٦٦٣/٢]

^{*} أخرجه البخاري عن عروة أن عائشة ﴿ أخبرته أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من حوف الليل، فصلى في المسجد، فصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عَجَزَ المسجدُ عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد، ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف عَلَى مكانكم لكني خشيت أن تفرض عليكم، فتعجزوا عنها. [رقم: ٩٧٤، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد] وفي رواية: وذلك في رمضان. [البخاري رقم: ١١٢٩، باب تحريض النبي ﷺ علم قيام الليل والنوافل من غير إيجاب]

حتى لو امتنع أهلُ المسجد كلّهم عن إقامتها كانوا مُسيئين، ولو أقامها البعضُ فالمتخلّفُ عن الجماعة تارك للفضيلة؛ لأن أفراد الصحابة ولل رُوي عنهم التخلف، * والمستحبُّ في الجلوس بين الترويحتين مقدار الترويحة، وكذا بين الخامسة وبين الوتر؛ لعادة أهل الحرمين، واستحسن البعض الاستراحة على خمس تسليمات وليس بصحيح، وقوله: "ثم يوتر بهم"، يشير إلى أن وقتها بعد العشاء قبل الوتر، وبه قال عامة المشايخ والأصح: أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل قبل الوتر وبعده؛

امتنع أهل المسجد إلخ: هذه نتيجة كون الجماعة في التراويح سنة، على الكفاية.(البناية)

مقدارالترويحة: أهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين أسبوعاً، وأهل المدينة يصلون بدل ذلك أربع ركعات، وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون، أو يهللون، أو ينتظرون سكوتاً، وإنما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين؛ لأن التراويح مأخوذ من الراحة.[العناية)

وليس بصحيح: بعد هذا يوحد في بعض النسخ هذه العبارة: والأحسن أن ينوي التراويح، أو سنة الوقت؛ احترازاً عن الاختلاف في تأدية السنة بمطلق النية، وكذا حكم كل سنة. يشير إلى إلح: اختلف المشايخ في وقتها حكى عن الشيخ الإمام إسماعيل المستملي وجماعة من متأخرى مشايخ بلخ على أن جميع الليالي إلى طلوع الفحر قبل العشاء وبعده وقتها؛ لأنا سميت قيام الليل، فكان وقتها جميع الليل، وقال عامة مشايخ بخارا على: وقتها ما بين العشاء والوتر، فإن صلاها قبل العشاء، أو بعد الوتر لم يؤدها في وقتها؛ لأن التراويح عرفت بفعل الصحابة على، فكان وقتها ما صلوا فيها، وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر. وقال القاضي الإمام أبوعلي النسفي على: الصحيح أنه لو صلى التراويح قبل العشاء لا تكون تراويح، ولو صلى بعد العشاء، وبعد الوتر حاز، وتكون التراويح؛ لألها تبع العشاء، عنسزلة السنة. [الكفاية ٢٠٨/١]

^{*} ذكر أن الطحاوي رواه عن ابن عمر وعروة وغيرهما. [نصب الراية٢/١٥] فأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف الإمام في شهر رمضان، وكذلك أخرج الطحاوي عن عروة أنه كان يصلي مع الناس في رمضان، ثم ينصرف إلى منسزله فلا يقوم مع الناس. وكذلك أخرج الطحاوي عن عبيد الله بن عمر قال: رأيت القاسم وسالماً ونافعاً ينصرفون من المسجد في رمضان، ولا يقومون مع الناس. [87/1، باب القيام في شهر رمضان هل هو في المنسزل أفضل أم مع الإمام]

لأنها نوافل سُنَّتْ بعد العشاء ولم يُذكر قدرُ القراءة فيها، وأكثر المشايخ على أن السنة فيها الحَتْمُ مرة، فلا يُترك لكَسلِ القوم، بخلاف ما بعد التشهَّد من الدعوات، حيث يتركها؛ لأنها ليست بسنة. ولا يُصلَّى الوترُ بجماعة في غير شهر رمضان وعليه إجماع المسلمين، والله أعلم.

قدر القراءة إلخ: احتلف المشايخ علم فيه، قال بعضهم: يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلاة المغرب؛ لأن التطوع أخف من المكتوبة، فيعتبر بأخف المكتوبات قراءة، وهو المغرب، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الحتم لا يحصل بهذا القدر، والحتم في التراويح مرة واحدة سنة، وقال بعضهم: يقرأ مقدار ما يقرأ في العشاء؛ لأنها تَبّع العشاء. الحتم مرة: وفي "الذخيرة": إذا حتم على العشرين مثلاً، فله أن يقرأ في بقية الشهر ما شاء الله.[البناية ٢٦٦/٢] فلا يترك: تأكيد في مطلوبية الحتم.(فتح القدير) بخلاف ما بعد التشهد إلخ: إذا علم أنها تثقل على القوم.(فتح القدير)

باب إدراك الفريضة

ومن صلَّى ركعةً من الظهر، ثم أقيمت: يصلي أخرى؛ صيانةً للمؤدَّى عن البطلان، ثم يدخل مع القوم؛ إحرازاً لفضيلة الجماعة، وإن لم يُقيد الأولى بالسحدة: يقطع، ويشرعْ مع الإمام هو الصحيح؛ لأنه بمحلّ الرَّفْضِ، وهذا القطع للإكمال، بخلاف ما إذا كان في النفل؛ لأنه ليس للإكمال، ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فأقيم أو خَطَب: يقطع على رأس الركعتين، يُروى ذلك عن أبي يوسف، وقد قيل: يُتمُّها. وإن كان قد صلَّى ثلاثاً من الظهر: يُتمُّها؛ لأن للأكثر حكم الكل، فلا يحتمل النقض،

باب: وكله مسائل "الجامع الصغير". (فتح القدير) إدراك الفريضة: لما فرغ من بيان الفرائض والواجبات والنوافل على الترتيب شرع في بيان الأداء الكامل، وهو الأداء بالجماعة. (العناية) ثم أقيمت: أراد بالإقامة شروع الإمام في الصلاة، لا إقامة المؤذن. (الكفاية) إحوازاً لفضيلة الجماعة: قلت: لو افتتح الصلاة في منحده، أو مسحد آخر يتمها ولا يقطعها، والتعليل يقتضي أن لا يقطعها. هو الصحيح: وإليه مال فخر الإسلام. (العناية) إنما قال: ذلك؛ لأن بعضهم ذهب إلى أن يصلي الأخرى؛ لأنه عمل، والرفض خبيث. لأنه بمحل الوفض: يعني له ولاية الرفض في الجملة ما لم يقيد بالسحدة، ألا ترى أن

من قام إلى الخامسة، ولم يقعد على الرابعة يرفض الخامسة ما لم يقيدها بالسحدة. [العناية ١٠/١] القطع للإكمال: يعني هو تفويت وصف الفرضية؛ لتحصيله بوجه أكمل، فصار كهدم المسحد لتحديده. [فتح القدير ١١/١٤] يقطع: احرازاً لفضيلة الجماعة. (العناية) على رأس الركعتين: وإليه مال السرخسي والبقالي والإسبيحابي، وقيل: يتم، وإليه أشار في "الأصل"، وحكي عن السعدي: كنت أفتي بأنه يتم سنة الظهر والجمعة أربعاً، بخلاف التطوع حتى وحدث في "النوادر" روايةً عن أبي حنيفة على في الذا شرع في سنة الجمعة، ثم خرج الإمام، قال: إن صلى ركعة أضاف إليها أخرى ويسلم، فرجعت عن ذلك، ذكره التمرتاشي. (النهاية) يُتمها: لأن الأربع قبل الظهر بمنسزلة صلاة واحدة. (العناية) فلا يحتمل النقض: فيثبت به شبهة الفراغ، ولو ثبت حقيقته لم يحتمل النقض، فكنا إذا ثبت شبهته. [العناية) الله 11/1]

بخلاف ما إذا كان في الثالثة بَعْدُ ولم يُقيدها بالسحدة، حيث يقطعها؛ لأنه محل الرفض، ويتخبر: إن شاء عاد فقعد وسلّم، وإن شاء كبّر قائماً ينوي الدخول في صلاة الإمام. وإذا أتمسها يدخل مع القوم، والذي يصلي معهم نافلة؛ لأن الفرض لا يتكرّر في وقت واحد. فإن صلّى من الفحر ركعة، ثم أقيمت: يقطع ويدخل معهم؛ لأنه لو أضاف إليها أخرى تفوتُه الجماعة، وكذا إذا قام إلى الثانية قبل أن يُقَسيِّدها بالسحدة، وبعد الإتمام لا يشرع في صلاة الإمام؛ لكراهة التنفُّل بعد الفحر، وكذا بعد العصر؛ لما قلنا، وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية؛ لأن التنفُّل بالثلاث مكروه، وفي جَعلها أربعاً مخالفة لإمامه. ومن دخل مسجداً قد أُذَن فيه: يُكره له أن يخرج

حيث يقطعها: بخلاف ما قدمنا من اختيار شمس الأئمة عدم قطع الأولى قبل السحود وضم ثانية؛ لأن ضمها ههنا مُفَوِّت لاستدراك مصلحة الفرض بجماعة، فيفوت الجمع بين المصلحتين. [فتح القدير ١١/١٤] ويتخير: قال السرخسي: يعود لا محالة؛ لأنه أراد الخروج من صلاة معتد بها، وذلك لم يشرع إلا في حالة القعود. وإذا أتمها: معطوف على قوله: يتمها. (العناية) يدخل: والأفضل الدخول؛ لأنه في وقت مشروع، ويندفع عنه تحمة أنه ممن لا يرى الجماعة. [العناية ٢/١١] تفوتُه الجماعة: فيتم صلاة الصبح.

وكذا: أي لا يشرع في صلاة الإمام بعد ما صلى المغرب.(الكفاية) في ظاهر الرواية: وبه قال مالك، وقيد به؛ لأنه روي عن أبي يوسف: الأحسن أن يدخل مع الإمام، ويصلى أربع ركعات ثلاث مع الإمام، وأتم الرابعة بعد فراغ الإمام، وبه قال الشافعي وأحمد.[البناية ٢٧٩/٢] إلا أن هذا التغيير إنما وقع بسبب الاقتداء لا بأس به.[الكفاية ١٣/١]

لأن التنفّل بالثلاث: أي بثلاث ركعات؛ لأن فيه مخالفة السنة؛ لورود النهي عن البتيراء، وقال قاضي حان: التنفل بالثلاث حرام. قلت: الوتر ثلاث وهو نفل عندهما، وذلك مشروع فكيف يكون مثله حرام. [البناية ٢٧٩/٣] يكره له أن يخرج: فيه قيد آخر، وهو أن يكون مسجد حيّه، أو غيره، وقد صلوا في مسجد حيه، فإن لم يصلوا في مسجد حيه، فله أن يخرج إليه، والأفضل أن لا يخرج. [فتح القدير ١/ ٢١٣]

حتى يصلي؛ لقوله عليم "لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع " قال: إلا إذا كان ممن ينتظم به أمر جماعة؛ لأنه ترك صورة، تكميل معنى وإن كان قد صلى، وكانت الظهر أو العشاء: فلا بأس بأن يخرج؛ لأنه أجاب داعي الله مرة، إلا إذا أخذ المؤذّن في الإقامة؛ لأنه يُتَّهم لمخالفة الجماعة عياناً. وإن كانت العصر، أو المغرب، أو الفجر: خرج، وإن أخذ المؤذن فيها؛ لكراهة التنفّل بعدها. ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر،

حتى يصلي: فيه تفصيل، وذلك أن من دخل مسجداً قد أذن فيه، فإما أن يكون قد صلى، أو لا، فإن لم يصل فإما أن يكون مسجد حيه أو لا، فإن كان، كره له أن يخرج قبل الصلاة؛ لأن المؤذن دعاه ليصلي فيه، وإن لم يكن فإن صلى في مسجد حيه، فكذلك؛ لأنه صار بالدخول فيه من أهله، وإن لم يصل فيه وهو يخرج لأن يصلي فيه لا بأس به؛ لأن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حيه، وإن كان قد صلى، وكانت الظهر أوالعشاء، فلا بأس بالخروج إلى آخر ما ذكره في الكتاب، وهو واضح. [العناية ١٣/١]

ينتظم به: أي يستقيم به أمر جماعة بأن كان مؤذناً أو إمام مسجد تتفرق جماعة بسبب غيبته، فإنه يخرج ولا يخرج ولا يخرج قحت الوعيد.[البناية ٢٨١/٢] تكميل معنى: تكميل للجماعة معنى، والاعتبار للمعنى.(البناية) لكواهة التنفل بعدها: لما روى ابن عمر عن النبي الله "إذا صليت في رحلك، ثم أتيت إمام قوم، فصل معه إلا المغرب والصبح".

^{*} أخرجه ابن ماجه بمعناه عن عثمان قال: قال رسول الله ﷺ: من أدركه الأذان في المسجد، ثم خرج - لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة - فهو منافق. [رقم: ٧٣٤، باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج] وأخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي هريرة الله قال: قال رسول الله ﷺ: لا يسمع النداء في مسجدي هذا، ثم يخرج منه إلا لحاجة، ثم لا يرجع إليه إلا منافق. [رقم: ٣٨٥٤، ٢٥٠١/٤ -٥٠١/٥] ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد)، وفي "الترغيب": رواته محتج بحم في الصحيح. [إعلاء السنن ٩٧/٧]

إن خشي أن تَفُوته ركعة ويُدرك الأخرى: يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد، ثم يدخل؛ لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين، وإن خشي فوهما: دخل مع الإمام؛ لأن ثواب الجماعة أعظم، والوعيد بالترك ألزم، * بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالتين؛

دخل مع الإمام: الحاصل: أنه إذا أمكن الجمع بين الفضيلتين ارتكب الأرجح، وفضيلة الفرض بجماعة أعظم من فضيلة ركعتي الفحر. [فتح القدير ١٩٤١هـ ١٤ عالى وحكى عن الفقيه أبي جعفر أنه على قول أبي حنيفة وأبي يوسف حيث يصلي ركعتي الفحر؛ لأن إدراك التشهد عندهما كإدراك الركعة، أصله مسئلة الجمعة. (العناية) أعظم: لما روي أنه على قال: "صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درحةً ". (العناية) والوعيد بالترك ألزم: يريد به ما روي أن رسول الله على قال: " لقد همت أن أستخلف من يصلي بالناس وأنظر إلى من لم بحضر الجماعة، فآمر بعض فتيان بأن يحرقوا بيوتهم ". [العناية ١٤/١٤] في الحالتين: يريد بهما حالة حوف فوت كل الفرض، وحالة خوف فوت البعض. (العناية)

* والوعيد هو قوله عليم الذي أخرجه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطّب ليُحطّب، ثم آمر بالصلاة فيؤذّن لها، ثم آمر رجلاً فيؤم الناسَ ثم أخالف إلى رجال، فأحرق عليهم بيوقم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عَرْقاً سميناً أومِرْمائين حَسنَتَيْن للشهد العشاء".[رقم: ٦٤٤، باب وجوب صلاة الجماعة]

لأنه يمكنه أداؤها في الوقت بعد الفرض هو الصحيح. وإنما الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رهم إلى تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنهما، ولا كذلك سُنة الفجر على ما نُبيِّن إن شاء الله تعالى. والتقييد بالأداء عند باب المسجد يدلُّ على الكراهة في المسجد إذا كان الإمام في الصلاة. والأفضل في عامة السنن والنوافل المنزل، هو المروي عن النبي عليم قال: وإذا فاتته ركعتا الفجر: لا يَقضيهما قبل طلوع الشمس؛

بعد الفرض: واختلف في أنه يكون سنة أو نفلاً. (النهاية)، نعم فيه خلاف الترتيب المسنون، وهو لا يعارض إحراز فضيلة الجماعة. هو الصحيح: احتراز عن قول بعضهم: إنه لا يقضيها، وهذا غير سديد؛ لأنه عليتلا فاتته الأربع قبل الظهر، فقضاها بعده روته عائشة هيما. [العناية ١/٥١٤] وإنما الاختلاف إلخ: ويقضيها في وقته قبل شفعه أي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض، قيل: هذا عند أبي يوسف عليه: بناء على أن الابتداء بالفائتة أولى، وفي "المحيط" ذكر الإمام الأعظم معه. وقال محمد: بعدهما؛ بناء على أن الأولى فاتت عن محلها ضرروة، فلا معنى لتفويت الثانية أيضاً اختياراً، وقيل: الاختلاف على العكس، وحكم صاحب "المجمع" بكونه أصح، وفيه إشارة إلى أنه ينوي القضاء، كما قيل، لكن الأولى أن ينوي السنة كما في "الحقائق"، وإلى أنه لا يقضى بعد الوقت، لا تبعاً ولامقصودة، وهو الصحيح. [بحمع الأفر ١/١١٦-٢١]

أنه لا يقضى بعد الوقت، لا تبعاً ولامقصودة، وهو الصحيح. [بحمع الأفر ١/١١١٦-٢١]

من أهل العربية إلى أن لفظ"عامة" بمعنى الأكثر، وفيه خلاف. وذكر المشايخ أنه المراد في قولهم: "قال به عامة المشايخ" ونحوه وبجب اعتباره كذلك هنا بالنسبة إلى التراويح، وتحية المسحد في السنن، وأما في النوافل فلا، وعلى المشايخ" وخوه وبجب اعتباره كذلك هنا بالنسبة إلى التراويح، وتحية المسحد في السنن، وأما في النوافل فلا، وعلى المشايخ" وخوه والبحب كون النوافل عطفاً على لفظ "عامة" معمولاً للحرف لا على السنن. (فتح القدير) المنسنزي: وبه أفي الفقيه أبوجعفر قال: إلا أن يخشى أن يشتغل عنها إذا رحم، فإن لم يخف فالأفضل البيت. [قتح القدير ١/ ٢١٤]

* ودليله مارواه البحارى في صحيحه عن زيد بن ثابت أن رسول الله مختف فالأفضل البيت.

عرفتُ الذي رأيتُ من صنيعكم فصلوا أيهاالناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاه صلاة المرء في بيته

إلا المكتوبة. [رقم: ٧٣١، باب صلاة الليل]

لأنه يبقى نفلاً مطلقاً، وهو مكروه بعد الصبح، ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف عليه الزوال؛ لأنه عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله التعريس. *

لأنه يبقى نفلاً مطلقاً: إذ السنة ما أدى رسول الله ﷺ ولم يؤده إلا قبل صلاة الفجر. أقول: قد اختلف في أن ما فات من السنة عن وقتها أيبقى سنة أم يكون نفلاً ؟ ومن ههنا قبل: إن الاختلاف في قضاء أربع ركعات سنة الظهر، هل يقضى قبل الركعتين بعد الظهر، أو بعده؟ مبنى على هذا الاختلاف. فمن قال: إنه يبقى سنة يقول: بقضائها قبل الركعتين؛ لأنه حينئذ الركعتان وأربع ركعات سيًان في السنية، والفائتة أولى بالتقديم. ومن قال: إنه يكون نفلاً، يقول: إنه يقضى بعده؛ لأن السنة أولى بالتقديم، إذا عرفت هذا، فاعلم: أن دليل المصنف يعني قوله: "لأنه يبقى نفلاً إلح" على أن لا يقضى سنة الفجر بعد الفجر قبل طلوع الشمس لا ينطبق إلا عند من يقول: بنفلية ما فات من السنة. وأما من يقول: إنها تبقى سنة لا يتم هذا الدليل، بل الدليل عنده ما أقول: إن الأصل في السنن أن لا تقضى، لا في الوقت، ولا بعده، لكن لما ورد أن النبي ﷺ قضى الركعات التي قبل الظهر حكمنا بقضائها، ولما لم يُرو قضاء سنة الفجر استقلالاً قبل طلوع الشمس من النبي ﷺ أبقيناه على أصله، والله أعلم بالصواب.

أحب إليُّ: أي إن لم يفعل فلا شيء عليه (البناية) ليلة التعريس: أي النـــزول في آحر الليل.

* روي من حديث أبي قتادة، ومن حديث ذي مخبرة، ومن حديث عمران بن حصين، ومن حديث عمرو بن أمية الضمري، ومن حديث ابن مسعود، أمية الضمري، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث مالك بن ربيعة السلولي، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ١٥٧/٢] أخرج مسلم حديث أبي قتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال: خطبنا رسول الله ﷺ "أنكم تسيرون عشيتكم وليلتكم، وتأتون الماء إن شاء الله غداً"، - وفيه -: ثم قال: احفظوا علينا صلاتنا، فكان أولُ من استيقظ رسول الله ﷺ، والشمس في ظهره، قال: فقمنا فزعين، ثم قال: اركبوا فركبنا، فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس نزل، ثم دعا بميضأة كانت معي فيها شيء من ماء، ثم قال لأبي قتادة: "احفظ علينا ميضأتك فسيكون لها نباً"، ثم أذن بلال بالصلاة، فصلى رسول الله ﷺ ركعتين، ثم صلى الغداة، فصنع كما كان يصنع كل يوم... الحديث. [رقم: ٢٥٦١، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها] وكذلك أخرج مسلم حديث أبي هريرة عن أبي هريرة قال: عرسنا مع نبي الله ﷺ فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي ﷺ الناخذ كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منسزل حضرنا فيه الشيطانُ"،=

ولهما: أن الأصل في السنة أن لا تُقضى؛ لاختصاص القضاء بالواحب، والحديث ورد في قضائهما تَبَعاً للفرض، فبقي ما وراءه على الأصل، وإنما تُقضى تبعاً له - وهو يصلي بالجماعة أو وحده - إلى وقت الزوال، وفيما بعده اختلاف المشايخ على وأما سائر السنن سواها، فلا تُقضى بعد الوقت وحدها، واختلف المشايخ في قضائها تبعاً للفرض. ومن أدرك من الظهر ركعةً،

القضاء: لأن الأداء تسليم عين ما طلب شرعاً، والقضاء: فعل مثل ذلك. (فتح القدير) يصلي بالجماعة: أي يقضي صلاة الصبح بجماعة أو وحده على الخلاف إلى وقت الزوال. (فتح القدير) اختلاف المشايخ: أي مشايخ ماوراء النهر قال بعضهم: لايقضيهما مطلقاً؛ لأن النص ورد في الوقت المهمل على خلاف القياس، فلا يقلس عليه وقت فرض آخر قيل: و هو الصحيح. [العناية ١٧/١٤-٤١٨] قال بعض أصحابنا: تُقضى السنة أيضاً، وهو أحد قولي الشافعي بعث وكذا في سائر السنن. [الكفاية ١٧/١٤] سواها: أي سوى سنة الفحر، (العناية)

واختلف المشايخ إلخ: قال بعضهم: يقضيها؛ لأنه كم من شيء ثبت ضمناً، وإن لم يثبت قصداً، وفيه نظر؛ لأن مثل هذا يسمى تبعاً لا ضمناً، وقال بعضهم: لا يقضيها؛ لاختصاص القضاء بالواحب، وهو الصحيح. [العناية ١٨/١] ومن أدرك إلخ: قال الفقيه أبوجعفر: هذه المسألة جواب سؤال لم يذكر، وهو أن من قال: عبده حر إن صلى الظهر بجماعة، وأدرك ركعةً من الظهر من الإمام، ما ذا حكمه؟ ولو قال: عبده حر إن أدرك الظهر بجماعة، ما حاله؟ فالجواب أنه يحنث في الثاني، وفي الأول لا يحنث.

هن الظهر إلخ: يعني من أدرك ركعةً من الصلاة الرباعية، ولم يدرك الثلاث لم يُصلِّ تلك الصلاة بجماعة باتفاق بين أصحابنا، وأدرك فضل الجماعة أي صار مجرزاً لثواب صلاة صليت بالجماعة بالاتفاق أيضاً بينهم، وعلى هذا يكون تخصيص قول محمد رهيه - بإدراك فضل الجماعة - غير مفيد. وأجيب عن ذلك بأنه إنحاحة لدفع ما عسى أن يتوهم على قوله في الجمعة: "أن مدرك الإمام في التشهد ليس بمُدرك للجمعة، فيُتمُّها أربعاً"، أن لا يدرك فضل الجماعة في هذه المسألة؛ لأنه مدرك للأقل، فكما أن إدراك الأقل حرمه إدراك الخماعة فدفع هذا الوهم بتخصيصه بالذكر. [العناية ١٨/١]

= قال: ففعلنا، ثم دعا بالماء، فتوضأ، ثم سجد سجدتين، وقال يعقوب: ثم صلى سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة.[رقم: ١٠٩٢، باب قضاء الصلاة الفائنة]

ولم يُدرك الثلاث، فإنه لم يصل الظهر بجماعة. وقال محمد عليه: قد أدرك فضل الجماعة؛ لأن من أدرك آخر الشيء فقد أدركه، فصار مُحرِزاً ثواب الجماعة، لكنه لم يصلّها بالجماعة حقيقة، ولهذا يحنث به في يمينه: لا يدرك الجماعة، ولا يحنث في يمينه: لا يصلي الظهر بالجماعة. ومن أتى مسجداً قد صُلّي فيه: فلا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له ما دام في الوقت، ومراده: إذا كان في الوقت سعة، وإن كان فيه ضيق تركه. قبل: هذا في غير سنة الظهر والفجر؛ لأن لهما زيادة مزيّة، قال عليم في سنة الفجر: "صلّوها ولو طردَتْكم الحَيْلُ"*

ولم يدرك الثلاث: فلو كان صلى معه ثلاثاً، فعلى ظاهر الجواب لا يحنث أيضاً؛ لأنه لم يصلها، بل بعضها بجماعة، وبعض الشيء ليس بالشيء، واختار شمس الأئمة أنه يحنث؛ لأن للأكثر حكم الكل، والظاهر الأول. [فتح القدير ٤١٨/١] أدرك فضل الجماعة: أي صار محرزاً لثواب صلاة صليت بالجماعة بالاتفاق. (العناية) لا يدرك الجماعة: لم يقل: "لم يدرك الجماعة"؛ لأنه يمين غموس لا يكون فيه كفارة إذا حنث. قد صلي فيه: يعني فاتته جماعته، وصار بحيث يصلي الفرض منفرداً، فلا بأس أن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له سنة أو نافلةً ما دام في الوقت سعة، فإن كان فيه ضيق ولكن هو بحيث لا يخرج ترك التطوع. [فتح القدير ١٨/١٤] فلا بأس إلخ: وفيه تفصيل: فإن المصلي إما أن يؤدي الفرض بجماعة، أو منفرداً، ففي الأول يصلي الرواتب، ولا يتخير فيها مع الإمكان، وفي الثاني الجواب كذلك في رواية، وقيل: يتخير، والأول أحود وأصح. [بحمع الأغر ٢١٢/١] ما بدا له: أي ما ظهر يعني ما أراد من التطوع. (البناية)

كان فيه ضيق: بأن لا يقع الكل فيه. قيل: وهذا قول فخر الإسلام، وشمس الأئمة السرخسي، وصاحب "المحيط"، وقاضي خان، والتمرتاشي، والحلواني.(العناية) قيل: هذا: أي الترك عند ضيق الوقت.(فتح القدير) أي قول محمد على: "لا بأس" بأن يتطوع إنما هو في غير سنة الظهر والفحر؛ لأن التطوع قبل العصر والعشاء مندوب إليه، والناس في خيرة بين إتيانه وتركه، فلا بأس بالتطوع قبلهما، وأما التطوع قبل الفجر والظهر، فآكد من ذلك؛ لأن لهما زيادة مزية.[العناية ١٩٨١] الخيل: والمراد بالخيل: جيش العدو.(البناية)

^{*} أخرجه أبوداود في سننه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تدعهما وإن طردَتُكم الخيلُ". [رقم: ٢٥٨، باب في تخفيفهما]

وقال في الأخرى: "من ترك الأربع قبل الظهر: لم تَنَلُه شفاعيّ" وقيل: هذا في الجميع؛ لأنه عليم واظب عليها عند أداء المكتوبات بالجماعة، ** ولا سنة دون المواظبة، والأولى أن لا يتركها في الأحوال كلها؛ لكونها مكمّلات للفرائض إلا إذا خاف فوات الوقت. ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه فكبَّر، ووقف حيى رفع الإمام رأسه لا يصير مدركاً لتلك الركعة، خلافاً لزفر هو يقول: "أدرك الإمام فيما له حكم القيام،

وقيل: وهو قول صدر الإسلام، و مثله روي عن الحسن بن زياد، والكرخي.(العناية)

واظب عليها: يعني السنن الرواتب، قلت: هذا موقوف من الأحاديث، فلم يرو أن النبي على ترك شيئًا من الرواتب إلا الركعتين بعد الظهر، وقضاهما بعد العصر، وركعتي الفجر، وقضاهما بعد طلوع الشمس. في الأحوال كلها: يعني سواء صلى بالجماعة أو منفرداً أو مقيماً أو مسافراً هكذا فعل الخلفاء الراشدون وكبار الصحابة والتابعين، ولأن المنفرد أحوج اليها لإفتقاره إلى تكميل الثواب. ويؤدي الكامل إلا إذا خاف فوت الوقت فإنه بسبيل مِنْ تركها. [العناية ١٩/١] ووقف: وكان يمكنه الركوع أو لم يقف بل انحط فرفع الإمام قبل ركوعه لايصير مدركاً لهذه مع الإمام. (فتع القدير)

لا يصير مدركاً: وأجمعوا على أنه لو اقتدى في قومة الركوع لا يصير مدركاً للركعة.(النهاية) تعليمة أدف مدردة المستدرات المستدرات المستدرات أن المستدرات المستدرات المستدرات المستدرات المستدرات المستدرات

خلافاً لزفر: وهو قول سفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وعبدالله بن المبارك هشر. [العناية ٢٠/١] هو يقول إلخ: إنما قال المصنف: وقف؛ لأن خلاف زفر فيه، فأما لو كان التكبير ورفع الرأس معاً، فلا خلاف لزفر فيه. فيما له حكم القيام: وهو الركوع، فإن له حكمه حتى لو شاركه فيه صار مدركا الركعة، ويأتى بتكبيرات العيد فيه، فصار كما لو أدركه في محض القيام. [فتح القدير ٢٠/١]

حكم القيام: قيل: لأن نصف الشخص قائم في الركوع، فصار في حكم القيام، أقول: ليس للنصف حكم الكل، حتى يكون في حكم القيام، فلا يُثبت هذا الدليل ما هو المطلوب، بل يُثبت أن الركوع حالة ثالثة متوسطة.

^{*} هذا ليس له أصل، والعجب من الشراح ذكروا هذا ولم يتعرضوا إلى بيان حاله، وسكتوا عنه.[البناية ٢٩٢/٦]

** هذا معروف من الأحاديث، ولم يرو أنه طبيخًا ترك شيئًا من الرواتب المذكورة في النوافل، إلا الركعتين

بعد الظهر، وقضاهما بعد العصر، وركعتي الفجر، وقضاهما بعد الفرض بعد الشمس.[نصب الراية ٢٦٢/٢،

والبناية ٢٩٣/٢]

فصار كما لو أدركه في حقيقة القيام. ولنا: أن الشرط هو المشاركة في أفعال الصلاة، ولم يوجد، لا في القيام، ولا في الركوع. ولو ركع المقتدي قبل إمامه، فأدركه الإمام فيه: جاز، وقال زفر: لا يجزئه؛ لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتدّ به، فكذا ما يَبنيه عليه. ولنا: أن الشرط هو المشاركة في جزء واحد، كما في الطرف الأول، والله أعلم.

هو المشاركة إلخ: قال علم الله: "إنما جُعل الإمام لِيُوتَمَّ به، فلا تختلفوا عليه فإذا كبَّر فكبَّروا"، وفيه: "وإذا ركع فاركعوا" الحديث.(فتح القدير) جاز: فعله ذلك ولا تفسد به صلاته.(العناية) قيل: أي فعله ذلك، أقول: هذه العبارة ليست بجيدة؛ لأن هذا الفعل مكروه شنيع البتة، وإطلاق هذا اللفظ بما ينافيه، والأولى حازت. لا يجزئه: فيحب أن يعيد هذا الركوع، فإن لم يعده لم تجزه، كما لو رفع رأسه من هذا الركوع قبل ركوع الإمام.[فتح القدير ٢١/١] غير معتدبه: لكونه منهياً عنه.(العناية) كما في المطرف الأول: وهو أن يركع معه، ويرفع رأسه قبل الإمام.(العناية)

باب قضاء الفوائت

ومن فاتَتُه صلاةً: قضاها إذا ذكرَها، وقدَّمها على فرض الوقت، والأصل فيه: أن الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحَقَّ، وعند الشافعي مستحب؛ لأن كل فرض أصل بنفسه، فلا يكون شرطاً لغيره. ولنا: قوله ﷺ: "من نام عن صلاة أو نَسيَها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام: فليصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها، ثم ليُعد التي صلَّى مع الإمام". * ولو خاف فوت الوقت: يُقدِّم الوقتية، ثم يقضيها؛

باب: لما فرغ من بيان أحكام الأداء وما يتعلق به وهو الأصل شرع في بيان أحكام القضاء وهو الخلف عنه. [العناية ٢٢/١] مستحب: ولا يرد عليه وجوب الترتيب بين الظهر والعصر يوم عرفة، فإنه لو قدَّم العصر لم يجز؛ لأنه يجب أداء الظهر شرطاً، فإنّ وقت العصر لا يدخل إلا بعد أداء الظهر في ذلك اليوم خاصةً، حتى لو كان ناسياً للظهر لم يجز أيضاً، وهذا؛ لأن أوقات الأداء يترتب بعضها على بعض.

لأن كل فرض إلخ: قلنا: نحن لا نجعل الفائتة شرطاً للوقتية؛ إذ الشرط ما يجب تبعاً لغيره، ويسقبط لسقوطه، بل نجعل كلاً من الفائتة والوقتية واحباً بصفة خاصة، فالفائتة تجب بصفة التقديم على الوقتية بمعنى أنه يلزمه أن يأتي بما بحيث لو أتى بما تقع قبلها، والوقتية تجب بصفة التأخر عن الفائتة. فلا يكون: هذا هو الأصل إلا ما أخرجه عنه دليل كما في الإيمان، فإنه أعظم الأصول، وهو شرط لكل العبادات. [فتح القدير ٢٢/١] شرطاً لغيره: لأن الشرط تبع، فكان بين أصالته وتبعيته منافاة. (العناية)

* أخرجه الدار قطني عن ابن عمر قال: إذا نسي أحدكم صلاته فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فليصل مع الإمام، فإذا فرغ من صلاته فليصل الصلاة التي نسي، ثم ليعد صلاته التي صلى مع الإمام. قال أبوموسى: وحدثناه أبو إبراهيم الترجماني ثنا سعيد به، ورفعه إلى النبي كلين وهم في رفعه، فإن كان قد رجع عن رفعه فقد وفق للصواب. [٢١/١٤، باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى]، وأخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عمر قال: قال رسول الله كلين نسي صلاة فذكرها وهو مع الإمام فليتم صلاته، وليقض الذي نسي، ثم ليعد التي صلى مع الإمام. [رقم: ٢١/١، ٢/٦]، ورجاله ثقات إلا أن شيخ الطبراني محمد بن هشام المستملي لم أجد من ذكره، كذا في "مجمع الزوائد". [علاء السنن ١٤٤/٧]

٣٢٤ باب قضاء الفوائت

لأن الترتيب يَسقُطُ بضيق الوقت، وكذا بالنسيان، وكثرة الفوائت؛ كيلا يودِّي إلى تفويت الوقتية. ولو قدم الفائتة جاز؛ لأن النهي عن تقديمها لمعنى في غيرها، بخلاف ما إذا كان في الوقت سَعَةٌ وقَدَّم الوقتية حيث لا يجوز؛ لأنه أدّاها قبل وقتها الثابت بالحديث. * ولو فاتته صلواتٌ رَتَّبها في القضاء، كما وحبت في الأصل؛ لأن النبي عليمًا شُغِل عن أربع صلواتٍ يوم الحندق، فقضاهن مرتِّباً،

وكذا بالنسيان: وإن لم يضق الوقت وقلّت الفوائتُ. جاز: يعني يصح لا أنه يحل له ذلك، كما لو اشتغل بالنافلة عند ضيق الوقت يكون آثمًا بتفويت الفرض بها، ويحكم بصحتها.(فتح القدير) لمعنى في غيرها: وهو كون الاشتغال بها يُفوِّتُ الوقتيةَ، وهذا يوجب كونه عاصياً في ذلك، أما هي في نفسها، فلا معصية في ذاتمًا.(فتح القدير) كما في الصلاة في الأرض المغصوبة.(البناية) حيث لا يجوز: عند قلة الفوائت: لأن النهي عن أداء الوقتية قبل الفائتة لمعنى راجع إلى نفس الوقتية، وهو أن لا يقدم الصلاة عن وقتها.(النهاية)

قبل وقتها: أي أدى الوقتية قبل وقت الوقتية الذي ثبت ذلك الوقت لها بالحديث، وهو واحب العمل.(النهاية) ولو فاتته إلخ: هذه المسألة لبيان أن الترتيب كما أنه فرض بين الوقتية والفائتة، فكذا بين الفوائت نفسها.[العناية ٢٦٦/١] رتبها في القضاء: أي عند قلة الفوائت بدليل ما بعده"إلا أن تزيد"إلخ، كما أن مراعاة الترتيب بين الفوائت والصلاة الوقتية واحبة عند قلة الفوائت.(النهاية)

عن أربع صلوات: هي الظهر والعصر والمغرب والعشاء كما رواه الترمذي والنسائي والبزار وغيرهم، قال الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية: ظاهر الحديث أن العشاء أيضاً من الفوائت، فإنه قال: شُغل عن أربع صلوات، وذكر منها العشاء، وليس كذلك، وإنما صلاها النبي ﷺ في وقتها، لكن لما أخَّرَها عن وقتها الراوى فائتةً مجازاً.

^{*} يشير إلى حديث أنس أخرجه الجماعة.[نصب الراية ١٦٣/٢] أخرج البخاري عن قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، لا كفارة لها إلا ذلك ﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي﴾. [رقم: ٩٧٥، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصلاة]

ثم قال: "صلّوا كما رأيتموني أصلّي" إلا أن تزيد الفوائت على ستِّ صلوات؛ لأن الفوائت قد كثرت فيسقط الترتيبُ فيما بين الفوائت نفسها، كما سقط بينها وبين الوقتية،

صَلُوا إِلْخَ: ليس من تمام ما اتصل به، بل هو حديث آخر، فهو استدلال بمجموع فعله الترتيب بين الأربع، وأمره بالصلاة على الوجه الذي فعل، فلزم الترتيب، ولو قاله بالواو لكان أقل إيهاماً. [فتح القدير ٢٦/١٤] إلا أن تزيد إلى النهاء الفوائت القريد إلى الله الله الله أن تريد: ومعناه إلا أن تصير الفوائت ستاً، واختلف الشارحون في تأويل كلامه؛ لأن ظاهره لا يفيد هذا المعنى لاستدعائه أن تكون الفوائت سبعاً؛ لأنه ذكر الفوائت بلفظ الجمع، والزائد غير المزيد عليه. [العناية ٢٧/١]

على ست صلوات: فيه أن الزيادة على الست غير ضرورية، بل يكفي ست صلوات، ويدفع ذلك بوجهين: أحدهما: أن يراد عن الزيادة الكثرة، ويجعل قوله: "على ست" ظرفاً مستقراً أي كائناً على ست، وثانيهما: أن يقدر مضاف. كما سقط إلخ: الظاهر أن يقال: إن الترتيب إنما يسقط بين الفوائت والوقتية؛ دفعاً للحرج، فإن فاتته الصلاة شهراً أو شهرين فصاعداً لا يتمكن من تقليم جميع الصلوات على الوقتية، ويتعسر أن يأتي بالفوائت ما استطاع إلا أن يضيق الوقت، فلا بد من القول بالسقوط عند كثرتها إلا أن الكثرة غير مضبوطة، فضبطناه بما يدخل به الصلاة في التكرار، وكما تعذر رعاية الترتيب بين الفوائت والوقتية عند الكثرة يتعذر في ما بين الفوائت أيضاً، فربما لا يحفظ المرء أول الفوائت بسبب كثرتها.

* روي من حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث جابر. [نصب الراية ٢٦٤/٦] أخرج الترمذي حديث ابن مسعود عن أبي عبيدة بن عبد الله قال: قال عبدالله بن مسعود: إن المشركين شغلوا رسول الله في عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالاً فأذن، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العشاء. قال أبوعيسى: حديث عبد الله ليس الظهر، ثم أقام فصلى العشاء. قال أبوعيسى: حديث عبد الله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله. [رقم: ١٧٩، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ] قلت: قد تقدم أنه سمع من أبيه عند بعض أهل الحديث، فالإسناد حجة متصل. [إعلاء السنن ١٠/٥٠] يبدأ] قلت: قد تقدم أنه سمع من أبيه عند بعض أهل الحديث، فالإسناد حجة متصل. [إعلاء السنن ١/٥٠] وقوله في الحديث: "ثم قسال صلوا كما رأيتموني أصلي" ليس هو في هسذا الحديث ولو ذكره المصنف بالواو- لكان أحود، وهو في حديث مسالك بن الحويرث. [نصب الراية ٢٥/١٦] أخرجه البخاري عن أبي قلابة قال:حدثنا مالك قال: أتينا إلى النبي في الله قال- وصلوا كما رأيتموني أصلي، الحديث. [رقم: ٣٦١، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة]

وحَدُّ الكثرة: أن تصير الفوائتُ ستَّا بخروج وقت الصلاة السادسة، وهو المراد بالمذكور في "الجامع الصغير"، وهو قوله: وإن فاتته أكثر من صلاة يوم وليلة: أجزأته التي بدأ بها؛ لأنه إذا زاد على يوم وليلة تصير ستَّا. وعن محمد عشد: أنه اعتبر دخول وقت السادسة، والأول هو الصحيح؛ لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار، وذلك في الأول. ولو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة، قيل: تجوز الوقتية مع تذكَّر الحديثة؛ لكثرة الفوائت، وقيل: لا تجوز، ويجعل الماضي كأن لم يكن؛ زَجراً له عن التهاون.

الفوائت ستًا: قال في "شرح الكنــز" وغيره: المعتبر أن تبلغ الأوقات المتحللة ستًا مذ فاتته الفائتة وإن أدى ما بعدها في أوقاتما، وقيل: يعتبر أن تبلغ الفوائت ستًا ولو كانت متفرقة، وثمرة الخلاف تظهر فيمن ترك ثلاث صلوات مثلاً الظهر من يوم، والعصر من يوم، والمغرب من يوم، فعلى الأول يسقط الترتيب يعني بين المتروكات، وعلى الثاني لا؛ لأن الفوائت بنفسها يعتبر أن تبلغ ستاً، ومثل هذا ما ذكره في "المصفى". [فتح القدير ٢٧٧/١-٤٢٨]

لأن الكثرة إلخ: فيه كلام، وهو أن الكثرة أمر إضافي جاز إطلاقها على ما هو أزيد مما دونه، فما وجه الدخول في حد التكرار؟ ويجوز أن يقال: أصل ذلك: القضاء بالإغماء، وقد ثبت أن علياً هيء أغمي عليه أقل من يوم وليلة، فقضى الصلوات، وعمار بن ياسر أغمي عليه يوماً وليلة، فقضاهن، وعبد الله بن عمر أغمى عليه أكثر من يوم وليلة، فلم يقضهن، فدل على أن التكرار معتبر. [العناية ٢٧٧١-٤٢٨]

في الأول: أي في حروج وقت السادسة.(النهاية) القديمة والحديثة: صورته: رحل ترك صلاة شهر سفهاً وبحانةً، ثم نَدِمَ على ما صنع واشتغل بأداء الصلوات في مواقيتها، فقبل أن يقضي تلك الفوائت ترك صلوات دون ستّ، وصلى صلاة أخرى وهو ذاكر لهذه المتروكة الحديثة، قال بعض المتأخرين من مشايخنا، تجوز هذه الصلوات؛ لكثرة الفوائت والإشتغال بالحديثة ليس بأولى من الإشتغال بتلك، والإشتغال بالكل يفوّت الوقتية عن وقتها، قال في "النهاية": وعليه الفتوى.[العناية ٢٨/١]

ولو قضى بعضَ الفوائت حتى قُلِ ما بقي: عاد الترتيب عند البعض، وهو الأظهر؛ فإنه رُوي عن محمد سطله فيمن ترك صلاة يوم وليلة، وجعل يقضي من الغد مع كل وقتية فائتة، فالفوائت حائزة على كل حال، والوقتيات فاسدة إن قدَّمها؛ لدخول الفوائت في حدِّ القلة، وإن أَخَرها فكذلك إلا العشاء الأخيرة؛ لأنه لا فائتة عليه في ظنَّه حال أدائها. ومن صلى العصر، وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر: فهي فاسدة إلا إذا كان في آخر الوقت، وهي مسألة الترتيب، وإذا فسدت الفرضية: لا يبطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف عبلًا. وعند محمد: يبطل؛ لأن التحريمة عُقِدَتْ للفرض،

ولو قضي إلخ: صورته: أن يترك الرجل صلاة شهر، ثم قضاها إلا صلاة أو صلاتين، ثم صلى صلاة دخل وقتها، وهو ذاكر لما بقي عليه، هل يجوز الوقتية، أو لم يجز؟ عن محمد فيه روايتان، في رواية: يجوز، واختارها شمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام على البزدوي، فإلهما قالا: متى سقط الترتيب لم يعد في أصح الروايتين، وكذا أخذ أيضاً أبوحفص الكبير، وفي رواية: لا يجوز، وإليه مال بعض المشايخ، أشار إليه بقوله: عند البعض أي عند بعض المشايخ منهم أبوعلى الدقاق والفقية أبوجعفر، واحتاره المصنف. [البناية ٧١٣/٢-٢١٤] حتى قلّ: فكان كحق الحضانة إذا سقط بالتزوج، ثم ارتفعت الزوجية. (العناية)

على كل حال: يعني سواء قَدَّمها على الوقتيات أو أخَّرها عنها. (العناية) إن قدمها إلخ: لأنه متى أدّى صلاة من الوقتيات صارت هي سادسة المتروكات إلا أنه لما قضى المتروكة بعدها عادت المتروكات خمساً، ثم لا يزال هكذا، فلا يعود إلى الجواز. [العناية ٤٣٠/١] إلا العشاء الأخيرة: في "الكافي": أما العشاء الأخيرة فمحمولة على ما إذا كان الرجل جاهلاً؛ لأنه صلاها في ظنه جميع ما عليه، فصار كالناسي، فإن كان عالماً لم يجز العشاء الأخيرة أيضاً؛ لأنه صلاها وعنده أربع صلوات، هذا كلامه. في ظنه: إشارة إلى أنه إنما يظن فسادها في ظنه فلا.

وهي مسألة الترتيب: وإنما ذكرها ليصل به مسألة بطلان الوقت. (فتح القدير)

لا يبطَل أصل الصلاة: وذلك؛ لأن الفريضة عنده بمنــزلة الفصل، وانعقاده بانعقاد الجنس، خلافاً لهما، فإن الفرض عندهما أمر عارض، ولا يلزم من انتفاء العارض انتفاء المعروض. فإذا بطلت الفرضية بطلت التحريمة أصلاً، ولهما: ألها عُقدَت لأصل الصلاة بوصف الفرضية، فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل. ثم العصر يَفسُد فساداً موقوفاً، حتى لو صلى ستَّ صلواتٍ، ولم يُعد الظهرَ: انقلب الكل جائزاً، وهذا عند أبي حنيفة صلى، وعندهما: يَفسُد فساداً باتًا لا جواز لها بحال، وقد عُرف ذلك في موضعه. ولو صلى الفجر، وهو ذاكر أنه لم يُوتر، فهي فاسدة عند أبي حنيفة صلى خلافاً لهما؛ وهذا بناءً على أن الوتر واجب عنده، سنة عندهما. ولا توتيب فيما بين الفرائض والسنن، وعلى هذا إذا صلى العشاء، ثم توضأ وصلى السنة والوتر، ثم تبين أنه صلى العشاء، والسنة والوتر؛ لأن الوتر فرض على حدة عنده، وعندهما: يعيد الوتر أيضاً؛ لكونه تبعاً للعشاء، والله أعلم.

فلم يكن من إلخ: يعني ليس الموجود مما يبطل أصل الصلاة كالحدث، بل وصف الفرضية، ولا تلازم بين بطلان الوصف، وبطلان الأصل كالمكفّر بالصوم إذا أيسر في خلال اليوم لا يبطل صومه فيصير مفطراً بل يبطل وصف وقوعه كفارة.[فتح القدير ٤٣٢/١] انقلب الكل جائزاً: وجه قول أبي حنيفة سلطه - وهو الاستحسان - أن الترتيب يسقط بكثرة الفوائت، والكثرة تثبت بالسادسة، فإذا ثبت بما استندت إلى أولها، فيثبت سقوط الترتيب الذي هو حكمها، كما في تصرف المريض، وتعجيل الزكاة.(النهاية) لا جواز لها بحال: لأن سقوط الترتيب حكم الكثرة، وكل ما هو حكم لعلّة يتأخر عن علته، فسقوط

الترتيب إنما يكون فيما يقع من الصلوات بعد الكثرة لا فيما قبلها، وهو القياس. [العناية ٤٣٣/١] في موضعه: أي في كتاب الصلوات في "المبسوط". (البناية) ولا ترتيب إلخ: يعني أن الترتيب المستحق هو ما يكون بين الفرائض لا غير. (العناية) وعلى هذا إلخ: على هذا الاختلاف، وهو أن الوتر واجب عنده سنة عندهما. (العناية) لا يخفى أن مجرد الوجوب لا يكفي، بل يجب أن يقال: إن وقت العشاء والوتر واحد، ولو لم يكن واحداً، بل يكون وقته بعد العشاء لوجب إعادة الوتر. دون الوتر: لأن عنده يدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء، إنما كان عليه مراعاة الترتيب، وقد سقط ذلك بالنسيان، وعندهما دخول وقت العشاء على وجه الصحة ولم يوجد. (النهاية)

تنبيه: الفتوى على قول أبي حنيفة علله بأن الوتر واحب على حدة وليس بتابع للعشاء، كما في ردالمحتار.

باب سجود السهو

يسجد للسهو في الزيادة والنقصان سجدتين بعد السلام، ثم يتشهد ثم يُسلّم، * وعند الشافعي هذه يسجد قبل السلام؛ لما رُوي أنه علي سجد للسهو قبل السلام. * ولنا: قوله علي الكل سهو سجدتان بعد السلام"، ** ورُوي: "أنه علي سجد سجدتي السهو بعد السلام"، ***

باب: لما فرغ عن ذكر القضاء والأداء، شرع في بيان ما يكون جابراً لنقصان يقع فيهما. (العناية) السهو: المراد من السهو: زوال الصورة، إما من المدركة، أو منها ومن الحافظة، فيشمل النسيان. بعد السلام: نفي لقول مالك يشي فإنه يقول: إن كان سهوه عن نقصان سحد قبل السلام؛ لأنه جبر النقصان، وإن كان عن زيادة، يسجد بعد السلام؛ لأنه تزغيم للشيطان. (الكفاية)

ثم يتشهد إلخ:. وسحود السهو يرفع التشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة؛ لأن الأقوى لا يرتفع بالأدني. [الكفاية ٤٣٤/١]

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم [نصب الراية ١٦٦/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن مولى ربيعة بن الحارث أن عبدالله بن بحينة، _ وهو من أزد شنوءة، وهو حليف لبني عبدمناف وكان من أصحاب البني الله إن النبي الله صلى بحم الظهر، فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس، فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة، وانتظر الناس تسليمه كبر وهو حالس، فسجد سجدتين قبل أن يسلم، ثم سلم. [رقم: ٨٢٩، باب من لم ير التشهد الأول واحباً]

^{**} أخرجه أبوداود في سننه عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: لكل سهو سحدتان بعد ما يسلم. [رقم:٣٨٠١، ١٠ باب من نسي أن يتشهد وهو جالس] و لم يضعفه، فهو حديث حسن. [إعلاء السنن ١٥٢/٧]

^{***} أخرجه الأئمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ١٦٨/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن عبدالله في أن رسول الله الله الله على صلى الظهر خمساً، فقيل له: أ زيد في الصلاة؟ فقال: وما ذاك؟ قال: صليت خمساً، فسحد سجدتين بعد ما سلم. [رقم:١٢٢٦، باب إذا صلى خمساً]

فتعارضت روايتا فعله، فبقي التمسكُ بقوله سالمًا، ولأن سجود السهو مما لا يتكرَّر، فيؤخر عن السلام، حيى لو سهى عن السلام ينجبر به، وهـــذا الخلاف في الأوْلُويَّة،

فتعارضت روايتا فعله: أي فعل الرسول الله بيان المعارضة بين الفعلين بين الحديثين الذين ذكرهما للشافعي، ولنا ظاهر؛ لأن حديث الشافعي يدل على أنه عليه السحد قبل السلام، وحديثنا يدل على أنه سحد بعد السلام. قال الشراح _ منهم السغناقي والأتراري _: لمّا تعارض الفعلان عنه عليم تركناهما، فعملنا بقوله عليه؛ لسلامته عن المعارض، وهو معنى قول المصنف "فبقي" إلى [البناية ٢٥/٢]

فيقي إلخ: لا يقال: إن في المعارضة بين الحجتين إنما يصار إلى ما بعدهما من الحجة، لا إلى ما فوقهما، والقول فوق الفعل؛ لأن القول موجب والفعل لا، فكيف يصار إلى القول عند المعارضة بين الفعلين، لأنا نقول: إذا وقعت المعارضة بين الحجتين: إنما يصار إلى ما بعدهما عند انعدام الحجة فيما فوقهما، وإن كانت حجة فوقهما، فلا يحتاج حينئذ إلى المعارضة. [الكفاية ٢٥٥١-٤٣٦]

ولأن سجود إلخ: تقريره: أن القياس كان يقتضي أن لا يتأخر سجود السهو عن زمان وجود العله، وهي السهو إلا أنه لما كان مما لا يتكرر، أخر عن السلام. [البناية ٢٧٧/٢] مما لا يتكرر: قال الأ ترارى: سجود السهو ليس يتكرر بالإجماع، قلت: ليس كذلك؛ لأن مذهب ابن أبي ليلي أن السجود يتكرر بعد السهو، قال الأوزاعي: إذا سهى سهوين يسجد أربع سجدات، ذكره النووي، ولو سهى في سجدات السهو لم يسجد، وهو قول الحسن والنجعي. [البناية ٢٧٧/٢]

سهى عن السلام: صورته: إذا شك في صلاته عند السلام، فلم يدر أثلاثاً صلى، أم أربعاً، فشغله تفكره، حتى أخر السلام، ثم ذكر أنه صلى أربعاً لزمه سجود السهو، فلو كان لم يسجد بسهو قبله، ووجد هذا، ثم سجد ينجبر به، ولو سجد ثم وجد هذا، فإن سجد له يتكرر سجود السهو، وهو خلاف المشروع، ولو لم يسجد بقى نقص لازم غير مجبور، فيُوخَّر عن السلام؛ كيلا يبقى نقص غير مجبور.[الكفاية ٢٣٦/١]

وهذا الخلاف: بيننا وبين الشافعي.(العناية) في الأولوية: أراد أن الأولى عندنا أن سجود السهو بعد السلام، وبجوز عندنا قبل السلام أيضاً، هذا الذي السلام، وبجوز عندنا قبل السلام أيضاً، هذا الذي ذكره المصنف، هو جواب ظاهر الرواية، وقد ذكر في "النوادر": أنه إذا سجد للسهو قبل السلام لا يجزيه؛ لأنه أتى به في غير محله، وفي "الذخيرة": لو سجد للسهو قبل السلام حاز عندنا، قال القدوري: هذا في رواية الأصول، قال: وروي عنهم: أنه لايجزيه. [البناية ٧٢٨/٢]

ويأي بتسليمتين، هو الصحيح؛ صرفاً للسلام المذكور إلى ما هو المعهود، ويأي بالصلاة على النبي عليم والدعاء في قعدة السهو، هو الصحيح؛ لأن الدعاء موضعه آخر الصلاة. قال: ويلزمه السهو إذا زاد في صلاته فعلاً من حنسها ليس منها، وهـ ذا يدل على أن سحدة السهو واحبة، وهو الصحيح؛ لأنها تَحب خَبر نقص تمكن في العبادة،

ويأتي بتسليمتين: عن يمينه وعن شماله، وبه قال الثوري وأحمد.(البناية) هو الصحيح: احترز به عما نقل عن فخر الإسلام: وهو التسليم من جهة واحدة من تلقاء وجهه، وفي "المحيط": ينبغي أن يسلم تسليمة واحدة عن يمينه، وهو قول الكرخي، وهو الأصوب، وبه قال النخعي.[البناية ٧٢٨/٢]

ويأتي: أي يأتي من عليه سحود السهو.(البناية) بالصلاة إلخ: وفي "الذخيرة": اختلفوا في الصلاة على النبي على النبي على النبي على النبي على المستروشي أن ذلك النبي على المستروشي أن ذلك المستروشي أن ذلك على المستود الكورة، وذكر الكرخي في "مختصره" ألها في قعدة سحدتي السهو؛ لألها هي القعدة الأخيرة، واختار فحر الإسلام ما اختاره المصنف.[البناية ٧٢٩/٢] في قعدة السهو: أي سحود السهو.(البناية) ويلزمه السهو: هذا بيان ما ذكر في أول الباب بقوله: "يسجد للسهولذيادة والنقصان".[البناية ٧٣٠/٢]

إذا زاد إلخ: تكلم المشايخ فيما يوجب سجود السهو، فقيل: إنه تجب لستة أشياء بتقليم ركن كتقليم الركوع على الفاتحة أو السورة، وبتأخير ركن كتأخير السحدة الصلبية _ وفي تأخير سحدة التلاوة روايتان _ أو القيام إلى الثالثة بتكرار التشهد، وبتكرار ركن كركوعين، أو ثلاث سحدات، وبتغير الواجب كالجهر فيما يخافت فيه وعكسه، وبترك واجب كالقعدة الأولى، وبترك سنة مضافة إلى جميع الصلاة كالتشهد في القعدة الأولى. وذكر صدر الإسلام يطفيه أن سبب الوجوب واحد، وهو ترك الواجب، قال صاحب "المحيط": وهذا أجمع ما قبل فيه؛ لأن جميع ما ذكر من مراعاة الترتيب، والأفعال والأذكار واجبة، وكذا التشهد في القعدة الأولى عنده، وعليه المحققون.[الكفاية ٢٩٥/١]

منها: أي والحال أن الذي زاد ليس من الصلاة، كما إذا ركع ركوعين.(البناية) وهسذا: أي قول القدوري: ويلزمه السهو.(البناية) هو الصحيح: ذكره في "المحيط" و"المبسوط" و"المذعيرة" و"البدائع"، وبه قال مالك وأحمد، وفي "فتاوى المرغيناني": عبّر الكرخي كله من أصحابنا بقوله: "أنه سنة".[البناية ٢٠٠/٢] احتراز عن قول القدوري: إنه سنة عند عامة أصحابنا.(فتح القدير)

فتكون واحبةً كالدماء في الحج، وإذا كان واحباً لا يجب إلا بترك واجب، أو تأخيرِه، أو تأخيرِه، أو تأخير ركن ساهياً، هذا هو الأصل، وإنما وجبت بالزيادة؛ لألها لا تَعْرَى عن تأخير ركن أو ترك واجب. قال: ويلزمه إذا ترك فعلاً مسنوناً، كأنه أراد به فعلاً واحباً، إلا أنه أراد بتسميته سنةً أنَّ وجوبَها تُبت بالسنة. قال: أو ترك قراءة الفاتحة؛ لألها واحبة، أو القنوت، أو التشهد،

كالدماء: عند وقوع الجناية.(البناية) **إلا بترك واجب**: نحو ما إذا ترك القعدة الأولى. (البناية)

أو تأخيره: كتأخير سحدة صلبية من الأولى، أو تأخير القيام إلى الثالثة بسبب الزيادة على التشهد ساهياً ولو بحرف من الصلاة على النبي ﷺ، وقيل: بل بتمامها وقيل: بل باللهم صل على محمد، والتحقيق اندراج الكل في مسمى ترك الواجب؛ لأن عدم التأخير واجب فالتأخير ترك واجب.[فتح القدير ٤٣٨/١] أو تأخير ركن: نحو ما إذا أتى بثلاث سجدات.(البناية)

ساهياً: لأن النبي على على إيجاها بالسهو بقوله: "لكل سهو سحدتان"، فلو أوجبنا ذلك في العمد لما لزمها الإضافة في السهو، وقال الشافعي: إلها تجب في العمد أيضاً. هو الأصل: يعني أن الأصل في وجوب سحدة السهو ترك الواجب أو تأخير الواجب أو تأخير الركن سهواً، فإن وجد واحداً منها يتحقق سبب الوجوب، فيحب سحود السهو. (البناية) وإنما وجبت إلخ: هذا حواب عما يقال: لا يجب بالزيادة أيضاً ولا ترك هناك و لا تأخير، فأحاب عن ذلك بقوله: لأنما. [البناية ٧٣٢/٢]

عن تأخير ركن: كما في زيادة السحود. (البناية) أوتوك واجب: كما في تأخير القيام بأن قام إلى الخامسة ساهياً. (البناية) قراءة الفاتحة: أراد في الأوليين، وإن تركها في الأخريين من الفرض لا يجب إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة عليه. [الكفاية ٢٩٩/١] أو القنوت: أي ترك القنوت لو تذكره بعد ما سجد عليه السهو، وكذا بعد ما رفع رأسه من الركوع، ويمضي ولا يقنت، ولو تذكر في الركوع، ففي عوده إلى القنوت روايتان. (البناية) أو التشهد: وفي "الينابيع": لو قعد قدر التشهد في القعدة الأخيرة، و لم يتشهد، فعن أبي يوسف عليه السهو. [البناية ٢٣/٢]

باب سجود السهو

أو تكبيرات العيدين؛ لأنما واجبات؛ فإنه عليمة واظب عليها من غير تركها مرةً، * وهي أمارةُ الوجوب. ولأنما تُضاف إلى جميع الصلاة، فدل على أنما من خصائصها، وذلك بالوجوب، ثم ذكر التشهّد يحتمل القعدة الأولى والثانية، والسقراءة فيهما، وكل ذلك واحب، وفيها سجدة السهو هو الصحيح. ولو جهر الإمام فيما يُخافَتُ،

أو تكبيرات العيدين: وفي "التحفة" و "القنية": لا يجب السهو بترك الأذكار، - قال الإسبيحابي: كالثناء والتعوذ وتكبيرات الركوع والسحود - إلا في أربعة، وهي القراءة، والقنوت، والتشهد الأخير، و تكبيرات العيدين، وفي "الإسبيحابي": إلا في خمسة، وزاد تأخير السلام، وأطلق التشهد ولم يقيده بالأخير، ثم قال: "ويجب بتركه فيهما". [البناية ٧٣٤/٢] وذلك: أي الاختصاص إنما يكون بالوجوب. (البناية)

ثم ذكر التشهد: أي ذكر القدوري التشهد في مختصره بقوله: "أو ترك فائحة الكتاب". [البناية ٢/ ٢٣٤] والقراءة فيهما: أي في الأولى والثانية وذلك؛ لأن التشهد يطلق على الدعاء الذي فيه ذكر الشهادتين، ويطلق على القعدة: [البناية ٢/٣٥] هوالصحيح: احترز به عن حواب القياس في هذه الأشياء، حيث لا يجب فيها شيء، كما لو ترك الثناء والتعوذ، كذا في [البناية ٢/٣٦]، وقال في "الكفاية": قوله: هو الصحيح، احتراز عما قيل: قراءة التشهد في القعدة الأولى سنة، وكذا واحب، ولكن حواب الاستحسان هو قال الاتراري وصاحب "الدراية"، ورده العيني صاحب "البناية"، وقال: إن الكل متفقون على ما ليس بمراد المصنف، ثم افتخر على توجيهه. قال الشيخ اللكنوي يشه في حاشيته: أقول: كلامهم هو الصحيح، أو هو الأصح، ونحوه لا يكون احترازاً عن حواب القياس، بل يطلق مثل هذه الألفاظ في موضع يكون فيه اختلافاً ثابتاً، ويكون أحدهما صحيحا، والآخر غلطاً، أو ضعيفاً، كما لا يخفى على من يتحسس عادات الفقهاء. فظهر ضعف ما قال العيني: من أنه احتراز عن حواب القياس في هذه الأشياء، وأيضاً تبين ركاكة هو يرجع إلى ما قال: إنه كل ذلك واحب، ويكون احتراز عن مذهب من قال بسنية التشهد في القعدة هو يرجع إلى ما قال: إنه كل ذلك واحب، ويكون احتراز عن مذهب من قال بسنية التشهد في القعدة الأولى، هذا ما ظهر لهذا العبد الضعيف، والله أعلم ما هو مراد المصنف.

^{*} مواظبة النبي ﷺ عليها معروفة و لم ينقل الترك.[البناية٧٣٤/٢] وكذلك في[نصب الراية٧٢/٢]

أو خافَتَ فيما يُجهر: تلزمسه سجدتا السهو؛ لأن الجهر في موضعه والمخافتة في موضعها من الواجبات، واختلفت الرواية في المقدار، والأصح: قدرُ ما تجوز به الصلاة في الفصلين؛ لأن اليسير من الجهر والإخفات لا يمكن الاحتراز عنه، وعن الكثير ممكن، وما تصح به الصلاة كثير، غير أن ذلك عنده آية واحدة، وعندهما ثلاث أيات، وهذا في حق الإمام دون المنفرد؛ لأن الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة. قال: وسهو الإمام يُوجب على المؤتم السجود؟

تلزمه: وهذا مذهبنا، وقال الشافعي ١١هـ: لا يلزمه؛ واحتج في ذلك بما روى أبوقتادة أن النبي ﷺ كان يسمعنا الآية والآيتين في الظهر والعصر.(الكفاية) سجدتا السهو: وقال مالك وأحمد: إن جهر في موضع الإسرار يسجد للسهو بعد السلام، وإن أسر في موضع الجهر سجد قبل السلام، وعن أحمد: إن سجد فحسن، إن ترك فلا بأس. (البناية) واختلفت الرواية إلخ: أي اختلفت الرواية عن أصحابنا في مقدار ما يتعلق به السهو من الجهر فيما يخفي، والإخفاء فيما يجهر فذكر الحاكم الخليل عن ابن سماعة عن محمد يطُّه: أنه قال: إذا جهر بأكثر الفاتحة يسجد، ثم رجع، فقال: إذا جهر مقدار ما يجوز به الصلاة تجب، وإلا فلا، وروى أبو سليمان عن محمد علله: إن جهر بأكثر الفاتحة سجد.[البناية ٧٣٧/٢] والأصح: احترز بقوله: "والأصح" عما ذكره شمس الأثمة السرخسي أنه يجب سحدتا السهو وإن كان ذلك كلمة.[البناية ٧٣٧/٢] واحتراز عن رواية "النوادر" أنه إذا جهر في المحافتة فعليه السجود قلُّ أو كثر، وإن خافت في الجهرية، فإن كان في أكثر الفاتحة، أو ثلاث آيات من غيرها، أو آية قصيرة على مذهب أبي حنيفة عليه، فعليه السجود، وإلا فلا.[فتح القدير ٤٤١/١] في الفصلين: أراد بجما حهر الإمام فيما يخفى والإخفاء فيما يجهر (البناية) لا يمكن الاحتواز: أراد بالإمكان وعدمه من حيث العادة. (البناية) غير أن ذلك: أي الكثير الذي تصح به الصلاة. (البناية) وهذا: أي وحوب السحدة في الفصلين. (العناية) دون المنفرد: لأن المنفرد مخيَّر بين الجهر والإخفاء.(العناية) هذا الذي ذكره حواب ظاهر الرواية، وأما جواب رواية "النوادر": فإنه تجب عليه سحدة السهو.[الكفاية٢/١٤] على المؤتم: وإن كان مسبوقاً لم يدرك محل السهو معه، إلا أنه لا يسلم، بل ينتظره بعد سلامه حتى يسجد، فيسجد معه، ثم يقوم إلى القضاء، وعن هذا ينبغي أن لا يعجل بالقيام بل يؤخر حتى ينقطع ظنه عن سجود الإمام.[فتح القدير ٤٤٢/١] لتقرُّر السبب الموجب في حق الأصل، ولهذا يلزمه حكمُ الإقامة بنية الإمام، فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المؤتمُّ؛ لأنه يصير مخالفاً لإمامه، وما التزم الأداء إلا متابعاً، فإن سها المؤتم: لم يلزم الإمام ولا المؤتم السحودُ؛ لأنه لو سحد وحده كان مخالفاً لإمامه، ولو تابعه الإمامُ ينقلب الأصل تَبَعاً. ومن سها عن القعدة الأولى، ثم تذكر، وهو إلى حالة القعود أقرب: عاد، وقعد وتشهَّد؛ لأن ما يقرب من الشيء يأخذ حكمَه، ثم قيل: يسحد للسهو للتأخير، والأصح: أنه لا يسحد، كما إذا لم يقم،

السبب الموجب: وهو وجوب سحدة السهو في حق الإمام والمتابعة على القوم لازمة. (الكفاية) في حق الأصل: فلما وجب عليه، وجب على خلفه؛ لأن النقصان المتمكن في صلاته، متمكن في صلاة القوم؛ لأن صلاقم متعلقة بصلاته صحة وفساداً، فوجب عليهم السحود. (البناية) يلزهه: أي يلزم المؤتم، يعني إذا نوى الإمام في وسط صلاته الإقامة يصير فرضهم أربعاً، وإن لم يوجد من القوم النية. [البناية ٧٣٩/٧] لم يسجد المؤتم: يعني لا يجب عليه أن يسجد، وعند الشافعي ومالك وأحمد في رواية يسجد المؤتم. (البناية) مخالفاً لإمامه: إذا سجد بدون أن يسجد الإمام. (البناية) لأنه: أي لأن المؤتم لو سجد وحده أي بدون الإمام. (البناية) ولو تابعه: أي لو تابع المقتدي إمامه. (البناية) عن القعدة الأولى: أي في الفرائض الثلاثية والرباعية. (البناية) قوب: أي والحال أنه أقرب إلى القعود من القيام، وفي "الكافي": يعتبر ذلك بالنصف

يأخذ حكمه: كفناء المصر له حكم المصر في حق صلاة العيد والجمعة، وكحريم البئر له حكم البئر، وما قرب من العامر له حكم العامر في المنع عن الإحياء، كذا في "المحيط"، وعليه قوله عليمًلا: "لقنوا موتاكم". [الكفاية ٤٤٤١-٤٤٤] ثم قيل: أشار بهذا إلى أن المشايخ اختلفوا في الصورة المذكورة، هل يلزمه شجود السهو أم لا؟ فقال الولوالجي وأبونصر السرخسي وغيرهما، والشافعي وأحمد: يسجد، وهو معنى قوله: "ثم قيل: يسجد للسهو". [البناية ٧٤٢/٢]

الأسفل، فإذا كان النصف الأسفل مستوياً، كان إلى القيام أقرب، وإلا لا. [البناية ٧٤١/٢]

للتأخير: أي لتأخير القعدة التي هي واحبة؛ لأنه بمذا المقدار من القيام صار مؤخراً واحباً عن وقته.(البناية) والأصح: وهو اختيار أبي بكر محمد بن الفضل وبعض أصحاب الشافعي.(البناية) كما إذا لم يقم: لأنه إذا كان إلى القعود أقرب، كان له حكم القاعد فيتفي عنه إطلاق القيام عليه.(البناية)

ولو كان إلى القيام أقرب: لم يعد؛ لأنه كالقائم معنى، ويسجد للسهو؛ لأنه ترك الواجب، وإن سها عن القعدة الأخيرة، حتى قام إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد؛ لأن فيه إصلاح صلاته، وأمكنه ذلك؛ لأن ما دون الركعة بمحل الرَّفْض. قال: وألغى الخامسة؛ لأنه رجع إلى شيء علَّه قبلها فتُرتفض، وسجد للسهو؛ لأنه أخَّر واجباً. وإن قَيَّدَ الخامسة بسجدة: بطل فرضه عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأنه استحكم شروعه في النافلة قبل إكمال أركان المكتوبة، ومن ضرورته حروجه عن الفرض؛

لأنه كالقائم معنى: يعني ولو كان حقيقة القيام لما عاد إلى القعدة بالاتفاق، فكذا ههنا؛ لأنه أخذ حكمه بقربه منه، ثم إنما لا يعود عنه في حقيقة القيام؛ لما أن القيام فرض، والقعدة الأولى واجبة، فلا يترك الفرض لأجل الواجب.(البناية) لأنه ترك الواجب: هذا بلا خلاف بيننا وبين الشافعي، أما عندنا فلأنه ترك الواجب، وهو القعدة الأولى، وأما عند الشافعي فإن عنده لا يتعلق السهو بترك السنة سوى التشهد الأول، والقنوت، والصلاة على النبي على التشهد الأول.[البناية ٧٤٢/٢] القعدة الأخيرة: في ذوات الأربع كالظهر والعصر حتى قام إلى الخامسة، أو في ذوات الثلاث،كالمغرب والوتر إلى الرابعة، أوفي ذوات الإثنين كما في الفحر، فقام إلى الثالثة.[البناية ٧٤٣/٢] لأن فيه: أي لأن في رجوعه إلى القعدة.(البناية)

ذلك: أي إصلاح صلاته.(البناية) بمحل السرفض: لأنه ليس لـــه حكم الصلاة، ولهــــذا لا يحنَث به في يمينه لا يصلي.(الكفاية) وألغى الخامسة: أي الركعة الخامسة التي قام إليها.(البناية)

لأنه رجع إلخ: أي رجع إلى القعود الذي محله قبل القيام إلى الخامسة. (البناية) لأنه أخّر واجباً: أراد به الواجب القطعي وهو الفرض. (الكفاية) خلافاً للشافعي: فإن عنده يعود إلى القعدة، ويتشهد ويسلم، ويسجد سجدتي السهو، فتجزئه صلاته، هذا إذا قام إلى الخامسة ساهياً، فإن قام إليها عامداً، ولم يكن قعد قدر التشهد، فعلى قول علمائنا ما لم يقيد الخامسة بالسجدة لا تفسد صلاته، كما لو قام إليها ساهياً، وقال الشافعي: كما قام إلى الخامسة عامداً تفسد صلاته. [كفاية ١/٥٤٤] لأنه استحكم إلخ: والشروع في النافلة قبل إكمال الفرض يفسد له. (البناية) ومن ضرورته: أي ومن ضرورة الشرع. (البناية)

وهذا لأن الركعة بسجدة واحدة صلاةً حقيقةً، حتى يحنَث بها في يمينه: لا يصلي، وتحوَّلَتْ صلاتُه نفلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف بها، خلافاً لمحمد به على ما مر. فيضُمُّ إليها ركعة سادسةً، ولو لم يَضُمَّ لا شيء عليه؛ لأنه مظنون، ثم إنما يَبطُل فرضُه بوضع الجَبهة عند أبي يوسف به لأنه سجود كامل. وعند محمد به بوفعها؛ لأن تمام الشيء بآخره - وهوالرفع - ولم يصحَّ مع الحدَث، وثمرةُ الخلاف تظهَر فيما إذا سبقه الحدث في السجود: بني عند محمد يشه خلافاً لأبي يوسف به المهد،

وهذا إلخ: أي هذا الذي ذكرنا من الركعة بلا سحدة لا تبطل صلاته، وإن كانت(مع) سحدة تبطل. (البناية) وتحولت: أي الذي لم يقعد في الرابعة قدر التشهد، و قــيَّد الخامسة بالسحدة تحولت أي صارت تلك الصلاة التي صلاها، نفلاً. [البناية ٧٤٤/٢] على ما مر: في باب قضاء الفوائت. (الكفاية) فيضم: عندهما؛ لأن بطلان الوصف لا يوجب بطــلان الأصل عندهما، خلافاً محمد عشر.

ركعة سسادسة: يعني عندهما؛ لأن النفل شرع شفعاً لا وتراً؛ للنهي عن البتيراء، وهل يجب عليه سحدة السهو؟ لم يذكره، والمختلفوا فيه، والأصح أنه لا يسحد؛ لأن النقصان بالفساد لا يجبر بالسحدة. (البناية) لأنه مظنون: أي لأن الذي شرع فيه مظنون، والمظنون غير مضمون؛ لأنه قام على ظن ألها ثالثة، وهذا عند علمائنا الثلاثة، خلافاً لزفر مشه. [البناية ٢/٥٤٧] لأنه سجود كامل: لكون السحود حقيقة في وضع الجبهة. (البناية) وعند محمد مشه: وهو المحتار للفتوى. (الكفاية)

برفعها: أي برفع المصلي جبهته عن الأرض.(البناية) ولم يصح مع الحدث: أي لم يصح السحود مع الحدث بالإتفاق، إنحا ذكر هذا؛ لأن محمداً لما قال: تمام الشيء بآخره، وهو الرفع، قال: لا خلاف بيننا أن الرفع لم يصح مع الحدث فلم يتم السحود.[البناية ٢٤٦/٢] فيما إذا سبقه الحدث: يعني إذا سبقه الحدث في هذا السحود، فذهب يتوضأ، ثم تذكر أنه لم يقعد في الرابعة يتوضأ، ويعود إلى القعدة، ويبني على صلاته عند محمد، يعني يتمها بالتشهد والسلام خلافاً لأبي يوسف على، فعنده لا يبني؛ لأن صلاته فسدت بوضع الجبهة، ولا بناء على الفاسد.[البناية ٢٤٦/٢]

ولو قعد في الرابعة، ثم قام، ولم يُسلِّم: عاد إلى القعدة ما لم يسجد للخامسة، وسلَّم؛ لأن التسليم في حالة القيام غير مشروع، وأمكنه الإقامة على وجهه بالقعود؛ لأن ما دون الركعة بمحل الرفض. وإن قيَّد الخامسة بالسجدة، ثم تذكَّر، ضم إليها ركعة أخرى، وثَمَّ فرضُه؛ لأن الباقي إصابة لفظة السلام، وهي واجبة، وإنما يضم إليها أخرى؛ لتصير الركعتان نفلاً؛ لأن الركعة الواحدة لا تجزئه؛ لنهيه عالِيًة عن البتيراء،*

ولم يسلم: على ظن أنها القعدة الأولى. (البناية) وهل يتبعه القوم في هذا القيام، قيل: نعم، فإن عاد عادوا معمه، وإن مضى في النافلة تبعوه، والصحيح ما ذكره البلخي عن علمائنا لا يتبعونه في البدعة وينتظرونه، فإن عاد قبل السحدة تبعوه في السلام، وإن سحد سلموا في الحال. [فتح القدير ٧/١٤٤] إلى القعدة: لا يعيد التشهد. (فتح القدير) وسلم: لأن النبي شخص قام إلى الخامسة، فسبح، فعاد وسلم، وسحد سحدتي السهو. (البناية) وأمكنه الإقامة: أي أمكنه إقامة السلام. (البناية) بالقعود: يعني بالعود إلى القعود. (البناية) بمحل الرفض: كما لو أقام المؤذن وهو في الركعة الأولى، ولم يقيدها بالسحدة، فإنه يرفضها. [البناية ٤٤٧/٢] ثم تذكر: أنه زاد ركعة حامسة وأنه ترك السلام. (البناية)

ضم إليها إلى: وفي "المبسوط" ما يدل على الوجوب، فإنه قال: وعليه أن يضيف، وكلمة على "للإيجاب. وعند الشافعي لا يضم؛ لأن الركعة الواحدة مشروعة عنده. [البناية ٢٤٧/٢] تم فرضه: وعند الشافعي يعود إلى القعدة ولا يضيف السادسة فإن أضافها فسدت صلاته؛ لأنه انتقل إلى صلاة أخرى وعليه ركن؛ لأن إصابة لفظ السلام ركن عنده، وعندنا لايفسد ظهره؛ لأنه انتقل إلى صلاة أخرى، وليس عليه ركن؛ لأن إصابة لفظ السلام ليس بركن عندنا. وإضافة السادسة للاحتراز عن البتيراء المنهية. [البناية ٢٤٧/٦] وإما المؤلفة السادسة للاحتراز عن البتيراء المنهية. [البناية ٢٤٧/١] الحسن بن سليمان من طريق عثمان بن محمد عن أبي سعيد أن رسول الله على عن البتيراء أن يصلي الرحل واحدة يوتركما انتهى. وذكره عبدالحق في "أحكامه" من جهة ابن عبدالير، وقال: الغالب على حديث عثمان بن محمد بن ربيعة الوهم انتهى. وقال ابن القطان في كتابه: ليس دون الدراوردي من يغمض عنه، والحديث شاذ لا يُعرَّج عليه ما لم يعرف عدالة رواته. [نصب الراية ٢/٢/٢] قال الحافظ في "اللسان": يريد بذلك عثمان وحده، وإلا فباقي الإسناد ثقات مع احتمال أن يخفي على ابن القطان حال بعضهم.

ثم لا تنوبان عن سنة الظهر، وهو الصحيح؛ لأن المواظبة عليها بتحريمة مبتدأة. ويسحد للسهو استحساناً؛

لا تنوبان: أي هاتان الركعتان الزائدتان، لا تنوبان يعني لا تقومان ولا تجزئان.(البناية)

وهو الصحيح: احتراز عن قول من قال: تنوب. لأن المواظبة إلخ: وجه المحتار أن السنة بالمواظبة، والمواظبة عليها منه ﷺ بتحريمة مبتدأة. استحساناً: وحه الاستحسان: أنه انتقل من الفرض إلى النفل إلا أن النفل بناء على التحريمة الأولى، فيجعل في حق وجوب سجدة السهو كأنما صلاة واحدة، وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعاً بتسليمة واحدة، وقد سها في الشفع الأول سجد للسهو في آخر الصلاة، وإن كان كل شفع من التطوع صلاة على حدة لكن كلها في حق التحريمة صلاة واحدة، قالوا: وهذا القياس والاستحسان بناء على مسألة أخرى، وهي أن المسبوق إذا اشتغل بقضاء ما فاته، و لم يتابع الإمام في سجود السهو، هل يسجد في آخر الصلاة؟ القياس أن لا يسجد؛ لأن السهو وقع في صلاة الإمام، وانتقل إلى صلاة أخرى، وفي الاستحسان يجب؛ لأن صلاته بناء على صلاة الإمام.[الكفاية ٧/١]= = وقال الزيلعي بعد ما نظر في قول ابن القطان: فإن عبد الله بن محمد بن يوسف شيخ ابن عبد الير هو الإمام الثقة الحافظ، والحسن بن سليمان قال ابن يونس: كان ثقة حافظاً، وفي "الجوهر النقي": عثمان بن محمد بن ربيعة، قال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم، ولم يتكلم عليه أحد بشيء فيما علمنا غير العقيلي، وكلامه خفيف، وقد أخرج له الحاكم ف"المستدرك". [إعلا السنن ٦٤/٦] وقال في "حاشية إعلاء السنن": قلت: لعلك قد عرفتَ بما ذكرنا في المتن من تحقيق السند والكشف عن رجاله أن الحديث لا علة له، سوى ما قد قيل في عثمان بن محمد بن ربيعة: إن الغالب على حديثه الوهم، وهذا تليين هيِّن كما لا يخفي على من عرف مراتب ألفاظ الحرح، ولم يتهمه أحد فيما علمنا بالكذب ولا بالسقوط، فاندحض بذلك ما نقله بعض الناس من قول ابن حزم بالمعنى: "إن النهى عن البتيراء لم يثبت عن النبي ﷺ، وحديثه ساقط وكاذب". قلت: وكيف يكون ساقطاً وكاذباً وليس أحد من رواته ساقطاً ولا كاذباً؟ بل كلهم ثقات إلا عثمان وليس هو بمتروك ولا كاذب، وابن حزم من المتعنتين في الجرح كما ذكرنا في المقدمة، فلا يُعرَّج على قوله، وأما قول ابن القطان: "والحديث شاذ لا يعرج عليه ما لم يعرف عدالة رواته". فقد عرفتَ في قول الحافظ أن باقي الإسناد ثقات، فلا يضرنا جهل من لم يعرف عدالتهم فقد عَرَفَها غيره، والشذوذ منتف بما للحديث من الشواهد، منها: ما سيأتي عن محمد بن كعب القرظي:"أن النبي ﷺ لهي عن البتيراء"، وهو وإن كان مرسلاً ضعيفًا ولكن تعسدد الطرق يورث قوة. ومنها: ما تقسدم عن ابن مسعود ﴿ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّكُمُ عَلَى سعد في الوتر بواحدة، وقال: "ما أجزأت ركعة قط"، وسنده صحيح إلخ. [إعلاء السنن ٦٣/٦-٦٥]

۳٤٠ باب سجود السهو

لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه المسنون، وفي النفل بالدخول لا على الوجه المسنون، ولو اقتدى به إنسان فيهما: الوجه المسنون، ولو اقتدى به إنسان فيهما: يصلي ستاً عند محمد على الأنه المؤدّى بهذه التحريمة، وعندهما: ركعتين؛ لأنه الستحكم خروجه عن الفرض، ولو أفسده المقتدي، فلا قضاء عليه عند محمد عليه؛

= استحساناً: والقياس أن لا يسجد؛ لأنه صار إلى صلاة غير التي سها فيها، ومن سها في صلاة لا يسجد في أخرى. وجه الاستحسان: أن النقصان دخل في فرضه عند محمد بتركه الواجب وهو السلام، وهذا النفل بناء على التحريمة الأولى، فيجعل في حق السهو، كأنهما واحدة، كمن صلى ستاً تطوعاً بتسليمة وسها في الشفع الأول يسجد في الآخر، وإن كان كل شفع صلاة واحدة بناء على الاتحاد الحكمي الكائن بواسطة اتحاد التحريمة، وعند أي يوسف على النقصان في النفل بالدخول لا على الوجه الواجب؛ إذ الواجب أن يشرع في النفل بتحريمة مبتدأة للنفل وهذه كانت للفرض كذا في "الكافي". وبه ظهر أن قول المصنف: "لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه المسنون، وفي النفل بالدخول لا على الوجه المسنون"، مراده: وظهر أن كونه استحساناً يقابله قياس، إنما هو على قول محمد ولله ي يوسف على فيسجد واستحساناً، وقدَّم قول محمد؛ لأنه المحتار للفتوى، لأن من قام من الفرض إلى النفل بلا تسليم، ولا تحريمة عمداً لم يعد ذلك نقصاناً في النفل؛ لأنه أحد وجهي الشروع في النفل، بل في الفرض كذا ذكره فخر الإسلام، لكن أبو يوسف يمنع أنه أحد وجهي الشروع في النفل، بل في الفرض كذا ذكره فخر الإسلام، لكن أبو يوسف يمنع أنه أحد وجهي الشروع في النفل، بل في الفرض كذا ذكره فخر الإسلام، لكن أبو يوسف يمنع أنه أحد وجهي الشروع في النفل، بل في الفرض كذا ذكره أنه ولم المناه المناه المناه المناه المناء المناه المنا

الوجه المسنون: هو خروجه بإصابة لفظ السلام بعد أربع ركعات، وقد ترك ذلك فيكون نقصاناً في الفرض.[البناية ٧٤٩/٢] لم يلزمه القضاء: عندنا خلافاً لزفر.(البناية) لأنه مظنون: والمشروع من الصلاة أو الصوم على وجه الظن غير ملزم عندنا، خلافاً له.(البناية) وعندهما وكعتين: هكذا ذكر في "خلاصة الفتاوى" لكن المذكور في "شرح الجامع الصغير" للصدر الشهيد، و "شرح الطحاوي" و"المنظومة" وشروحها: أنه يصلي ستاً عند محمد يش، وركعتين عند أبي يوسف يش، ولم يذكر قول أبي حنيفة يش، وهو الصحيح.[البناية ٧٠٠/٢] لأنه استحكم: فلا يلزمه غير هذا الشفع.(البناية) ولو أفسده: أي لو أفسد المقتدي ما شرع فيه.(البناية)

اعتباراً بالإمام، وعند أبي يوسف على: يقضي ركعتين؛ لأن السقوط بعارض يخص الإمام. قال: ومن صلى ركعتين تطوعاً، فسها فيهما وسجد للسهو، ثم أراد أن يصلي أخريش: لم يَبن؛ لأن السجود يَبطل؛ لوقوعه في وسط الصلاة، بخلاف المسافر إذا سجد للسهو، ثم نوى الإقامة حيث يَبني؛ لأنه لو لم ين يبطل جميع الصلاة، ومع هذا لو أدّى صح؛ لبقاء التحريمة، ويبطل سجود السهو، هو الصحيح. ومن سلم وعليه سجدتا السهو، فدخل رجل في صلاته بعد التسليم، فإن سجد الإمام كان داخلاً، وإلا فلا، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف على السهو لا يُخرجه عن الصلاة أصلاً؛

اعتباراً بالإمام: يعني اعتبر محمد على حاله بحال الإمام، فإن هذه الصلاة المظنونة غير مضمونة في حق الإمام، فلو صارت في حق المقتدي مضمونة، لصار بمنسزلة اقتداء المفترض بالمتنفل، و هو باطل. [البناية ٢٠٠٧] وعند أبي يوسف على: كان حقه أن يقول، وعندهما بدليل قوله أولاً، وعندهما ركعتين يعني أبا حنيفة وأبا يوسف على: أن يقول أبي يوسف على. [فتح القدير ٤٤٨/١] لأن السقوط: أي سقوط وصف الضمان. (البناية) قال: أي محمد على في "الجامع الصغير". (البناية)

لم يبن: أي ليس له أن يبني. (فتح القدير) لأن السجود: لأن سجود السهولم يشرع، إلا في آخر الصلاة. (البناية) بخلاف المسافر إلخ: الحاصل أن نقض الواجب وإبطاله لا يجوز، إلا إذا استلزم تصحيحه نقض ما هو فوقه، ففي مسألة الكتاب امتنع البناء؛ لأنه نقض للواجب المذكور، وهو سجود السهو، ووجب البناء في المسافر. [فتح القدير ٤٤٨/١ ع - ٤٤٩] هو الصحيح: وذكرنا أن الاختلاف في إعادة سجود السهو عند البناء. [البناية ٧٥٢/٢] ومن سلم: أو من سلم في آخر صلاته. (البناية)

و إلا فلا: يعني وإن لم يعد الإمام إلى السحود، فلا يكون الرحل داخلًا.(البناية) لا يخرجه: يعني لا خروجاً موقوفاً، ولا باتاً.(البناية)

لأنها وجبت جبراً للنقصان، فلا بد من أن يكون في إحرام الصلاة. وعندهما: يخرجه على سبيل التوقف؛ لأنه مُحلّل في نفسه، وإنما لا يعمل؛ لحاجته إلى أداء السحدة، فلا يظهر دونها، ولا حاجة على اعتبار عدم العود. ويظهر الاختلاف في هذا، وفي انتقاض الطهارة بالقهقهة، وتغيّر الفرض بنية الإقامة في هذه الحالة. ومن سلم يريد به قطع الصلاة وعليه سهو: فعليه أن يسجد لسهوه؛ لأن هذا السلام غير قاطع، ونيتُه تغيير المشروع فلغت . ومن شك في صلاته، فلم يَدر أثلاثاً صلّى أم أربعاً، وذلك أول ما عَرَضَ له:

جبراً للنقصان: أي النقصان الكائن في نفس الصلاة.(فتح القدير) يخرجه: أي يخرج سلام الإمام إياه عن الصلاة.[البناية ٧٠٣/٢] محلل في نفسه: لقوله ﷺ: "تحليلها التسليم وبالإجماع أيضاً.(البناية)

لا يعمل: أي السلام لا يعمل عمله ههنا. (البناية) ولا حاجة: فيعمل عمله لتحقق المقتضي وزوال المانع. (البناية) في هذا: أي تظهر فائدة الاختلاف المذكور بين سجدة في المذكور من المسئلة. (البناية) بالقهقهة: يعني إن ضحك الذي سلم، وعليه سجود السهو تنقض طهارته عند محمد وزفر رجها؛ لأنه ضحك، وعندهما لا ينقض، وكذلك لو ضحك المقتدي في هذه الحالة. (البناية) وتغير المفوض بنية الإقامة: يعني المسافر إذا نوى الإقامة في هذه الحالة قبل سجود السهو، فعند محمد وزفر رجها يتغير فرضه أربعاً، كما نوى قبل السلام، وعندهما لا يتغير فرضه، سواء سجد للسهو أو لا. [البناية ٧٥٤/٢]

غير قاطع: وهذا؛ لأنه غيرمحلل عند محمد ريضي، فمتى قصد تحليله فقد قصد تغيير المشروع، وعندهما هو محلل على سبيل التوقف، فمتى قصد أن يجعله محللاً على الثبات، فقد قصد تغيير المشروع فلغت. [الكفاية ١/٠٥٤] فلغت: بخلاف نية الكفر، فإنما تؤثر إبطال الإيمان - والعياذ بالله تعالى- ؛ لأن ركنه عمل الباطن فقط عند المحققين. [فتح القدير ١/٠٥٤] في صلاته: قيد بالظرف؛ لأنه لو شك بعد الفراغ منها، أو بعد ما قعد قدر التشهد لا يعتبر. [فتح القدير ١/٠٥٤] أول ما عوض له: اختلف المشايخ على في معنى قوله: أول ما عرض له أو أول ما سهى قال بعضهم: معناه أن السهو ليس بعادة له، لا أنه لم يسه في عمره قط، وقال بعضهم: معناه أول سهو وقع له في عمره، و لم يكن سها في صلاته قط من حين بلغ، وقال بعضهم: معناه أول سهو وقع له في عمره، و لم يكن سها في صلاته قط من حين بلغ، وقال بعضهم: معناه

باب سجود السهو

استأنف؛ لقوله عليم " إذا شكَّ أحدكم في صلاته أنه كم صلَّى فليستقبل الصلاة"، * وإن كان يعرض له كثيراً بني على أكبر رأيه؛ لقوله عليم : "من شك في صلاته فليتحرَّ الصوابَ"، ** وإن لم يكن له رأي: بني على اليقين؛

استأنف: أي استقبل الصلاة. (البناية) ومذهب الشافعي أنه ييني على الأقل، وبه قال مالك في الأحوال كلها، وبه قال أحمد في المنفرد، وعن أحمد في الإمام روايتان: أحدهما: أنه ييني على الأقل، والثانية: أنه ييني على غالب الظن، ويسجد للسهو. [البناية ٧٥٨/٢] فليتحوالصواب: ولفظ التحري وإن لم يروه مسعر والثوري وشعبة ووهيب بن خالد، وغيرهم فقد رواه منصور بن المعتمر الحافظ، واعتمد عليه أصحاب الصحيح. [فتح القدير ٤٥٣/١] على اليقين: أي على الأقل؛ لأنه هو ليتيقين، صورته: إذا وقع له الشك بين الركعة والركعتين يجعلها ركعتين، وإن وقع بين الثلاث والأربع يجعلها ثلاثاً فيتم صلاته على ذلك. [البناية ٢٠٨/٢] ووفق أصحابنا بين الأحاديث، فحملوا حديث الاستقبال على الشك كثيراً، في أول أمره؛ لأنه لا حرج عليه فيه، وحملوا حديث ابن مسعود على ما إذا كان يعرض له الشك كثيراً، وله رأي؛ لأن في الاستثناف كل مرة حرجاً بيناً، وفي البناء على اليقين احتمال خلط النافلة بالفرض قبل عمامه، وحملوا حديث أبي سعيد على من تكرر له الشك، وليس له ظن وترجيح. [البناية ٢٥٨/٢]

* بهذا اللفظ غريب [البناية ٧٥٧/٢] وبمعناه أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر في الذي لا يدري ثلاثاً صلى أو أربعاً قال: يعيد حتى يحفظ. (٢٨/٢، باب من قال إذا شك فلم يدر كم صلى أعاد] وكذلك أخرج ابن أبي شيبة عن ابن سيرين عن ابن عمر قال: أما أنا فإذا لم أدر كم صليتُ فإني أعيد. (٢٨/٢ ٢٠/٢ ٢٠/٢)، باب من قال إذا شك فلم يدركم صلى أعاد] وسكت عنه الحافظ في الدراية، وفي نيل الأوطار: وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر، وعبدالله بن عمرو بن العاص من الصحابة، وإليه ذهب عطاء والأوزاعي والشعبي وأبو حنيفة. [إعلاء السنن ١٧٨/٧]

** أخرجه البخاري قال: قال عبد الله: صلى النبي على قال إبراهيم: لا أدري زاد أو نقص، فلما سلم قيل له يارسول الله على الحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا وكذا، فنني رجله واستقبل القبلة وسحد سجدتين، ثم سلم، فلما أقبل علينا بوجهه قال: إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسيتُ فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصوابَ فليتم عليه، ثم يسلم ثم يسجد سجدتين. [رقم: ١٠٤، باب التوجه نحو القبلة حيث كان]

لقوله عليم "من شك في صلاته فلم يدر أ ثلاثاً صلى أم أربعاً، بنى على الأقل". * والاستقبال بالسلام أولى؛ لأنه عُرِف محلّلاً دون الكلام، ومجردُ النية يلغو، وعند البناء على الأقل يقعد في كل موضع يَتوهَّم أنه آخرُ صلاته؛ كيلا يصير تاركاً فرضَ القعدة، والله أعلم.

والاستقبال إلخ: هذا متعلق بقوله: استأنف يعني إذا استأنف الصلاة فيها إذا عرض له السهو مرة استأنف بالسلام، وهو أولى. (البناية) ومجرد النية: أي نفس النية بقطع الصلاة من غير اقتران السلام بما ليست بكافية للقطع. يلغو: لأن النية لوصف التحرد لا تأثير بما في الشيء الذي يتوقف تحققه على النية. [البناية ٢٩٢٧] في كل موضع إلخ: وبيان ذلك أن الشك إذا وقع في ذوات الأربع ألها الأولى أو الثانية عمل بالتحري، فإن لم يقع تحريه على شيء بني على الأقل، فيحعلها أولى ثم يقعد؛ لجواز ألها ثانيتها، والقعدة فيها واحبة، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لأنا جعلناها وابعتها في الحكم، والقعدة فيها فرض، لجواز ألها رابعتها ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لأنا جعلناها رابعتها في الحكم، والقعدة فيها فرض، وذوات الثلاث على هذا القياس، وإن وقع الشك بعد الفراغ من التشهد أو بعد السلام حمل على أنه أتم الصلاة حملاً لأمره على الصلاح، وهو الخروج منها على وجه التمام. [العناية ١٣/١]

^{*} أخرجه الترمذي عن عبدالرحمن بن عوف قال: سمعت النبي ﷺ يقول: إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو ثنتين فليبن على واحدة، فإن لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثاً فليبن على ثنتين، فإن لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليبن على ثلاث وليسجد سجدتين قبل أن يسلم. قال أبوعيسى: هذا حديث حسن غريب صحيح.[رقم:٣٩٨، باب فيمن يشك في الزيادة والنقصان]

باب صلاة المريض

إذا عجز المريض عن القيام، صلى قاعداً، يركع ويسجد؛ لقوله عليه لعمران بن حصين هيء "صلّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى الجنب تُومئ إيماءً"، * ولأن الطاعة بحسب الطاقة. قال: فإن لم يستطع الركوع والسجود: أوما إيماء، يعني: قاعداً؛ لأنه وُسعُ مثله، وجعل سجوده أخفض من ركوعه؛ لأنه قائم مقامَهما، فأخذ حكمَهما، ولا يرفع إلى وجهه شيئًا يسجد عليه؛ لقوله عليه "إن قدرت أن تسجد على الأرض فاسجد، وإلا فأوم برأسك"، **

إذا عجز: وفي "المحيط": لم يرد هذا العجز، العجز أصلاً، بحيث لا يمكنه القيام، بأن يصير مقعدا، بل إذا عجز عنه أصلاً، أو قدر عليه إلا أنه يضعفه ذلك ضعفاً شديداً، حتى يزيد عليه لذلك، أو يجد وجعاً لذلك، أو يجاف إبطاء البرء، فهذا وما لو عجز عنه أصلاً سواء. [كفاية ٢٥٧/١] فإن لم تستطع: يعني مستوياً، ولا مستنداً، فإنه إن قدر عليه مستنداً، لزمه القعود. (فتح القدير) لأنه: أي لأن الإيماء بالركوع والسجود. قائم مقامهما: أي مقام الركوع والسجود. فأخذ حكمهما: أي فأخذ الإيماء حكم الركوع والسجود وهو أن السجود يكون أخفض من الركوع. [البناية ٢٧٢/٢]

^{*} أخرجه الجماعة إلا مسلماً.[نصب الراية ١٧٥/٢] أخرج البخاري عن عمران بن حصين ﴿ كانت بِي السَّمِ اللَّهِ عَلَى ا بواسير فسألت النبي ﷺ فقال: صلّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب.[رقم: ١١١٧، باب إذا لم يطق قاعدا صلّى على جنب]

^{**} روي من حديث جابر، ومن حديث ابن عمر.[نصب الراية ١٧٥/٢] أخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" حديث جابر عن جابر، ومن حديث ابن عمر.[نصب الراية ١٧٥/٢] أخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" وسادة، فنهاه، وقال: إن استطعت أن تسجد على الأرض فاسجد، وإلا فأوم إيماء، واجعل السجود أخفض من الركوع، رواه أبويعلى والبزار، ورجال البزار رجال الصحيح.[رقم:٩٤٢٨، باب صلاة المريض وصلاة الجالس] وفي الدراية: بعد عزوه إلى البزار والبيهقي: ورجاله ثقات.[إعلاء السنن ٢٠٣/٧]

فإن فعل ذلك، وهو يخفض رأسه: أجزأه؛ لوجود الإيماء، وإن وضع ذلك على حبهته: لا يجزئه لانعدامه. فإن لم يستطع القعود: استلقى على ظهره، وجعل رجليه إلى القبلة، وأومأ بالركوع والسحود؛ لقوله عليه: "يصلي المريض قائماً، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع فعلى قفاه يؤمىء إيماء، فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقبول العذر منه".*

فإن فعل ذلك: أي إن رفع إلى وجهه شيئًا يسجد عليه. (البناية) أجزأه: وفي "الأصل": يكره للمومئ أن يرفع عوداً، أو وسادة عليها، وفي "البنابيع": يكون شيئًا وتجوز صلاته إن وجد فيه تحريك رأسه، وإن لم يوجد لا يجوز. [البناية ٧٦٧/٢] لوجود الإيماء: الذي هو الفرض. (البناية) لانعدامه: أي لانعدام الإيماء. (الكفاية) استلقى على ظهره: أراد بهذا أن توضع له وسادة تحت رأسه، حتى يكون شبه القاعد؛ ليتمكن من الإيماء بالركوع والسحود؛ إذ حقيقة الاستلقاء تمنع الأصحاء عن الإيماء، فكيف بالمرضى؟ كذا ذكره الإمام بدر الدين الكردري. (الكفاية) وجعل رجليه إلى القبلة: قيل: ينبغي للمستلقى أن ينصب ركبتيه إن قدر عليه حتى لا يمد رجليه إلى الكعبة. [الكفاية / ١/٥] العذر منه: أي بعذر التأخير هو الصحيح. (الكفاية)

* هذا حديث غريب. [البناية ٢٩٩٧] وأخرج الدار قطني في سننه عن على بن أبي طالب عن النبي الله قال: يصلي المريض قائماً إن استطاع، فإن لم يستطع قاعداً، فإن لم يستطع أن يسجد أوماً، وجعل سحوده أخفض من ركوعه، فإن لم يستطع أن يصلي قاعداً صلى على حنبه الأيمن مستقبل القبلة، فإن لم يستطع أن يصلي على حنبه الأيمن ومرحلاه مما يلي القبلة.[٢٧٦/٦] باب صلاة المريض ومن رفع في صلاته كيف يستخلف] وأعلمه عبدالحق في "أحكامه" بالحسن العربي.[نصب الراية ١٧٦/٢] قلت: حديث علي أيده حديث عمران بن حصين برواية النسائي، وفيه: فإن لم تستطع فمستلقباً، ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهَ نَفْساً إِلاَ وُسْعَها وهو حديث صحيح لسكوت النسائي وسكوت الحافظ عنه، ولو كان فيه علة لصاحا بما، وهذا هو معنى حديث علي بعينه، وقوله: فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقبول العذر منه. لم نجده هكذا في حديث ابن حديث ابن ولكن معناه ثابت بحديث ابن عباس الآتي، والله أعلم.[إعلاء السنن ١٩٤٧] أخرج الطبراني حديث ابن عباس في المعجم الأوسط عن عطاء ونافع عن ابن عباس عن النبي الله قال: يصلي المريض قائماً، فإن نالته مشقة صلى حالساً، فإن نالته مشقة صلى حالساً، فإن نالته مشقة صلى حالساً، فإن نالته مشقة سنسبّح.[رقم: ١٩٠٩، ١١/٥] كذا في مجمع الزوائد.[علاء السنن ١٩٨٠] قلت: المستور من القرون الثلاثة مقبول.[علاء السنن ١٩٨٠]

قال: وإن استلقى على جَنبه ووجهُه إلى القبلة فأوماً: حاز؛ لما روينا من قبل، إلا أن الأولى هي الأولى عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأن إشارة المستلقى تقع إلى هواء الكعبة، وإشارة المضطجع على حنبه إلى حانب قدميه، وبه تتأدى الصلاة. فإن لم يستطع الإيماء برأسه: أُخِّرت الصلاة عنه ولايوميء بعيْ نيه، ولا بقلبه، و لابحاجبيه، خلافاً لزفر؛ لما روينا من قبل، ولأن نصب الإبدال بالرأي ممتنع. ولا قياس على الرأس؛ لأنه يتأدَّى به ركنُ الصلاة، دون العين وأختيها، وقوله: "أخِّرت عنه" إشارة إلى أنه لا تسقط الصلاة عنه، وإن كان العَجز أكثرَ من يوم وليلة إذا كان مفيقاً، هو الصحيح؛

على جنبه: هكذا وقع في كتب من أصحابنا بإطلاق لفظ الجنب، وفي "القنية": صرح بالتعميم، فقال: على حنبه الأيمن أو الأيسر. روينا من قبل: أي من حديث عمران بن الحصين.(الكفاية)

إلا أن الأولى هي الأولى: الأولى بفتح الهمزة بمعنى الأحرى والأحدر، و الأولى الثاني بضم الهمزة تأنيث الأولى، وأراد به الاستلقاء على الظهر، وفي بعض النسخ: الأولى بالضم يقدم على الأولى بالفتح وعلى هذا فسره الأكمل.[البناية ٧٧٠/٢] لأنه لما تعارض حديث عمران بن الحصين وحديث عبد الله بن عمر والحالة حالة عذر حاز العمل بكل منهما إلا أن ما ذكرنا أولى.[العناية ٥٩/١] خلافاً للشافعي: فإن عنده هو الثاني كما ذكرنا.(البناية) وبه تتأدى الصلاة: أي بالإيماء الذي يدل عليه الإشارة.(الكفاية)

أخرت الصلاة عنه: أي أخرت الصلاة عن هذا المريض عند عدم الاستطاعة على الإيماء برأسه. [البناية ٢٧٢/٧] ولا يومئ بعينيه إلخ: وقال زفر هذه: يومئ بعينه وقلبة، وإذا صح يعيد، وذكر في المختلفات قال زفر هذه: يومئ بالحاجين أولاً لقربه من الرأس فإن عجز فبالعينين، فإن عجز فبقلبه، وقال الشافعي هذا: بعينه وقلبه، وقال عجز أدا صح. [الكفاية ٤/٩٥] خلافاً لمؤفر: وأحمد والشافعي ومالك. وأختيها: أراد بأختيها الحاجين والقلب. (البناية) وقوله: أي قول القدوري في "مختصره". (البناية)

هو الصحيح: قيل: الأصح إن عجزه إذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء، وإن كان ما دون ذلك يلزمه، كما في الإغماء؛ لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب، فقد ذكر محمد عشم أن من قطعت يداه من المرفقين وقدماه من الساقين، لا صلاة عليه وهو اختيار شيخ الإسلام وفخر الإسلام وقاضي خان وغيرهم عليه، وفي "فتاوى قاضي خان": والأول أصح أي وجوب القضاء.[الكفاية ٥٩/١]

لأنه يَفهم مضمونَ الخطاب، بخلاف المُغمَى عليه. قال: وإن قدر على القيام، ولم يقدر على الركوع والسحود: لم يلزمه القيام، ويصلي قاعداً يومئ إيماء؛ لأن ركنية القيام للتوسل به إلى السجدة؛ لما فيها من نهاية التعظيم، فإذا كان لا يتعقبه السحود، لا يكون ركناً، فيتخيّر. والأفضل هو الإيماء قاعداً؛ لأنه أشبه بالسحود. وإن صلى الصحيح بعد صلاته قائماً، ثم حدث به مرضّ: يُتمّها قاعداً يركع ويسحد، أو يوميء إن لم يقدر، أو مستلقياً إن لم يقدر؛ لأنه بني الأدنى على الأعلى، فصار كالاقتداء. ومن صلّى قاعداً، يركع ويسجد لمرض، ثم صحّ: بني على صلاته قائماً عند أبي حنيفة وأبي يوسف حميها.

لأنه: أي هذا المريض. (البناية) بخلاف المغمى علميه: لعجزه عن فهم الخطاب.(البناية)

لم يلزمه القيام: وقال زفر والشافعي: لا يسقط عنه القيام في هذه الحالة؛ لأنه ركن، فلا يسقط بالعجز عن إدراك ركن.[البناية ٧٧٤/٢] ويصلي قاعداً: هذا لبيان الأفضلية، فإنه لو أوماً قائماً يجوز.(الكفاية) يومئ إيماء: وقال خواهر زاده: يومىء للركوع قائماً، وللسجود قاعداً.(فتح القدير)

للتوسل به إلى السجدة: فإنه بدونها غير مشروع عبادة، بخلاف العكس. لا يكون ركناً: يدل على نفي هذه الدعوى، أن من قدر على القعود والركوع والسحود لا القيام، وجب عليه القعود مع أنه ليس في السحود عقيبه تلك النهاية لعدم مسبوقيته بالقيام. [فتح القدير ٢٠٠١] فيتخير: أي المريض المصلي. (البناية) أي بين الإيماء قائماً، وبين الإيماء قاعداً، على ما ذكرنا. [الكفاية ٢٠٠١]

أو يومئ إلخ: أي على الركوع والسحود.(البناية) هو ظاهر الجواب، وفي"النوادر": إذا صار إلى الإيماء بعد ما افتتح قادراً عليهما فسدت.[فتح القدير ٢/٠٠٤] إن لم يقدر: على القعود.(البناية)

بنى الأدبى على الأعلى: أي في الصور الثلاث، وهو الإيماء قاعداً بالركوع والسجود عند عدم القدرة على الركوع والسجود، والإيماء مستلقياً عند عدم القدرة على الإيماء قاعداً.[البناية٢/٧٥]

فصار كالاقتداء: أي فصار بناء المريض على أول صلاته كالاقتداء أي يجوز كما يجوز ذاك، فإنه يصح اقتداء القاعد بالقائم، والمومئ بالراكع والساجد.[البناية ٧٥٥/٢] وقال محمد و الله: استقبل؛ بناءً على اختلافهم في الاقتداء، وقد تقدم بيائه. وإن صلى بعض صلاته بإيماء، ثم قدر على الركوع والسجود: استأنف عندهم جميعاً؛ لأنه لا يجوز اقتداء الراكع بالمومئ، فكذا البناء. ومن افتتح التطوع قائماً، ثم أعيا: لا بأس بأن توكاً على عصاً، أو حائط، أو يقعد؛ لأن هذا عذر، وإن كان الاتكاء بغير عذر: يُكره؛ لأنه إساءةٌ في الأدب. وقيل: لا يكره عند أبي حنيفة والله؛ لأنه لو قعد عنده بغير عذر؛ يجوز، فكذا لا يكره الاتكاء، وعندهما: يكره؛ لأنه لا يجوز القعود عندهما، فيكره الاتكاء. وإن قعد بغير عذر: يكره بالاتفاق، وتجوز الصلاة عنده، ولا تجوز عندهما،

بناء على اختلافهم: لأن من أصلهم حواز اقتداء القائم بالقاعد، وعند محمد على لا يجوز، فكذا هذا. وقد تقدم بيانه: أي بيان اختلافهم في الاقتداء في باب الإمامة.(البناية) استأنف إلخ: إلا على قول زفر عليه: فإن عنده بيني لما أن أصله أنه يجوز اقتداء الراكع بالمومئ، وعندنا لا يجوز، فكذا البناء في حق صلاة نفسه كذا في "المحيط".[الكفاية ١/١٦-٤] يكره: أي بالاتفاق، والفرق لأبي حنيفة هلي في القعود بلا عذر، والاتكاء بلا عذر أنه يخير في الابتداء بين أن يفتتح التطوع قائماً، وبين أن يفتتحه قاعداً، فيبقى هذا الخيار في الانتهاء من غير كراهة، وأما في حق الاتكاء: فهو غير مخير في الابتداء، بين أن يصلي متكماً وبين أن يصلي غير متكي بل يكره له ذلك؛ لما فيه من سوء الأدب، وإظهار التحبر، فكذلك في الانتهاء.[الكفاية ١٤٦١/٤] فكذا: لأنه ليس أدني حال من القعود.(البناية)

لا يكره الاتكاء: الملازمة ممنوعة؛ لجواز أن لا يكره القعود، ويكره الاتكاء؛ لأنه يعد إساءة أدب دون القعود.[فتح القدير ٢٦/١] وإن قعد: بعد ما شرع قائماً.(البناية) بالاتفاق: يخالف ما ذكره فخر الإسلام يشي "مبسوطه"، حيث قال: لو قعد في النفل من غير عذر لا يكره في الصحيح عنده؛ لأن الابتداء على هذا الوجه مشروع من غير كراهة فالبقاء أولى.(الكفاية) ولا تجسوز عندهما: وفي "الكافي": ثم قال: وإن قعد بلا عذر يكره اتفاقاً، وهذا مشكل على قولهما؛ لأنهما قائلان بعسدم الجواز، وهو لا يوصف بالكراهة، لكنا نقول: قوله: لا يجوز، يستلزم الكراهة.[الكفاية ٢٦١/١ع-٢١]

وقد مر في باب النوافل. ومن صلى في السفينة قاعداً من غير علة: أجزأه عند أبي حنيفة حشه، والقيام أفضل. وقالا: لا يجزئه إلا من عذر؛ لأن القيام مقدور عليه، فلا يترك إلا لعلّة، وله: أن الغالب فيها دورانُ الرأس، وهو كالمتحقق، إلا أن القيام أفضل؛ لأنه أبعدُ عن شبهة الخلاف، والخروجُ أفضل إن أمكنه؛ لأنه أسكنُ لقلبه. والخلاف في غير المربوطة، والمربوطة كالشَطِّ هو الصحيح. ومن أُغمي عليه خمس صلوات، أو دونها قضي إذا صحّ، وإن كان أكثر من ذلك لم يقض، وهذا استحسان، والقياس: أن لا قضاء عليه إذا استوعبَ الإغماءُ وقتَ صلاة كاملاً؛ لتحقَّق العجز، فأشبه الجنونَ.

في السفينة: وينبغي أن يتوجه إلى القبلة كيفما دارت السفينة، سواء كانت عند الافتتاح، أو في خلال الصلاة؛ لأن التوجه فرض عند القدرة وهذا قادر.[العناية ٢٦٢١] في السفينة: قيد بالسفينة؛ لأنه لو صلى على العجلة على الدابة لا يجوز، أما لو كانت على الأرض يجوز. قاعداً: وقيد بقوله قاعداً؛ لأنه صلى مسافراً فيها بالإيماء لا يجوز، سواء كانت مكتوبةً أو نافلة.[البناية ٧٧٨/٢] من غير علة: أي من دوران رأسه ونحوه.(البناية) أجزأه: قيل: هذا إذا كانت السفينة جارية، وإن كانت راسبة لا يجزئه اتفاقاً.

لا يجزئه: وبه قال الشافعي ومالك وأحمد.(البناية) فلا يتوك: كما لو كان على الأرض بحيث لا يجوز له ترك القيام مع القدرة عليه.(البناية) الموبوطة: والمراد منها: المربوطة بالشط، فلو كان مربوطاً في لجة البحر، فعن التمرتاشي الأصح أنه كالجاري إن تحرك تحركاً شديداً، وكالساكن إن تحرك قليلاً.

هو الصحيح: احتراز عن قول بعضهم: بأنه أيضاً على الخلاف.(الكفاية) لم يقض: أي لم يقض تلك الصلوات التي هي أكثر من خمس صلوات. وقال بشر: عليه القضاء وإن طال، وقال الشافعي: إن استوعب الوقت فلا قضاء عليه، وعند أحمد الإغماء لا يمنع وحوب القضاء بحال؛ لأنه كالنوم. وفي "الحلية": وعند الشافعي إذا كان بمعصية لا يمنع وحوب القضاء، وإن كان بغير معصية واستوعب وقت الصلاة يمنع وحوب القضاء، وبه قال مالك. [البناية ٢/٨١/٢] والقياس: وبه قال الشافعي ومالك.(فتح القدير)

لتحقق العجز: لأنه عجز مانع عن فهم الخطاب فنافى الوجوب إذا استوعب وقت صلاة كالجنون على قول البعض.[الكفاية /٤٦٢/ع-٤٦٣]

وجهُ الاستحسان: أن المدة إذا طالت كثرت الفوائت، فيتحرَّج في الأداء، وإذا قصرت قلَّت، فلا حَرَج. والكثير: أن تزيد على يوم وليلة؛ لأنه يدخل في حد التكرار، والجنون كالإغماء، كذا ذكره أبوسليمان بخلاف النوم؛ لأن امتداده نادر، فيلحق بالقاصر، ثم الزيادة تُعتبر من حيث الأوقات عند محمد عليه؛ لأن التكرار يتحقَّق به، وعندهما من حيث الساعات، هو المأثور عن على وابن عمر هيمًه، * والله أعلم بالصواب.

والجنون: حواب عن قياس الإغماء على الجنون.(البناية) كالإغماء: إن كان أكثر من يوم وليلة سقط القضاء، وإلا فلا.(البناية) أبو سليمان: اسمه موسى بن سليمان الجوزحاني صاحب الإمام محمد بن الحسن.(البناية) بخلاف النوم: يعني أن النوم وإن زاد على يوم وليلة لايُسقط القضاء.(البناية)

فيلحق بالقاصو: أي فيلحق الممتد منه بالقاصر. (البناية) هو المأثور عن علي: أي ما قلنا من الاستحسان. (الكفاية)

* المأثور عن على غريب، وذكره أصحابنا في كتبهم أن عليًا على أغمى عليه في أربع صلوات، فقضاهن. [البناية ٧٨٤/٢] والمأثور عن ابن عمر على أخرجه إبراهيم الحربي في أواخر كتابه "غريب الحديث" عن نافع قال: أغمى على عبد الله بن عمر على يومًا وليلةً فأفاق فلم يقض ما فاته واستقبل. [علاء السنن ١٨٨٧] قلت: رجاله رجال الصحيح، وفي "الدراية": إسناده صحيح. [إعلاء السنن ٢١٨/٧]

باب سجود التلاوة

قال: سحود التلاوة في القرآن أربع عشرةَ سجدةً: في آخر الأعراف، وفي الرعد، والنحل، وبني إسرائيل، ومريم، والأولى في الحج، والفرقان، والنمل،

سجود التلاوة: شروطها شروط الصلاة، حتى لا يجوز أداؤها في الأوقات المكروهة إلا أن يقرأ في ذلك الوقت، صرح به قاضي خان. في القرآن: اعلم أن العلماء اختلفوا في عدد سجود القرآن على اثني عشر قولاً: الأول: مذهبنا، وقد ذكرناه، الثاني: إحدى عشرة بإسقاط الثلاث من المفصل، وبه قال الحسن وابن المسيب وابن جبير وعكرمة ومجاهد وعطاء وطاؤوس ومالك في ظاهر الرواية والشافعي في القديم، الثالث: حمس عشرة، وبه قال المدنيون. الرابع: أربع عشر، بإسقاط "ص"، وهو أصح قولي الشافعي وأحمد، والخامس: أربع عشرة بإسقاط سحدة "النجم"، وهو قول أبي ثور.[البناية ٧٨٨/٢]

أربع عشرة: وعند الشافعي كذلك لكن في الحج عنده سجدتان، وليس في سورة "ص" سجدة.[الكفاية ٢٦٤/] في آخر الأعراف: عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لا يَسْتَكُمِرُونَ عَنْ عِبَادَيهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾. وفي الرعد: عند قوله تعالى: ﴿ وَيلتَّوَيَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالَ﴾. والنحل: عند قوله تعالى: ﴿ وَيلتَّوَيَشْجُدُ مَنْ فَي قِهمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾.

وبني إسرائيل: عند قوله تعالى: ﴿وَيَجِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً﴾. ومريم: عند قوله تعالى: ﴿إِذَا تُنْكَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ حَرُّوا سُحَداً وَبُكِيّا﴾. [البناية ٧٨٧/] والأولى في الحج: احتج الشافعي هشه أن في سورة الحج سحدتين؛ لحديث عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ: "في الحج سحدتان"، وقال: "فضلت الحج بسحدتين من لم يسحدهما لم يقرأهما"، ومذهبنا مروي عن ابن عباس وابن عمر ﷺ قالا: سحدة التلاوة في الحج هي الأولى، والثانية سحدة الصلاة، وهو الظاهر حيث قرلها بالركوع، فقال: ﴿وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَا عَلَّلْكُولُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَلَّا الللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّلْمُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالل

والفرقان: عند قوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُلُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾. [البناية ٧٨٧/٢] والنمل: عند قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ على قراءة العامـــة، وقـــال الشافعي ومالك: عند قوله: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيْمِ﴾. وآلم تنسزيل، وص، وحم السجدة، والنجم، وإذا السماء انشقت، واقرأ، كذا كُتب في مصحف عثمان هذه، وهو المعتمد، والسجدة الثانية في الحج للصلاة عندنا، وموضع السجدة في حم السجدة عند قوله: ﴿لاَيَسْأَمُونَ ﴿ فِي قول عمر، * وهو المأخوذ للاحتياط. والسجدة واجبة في هذه المواضع على التالي والسامع، سواء قصد سَماع القرآن، أو لم يقصد؛

واَلْم تنسزيل: عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكَّرُوا بِهَا حَرُّوا سُجَّداً وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لا يَسْتَكْبُرُونَ ﴾. وص: عند قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَحَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ ﴾، وبه قال الشافعي ومالك، وروي عنه عند قوله: ﴿ وَوَحُسْنَ مَآبِ ﴾. (البناية) وحم السجدة: عند قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ اسْتَكْبُرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لا يَسْأَمُونَ ﴾، وبه قال الشافعي في الجديد وأحمد، وقال في القديم عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾، وبه قال مالك. [البناية ٧٨٨/٢] والنجم: عند قوله تعالى: ﴿ وَالنجم: عند قوله تعالى: ﴿ وَالنَّجُمُ وَاعَدُ مالك لِيسَ فيه سجدة.

وَإَفَا السَّمَاءُ الْشَقَّتُ: عَند قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ، وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لا يَسْجُدُونَ﴾. وقوأ: باسم ربك عند قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدُواْقَتُرِبُ۞، وفي "مختصر البحر": لو قرأ: واسحد، وسكت و لم يقل واقترب تلزمه السحدة. [البناية ٢٨٨/٧] والسجدة الثانية: وهي قوله تعالى: ﴿وَارْكُعُوا وَاسْجُدُوا﴾. (البناية) واجبة: وعند الشافعي ومالك وأحمد وعند جماعة: سنة. (البناية) على التالي: وهل تجب السحدة بشرط قراءة جميع الآية أم بعضها؟ ففيه اختلاف، و الصحيح أنه إذا قرأ حرف السحده و قبله كلمة أو بعده كلمة وجب السحد، وإلا فلا. [٤٥٥٥] سواء قصد إلخ: إنما قيد بمذا؛ لأن في بعض لفظ الآثار: "السحدة على من حلس لها فليست عليه؛ قيد بذلك؛ دفعاً لذلك. [البناية ٢٩٣/٢]

* هذا وهم، وليس قول عمر شيء [البناية ٢٩٣/٢] وإنما هو قول ابن عباس شيما أخرجه الحاكم في "مستدركه" عن سعيد بن جبير عن ابن عباس شيما أنه كان يسجد بآخر الآيتين من "حم السحدة". هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه. [إعلاء السنن ٢٤٧/٧] تفسير سورة حم السحدة] وأقره عليه الذهبي. [إعلاء السنن ٢٤٧/٧] وأخرج الطحاوي عن مجاهد قال: سجد رجل في الآية الأولى من حم فقال ابن عباس شيما: عَجَّل هذا بالسحود. [٢٤٧/١، باب المفصل هل فيه سحود] ورجاله رجال الجماعة غير أبي بكرة، وهو ثقة كما مرغير مرة. [إعلاء السنن ٢٤٨/٧]

لقوله عليماً: "السجدة على من سمعها وعلى من تلاها"، * وهي كلمة إيجاب، وهو غيرمقيَّد بالقصد. وإذا تلا الإمام آية السجدة سجدها، وسجدها المأمومُ معه؛ لالتزامه متابعتَه. وإذا تلا المأمومُ: لم يسجُد الإمامُ، ولا المأموم في الصلاة، ولا بعد الفراغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف علياً وقال محمد عليه: يسجدونها إذا فرغوا؛ لأن السبب قد تقرر ولا مانع، بخلاف حالة الصلاة؛ لأنه يؤدي إلى خلاف وضع الإمامة أو التلاوة. ولهما: أن المقتدي محجورٌ عن القراءة؛ لنفاذ تصرف الإمام عليه،

السجدة على من إلج: في "المبسوطين" و "الأسرار" و"المجيط" وشروح "الجامع الصغير": جعل هذا الذي رفعه المصنف إلى النبي على النبي على السخاقي في المبسوط": وعن عثمان وعلى وابن عباس وعمر هذا: ألهم قالوا: السحدة المحتلفت ألفاظهم في هذه، وكذا في غيره، وقد غمز الأكمل على السغناقي في قوله: من أقوال الصحابة لا من الحديث، ثم قال: ولولا أنه يثبت عنده أنه من الحديث لما نقله حديثاً. قلت: كلامه هذا صادق من غير تأمل، فإن غيره أيضاً ادعى أنه ليس بحديث غاية ما في الباب أن المصنف قلد غيره، وإلا فرَّ من التقليد له. [البناية ٢٩٤٧] سجدها: لأنه إذا لم يسحد معه يلزم المحالفة بين الأصل و التبع، فلا يجوز (البناية) ولا هانع: معناه زال المانع، وهو كوقم في الصلاة (البناية) وضع الإمامة: وهذا؛ لأنه لو سحدها التالي وتابعه الإمام المتبوع تبعاً، والتبع متبوعاً، وإن لم يتابعه الإمام، وأيا ما كان يلزم خلاف موضع الإمامة [الكفاية ٢٧/٢٤] أوالتلاوة: إن سحد الإمام، وأيا ما كان يلزم خلاف موضع الإمامة. [الكفاية ٢٢٧/٢] أوالتلاوة: إن سحد لم يسحد كنت أمامنا لو سحدت لسحدنا. [فتح القدير ٢٦/٢٤] محجور عن القراءة: وراء الإمام شرعاً (البناية) عن المن عمر قال: إلمام شرعاً (البناية) عن المن عمر قال: إنما السحدة على من سمعها ولمبد الرزاق مثله، ذكرهما الحافظ في "الدراية"...... وسكوت الحافظ عن أثر ابن عمر مُشعِر سمعها] ولعبد الرزاق مثله، ذكرهما الحافظ في "الدراية"...... وسكوت الحافظ عن أثر ابن عمر مُشعِر بحسنه أو صحته عنده، فإنه أحل من أن يسكت عن شيء فيه علة. [إعلاء السنن ٢٢٧/٧]

و تصرف المحجور لا حكم له، بخلاف الجنب والحائض؛ لأهما منهيّان عن القراءة، إلا أنه لا يجب على الحائض بتلاوتها، كما لا يجب بسماعها؛ لانعدام أهلية الصلاة بخلاف الجنب. ولو سمعها رجل خارج الصلاة: سجدها، هو الصحيح؛ لأن الحَجْرَ ثبت في حقهم، فلا يعدُوهم. وإن سمعوا وهم في الصلاة سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة: لم يسجدوها في الصلاة؛ لأنما ليست بصلاتية؛ لأن سماعهم هذه السحدة ليس من أفعال الصلاة، وسحدوها بعدها؛ لتحقق سببها، ولو سحدوها في الصلاة لم يَحزهم؛ لأنه ناقص لمكان النَّهي، فلا يتأدى به الكامل. قال: وأعادوها؛ لتقرُّر سببها و لم يعيدوا الصلاة؛ لأن مجرد السحدة لا ينافي إحرام الصلاة، وفي "النوادر": ألها تفسد؛ لألهم زادوا فيها ما ليس منها، وقيل: هو قول محمد حشه. فإن قرأها الإمام وسَمعها رجل ليس معه في الصلاة، فدخل معه بعد ما سحدها الإمام: لم يكن عليه أن يسجدها؛

بخلاف الجنب والحائض: حواب عما يقال: المقتدي في كونه ممنوعاً عن القراءة كالحائض والجنب، والسحدة تجب على من سمعها، فكذا على سمع المقتدي (البناية) لأقما منهيان: وتصرف النهي له حكم كالملك بالبيع الفاسد بعد القبض، فأثر الحجر في تعطيل السبب، وأثر المنهي في حرمة الفعل دون التعطيل. (البناية) إلا أنه: استثناء من قوله: "لأنهما منهيان" أشار بهذا إلى بيان الفرق بين الجنب والحائض. [البناية ٧٩٨/٢] ولو سمعها رجل: أي الذي ليس بإمام، ولا مؤتم. سجدها: سواء كان مصلياً، أولا.

هو الصحيح: احتراز عما قبل: لا يسجدها على قولهما للحجر بل على قول محمد. [فتح القدير ٢٨/١٤] لتحقق سببها: وهو السماع ممن ليس بمحجور. (البناية) لا ينافي: لأن سجدة التلاوة عبادة والصلاة لا تنافيها. (البناية) وقيل هو قول محمد: أي المذكور في النوادر قول محمد لا قولهما، بناء على أن زيادة سجدة تفسد عنده، وعندهما زيادة ما دون الركعة لا تُفسد. [فتح القدير ٢٩/٢]

لأنه صار مدركاً لها بإدراك الركعة، وإن دخل معه قبل أن يسجدها: سجدها معه؛ لأنه لو لم يسمعها سجدها معه، فههنا أولى، وإن لم يدخل معه سجدها وحده؛ لتحقق السبب. وكلُّ سجدة وجبَتْ في الصلاة، فلم يسجدها فيها لم تُقض خارج الصلاة؛ لألها صلاتية، ولها مزيَّة الصلاة، فلا تتأدَّى بالناقص. ومن تلا سجدة فلم يسجدها، حتى دخل في صلاة، فأعادها وسجد، أجزأته السجدة عن التلاوتين؛ لأن يسجدها، حتى دخل في صلاة، فأعادها وسجد، أجزأته السجدة عن التلاوتين؛ لأن الثانية أقوى؛ لكولها صلاتية، فاستتبعت الأولى. وفي "النوادر": يسجد أخرى بعد الفراغ؛ لأن للأولى قوة السبّق فاستويا. قلنا: للثانية قوة اتصال المقصود فترجَّحت ها، وإن تلاها فسجد، ثم دخل في الصلاة، فتلاها: سجد لها؛ لأن الثانية هي المستتبعة، ولا وجه إلى إلحاقها بالأولى؛ لأنه يؤدِّي إلى سبق الحكم على السبب.

مدركاً لها: هذا إذا أدركه في آخر تلك الركعة، أما لو أدركه في الركعة الأخرى يسحدها بعد الفراغ؛ لأنه لم يصر مدركاً لتلك القراءة، ولا بما تعلَّق بتلك القراءة. [كفاية ٢٩٩١] في الصلاة: أي بتلاوة السحدة على من في تلك الصلاة. (فتح القدير) ولها مزية الصلاة: أي للصلاة مزية؛ لتأديبها في حرمة الصلاة. (فتح القدير) فلا تتأدى بالناقص: لأن الكامل لا يجوز أداؤه بالناقص. (البناية)

لأن الثانية أقوى: لأنما وحبت بتلاوة يتعلق بها حواز الصلاة. وفي النوادر: أي أراد به نوادر الصلاة التي رواها أبوسليمان.(البناية) قوة إلخ: وهو السجدة فكانت أقوى.(الكفاية)

وإن تلاها: أي وإن تلا آية السحدة رجل وكان خارج الصلاة. (البناية) هي المستتبعة: أراد أن المتلوة في الصلاة هي المستتبعة؛ لقوتما للمتلو في غير الصلاة؛ لضعفها، فلوقلنا بعدم تعدد الوجوب بالحاق الثانية بالأولى يلزم استتباع التابع متبوعه، فلا يجوز. (البناية) إلى إلحاقها بالأولى: قال الأكمل: لا وجه لإلحاق السحدة المفعولة بالأولى، أي بالتلاوة الأولى؛ لأنما إذا لحقت بما، وهي تابعة للثانية، كانت السحدة ملحقة بالتلاوة الثانية، وذلك؛ لأنه يؤدي إلى سبق الحكم قبل السبب، فتبين أن التداخل في هذه الصورة متعذرة، فتجب سحدة ثانية للتلاوة الثانية. [البناية ٢/ ٨٠٨]

ومن كرَّر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد: أجزأته سجدة واحدة، فإن قرأها في مجلسه فسجدها، ثم ذهب ورجع، فقرأها سَحَدَها ثانيةً، وإن لم يكن سجد للأولى، فعليه سجدتان، فالأصل: أن مبنى السجدة على التداخل؛ دفعاً للحرج، وهو تداخلٌ في السبب دون الحكم، وهذا أليق بالعبادات، والثاني بالعقوبات. وإمكان التداخل عند اتحاد المجلس؛ لكونه حامعاً للمتفرِّقات، فإذا اختلف عاد الحكم إلى الأصل، ولا يختلف بمحرد القيام، بخلاف المخيَّرة؛ لأنه دليل الإعراض،

سجدة واحدة: قيد بقوله: سجدة واحدة؛ لأنه إذا كرر سجدات مختلفة يجب لكل واحد سجدة، وبقوله: في مجلس؛ لأنه إذا كان في مجالس مختلفة تتعدد السجود.[البناية ٢/ ٨٠٦]

على التداخل: التداخل على ضربين: تداخل في الحكم: وهو في الحدود، فإنها إذا اجتمعت من حنس واحد تداخل؛ لأن الجنس واحد، والمقصود متحد، وهو الانزجار فيتمكن فيما زاد على الواحد شبهة فوات المقصود، وتداخل في السبب: وهو في العبادات. [الكفاية ٤٧٤/١] بالعبادات: لأنه لو حكم بتعدد الأسباب، يلزمه ترك الاحتياط في أمر العبادة؛ لأنه يلزم الإسقاط بعد وجوب سبب الإثبات فلا يجوز؛ لأن العبادة تحتاط في إثباتها، لا في إسقاطها. [البناية ٤٧٤/١] والثاني: وفائدته تظهر فيما لو زبى فحُدَّ، ثم زبى يُحدِّ ثانياً، ولو تلا فسجد، ثم تلا لا يجب السجود ثانياً. [فتح القدير ٤٧٤/١]

بالعقوبات: لأنما ليست مما تحتاط فيها، بل في درئها، فيجعل التداخل في الحكم؛ ليكون عدم الحكم مع وجود الموجب مضافاً إلى عفو الله وكرمه.[البناية ١٨٠٧/] اتحاد المجلس: شرط التداخل اتحاد الآية والمجلس؛ لأن النص والإجماع والحرج إنما يوجد في مجلس واحد وآية واحدة، فبقى ما وراءه على أصل القياس؛ لما روي أن النبي على كان عليه ينزل جبرئيل بآية السحدة، فيسمع منه، ويقرأ على الصحابة، وكان يسحد لها سجدة واحدة.[الكفاية ٤٧٥/١] بخلاف المخيرة: فإنما إذا قامت من مجلسها، يبطل خيارها؛ لأن ذلك ليس بسبب اختلاف المجلس، بل لوجود دلالة الإعراض.[الكفاية ١٩٥/١] المخيرة: وهي التي قال لها زوجها: اختاري، فقامت، فقالت: اخترت نفسى، لا يقع الطلاق.[البناية ١٨٠٨/]

وهو المبطل هنالك، وفي تسدية الثوب يتكرَّر الوجوبُ، وفي المنتقل من غصن إلى غصن كذلك في "الأصل"، وكذا في الدياسة؛ للاحتياط. ولو تبدل مجلسُ السامع دون التالي: يتكرر الوجوب على السامع؛ لأن السبب في حقه السماع، وكذا إذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل: والأصح: أنه لا يتكرَّر الوجوبُ على السامع؛ لمن قلنا، ومن أراد السجود: كبَّرَ ولم يرفع يديه وسجد، ثم كبر و رفع رأسه؛ اعتباراً بسجدة الصلاة، وهو المروي عن ابن مسعود، * ولا تشهد عليه ولا سلام؛

وهو: أي الإعراض صريحاً، أو دلالةً (الكفاية) المبطل هنالك: ألا ترى ألها لو خيرت قائمةً، فقعدت لا يخرج الأمر من يدها. [فتح القدير] في الأصل: قال التمرتاشي: واختلف في تسدية الثوب والدياسة، والذي يدور حول الرَّحى، والذي يسبح في الماء، والذي تلا في غصن ثم انتقل إلى آخر، والأصح الإيجاب؛ لتبدل المجلس. [فتح القدير ٤٧٦/١] لأن السبب: أي سبب وحوب السحدة. (البناية) والأصح: وظاهر "الكافي" ترجيح أنه يتكرر. (فتح القدير) لما قلنا: لأن السبب في حقه السماع. (فتح القدير) كبر: التكبير ليس بواحب، كما في الصلاة، كذا في "المبسوط" لأبي يسير البزدوي يشه، وفي "المحيط": وروى المحسن عن أبي حنيفة يشه أنه لا يكبر عند الانحطاط؛ لأن التكبير للانتقال من الركن، وعند الانحطاط ههنا لا ينتقل من الركن، والكفاية ١٤٧١/١] ولم يرفع يديه: احتراز عن قول الشافعي يشه، فإن صفتها عنده أن يسجد سحدة واحدة، فيكبر رافعاً يديه ناوياً، ثم يكبر للسحود، ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويسلم. [الكفاية ١٤٧/١ ٤٤] ثم كبر: قيل: يكبر في الابتداء بلا خلاف، وفي الانتهاء خلاف بين ويسف ومحمد على قول أبي يوسف لا يكبر، وعلى قول محمد يكبر. [البناية ١٨١/١٨]

ولا تشهد عليه: وبه قال مالك، وعن الشافعي فيه قولان.(البناية) ولا سلام: وبه قال مالك.(البناية)

^{*} غريب. [نصب الراية ١٧٩/٢] وأخرج أبو داود في سننه عن عبد الرزاق أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بسجده، كبر و سجد، وسجدنا معه. [رقم: ١٤١٣، ١٤١٣ باب في الرجل يسمع السجدة: وهو راكب الصلاة] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن وعطاء، وابراهيم النخعي وسعيد بن جبيرأنهم كانوا لا يسلمون في السجدة. [رقم: ١٨١١-١٨٦-١٨٣،٤١٨ عالم من السجدة]

لأن ذلك للتحلَّل، وهو يستدعي سَبق التحريمة، وهي منعدمة. قال: ويُكره أن يقرأ السورة في الصلاة أو غيرها، ويدَعَ آية السجدة؛ لأنه يُشبه الاستنكاف عنها. ولا بأس بأن يقرأ آية السجدة ويدَعَ ما سواها؛ لأنه مبادرة إليها، قال محمد عشه: أحبُّ إليَّ أن يقرأ قبلها آيةً أو آيتين؛ دفعاً لوهم التفضيل، واستحسنوا إخفاءها؛ شفقةً على السامعين، والله أعلم.

سبق التحريمة: وهي منعدمة؛ لأن هذه التكبيرة ليست للتحريمة، بل لمشابحة هذه السحدة بسحدة الصلاة، والتكبيرة فيها ليست للتحريمة بل للانتقال إلى السحود فكذا ههنا. [الكفاية ٤٧٧/٢] لأنه يشبه الاستنكاف: أي الإعراض عن السحدة. (البناية) وهو حرام وكفر، فيكون مكروهاً. لوهم التفضيل: أي تفضيل آي السحدة على غيرها. (فتح القدير)

باب صلاة المسافر

السفر الذي يتغيَّر به الأحكام: أن يقصِدَ مسيرةَ ثلاثة أيام ولياليها بسير الإبل، ومَشي الأقدام؛ لقوله عليه: يمسح المقيمُ كمالَ يوم وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها"، عمَّت الرخصةُ الجنسَ، ومن ضرورته عموم التقدير، وقَدَّر أبويوسف عليه بيومين وأكثرِ اليوم الثالث، والشافعي عليه بيوم ولية في قول،

باب صلاة المسافر: السفر عارض مكتسب كالتلاوة، إلا أن التلاوة عارض هو عبادة في نفسه، بخلاف السفر، فلذا أخر هذا الباب عن ذاك. [فتح القدير ٢/٢] الأحكام: من نحو قصر الصلاة، وإباحة الفطر، وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام، وسقوط الجمعة والعيدين، وسقوط الأضحية، وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم، وإنما قيد بقوله الذي يتغير به الأحكام؛ لأن سير أدبي المسافة سفر في اللغة؛ لأنه عبارة عن الظهور، ولذا حمل أصحابنا رجمها قوله عليه: "ليس على الفقير والمسافر أضحية" على الخروج من بلدة أو قرية، حتى سقطت الأضحية بذلك القدر. [الكفاية ٢/٢] أن يقصد: ثم ذكر القصد وهو الإرادة الحادثة؛ لأنه لو طاف جميع الدنيا بلا قصد السفر لا يصير مسافراً، والقصد وحده غير معتبر، والفعل وحده كذلك. [الكفاية ٢/٢] مسيرة ثلاثة أيام: قدر أبويوسف بيومين، وأكثر الثالث. (البناية)

ولياليها: أخذ الليالي إشارة إلى اعتبار الاستراحات التي في خلال السفر معه؛ لأنه على الدوام ممتنع عادة. بسير الإبل: لا يُراد بالسير السير ليلاً ونحاراً، وإنما المراد السير نحاراً؛ لأن الليل للاستراحة، وليس الشرط ذهابه من الفحر إلى الفحر؛ لأن الآدمي لا يطيق ذلك، وكذا الدابة لا تطبق المشيء في بعض النهار.[البناية ٣/ ٤] لقوله عائية: قد مر الكلام مستوفى في باب المسح على الخفين.(البناية)

عمت الرخصة الجنس: ذكر المسافر محلى باللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود، واقتضى تمكن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام ولياليها إلا وأن يكون أقل من مسح ثلاثة أيام ولياليها إلا وأن يكون أقل مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها؛ إذ لو كان أقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة، والزيادة عليها منفية إجماعاً.[الكفاية ٣/٣] وأكثر اليوم الثالث: وهو رواية المعلى عن أبي يوسف.(البناية) في قول: وفي قول: يومان وليلتان، وفي قول: اثنا عشر بَريداً، كل بريد أربعة أميال، وكل ثلاثة أميال فرسخ، فيكون ثمانية وأربعين ميلاً.[الكفاية ٢/٤]

باب صلاة المسافر

وكفى بالسُّنة حجةً عليهما. والسير المذكور هو الوَسَط، وعن أبي حنيفة سَشِّه: التقدير بالمراحل، وهوقريب من الأول، ولا معتبر بالفراسخ هو الصحيح. ولا يُعتبر السيرُ في الماء، معناه: لا يُعتبرُ به السير في البر، فأما المعتبر في البحر فما يليق بحاله، كما في الجبل. قال: وفرض المسافر في الرباعية ركعتان، لا يزيد عليهما.

وكفى بالسنة: وأراد بالسنة الحديث المذكور.(البناية) والسير المذكور: وفسره في "الجامع الصغير" بمشي الاقدام وسير الإبل.(البناية) بالمواحل: يعني روي عن أبي حنيقة أن مدة السفر تعتبر بثلاث مراحل وهو جمع مرحلة.(البناية) وهوقريب من الأول: أي التقدير بثلاث مراحل قريب إلى التقدير بثلاثة أيام؛ لأن المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصاً في أقصر أيام السنة، كذا في المبسوط".[الكفاية ١/٥] ولا معتبر بالفراسخ: أراد أنه لا عبرة في تقدير المدة بالفراسخ وهو جمع فرسخ.(البناية)

هو الصحيح: احتراز عن قول عامة المشايخ، فإن عامة المشايخ قدَّروها بالفراسخ أيضاً، ثم اختلفوا فيما بعضهم قالوا: ثمانية عشر، وفيل: خمسة عشر، والفتوى على ثمانية عشر؛ لأنما أوسط الأعداد، كذا في "المحيط".[الكفاية ٥/٢] ملحوظة: يعتبر حد السفر اليوم بالميل ٤٨ ميلاً (٢٤٨٥،٧٧ كيلومتر) ولا يعتبر: هذا كلام القدوري.(البناية)

معناه إلخ: يعني لا يعتبر سير البرّ بسير الماء، بيانه: فيما إذا قصد إلى موضع له طريقان: أحدهما: من البر، والآعر: من البحر، ومن طريق البر مسيرة ثلاثة أيام، ومن طريق البحر أقل من ذلك، فلو سلك من طريق البرّ يترخص ترخص المسافرين، ولو سلك طريق البحر لا يترخص ولا يعتبر أحدهما بالآخر. [البناية ٩/٣ - ١] فما يليق بحاله: يعني يعتبر السير فيه ثلاثة أيام ولياليها، بعد أن كانت الريح مستوية لا ساكنة، ولا عالية. [البناية ١٠/٣] كما في الجبل: فإنه يعتبر ثلاثة أيام ولياليها في السير في الجبل، وإن كانت تلك المسافة في السهل تقطع بما دولها، كذا في "الخلاصة". [الكفاية ٢/٥] وفرض المسافر: احترازاً عن السنن إذ لايتصف فيها. (البناية) وكعتان: احترازاً من الفجر والمغرب والوتر، فإلها لاتصف. (البناية) القصر في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا، وربَّما عبر بعض المشايخ عنه بالعزيمة ورخصة حقيقية عند الشافعي سأله أي رخصة ترفية وفرضه منه عندنا ركعتان لا يزيد عليهما. [العناية ٢/٥-٢]

^{*} تقدم في باب المسح على الخفين.

وقال الشافعي على: فرضه الأربع، والقصو رخصة؛ اعتباراً بالصوم. ولنا: أن الشفع الثاني لا يُقضى، ولايأتُم على تركه، وهذا آية النافلة، بخلاف الصوم؛ لأنه يُقضى. وإن صلى أربعاً، وقعد في الثانية قدر التشهد: أجزأته الأولَيان عن الفرض، والأخريان له نافلة؛ اعتباراً بالفجر، ويصير مسيعًا؛ لتأخير السلام، وإن لم يقعد في الثانية قَدْرَها: بطلت؛ لاختلاط النافلة بما قبل إكمال أركانها. وإذا فارق المسافرُ بيوت المصو: صلى ركعتين؛ لأن الإقامة تتعلّق بدخولها، فيتعلق السفر بالخروج عنها،

وقال الشافعي: وبه قال مالك، وأحمد في رواية (البناية) والقصر رخصة: واستدل بقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاَقِي، فهو تنصيص على أن أصل الفريضة أربع، والقصر رخصة، وعن عمر ﴿ الشكلت عَلَى هذه الآية ، فسألت رسول الله ﷺ فقلت: ما لنا نقصر، وقد أمنًا، ولا نخاف شيئًا، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ ﴾ فقال النبي على: "إنها صدقة تصدّق الله بما عليكم فاقبلوا صدقته"، فقد علق القصر بالقبول وقد سماه صدقة، والمتصدق عليه يتخير في قبول الصدقة فلا يلزمه القبول حتماً فيما هو من الأركان الخمس، فكذا هذا. [الكفاية ٢/٥] اعتباراً بالصوم: فإن الصيام يتخير فيه في السفر (البناية) وهذا آية النافلة: يعني ليس معنى كون الفعل فرضاً إلا كونه مطلوبًا البتة قطعاً، أو ظناً على الخلاف الاصطلاحي، فإثبات التخيير بين أدائه وتركه رخصة في بعض الأوقات ليس حقيقته إلا نفي افتراضه في ذلك الوقت للمنافاة بينه وبين مفهوم الفرض، فيلزم بالضرورة أن ثبوت الترخص مع قيام الافتراض لا يتصور. [فتح القدير ٢/٣] بخلاف الصوم: هذا جوب عن قياس الشافعي بالصوم. (البناية) اعتباراً بالفجو: يعني إذا صلى الفحر أربعاً، بعد القعدة الأولى تجزئه صلاته إلا فلار (البناية) بطلت: أي صلاته، وعند الشافعي ومالك وأحمد: لا تبطل (البناية) وإذا فارق إلخ: بيان لمبدأ القصر. (فتح القدير) بيوت المصر: يعني العمران التي كان فيه.

بالخروج عنها: ويعتبر في مفارقة المصر الجانب الذي يخرج منه المسافر من البلدة، لا الجوانب التي بحذاء البلدة حتى إنه إذا خلف البنيان الذي خرج منه قصر الصلاة، ولو كان القرى متصلة بربض المصر، قصر بالخروج. وقيل: لا، حتى يجاوزها ولو بفراسخ، إلا أن يكون بينهما انفصال، وحد الانفصال مائة ذراع، وقيل: قدر ما لم يسمع الصوت، وقيل: قدر غلوة، وقيل: قدر سكتة، فإن جاوز القرى المتصلة قَصَر، =

وفيه الأثرُ عن على: "لوجاوزنا هذا الحُصَّ لقصرنا". * ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خسمة عشر يوماً، أو أكثر، وإن نوى أقلَّ من ذلك: قصر؛ لأنه لابد من اعتبار مدة؛ لأن السفر يجامعه اللَّبث، فقدرناها بمدة الطُّهر؛ لأهما مدتان موجبتان، وهو مأثور عن ابن عباس وابن عمر اللَّهن، **

= وقيل: لا، حتى يَناًى عنها. وحد النائي كحد الانفصال، وقيل: كحد فناء المصر، قدر ميل، وقيل: حد الانفصال وحد الفناء وحد النائي واحد، وهو قدر غُلُوة ثلاث مائة ذراع إلى أربع مائة ذراع ، وهو الأصح.[الكفاية ٢/٨] وفيه الأثر: وهو أن عليًا خرج من البصرة يريد الكوفة، وصلى الظهر أربعًا، ثم نظر إلى خُصٌّ أمامَه، وقال: لو حاوزنا هذا الخُصَّ لقصرنا.[الكفاية ٨/٢] الخص: والخص بيت من القصب.(العناية)

خسمة عشر يوماً: وعن الشافعي في قول سبعة عشر يوماً وعنه: ثمانية عشر يوماً وصححوه.(البناية) أقل من ذلك قصو: وعن الشافعي مالك وأحمد في رواية: أربعة أيام، وعن أحمد خمسة أيام.(البناية) يجامعه اللبث: يعني أن المسافر ربما يلبث في بعض الموضع لمصلحة له كانتظار الرفقة، أو شراء السلعة، فلايعتبر ذلك، فلا بد من أن يقدر اللبث مدة.[البناية ٢٠/٣]

هوجبتان: فإن مدة الطهر توجب إعادة ما سقط من الصوم والصلاة بحكم الحيض، ومدة الإقامة يُوجب ما سقط بحكم السفر فكما قدِّر أدبي مدة الطهر بخمسة عشر يوماً، فكذلك يقدِّر أدبي مدة الإقامة.[البناية ٣٠/٣]

^{*} رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلى، أن عليا حرج من البصرة، فصلى الظهر أربعاً ثم قال: إذا لوجاوزنا هذا الخص لصلينا ركعتين. [رقم: ٨١٤٩، باب المسافر من كان يقصر الصلاة] رواته ثقات "آثار السنن".[إعلاء السنن ١١/٧-٣٠٤/]

^{**}ورواه عبد الززاق في مصنفه أخبرنا سفيان الثورى عن داود بن أبي هند أن علياً لما خرج إلى البصرة رأى خصا فقال: لولا هذا الخص لصلينا ركعتين، فقلت: وما الخص؟ قال: ببت من قصب. [رقم: ٤٢١٩، باب المسافر متى يقصر اذا خرج مسافر ٥٢٩/٢] أخرج الطحاوي عنهما قالا: إذا قدمت بلدة، وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر ليلة، فأكمل الصلاة كما وإن كنت لا تدري متى تظعن فأقصرها. [نصب الراية ١٨٣/٢] وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد أن ابن عمر كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوما، أقم الصلاة. [٢٠٨/٢] وروى ابن أبي شبية في مصنفه عن مجاهد أن ابن عمر كان إذا أجمع على

والأَثَرُ في مثله كالخبر. والتقييد بالبلدة والقرية يشير إلى أنه لا تصح نية الإقامة في المفازة، وهو الظاهر. ولو دخل مصرًا على عزم أن يخرج غدًا أو بعد غد و لم ينو مدة الإقامة، حتى بَقِي على ذلك سنين قصر؛ لأن ابن عمر أقام بآذربيجان ستة أشهر، وكان يقصر "، وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك، ** وإذا دخل العسكر أرض الحرب، فنووا الإقامة بما قصروا، وكذا إذا حاصروا فيها مدينة، أو حصناً؛ لأن الداخل بين أن يهزمَ فيقرّ، وبين أن يَنْهزمَ فيفرّ، فلم تكن دار إقامة،

كالخبر: لأنه لا دخل للرأي فيه، فالظاهر أن الصحابي رواه عن النبي ﷺ. في المفازة: وفي "المحتى": لا يبطل السفر إلا بنية الإقامة، أو دخول الوطن، أو الرجوع إليه قبل الثلاثة. وهو الظاهر: أي الظاهر من الرواية، احتراز عمّا روي عن أبي يوسف أن الرعاة إذا نزلوا موضعاً كثير الكلأ والماء، ونووا الإقامة خمسة عشر يوماً والكلأ والماء يكفيهم لتلك المدة، صاروا مقيمين وكذلك أهل الأحبية.[العناية ١٠/٢] بقتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة موضع.(الكفاية) قصروا: وبه قال مالك وأحمد، وقال زفر: يتمون وهو رواية عن أبي يوسف ﷺ.(البناية)

^{*} رواه عبد الرزاق في مصنفه عن نافع أن ابن عمر أقام بآذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة. قال: وكان يقول: إذا أزمعتَ إقامة فأتمّ. [رقم: ٣٣٧٩، ٥٣٢/٢، باب الرجل يخرج في وقت الصلاة]

^{**} قوله: "وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك" أي مثل ما روي عن أنس أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" عن يحى بن أبي كثير عن أنس "أن أصحاب رسول الله على أقاموا برامَهُرْمُزْ تسعة أشهر يقصرون الصلاة". [١٥٢/٣]، باب من قال يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا] وإسناده حسن، وقال النووي: إسناده صحيح، وكذا صحح إسناده الحافظ في "الدراية"، وفيه عكرمة بن عمار مختلف فيه، واحتج به مسلم، كذا في "آثار السنن". [إعلاء السنن ٢٧/٣] وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الرحمن بن سمرة قال: "كنا معه في بعض بلاد فارس سنتين، وكان لا يجمع ولا يزيد على ركعتين". [رقم: ٤٣٥٢، باب الرجل يخرج في وقت الصلاة] وإسناده صحيح. [إعلاء السنن ٧/ ٣٢]

وكذا إذا حاصروا أهل البغي في دار الإسلام في غير مصر، أو حاصروهم في البحر؛ لأن حالهم مبطل عزيمتهم، وعند زفر يصحُ في الوجهين إذا كانت الشوكة لهم؛ للتمكُّن من القرار ظاهراً، وعند أبي يوسف على يصح إذا كانوا في بيوت المَدر؛ لأنه موضع إقامة. ونية الإقامة من أهل الكَلا - وهم أهل الأخبية - قيل: لا تصح. والأصح: أهم مقيمون، يُروى ذلك عن أبي يوسف على؛ لأن الإقامة أصل، فلا تبطل بالانتقال من مَرْعًى إلى مَرْعًى.

أهل البغي: أهل البغي هم الذين حرحوا على السلطان (البناية) في دار الإسلام إلخ: إنما ذكره وإن كان يعلم حكمه من حكم أهل الحرب لدفع ما عسى يتوهم أن نية الإقامة في دار الحرب إنما لم تصح؛ لأنما منقطعة عن دار الإسلام، فكانت كالمفازة بخلاف مدينة أهل البغي، فإنما في يد أهل الإسلام، فكان ينبغي أن تصح النية [العناية ١١/٢] لأن: وهذا التعليل يدل على أن قوله: في غير مصر، وقوله: "في البحر" ليس بقيد (العناية) مبطل عزيمتهم: لأنحم إنما أقاموا الغرض، فإذا حصل ذلك انزعجوا، فلا تكون عزيمتهم مستقرة، كنية العسكر في دار الحرب (البناية)

في الوجهين: أي في محاصرة أهل البغي وأهل الحرب (العناية) الشوكة لهم: أي العسكر المسلمين. (البناية) لأنه: أي لأن المذكور وهو بيوت المدر (البناية) وهم أهل الأخبية: أي أهل الكلأ: هم أهل الأخبية الأخبية جمع خبايا بالكسر والمد، وهو من وبر أو صوف، ولا يكون من شَعر، وهو على عمودين، أو ثلاثة وما فوق ذلك. [البناية ٣/ ٢٦-٢٧] لا تصح: أبداً؛ لأهم ليسوا في موضع الإقامة (العناية)

مقيمون: ذكر في "المبسوط" اختلف المتأخرون في الذين يسكنون الأخبية في دار الإسلام كالأعراب والأتراك، فمنهم من يقول: لايكونون مقيمين أبداً؛ لأقم ليسوا في موضع الإقامة، والأصح ألهم مقيمون، وعلل فيه بوجهين: أحدهما: أن الإقامة للمرء أصل، والسفر عارض، فحمل حالهم على الأصل أولى. والثاني: أن السفر إنما يكون عند النية إلى مكان إليه مدة السفر، وهم لا ينوون السفر قط، وإنما ينتقلون من ماء إلى ماء، ومن مرعى إلى مرعى فكانوا مقيمين باعتبار الأصل. [الكفاية ٢/ ١١-١٦]

بالانتقال من موعى إلى موعى: هذا، لأن عادقم المقام في المفاوز، فكانت في حقهم كالقرى في حق أهل القرى. (فتح القدير) وإن اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت أتم أربعا؛ لأنه يتغيّر فرضه إلى أربع؛ للتبعية، كما يتغير بنية الإقامة؛ لاتصال المغيّر بالسبب وهو الوقت، وإن دخل معه في فائتة: لم بحزه؛ لأنه لا يتغير بعد الوقت؛ لانقضاء السبب، كما لا يتغير بنية الإقامة، فيكون اقتداء المفترض بالمتنفّل في حق القعدة، أو القراءة. وإن صلّى المسافر بالمقيمين ركعتين: سلّم، وأتم المقيمون صلاتهم؛ لأن المقتدي التزم الموافقة في الركعتين، فينفرد في الباقي كالمسبوق، إلا أنه لا يقرأ في الأصح؛

وان اقتدى المسافر بالمقيم: سواء في ذلك اقتدى به في حزء من صلاته، أو كلها. [البناية ٢٨/٣] أثم أربعاً: كالعبد والجُندي يَصيران مقيمين بنية المولى والأمير؛ لثبوت التبعية في حقهما، والحكم في التبع يثبت بشرط الأصل، حتى لو نوى المولى الإقامة، ولم يعلم العبد حتى قصر أياماً، ثم علم قضى تلك الصلاة. [الكفاية ٢/٢] للتبعية: لكنه لو أفسد صلاته بعد الاقتداء صلى ركعتين؛ لأنه مسافر على حاله. (البناية) المغير: وهو الاقتداء. (فتح القدير)

وإن دخل معه إلخ: ولم يقل: وان اقتدى به في غير الوقت، لئلا يرد عليه ما إذا دخل مسافر في صلاة المقيم في الوقت، ثم ذهب الوقت، فإنما لم تفسد، وقد وحد الاقتداء بعده؛ لأن الإتمام لزمة بالشروع مع الإمام في الوقت، فالتحق بغيره من المقيمين.[العناية ١٣/٢]

فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل إلخ: وتقريره: لأنه لا يتغير بعد الوقت، وإذا لم يتغير كان اقتداؤه عقداً لا يفيد موجبه، لاستلزامه أحد المحذورين؛ لأنه إن سلم على الركعتين، كان مخالفاً لإمامه وهو مفسد. وإن أتم أربعاً خلط النفل بالمكتوبة قصداً، والقعدة الأولى فرض في حقه، نفل في حق الإمام، وكذلك القراءة في الأخريين، "فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة" إن اقتدى به في أول الصلاة، "أو القراءة" إن اقتدى به في الشفع الثاني وكلمة "أو" لمنع لخلو دون مانعة الجمع؛ لجواز اجتماعهما. (العناية) الأصح: وإليه مال الكرحي. (الكفاية) احتراز عمًّا قال بعض المشايخ من وحوب القراءة فيما يتمون؛ لأمم منفردون فيه، ولهذا يلزمهم سحود السهو، إذا سهوا فيه، فأشبهوا المسبوقين. [العناية ١٣/٢]

لأنه مقتَد تحريمةً لا فعلاً، والفرضُ صار مؤدَّى، فيتركها احتياطاً، بخلاف المسبوق؛ لأنه أدرك قراءة نافلة، فلم يتأدَّ الفرضُ، فكان الإتيانُ أولى. قال: ويُستحب للإمام إذا سلم أن يقول: أتمُّوا صلاتكم فإنا قومٌ سفْر؛ لأنه علي قاله: حين صلَّى بأهل مكة وهو مسافر. * وإذا دخل المسافر في مصره: أتمَّ الصلاة، وإن لم ينو المقام فيه؛ لأنه عليه وأصحابه رضوان الله عليهم كانوا يسافرون ويعودون إلى أوطافهم مقيمين

فعلاً: أما أنه مقتد تحريمة، فإنه التزم الأداء معه في أول التحريمة، وأما أنه ليس مقتد فعلاً، فلأن فعل الإمام قد فرغ بالسلام على رأس الركعتين، وكل من كذلك فهو لاحق، ولا قراءة على اللاحق. [البناية ٣١/٣] احتياطاً: فإنه بالنظر إلى الاقتداء تحريمة حين أدركوا أول صلاة الإمام، تكره القراءة تحريماً، وبالنظر إلى عدمه فعلاً، إذا لم يفتهم مع الإمام ما يقضون وقد أدركوا فرض القراءة تستحب، وإذا دار الفعل بين وقوعه مستحباً، أو محرماً لا يجوز فعله بخلاف المسبوق. [فتح القدير ١٤/٢]

نافلة: وهي قراءة الإمام في الشفع الثاني. (البناية) أن يقول إلخ: هذا يدل على أن العلم بحال الإمام بكونه مقيماً، أو مسافراً ليس بشرط؛ لأنهم إن علموا أنه مسافر فقوله هذا عبث، وإن علموا أنه مقيم كان كاذباً، فدل على أن المراد به إذا لم يعلموا حاله، وهو مخالف لما ذكر في "فتاوى قاضي حان" وغيره، أن من اقتدى بإمام لا يدري أنه مقيم أو مسافر؟ لا يصح اقتداؤه. والتوفيق بينهما ما قيل: إن ذلك محمول على ما إذا بنوا أمر الإمام على ظاهر حال الإقامة، والحال أنه ليس بمقيم، وسلم على رأس الركعتين، وتفرقوا على ذلك لاعتقادهم فساد صلاة الإمام، وأما إذا علموا بعد الصلاة بحال الإمام، حازت صلاقم، وإن لم يعلموا بحاله وقت الاقتداء. [العناية 18/٢]

سَفُو: بفتح السين وسكون الفاء: جمع مسافر.(البناية) وإذا دخل المسافر في مصره إلخ: وهذا في مسافر استكمل سير ثلاثة أيام، وفي "المحيط": وإن حرج من مصره مسافراً، ثم بدا له أن يرجع إلى مصره حاجة قبل أن يتم ثلاثة أيام، صلى صلاة المقيم في انصرافه.[البناية ٣٣/٣]

^{*} الحديث أخرجه أبو داود في سننه عن عمران بن حصين، قال: غزوتُ مع رسول الله ﷺ وشهدتُ معه الفتح، فأقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، يقول:يا أهل البُلد! صلوا أربعًا، فإنا قوم سَفْر. [رقم: ١٢٢٩، باب متى يتم المسافر]

من غير عزم جديد.* ومن كان له وطن، فانتقل عنه، واستوطن غيرَه، ثم سافر فدخل وطنه الأول: قصر؛ لأنه لم يبق وطناً له، ألا يرى أنه عليم بعد الهجرة عدَّ نفسه عكم من المسافرين، ** وهذا؛ لأن الأصل أن الوطن الأصلى يبطل بمثله، دون السفر،

من غير عزم جديد: وفيه نظر؛ لأن العزم فعل القلب، وهو أمر باطن، وليس له سبب ظاهر يقوم مقامه، بل الظاهر من حال المسافر العائد إلى وطنه أن يكون في عزمه المقام فيه، ولعل المراد عزم جديد لمدة الإقامة خمسة عشر يوماً، فإن الظاهر عدمه.[العناية ١٥/٢] فانتقل عنه: أي بالكلية حتى لو انتقل بنفسه، وأخذ وطناً في بلدة أخرى، يصير كل واحد منهما وطناً أصلياً.(البناية)

واستوطن غيره: اعلم أن عامة المشايخ قسموا الأوطان على ثلاثة: وطن أصلي، وهو مولد الرجل أو البلد الذي تأهل فيه، ووطن إقامة: وهو البلد الذي ينوي المسافر فيه الإقامة خمسة عشر يوماً، ويسمى وطن سفر أيضاً، ووطن السكنى: وهو البلد الذي ينوي المسافر فيه الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً، والمحققون منهم قسموا إلى الوطن الأصلي، ووطن الإقامة، ولم يعتبروا وطن السكنى وهو الصحيح. [العناية ٢/٢،١٦/٢] عد نفسه: هو في الحديث المذكور آنفاً حيث قال: فإنا قوم سفر. (فتح القدير)

دون السفر: وهو أن يخرج قاصداً مكاناً يصل إليه في مدة السفر؛ لأن الشيء إنما يبطل بما فوقه أو ما يساويه، وليس فوقه شيء، فيبطل بما يساويه.[العناية ١٦/٢]

* هذا ليس له شاهد، ولا ندري من أين أخذه المصنف، ولا اشتغل به أكثر الشراح ولا ذكره. [البناية ٣/٤٢] أخرج الطحاوي عن سعيد بن شفي قال: جعل الناس يسألون ابن عباس عن الصلاة فقال: كان رسول الله على إذا خرج من أهله لم يصل إلا ركعتين حتى يرجع إليهم. [٢٧٨/١، باب صلاة المسافر] وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن ابن عباس أنه أتاه رجل فقال: أقصر من مرو قال: لا، قال: أقصر من عرفات، قال: لا، قال أقصر من جدة، قال: نعم، قال: من الطائف، قال: نعم، قال: فإذا أتيت أهلك أو ماشيتك فأتم الصلاة. [٣/٥ ٥١، باب المسافر ينتهي إلى الموضع الذي يريد المقام به]

** يشهد له حديث أنس. [نصب الراية ١٨٨/٢] وقد أخرجه البخاري عن يحي بن أبي إسحاق قال: سمعت أنساً يقول: خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة، قلت: أقمتم بمكة شيئًا ؟ قال: أقمنا كها عشراً.[رقم: ١٠٨١، باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر]

باب صلاة المسافر

ووطنُ الإقامة يبطل بمثله، وبالسفر وبالأصليّ، وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً: لم يُتمّ الصلاة؛ لأن اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع، وهو ممتنع؛ لأن السفر لا يَعرَى عنه إلا إذا نوى المسافر أن يقيم بالليل في أحدهما، فيصير مقيماً بدخوله فيه؛ لأن إقامة المرء مضافة إلى مَبيته. ومن فاتته صلاة في السفر: قضاها في الحضر ركعتين، ومن فاتته في الحضر: قضاها في السفر أربعاً؛ لأن القضاء بحسب الأداء، والمعتبرُ في ذلك آخرُ الوقت؛

ووطن الإقامة يبطل بمثله: صورته: خراساني قدم الكوفة، فأقام بها، وأتم الصلاة، ثم خرج إلى البصرة، فوطن نفسه على الإقامة خمسة عشر يوماً فأقام بالبصرة أياماً على تلك النية، ثم يريد خراسان، ومر بالكوفة، فإنه يقصر الصلاة؛ لأنه انتقض وطنه الحادث بالكوفة توطنه الحادث بالبصرة.[البناية ٣٥٣-٣٦] وبالسفر: أي يبطل وطن الإقامة بالسفر، يعني بانشائه؛ لأن السفر ضده. (البناية)

وبالأصلى: أي يبطل وطن الإقامة بالوطن الأصلى؛ لأنه أقوى منه.(البناية) لم يتم الصلاة: لأنه لم ينو الإقامة في كل واحد منهما خمسة عشر يوماً.(البناية) وهو ممتنع: يعني لو صح نيته بموضعين، يصح بمواضع، فيؤدي ذلك إلى القول بأن السفر لا يتحقق؛ لأنك إذا جمعت إقامة المسافر في المراحل ربما يزيد ذلك على خمسة عشر يوماً.

مضافة إلى مبيته: ألا ترى أنك إذا قلت للسوقي: أين تسكن؟ يقول: في محلة كذا، وهو بالنهار يكون في السنوق.[الكفاية ١٨/١] ركعتين: هو أيضاً قول مالك والشافعي في القديم، وقال في الجديد: لا يقصر في الحضر، واختاره المزني، وبه قال أحمد وأبو داود؛ لأن المرخص هو السفر، وقد زال.(البناية)

قضاها في السفر أربعا: لا أعرف فيه حلافاً. [البناية ٣٨/٢] بحسب الأداء: يعني أن كل من وحب عليه أداء أربع، قضى أربعاً، ومن وحب عليه أداء ركعتين، قضى ركعتين.(العناية) آخر الوقت: أي في الأداء آخر الوقت، وهو قدر التحريمة يعتبر حال المكلف من السفر والإقامة والحيض والطهر، والبلوغ والإسلام في ذلك الجزء. [الكفاية ١٨/٢]

لأنه المعتبر في السببية عدم الأداء في الوقت. والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخصة سواء، وقال الشافعي: سفرُ المعصية لا يُفيدُ الرخصة؛ لأنما تثبت تخفيفاً، فلا تتعلَّق بما يُوجب التغليظ. ولنا: إطلاقُ النصوص، ولأن نفسَ السفر ليس بمعصية، وإنما المعصية ما يكون بعده، أو يجاوره، فصلُح تعلَّق الرخصة. والله أعلم.

لأنه المعتبر إلخ: لا يقال: عند عدم الأداء في كل الوقت يضاف الوجوب إلى كل الوقت، لا إلى الجزء الأحير، ولهذا لم يجز عصر أمسه عند غروب الشمس؛ لأنا نقول: المعتبر في السببية هو الجزء الأحير عند عدم الأداء في كل الوقت بالنظر إلى حال المكلف، وإن لم تعتبر صفة الجزء الأخير بعد الفوات. [الكفاية ١٨/٢-١٩] والعاصي: هو الذي يخرج لقطع الطريق أو الإباق. (البناية) الرخصة: وبه قال مالك وأحمد. (البناية) تخفيفاً: أي الذي يوجب التغليظ هو المعصية. (البناية) المتغليظ: أي الذي يوجب التغليظ هو المعصية. (البناية) إطلاق النصوص: قوله على: "صلاة المسافرركعتان". (الكفاية) أي نصوص الرخصة، قال الله تعالى: هو مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَةً مِنْ أَيَامٍ أُخَرَكِي، وقال عليه: "يمسع المسافر ثلاثة أيام ولياليها" الحديث، وما قدمنا من الأحاديث المفيدة تعليق القصر على مسمى السفر. [فتح القدير ١٩/٢] ما يكون بعده: وهو قطع الطريق. (الكفاية) أو يجاوره: كما في الإباق وعقوق الوالدين. (البناية)

باب صلاة الجمعة

لا تصح الجمعةُ إلا في مصرٍ جامع، أو في مصلّى المصر، ولا تجوز في القرى؛ لقوله عليّـتلا: "لا جمعةً، ولا تشريقَ، ولا فطرَ، ولا أضحى إلا في مصرٍ حامعٍ"،*

صلاة الجمعة: مناسبته مع ما قبله تنصيف الصلاة لعارض إلا أن التنصيف هنا في خاص من الصلاة، وهو الظهر، وفيما قبله في كل رباعية، وتقديم العام هوالوحه. [فتح القدير ٢١/٢] مصر جامع: شرائط لزوم الجمعة اثني عشر، ستة في نفس المصلي، وهي: الحرية، والذكورة، والإقامة، والصحة، وسلامة الرِّجلين، والبصر، وقال: يجب على الأعمى إذا وجد قائداً، وستة في غير نفس المصلي، وهي: المصر الجامع، والسلطان، والجماعة، والخطبة، والوقت والإظهار، حتى إن الوالي لو أتى على باب المصر، وجمع فيه بحثمة، ولم يأذن الناس بالدخول لم يجز، كذا ذكره التمرتاشي هشه. [البناية ٤٧/٣–٤٨]

أو في مصلي: نحو مصلى العيد.(البناية) المصر: أعني فناءه.(فتح القدير) ولا تجوز في القرى: إنما قال: لا يجوز في القرى مع أنه مستعار من قوله: لا تصح الجمعة إلا في مصر حامع؛ نفياً لمذهب الشافعي بيشه، فإنه لا يشترط المصر، بل يجوزها في كل موضع إقامة أسكنه أربعون رجلاً أحراراً لا يظعنون منه شتاء ولا صيفاً، وبه قال أحمد، وقال مالك: تقام بأقل من أربعين.[البناية ٩/٣]

* قال الزيلعي: هذا مرفوعاً غريب، وإنما وجدناه موقوفاً عن علي هيم، وأخرجه البيههتي في "المعرفة" عن شعبة عن زبيد الأيامي به، قال: وكذلك رواه الثوري عن زبيد به، وهذا إنما يروى عن علي موقوفاً، فأما النبي على فإنه لا يروى عنه في ذلك شيء. قلت: قال الزيلعي: وجدناه موقوفاً وقوف البيهةي لم يرو عن البيي على النبي الله النبي على النبي الله النبي على النبي، وقد ذكر الإمام حواهو زاده في "مبسوطه" أن أبا يوسف ذكره في الإملاء مسنداً مرفوعاً إلى النبي عليم الوسف إمام الحديث حجة إلى النبي عليم المام [علاء السنن ١٦٨] الحديث حجة إلى البناية ٣/ ٥١] أي فيكون رفعه حجة؛ لأنه زيادة من ثقة، فتقبل [إعلاء السنن ١٦٨] وأحسرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي عبد الرحمن قال: قال على: "لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحى إلا في مصر حامع أو مدينة عظيمة". [إعلاء السنن ٥/٨]

والمصر الجامع: كل موضع له أمير وقاضٍ يُنفُذُ الأحكامَ، ويُقيم الحدودَ، وهذا عند أبي يوسف عليه، وعنه: ألهم إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يَسَعْهم، والأول اختيار الكرخي، وهو الظاهر، والثاني اختيار الثلجي، والحكم غير مقصور على المصلّى، بل يجوز في جميع أفنية المصر؛ لأنما بمنزلته في حوائج أهله، وتجوز بمنى المصلّى، بل يجوز في جميع أفنية المصر؛ لأنما بمنزلته في حوائج أهله، وتجوز بمنى

والمصر الجامع إلخ: وقد المتلفوا فيه: فعن أبي حنيفة هو ما يجتمع فيه مرافق أهله دنيا وديناً، وعن أبي يوسف: كل موضع فيه أمير وقاض ينفذ الأحكام، ويقيم الحدود فهو مصر تجب على أهله الجمعة، وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة في كتاب صلاته، وفيه أيضاً: قال سفيان الثوري: المصر الجامع ما يعده الناس مصراً، عند ذكر الأمصار المطلقة، كبخارى، وسمرقند. وقال الكرخي: المصر الجامع ما أقيمت فيه الحدود، ونفذت فيه الأحكام، وهو المحتيار الزمخشري، وعن أبي عبد الله البلخي أنه قال: أحسن ما سمعت إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم فلم يسعوا فيه، فهو مصر حامع، وعن أبي حنيفة بشيء هو بلدة كبيرة فيها سكك و أسواق، ولها رساتيق، ويرجع الناس إليه فيما وقعت لهم من الحوادث. [البناية ١٥-٥٠] له أمير: والمراد بالأمير: وال يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم. (العناية) ينفذ الأحكام: أي يقدر على ذلك. شبهة، ولأنه لا يلزم من حواز تنفيذ الأحكام حواز إقامة الحلود، فإن المرأة إذا كانت قاضية يجوز قضاؤها في كل شيء من الشجع، ولا يجوز في الحدود والقصاص. الكفاية ٢٣/٣] الظاهر: أي من المذهب. (فتح القدير) الثابم عمد بن الشجاع أحد أصحاب أبي حنيفة صفيه، ونسبته إلى ثلج بالثاء المثلثة. [البناية ٣/ ٥٠] في هميع أفنية المصر: وفي "الحيط": اختلف الناس في تقدير فناء المصر، فقدره محمد في "النوادر"، بالغلوة، وفي "الخرب": الغلوة ثلثمائة ذراع إلى أربعمائة، وقدر أبويوسف بيشه الفناء بميل، أوميلين. [الكفاية ٢٤/٢]

وتجوز بمنى إلخ: لهما في ذلك طريقان: أحدهما: أن منى من فناء مكة، فإنه من الحرم قال الله تعالى: ﴿هَدْياً بَالَعْ الْكَعْبَةِ بِهِ سَمَاه باسم الكعبة؛ لكونه تبعاً لها، لما أن الهدايا والضحايا لا تنحر بمكـة، بل بمنى، فـدل ذلك على أنه في حكمها، أو في فنائها، وإقامة الجمعة كما يجوز في المصر يجوز في فنائه، أما عرفات فليس من فناء مكة، بل هي من الحل، وبينها وبين مكة أربعة فراسخ. والثاني: أن منى تتمصر في أيام الموسم؛ لاجتماع شرائط المصر من السلطان والقاضي، والأبية والأسواق، قيل: إن فيها ثلاث سكك إلا ألها لا تبقى مصراً بعد ذلك ليس بشرط؛ لأن الناس بأسرهم على شرف الرحيل من دار الغناء، أما عرفات فمفازة ليس فيها بناء، فلا يأخذ حكم المصر. [الكفاية ٢٩٢٦]

إن كان الأمير أمير الحجاز، أو كان الخليفة مسافراً، عند أبي حنيفة وأبي يوسف بعثا، وقال محمد بنه لا جمعة بمنى الألها من القرى حتى لا يُعَسيّد بها. ولهما: ألها تتمصّر في أيام الموسم، وعدم التعييد؛ للتخفيف. ولا جمعة بعرفات في قولهم جميعاً؛ لألها فضاء، وبمنى أبنية. والتقييد بالخليفة وأمير الحجاز؛ لأن الولاية لهما، أما أمير الموسم فيلي أمور الحج لا غير. ولا يجوز إقامتها إلا للسلطان، أو لمن أمره السلطان، لألها تقام بجمع عظيم، وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم، وقد تقع في غيره، فلا بد منه؛ تتميماً لأمره.

أهير الحجاز: هو ما بين تهامة ونجد سمي حجازاً؛ لأنه يحجز بينهما، والتهامة الناحية الجنوبية من الحجاز، وما وراء ذلك إلى مكة وحده تهامة، وفي "شرح الطحاوي": إن كان الأمير أمير الحجاز، أو أمير العراق، أو أمير المكة، أو الخليفة معهم مقيمين كانوا أو مسافرين جاز إقامة الجمعة عندهما، وإن كان أمير الموسم، إن كان مقيماً جاز، وإن كان مسافراً لم يجز. [البناية ٣/٤٥] أو كان الخليفة مسافراً: وإنما قيد بكونه مسافراً؛ لأحد الأمرين، إما للتنبيه على أنه إذا كان مقيماً كان بالجواز أولى، وإما لنفي توهم أن الخليفة إذا كان مسافراً لا يقيم الجمعة، كما إذا كان أمير الموسم مسافراً، وفيه إشارة إلى أن الخليفة أوالسلطان، إذا طاف في ولايته، كان عليه الجمعة في كل مصر. [العناية ٢٤/٢]

لأنها: يعني: منى على تأويل القرية.(العناية) ظاهر التعليل وجوب العيد بمكة، وقد ذكر البيري في كتاب الأضحية، أنه هو من أدركه من المشايخ لم يصلوها فيها، قال: والله أعلم ما السبب في ذلك انتهى، قلت: لعل السبب أن من له ولاية إقامتها العيد يكون حاجاً في منى.[رد المحتاره/٢٨] حتى لا يعيد بها: حتى لا يصلي فيها صلاة العيد فلا يصلي فيها الجمعة.(البناية) للتخفيف: لا لانتفاء المصرية، بل المتخفيف، فإن الناس مشتغلون بالمناسك، والعيد لازم فيها، فيحصل من الزامه مع اشتغالهم بما هم فيه الحرج، أما الجمعة: فليست بلازمة، بل إنما تتفق في أحيان من الزمان، فلا حرج مع ألها فريضة والعيد سنة أو واحب.[فتح القدير ٢٥/٢-٢٦] الولاية لهما: في إقامة الجمعة.(البناية) غير: يعني ليس له ولاية غير الحاج.(البناية)

للسلطان: أراد بالسلطان الخليفة.(البناية) السلطان: يعني إن لم يكن السلطان يكون إقامتها لمن أمرالسلطان وهو الأمير أو القاضي أوالخطباء.[البناية ٥٦/٣] تقع في غيره: من نحو أداء من سبق إلى الجامع، ومن الأداء في أول الوقت وآخره، ومن نصب الخطيب.[الكفاية ٢٧/٢]

٣٧٤ باب صلاة الجمعة

ومن شرائطها: الوقتُ: فتصح في وقت الظهر، ولا تصح بعده؛ لقوله عليتها: "إذا مالت الشمسُ فصل بالناس الجمعةً"، * ولو حرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر، ولا يبنيه عليها؛ لاختلافهما. ومنها: الخطبة؛ لأن النبي عليها ما صلاها بدون الخطبة في عمره، **
وهي قبل الصلاة بعد الزوال، به وردت السنة. ***

لقوله عليمًلا: لمصعب بن عمير.(فتح القدير) لاختلافهما: أي لاختلاف الظهر والجمعة.(العناية) من حيث الكمية والشرائط، وهذا؛ لأن الظهر أربعة، والجمعة ركعتان، ويخص الجمعة بشروط لا تشترط للظهر، والظهر يخفى فيه، والجمعة يجهر فيها.[البناية ٣/٣] الخطبة: بقيد كونما بعد الزوال على ماذ كرناه.(فتح القدير) به وردت السنة: أي بكون الحطبة قبل الصلاة وردت السنة عن النبي المسنة: أي بكون الحطبة قبل الصلاة وردت السنة عن النبي المسنة:

^{*} غريب.[نصب الراية ١٩٦/٣] وأخرج البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك ، "أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس".[رقم: ٤٠٠، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس]

^{**} ذكره البيهقي [نصب الراية ١٩٦/٢] أي قال البيهقي: وأنه إذا لم يخطب صلى الظهر أربعاً؛ لأن بيان الجمعة أخذ من فعل النبي ﷺ و لم يصل الجمعة إلا بالخطبة. [السنن الكبرى ١٩٦/٣ باب وجوب الخطبة] وأيضاً ذكر البيهقي في "السنن الكبرى" عن الزهري قال: بلغنا أن أول ما جمعت بالمدينة قبل أن يَقْدَمَها رسول الله ﷺ فحمع بالمسلمين مصعب بن عمير قال: وبلغنا أنه لا جمعة إلا بخطبة فمن لم يخطب صلى أربعاً. [١٩٦٣، باب وحوب الخطبة]

^{***} يمكن أخذ هذا في اثنين: أحدهما: حديث السائب بن يزيد، والآخر: حديث أبي موسى الأشعري. [البناية ٦٣/٣] أخرج البخاري حديث السائب بن يزيد عن الزهري قال: سمعت السائب بن يزيد يقول: وإن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله على وأبي بكر وعمر هما الأذان يوم الجمعة بالأذان الثالث، فأذن به على المنام كان في خلافة عثمان بن عفان هم وكستُروا أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث، فأذن به على الزوراء، فثبت الأمر على ذلك. [رقم: ٩١٦، باب التأذين عند الخطبة] ووجهه: أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة، فإذا كان حين يجلس الإمام على المنبر للخطبة دل على أن الصلاة بعد الخطبة. [البناية ٣/ ٣٦] وأخرج مسلم حديث أبي موسى الأشعري قال: قال لي عبد الله بن عمر: أسمعت مسلم حديث أبي موسى الأشعري عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال: قال لي عبد الله بن عمر: أسمعت رسول الله على أن العدث عن رسول الله على أن العالمة. [رقم: ١٩٥٥، باب في الساعة التي يوم الجمعة]

ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة، به حرى التوارُثُ، * ويخطب قائماً على الطهارة؛ لأن القيام فيهما متوارث، ثم هي شرط الصلاة، فيستحب فيها على طهارة كالأذان، ولو خطب قاعداً، أو على غير طهارة حاز؛ لحصول المقصود، إلا أنه يكره؛ لمخالفته التوارث، وللفصل بينهما، وبين الصلاة، فإن اقتصر على ذكر الله: حاز عند أبي حنيفة حشه، وقالا: لابد من ذكر طويل يُسمَّى خطبة؛ لأن الخطبة هي الواجبة، والتسبيحة أو التحميدة لا تسمى خطبةً.

بقعدة: مقدار ثلاث آيات في ظاهر الرواية، وقال الطحاوي: مقدار ماسمي حلوسه على المنبر. (البناية) قائماً على الطهارة: أما القيام: فإنه سنة عندنا، وعند الشافعي لا تصح الخطبة قاعداً، وبه قال مالك في رواية، وعنه كقولهما، وبه قال أحمد. وأما الطهارة: سنة عندنا، لا شرط خلافاً لأبي يوسف والشافعي، حتى إذا خطب على غير طهارة يكره، وعندهما لا يجوز، وقال الشافعي في القديم كقولهما، وبه قال مالك وأحمد. [البناية ٣/٥٦] كالأذان: وجه التشبيه بالأذان أن الخطبة ذكرها شبه بالصلاة، من حيث أقيمت مقام شطرها، وتقام بعد دخول الوقت، والأذان أيضاً يقام بعد دخول الوقت. [البناية ٣/٥٦]

لحصول المقصود: وهو الوعظ والتذكير.[الكفاية ٢٩/٢] لمخالفته التوارث: متعلق بقوله: خطب قاعداً. (العناية) أراد بالتوارث ما نقل عن النبي ﷺ ومن الأثمة بعده من القيام في الخطبة.[البناية ٢٦/٣] وللفصل بينهما: يتعلق بقوله: أو على غير طهارة.(العناية) على ذكر الله: يعني إذا ذكر الله تعالى على قصد الخطبة، فقال: الحمد لله، أو سبحان الله، أو لا إله إلا الله، حاز عند أبي حنيفة، وأما إذا قال ذلك لعطاس أو تعجب: فلا يجوز بالاتفاق.[العناية ٣٠/٣] وقالا: وبه قال عامة العلماء.(البناية)

لابد من ذكر طويل إلخ: وقال الإمام أبو بكر: أقل ما سمي خطبة عندنا مقدار التشهد من قوله: "التحيات لله" إلى قوله: "عبده ورسوله"، وفي "التجنيس": مقدار الجلوس بين الخطبتين، وعند الطحاوي مقدار ما سمى موضع جلوسه المنبر، وفي ظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات.[البناية ٦٨/٣-٦]

^{*} قلت: فيه أحاديث.[نصب الراية ١٩٦/٢] أخرج البخاري عن ابن عمر هجمًا قال: "كان النبي ﷺ يخطب قائما ثم يقعد، ثم يقوم كما تفعلون الآن".[رقم: ٩٢٠، باب الخطبة قائماً]

وقال الشافعي على: لا يجوز حتى يخطب خطبتين؛ اعتباراً للمتعارف، وله قوله تعلى: فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ مَ من غير فصل، وعن عثمان أنه قال: الحمدالله فأرْتِج عليه، فنسزل وصلى، ومن شرائطها: الجماعة؛ لأن الجمعة مشتقة منها، وأقلهم عند أبي حنيفة عله ثلاثة سوى الإمام. وقالا: اثنان سواه، قال: والأصح أن هذا قول أبي يوسف على وحده، له: أن في "المثنى" معنى الاجتماع، وهي منبئة عنه. ولهما: أن الجمع الصحيح إنما هو الثلاث؛ لأنه جمع تسميةً ومعنى، والجماعة شرط على حدة، وكذا الإمام فلا يُعتبر منهم. وإن نَفَر الناسُ قبل أن يركع الإمام ويسحد، ولم يبق والحالية والصبيان، استقبل الظهر عند أبي حنيفة عليه.

خطبتين: تشتمل الأولى على التحميدة والصلاة على النبي ﷺ، والوصية بتقوى الله، وقراءة آية، وكذلك الثانية إلا أن فيها بدل الآية الدعاء للمؤمنين والمؤمنات. [العناية ٢٠٠٣] اعتباراً للمتعارف: أي للعادة؛ لأن الذي يخطب بأقل من ذلك لا يسمي خطبة في عادة الناس، ولا تخطب بها خطيباً. [البناية ٣٩٣] قوله تعالى الحخ والمراد به الخطبة باتفاق المفسرين. (العناية) فكان الشرط الذكر الأعم بالقاطع، غير أن المأثور عنه ﷺ اختيار أحد الفردين، أعني الذكر المسمى بالخطبة. [فتح القدير ٢٠/٣] أنه قال: الحمد لله: لم تعرف في كتب الحديث، بل في كتب الفقه. (فتح القدير) فأرتج: بضم الهمزة وسكون الراء، وكسر التاء المثناة من فوق، وتخفيف الجيم، ومعناه: وقع في وحه أي اختلاط. [البناية ٣٢/٣] مشتقة منها: فلا يتحقق بدونه، وكذا في سائر المشتقات. [البناية عراك المؤلفية وحده: احتراز عما وقع في عامة نسخ المختصر. (الكفاية) في رواية. (البناية) قول أبي يوسف عشه وحده: احتراز عما وقع في عامة نسخ المختصر. (الكفاية) معنى الاجتماع: لأن فيه احتماع واحد مع آخر. (البناية) منبئة عنه: لما ذكر أن الجمعة مشتقة من الجماعة. (البناية) لأنه جمع تسمية ومعنى: والمثنى وإن كان جمعاً معنى، فليس بجمع اسماً؛ إذ أهل اللغة فصلوا بين التثنية والجمع. [الكفاية ٢/٢٣] والجماعة شرط على حدة: أي وحدها دون الإمام. (البناية) فصلوا بين التثنية والجمع. [الكفاية ٢/٢٣] والجماعة شرط على حدة: أي وحدها دون الإمام. (البناية) فصلوا بين التثنية والجمع. [الكفاية ٢/٢٣] والجماعة شرط على حدة: أي وحدها دون الإمام. (البناية)

إلا النساء والصبيان: فلا يعتبر لبقائهم. (البناية)

وقالا: إذا نفروا عنه بعد ما افتتح الصلاة: صلى الجمعة. فإن نفروا عنه بعد ما ركع والمحة وسحد سحدة بني على الجمعة، خلافاً لزفر صلى هو يقول: إنها شرط، فلا بد من دوامها كالوقت، ولهما: أن الجماعة شوط الانعقاد فلا يُشترط دوامها كالخطبة. ولأبي حنيفة صلى: أن الانعقاد بالشروع في الصلاة، ولا يَتم ذلك إلا بتمام الركعة؛ لأن ما دولها ليس بصلاة، فلا بد من دوامها إليها، بخلاف الخطبة؛ فإلها تنافي الصلاة، فلا يُشترط دوامها، ولا معتبر ببقاء النسوان وكذا الصبيان؛ لأنه لا تنعقد بهم الجمعة، فلا تتم بهم الجماعة. ولا تجب الجمعة على مسافر، ولا امرأة، ولا مريض، ولا عبد، ولا أعمى؛ لأن المسافر يحرَّجُ في الحضور، وكذا المريض والأعمى، والعبد مشغول بخدمة المولى، والمرأة بخدمة الزوج، فعُذرُوا؛ دفعاً للحرَّج والضرر. فإن حضروا فصلوا بخدمة المولى، والمرأة بخدمة الزوج، فعُذرُوا؛ دفعاً للحرَّج والضرر. فإن حضروا فصلوا مع الناس: أجزأهم عن فرض الوقت؛ لأهم تحمَّلوه فصاروا كالمسافر إذا صام.

خلافاً لزفر: فعنده يصلي الظهر. (البناية) فلا بد من دوامها: كما في سائر الشروط. (البناية) كالوقت: ودوامه شرط لصحة الجمعة فكذا دوامها. (العناية) شرط الانعقاد: لأن الأداء قد ينفك عنها كما في المسبوق واللاحق وما هو كذلك لا يشترط دوامها كالخطبة. [العناية ٣١/٣] ليس بصلاة: لكونه في محل الرفض؛ لأن ما دون الركعة معتبر من وجه دون وجه. [البناية ٣٩/٣] بخلاف الخطبة: جواب عن قياسهما الجماعة بحا. (العناية) فإلها تنافي الصلاة: حتى لو خطب فيها تفسد صلاته فلم يشترط دوامها. [الكفاية ٢٩/٣] ولا مريض: والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض، فلا تجب عليه. (فتح القدير) ولا عبد: وقد اختلفوا في المكاتب والمأذون، والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة إذا

لم يخل بالحفظ، وينبغي أن يجري الخلاف في معتق البعض إذا كان يسعى. [فتح القدير ٣٢/٢] مشغول: فصار كالحج والجهاد.(البناية) إذا صام: في رمضان يسقط عنه الفرض فكذا هؤلاء يسقط عنهم الفرض بحضورهم صلاتهم الجمعة.[البناية ٨٤/٣] ويجوز للمسافر والعبد والمريض أن يؤم في الجمعة، وقال زفر كله: لا يجزئه؛ لأنه لا فرض عليه، فأشبه الصبي والمرأة. ولنا: أن هذه رخصة، فإذا حضروا يقع فرضاً على ما بيناه. أما الصبي: فمسلوب الأهلية، والمرأة لا تصلح لإمامة الرحال. وتنعقد بهم الجمعة؛ لأنهم صلّحوا للإمامة، فيصلحون للاقتداء بطريق الأولى. ومن صلى الظهر في منسزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام، ولا عذر له كُره له ذلك، وحازت صلاته. وقال زفر كله: لا يجزئه؛ لأن عنده الجمعة هي الفريضة أصالة، والظهر كالبدل عنها، ولا مصير إلى البدل مع القدرة على الأصل. ولنا: أن أصل الفرض هو الظهر في حق الكافة،

أن يؤم في الجمعة: وبه قال الشافعي في أصح قوليه.(البناية) فأشبه الصبي والمرأة: في عدم حواز إمامتهما.(البناية) رخصة: وإنما كان السقوط رخصة لهم؛ دفعاً للحرج.(البناية) مابيناه: إشارة إلى قوله: لأنم تحملوه إلخ.[فتح القدير ٣٣/٢] فمسلوب: فلم يتناوله الخطاب.(العناية)

وتنعقد قِمم الجمعة: أي بالمسافر والعبد والمريض، إشارة إلى رد قول الشافعي: إن هؤلاء تصح إمامتهم، لكن لا يعتد قيم ألجمعة به؛ لأنه إذا صلى لكن لا يعتد قيم به؛ لأنه إذا صلى الظهر في منـزله بعد ما يصلي الإمام الجمعة جاز بالاتفاق.(البناية) ولا عذر له: قيد به؛ لأن المعذور إذا صلى الظهر قبل صلاة إمام الجمعة بجوز بالاتفاق.[البناية ٨٥/٣]

كره له ذلك: لا بد من كون المراد حرم عليه ذلك، وصحت الظهر؛ لأنه ترك الفرض القطعي باتفاقهم الذي هو آكد من الظهر، فكيف لا يكون مرتكباً عرماً؟. [فتح القدير ٣٣/٢] هي الفريضة أصالة: لأنه مأمور بالسعي إليها منهي عن الاشتغال عنها بالظهر ما لم يتحقق فوت الجمعة، وهذا صورة الأصل والبدل. (العناية) هو الظهر: بالنص وهو قول النبي ﷺ: "وأول وقت الظهــر حين تزول الشمس" مطلقاً في الأيام. في حق الكافة: لأن التكليف بحسب القدرة، والمكلف بالصلاة في هذا الوقت متمكن بنفسه من أداء الظهر دون الجمعة؛ لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده، فكان التكليف بالجمعة تكليفاً بما ليس في الوسع، إلا أنه أمر بإسقاط الظهر بأداء الجمعة عند استجماع شرائطها فكان العدول عنها مع القدرة مكروهاً. [العناية ٢٤/٢]

هذا هو الظاهر إلا أنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة، وهذا؛ لأنه متمكّن من أداء الظهر بنفسه دون الجمعة؛ لتوقفها على شرائط لا تُتم به وحده، وعلى التمكن يدور التكليف. فإن بدا له أن يحضُرها، فتوجه إليها والإمام فيها: بطل ظُهرُه عند أبي حنيفة ولله بالسعي. وقالا: لا يبطُل حتى يدخل مع الإمام؛ لأن السعي دون الظهر، فلا ينقضه بعد تمامه، والجمعة فوقها فينقضها، وصار كما إذا توجَّه بعد فراغ الإمام. وله: أن السعي إلى الجمعة من خصائص الجمعة، فيُنَــزَّلُ منــزلتها في حق ارتفاض الظهر؛ احتياطاً، بخلاف ما بعد الفراغ منها؛ لأنه ليس بسعي إليها.

هذا هو الظاهر: ظاهر المذهب عند أصحابنا الثلاثة، وأشار به إلى أن في هذا اختلاف الرواية، ففي "الذخيرة": فرض الوقت الظهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهثا، وهو قول محمد رشحه الأول، وفي قوله الآخر: الفرض أحدهما غير عين، وإنما يتعين بالفعل إلا أن الجمعة آكد من الظهر.[البناية ٨٦/٣] وهذا: أي ما ذكرنا من كون الظهر هو الأصل، وكونه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة.(البناية) فإن بدا له: أي بدا لمن صلى الظهر في منسزله قبل صلاة الإمام معذوراً كان أو غيره.(العناية) بطل ظهرة: الذي صلاها في منسزله.(البناية)

وقالا: إلخ: ذكر الإمام التمرتاشي يشي، وكذا الخلاف في المعذور لو صلى، ثم توجه إليها، وكذا أيضاً في المحيط". (الكفاية) يدخل مع الإمام: وفي هذا اللفظ إشارة إلى أن الإتمام مع الإمام ليس بشرط؛ لارتفاض الظهر عندهما. (الكفاية) لأن السعي: إذ هو ليس بمقصود بنفسه بل هو وسيلة إلى أدا الجمعة، والظهر فرض مقصود وما هو دون الشيء. [العناية ٣٤/٢]

فلا ينقضه: أي فلا ينقض السعي الظهرَ بعد تمام الظهر؛ لأن الأعلى لا ينتقض بالأدن.[البناية ٣٨٨] وصار: أي هذا الذي بدا له أن يتوجه والإمام فيها، و لم يدخل معه.(البناية)

من خصائص الجمعة: لكونما صلاة مخصوصة بمكان لا تمكن الإقامة إلا بالسعى إليها فكان السعى مخصوصاً بما، بخلاف سائرالصلوات.[العناية ٣٤/٢] احتياطاً: إذ الأقوى يحتاط في إثباته ما لا يحتاط في إثبات الأضعف.(البناية) بخلاف: حواب عن قياسهما وهو واضح.(العناية) بسعي إليها: أي إلى الجمعة، فلا يبطل الظهر.(البناية) ويُكره أن يصلي المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر، وكذا أهل السجن؛ لما فيه من الاخلال بالجمعة؛ إذ هي جامعة للجماعات، والمعذور قد يقتدي به غيره، بخلاف أهل السواد؛ لأنه لا جمعة عليهم، ولو صلى قوم أجزأهم؛ لاستجماع شرائطه. ومن أدرك الإمام يوم الجمعة: صلى معه ما أدركه، وبني عليها الجمعة، لقوله عليه: "ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضُوا". وإن كان أدركه في التشهد، أو في سجود السهو: بني عليها الجمعة عندهما. وقال محمد عليها الفهر؛ لأنه معه أكثر الركعة الثانية: بني عليها الجمعة، وإن أدرك أقلها بني عليها الظهر؛ لأنه معه من وجه، ظهر من وجه؛ لفوات بعض الشرائط في حقه، فيصلى أربعاً؛

أن يصلي المعذورون: سواء قبل فراغ الإمام أو بعده، وذكر الإمام التمرتاشي على: مريض صلى الظهر في منزله يوم الجمعة بأذان وإقامة، قال محمد على: هو حسن، وكذا جماعة المرضى، بخلاف المسجونين.[الكفاية ٣٥/٣] إذ هي جامعة للجماعات: هذا الوجه هو مبنى عدم جواز تعدد الجمعة في المصر الواحد، وعلى الرواية المختارة عند السرخسي وغيره من جواز تعددها، فوجهه أنه ربما يتطرق غير المعذور إلى الاقتداء بحم، وأيضاً فيه صورة معارضة الجمعة بإقامة غيرها.[فتح القدير ٣٥/٢]

غيره: أي غير المعذور فلا يذهب إلى الجمعة فيخل بالجمعة.(البناية) أهل السواد: وهم أهل القرى.(البناية) وقال محمد يكل بقول محمد يقل الزكعة الثانية: بأن أدركه في الركوع.(الكفاية) أقلها: بأن أدرك بعد ما رفع رأسه من الركوع في الركعة الثانية.(الكفاية) لأنه جمعة: ولهذا لا يتأدى إلا بنية الجمعة.(العناية) بعض الشرائط: وهو الجماعة والإمام.(البناية)

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢٠٠/٢] أخرج البخاري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون، وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا". [رقم: ٩٠٨، باب المشي إلى الجمعة]

اعتباراً للظهر، ويقعد لامحالة على رأس الركعتين؛ اعتباراً للجمعة، ويقرأ في الأخريين؛ لاحتمال النفلية. ولهما: أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة، حتى يشترط نية الجمعة، وهي ركعتان، ولا وجه لما ذكر؛ لأنهما مختلفان، فلا يُبين أحدُهما على تحريمة الآخر. وإذا خوج الإمام يوم الجمعة: ترك الناس الصلاة والكلام، حتى يفرغ من خطبته. قال: وهذا عند أبي حنيفة على. وقالا: لا بأس بالكلام إذا خرج الإمام قبل أن يُحبِّر؛ لأن الكراهة للإخلال بفرض الاستماع، ولا استماع هنا، بخلاف الصلاة؛ لأنها قد تَمتدُّ.

لامحالة: بفتح الميم معناه لا بد، والميم زائدة، فعلى هذا يجوز أن يكون من المحيلة وهو الحيلة، وأن يكون الحول، وهو القوة والحركة. [البناية ٩٤/٣] ويقرأ في الأخريين: والحاصل: أنه يعمل بالشبهين، ولزوم القعدة الأولى رواه الطحاوي عن محمد سطله، كما هو لازم للإمام، وفي رواية المعلى عنه لايلزم القعدة الأولى، لأنما ظهر من وجه، فلا تكون القعدة الأولى واجبة، وقيل: وجوبما للإحتياط. أنه مدرك: لأنه لا بد له من نية الجمعة، حتى لو نوى غيرها لم تصح اقتداؤه. (العناية) مختلفان: حقيقة وحكماً؛ لأن الجمعة ركعتان، فيشترط فيها ما لايشترط في الظهر والظهر أربع ركعات، فالأربع الإثنين. (البناية)

خوج الإمام: يعني إذا خرج من منزله، أو من بيت الخطابة لأجل الخطبة، ويقال: المراد بخروجه صعوده على المنبر. (البناية) المصلاة: والمراد من الصلاة: صلاة التطوع، وأما الفائنة فتحوز وقت الخطبة من غير كراهة. [الكفاية ٢٧٧٣–٣٨] عند أبي حنيفة: اختلف المشايخ على قول أبي حنيفة صلطة قال بعضهم: إنما يكره الكلام الذي هو من كلام الناس، أما التسبيح وأشباهه فلا، وقال بعضهم: كل ذلك يكره، والأول أصح، كذا في "مبسوط شيخ الإسلام"، وقال في "العيون": المراد من الكلام إجابة المؤذن، أما غيره من الكلام يكره إجماعاً. [الكفاية ٢٨٨٣] قبل أن يخطب: وفي "جوامع الفقه": عند أبي يوسف سطلته يباح الكلام عند جلوسه إذا مكث، وعند محمد عطلته لا يباح. [البناية ٩٩/٣] نزل: الخطيب من المنبر. (البناية) للإخلال: لكونه في نفسه مباحاً. (العناية)

لأبي حنيفة علله قوله عليم: "إذا خرج الإمامُ فلا صلاة ولا كلام" * من غير فصل، ولأن الكلامَ قد يمتد طبعاً، فأشبه الصلاة. وإذا أذّن المؤذنون الأذانَ الأول،

إذا خرج الإمام: وفي "المبسوط": استدل أبو حنيفة بما روي أنه عليم قال: "إذا كان يوم الجمعة قعدت الملائكة على أبواب المساجد يكتبون القوم الأول فالأول" إلى أن قال: "فإذا حرج الإمام طووا الصحف وجاؤوا يستمعون الذكر"، وإنما يطوون الصحف إذا طوى الناس الكلام، فأما إذا كانوا يتكلمون فهم يكتبون، قال تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْ رَقِيبٌ عَبِيدٌ ﴾. انتهى، وروى الطحاوي من حديث عوف بن قيس عن أبي الدرداء أنه قال: حلس رسول الله ﷺ في يوم الجمعة على المنبر يخطب الناس، فتلى آبة وإلى حني أبي الدرداء أنه قال: مع أنزلت هذه الآية؟ فأبي أن يكلمني، حتى نزل رسول الله ﷺ عن المنبر، فقال: "مالك من جمعتك إلا ما لغوت"، ثم انصرف رسول الله فحثته فأخبرته، فقلت: يا رسول الله! المنبر، فقال: "صدق فإذا سمعت إمامك يتكلم فأنصت حتى ينصرف". وأخرجه أحمد ليس من جمعتي إلا ما لغوت، فقال: "صدق فإذا سمعت إمامك يتكلم فأنصت حتى ينصرف". وأخرجه أحمد أيضاً في "مسنده" نحوه غير أن لفظه "فأنصت حتى يفرغ"، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" من المنبي أن أبا ذر و الزبير بن العوام سمع أحدهما من النبي ﷺ أنه يقرأ، وهو على المنبر يوم الجمعة، قال: فقال لصاحبه: متى أنزلت هذه الآية؟ قال: فلما قضى صلاته قال له عمر بن الخطاب: "لا جمعة لك" قالى الفاحب، متى أنزلت هذه الآية؟ قال: فلما قضى عمر". [البناية ٣/٠٠١٠]

من غير فصل: أي بين أن يكون ترك الصلة والكلام إذا خرج قبل أن يخطب، وبين أن يكون تركهما بعد أن يخطب.(البناية) ولأن الكلام: حواب عما قالا: إن الصدقة قد تمت والكلام لا يمتد؛ لأنه يمكن قطعه.(البناية) المؤذنون: ذكر المؤذنون بلفظ الجمع وإن كان لا يحتاج إليه؛ إخراجاً للكلام مخرج العادة، فإنه كان المتوارث اجتماع المؤذنين يسمع أصواقم إلى أطراف المصر الجامع.[البناية ١٠٤/٣]

* غريب مرفوعاً. [نصب الراية ٢٠١/٢] وأخرج ابن أبي شبية في مصنفه عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر ألهما كان يكرهان الصلاة والكلام يوم الجمعة بعد خروج الإمام. [٢٠٢/٢، باب في الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب] وأخرج مالك في "الموطأ" عن ثعلبة بن أبي مالك القُرَظي أنه أخبره ألهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر بن الخطاب فإذا خرج عمر وجلس على المنبر، وأذن المؤذنون، قال ثعلبة: جلسنا نتحدث، فإذا سكت المؤذنون وقام عمر يخطب أنصتنا فلم يتكلم منا أحد. قال ابن شهاب: فخروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام. [ص ٨٨، باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب]

ترك الناسُ البيعَ والشراءَ، وتوجهوا إلى الجمعة؛ لقوله تعالى:﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُواالْبَيْعَ﴾ وإذا صعد الإمام المنبر: جلس، وأذَّن المؤذنون بين يدي المنبر.

وإذا صعد: أقول: ههنا أمور يجب ذكرها: الأول: أن الخطبة على المنبر سنة، به حرى التوارث، وما اعتيد في زماننا من أن الإمام ينـــزل في الخطبة الثانية إلى درجة سفلى من درجات المنبر، ثم يعود، بدعة قيبحة شنيعة، لا أصل له في الشرع.

الثاني: حرى الرواج في زماننا أن الإمام يسلم على القوم حين يرقى على المنبر، وهو أمر لا أصل له في الشرع، كذا ذكره على القاري في "شرح المشكاة"، وقد ورد في بعض الأحاديث ذلك إلا ألها ضعيفة.(كما بسطه الزيلعي وغيره)

الثالث: قراءة الخطبة بالفارسية يجوز عند أبي حنيفة، وعندهما لا، إلا للعاجز عن العربية، ومنه يعلم حكم قراءة الأشعار الفارسية في الخطبة، والأولى ترك ذلك لمخالفة فعل صاحب الشرع.

الرابع: ما يفعله بعض الخطباء في المدينة المنورة، من تحويل الوجه جهة اليمين، وجهة اليسار عند الصلاة على النبي على النباس بوجهه، ويستدبر القبلة. انتهى. الخامس: بعض الخطباء يقرؤن في الخطبة الثانية "وارض عن عمي نبيك الحمزة والعباس"، بإدحال اللام في الحمزة، وإبقاء منع صرفه، وهذا خطأ فاحش. السادس: ما يفعله المؤذنون في الحرمين من الترضي على الصحابة، والصلاة على النبي على حين ذكر الخطيب أسماءهم بدعة ومكروه اتفاقاً.

السابع: . يكره الصلاة مطلقاً إلا قضاء الصبح لصاحب الترتيب من حين صعود الإمام على المنبر إلى تمام الصلاة، فما يفعله العوام من أداء سنة الجمعة في الخطبة الثانية، أو بين الخطبتين، أو بين الخطبة والصلاة، يجب على الخطباء نهيهم عنه.

الشامن: يكره الكلام مطلقاً، دينياً كان أو دنيوياً، من حين شروع الإمام في الخطبة اتفاقاً، وأما قبل الشروع بعد صعوده على المنبر، فيكره الكلام الدنيوي اتفاقاً، وأما الكلام الديني كالتسبيح والتهليل فلا يكره عندهما، وروى بعض المشايخ عنه أنه يكره، والأصح أنه لا يكره عنده أيضاً. فعلى هذا لا يكره إحابة الأذان الثاني، ودعاء الوسيلة بعده، ما لم يشرع الإمام في الخطبة، كيف وقد ثبت ذلك من فعل معاوية هيه في "صحيح البخاري". فما في "الدر المحتاز" في باب"الأذان" وينبغي أن لا يجيب بلسانه اتفاقاً في الأذان بين يدي الخطيب انتهى خطأ فاحش.

بذلك جرى التوارث، ولم يكن على عهد رسول الله على إلا هذا الأذان، ولهذا قيل: هو المعتبر هو الأول إذا كان بعد الزوال؛ لحصول الإعلام به، والله أعلم.

جرى التوارث: من زمن عثمان بن عفان إلى يومنا هذا. (البناية) ولهذا قيل: قال بعضهم: وهو الطحاوي. (البناية) هو المعتبر: وفي "فتاوى العتابي": هو المختار، وبه قال الشافعي وأحمد، وأكثر فقهاء الأمصار. (البناية) والأصح أن المعتبر: وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي. (البناية) هو الأول: لأنه لو انتظر الأذان عند المنبر تفوته أداء السنة، وسماع الخطبة. (العناية)

^{*} أخرجه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ٢/ ٢٠٤] أخرج البخاري في صحيحه عن السائب بن يزيد قال: كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي الله وأبي بكر وعمر الله أله أنا عثمان على عثمان الله وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء. [رقم: ٩١٢، باب الأذان يوم الجمعة] قال النووي: إنما جعل ثالثاً؛ لأن الإقامة تسمى أذاناً. [نصب الراية ٢٠٥/٢]

باب صلاة العيدين

قال: وتجب صلاة العيد على كل من تُجِب عليه صلاةُ الجمعة، وفي "الجامع الصغير": عيدان احتمعا في يوم واحد، فالأول: سنة، والثاني فريضة، ولا يترك واحد منهما. قال: وهذا تنصيص على السنة، والأول على الوجوب، وهو رواية عن أبي حنيفة حله. وجه الأول: مواظبة النبي عليها،*

باب صلاة العيدين: لا خفاء في وجه المناسبة بين صلاة العيد والجمعة، ولما اشتركت صلاة العيد والجمعة في الشروط، حتى الإذن العام إلا الخطبة، لم تجب صلاة العيد إلا على من تجب عليه الجمعة. [فتح القدير ٢٩/٢] تجب عليه صلاة الجمعة: أشار بمذا إلى أن صلاة العيد واحبة، كما رواه الحسن عن أبي حنيفة سك ذكر هذه الرواية في "المبسوط"، قلت: ظاهر مذهب أحمد ألها فرض كفاية. [البناية ١١٢٣]

وفي "الجامع الصغير": ذكره لتنصيصه على السنية، وفي "النهاية": لمحالفته لما في "القدوري"، وهو دأبه في كل ما تخالف فيه رواية "الجامع" و"القدوري". وهذا سهو، فإن القدوري لم يتعرض لصفة صلاة العيد أصلاً، وقوله: وتجب صلاة العيد على من تجب عليه الجمعة، زيادة في البداية. [فتح القدير ٣٩/٢-٤] عيدان: أراد العيد والجمعة إلا أنه سماها عيداً.... أو لأن الجمعة يعاد إليها في كل جمعة، كما أن العيد يعاد إليه في كل سنة، أو لأن الله يعود إلى عباده بالمغفرة فيه، وفي الجمعة كذلك، ففي الحديث "الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما"، أو هو على التغليب كالقمرين والعمرين. [الكفاية ٣٩/٢]

تنصيص على السنة: وقال مالك و الشافعي: هي سنة مؤكدة.(البناية) وهو: رواه عنه الحسن.(البناية)

* هذا معروف. [نصب الراية ٣٠٨/٢] أخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: كان النبي على يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم. الحديث. [رقم: ٩٥٦، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر] وكذلك أخرج البخاري عن البراء قال: سمعت النبي الله يخطب فقال: إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر، فمن فعل فقد أصاب سنتنا. [رقم: ٩٥١، باب سنة العيدين لأهل الإسلام]

ووجه الثاني: قوله على عديث الأعرابي عقيب سؤاله: هل علي غيرُهن؟ فقال: "لا، إلا أن تطوع". * والأول أصح، وتسميته سنة؛ لوجوبه بالسنة. ويُستحب، في يوم الفطر: أن يَطعم قبل الخروج إلى المُصلّى، ويغتسل، ويستاك، ويتطيّب؛ لما روي "أنه على كان يطعم في يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلّى، وكان يغتسل في العيدين "** ولأنه يوم احتماع، فيُسنَ فيه العُسل والتطيب كما في الجمعة، ويلبس أحسن ثيابه؛ "لأن النبي على كان له حُبّة فَنَك، أو صوف يلبسها في الأعياد"، *** ويؤدي صدقة الفطر؛ إغناءً للفقير؛ ليتفرغ قلبه للصلاة، ويتوجّه إلى المصلّى،

والأول أصح: رواية ودراية للمواظبة بلاترك. وحديث الأعرابي إما لم يكن علَّمه؛ لأنه من أهل البوادي، ولا صلاة عيد فيها أو كان قبل وجوبها.(فتح القدير) أن يطعم: الإنسان، ويستحب كون ذلك المطعوم حلواً.(فتح القدير) فنك: بفتح الفاء والنون.(البناية)

^{*} أخرجه البخاري عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نحد ثائر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: "حمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل عليَّ غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع". الحديث.[رقم: ٤٦، باب الزكاة من الإسلام]

^{**} هما حديثان. [نصب الراية ٢٠٨/٢] فالأول: أخرجه البحاري عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات، وقال مرجي بن رجاء: حدثني عبيد الله قال: حدثني أنس بن مالك عن النبي ﷺ ويأكلهن وتراً. [رقم: ٩٥٣، باب الأكل يوم الفطر قبل الحروج] والثاني: أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى. [رقم: ١٣٥١، باب ما جاء في الاغتسال في العيدين] وسنده لا بأس به. [إعلاء السنن ٢٤١/١]

^{***} هذا الحديث غريب. [البناية ١١٨/٣] أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عباس قال: "كان رسول الله ﷺ يلبس يوم العيد بردة حمراء". [رقم: ٧٦٠٥، ٨/ ٢٩٥] ورجاله ثقات. [بحمع الزوائد ٤٣١/٢]

ولا يكُسبِّرُ عند أبي حنيفة على في طريق المصلَّى. وعندهما يكبِّر؛ اعتباراً بالأضحى. وله: أن الأصل في الثناء الاخفاء، والشرع ورد به في الأضحى؛ لأنه يوم تكبير، ولا كذلك يومُ الفطر. ولا يتنفَّل في المصلَّى قبل صلاة العيد؛ لأن النبي على لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلاة، * ثم قيل: الكراهة في المصلَّى خاصةً، وقيل: فيه وفي غيره عامة؛ "لأنه على لم يفعله". ** وإذا حَلَّتِ الصلاةُ بارتفاع الشمس: دخل وقتها إلى الزوال، وإذا زالت الشمس: خرج وقتها؛ "لأن النبي على كان يصلي العيد والشمس الزوال، وإذا زالت الشمس: خرج وقتها؛ "لأن النبي على كان يصلي العيد والشمس

ولا يكبر إلى: الخلاف في الجهر بالتكبير في الفطر، لا في أصله؛ لأنه داخل في عموم ذكر الله تعالى، فعندهما يجهر به كالأضحى وعنده لا يجهر، وعن أبي حنيفة كقولهما، وفي "الحلاصة": ما يفيد أن الخلاف في أصل التكبير، وليس بشيء. [فتح القدير ٤١/٢] في الثناء الاخفاء: لقوله تعالى: {وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَّخِيْفَة}. (البناية) ثم قيل إلح: وعامة المشايخ على كراهة التنفل قبلها في المصلى والبيت، وبعدها في المصلى خاصة. [فتح القدير ٢/ ٤٤] وإذا حلت إلح: هو من الحل لا من الحلول؛ لأن المصلاة قبلُ ارتفاع الشمس كانت حراماً؛ لما جاء في الحديث: ثلاثة أوقات نمانا رسول الله على الكفاية)

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢١٠/٢] أخرج البخاري عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها، ثم أتى النساء ومعه بلال فأمرهن بالصدقة فجعلن يلقين، تلقى المرأة خُرصها وسِخابها. [رقم: ٩٦٤، باب الخطبة بعد العيد]

^{**} هذا يشهد له حديث أبي سعيد.[نصب الراية ٢١١/٢] أخرج ابن ماجه حديث أبي سعيد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئًا، فإذا رجع إلى منسزله صلى ركعتين. [رقم: ١٢٩٣، باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها] وفي "الزوائد" هذا إسناد جيد حسن قاله السندي. وفي "فتح الباري" بعد نقله ما لفظه: بإسناد حسن، وقد صححه الحاكم. [إعلاء السنن ١٢٠/٨]

على قِيْدِ رُمح أو رمحين، * ولما شهدوا بالهلال بعد الزوال أمر بالخروج إلى المصلَّى من الغد". ** ويصلي الإمام بالناس ركعتين، يكبر في الأولى للافتتاح، وثلاثاً بعدها، ثم يقرأ الفاتحة وسورةً، ويكبر تكبيرة يركع بها، ثم يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة، ثم يكبر ثلاثاً بعدها، ويكبر رابعةً يركع بها،

قيد: بكسر القاف وسكون الياء.(البناية) ولما شهدوا: دليل خروج الوقت.(العناية) أمر بالخروج: من الغد، ولو حاز الأداء بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى؛ إذ لا يجوز تأخيرها بدون العذر السماوي.[الكفاية ٢/٢٤–٤٣] للافتتاح: وهي تكبيرة الإحرام.(البناية)

^{*} حديث غريب والمصنف استدل به، وبالحديث الذي بعده، على أن وقت العيد من حين ارتفاع الشمس إلى زوال الشمس. [نصب الراية ٢١١/٢] وأخرج أبو داود عن يزيد بن خمير الرجي قال خرج عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ مع الناس في يوم عيد فطر أو أضحى فأنكر ابطاء الإمام فقال: إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسبيح. [رقم: ١١٣٥، باب وقت الخروج إلى العيد] وفي "النيل": سكت عنه هو والمنذري، ورجال إسناده ثقات. [إعلاء السنن ١٢٢/٨] وقال النووي في "الخلاصة": إسناده صحيح على شرط مسلم. [نصب الراية ٢١١/٢]

^{**} روى أبو داود والنسائي وابن ماجه. [نصب الراية ٢١١/٢] أخرج ابن ماجه عن أبي عمير بن أنس بن مالك قال: حدثني عمومتي من الأنصار من أصحاب رسول الله الله قالوا: أغمي علينا هلال شوال فأصبحنا صياماً فحاء راكب من آخر النهار، فشهدوا عند النبي الله أغم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم رسول الله الله ان يفطروا، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد. [رقم: ١٦٥٣، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال وكذلك أخرج الطحاوي عن أبي عمير بن أنس بن مالك قال: أخبرني عمومتي من الأنصار أن الهلال خفي على الناس في آخر ليلة من شهر رمضان في زمن النبي في فأصبحوا صياماً فشهدوا عند النبي بعد زوال الشمس ألهم رأوا الهلال الليلة الماضية فأمر رسول الله في الفطر، فأفطروا تلك الساعة وحرج بحم من الغد فصلى بحم صلاة العيد. [٢٦٢/٦، باب الإمام يفوته صلاة العيد هل يصليها من الغد أم لا] ورجالـــه ثقات، أما فهد فهو ابن سليمان، وثقــه في "الجوهر النقي"، وعبد الله بن صالح هو كاتب الليث حسن الحديث، وهشيم وأبو بشر من رجال الصحيح، وأبو عمير قيل: اسمه عبدالله ثقة من الرابعة، كا "التقريب"، فالحديث حسن. [إعلاء السن ١٢٣/٨) ٢١٤]

وهذا قول ابن مسعود ﴿ مَهُ مَ * وهو قولنا، وقال ابن عباس هُمَا: " يُكبِّر في الأولى للافتتاح، وخمساً بعدها، وفي الثانية: يكبر خمساً، ثم يقرأ"، وفي رواية: " يكبر أربعاً ". ** وظهَر عملُ العامة اليوم بقول ابن عباس هُمَا، لأمرِ بَيَّنه الخلفاء، فأما المذهب فالقول الأول؛

وهذا: وهو رواية عن أحمد. (البناية) قول ابن مسعود: وبقوله قال أبو موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وابن الزبير. (البناية) وفي المثانية يكبر خمساً، ثم يقرأ: فالخلاف بين قول ابن مسعود وابن عباس عباس على موضعين، أحدهما: في عدد تكبيرات الزوائد، فعند ابن مسعود ست، وعند ابن عباس عمر، والآخر: أن تكبيرات الزوائد عند ابن مسعود بعد القراءة، وعند ابن عباس قبلها. [البناية ٢٧/٣] يكبر أوبعاً: في الركعة الثانية. (البناية) لأمر بَسيَّته إلخ: وذلك؛ لأن الولاية لما انتقلت إلى بني العباس أمروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول حدهم، وكتبوا في مناشيرهم، وهو تأويل ما روي عن أبي يوسف سله أنه قدم بغداد فصلى بالناس صلاة العيد، وحلفه هارون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس. وروي عن محمد سله هكذا. [الكفاية ٢٣/٢] فالقول الأول: وهو قول ابن مسعود، وهو مذهب عمر، وأبي موسى الأشعري، وحذيفة، وابن الزبير، وأبي هريرة، وأبي مسعود الأنصاري. [العناية ٢٣/٤]

* قول ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" عن علقمة والأسود بن يزيد أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعاً تسعاً، أربعاً قبل القراءة، ثم كبر، فركع، وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع. [وقم: ٢٦١٦، باب التكبير في الصلاة يوم العيد] وإسناده صحيح كذا في "الدراية". [إعلاء السنن ١٣١٨] ** قول ابن عباس أخرجه ابن أبي شبية في مصنفه عن عطاء عن ابن عباس كبر في عيد ثلاث عشرة، سبعاً في الأولى، وستاً في الآخرة. [٢/ ١٥٧١، باب في التكبير في العيدين واختلافهم فيه] أي سبع في الأولى الزوائد خمس، وثنتان تكبيرة الافتتاح والركوع، وفي الركعة الثانية خمس تكبيرات، واحدة أصلية، فالجملة ثلاث عشرة. ووي رواية: " يكبر أربعاً" أي في رواية أخرى عن ابن عباس هياً انه يكبر أربع تكبيرات في الركعة الثانية فتكون الجملة ثنتي عشرة تكبيرة، منها: سبعة في الأولى، وهي تكبيرة الإحرام، وخمس بعدها الزوائد وتكبيرة الركوع، وأربع زوائد في الركعة الأخرى، وواحدة أصلية فالجملة ثنتي عشرة. [البناية ٢٧٧٢] وقول الثاني لابن عباس أخرجه ابن أبي شبية عن عمار بن أبي عمار أن ابن عباس كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى، وخمساً في الآخرة. [٢٧/٢ ماب في التكبير في العيدين واختلافهم فيه]

لأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المعهود، فكان الأحذ بالأقل أولى. ثم التكبيرات من أعلام الدين، حتى يجهر بها، فكان الأصل فيها الجمع، وفي الركعة الأولى: يجب إلحاقها بتكبيرة الافتتاح؛ لقوقها من حيث الفرضية والسبق، وفي الثانية: لم يوجد إلا تكبيرة الركوع، فوجب الضم إليها، والشافعي أخذ بقول ابن عباس شخفا، إلا أنه حمل المروي كله على الزوائد، فصارت التكبيرات عنده خمس عشرة أو ست عشرة. قال: ويرفع يديه في تكبيرات العيدين، يريد به ما سوى تكبيرتي الركوع؛

ورفع الأيدي: من حيث المجموع.(العناية) خلاف المعهود: في الصلوات.(العناية) حتى يجهر بها: كتكبيرة الافتتاح.(العناية) الجمع: لأن الجنسية علة الضم.(العناية) لقوقها إلخ: تقريره: أن تكبيرات العيد لم تؤخر في الركعة الأولى عن القراءة الحاقاً لها بتكبيرة الركوع، كما هو قول على القراءة الحاقاً لها بتكبيرة الافتتاح القوى من حيث ألها فرض، ومن حيث ألها سابقة. [البناية ١٣٣/٣] حمل المروي كله على الزوائد: ثم ألحق الأصليات بها، وذكر في "المبسوط": والمشهور عنه روايتان: إحداهما: أن يكبر في العيدين ثلاث عشرة تكبيرة، تكبيرة الافتتاح، وتكبيرة الافتتاح، وتكبيرة الافتتاح، وتكبيرة الافتتاح، وتكبيرة الركوع، وعشر زوائد، خمس في الأولى، وأربع في الثانية، أي حمل المروي على الزوائد عملاً بظاهر لفظ الرواة أن ابن عباس يكبر في العيدين ثلاث عشرة تكبيرة، أو ثنتي عشرة تكبيرة.[الكفاية ٢/٤٤] ويرفع يديه: وبه قال الشافعي وأحمد وهو مذهب عطاء والأوزاعي، وقال الثوري وابن أبي ليلي ومالك: لا يرفع، وهو مذهب الظاهرية أيضاً.[البناية ٣/٤٣٤–١٣٥] أقول: صرح الفقهاء بأنه يرسل اليدين فيما بين تكبيرات العيدين، وسئلت إذا فرغ الإمام من التكبيرة الثالثة في الركعة الثانية، فهل يرسل اليدين ثم يكبر للركوع أم يضع؟ فأحبتُ بأنه يرسل ههنا أيضاً، بناء على ما صرحوا أن كل قيام فيه ذكر مسنون، فيكون فيه الإرسال، وهو ظاهر، ومع ففيه الوضع كالقيام، وما لا فلا، وهذا قيام ليس فيه ذكر مسنون، فيكون فيه الإرسال، وهو ظاهر، ومع ففيه الوضع كالقيام، وما لا فلا، وهذا قيام ليس فيه ذكر مسنون، فيكون فيه الإرسال، وهو ظاهر، ومع

ظهوره لا يقبل نزاع منازع. يريد: أي يريد القدوري. (البناية)

لقوله ﷺ: "لا تُرفع الأيدي إلا في سبع مواطن"، * وذكر من جملتها تكبيرات الأعياد. وعن أبي يوسف علمه أنه لا يرفع، والحجة عليه ما روينا. قال: ثم يخطب بعد الصلاة حطبتين، بذلك ورد النقل المستفيض. ** يُعلِّم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها؛ لألها شُرعَت لأجله، ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام لم يَقضها؛

ما روينا: وهو الحديث المذكور (البناية) بعد الصلاة: بتقديم الصلاة على الخطبة، قال أبو بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي والمغيرة وابن عباس وابن مسعود ﷺ، وهو قول الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبي ثور وإسحاق، وجمهور أهل العلم ﷺ، وعن عثمان أنه لما كثر الناس خطب قبل الصلاة، ومثله عن ابن الزبير ومروان بن الحكم. [البناية ١٣٧٣] ومن فاتته إلخ: حاصله: أدى الإمام صلاة العيد، و لم يؤدها هو، وأما إذا فاتت الإمام أيضاً يصليها مع الجماعة في اليوم الثاني (البناية) لم يقضها: عندنا خلافاً للشافعي فإنه قال: يصلى وحده كما يصلى مع الإمام؛ لأن الجماعة والسلطان ليس بشرط عنده (العناية)

* تقدم في صفة الصلاة وليس فيه تكبيرات العيدين. [نصب الراية ٢٠٠٢] اعلم أن أصحابنا ذهبوا إلى رفع اليدين عند كل تكبيرة، وفي "التلخيص الحبير": قوله: عن عمر هيه أنه كان يرفع يديه في التكبيرات. رواه البيهقي. وفيه ابن لهيعة. قلت: تقدم أنه مختلف فيه وحسن الحديث، إلا أن السياق لم يعرف، فلم يعلم ألها تكبيرات العيدين أو الجنائز، وإن كان نقله صاحب "التلخيص الحبير" في العيدين. فيحتمل أنه فهمه بالقرائن وصحتها محتملة، فإن ثبت عن عمر يكون حجة عندنا، وليس مما لا يدرك بالرأي، وفي "زاد المعاد": وكان ابن عمر مع تحريه للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة، حكاه ابن القيم حازماً به ومثله لا يجزم بالضعيف، فهو حجة. [إعلاء السنن ٢/١٤] يوفع يديه مع كل تكبيرة، وعام ابن القيم حازماً به ومثله لا يجزم بالضعيف، فهو حجة. [إعلاء السنن ١٤٤٦] للقنوت في الوتر، وفي العيدين، وعند استلام الحجر، وعلى الصفا والمروة، ويجمع وعرفات، وعند المقامين عند الجمرتين. [١٤٧/١]، باب رفع اليدين عند رؤية البيت] قال صاحب "آثار السنن": إسناده صحيح. قلت: وقد تقدم أن قول إبراهيم حجة عندنا، لاسيما فيما لا يدرك بالرأي؛ لكونه لسان ابن مسعود، وأصحابه. كيف؟ وقد تأيد قوله بالرفع في العيدين بفعل عمر، وابن عمر شجماً إعلاء السنن ١٤٤١] أخرج البخاري عن ابن عمر، قال: "كان رسول الله تحديد وأبو بكر وعمر شجمًا إصادن العيد قبل الخطبة". [رقم: ٣٠٣، باب الخطبة بعد العيد]

لأن الصلاة بمذه الصفة لم تُعرف قُربةً إلا بشرائط لا تتم بالمنفرد. فإن غُمَّ الهلال وشهدوا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال: صَلَّى العيدَ من الغد؛ لأن هذا تأخير بعذر، وقد ورد فيه الحديث *. فإن حدث عذر يمنع من الصلاة في اليوم الثاني: لم يصلها بعده؛ لأن الأصل فيها أن لا تُقضى كالجمعة إلا إنَّا تركناه بالحديث، وقد ورد بالتأخير إلى اليوم الثاني عند العذر. ويُستحب في يوم الأضحى أن يغتسل ويتطيَّب؛ لما ذكرناه، ويؤخر الأكلَ حتى يفرغ من الصلاة؛ لما روي "أن النبي عليه كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع، فيأكل من أضحيته". ** ويتوجه إلى المصلى وهويكبر؛ لأنه عليه: "كان يكبِّر في الطريق"، ***

إلا بشرائط: مخصوصة من الجماعة والسلطان (العناية) فإن غمم: بضم الغين المعجمة على ما لم يسم فاعله، معناه إذا ستره عنهم غيم، أو غيره فلم يُرَ (البناية) ورد فيه الحديث: المذكور عند قوله: "ولما شهدوا بالهلال" إلخ (البناية) عند العذر: وعند عدم العذر يقتصر على القياس (البناية) لما ذكرناه: أراد به عند قوله: وكان يغتسل في العيدين أي كان رسول الله ﷺ (البناية) وهويكبر: بلا توقف، فإذا انتهى إليه يترك، كذا في "التحفة"، وفي "الكافي": لا يقطعه حتى يشرع الإمام في الصلاة (البناية)

^{*} يشير إلى حديث أبي عمير قد سبق تخريجه.

^{**} أخرجه الدار قطني عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، وكان لا يأكل يوم النحر شيئًا حتى يرجع فيأكل من أضحيته. [٥/٢]، باب كتاب العيدين] وصححه ابن القطان كما في "نصب الراية" [٢٢١/٢]

^{***} قوله: "لأنه على كان يكبر في الطريق" قلت: كأنه يريد الجهر بالتكبير، وهذا غريب. [نصب الراية ٢٢٢/٢] هذا غريب، و لم يتعرض إليه أحد من الشراح، ولكن روى البخاري في "الصحيح"، وقال: كان ابن عمر وأبوهريرة هي يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران، ويكبر الناس بتكبيرهما. [البناية ٢٤٢/٣] =

ويصلي ركعتين كالفطر، كذلك نُقل، * ويخطب بعدها خطبتين؛ "لأنه على كذلك فعل"، ** ويُعلِّم الناس فيها الأضحية، وتكبير التشريق؛ لأنه مشروع الوقت، والخطبة ما شُرعت إلا لتعليمه. فإن كان عُذر يمنع من الصلاة في يوم الأضحى صلاً ها من الغد وبعد الغد، ولا يصليها بعد ذلك؛ لأن الصلاة موقّة بوقت الأضحية،

كذلك نقل: أي جماعة من الصحابة، وهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وأبوموسى الأشعري وحذيفة وآخرون الله من الموري المرابقة أو المبتدة أو المبتدة والمرابقة أو المبتدة والمبتدة والمبتدة والمبتدة والمبتدة والمبتدة والمبتدة والمبتدة والمبتدئ أيام الأضحية والمبتدئ أيام الأضحية والمبتدئ أيام الأضحية والمبتدئ أيام الأضحية المبتدئ المبتدئ

= أخرج الدارَ قُطني عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا غدا يوم الأضحى ويوم الفطر يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلى، ثم يكبر حتى يأتي الإمام [سنن الدار قطني ٢٥/٢] قال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن عمر، وقد روي مرفوعاً وهوضعيف. [إعلاء السنن ١١٤/٨] وكذلك أخرج الدار قطني عن حنش بن المعتمر قال: رأيت علياً يوم أضحى لم يزل مكبراً حتى أتى الجبانة .[٢/٤ كتاب العيدين] قلت: فيه دلالة على التكبير في طريق المصلى يوم الأضحى، وأن غايته الانتهاء إلى المصلى. [إعلاءالسنن ١١٨/٨]

* قوله: "كالفطر كذلك نقل" يعني في عيد الأضحى. قلت: إن أراد بقوله: "كالفطر" بحرد العدد فشاهده ما أخرجه البخاري ومسلم عن الشعبي عن البراء بن عازب إلخ. [نصب الراية: ٢٢٢/٢] أخرج البخاري عن البراء قال: "خرج النبي عليه يوم أضحى فصلى العيد ركعتين، ثم أقبل علينا بوجهه: إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد وافق سُنَّتننا، ومن ذبح قبل ذلك فإنه شيء عجَّله لأهله ليس من النَّسك في شي". الحديث. [رقم: ٣٧٦، باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد] وإن أراد عدد التكبير، وترك الصلاة قبلها وبعدها، وغير ذلك من الأحكام المتقدمة في عيد الفطر فتقدم كل حديث في موضعه. [نصب الراية ٢٢/٢]

^{**} أخرجه البخاري عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي في الأضحى والفطر ثم يخطب بعد الصلاة. [رقم: ٩٥٧، باب المشمى والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة]

فتتقَـــيَّد بأيامها، لكنه مسيء في التأخير من غير عذر؛ لمخالفة المنقول. والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء، وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة؛ لأن الوقوف عُرِف عبادةً محتصةً بمكان مخصوص، فلا يكون عبادةً دونه كسائر المناسك.

فصل في تكبيرات التشريق

ويدأ بتكبير التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، ويختم عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة عليه، وقالا: يختم عقيب صلاة العصر من آخر يوم أيام التشريق.

لمخالفة المنقول: يصح أن يكون جوابًا من سؤال مقدر، وهو أن يقول: لما كانت الصلاة موقتة بوقت، فلو أخرها بغير عذر فكيف يكون مسيئًا، فأجاب بقوله: لكنه مسيء؛ لمخالفة ما نقل عن النبي ﷺ.[البناية ٣/٣] الذي يصنعه الناس: وفي "المغرب": التعريف المحدّث هو التشبيه بأهل عرفة في غير عرفة، وهو أن يخرجوا إلى الصحراء فيدَعُوا ويتضرعوا.[البناية ٣/٣٣] ليس بشيء: ظاهر مثل هذا اللفظ أنه مطلوب الاحتناب، وقال في "النهاية": أي ليس بشيء يتعلق به الثواب، وهو يصدق على الإباحة.[فتح القدير ٤٧/٢] كسائر المناسك: مثل الطواف والسعى بين الصفا والمروة.(البناية) فصل: تكبير التشريق لما كان ذكراً مختصاً بالأضحى ناسب ذكره في فصل على حدة. (العناية) في تكبيرات التشريق: والتشريق من شَرَّق اللحمَ، إذا بسطه في الشمس ليحفُّ، وسميت بذلك أيام التشريق؛ لأن لحم الأضاحي كانت تُشرق فيها بمنيَ.[البناية ١٤٥/٣] بتكبير التشويق: قال شمس الإئمة الكردري ١٠٠٠ هذه الإضافة إنما تستقيم على قولهما؛ لأن بعض التكبيرات يقع في أيام التشريق، وعلى قول أبي حنيفة رهي لا يقع شيء من التكبيرات فيها. [الكفاية ٤٨/٣] بعد صلاة الفجر: اختلف الصحابة في ابتداء التشريق وانتهائه، فأما ابتداؤه، فكبار الصحابة كعمر وعلى وابن مسعود رهيم، قالوا: يبدأ بالتكبير بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، وبه أخذ علماؤنا في ظاهر الرواية. وصغارهم كعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ﴿ قَــالُوا: يبدأ بالتكبير من صلاة الظهر من يوم النحر.[العناية ٤٨/٣] صلاة العصر من يوم النحر: وهو قول عبدالله بن مسعود والأسود والنحعي.(البناية) صلاة العصو من آخر يوم: وهو قول عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ﴿ اللهِ اللهِ عباس ا وبه قال سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وأبو ثور وأحمـــد والشافعي ﷺ[البناية ٣٤٦/٣]

والمسألة مختلفة بين الصحابة، فأخذا بقول على * أخذاً بالأكثر؛ إذ هو الاحتياط في العبادات، وأخذ بقول ابن مسعود في * أخذاً بالأقل؛ لأن الجهربالتكبير بدعة، والتكبير: أن يقول مرة واحدة: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد. هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه، * * وهو عقيب الصلوات المفروضات،

مختلفة بين الصحابة: وهم الشيوخ منهم والصبيان.(البناية) فأخذا: وعليه الاعتماد والعمل والفتوى.(الدر المحتار) إذ هو الاحتياط: لأن الإتيان بشيء ليس عليه أولى من أن يترك شيئًا واجبًا عليه.[الكفاية ٢٩/٢] وأخذ: أي أخذ أبوحنيفة.(البناية) والتكبير أن يقول إلخ: احتراز عن قول الشافعي عليه، فإنه يذكر التكبير ثلاث مرات، وله في ذكرالتهليل قولان.[العناية ٢٩/٢]

هو المأثور عن الخليل: قال الزيلعي: لم أجده مأثوراً عن الخليل، ولكنه مأثور عن ابن مسعود. وفي المبسوط" و"قاضي خان": أصله أن إبراهيم عليم لما اشتغل بمقدمات ذبح ولده، وجاء جبرئيل عليم بالفداء من السماء خاف من العجلة، فنادى: الله أكبر الله أكبر، فلما سمع إبراهيم ذلك رفع رأسه إلى السماء، فعلم أنه جاء بالفداء، فقال: لا إله إلا الله والله أكبر، فسمعه الذبيح، فقال: الله أكبر ولله الحمد، فصار ذلك سنة إلى يوم القيامة. [البناية ٣/٥١-١٥] المفروضات: إشارة إلى أنه لا يكبر بعد الوتر، وصلاة العيد، والنافلة، وقيد بالإقامة؛ لأن المسافر لا يكبر إلا إذا اقتدى بمقيم، وقيد بالأمصار؛ لأنه لا يكبر في القرى، وقيد بالجماعات؛ لأنه لا تكبير على المنفرد، وقيد بالمستحبة؛ احترازاً عن جماعة النساء؛ فإنه لا تكبير عليهن إذا لم يكن معهن رجل. [العناية ٢/٠٥]

^{*} قول علي ﴿ الله أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي عبد الرحمن عن على أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ويكبر بعد العصر. [٢/ ٢٥، ١، باب التكبير من أيّ يوم هو إلى أيّ ساعةً] وفي "الدراية": إسناده صحيح.[إعلاء السنن ١٤٩/٨]

^{**} قول ابن مسعود ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي وائل عن عبد الله أنه كان يكبر من صلاة الفحر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر. [٢/١٥ ١- ١٦٦ ١، باب التكبير من أي يوم هو إلى أي ساعة]
*** قلت: لم أحده مأثوراً عن الخليل. [نصب الراية ٢٢٤/٢] ولكنه مأثور عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة
في مصنفه عن أبي الأحوص عن عبد الله أنه كان يكبر أيام التشريق الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله ألحمد. [١٦٧/٢، باب كيف يكبر يوم عرفة] وسنده صحيح. [إعلاء السنن ١٦٥/٨)

على المقيمين في الأمصار في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة، وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهم مقيم. النساء إذا لم يكن معهن رجل، ولا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم مقيم، وقالا: هو على كل من صلى المكتوبة؛ لأنه تَبع للمكتوبة. وله: ما روينا من قبل، والتشريق: هو التكبير، كذا نقل عن الخليل بن أحمد، ولأن الجهر بالتكبير خلاف السنة، والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط، إلا أنه يجب على النساء إذا اقتدين بالرحال، وعلى المسافرين عند اقتدائهم بالمقيم بطريق التبعية. قال يعقوب: صليّت بهم المغرب يوم عرفة فَسهَوْت أن أكبّر، فكبّر أبو حنيفة على أن الإمام وإن ترك التكبير لا يتركه المقتدي، وهذا؛ لأنه لا يؤدّى في حرمة الصلاة، فلم يكن الإمام فيه حتماً، وإنما هو مستحب.

ما روينا: وهو الذي ذكره في أول باب صلاة الجمعة "ولاتشريق ولا فطر إلا في مصر حامع".(البناية) الخليل بن أحمد: وهو من أئمة اللغة.(البناية) استجماع هذه الشرائط: أشار به إلى الفرض، والإقامة، والمحمر، والجماعة، والذكورية.(البناية) قال يعقوب: هو أبو يوسف هـ. (فتح القدير)

صليت همم: أي بالمسافرين.(البناية) لا يؤدى في حرمة الصلاة: أي في تحريمتها بخلاف سحدتي السهو، إذا تركها الإمام لا يسجد المقتدي؛ لأن السحود يؤتى به في حرمة الصلاة بخلاف التكبير.[الكفاية ١٠/٣] هو مستحب: أي وجوده في التكبير فيكبر إذا تركه إمامه.(البناية)

^{*} كأنه يريد الجهر بالتكبير، وهذا غريب. [نصب الراية ٢٢٢/٢] أخرج الدار قطني عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا غدا يوم الأضحى ويوم الفطر يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلى، ثم يكبر حتى يأتي الإمام. [٥/٢ كتاب العيدين] قال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن عمر، وقد روي مرفوعاً وهو ضعيف. [إعلاء السنن ١١٤/٨] وكذلك أخرج الدار قطني عن حنش بن المعتمر قال: رأيت علياً يوم أضحى لم يزل مكبراً حتى أتى الجبانة. [٤٤/٢) كتاب العيدين] وسنده حسن. قلت: فيه دلالة على التكبير في طريق المصلى يوم الأضحى وأن غايته الانتهاء إلى المصلى. [إعلاء السنن ١١٨/٨]

باب صلاة الكسوف

قال: إذا انكسفت الشمسُ: صلى الإمام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوعٌ واحد، وقال الشافعي عليه: ركوعان. له: ما روَتْ عائشةُ ﷺ

باب صلاة الكسوف: والأشهر في سنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس، والخسوف بالقمر، وهو الأفصح، وحد المناسبة بين البابين من حيث ألهما يؤديان بالجماعة في النهار، بغير أذان ولا إقامة، وأخرها من العيد؛ لأن صلاة العيد واحبة على الأصح، كما ذكرناه فيما مضى. والتناسب بين هذه الأبواب الثلاثة أعنى باب صلاة العيد، والكسوف، والاستسقاء ظاهر، وأوردها حسب رتبها، وقدم العيد؛ لكثرة وقوعها، وكذلك قَدَّم الكسوف على الاستسقاء لهذا. [البناية ١٥٧/٣] صلى الإمام إلخ: أجمعوا على ألها تصلى بجماعة في المسجد الجامع، أو مصلى العيد، ولا تصلى في الأوقات المكروهة. (فتح القدير)

النافلة: أي بلا أذان ولا إقامة ولاخطبة.(فتح القدير) يحتمل أن يكون احترازاً عن قول أبي يوسف رهجه فإنه قال: كهيئة صلاة العيد.(الكفاية) ركوع واحمد: وبه قال النخعي والثوري وابن أبي ليلى، وهو مذهب عبد الله بن الزبير.(البناية) وقال الشافعي: وبه قال مالك وأحمد رالله البناية)

ركوعان: وصورة صلاة الكسوف عنده: أنه يقوم في الركعة الأولى، ويقرأ فيها بفاتحة الكتاب، وسورة البقرة إن كان يحفظها، وإن كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك، مما يعدلها، ثم يركع، ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه، ثم يرفع رأسه ويقوم، ويقرأ سورة آل عمران إن كان يحفظها، وإن كان لا يحفظها يقرأ غيرها مما يعدلها، ثم يركع ثانيًا ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا، ثم يرفع رأسه ويقوم ويقرأ سورة آل عمران إن كان يحفظها وإن كان لم يحفظها يقرأ غيرها مما يعدلها، ثم يركع ثانيًا ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه، ثم يسحد سحدتين، ثم يقوم فيمكث في قيامه، ويقرأ فيه مقدار ما قرأ في القيام الثاني في الركعة الأولى، ثم يركع ويمكث في تيامه مثل ما مكث في الركوع، ثم يرفع رأسه، ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في الركوع، ثم يرفع رأسه،

 ولنا: رواية ابن عمر هيما، * والحال أكشف على الرجال؛ لقرهم، فكان الترجيح لروايته. ويُطوّلُ القراءةَ فيهما، ويُخفي عند أبي حنيفة هيم، وقالا: يجهر، وعن محمد هيم مثلُ قول أبي حنيفة هيم.

رواية ابن عمو: قيل لعله ابن عمرو، يعني عبد الله بن عمرو بن العاص، فتصَحّف على بعض النساخ؛ لأنه لم يوجد عن ابن عمر، أخرج أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص. [فتح القدير ٥٣/٢] أكشف على الرجال: لأهم يقومون قبل صف النساء، ومن هذا أخذ محمد بن الحسن على في "الآثار"، فقال: يحتمل أنه على أطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوات، فرفع أهل الصف الأول رؤوسهم، ظناً منهم أنه على رفع رأسه من الركوع، ورفعوا عن خلفهم ورفعوا رؤوسهم، فلما رأى أهل الصف الأول رسول الله على راكعاً، ركعوا ثمة خلفهم ركعة، فلما رفع رسول الله على رأسه من الركوع رفع القوم رؤوسهم ومن خلف الصف الأول ظنوا أنه ركع ركوعين. [البناية ١٦٤/٣]

لقرهم: وهو يتم لو لم يرو حديث الركوعين أحد غير عائشة ﷺ من الرجال، لكن قد سمعت من رواه، فالمعول عليه ما صرنا إليه.[فتح القدير ٢٥/٢] ويخفي عند أبي حنيفة: وبه قال الشافعي ومالك ﷺ.(البناية) يجهور: وبه قال أحمد ومالك في رواية.(البناية)

* حديث ابن عمر بدون الواو في عمر لم نجده، وإنما المروي حديث ابن عمرو هو عبد الله بن عمرو بن العاص الله ولعل الخطأ من الناسخ. [البناية ٦٦٣٣] أخرج أبو داود حديث ابن عمرو عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله الله الله الله الله على لم يكد يركع، ثم ركع، فلم يكد يرمع، ثم رفع ولعل يكد يسجد، ثم سجد فلم يكد يرفع، ثم رفع ولعل في الركعة الأحرى مثل ذلك ... الحديث. [رقم: ١١٩٤، باب من قال يركع ركعتين] وكذلك أحرج أبو داود عن قبيصة الهلالي قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله على فخرج فَرِعًا يجرُّ ثوبه وأنا معه يومئذ بالمدينة فصلى ركعتين فأطال فيهما القيام، ثم انصرف وانجلت فقال: إنما هذه الآيات يخوف الله عز وجل بها، فإذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة. [رقم: ١١٨٥، باب من قال أربع ركعات] وسكت عنه هو والمنذري، وفي "النيل": رجاله رجال الصحيح. [إعلاء السنن ١١٨٨، ا

أما التطويل في القراءة فييانُ الأفضل، ويُخفّف إن شاء؛ لأن المسنون استيعابُ الوقت، بالصلاة والدعاء، فإذا خفّف أحدَهما طوّل الآخر. وأما الإخفاء والجهر، فلهما رواية عائشة هذا، أنه على حهر فيها، * ولأبي حنيفة هذه رواية ابن عباس، ** وسَمُرة بن جندب في، *** والترجيح قد مرّ من قبل، كيف وإنما صلاةُ النهار، وهي عَجماء، ويدعو بعدها حتى تنجلي الشمس؛ لقوله على "إذا رأيتم من هذه الأفزاع شيئاً فارغبوا إلى الله بالدعاء، "****

فبيان الأفضل: لأن فيه متابعة النبي على (العناية) استيعاب الوقت: أي وقت الكسوف (الكفاية) قد مر من قبل: وهو قوله: والحال أكشف على الرحال لقربهم (الكفاية) عجماء: أي ليس فيها قراءة مسموعة، أحذ من العجماء، التي هي البيهمة، سميت به؛ لأنما لاتتكلم، وكل من لا يقدر على الكلام فهو أعجم [البناية ١٦٩/٣] يدعو بعدها: إن شاء حالساً مستقبل القبلة، وإن شاء قائماً مستقبل القوم.

^{*} الحديث أخرجه البحاري عن عائشة ﴿ الله قالت: جهر النبي ﷺ في صلاة الحسوف بقراءته، فإذا فرغ من قراءته كبر فركع وإذا رفع من الركعة قال: سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد... الحديث.[رقم: ١٠٦٥، باب الجهر بالقراءة في الكسوف]

^{**} حديث ابن عباس أحرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس قال: صليت مع رسول الله ﷺ الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفاً من القرآن".[٤/٣١٠]،وقم: ٢٦٧٣]

^{***} وحديث سمرة بن جندب أخرجه أبو داود عن ثعلبة بن عباد العبدي من أهل البصرة أنه شهد خطبة يوماً لسمرة بن جندب قال: قال سمرة: بينما أنا وغلام من الأنصار نرمي غرضين لنا حتى إذا كانت الشمس قيد رمحين أو ثلاثة في عين الناظر من الأفق اسودت حتى أصبحت كألها تنومة، فقال أحدنا لصاحبه: انطلق بنا إلى المسحد فو الله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله تلاثي في أمته حدثًا، قال: فدفعنا فإذا هو بارز فاستقد، فصلى فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط، لا نسمع له صوتاً... الحديث. [رقم: ١١٨٤، باب من قال أربع ركعات]

^{****} غريب بهذا اللفظ.[نصب الراية ٢٣١/٢] وأخرج البخاري عن زياد بن علاقة قال: سمعت المغيرة بن شعبة يقول: انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم، فقال الناس: انكس ت نموت إبراهيم، فقال رسول الله ﷺ: إن الشمس والقمر آيات من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا حتى ينجلي. [رقم. ٢٠٦٠، باب الدعاء في الكسوف] =

والسنةُ في الأدعية تأخيرُها عن الصلاة.* ويصلي بهم الإمام الذي يصلي بهم الجمعة، فإن لم يحضر صلَّى الناسُ فُرادَى؛ تحرزاً عن الفتنة، وليس في خسوف القمر جماعةٌ؛ لتعذر الاجتماع في الليل، أو خوف الفتنة، وإنما يصلي كل واحد بنفسه؛ لقوله على "إذا رأيتم شيئًا من هذه الأهوال فافزعوا إلى الصلاة"** وليس في الكسوف خطبة؛ لأنه لم يُنقَل. ***

تحوزًا عن الفتنة: أي فتنة التقديم والتقدم، والمنازعة فيهما.(الكفاية) جماعة: وقال الشافعي عشمه: يصلي في خسوف القمر بجماعة أيضاً.(الكفاية) لخوف الفتنة: إما من جهة اختيار الإمام.(البناية) فافزعوا إلى الصلاة: فليس فيه تصريح بالجماعة فيه، والأصل عدمها حتى يثبت التصريح به، وما ذكره من المعنى يكفي لنفيها.[فتح القدير ٧/٢٥]

= وروى أبو سليمان في كتاب الصلاة قريباً من لفظ المصنف عن محمد عن أبي يوسف عن أبان عن ابن أبي عباس عن المحسن البصري علم عن رسول الله تلكي أنه قال: إذا رأيتم من هذه الأفزاع شيئًا فافزعوا إلى الصلاة. قلت: هذا مرسل وهو حجة عندنا.[البناية ١٦٩/٣]

* قوله: والسنة في الأدعية تأخيرها عن الصلاة. أخرج الترمذي عن أبي أمامة قال: قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع؟ قال: "جوف الليل الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات". قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.[رقم: ٣٤٩٩، الباب التاسع من باب عقد التسبيح باليد]

** غريب بهذا اللفظ. [نصب الراية ٢٣٦/٢] وأخرج البخاري عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: خَسَفَت الشمس في حياة النبي ﷺ فخرج إلى المسجد- وفيه- ثم قال: هما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة. [رقم: ٢٤، ١، باب خطبة الإمام في الكسوف]

*** قوله: لأنه لم ينقل أي لأن كون الخطبة في كسوف الشمس لم ينقل، وهذا غير صحيح. [البناية ١٧١/٣] لما أخرج البخاري عن أسماء قالت: فانصرف رسول الله على الشمس فخطب فحمد الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد. [رقم: ١٠٦١، باب قول الإمام في خطبة الكسوف] قلت: الصواب استحباب الحظبة في الكسوف. وذهب إليه بعض أصحابنا، كما ورد في "رد المحتار" تحت قول "الدر المختار": "ولا خطبة"، ونقله عن "التحفة" "والمحيط"... لكن في "النظم" يخطب بعد الصلاة بالاتفاق، ونحوه في "الخلاصة" وقاضي خان". [إعلاء السنن ١٧٥/٨]

باب الاستسقاء

قال أبو حنيفة على: ليس في الاستسقاء صلاةٌ مسنونة في جماعة، فإن صلى الناس و حداناً: حاز، وإنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار؛ لقوله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾ الآية، ورسول الله على "استسقى ولم تُرو عنه الصلاة"*

باب الاستسقاء: يخرجون للاستسقاء ثلاثة أيام ولم ينقل أكثر منها، متواضعين متخشعين في ثياب خَلَق مشاة يقدمون الصدقة كل يوم بعد التوبة إلى الله إلا في مكة وبيت المقدس فيجتمعون في المسجد.[فتح القدير ٧/٢٥] قال أبو حنيفة: وبه قال إبراهيم النحعي وأبو يوسف هيًّا في رواية.(البناية) وُحداناً: بضم الواو جمع واحد كركبان جمع راكب.(البناية) لقوله تعالى: علق نزول الغيث بالاستغفار لا بالصلاة، فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة.[البناية ١٧٦/٣] ولم ترو عنه الصلاة: يعني في ذلك الاستسقاء، فلا يرد أنه غير صحيح، كما قسال الإمام الزيلعي المخرج، ولو تعدى بصره إلى قدر سطر، حتى رأى قوله في جوابهما: "قلنا: فعله مرةً وتركه أخرى، فلم يكن سنة" لم يَحمله على النفي مطلقاً.[فتح القدير ٥٨/٢] * وقوله"ورسول الله ﷺ استسقى و لم ترو عنه الصلاة" يعني في هذا الحديث الذي ذكره، ونبه عليه بقوله: ورسول الله ﷺ استسقى ولا يظن أنه قوله: و لم ترو عنه الصلاة على الإطلاق، فإنه رويت أحاديث كثيرة بأنه عظير صلى صلاة الاستسقاء. [البناية ١٧٧/٣] والحديث الذي ذكر فيها الاستسقاء دون الصلاة أخرجه البخاري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبل رسول الله ﷺ قائما، فقال: يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه، فقال: اللهم اسقنا اللهم اسقنا، قال أنس: ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة ولا شيئًا، وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار، قال: فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت ثم امطرت، قال: والله ما رأينا الشمس ستاً، ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبله قائماً، فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل، فادع الله يمسكها، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الآكام والجبال، والآجام والظِّراب، والأودية ومنابت الشجر، قال: انقطعت وخرجنا نمشي في الشمس. قال شريك: فسألت أنس بن مالك، أ هو الرجل الأول؟ قال: لا أدري. [رقم: ١٠١٣، باب الاستسقاء في المسجد الجامع]

وقالا: يصلي الإمام ركعتين؛ لما روي "أن النبي الله صلّى فيه ركعتين كصلاة العيد"* رواه ابن عباس الله الله الله الله القراءة وتركه أخرى، فلم يكن سنة، وقد ذكر في "الأصل" قول محمد على وحده، ويجهر فيهما بالقراءة؛ اعتباراً بصلاة العيد، ثم يخطب؛ لما رُوي "أن النبي الله خطبة على خطبة ثم هي كخطبة العيد عند محمد على وعند أبي يوسف على خطبة واحدة، ولا خطبة عند أبي حنيفة على الأنما تَبَع للحماعة، ولا جماعة عنده. ويَستقبل القبلة بالدعاء؛

وقالا: وبه قال ومالك والشافعي وأحمد على إلا أن عندهما ومالك يكبر، وعن أحمد لا يكبر. [البناية ١٧٧/٣] وتركه أخرى: فلم يكن فعله أكثر من تركه. (العناية) بدليل ما روي في الصحيحين أن رحلاً دخل المسجد ورسول الله على قائم يخطب، فقال: يا رسول الله! هلكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله يغيثنا، فقال الله "اللهم اغتنا، اللهم اغتنا". [فتح القدير ٩/٢] قول محمد على وحده: وذكر في "الأسرار" و "التحفة" أن محمداً مع أبي يوسف فيه، وأبو حنيفة وحده. (البناية) ثم يخطب: أي بعد الصلاة يخطب الإمام. (البناية) كخطبة العيد: يعني يفصل بينهما بجلسة، وبه قال الشافعي. (البناية) خطبة واحدة: لأن المقصود الدعاء، فلا يقطعها بالجلسة كذا في "المبسوط". (الكفاية) ولا خطبة: وبه قال مالك وأحمد على (البناية)

^{*} أخرجه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ٢٣٩/٢] أخرج أبو داود عن إسحاق بن عبد الله قال: أرسلني الوليد بن عتبة قال عثمان بن عقبة: وكان أمير المدينة إلى ابن عباس أسأله عن صلاة رسول الله ﷺ في الاستسقاء فقال: خرج رسول الله ﷺ متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى فلم يخطب خُطبكم هذه و لكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد. [رقم: ١١٦٥، باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها]

^{**} أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقي فصلى بنا ركعتين بلا أذان وإقامة، ثم خطبنا ودعا الله وحَوَّلَ وجهه نحو القبلة رافعاً يديه، ثم قَلَب ردائه فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن.[رقم: ١٢٦٨، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء] قال السندي: وفي "الزوائد:" إسناده صحيح، ورجاله ثقات.[إعلاء السنن ١٨٣/٨]

لما روي "أنه على استقبل القبلة، وحَوَّل رداءه" ويَقلِب رداءه؛ لما روينا. قال: هذا قول محمد على. أما عند أبي حنيفة على: فلا يقلب رداءه؛ لأنه دعاء، فيعتبر بسائر الأدعية، وما رواه كان تفاؤلاً، ولا يقلب القوم أرديتهم؛ لأنه لم ينقل أنه أمرَهم بذلك، ولا يحضرُ أهلُ الذمة الاستسقاء؛ لأنه لاستنزل الرحمة، وإنما تنزل عليهم اللعنة.

رداءه: وصفة القلب إن كان الرداء مربعاً، أن يجعل أعلاه أسفله، وأسفله أعلاه، وإن كان مدوراً بأن كان جداً أن يجعل الأيمن أيسر، والأيسر أيمن (العناية) لما روينا: يريد به قوله: لما روي أنه عليم استقبل القبلة وحول رداءه. [العناية ٢١/٢] هذا قول محمد رهيه: وبه قال مالك والشافعي وأحمد والأكثرون رهيم (البناية) لأنه دعاء: ﴿ وَمَا دُعَاءُ الْكَاوِينَ إِلَّا فِي ضَلالٍ ﴾ . [الكفاية ٢٢/٢] كان تفاؤلاً: ليقلب حالهم من الجدب إلى الخصب. [البناية ١٨٣/٢]، اعتراف بروايته، ومنع استنانه؛ لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة. وقتح القدير ٢١/٢]

^{*} أخرجه البخاري عن عباد بن تميم، عن عمه، قال: رأيت النبي ﷺ يوماً خرج ويستسقى، قال: فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو، ثم حول رداءه.[رقم: ١٠٢٥، باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس]

باب صلاة الخوف

إذا اشتد الخوفُ: جعل الإمامُ الناسَ طائفتين: طائفةً إلى وجه العَدو، وطائفة خلفه، فيصلي بهذه الطائفة ركعةً وسجدتين، فإذا رَفَع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو، وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الإمامُ ركعةً وسجدتين، وتشهّد وسلّم، ولم يُسلّموا وذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأولى، فصلوا ركعةً وسجدتين وُحداناً بغير قراءة؛ لأهم لاحقون، وتشهّدوا وسلّموا، ومضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلّوا ركعةً وسجدتين بقراءة؛ لأهم مسبوقون، وتشهّدوا وسلّموا. والأصل فيه رواية ابن مسعود: "أن النبي عليم صلى صلاةً الخوف على الصفة التي قلنا"*

باب صلاة الخوف: أوردها بعد الاستسقاء؛ لأغما وإن اشتركا في أن شرعيتهما بعارض حوف، لكن سبب هذا الخوف في الاستسقاء سماوي، وهنا الحتياري للعباد، وهو كفر الكافر، وظلم الظالم. [فتح القدير ٢٢٣] إذا اشتد الخوف إلخ: واشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة العلماء من أصحابنا، فإنه جعل في "التحفة" والمبسوط" و"المحيط"سبب جوازها نفس قرب العدو من غير ذكر الاشتداد. [البناية ١٨٧٣] فيصلي بهذه الطائفة: يعني مشاة، فإن ركبوا في ذهابم فيصلي بهذه الطائفة: وهم الذين جعلهم خلفه. (البناية) مضت هذه الطائفة: يعني مشاة، فإن ركبوا في ذهابم مسدت صلاقم. (فتح القدير) جاءت تلك الطائفة: وهم الذين كانوا واقفين تِجاه العدو. (البناية) وكعسة وسجدتين: من الرباعية إن كان مسافراً، أو كانت الفحر، أوالجمعسة، أوالعيد. (فتح القدير) لأغم لاحقون: والملاحق ليس عليه قراءة. (البناية) لأفهم مسبوقون: والمسبوق عليه القراءة؛ لأنه في حكم المنفرد فيما عليه من الصلاة. [البناية ١٨٩٣]

^{*} أخرجه أبو داود عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الخوف، فقاموا صفاً حلف رسول الله ﷺ ركعةً، ثم حاء الآخرون فقاموا مقامهم، واستقبل هؤلاء العدو، فصلى بحم النبي ﷺ ركعةً، ثم سلم، فقام هؤلاء فصلوا لأنفسهم ركعةً ثم سلم، فقامهم، =

وأبو يوسف وإن أنكر شرعيتَها في زماننا، فهو محجوجٌ عليه بما روينا. قال: فإن كان الإمام مقيماً صلَّى بالطائفة الأولى ركعتين، وبالطائفة الثانية ركعتين؛ لما روي "أنه صلَّى الظهرَ بالطائفةين ركعتين ركعتين"* ويصلِّي بالطائفة الأولى من المغرب ركعتين، وبالثانية ركعةً واحدةً؛ لأن تنصيف الركعة الواحدة غيرُ ممكن، فجعلُها في الأولى أولى بحكم السَّبق. ولا يُقاتلون في حال الصلاة، فإن فعلوا بطلت صلائهم؛

وإن أنكر شرعيتها إلخ: كان أبويوسف علله يقول أولاً مثل ما قالا، ثم رجع، فقال: كانت في حياة النبي عليته خاصة، ولم تبق مشروعة.[الكفاية ٢٣/٢] بما روينا: أي رواية ابن مسعود.

فإن كان الإمام مقيماً: وإنما اختص الإمام؛ لأنه لو كان مقيماً تصير صلاة من اقتدى به أربعاً.[البناية ١٩٥/٣] وبالثانية: وهذا قول عامـــة أهل العلم، وقال الثوري: يصلي بالطائفة الأولى ركعة، وبالثانية ركعتين، وهو أحد قولي الشافعي، وأصحهما الأول.[البناية ١٩٥/٣-١٩٨]

فجعلها في الأولى: أي في الطائفة الأولى.(البناية) ولا يقاتلون إلخ: وبه قال ابن أبي ليلى. وقال الشافعي: يقاتلون، وعليهم الإعادة، وقال ابن شريح: لا إعادة عليهم.[البناية ١٩٩/٣]

بطلت صلاقمم: وقال مالك هـ. لا يفسد، وهو قول الشافعي هـ في القلم؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿ وَالْيَاْخُذُوا حَذْرَهُمْ وَأَسْلَحَتَهُمْ ﴾ [الكفاية ٢٦/٢]

= فصلوا لأنفسهم ركعةً ثم سلموا. [رقم: ١٢٤٤، باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ثم يسلم] خصيف مختلف فيه، وتقدم الاختلاف في سماع أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود فيه فالحديث حسن. [إعلاء السنن ١٩٦٨] * أخرجه مسلم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن جابراً أخبره أنه صلى مع رسول الله في صلاة الخوف فصلى رسول الله في بإحدى الطائفتين ركعتين، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فصلى رسول الله أربع ركعات، وصلى بكل طائفة ركعتين. [رقم: ١٩٥٠، باب صلاة الخوف] وليس فيه ذكر الظهر، وهو عند أبي داود أخرجه عن الحسن عن أبي بكرة، قال: صلى النبي في خوف الظهر، الحديث. [رقم: ١٢٤٨، باب من قال يصلى بكل طائفة ركعة و لا يقضون]

"لأنه على شُغِل عن أربع صلوات يومَ الحندق" * ولو جاز الأداء مع القتال لما تركها، فإن اشتد الحوف صلوا ركباناً فرادَى، يُومِئون بالركوع والسجود، إلى أيِّ جهة شاؤا إذا لم يقدروا على التوجه إلى القبلة؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً ﴾، وسقط التوجه؛ للضرورة، وعن محمد على أهم يصلون بجماعة، وليس بصحيح؛ لانعدام الاتحاد في المكان.

عن أربع: قلت: تقدم في قضاء الفوائت، المصنف استدل به على أنه لا يجوز القتال في حالة الصلاة، وفيه نظر؛ لأن صلاة الخوف إنما شرعت بعد يوم الأحزاب، صرح به القرطبي في "شرح صحيح مسلم" ، وقال النووي في "شرحه": قيل إنما شرعت في ذات الرقاع، وقيل: شرعت في غزوة بني النضير، وروى النسائي بأن صلاة الأحزاب كانت قبل نزول صلاة الخوف. فوادى: ولا يجوز في جماعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف عظا، وبه قال ابن أبي ليلى.(البناية) بالمركوع والسجود: ويجعلون السجود أخفض من الركوع.[البناية ٣/١٠٦] فرجالا: جمع راحل وهو الماشي جمع رحل.(البناية) يصلون بجماعة: يعني عند محمد يجوز، وبه قال الشافعي.(البناية) في المكان: أي في مكان الصلاة.(البناية)

^{*} أخرجه الترمذي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: قال عبد الله بن مسعود: إن المشركين شغلوا رسول الله تلخلين عن أربع صلوات يوم الحندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالاً فأذن، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى الغرب، ثم أقام فصلى العشاء.[رقم: ١٧٩، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ]

باب الجنائز

إذا احتضر الرجل: وُجِّه إلى القبلة على شِقه الأيمن؛ * اعتباراً بحال الوضع في القبر؛ لأنه أشرف عليه. والمختار في بلادنا الاستلقاء؛ لأنه أيسر لخروج الرُّوح، والأول هو السنة، **

باب الجنائز: الجنازة بالفتح الميت، وبالكسر: السرير (الكفاية) لما كان الموت آخر العوارض، ذكر صلاة الجنازة آخراً للمناسبة، إلا أن هذا يقتضي أن يذكر الصلاة في الكعبة قبلها، ولكن أخَّرها ليكون ختم كتاب الصلاة بما يُتبرَك بما حالاً ومكاناً [العناية ٢٧/٦] إذا احتضر الرجل: والمحتضر من قرب من الموت، وصف به لحضور موته، أو ملائكة الموت. وعلامات الاحتضار أن تستر عي قدماه، فلا ينتصبان، ويتعوج أنفه، وتنخسف صدغاه وتمتد حلدة خصيتيه؛ لانشمار الخصيتين بالموت [فتح القدير ٢٨/٢] وجه: وعليه نص الشافعي وأكثر أصحابه، وبه قال مالك وأحمد (البناية)

اعتباراً بحال الوضع في القبر: يعني يعتبر توجيه من أشرف على الموت إلى القبلة على شقه الأيمن؛ اعتباراً بحال وضع الميت في قبره، فإنه في قبره يوجه إلى القبلة على شقه الأيمن.[البناية ٢٠٥/٣]

لأنه أشرف عليه: الإشراف على الشيء: الدنو منه (البناية) والمختار في بلادنا: أي عند مشايخنا هشر. [الكفاية ٢٨/٢] الاستلقاء: أي استلقاء المحتضر على قفاه (البناية) والأول هو السنة: أما توجيهه: فلأنه علي لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور، فقالوا: توفي وأوصى بثلثه لك، وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر، فقال عليم: "أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده". رواه الحاكم. وأما أن السنة كونه على شقه الأيمن، فقيل: يمكن الاستدلال عليه بحديث النوم في "الصحيحين" عن البراء بن عازب عنه عليم قال: "إذا أتيت مضحعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطحع على شقك الأيمن، وقل: اللهم إين أسلمت نفسي إليك" - إلى أن قال-: "فإن مُتَّ متَّ على الفطرة". وليس فيه ذكر القبلة. [فتح القدير ٢٨/٢]

نفسي إليك" – إلى أن قال-: "قال مت مت على الفطره . وليس فيه د در الفبله. [فتح الفلد م 1 / 1] * أما توجيه المحتضر أخرجه الحاكم في "مستدركه" عن يحي بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي على حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور فقالوا: توفي وأوصى بثلثه لك يا رسول الله! وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر، فقال رسول الله على: "أصاب الفطرة، وقد رددتُ ثلثه على ولده، ثم ذهب فصلى عليه" الحديث، وقال: هذا حديث صحيح. ولا أعلم في توجيه المحتضر إلى القبلة على هذا الحديث.[١/ ٣٥٣، ٣٥٤، باب يوجه المحتضر إلى القبلة]

** وأما أن السنة كونه على شقه الأيمن، فيستأنس له بحديث النوم، أخرجه البخاري عن البراء بن عازب،=

ولُقِّن الشهادتين، لقوله ﷺ: "لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله"، * والمراد الذي قرب من الموت، فإذا مات: شُدَّ لحَياه، وغُمِّض عيناه بذلك جرى التوارث، ثم فيه تحسينه فيُستحسن.

فصل في الغسل

وإذا أرادوا غسله وضعوه على سرير، لينصبُّ الماءُ عنه، وجعلوا على عورته خِرِقة؛ إقامةً لواجب الستر، ويُكتفى بستر العورة الغليظة،

ولقن الشهادتين: وتلقينها أن يقال عنده، وهو يسمع، ولا يقال له قل؛ لأن الحال صعب عليه فربما يمتنع عن ذلك، والعياذ بالله. (العناية) والمراد الذي قرب من الموت: دفع لوهم من يتوهم أن المراد به قراءة التلقين على القبر، كما ذهب إليه بعض. (العناية) شد لحياه: بفتح اللام تثنية لحى، وهو الحنك. (البناية) ثم فيه تحسينه: أي فيما ذكر من شد اللحيين وتغميض العينين تحسين صورة الميت. (البناية) لأنه إذا ترك مفتوح العين يصير كريه المنظر، ويقبح في أعين الناس. [العناية ٢٨/٢] وضعوه على سرير: قيل: طولاً إلى القبلة، وقيل: عرضاً، قال السرحسي: الأصح كيفما تيسر. [فتح القدير ٢٠/٢]

لينصبُّ الماء عنه: أي لينــزل الماء عنه إلى أسفل.(البناية) عورته خرقة: والآدمي محترم حياً وميتاً.(البناية) العورة الغليظة: وهي القبل والدبر.(البناية)

= قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أتيت مضحعك فتوضأ وضوءَك للصلاة، ثم اضطحع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك" - إلى أن قال-: "فإن مُتَّ على الفطرة". [رقم: ٢٣١١، باب إذا بات طاهرا] قوله: عن البراء إلخ، وحه الاستدلال به على استقبال المحتضر عند الموت أن النوم مظنة الموت، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: "فإن مت" إلخ بعد قوله:" ثم اضطحع على شقك الأيمن" فإنه يظهر منها أنه ينبغي أن يكون المحتضر على تلك الهيئة، كذا أفاده القاضي الشوكاني في "النيل". [إعلاء السنن ٢٠٨/٨]

* روي من حديث الخدري، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وعبد الله بن جعفر، وواثلة بن الأسقع، وابن عمر.[نصب الراية ٢٥٣/٢] أخرج مسلم حديث الخدري عن يحي بن عمارة، قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله ﷺ: "لقنوا موتاكم لا إله إلا الله".[وقم: ٩١٦، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله]

هو الصحيح؛ تيسيراً؛ ونزعوا ثيابه، ليمكنهم التنظيف، ووَضَّؤوه من غير مضمضة واستنشاق؛ لأن الوضوء سنة الاغتسال، غير أن إخراج الماء منه متعذر فيتركان. ثم يفيضون الماء عليه؛ اعتباراً بحال الحياة، ويجَمَّر سريره وتراً؛ لما فيه من تعظيم الميت، وإنما يوتر؛ لقوله على: "إن الله وتر يحب الوتر"، * ويُغلى الماء بالسدر أو بالحُرْض؛ مبالغةً في التنظيف،

هو: وبه قال مالك أيضاً. (البناية) هو الصحيح: احتراز عن رواية "النوادر" فإنه قال فيها: ويوضع على عورته حرقة من السرة إلى الركبة. (العناية) تيسيراً: لأنه ربما يشق عليهم غسل ما تحت الإزار. (العناية) ليمكنهم التنظيف: وعند الشافعي السنة أن يغسل في قميص واسع الكمين. (فتح القدير) وهذا؛ لأن المقصود من الغسل هو التطهير، والتطهير لا يحصل إذا غسل مع ثيابه؛ لأن الثوب متى تنجس بالغسالة، تنحس به بدنه ثانياً بنجاسة الثوب، فلايفيد الغسل فيحب التجريد. [العناية ٧١/٢]

من غير مضمضة واستنشاق: هذا عندنا وقال الشافعي عشم: يمضمض ويستنشق؛ اعتباراً بالغسل حالة الحياة، ومن العلماء من قال: يجعل الغاسل على إصبعه خرقة رقيقة، ويدخل في فمه، ويمسح بما أسنانه ولسانه وشفتيه، وينقيها ويدخل في مَنخَرِيه أيضاً، قال شمس الأئمة الحلواني شيه: وعليه الناس اليوم. [الكفاية ٢/٢٧] إخراج الماء منه: من الفم والأنف.(البناية) يجمو سويره: أي ويبخر.(البناية) وهو أن يدور من يبده المحمّرة حول سريره ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعاً.[فتح القدير ٢/٢٧] لما فيه: وإكرامه بالرائحة الطبية، ولدفع الرائحة الكريهة.(البناية) بالحُوض: بضم الحاء المهملة وسكون الراء بعد الضاد المعجمة: وهو الأشنان.(البناية)

*روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث علي، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث الخلري. [نصب الراية ٢٥٥/٢] أخرج مسلم حديث أبي هريرة عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي الله قال: "إن لله تسعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنة، والله وتر يحب الوتر". [رقم: ٦٨٠٩، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها] وأخرج أبو داود حديث على عن عاصم عن على قال: قال رسول الله تحلق: "يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر". [رقم: ١٤١٦، باب استحباب الوتر]

فإن لم يكن فالماء القرَاح؛ لحصول أصل المقصود، ويغسل رأسه ولحيته بالخطميّ؛ ليكون أنظف له، ثم يُضجع على شقه الأيسر، فيُغسل بالماء والسّدر، حتى يُرى أن الماء قد وصل؛ إلى ما يلي التخت منه ثم يُضجَع على شقه الأيمن فيغسل، حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه؛ لأن السنة هو البداية بالميامن. * ثم يُحلسه ويُسنده إليه، ويمسح بطنه مسحاً رفيقاً؛ تحرزاً عن تلويث الكفن، فإن خرج منه شيء: غَسله، ولا يُعيد غُسله، ولا وضوعَه؛ لأن الغسل عرفناه بالنص، وقد حصل مرة، ثم يُنشّفه بثوب؛ كيلا تَبْتَلَّ أكفانه، ويجعله أي الميت في أكفانه، ويجعل الحَنُوط على رأسه ولحيته، والكافور على مساحده؛ لأن التطيّب سنة، **

فالماء القَراح: بفتح القاف: وهو الخالص.(البناية) هذا الترتيب يوافق رواية "مبسوط شمس الأثمة السرخسي" ينشه وفي "مبسوط شيخ الإسلام" و"المحيط": يغسل أولاً بالماء القراح أي الخالص، ثم بالماء الذي يطرح فيه السدر، وهو ورق النبق الذي يقال له: كنار، وفي الثالثة يجعل الكافور في الماء ويغسل.[الكفاية ٢٣/٢] أصل المقصود: وهو التطهير.(البناية) بالخطمي : بكسر الخاء المعجمة، وهو خطمي العراق؛ لأنه مثل الصابون في التنظيف، وللشافعي في استعمال السدر والخطمي في غسل لحيته ورأسه وجهان.[البناية ٢١٦٣]

ي السجيف وتستعلى في استعمال المسرو والحملي في عسل حيمة ورامته والمهاد. والبياية ١٠١١ الله المنا بغير المناقبة وهو الجانب الأيسر. (فتح القدير) وفيقاً: بالفاء من رفق به، أي مسحاً ليناً بغير عنف. (البناية) ثم ينشفه بثوب: أي يأخذ ماءه حتى يجف، من نشف الماء أخذه بخرقة. (الكفاية) الحنوط: عطر مركب من أشياء طيبة. (الكفاية)

^{*} قوله: "لأن السنة" إلخ فيه حديث عائشة أخرجه البخاري عن مسروق عن عائشة قالت: "كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في الوضوء والغسل] يعجبه التيمن في الوضوء والغسل] وفيه أيضاً حديث أم عطية أخرجه البخاري عن محمد عن أم عطية شيا قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته فقال: اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك بماء وسدر. الحديث وفيه: أنه قال: ابدأن يمامنها وبمواضع الوضوء منها.[وقم: ١٢٥٢، باب ما يستحب أن يغسل وترا]

^{**} أخرج الحاكم في "المستدرك" عن أبي وائل قال كان عند عليّ مسك فأوصى أن يحنط به، قال: وقال علي: وهال علي: وهو فضل حنوط رسول الله ﷺ.[٣٦١/١، باب المسك أطيب الطيب] وسكت عنه ورواه البيهقي في سننه، وقال النووي: إسناده حسن.[إعلاء السنن ٢١٩/٨]

والمساجد أولى بزيادة الكرامة، ولا يُسَرَّح شَعر الميت، ولا لحيته، ولا يُقَصُّ ظفره، ولا شعره؛ لقول عائشة ﷺ : "علامَ تَنْصُونَ مَيُتَكم "؟* ولأن هذه الأشياء للزينة، وقد استغنى الميت عنها، وفي الحيِّ كان تنظيفاً لاجتماع الوسخ تحته، وصار كالحتان.

فصل في التكفين

السنة أن يُكفّن الرجل في ثلاثة أثواب: إزار، وقميص، ولفافة؛

ولا يسرح: التسريح حَلُّ بعض الشعر عن بعض، وقيل: تخليله بالمسشط. (البناية) علام: أصله: على ما دخل حرف الجر على "ما" الاستفهامية فأسقط ألفها. (العناية) تنصون ميتكم: من نصوت الرجل إذا مددت ناصيته، فأرادت عائشة هُما أن الميت لا يحتاج إلى تسريح الرأس، وعبرت بالأخذ بالناصية. (فتح القدير) وقد استغنى الميت: لأنه فارقها وفارق أهلها. (البناية) وفي الحي إلخ: قال صاحب "الدراية": هذا حواب عن قول الشافعي: "إنه يتنظف بما كالحي، وقال السغناقي: هذا حواب إشكال أي لا يشكل علينا الحي حيث يسرح شعره، ويقص ظفره؛ لأنه يخرج إلى المدينة ولا يعتبر في حقه زوال الجزء، بخلاف الميت، فإنه لا يسن فيه إزالة الجزء، قلت: الذي ذكره السغناقي هو الصواب؛ لأن خلاف الشافعي لم يذكر في الكتاب حتى يجاب عنه. [البناية ٢٢٢٣] فصل في التكفين: تكفين الميت لفه بالكفن، رتب هذه الفصول على حسب ترتيب ما فيها من الأفعال. [العناية ٢٦/٣]

السنة أن يكفن الرجل إلخ: أراد أن الثلاثة سنة، لا أن يكون أصل التكفين سنة، ويجوز أن يكون الشيء في أصله فرضاً، أو واحباً، وله سنن في هيآته وكيفياته، كما في سنة تثليث الوضوء وغيره، والمسائل تدل على أنه واحب منها: تقديمه على الدَّين والوصية والإرث إلخ.[الكفاية ٧٦٢/-٧٧]

* أخرجه محمد بن الحسن الشيباني علمه في "كتاب الآثار" عن إبراهيم أن عائشة أم المؤمنين فهما رأى ميتاً يسرح رأسه، فقالت: علام تنصون ميتكم؟.[رقم: ٢٢٦، باب الجنائز وغسل الميت] قلت: رجاله ثقات، إلا أنه منقطع بين النخعي وعائشة فهما، ومراسيله صحاح.[إعلاء السنن ٢١٩/٨] لما روي أنه الله كُفِّن في ثلاثة أثواب بيض سَحُولية، * ولأنه أكثر ما يلبسه عادة في حياته، فكذا بعد مماته، فإن اقتصروا على ثويين جاز، والثوبان: إزار ولفافة، وهذا كفن الكفاية؛ لقول أبي بكر: "اغسلوا ثوبيَّ هذين وكفنوني فيهما"، **

= وهو في حق الرجل ثلاثة أثواب، إزار وقميص ولفافة؛ لما ذكر في الكتاب، وفي حق النساء خمسة أثواب، إزار ودرع، و خمار ولفافة، وخرقة تربط فوق ثدييها. وكفن كفاية، وهي في حق الرجل ثوبان، إزار ولفافة، وفي حق المرأة ثلاثة أثواب: قميص وإزار، وخمار.[العناية ٧٧/٢-٧٨]

سَحولية: منسوبة إلى السحول وهو قرية باليمن، والفتح وهو المشهور، وعن الأزهري بالضم.(الكفاية) ولأنه: أي عدد الثلاث.(فتح القدير) كفن الكفاية: لأن الأكفان على ثلاثة أقسام: كفن السنة، وكفن الكفاية، وكفن الضرورة.[البناية ٢٣١/٣]

* رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث عائشة. [نصب الراية ٢/ ٢٦] أخرج البخاري حديث عائشة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هذا قالت: "إن رسول الله الله الله الله المراب المراب البيض للكفن] ولأصحابنا حديث آخر أخرجه ابن سحولية من كرسف". [رقم: ١٢٦٤، باب الثياب البيض للكفن] ولأصحابنا حديث آخر أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن حابر بن سمرة، قال: كفن النبي الله في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولفافة. انتهى، وضعف ناصح بن عبد الله عن النسائي، ولينه هو، وقال: هو يكتب حديثه انتهى. [نصب الراية ٢٦١/٢] قلت: روى عنه أبو حنيفة، وقال الحسن بن صالح: ناصح بن عبد الله نعم الرجل كذا في "التهذيب"، وقد ذكرنا في المقدمة أن شيوخ أبي حنيفة عندنا ثقات كلهم لما عرف من تشديده في باب الرواية، وورعه وصيانته، ومعرفته بالرجال، فناصح هذا ثقة عندنا، لا سيما وقد أثنى عليه غير أبي حنيفة، فلا يلتفت إلى تضعيف بعضهم إياه من غير سبب مفسر، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ٨/ ٢٣٨]

** أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن عائشة قالت: قال أبو بكر لثوبيه اللذين كان يمرض فيهما: "اغسلوهما وكفنوني فيهما"، فقالت عائشة: "ألا نشتري لك جديدا"؟ قال: "لا، إن الحي أحوج إلى الجسديد من الميت". [رقم: ٢٤٢/٨، باب الكفن] وقال الحافظ في "الدراية": إسناده صحيح. [إعلاء السنن ٢٤٢/٨] ومما يدل على أن أبا بكر كفن في ثوبين ما رواه الإمام أحمد في "كتاب الزهد" عن عائشة قالت: لما احتضر أبو بكر قال: انظروا ثوبي هذين فاغسلوهما ثم كفنوني فيهما، فإن الحي أحوج إلى الجديد منهما. وهذا سند حسن، فإن عبد الله البهي من رجال مسلم صدوق كما في "التقريب"، والباقون من رحال الصحيح ثقات. [إعلاء السنن ٢٤٤/٨]

ولأنه أدن لباس الأحياء، والإزار من القرن إلى القدم، واللفافة كذلك، والقميص من أصل العنق إلى القدم، وإذا أرادوا لفّ الكفن: ابتدءوا بجانبه الأيسر، فلفوه عليه، ثم بالأيمن، كما في حال الحياة. وبسطه: أن تبسط اللفافة أولا، ثم يبسط عليها الإزار، ثم يُعطف الإزار، من قبل اليسار، ثم من قبل ثم يُقمَّص الميت، ويوضع على الإزار، ثم يُعطف الإزار، من قبل اليسار، ثم من قبل اليمين، ثم اللفافة كذلك، وإن حافوا أن ينتشر الكفن عنه: عقدوه بخرقة؛ صيانةً عن الكشف. وتُكفَّن المرأة في خمسة أثواب: درع، وإزار، وحمار، ولفافة، وحرقة تربط فوق ثدييها؛ لحديث أم عطية أن النبي على اللواتي غساً ن ابنته خمسة أثواب، *

لباس الأحياء: فيقتصر أيضاً في التكفين على ثوبين؛ لأنهما كسوته بعد الوفاة، فيعتبر بكسوته في الحياة. (البناية) القون: أراد بالقرن الرأس.(البناية) واللفافة كذلك: لا إشكال في أن اللفافة من القرن إلى القدم، وأما كون الإزار كذلك، ففي نسخ من "المحتار" وشرحه: احتلاف في بعضها: يقمص أولا، وهو من المنكب إلى القدم، ويوضع على الإزار، وهو من القرن إلى القدم ويعطف عليه إلى آخره. وفي بعضها: يقمص ويوضع على الإزار، وهو من المنكب إلى القدم ثم يعطف، وأنا لا أعلم وجه مخالفة إزار الميت إزار الحي من السنة. [فتح القدير) المنتق: بلا جيب، ويحريص، وكمين كذا في "الكافي" (فتح القدير) ابتدءوا: ليقع الأيمن فوقه. (فتح القدير) صيانة عن الكشف: لاسيما في المرأة. (البناية)

غسلن ابنته: الصحيح أن هذه القضية في زينب. (البناية)

^{*} غريب من حديث أم عطية. [نصب الراية ٢٦٣/٢] وأخرج أبو داود عن نوح بن حكيم الثقفي، وكان قارتًا للقرآن عن رحل من بني عروة بن مسعود يقال له: داود قــد ولدته أم حبيبة بنت أبي سفيان زوج النبي الله أن ليلى بنت قــانف الثقفية قــالت: كنت فيمن غسل أم كلثوم ابنة رسول الله الله عند وفاقما، فكان أول ما أعطانا رسول الله الله المقارة عنه الدرع، ثم الحنمار، ثم الملحقة، ثم أدرحت بعد في الثوب الآخر، قالت: ورسول الله الله حالس عند الباب معه كفنها يناولناها ثَوباً ثُوباً. [رقم: ٣١٥٧، باب في كفن المراق] وسكت عنه وحسنه النووي، كذا في "فتح القدير". [إعلاء السنن ٢٤٨/٨]

ولأنها تخرج فيها حالة الحياة فكذا بعد الممات، ثم هذا بيان كفن السنة. وإن اقتصروا على ثلاثة أثواب: حاز، وهي ثوبان، وحمار، وهو كفن الكفاية، ويكره أقل من ذلك، وفي الرحل: يكره الاقتصار على ثوب واحد، إلا في حالة الضرورة؛ لأن مصعب بن عمير حين استُشهد كُفِّن في ثوب واحد، * وهذا كفن الضرورة. وتُلبس المرأة الدرع أولا، ثم يجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع، ثم الخمار فوق ذلك، ثم الإزار تحت اللفافة. قال: وتُجمر الأكفان قبل أن يدرج فيها الميت وتراً؛ لأنه على أمر بإجمار أكفان ابنته وتراً، ** والإجمار: هو التطبيب، فإذا فرغوا منه صلوا عليه؛ لأنها فويضة.

ثوبان: والمراد من الثوبان: الإزار واللفافة، صرح بذلك في "الينابيع". (البناية) ثوب واحد: لأنه لا يستر كما ينبغي. (البناية) وتلبس المرأة إلخ: لم يذكر موضع الخرقة، وفي "شرح الكنـــز": فوق الأكفان؛ كيلا ينتشر، وعرضها ما بين ثدي المرأة إلى السرة، وقيل: ما بين الثدي إلى الركبة؛ كيلا ينتشر الكفن عن الفخذين وقت المشي. [فتح القدير ١٩٠٨] فريضة: أي فرض كفاية. (الكفاية)

^{*} أخرجه الجماعة إلا ابن ماحه. [نصب الراية ٢٦٤/٢] أخرج البخاري عن أبي وائل يقول: عدنا خباباً فقال: هاجرنا مع النبي الله نوجه الله فوقع أجرنا على الله فمنا من مضى، لم يأخذ من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد، وترك نَمرة فكنا إذا غطينا هما رأسه بدت رجلاه، وإذا غطينا رِجليه بدا رأسه، فأمرنا رسول الله الله أن نغطي رأسه ونجعل على رجليه شيئًا من إذخر، ومنا من أينعت له ثمرته، فهو يَهدُبُها.[رقم: ٣٨٩٧، باب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة]

^{**} هذا غريب لم يرد على هذا الوجه. [البناية ٣٣٨/٣] لكن أخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن حابر قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أجمرتم الميت فاوتروا". وروي "جمروا كفن الميت ثلاثاً".[٣/٥٠٥، باب الحنوط للميت] قال النووي: وسنده صحيح.[إعلاء السنن ٢٤٩/٨]

فصل في الصلاة على الميت

وأولى الناس بالصلاة على الميت السلطان إن حضر؛ لأن في التقدم عليه ازدراء به، فإن لم يحضر: فالقاضي؛ لأنه صاحب ولاية، فإن لم يحضر، فيستحب تقديم إمام الحمي؛ لأنه رضيه في حال حياته. قال: ثم الولي، والأولياء على الترتيب المذكور في النكاح، فإن صلى غير الولي أو السلطان أعاد الولي، يعني إن شاء؛ لما ذكرنا أن الحق للأولياء، وإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يصلي بعده؛ لأن الفرض يتأدّى بالأول، والتنفّل بها غير مشروع،

وأولى الناس بالصلاة إلخ: وذكر الحسن عن أبي حنيفة عشم أن الإمام الأعظم - هو الخليفة - أولى إن حضر، وإن لم يحضر فساحب الشرط أولى، فإن لم يحضر فالقاضي أولى، فإن لم يحضر فصاحب الشرط أولى، فإن لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته، وبحذه الرواية أحذ كثير من مشايخنا عشم [الكفاية ٢/٢٨] المسلطان: يجوز أن يراد به الإمام الأعظم إن حضر، فإن لم يحضر فإمام المصر.(العناية) إمام الحي: أي لأن الميت رضيه إماماً في حال حياته، فكذا بعد مماته. (البناية) على الترتيب المذكور في النكاح: يعتبر الأقرب فالأقرب من ذوي الأنساب، فإن تساويا في القرابة فاسنهما أولى.(البناية) في النكاح: يستني منه الأب مع الابن، فإنه لو اجتمع للميت أبوه وابنه، فالأب أولى بالاتفاق على الأصح، وقيل: تقديم الأب قول عمد على، وعندهما الابن أولى على حسب اختلافهم في النكاح.[فتح القدير ٢/٢٨] أوالمسلطان: قيد بالسلطان؛ لأنه لو صلى السلطان فلا إعادة لأحد.(البناية) لما ذكرنا: فيكون لهم الخيار في ذلك.(البناية) وإن صلى الولي إلخ: وبه قال النخعي والثوري والليث والحسن بن حي ومالك. وقال الشافعي والأوزاعي: يصلى عليه، وعند أحمد إلى شهر.[البناية ٢٤٦٣] تخصيص الولي ليس بقيد؛ لما أنه لو صلى السلطان أو غيره ممن هو أولى من الولي في الصلاة على الميت ممن ذكرنا ليس لأحد أن يصلي بعده أيضاً، على ما ذكرنا من رواية "الولوالجي" والتحنيس".[العناية ٢٣/٨] يتأدى بالأول: أي فرض الصلاة على الميت تأدى بالصلاة الأولى؛ لأنما فرض كفاية ولا معني للثانية. التنفل بها: أي بالصلاة على الميت تأدى بالصلاة الأولى؛ لأنما فرض كفاية ولا معني للثانية.

ولهذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلاة على قبر النبي الله وهو اليوم كما وضع، وإن دُفن الميت و لم يصل عليه: صلى على قبره؛ لأن النبي الله صلى على قبر امرأة من الأنصار، * ويصلى عليه قبل أن يتفسخ، والمعتبر في معرفة ذلك أكبر الرأي هو الصحيح؛ لاختلاف الحال، والزمان والمكان. والصلاة: أن يكبر تكبيرة يحمد الله عقيبها، ثم يكبر تكبيرة يصلى فيها على النبي الله ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه،

عن آخرهم: وإنما صلى النبي ﷺ، لأن الحق كان له قال الله تعالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾، وليس لغيره ولاية الإسقاط، وهكذا تأويل فعل الصحابة، فإن أبا بكر ۞ كان مشغولاً بتسوية الأمور، وتسكين الفتنة، فكانوا يصلون عليه قبل حضوره، وكان الحق له؛ لأنه هو الخليفة، فلما فرغ صَلًى عليه، ثم لم يصل عليه أحد بعده، كذا في "المبسوط".[العناية ٨٣/٢-٨٤] كما وضع: لأن الأرض لا تأكل أحساد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.(البناية) معرفة ذلك: أي في كونه قبل التفسخ.(البناية)

هو الصحيح: احتراز عما روي في "الأمالي" عن أبي يوسف على أنه يصلى على الميت في القبر إلى ثلاثة أيام وبعد ما مضت لا يصلى عليه.[الكفاية ١٥٠/٦] لاختلاف الحال: أي لأجل اختلاف حال الميت بالسمن والهُزّال، فإنه إذا كان سميناً يتفسخ عن قريب، وإن كان مهزولاً يبطئ في التفسخ.[البناية ٢٥٠/٣] والزمان: من الحر والبرد.(الكفاية) والمكان: من الصلابة والرَّخاوة.(الكفاية) يحمد الله عقيبها: فقال بعضهم: يحمد الله كما ذكره في ظاهر الرواية، وقال بعضهم: يقول "سبحانك اللهم وبحمدك" إلخ، كما في الصلاة المعهودة وأرى أنه مختار المصنف، حيث أشار إليه بقوله: والبداية بالثناء.[العناية ٢٥/٢]

يصلى فيها على النبي على النبي الله واعتبر هذا بالتشهد في الصلاة. (الكفاية)

^{*} أخرجه ابن حبان في صحيحه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت وكان أكبر من زيد قال: خرجنا مع رسول الله على فله اوردنا البقيع إذا هو بقبر فسأل عنه فقالوا: فلانة فعرفها فقال: ألا آذنتموني بها ؟ قالوا: كنت قائلاً صائماً، قال: فلا تفعلوا لا أعرفن ما مات منكم ميت، ما كنت بين أظهركم إلا آذنتموني به، فإن صلاتي عليه رحمة، قال: ثم أتى القبر فصففنا خلفه وكبَّر عليه أربعاً. [رقم: ٣٠٨٧، باب ذكر الخبر الدال على أن العلة في صلاة المصطفى على شرط مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير عثمان بن حكيم، فإنه من رجال مسلم. [الحاشية على صحيح ابن حبان ٢٥٧/٧]

وللميت، وللمسلمين، ثم يكبر الرابعة ويسلم؛ لأنه على كبر أربعاً في آخر صلاة صلاًها، * فنسخت ما قبلها، ولو كبر الإمام خمساً لم يتابعه المؤتم خلافاً لزفر؛ لأنه منسوخ؛ لما روينا، وينتظر تسليمة الإمام في رواية، وهو المختار. والإتيان بالدعوات استغفار للميت، والبداية بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء، **

ويسلم: عن يمينه وعن يساره.(البناية) خلافاً لزفر: بقول زفر قال أحمد وابن أبي ليلي والظاهرية

والشيعة (البناية) تسليمة الإمام: أشار بهذا إلى أنه اذا لم يتابعه المقتدي في الزيادة ماذا يصنع، فقال: ينتظر تسليم الإمام، يعني لا يتابعه في الزيادة .[البناية ٢٥٨٣] وهو المختار: وفي أخرى يسلم كما يكبر الخامسة .(فتح القدير) سنة المدعاء: يفيد أن تركه غير مفسد فلا يكون ركناً. [فتح القدير ٢٧٨] * روي من حديث ابن أبي حثمة، ومن حديث أنس على المنان بن أبي حثمة عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبيه، قال: كان رسول الله الله يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً، حتى جاءه موت النحاشي، فنحرج إلى المصلى، فصف الناس وراءه، كبر عليه أربعاً م خمساً وستاً وسبعاً وثمانياً، حتى جاءه موت الشعالي .[نصب الرابة ٢٦٨/٢] قلت: رحاله كلهم ثقات، أما عبد الوارث فلم نر أحداً ممن صنف في الضعفاء الله تعالى .[نصب الرابة ٢٦٨/٢] قلت: رحاله كلهم ثقات، أما عبد الوارث فلم نر أحداً ممن صنف في الضعفاء عدث الأندلس صدوق في نفسه رأس في الحديث، كما في "اللسان"، وفيه أيضاً: عن ابن عبد البر، أن محمد بن وضاح كان ثقة، والباقون من رحال الصحيح، معروفون، والحديث أورده الحافظ أيضاً في "اللسائد" وضاح كان ثقة، والباقون من رحال الصحيح، معروفون، والحديث أورده الحافظ أيضاً في "المستدرك" حديث ابن عبس عن ميمون عن عبد الله بن عباس قال: آخر ما كبر رسول الله يحلى على الجنائز أربعاً، وكبر الحسن بن على على على أربعاً، وكبر الحسن بن على على على أربعاً، وكبر الحسن بن على على الحسن أربعاً، وكبرت الملائكة على آدبهاً، وكبر الحسن بن على على الحسن أربعاً، وكبرت الملائكة على آدم أربعاً، (وقال:) لست مما يخفى عليه أن الفرات بن

السائب ليس من شرط هذا الكتاب، وإنما أخرجته شاهداً. [٣٨٦/١، باب التكبير على الجنائز أربعاً]

** قوله: " والبداية بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء"، دليله: ما أخرجه أبو داود عن فضالة بن عبيد صاحب
رسول الله على يقول: سمع رسول الله على رجلاً يدعو في صلاته، لم يمجد الله، ولم يصل على النبي على فقال رسول الله على: " عَجل هذا"، ثم دعاه فقال له أو لغيره: " إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه، والثناء عليه، ثم يصلى على النبي على النبي على النبي على ما شاء". [رقم: ١٤٨١، باب الدعاء]

ولا يستغفر للصبي، ولكن يقول: اللهم اجعله لنا فرطاً، واجعله لنا أجراً وذُحراً، واجعله لنا أجراً وذُحراً، واجعله لنا شافعاً ومشفّعاً". ولو كبر الإمام تكبيرة أو تكبيرتين: لا يكبر الآتي حتى يُكبر أخرى بعد حضوره عند أبي حنيفة ومحمد رهبيًا، وقال أبو يوسف رهبيًا، يكبّر حين يحضر؛ لأن الأولى للافتتاح، والمسبوق يأتي به، ولهما: أن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة، والمسبوق لا يبتدئ بما فاته؛ إذ هو منسوخ، * ولو كان حاضراً، فلم يكبر مع الإمام: لا ينتظر الثانية بالاتفاق؛

ولا يستغفر للصبي: لأن الصبي مرفوع القلم عنه. فرَطاً: المراد ههنا المتقدم في أمر الآخرة.

مشفعاً: أي مقبول الشفاعة.(البناية) والمسبوق يأتي به: أي تكبيرة الافتتاح بلا انتظار كما في غير صلاة الجنازة، وبقوله قال الشافعي و أحمد في رواية، وعن أحمد أنه يكبر.[البناية ٣/٢٦١] مقام ركعة: فلا يجوز للمسبوق أن يقضي الفائت قبل أن يشرع مع الإمام.(البناية) ولذا لو ترك تكبيرة واحدة منها فسدت صلاته، كما لو ترك ركعة من الظهر.[فتح القدير ٨٨/٢] إذ هو منسوخ: كان ذلك في صدر الإسلام ثم نسخ.(البناية)

^{*} قوله: والمسبوق لا يبتدئ بما فاته إذ هو منسوخ. روي مسنَداً ومرسلاً فالمسند روي من حديث معاذ، ومن حديث أبي أمامة. [نصب الراية ٢٧٢/٢] أخرج أبو داود حديث معاذ عن عمرو بن مرة قال: سمعت ابن أبي ليلى قال: أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال – وفيه – قال: وكان الرجل إذا جاء يسأل فيُخبر بما سبق من صلاته، وألهم قاموا مع رسول الله ﷺ. قال ابن من صلاته، وألهم قاموا مع رسول الله ﷺ قال ابن المثنى: قال عمرو: وحدثني بما حصين عن ابن أبي ليلى حتى جاء معاذ، قال شعبة: وقد سمعتها من حصين فقال: لا أراه على حال إلى قوله: "كذلك فافعلوا"، قال أبو داود: ثم رجعت إلى حديث عمرو بن مرزوق قال: فجاء معاذ فأشاروا إليه، قال شعبة: وهذه سمعتها من حصين قال: فقال معاذ: لا أراه على حال إلا كنت عليها، قال: فقال: إن معاذاً قد سن لكم سنة كذلك فافعلوا... الحديث. [رقم: ٥٠، باب كيف الأذان] بي عون المعبود": قال ابن رسلان في "شرح السنن": قال شيخنا الحافظ ابن حجر في رواية أبي بكر بن أبي شيبة وابن خزيمة، والطحاوي والبيهقي: حدثنا أصحاب نحمد ﷺ، ولهذا صححها ابن حزم، وابن دقيق العيد. انتهى. [إعلاء السنن ٤٠/٥]

لأنه بمنزلة المدرك. قال: ويقوم الذي يصلي على الرجل والمرأة بحذاء الصدر؛ لأنه موضع القلب، وفيه نور الإيمان، فيكون القيام عنده إشارة إلى الشفاعة لإيمانه. وعن أبي حنيفة على: أنه يقوم من الرجل بحذاء رأسه، ومن المرأة بحذاء وسطها؛ لأن أنساً فعل كذلك، وقال: هو السنة. * قلنا: تأويله: أن جنازها لم تكن منعوشة، فحال بينها وبينهم، فإن صلوا على جنازة ركباناً: أجزأهم في القياس؛ لأنها دعاء.

لأنه بمنسزلة المدرك: لتلك التكبيرة ضرورة العجز عن المقارن.(البناية) لإيمانه: يعنى إشارة إلى أن يشفع لإيمانه.(البناية) وعن أبي حنيفة: وبه قال ابن أبي ليلى و هو قول النحعي.(البناية) قلنا إلخ: هذا التأويل غير صحيح؛ لأن في رواية أبي داود: فقربوها، وعليها نعش أحضر، فكيف يقال: إن جنازتما لم تكن منعوشة!... ولكن يمكن أن يقال: إن المرأة التي صلى عليها أنس، كانت جنازتما منعوشة ولا يلزم من ذلك أن يكون النساء اللاتي صلى عليها رسولُ الله ﷺ حنائزهن منعوشات.[البناية ٣٦٥/٣]

لم تكن منعوشة: في حديث فاطمة ﴿إِنَّهُ اللَّهُ فَيْرَهَا بِثُوبٌ، وَنَعَشَ عَلَى حَنَازَهَا أَيَ أَعَدَ لَهَا نَعْش، وهو شبه المُلحفة مِشْبَك يطبق على المرأة إذا وضعت على الجنازة.[الكفاية ٨٩/٢-٩] النعش بفتح النون وسكون العين المهملة، وفي آخره شين معجمة: وهوشبيه المُلحفة توضع على السرير، ويُغطي بثوب ليسترها عن أعين الناس، وهي كالقبة على السرير.(البناية) فحال بينها: أي بين المرأة التي صلى عليها أنس وبين القوم الذين كانوا صلوا معه ليسترها من القوم.[البناية ٣٢٥/٣]

أجزأهم في القياس: وبه قال بعض المالكية.(البناية) لألها دعاء: يعنى في الحقيقة، ولهذا لم يكن لها قراءة ولا ركوع، ولا سحود، فيسقط القيام كسائر الأركان. [العناية ٨٩/٢]

^{*} أخرجه أبو داود عن نافع أبي غالب. وفيه قالوا: هذا أنس بن مالك، فلما وضعت الجنازة قام أنس فصلى عليها، وأنا حلفه، لا يحول بيني وبينه شيء، فقام عند رأسه فكبر أربع تكبيرات، لم يطل و لم يسرع، ثم ذهب فيقعد، فقالوا: يا أبا حمزة! المرأة الأنصارية، فقربوها وعليها نعش أخضر، فقام عند عجيزةًا، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس فقال العلاء بن زياد: يا أبا حمزة! هكذا كان رسول الله على يصلى على الجنازة كصلاتك، يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل، وعجيزة المرأة؟ قال: نعم. [رقم: ٣١٩٤، باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه]

وفي الاستحسان: لا تجزئهم؛ لأنها صلاة من وجه؛ لوحود التحريمة، فلا يجوز تركه من غير عذر؛ احتياطاً، ولا بأس بالإذن في صلاة الجنازة؛ لأن التقدُّم حق الولي، فيملك إبطاله بتقديم غيره. وفي بعض النسخ: لا بأس بالأذان، أي الإعلام، وهو أن يُعلم بعضاً؛ ليقضوا حقه، ولا يُصَلى على ميت في مسجد جماعة؛ لقول النبي علي المن صلى على جنازة في المسجد: فلا أجر له"،*

لأنما صلاة من وجه: حتى اشترط لها ما سوى الوقت نما يشترط للصلاة، فكما أن ترك التكبير والاستقبال يمنع الاعتداد بها كذلك ترك القيام والنـــزول احتياطاً، اللهم إلا أن يتعذر النـــزول كطين ومطر فيحوز.[فتح القدير ٨٩/٢] ولا بأس بالإذن: قيل معناه: إذن الولى للناس في الرجوع إلى منازلهم بعد الفراغ من الصلاة عليه؛ فإنهم إذا فرغوامنهافعليهم أن يمشواخلف الجنازة إلى أن ينتهوا إلى القبر.(الكفاية) أي لا بأس بإذن الولى لغيره بالإمامة، إذا حسن ظنه بشخص أن في تقديمه مزيدخير وثواب وشفاعة أرجى له. [البناية ٤٩٨/٣] وفي بعض النسخ: أي وفي بعض نسخ "الجامع الصغير": لا بأس بالأذان. وقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الأسواق للحنازة التي يرغب الناس في الصلاة عليهاوكره ذلك بعضهم .والأصح هوالأول كذافي [شرح] "الجامع الصغير" لقاضي خان ﷺ [الكفاية ٢/ ٩٠] ولا يصلي: وبه قال مالك وابن أبي ذئب، وقال الشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور: لا بأس بما إذا لم يخف تلويثه.[البناية ٢٦٧/٣] في مسجد جماعة: احترز به عن المسجد الذي بني لأجلها. (البناية) إذا كانت الجنازة في المسجد فالصلاة عليها مكروهة باتفاق أصحابنا، وإن كانت الجنازة والإمام وبعض القوم خارج المسجد والباقى فيه لم تكره بالاتفاق، وإن كانت الجنازة وحدها خارج المسحد، ففيه اختلاف المشايخ.[العناية ٢/ ٩٠] * أخرجه أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه.[رقم: ٣١٩١، باب الصلاة على الجنازة في المسجداً وسكت عنه ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: فلا صلاة له، وفي "زاد المعاد": وهذا الحديث حسن.[إعلاء السنن ٢٧٦/٨] وقال في: حاشية "اعلاء السنن": ولفظ "ابن ماجه": فليس له شيء، وقال الخطيب: المحفوظ: فلا شيء له، وروي: فلا شيء عليه، وروي: فلا أجر له. قال ابن عبد البر: رواية "فلا أجر له" خطأ فاحش، والصحيح "فلا شيء له" ...قلت: فالحديث سالم عن الجرح، = ولأنه بُني لأداء المكتوبات، ولأنه يُحتمل تلويث المسجد، وفيما إذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ، ومن استهل بعد الولادة: سُمّي وغُسِّل وصُلِّي عليه؛ لقوله عليه: "إذا استهل المولود صُلي عليه وإن لم يستهل لم يصل عليه"، * ولأن الاستهلال دلالة الحياة، فتحقَّق في حقه سنة الموتى، ومن لم يستهل أدرج في خِرقة؛ كرامة لبني آدم، و لم يصل عليه؛ لما روينا، ويغسل في غير الظاهر من الرواية؛ لأنه نفس من وجه، وهو المحتار.

تلويث المسجد: وقد أمرنا بتنظيفه. (البناية) اختلف المشايخ: بعضهم قالوا: يكره منهم السيد الإمام أبو الشحاع؛ لما أن المسجد بني لأداء المكتوبات. وقال بعضهم: لا يكره؛ لأن المعنى الموجب للكراهة - وهو احتمال تلويث المسجد- مفقود. [البناية ٢٧١/٣] ومن استهل: استهلال الصبي: أن يرفع صوته بالبكاء عند ولادته. (الكفاية) لما ووينا: إشارة إلى قوله عليه السلام: "إذا استهل المولود". (البناية)

ويغسل: وبه أخذ الطحاوي، وعن محمد لا يغسل ولا يصلى عليه وهو ظاهر الرواية، وبه أخذ الكرخي.[البناية ٢٧٤/٣-٢٧٥] غير الظاهر من الرواية: وهي عن أبي يوسف.(العناية) لأنه نفس من وجه: ولا يلزم من سقوط الصلاة سقوط الغسل، كما في الكافر.(البناية)

= وأما لفظ "فلا شيء عليه" غير محفوظ كما سبق عن الخطيب، ويؤيده رواية ابن ماجه، وإن ثبت تحمل لفظة "عليه" على معنى اللام لثلا تختلف الروايات، وفيه الاحتياط كما لا يخفى، دلالته على النهي عن صلاة الجنازة في المسجد ظاهرة.[إعلاء السنن ٢٧٦/٨، ٢٧٧]

* روي من حديث جابر، ومن حديث على، ومن حديث ابن عباس فلم. [نصب الراية ٢٧٧/٢] أخرج الترمذي حديث جابر عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي للله قال: "الطفل لا يصلى عليه، ولا يرث، ولا يورث حتى يستهل". [رقم: ١٠٣٢، باب ما جاء في ترك الصلاة على الطفل حتى يستهل] وصححه ابن حبان، والحاكم. [إعلاء السنن ٢٧٩/٨] وأخرج ابن عدي حديث ابن عباس عن عطاء عن ابن عباس عن النبي الله قال: " إذا استهل الصبى صلى عليه، وورث". [نصب الراية ٢٧٨/٢] وإسناده حسن. [إعلاء السنن ٢٧٩/٨]

وإذا سُبي صبيٌّ مع أحد أبويه ومات: لم يصل عليه؛ لأنه تبع لهما، إلا أن يُقرَّ بالإسلام وهو يعقل؛ لأنه صح إسلامه استحساناً، أو يُسلم أحد أبويه؛ لأنه يتبع خير الأبوين ديناً، وإن لم يُسبَ معه أحد أبويه، صُلّي عليه؛ لأنه ظهرت تبعية الدار، فحكم بالإسلام كما في اللقيط، وإذا مات الكافر وله ولي مسلم فإنه يغسله ويكفنه ويدفنه، بذلك أمِر علي هُ في حق أبيه أبي طالب* لكن يغسل غسل الثوب النجس، ويُلف في خرقة وتحفر حفيرة من غير مراعاة سنة التكفين واللَّحد ولا يوضع فيه بل يُلقى.

وإذا سبي صبي إلخ: يعني إذا سبي صبي فلا يخلو: إما أن يكون مع أحسد أبويه، أو لا، فإن كان الأول فمسات لم يصل عليه؛ لأنه كافر تبعًا للأبوين؛ لقوله ﷺ: "الولد يتبع خير الأبوين دينا" فإن فيه دلالة ظاهرة على متابعة الولد للأبوين، إلا أن يقر بالإسلام، وهو يعقل صفة الإسلام المذكورة في حديث حبريل على، أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وقيل: معناه يعقل المنافع والمضار، وأن الإسلام هدى واتباعه خير، والكفر ضلالة واتباعه شر؛ لأنه صح إسلامه استحساناً، وإن لم يصح قياساً، كما هو مذهب الشافعي، على ما عرف في الأصول. [العناية ٩٣/٣]

وإن لم يُسبَ إلخ: وبه قال بعض أصحاب الشافعي تبعاً للسابي حتى لو مات في دار الحرب بعد ما وقع في يد مسلم، يُصَلى عليه، وقال بعضهم: هو على حكم الكفر، وهو ظاهر مذهب الشافعي، وبه قال مالك.[البناية ٢٧٦/٣] غسل الثوب النجس: بإفاضة الماء عليه وبغير وضوء، وغير البداية بالميامن، وغير التناية) بل يلقى: في الحفيرة كما تلقى الجيفة، وبقولنا قال الشافعي. (البناية)

^{*} أخرجه أبو داود عن على: قال: قلت للنبي ﷺ إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال: "ذهب فوار أباك، ثم لا تحدثن شيئًا حتى تأتيني"، فذهبت فواريته وجمته، فأمرني فاغتسلت ودعا لي.[رقم: ٣٢١٤، باب الرجل يموت لـــه قرابة مشرك] وسكت عنه هو والمنذري.[إعلاء السنن ٢٨٢٨] وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي قال: لما مات أبو طالب جاء على إلى النبي ﷺ فقال: إن عمك الشيخ الكافر قد مات فما ترى فيه قال:" أرى أن تغسله"، وأمره بالغسل.[٣٤٨٣] باب في الرجل يموت له القرابة المشرك يحضره أم لا]

فصل في حمل الجنازة

وإذا حملوا الميت على سريره أخذوا بقوائمه الأربع؛ بذلك وردت السنة، * وفيه تكثير الجماعة، وزيادة الإكرام والصيانة، وقال الشافعي هي: السنة أن يحملها رحلان يضعها السابق على أصل عُنقه، والثاني على أعلى صدره؛ لأن جنازة سعد بن معاذ هي هكذا حُملت، ** قلنا: كان ذلك لازدحام الملائكة عليه، ويمشون به مُسرعين دون الخَبَب؛ لأنه علي حين سئتل عنه قال: "ما دون الخَبَب". ***

وفيه تكثير الجماعة: أي وفي الأخذ بقوائمه الأربع تكثير الجماعة حتى لو لم يتبعه أحد كان هؤلاء جماعة.[البناية ٢٨٢/٣] هكذا: يعني بين العمودين.(البناية) لازدحام الملائكة: وكان الطريق ضيقاً حتى روي أنه ﷺ بمشي على رؤوس أصابعه، وصدور قدميه.(العناية) الخبب: بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة: وهو ضرب من العَدْو. (البناية)

^{*} فيه حديث أخرجه ابن ماجه عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله بن مسعود: من أتبع حنازة فليحمل بجوانب السرير كلها، فإنه من السنة، ثم إن شاء فليتطوع وإن شاء فليدع. [رقم: ١٤٧٨، باب ما حاء في شهود الجنائز] وفي "الزوائد": رحال الإسناد ثقات، لكن الحديث موقوف حكمه الرفع، وأيضاً هو منقطع، فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، قلت: قد احتج بروايته عن أبيه جماعة، وقد تقدم بسطه، فالإسناد مقارب. [إعلاء السنن ٢٨٩/٨]

^{**} أخرجه ابن سعد في "الطبقات" في ترجمة سعد بن معاذ، عن شيوخ من بني الأشهل، أن رسول الله على حمل حنازة سعد بن معاذ من بيته بين العمودين حتى خرج به من الدار. [نصب الراية ٢٨٧/٢] وحديث ازدحام الملائكة في حنازته أخرجه ابن سعد أيضاً عن ابن عمر قال: قال رسول الله على سعد بن معاذ: لقد شهده سبعون ألف ملك، ثم لم يترلوا إلى الأرض قبل ذلك، ولقد ضم ضمة ثم خرج عنه.[نصب الراية ٨٩٨٨]

سبعون الف ملك، ثم لم يتراوا إلى الارض قبل ذلك، ولقد ضم ضمة ثم خرج عنه إنصب الرابه ١٨٩٨] *** أخرجه أبو داود عن ابن مسعود، قال: سألنا نبينا ﷺ عن المشي مع الجنازة، فقال: ما دون الخبب، إن يكن خيراً تَعَجَّل إليه، وإن يكن غير ذلك فبعداً لأهل النار، والجنازة متبوعة ولا تتبع، ليس معها من تقدمها. [رقم: ٣١٨٦: باب الإسراع بالجنازة] وفيه يحي بن عبد الله الجابر، ويقال المجمر وثقه الترمذي، (الزيلعي) وقال أحمد وابن عدي: لا بأس به، "التهذيب" وشيخه أبو ماحد الحنفي بحهول، ولكن جهالة الرواة في القرون الثلاثة لا تضرنا كما ذكرنا. [إعلاء السنن ٨/ ٢٥]

وإذا بلغوا إلى قبره يُكره أن يجلسوا قبل أن يوضع عن أعناق الرجال؛ لأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون والقيامُ أمكن منه. قال: وكيفية الحمل أن تضع مقدم الجنازة على يمينك، ثم مؤخرها على يمينك، ثم مقدمها على يسارك، ثم مؤخرها على يسارك؛ إيثاراً للتيامن، وهذا في حالة التناوب.

فصل في الدفن

ويُحفر القبر ويُلحد؛ لقوله ﷺ: "اللحد لنا والشَّق لغيرنا". * ويُدخل الميت مما يلي القبلةَ،

أن يجلسوا قبل أن يوضع إلخ: هذا في حق الماشي معها، أما القاعد على الطريق إذا مرت به، أو على القبر إذا جيء به فلا يقوم لها، وقيل: يقوم. [فتح القدير ٩٧/٢] أن تضع مقدم الجنازة إلخ: هو حكاية خطاب أبي حنيفة لأبي يوسف هشه. (فتح القدير) وإنما بدأ بالمقدم؛ لأن المقدم أولى، والابتداء بالأولى أولى، وإنما بدأ بالميامن؛ لأن الله يحب التيامن، وفي "الفتاوى الصغرى": ويبدأ في حمل الجنازة بالميامن، والمراد بالميامن: يمين الميت، لا يمين الجنازة، إلناية ٣٨٦٨-٢٨٧]

في حالة التناوب: يعني حملها على الوجه المذكور، إذا تناوب الحاملون.(البناية) ويلحد: واللحد أن يحفر في حانب القبلة من القبر حفرة، فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف، وصفة الشق: أن يحفر حفيرة في وسط القبر، فيوضع فيها الميت.[الكفاية ٩٨/٢] والشق لغيرنا: لأن الشق فعل اليهود والتشبه هم مكروه فيما منه بد. (الكفاية) مما يلي القبلة: يعني يوضع الجنازة في حانب القبلة من القبر، ويحمل منه الميت، فيوضع في اللحد، وهو مذهب علي بن أبي طالب، ومحمد بن الحنفية، وإسحاق بن راهويه، وإبراهيم التيمي، وابن حبيب.[البناية ٩٨/٣]

* روي من حديث ابن عباس، ومن حديث جرير، ومن حديث جابر بن عبد الله هيد. [نصب الراية ٢٩٦/٢] أخرج أبو داود حديث ابن عباس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس هي قال: قال رسول الله ﷺ: اللحد لنا والشق لغيرنا. [رقم: ٣٢٠٨، باب في اللحد]

خلافاً للشافعي، فإن عنده يُسَل سلاً؛

خلافاً للشافعي: أقول: احتلفوا فيه على ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب الحنفية وإليه يذهب على، والنحعي، وإسحاق بن راهويه، ويشهد له كثير من الأخبار، فأخرج الترمذي وأبو نعيم عن ابن عباس، قال: دخل رسول الله قبرَ عبد الله ذي البحادين ليلاً، فأحذه من قبل القبلة. والمذهب الثاني: مذهب الشافعية، وإليه ذهب أحمد بن حنبل مستدلين بأن السَلِّ أسهل، وشهدت له بعض الأخبار أيضاً، فروى ابن ماجه عن أبي رافع، قال: سل رسول الله ﷺ سعداً ورشَّ عليه ماء. والثالث: مذهب مالك، وهو التخيير بين الإدخال من جانب القبلة، وبين السل، والتحقيق في هذا المقام أن مذهبنا أدق نظرًا، وأحسن سرًا؛ لأن الأخبار القولية والفعلية فيه هذا الباب متعارضة، وكذا الأخبار الواردة في إدخال رسول الله ﷺ على ما مر ذكرها، فلما تعارضت الأخبار صرنا إلى الترجيح، فوجدنا أن مذهبنا هو المرجح؛ لما ذكرنا من أن حانب القبلة معظم، وما ذكره الشافعية من أن السل أسهل، فجوابه أن اعتبار الأمر الشرعي أولى من اعتبار السهولة، وما ذهب إليه مالك من التخيير فإن أراد به إباحة كلا الأمرين فخارج عن محل النـــزاع؛ لأن النـــزاع إنما هو في الاستحباب، ولا خلاف لأحد في جواز كلا الأمرين، وإن أراد به التخيير في الاستحباب، فغير مقبول؛ لما ذكرنا هذا ما حضر عندي في ترجيح مذهب الحنفية من المذاهب الثلاثة، وقال العيني في "شرح الهداية": أحاديث السل غير صحيحة، ولئن سلمنا، فالجواب من وجوه إلخ. قلت: العجب منه أنه مع جلالة قدره، واستنكافه عن تبعية شراح "الهداية" الذين مضوا قبله قد تبعهم في هذا المقام: و لم ينظر ما في هذه الوجوه من السخافة. وأما الوجه الأول: فلثبوت السل عن رسول الله ﷺ في رواية ابن ماجه، وأما الثاني: فلأن باب الاحتمال وسيع يجب سده، فإن الخصم يقول: السل وهو السنة، والأخذ من حانب القبلة إنما كان فيما كان للضرورة، وأما الثالث: فلأن رسول الله ﷺ لم يتوف ملصقاً مع الجدار، بل مستنداً إلى عائشة ﷺ، على ما دلت عليه أخبار الصحيحين، وهو يقتضي كونه متباعداً عن أصل الجدار، ومن المعلوم أن قبره كان لحداً، فغاية الأمر أن يكون موضع اللحد ملصقاً إلى أصل الجدار، ومنــزل القبر قبله، وليس الإدخال من جانب القبلة إلا بوضع الجنازة على سقف اللحد، فالقول بعدم إمكان ذلك ليس كما ينبغي كما لا يخفى.

يسلٌ سلاً: وصفة ذلك: أن توضع الجنازة في مؤخر القبر، حتى يكون رأس الميت بإزاء موضع قدميه من القبر، ثم يدخل الرجل الآخذ القبر، فيأخذ برأس الميت، ويدخله القبر أولاً، ويسل كذلك، كذا في "مبسوط شيخ الإسلام هشي"، و"قتاوى قاضي خان"، و"الحلاصة الغزالية"، وقال شمس الأئمة الحلواني شي: صورة السل: أن توضع الجنازة في مقدم القبر، حتى يكون رجلا الميت بإزاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الآخذ القبر فيأخذ برجلي الميت ويدخلهما القبر أولاً ويسل كذا في "المحيط" و"شرح الطحاوي".[الكفاية ٩٨/٢]

لما روي أنه على سل سلاً. * ولنا: أن جانب القبلة معظم فيستحب الإدخال منه، واضطربت الروايات في إدخال النبي الله واضع في لحده يقول واضعه: بسم الله وعلى ملة رسول الله، كذا قاله رسول الله على حين وضع أبا دجانة في في القبر. ** ويُحَل العقدة ؛ لوقوع الأمن من ويُوجّه إلى القبلة ؛ بذلك أمر رسول الله على *** وتُحَل العقدة ؛ لوقوع الأمن من الانتشار. ويُسوى اللَّه على اللحد ؛

الإدخال: الخطأ الفاحش ما صدر عن العيني في "منحة السلوك شرح تحفة الملوك" عند قول الماتن، ويدخل من جانب القبلة؛ لأنه الله أحد أبا دجانة من قبل القبلة انتهى، فإن أبا دجانة قتل في زمن أبي بكر الصديق هي، والصحيح: ذو البحادين. واضطربت الروايات: ووحه الاضطراب: ما روي أنه سُل سلاً، وما روي أنه أدخل من قبل القبلة، فلما تعارضت الروايات لا يكون المحتمل حجة للخصم على أنا نقول: أحاديث السل غير صحيحة، ولنن سلمنا، فالجواب عنها من وجوه، الأول: أن ما رواه الخصم إما فعل بعض الصحابة، أو قوله، وما رويناه فعل رسول الله على الله على المحدد كلام معه.

الثاني: أنه يحتمل أن ما رواه فعل خوفاً من انحيارها لرخاوة الأرض. الثالث: لم يكن من حهة القبلة ما يسع فيه وضع الجنازة لقرب الحائط.[البناية ٣٩٢/٣] أبا دجانة: والذي وضعه النبي ﷺ في قبره هو ذو البحادين واسمه عبد الله.(البناية) تُحل العقدة: يعنى عقدة الكفن مخافة الانتشار؛ لوقوع الأمن منه.(العناية)

^{*} أخرجه الشافعي في مسنده عن ابن عباس قال: "سل رسول الله ﷺ من قبل رأسه".[نصب الراية ٢٩٨/٢]

** أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال: كان النبي ﷺ إذا أدخل الميت القبر، قال: بسم الله وعلى ملة
رسول الله. وقال أبو خالد مرة: إذا وضع الميت في لحده قال: بسم الله وعلى سنة رسول الله.[رقم: ١٥٥٠،
باب ما جاء في إدخال الميت القبر]

^{***} ورود الأمر بذلك من رسول الله ﷺ لم يثبت، ولكن يستأنس له بحديث أخرجه أبو داود عن عبيد بن عمير عن أبيه أنه حدثه وكان له صحبة، أن رجلاً سأله، فقال: يا رسول الله ما الكبائر؟ قال: هن تسع، فذكر معناه، زاد: وعقوق الوالدين المسلمين، واستحلال البيت الحرام قبلتِكم أحياءً وأمواتاً.[رقم: ٢٨٧٥، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم]

لأنه على حُعل على قبره اللّبن، * ويُسَجَّى قبرُ المرأة بنوب، حتى يجعل اللبن على اللحد، ولا يُسَجَّى قبر الرجل؛ لأن مبنى حالهن على الستر، ومبنى حال الرحال على الانكشاف، ويكره الآجُرِّ والخشب؛ لأنهما لإحكام البناء والقبر موضع البلي، ثم بالآجر أثر النار، فيكره تفاؤلاً، ولا بأس بالقصب. وفي "الجامع الصغير": ويستحب اللّبن والقَصَب؛ لأنه على خعل على قبره طُنُّ من قصَب. ** ثم يُهال التراب ويُسنَّم القبر ولا يُسطَّحُ، أي: لا يربع؛

ويُسَجَّى: التسجية التغطية (الكفاية) ولا يسجى قبر الرجل: وبه قال مالك وأحمد، والمشهور من مذهب الشافعي أن يسجى قبر الرجل والمرأة آكد [البناية ٢٩٧/٣] الآجُوّ: بضم الجيم وتشديد الراء (البناية) المبلى: من بلى الثوب يبلى (البناية) ثم بالآجر إلخ: وهذا إشارة إلى أن بعضهم قد فرق بعضهم بين الآجر والخشب في التعليل، فكره الآجر لمناسبة النار دون الخشب (البناية) فيكره تفاؤلاً: قال الجزلي: هذا ليس بشيء؛ لأنه يكفن في ثوب قَصرَه القَصارُ، وإن كان به أثر النار، وكذا يُغلى الماء [الكفاية ٢٠٠/١] وفي "الجامع الصغير"؛ إنما صرح بلفظ "الجامع الصغير"؛ لمخالفة روايته لرواية القدوري؛ لأن رواية القدوري لا تدل على حواز الجمع بينهما، ورواية "الجامع الصغير" تدل [العناية ٢٠٠/١] رواية القدوري لا تدل على حواز الجمع بينهما، ورواية "الجامع الصغير" تدل. [العناية ٢٠٠/١]

^{**} أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي أن النبي ﷺ جعل على لحده طن قصب.[٣٣٣/٣، باب ما قالوا في القصب يوضع على اللحد]

لأنه ﷺ هي عن تربيع القبور،* ومن شاهد قبره عليم أخبر أنه مُسنَّم. **

* أخرجه الإمام محمد بن الحسن على في "كتاب الآثار" عن أبي حنيفة في قال: حدثنا شيخ لنا يرفعه إلى النبي للله أنه نمى عن تربيع القبور، وتجصيصها. [رقم: ٢٥٧، باب تسنيم القبور وتجصيصها] وفيه مجهول كما ترى، فهو منقطع إلا أنه من مراسيل القرن الثاني أو الثالث، فهو حجة عند الأصحاب. [إعلاء السنن ٣٢٣/٨]

** فيه أحاديث. [نصب الراية ٣٠٤/٢] منها: ما أخرجه البخاري عن سفيان التمار، أنه حدثه أنه رأى قبر النبي ﷺ مستَّماً.[رقم: ١٣٩٠، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ﷺ ومنها: ما أخرجه الإمام محمد بن الحسن ﷺ في "كتاب الآثار" عن إبراهيم قال: أخبرني من رأي قبر النبي ﷺ، وقبر أبي بكر ﷺ، عمر ﷺ: مسنمة ناشزة من الأرض، عليها فَلْقٌ من مَدَر أبيض.[رقم: ٢٥٥، باب تسنيم القبور وتجصيصها] وهو فيه بجهول كما ترى، ورجاله ثقات، ومراسيل إبراهيم صحاح.[إعلاء السنن ٢٣٥/٨]

باب الشهيد

باب الشهيد: وإنما أفرد هذا الباب عما قبله، وإن كان الكل في حكم الموتى؛ لأن حكم الشهيد يخالف حكم غيره من الموتى في حق التكفين والغسل.[البناية ٣٠٧/٣] من قتله: يعني بأية آلة كانت.(العناية) المشركون: وفي معناهم أهل البغي وقطاع الطريق للخروج عن طاعة الإمام.(العناية) وبه أثو: أي حراحة ظاهرة أو باطنة كخروج الدم من العين أونحوها. (العناية) ظلماً: احتراز عما قتله المسلمون رجماً، أو قصاصاً.(العناية) ولم يجب: لا يرد عليه الأب إذا قتل ابنه عمداً بآلة حارحة؛ لأنه لم يجب بهذا القتل دية، وإنما وحب القصاص، لكن سقط لحرمة الأبوة، ووجبت الدية، فيكون شهيداً.[الكفاية ١٠٣/٢]

بقتله دية: واحترز به عن شبه العمد والخطأ.(البناية) ويصلى عليه: عندنا خلافاً للشافعي.(العناية) زملوهم: أي لفوهم فيها، يقال: تزمل بثوبه إذا التف فيه أيضاً.(البناية) طاهر باللخ: كان ينبغي أن يشترط العقل أيضاً كما اشترط البلوغ والطهارة؛ إذ الثلاثة شرط عند أبي حنيفة هشه.[الكفاية ١٠٣/٢]

* أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن عبد الله بن ثعلبة أن النبي الله أشرف على قتلي أحد، فقال: إني أشهد على هؤلاء زملوهم بكلومهم ودمائهم. [رقم: ٢٣٦٥٩، ٣٤/٣] وفي الحاشية إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح. [مسند أحمد ٣٤/٣] وفي ترك غسل الشهداء أحاديث، منها: ما أخرجه البخاري عن جابر بن عبد الله هي أن رسول الله الله كان يجمع بين الرجلين من قتلي أحد في ثوب واحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قَدَّمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على هؤلاء، وأمر بدفنهم بدمائهم، ولم يصل عليهم ولم يغسلهم. [رقم: ١٣٤٧، باب من يقوم في اللحد]

فهو في معناهم فيلحق بهم، والمراد بالأثر: الجراحة؛ لأنما دلالة القتل، وكذا حروج الدم من موضع غير معتاد كالعين ونحوها. والشافعي على يخالفنا في الصلاة، ويقول: السيف مَـحَّاء للذنوب، فأغنى عن الشفاعة، ونحن نقول: الصلاة على الميت لإظهار كرامته، والشهيد أولى بها، والطاهر عن الذنوب لا يَستغني عن الدعاء كالنبي والصبي. ومن قتله أهل الحرب أو أهل البغي أو قُطَّاع الطريق، فبأي شيء قتلوه لم يُغسَّل؛ لأن شهداء أحد ما كان كُلُهم قتيل السيف والسلاح.

فهو في معناهم: وهاهنا قيود: الأول: أن يكون القتل ظلما؛ احترازاً عن القتل بحق، على ما ذكرناه، والثاني: التقتيل بالحديدة، وإنما يشترط هذا القيد إذا كان القتل بين المسلمين، وأما من أهل الحرب والبغي وقطاع الطريق، فليس بشرط، فبقتلهم شهيد بأي شيء قتل. والثالث: أن يكون طاهرا، فلا يكون حنباً وحائضاً، الرابع: أن يكون بالغاً، ولا يكون صبياً، وفي هذين خلاف بين أبي حنيفة على وصاحبيه، والقيد الخامس: أن لا يجب بقتله عوض مالي. [البناية ٣/١٥-٣١] ونحوها: مثل الأذن والسرة. (البناية) محاء: على وزن فعال، مبالغة ماحى من محا يمحو محوا، ومحي يمحيه محيا. (البناية)

فأغنى عن الشفاعة: تقريره: إذا كان السيف محاء للذنوب لا يبقى للشهيد ذنب، فيستغني عن الشفاعة التي كانت الصلاة لأحلها. (البناية) لإظهار كرامته: لا يخفى أن المقصود الأصلي من الصلاة نفسها الاستغفار له، والشفاعة والتكريم يستفاد إرادته من إيجاب ذلك على الناس، فنقول: إذا أوجب الصلاة على الميت على المكلفين تكريماً له، فلأن يوجبها عليهم على الشهيد أولى؛ لأن استحقاقه للكرامة أظهر. (فتح القدير) عن الذنوب: هذا حواب عن قول الشافعي هذا السيف محاء للذنوب. (البناية) كالنبي والصبي: لو اقتصر على النبي كان أولى، فإن الدعاء في الصلاة على الصبي لأبويه. [فتح القدير ١٠٥/٢]

لأن شهداء أحمد إلخ: ولا حاجة إليه في ثبوت ذلك الحكم، إذ يكفي فيه ثبوت بذله نفسه ابتغاء مرضاة الله، إذ هو المناط في قتيل المشركين.[فتح القدير ١٠٥/٢] ما كان كلهم قتيل السيف: الله أعلم بذلك.(فتح القدير) والسلاح: كان فيهم من دمغ رأسه بالحجر، وفيهم من قتل بالعصا.(الكفاية)

وإذا استُشهد الجنب: غُسِّل عند أبي حنيفة على. وقالا: لا يغسل؛ لأن ما وجب بالجنابة سَقَط بالموت، والثاني لم يجب للشهادة؛ ولأبي حنيفة على: أن الشهادة عرفت مانعة، غير رافعة، فلا ترفع الجنابة، وقد صح أن حنظلة على المتشهد جُنباً غَسَّلَتُه الملائكة، * وعلى هذا الخلاف الحائض والنفساء إذا طهرتا، وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية، وعلى هذا الخلاف الصحيح. لهما: أن الصبي أحق بهذه الكرامة،

غسل: وبه قال أحمد (البناية) لا يغسل: وبه قال الشافعي (البناية) سقط بالموت: أي الغسل بسبب الموت؛ لأنه عرج عن كونه مكلفا بالغسل عن الجنابة (العناية) غير رافعة: ألا ترى أنه لو كان في ثوب الشهيد نجاسة يغسل تلك النجاسة، ولا يغسل الدم عنه [الكفاية ٢٠٦/٢] وقد صح إلخ: والحق أن الدفع ليس إلا بالنص، وهو حديث حنظلة؛ لأن لهم أن يدفعوا هذا بأن الوجوب قبل الموت كان متعلقا به، وبعده بغيره، فهو غيره أو لا ينتقل إلى غيره إلا بدليل، فنرجع في إيجادهم ذلك الدليل إلى حديث حنظلة [فتح القدير ٢٠٦/٢]

الصحيح من الرواية: فإنه عن أبي حنيفة فيه روايتان: في رواية: لا يغسلان؛ لأن الاغتسال ما كان واجبا عليهما قبل الانقطاع، وفي رواية: وهو الصحيح يغسلان؛ لأن الانقطاع حصل بالموت، والدم السائل يوجب الاغتسال عند الانقطاع. (العناية) الصبي: وكذلك المجنون. أحق بهذه الكرامة: أي بسقوط الغسل، فان سقوط الغسل عن الشهيد لابقاء أثر مظلوميته في القتل فكان اكراماله، والمظلومية في حق الصبي أشد فكان أولى بهذه الكرامة. [العناية ١٠٧/٢]

* روي من حديث ابن الزبير، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث محمود بن لبيد. [نصب الراية ١٥/٣- ٣١٦] أخرج الحاكم حديث ابن الزبير في "المستدرك" عن يجيى بن عباد بن عبد الله عن أبيه عن حده فيه قال: سمعت رسول الله على يقول عند قتل حنظلة بن أبي عامر بعد أن التقى هو وأبو سفيان بن الحارث حين علاه شداد بن الأسود بالسيف فقتله، فقال رسول الله على: إن صاحبكم تغسله الملائكة فسألوا صاحبته فقالت: إنه خرج لما سمع الهائعة وهو حنب، فقال رسول الله على: لذلك غسلته الملائكة. وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، و لم يخرجاه. [٢٠٤/٣، باب ذكر شهادة حنظلة بن عبد الله جنباً وغسل الملائكة له]

وله: أن السيف كفى عن الغسل في حقّ شهداء أحد بوصف كونه طُهْرَة، ولا ذنب على الصبيّ فلم يكن في معناهم. ولا يُغسل عن الشهيد دمه، ولا يُنسزع عنه ثيابه؛ لما روينا، ويُنسزع عنه الفَرْو وَالحَشْوُ والقلنسوة والسّلاح والخُفُّ؛ لألها ليست من جنس الكفن، ويزيدون وينقصون ما شاءوا؛ إتماماً للكفن. ومن ارتُثُّ غُسِّل، وهو من صار خلقاً في حكم الشهادة؛ لنيل مرافق الحياة؛ لأن بذلك يَخِفُ أثر الظلم فلم يكن في معنى شهداء أحد، والارتثاث: أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو يُنقل من المعركة حياً؛ لأنه نال بعض مرافق الحياة، وشهداء أحد ماتوا عُطاشاً، والكأس تُدار عليهم، فلم يقبلوا خوفاً من نقصان الشهادة إلا إذا حُمِل من مصرعه؛ كيلا تَطاَهُ الخيُولُ؛ لأنه ما نال شيئًا من الراحة،

والحشو: أراد بالحشو: الثوب المحشو بالقطن، وهو بحسب اصطلاح الناس لا بحسب اللغة. [البناية ٣٢٠/٣] ويزيدون: إذا كان ناقصا عن عدد المسنون. (البناية) وهن ارتث: على صيغة المجهول، بالتاء المثناة من فوق المضمومة ثم الثاء المثلثة، وهو من قولهم: ثوب رث، أي حلق. [البناية ٣٢١/٣] خلقا: بفتح اللام أي بلي. (البناية) لأن بذلك: أي بذلك النيل. (البناية) أن يأكل: وفي البدائع: أو باع أو ابتاع، أو تكلم بكلام طويل. (البناية) والكأس: قال الجوهري: الكأس كل إناء فيه شراب. (البناية)

^{*} كون هذا وقع لشهداء أحد. الله أعلم به. [فتح القدير ١٠٨/٢] وروى البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب الثاني والعشرين منه بسنده عن أبي جهم بن حذيفة العدوي قال: انطلقت يوم يرموك أطلب ابن عمي، ومعي شنة من ماء أو إناء، فقلت: إن كان به رمق سقيته من الماء أو مسحت به وجهه، فإذا أنابه ينشع، فقلت: أسقيك فأشار أي نعم، فإذا رجل يقول: آه أشار ابن عمي أن أنطلق به إليه فإذا هو هشام بن العاص، أخو عمرو فأتيته فقلت: أسقيك فسمع آخر، فقال: آه فأشار هشام أن أنطلق به إليه فجئته فإذا هو قد مات، فرجعت إلى هشام فإذا هو قد مات، فرجعت إلى ابن عمي، فإذا هو قد مات، (٣٤٨٣، فصل ما حاء في الايثار]

ولو آواه فسطاطٌ أو خيمة، كان مُرْتَنّا؛ لما بينا. ولو بقي حياً حتى مضى وقت صلاة وهو يعقل: فهو مُرْتَثّ؛ لأن تلك الصلاة صارت دَيناً في ذمته، وهو من أحكام الأحياء. قال: وهذا مروي عن أبي يوسف على. ولو أوصى بشيء من أمور الآخرة كان ارتثاثاً عند أبي يوسف على؛ لأنه ارتفاق. وعند محمد على: لايكون؛ لأنه من أحكام الأموات. ومن وُجد قتيلاً في المصر: غُسِّل؛ لأن الواجب فيه القسامة والدية، فَخَفَّ أثرُ الظلم، إلا إذا عُلم أنه قُتل بحديدة ظلماً؛ لأن الواجب فيه القصاص وهو عُقُوبة، والقاتل لا يتخلص عنها ظاهراً إما في الدنيا، وإما في العُقبى، وعند أبي يوسف ومحمد عملها:

آواه: بالمد أي لو ضمه.(البناية) فسطاط: وهي الخيمة الكبيرة.(البناية) وهو يعقل: احترز به إذا بقي مغمى عليه؛ لأنه لايكون مرتثا، كذا روي عن أبي يوسف كه.(البناية)

هن أمور الآخرة: اختلف المتأخرون في ذلك منهم من قال: الاختلاف فيما إذا أوصى بشيء من أمور الآخرة، فأما إذا أوصى بشيء من أمور الدنيا يغسل بالإتفاق، وقيل: إذا أوصى بأمور الآخرة لا يغسل اتفاقا، والحلاف فيما إذا أوصى بأمور الدنيا.[الكفاية ١٠٨/٢-١٠٩]

ومن وجد قتيلاً إلخ: في [شرح الوقاية ٢٦٣/١] أقول: هذه الرواية مخالفة لما ذكر في "الذحيرة"؛ لأن رواية الهداية فيما إذا لم يعلم القاتل، ففي صورة عدم العلم بالقاتل إذا علم أن القتل بالحديدة، ففي رواية الهداية لا يغسل؛ لأن نفس هذا القتل أوجب القصاص، العلم بالقاتل إذا علم أن القتل بالحديدة، ففي رواية الهداية لا يغسل؛ لأن نفس هذا العارض عن أن يكون شهيدا، وأما على رواية "الذحيرة" فيغسل، انتهى. أقول: وبالله التوفيق إن محشي هذا الكتاب قد قيدوا قول: إلا إذا علم أنه قتل بحديدة ظلما بقولهم: ويعلم قاتله عينا، وقد صرح في "العناية" أنه إن قتل ظلما بحديدة، ولا يعلم قاتله يغسل، لأن الواجب هناك الدية والقسامة، ولفظ الكتاب يشير إلى ذلك حيث قال: بوحوب القصاص، ولا قصاص إلا على القاتل المعلوم، فما قال شارح الوقاية لا يسمع، والله أعلم.

عُلم: قيل: هذا إذا علم قاتله عينا، وأما إذا علم أنه قتل بحديدة ظلما ولكن لم يعلم قاتله يغسل.(العناية) إما في الدنيا: إن وحد وإما في الآخرة إن لم يوجد.(البناية) ما لا يلبث بمنزلة السيف، ويُعرف في الجنايات إن شاء الله تعالى، ومن قُتل في حد أو قصاص: غُسل وصُلِّي عليه؛ لأنه باذَل نفسه لإيفاء حق مستحق عليه، وشهداء أحد بذلوا أنفسهم لابتغاء مرضات الله تعالى، فلا يُلحق بهم، ومن قُتل من البغاة أو قُطًاع الطريق: لم يُصَلِّ عليه؛ لأن علياً هُا على البغاة.*

ما لا يلبث بمنسزلة السيف: يعني لا يشترط في قتيل وجد في المصر، أن يقتل بحديدة عندهما، بل المثقل من الحجر والخشب مثل السيف عندهما، حتى لا يغسل القتيل ظلما في المصر، إذا عرف قاتله، وعلم أنه قتله بالمثقل لوجوب القصاص عندهما، وعند أبي حنيفة به الله يجب القصاص في القتل بالمثقل، ويعرف في الجنايات. [العناية ١٠٩/٢] غسل وصلى عليه: هذا بالإجماع إلا أن مالكا يقول: لم يصل الإمام على المرجوم، والمقتول قصاصاً، وصلى عليه غيره؛ لأنه على المرجوم أصلاً. (البناية) عليه غيره؛ لأنه على المرجوم أصلاً. (البناية) هن المبغاة: بضم الباء الموحدة جمع باغ، وهو الذي يخرج عن طاعة الإمام. [البناية ٣٢٧/٣]

* قلت: غريب، وذكر ابن سعد في "الطبقات" قصة أهل النهروان وليس فيها ذكر الصلاة، ولفظه: قال لما كان بين علي ومعاوية هيما ما وقع بصفين في سفر سنة سبع وثلاثين ورجع على هيمه إلى الكوفة خرجت عليه الخوارج من أصحابه وعسكروا بحروراء فلذلك سموا الحرورية، فأرسل إليهم عبد الله بن عباس فخاصمهم، وحاجهم، فرجع منهم كثير، وثبت آخرون على رأيهم، ثم ساروا إلى النهروان، فعرضوا للسبيل وقتلوا عبد الله بن خباب الأرت، فسار إليهم علي هيمه فقلتهم بالنهروان، وقتل منهم ذا الثدية، وذلك سنة لمان وثلاثين، ثم رجعوا إلى الكوفة فلم يزالوا يخافون عليه من الخوارج حتى قتل هيمه. (نصب الراية) قلت: وأما أهل الجمل والصفين، فالظاهر من الآثار أن عليا هيمه صلى على قتلى الطائفتين، قال ابن تيمية في منهاج السنة: وقد تواتر عن على يوم الجمل لما قاتلهم أنه لم يتبع مديرهم، و لم يجهز على جريحهم، و لم يغنم لهم مالا، و لم يسب لهم ذرية، وأمر مناديه ينادي في عسكره بذلك كله، وكان يقول في أصحاب الجمل: إخواننا بغوا علينا ظهرهم السيف، وقد نقل عنه هيم أنه صلى على قتلى الطائفتين. [إعلاء السنن ٢٧٤/٨]

باب الصلاة في الكعبة

الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها، خلافاً للشافعي عشه فيهما، ولمالك في الفرض؛ لأنه على صلّى في جوف الكعبة يوم الفتح، ولأنها صلاة استجمعت شرائطها؛ لوجود استقبال القبلة؛ لأن استيعابها ليس بشرط، فإن صلى الإمام بجماعة فيها، فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام: جاز؛ لأنه متوجّه إلى القبلة، ولا يعتقد إمامه على الخطأ، بخلاف مسألة التحرّي، ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام: لم تجز صلاته؛ لتقدمه على إمامه، وإذا صلى الإمام في المسجد الحرام فتحلّق الناس حول الكعبة وصلوا بصلاة الإمام، فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام: حازت صلائه إذا لم يكن في جانب الإمام؛ لأن التقدّم والتأخّر إنما يظهر عنه اتحاد الجانب.

قال: نعم، بين العمودين اليمانيين.[رقم: ٩٨ ه١٥، باب إغلاق البيت ويصلى في أي نواحي البيت شاء]

باب: قد تقدم في أول باب صلاة الجنازة وجه تأخير هذا الباب فلا نعيده.(العناية) الكعبة: سمى البيت الحرام

بذلك؛ لتربعه من قولهم: برد مكعب إذا كان فيه شيء مربع.(البناية) خلافا للشافعي: قال العلامة صاحب "النهاية": ولم يورد أحد من علماتنا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب "كالمبسوطين" و"الأسرار" والإسرار" والخيط" وشروح "الجامع الصغير".(الكفاية) لأن استيعابها: استقبال الكل ليس بممكن.(البناية) بخلاف مسألة التحري: يعني إذا صلوا في ليلة مظلمة، فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام، وقد علم حال إمامه لا تجوز صلاته؛ لأنه اعتقد إمامه على الخطأ.[البناية ٣٣٥٣] ومن جعل منهم ظهره: قيد به؛ لأنه إذا كان وجهه إلى وحه الإمام حازت صلاته كما ذكرنا، وفي "الإيضاح": ينبغي لمن يواجه الإمام أن يجعل بينه وبين الإمام سترة؛ احترازاً بالتشبيه بعابد الصورة.(البناية) في جانب الإمام: فصار كمن صلى خلفه.(البناية) * أخرجه البخاري عن سالم عن أبيه أنه قال: دخل رسول الله علي البيت وهو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم، فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالاً فسألته: هل صلى فيه رسول الله علي بن طلحة فأغلقوا عليهم، فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالاً فسألته: هل صلى فيه رسول الله علي المناه المناه

ومن صلى على ظهر الكعبة: حازت صلاته خلافاً للشافعي؛ لأن الكعبة: هي العَرْصَةُ والهواء إلى عَنان السماء عندنا، دون البناء؛ لأنه يُنقل، ألا ترى أنه لو صلَّى على جبل أبي قُبيس: حاز، ولا بناء بين يديه، إلا أنه يُكرَه؛ لما فيه من ترك التعظيم، وقد ورد النهى عنه عن النبي ﷺ*

جبل أبي قُبيس: وكذا لو صلى على غيره من المواضع العالية. (البناية)

^{*} أخرجه الترمذي عن ابن عمر أن النبي ﷺ نحى أن يصلي في سبعة مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله.[رقم: ٣٤٦، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه]

المجلدالأول

الصفحة	الموضوع	الصفحة
١٠٨	باب الأذان	٥
	باب شروط الصلاة التي	١٧
١٨١	باب صفة الصلاة	۲۱
Y19	فصل في القراءة	
۲۳۳	باب الإمامة	٣٣
Y £ 9	باب الحدث في الصلاة	٤٣
ما يكره٢٦٢	باب ما يفسد الصلاة و.	شوءه
ځ ۲۷٤	فصل ويكره للمصلي إلح	۲٥
بلهم۲	فصل ويكره استقبال الق	٧٤
YAY,	باب صلاة الوتر	Λξ
790	باب النوافل	99
٠٨٩٢	فصل في القراءة	11
انان	فصل في قيام شهر رمض	119
٣١٣	باب إدراك الفريضة	177
٣٢٣	باب قضاء الفوائت	170
٣٢٩	باپ سحود السهو	177
٣٤٥	باب صلاة المريض	1 £ 1
٣٠٢	باب سحود التلاوة	1 & 1
	باب صلاة المسافر	فحر ۱۶۸
٣٧١	باب صلاة الجمعة	فيها الصلاة . ١٥٣

الطبيعية	الموضوع
o	مقدمة
١٧	ديباحة الكتاب
ات	كتاب الطهار
الوضوء	فصل في نواقص
٤٣	فصل في الغسل
يجوز به الوضوء	باب الماء الذي
٠٠	فصل في البئر
وغيرها	فصل في الآسار
Λ£	باب التيمم
الخفين	باب المسح على
استحاضة	باب الحيض وال
ماضة	فصل في الاستح
177	فصل في النفاس
نطهيرها	باب الأنجاس وا
جاء	
1 £ 1 5	كتاب الصلاة
1 & 1	باب المواقيت
الإسفار بالفحر ١٤٨	فصل ويستحب
ت التي تكره فيها الصلاة . ١٥٣	فصل في الأوقار

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤١١	فصل في التكفين	۳۸۰	باب صلاة العيدين
بت٥١٤	فصل في الصلاة على المي	يق	_
	فصل في حمل الجنازة	۳۹۷	
	فصل في الدفن	٤٠١	
	باب الشهيد	٤٠٤	
کعبة ٤٣٥		٤٠٧	
	•	4 1	1 -1(> 1 :



المطبوعة

ملونة كرتون مقوي		ملونة مجلدة	
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	(۷ مجلدات)	الصحيح لمسلم
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	المرقاة	(۳ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
دروس البلاغة	زاد الطالبين	(۸ مجلدات)	الهداية
الكافية	عوامل النحو	(\$مجلدات)	مشكاة المصابيح
تعليم المتعلم	هداية النحو	(۳مجلدات)	تفسير الجلالين
مبادئ الأصول	إيساغوجي	(مجلدین)	مختصر المعاني
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل	(مجلدين)	نور الأنوار
هداية الحكمة	المعلقات السبع	(۳مجلدات)	كنز الدقائق
مارين)	ا هداية النحو (مع الخلاصة والت	تفسير البيضاوي	التبيان في علوم القرآن
متن الكافي مع مختصر الشافي		الحسامي	المسند للإمام الأعظم
ستطبع قريبا بعون الله تعالى		شرح العقائد	الهدية السعيدية
		القطبي	أصول الشاشي
نون مق <i>وي</i>	ملونة مجلدة/كر	نفحة العرب	تيسير مصطلح الحديث
فامع للترمذي	الصحيح للبخاري الم	مختصر القدوري	شرح التهذيب
سهيل الضروري	شوح الجامي الت	نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
	I	ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
		المقامات الحريرية	ديوان المتنبي
		آثار السنن	النحو الواضح (الإبندائية، التانوية)
		شرح نخبة الفكر	رياض الصالحين (مبطنة غير ملونة)
Boo	ks in English	Other	Languages

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

Other Languages
Riyad Us Sallheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مُحْدَالْكِلِيَّةِ فِي طع شده

كريما	فصول اکبری	ى مجلد	رنگیر			
پندنامه	ميزان ومنشعب	معلم الحجاج	رسین تفسیرعثانی(۲ملد)			
ينج سورة	نماز ملل	فضائل حج	خطبات الأحكام كجمعات العام			
سورة يس	نورانی قاعده (جپوتا/ برا)	تعليم الاسلام (كمثل)	الحزب الاعظم (مينے كى ترتيب پركمتل)			
عم پاره دری	بغدادی قاعده (حپیونا/ برا)	حصن حصين	الحزب الاعظم (الخ كارتب ركمل)			
آسان نماز	رحمانی قاعدہ (جیموٹا/ برا)		لسان القرآن (اول، دوم، سوم)			
نمازحفی	تيسير المبتدى		خصائل نبوی شرح شائل ترندی			
مسنون دعائيں	منزل		ہہشتی زیور (تین ھے)			
خلفائے راشدین	الاغتإمات المفيدة		. 6			
امت مسلمه کی مائیں	سيرت سيدالكونين ملطكي	ارڈ کور	رنتين کا			
فضائل امت محديه	رسول الله الله الله المنظيمة كالصيحتين	آ داب المعاشرت				
عليم بسنتي	حلیے اور بہانے	زادالسعيد	تعليم الدين			
ي فكر شيجي	أكرام أتسلمين مع حقوق العباد	جزاءالاعمال				
مجلد	كارڈ كور /	روضة الادب				
<u> </u>		آسان أصول فقه	الحزبالاعظم (ميني كرنيب پر) (مين)			
	مفتاح لسان القرآن	معين الفليفه	الحزب الاعظم (منة ي رتيب بر) (مين)			
•	(اول،دوم،سوم)		عربی زبان کا آسان قاعدہ			
	زبرطبع	تيسير المنطق				
 منائل درود شریف	علامات قيامت ن		علم الصرف (اولين، آخرين)			
منائل صدقات منائل صدقات		ببهشتی گوہر				
نتينه فماز	, ,,	فوائد مکیه	جوامع الكلم مع چېل ادعيه مسنونه			
شائل علم		علم الخو	عربي كامعلم (اؤل،دوم،سوم، چيارم)			
نتبى الخاتم للنُحَالِيَا	تبليغ دين ال	جمال القرآن	عر بي صفوة المصادر			
إن القرآن (مكتل)		نحومير				
لتل قر آن حافظی ۱۵سطری	كليدجد يدعرني كامعكم	تعليم العقائد				
	(حقداول تا چبارم)	سيرالصحابيات	نام حق			